



مكتبة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

مخطوطة

الدر المختار شرح تنوير الأبصار (الجزء الثاني)

المؤلف

محمد بن علي بن محمد (الحصكفي).

ملك المعترف
غاية التقصير الفقير
علي بن محمد بن عيسى بن
فخري
(٢٥٨)

اسعد الله
حسرة على صاحبها

المستلمين والحمد لله وحده وحبلى آمنة

علي سيدنا محمد الذي لا ينبي بعده

بِأَمْرِ الْمَلِكِ
 الْإِسْلَامِ
 ٤٤٩
 وَبِأَمْرِ
 الْإِسْلَامِ
 ٤٤٩
 بِأَمْرِ الْمَلِكِ
 الْإِسْلَامِ
 ٤٤٩
 وَبِأَمْرِ
 الْإِسْلَامِ
 ٤٤٩

٤٦٠	٤٦١	٤٦٢	٤٦٣	٤٦٤
فصل في	كتاب في	كتاب في	كتاب في	كتاب في
شرح الأوصيا	كتاب في	كتاب في	كتاب في	كتاب في
٤٦٠	٤٦١	٤٦٢	٤٦٣	٤٦٤

<p>ما في النول</p> <p>٤٨٨</p>	<p>ما في توريت دوس الوداج</p> <p>٤٨٩</p>	<p>ما في الزقاق وغيرهم</p> <p>٤٩٠</p>	<p>ما في الكتايف</p> <p>٤٩١</p>
-----------------------------------	--	---	-------------------------------------

مار
مخارج الغرض
٣٩١

بسم الله الرحمن الرحيم
 كتاب البيوع
 لما فرغ من حقه لله للعبادات والعقوبات شرع في حقوق
 العباد والعاملات ومناسيته للوقف ازالة الملك لكن لا الي
 مالك وهذا اليه ملكا كسبيط ومركب وجميع كونه باعتبار
 كل من البيع والمبيع والحق انهما لا رجة فاقد موقف كله
 باطل ومقايضه من سلم بيع مطلقا ومراجعة تولية ومضعة
 مساومة هو لغة مقابله شي بشي ما لا اولاد بدليل كسوما
 بئس بئس وهو في الاضداد يستعمل تعديدا ومن لنت اكيد
 او بلام يقال بئس الشيء وبعت له في زانية قاله ابن
 القطائع وباع عليه القاضي اي بلا رضا وكسرها مبادلة
 شي مرغوب فيه بمثل فخرج غير المرغوب كتراب وميتة
 ودم على وجه مفيد مخصوص اي بايجاب او تعاطا فخرج
 النزع من الجانبين والهيئة بشرط الموضع وخرج بمفيد
 ما لا يفيد فلا يبيع ببيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة
 ولا مقايضة احد الشريكين حصة دار وحصة الاخر صافية
 ولا اجارة السكنى بالسكنى استلزام يكون بقول وفعل
 اما التعليل فالايجاب والقبول وهو كونه كسبه اهليته
 المتطابقين وتخله المال وحكمه بيق الملك وحكمه نظام بقاء
 الماش

الماش والعالم وصفته مباح مكروه حرام واجب وثبوته
 بالكتاب والسنة والاجماع والقياس والايجاب هو ما يذكر
 او لا من كلام احد المتفادين والقبول ما يذكر الثاني من
 الاخرين وكان يبت او اشترت الدال على التراضي فيه
 اقتد بطلانية وميانا الي بيع الشري وانما المالك بيع المكسب
 وان اتقده لم ينقده من البطلان لانه من المالك منعه
 كذا ويرد في التعريف مافي الطاروخانية لو خرجا ماصح
 البيع كفي في التمسك في لو كانا مسلم ينقده كما قالوا في الاسلام
 على الاول مافي الاشياء ملكات لا يوجب بيعها لغيرها الا في حق
 وطلاق على مال لا يبي في الاصح وفي المقضية العينية
 وكل عقد يعدسه جده فابطل الثاني لانه سري
 فالصلي بعد الصلح اضي باطلا كذا النكاح ما عدا مسرته
 منها المراسم للشك في صحتها كذا الكفالة على ما مر
 اذ المراد ماصح في الحق منها اذا نكحوا التعليل
 وهما عارة عن كل لغطين يبينان عن معنى التملك والتملك
 ماصين كبت واشترى او ما يبين نظامه في ليقربنا
 يسوق والبيع كايضا فيقولون في حق المالك
 والآخر حال ولكن يحتاج القول الى ثمة بخلاف الثاني
 فان توبى به الايجاب للعالم على الواقع والا لا اذا استحو



للمحال كاهل خوارزم فكالمأضي وكما يبعك الا ان لم يضمنه
 للمحال واما المتخير فلا استقبال فكلامر لا يبيع اصلا الا الاخر
 اذ اول على الحال كقوله بكنا فقال اخذت او رخصت مع بطريق
 الاقتضا فيلزمه وتضع اضافته الى عضو تعي اضافة
 القبول اليه كوجه وفرج والا لا يظهر ويظن وكلامر
 على معنى بعت او اشترت نحو قد فعلت ونعم وهات
 الثمن وهو لك او عبدك او فداوك اخذه قبول لكن في
 الوالدية ان يدا الياب قبل المشتري بنعم لم ينعقد
 لانه ليس بتحقيق وبكس مع لانه جواب وفي القصة
 ثم بعد الاستفهام كهل بعت مني بكذا ببيع ان بعد الثمن
 لان التقد دليل التحقيق ولو قال بعتته فبلغه بافلات
 فبلغه غيره جاز فيلزمه والاي يتوقف شرط العقد
 فيه اي البيع على قبول غايب فلو قال بعت فلانا الغايب
 فبلغه قبل لم ينعقد اتفاقا الا اذا كان بكاتبة او رسالة
 فيعتبر مجلس بلوغها كما لا يتوقف في الكاخر على الاظهر
 خلافا للساني فله الرجوع لانه عقد معاوضة بخلاف الخلع
 والعق على مال حيث يتوقف اتفاقا فلا رجوع لانه يمين
 نهائية واما الغفل والتعاطي وهو التناول قاموس
 في حسيس ونعيس خلافا للكرخي ولو التعاطي من احد
 الجانبين

الجانبين على الاصح فتح به يعني فيصر اذ لم يصرح معه
 مع التعاطي بعدم الرضى فلو دفع المصام واجد البطايل
 واليا بيقول لا اعطيها لهما لا ينعقد كما لو كان بعد عقد
 فاسد خلاصه ونزاهة وصرح في البحر بان الايجاب والقبول
 بعد عقد فاسد لا ينعقد بهما البع قبل ثابكة الفاسد
 في بيع التعاطي بالوكف وعليه في بيع المأضي وغيرها
 على ذلك وتما في المأضي من النوايد اذا بطل المتضمن بطل
 المتضمن والمأضي على الفاسد فاسد وقيل لا بد في التعاطي
 من الاستطام من الجانبين وعليه الاكثر قال الطرطوسي وخا
 البراءة في واقتي به الخلواني واكتفى الكرماني بتسليم المبيع
 مع بيان التي فتمر ثلاثة اقوال وقد علمت الحق به وحررنا
 في شرح المبيع صحة الادالة والاحالة والعرف بالتعاطي
 فيلزمه **فروع** ما يستجرم الانسان من البيعة
 او احاسبه على اثمائها بعد استهلاكها جاز استحالة بيع
 البرات التي يكتسبها الديوان على الحال لا يبيع بخلاف بيع خطوط
 الامية لان مال الوقف قائم ثمة ولا كذلك هذا اشباه
 وقضية ومفاده انه يجوز للمشتري بيع خبره قبل قبضه
 من المشقة بخلاف المأضي بجر وتقصيه في الشهر واقتي المهر
 بطلان بيع الحامكية لما في الاشباه بيع المهر انما يجوز

من المديون وفيها وفي الاشياء لا يجوز الاعتياض عن
 الحقوق الجردة بحق الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن
 الوطائف بالدوقاف وفيها في آخر بحث تارة من المرفوع للشفعة
 المقصود عدم اعتبار الفرق الخاص لكن اوتي كبريا اعتبارا وعليه
 فمضى يجوز التزول عن الوطائف على مطلق من مطلق الوطائف
 فليس له بطلان الوقت للمصلحة ولا الجارية لها الغير ولو تعلق
 انتهى ملخصا وفي معنى المقتضى للمنفعة معزلة للو الجسة
 عمارة في ارض بيعت فان بنا واشجارا جاز وانكر اياها
 انهار ونحوه عالم يكن ذلك مال ولا بمعنى مال لم يجز ان يرب
 قلت ومثله ان يبيع السكة لا يجوز ولذا رخصها ولذا جعلوا
 الاذن فراغا كما لو ظائف فليست انتهى ويستذكره في بيع
 الوفا وينفذ ايضا بلفظ واحد كما في بيع القامعي والوصي
 والاب من طفله وشا ايه منه فانه لو في شقيقته جعلت
 عبارته كعبارتين وتما في الدور فاذ اوجب واحدا قبل
 الاخر بايعا كان او مستريا في المجلس لان خيار القبول مقيد
 به كل البيع بكل التزاد ولا يلزم تفرق الصفقة
 اذ اعماد الايجاب والقبول او رضى الاخر وكان التزاد متصفا
 على المبيع بالاجزاء الجبل وموزون والا لا وان رضى الاخر
 لعدم جواز البيع بالهبة ابتداء كما حرره الواني وبين عن كل
 كقوله

كقوله بعتهما كل واحد على ما لم يكره لفظ بعته عند ابي
 يوسف ومحمد وهو المختار كما في الشرع بلائيه عن البرهان
 ومالم يقبل بطل الايجاب ان رضى الموجب قبل القبول او قام
 احداهما وان لم يذهب عن مجلسه على الراعي فهو بائن الحال
 فانه لم يفسد خيار التزاد وكذا لاسيما التملكيات فصح واذا وجد
 الزم البيع بلا خيار التلبيب او رضى خلافه لئلا يفي وحديثه
 محمول على الفرق الموقوت اذ الاموال الثلاثة قبل قبضها او بعد
 احدثها واطلاق المتبايعين في الاول محذور الاول وفي الثاني محذور
 الكون وفي الثالث الحقيقة في حاله وشرط لصحته معرفة
 قدر صريح وقين ورضف من كعري او دسفي غير مثار اليه
 لا يشترط ذلك في مسار اليه انتهى لغيره بالانوار لم يكن روي
 قول مجسنا وسما التعلق او اس مال سلم لو مكيدا او موزونا
 خلافا لما كانا يجبي **فصح** لو كان التزاد حرة ولم يعرف
 ما فيها من خارج خير ويسمي خيار الكمية لا خيار الزوية لعدم
 ثبوته في القود فصح وصح بمن جاز وهو الاصل وموجب الي
 معلوم لئلا يفضي الي التزاد ولو باع مكيلا صرف لشهره يفي
 ولو اخلافا في الاجل فالتزاد فيه الا في السلم ولو في شدة
 فلمدعي الاقل والبيسة فيها المشتري ولو في بيعه فالقول
 والبيسة المشتري ويبطل الاجل بموت المديون **فصح**

باع بحال ثم اجله اجلا معلوما او مجهولا كثيرا وحصاد
 صار موجبا منية له الف من ثمن مبيع فقال ان كل شهر عليه
 فليس يتأجيل بل ان يبيع عليها الف من ثمن جلد به ثمنه من العقد
 بنجم حل الباقي فالامر كما هو المستطاع وهي كثيرة الرقوع
 قلت وما يكون عندما لو اشترى بقطع راحية فكسدت بغير
 جديدة بعبا قيمتها يوم المبيع من الذهب لا غير اذا يمكن
 الحكم على المبيع السلطان فيها ولا ينفق قيمتها من
 الفضة الجديدة لانها مالم يغلب غشها بغيرها وورد بها
 سوا الجماعا اما غلب غشها ففيه الخلاف كما ينبغي في فصل
 القرص فتمه وبه اجاب سعدي افندي وهذا اذا بيع
 بثن دين فلو بيعت فسد في خلاف جنسه ولم يجرها
 قد سلفه من ربا النسيئة كما ينبغي في بابه والاجل ابتداءه
 من وقت التسليم ولو فيه خيار فسد خياره فسد الخيار عنده
 خافية ولا يشتري بثن موجلا الى سنة مائة اجل سنة
 ثمانية مائة تسلم منه البائع السلعة من المشتري سنة
 الاجل المنكر تحصيله لثابتة التأجيل فلو معينة او لم يمنع
 البائع من التسليم لا اتفاق لان التقييد منه والثن للحي
 قد لا وحقه ينظر في مطلقه الى غالب عقد البلاد بله
 المتقدم فتاوى لانه المخالف وان اختلفت العقود المالية
 كذهب

كذهب شريفي وبندي قسد العقد مع الاستواء في زواجهما
 الا اذا بين في المجلس لزوال البهالة وصح بيع الطيب ام
 هو في عقد المتقدم من اسم النخلة وحقيرها كجلا او جذاقا
 مثل الجيم مع رب كراف المجاذفة اذا كان بخلاف جنسه ولم
 يكن راسا لم يسلم له طيبه فتمه كما ينبغي او كان بخنسه
 وهو دون نصف صاع او لا راي فيه كما ينبغي ومن المجاذفة
 المبيع باناء وجر لا يرق قدره فيه فلهما المشتري الخيار فيهما
 له وهذا اذا لم يعمل الا اذا نقصان والمهر التفت فان
 احتمل لم يكن كسيفه فسد عند البيت ولو قد زواجهما
 هذا الطلح جاز سراج وصح في باسفي صاع في بيعه بغيره بل
 صاع بكذا مع الخيار المشتري لتفرق الصفقة عليه وسمي خيار
 الكشف وصح في الخزان كسيف في المجلس لزوال البهالة قبل
 تفرقه او سمي جلة فقد انما يلا خيار ثبوت العقد وبيعه
 لو بعده في المجلس او بعده عندها وبه يعق فان رضى حل يلزم
 البيع بلا رقة من البائع الظاهر ثم نهى وفسد في الكل
 في بيع ثلثة بفتح فسد ريد فطبع الغنم وثوب كل شاة او
 ذراع لف ونسركذا وان علم عدد الغنم في المجلس لم يتقلب معها
 عنده في الاصح ولو رضى العقد بالتأطيل ونظيره البيع
 بالرقم سراج وكذا الحكم في كل معدود متعاقبات كابل وعبيد

ويبيع وكذا كل ما في بيعه ضرر كصوف او ان بدايع ولو
 سمي عند الفهم بالزروع او جلة الثمن مع اتفقا والضايف
 لكثرة كل ان الافراد ان تعلم نهايتها قد لم تود اليها الا لا شقة
 ليمن وتطيق والافان لم تعلم في المجلس فلي الوحد اتفاقا
 كاجارة وكحالة واقدار والافان تصاوقة للزاد كما انهم لم يصح
 في سبي عبده والاصح في واحد عنده كالقربة ومعه فيها في
 الكل جري في الفهم من العيون والشر تبلا فيمن عن البرهان والقبول
 عن المحيط وغيره ويقولها يعنى ليس ببيع بل بيع صبرة شي
 انها مائة فغير مائة درهم هي اقل او الماخذه المشتري
 لاقل بحصته لقيلا او فسخ لتفرق الصنفه وكذا كل مكمل
 وموزون ليس في بيعه ضرر وما زاد للبايع لو وقع العقد
 على قدر معين وان باع المذروع مثله على ثلثه مائة ذراع مثلا
 اخذ المشتري الاقل بطل الثمن او ترك الاذا ففسخ المبيع او
 شاهد فلا خيار له لا نقض العزو وهو واحد الاكثر بلا خيار
 للبايع لان الزروع وصف لتعيينه بالتعيين عند القدر
 والوصف لا يتناول بشي من الثمن الا اذا كان مقصودا بالتناول
 كما افاده بقوله وان قال في بيع المذروع كل ذراع بدرهم اخذ
 الاقل بحصته لم يرد له اصله بافراده بذكر الثمن او ترك
 التفرق الصنفه وكذا اخذ الاكثر كاذراع بدرهم او فسخ
 لدفع

له فضرر التزم الزايد وفسد بيع عشرة اذرع من مائة
 ذراع منه او او حاص ومما هو ان لم يسم جلتها على المصير
 لان ان نهايتها لا يفسد بيع عشر فاسم من ما يفسد اتفاقا
 لبيع العدم لا الزراع بقي ولو راينا على تعيين الذراع في مكان
 لم اره وينبغي انقضاء به مبيع الوفي للمجلس ولو بعد فسخ بالطايف
 بغير اشتري عدد من قيم ثيابا او غنما او حرم على الله كذا
 ففسد او زاد ففسد للمجهول ولو اشتري ان ضا على ان ضا كذا
 بخلافه فاذ او واحدة فيها لا تفسد بفسد جرحا لو باع عددا
 من الثياب او غنما واستثنى واحدا بغير عينه ففسد ولو بعينه
 جاز البيع خافية ولو بين من كل من الثمن بان قال كل ثوب بمئة كذا
 ونقص ثوب مع البيع بقدره لعدم الجمالة وخير لتفرق الصنفه
 وان زاد ثوبا ففسد لجمالة الزيد ولو الزايد او غزله لم يحل
 له الباقي خلف اشتري ثوبا تتفاوت جوافيه فلم تتفاوت
 حكر باس لم يحل لما الزيادة ان لم يفرق القطع وجاز بيع ذراع
 منه بغير على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم اخذه بعشرة في
 عشرة وزيادة نصف بلا خيار لانه اتفق واخذ بعشرة في
 تسعة ونصف بخيار لتفرق الصنفه وقال محمد ياخذ
 في الاول بعشرة ونصف بالخيار وفي الثاني بتسعة ونصف
 به وهو عدل الاقوال بغير واخره المصنف وفيه قلت

لكن صبح القهرستاني وغيره قول الامام وعليه المتون فظليه
الفتوي فصل فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل الاصل اذ
مسائل هذا الفصل مبني على قاعدتين احدهما ما لا يدخل في
البيع وما كان في الارض النائية في كل ما هو متساو له اسم المبيع عرفا
يدخل بلا ذكر وذكر الثانية بقوله او متحلا بمتيما لها دخل
في بيعها يعني ان كل ما كان متحلا بالمبيع اتصال قراره
ما وضع لا لان يفصله البصر عن تبعا وما لا يدخل في البيع
القسمن فان من حقوقه ومرافقه دخل في ذلك هو الا لا يدخل
البناء والخاتيم المتصلة اغلاقها كغصنة وكليون ولو من فضة
لا تغفل لعدم اتصاله والسلم المتصل والسري والدرج المتصل
والرحي واسفلها بنينا والكرك لا الدلو والجل ما لم يباع بمراقفها
في بيعها اي الدار وكذا ابستانها كما يجي في باب الاستحقاق
ويدخل في بيع الحرام القدر ولا القصاص وفي الحمار كافه ان سراه
من المزارعين واهل القرى لا لو من الحريين وتدخل قلاوت
عرفا ويدخل ولد البقرة الرضيع وفي الدتان لا رضيعا ولا به
يعني وتدخل ثياب عبد او جارية اي كسوة مثلها يعطيهما
هذه او غيرها لا حلبيها الا ان سلمها او قبضها وبسكت
وتعامه في الصير فيه ويدخل الشجر في بيع الارض بلا ذكر
قيدي في المسليتي فبالذكر او في ممتدة كانت او لا صغيرة او كبيرة
الا اليابسة

الا اليابسة لانها لا تسرف القلع فتق اذا كانت مودوعة
فيما كالتنا للقرار فلو فيها منار تعلق من الربيع ان من اصلها
تدخل ولا من وجه الارض لا الا بالشرط وتعامه في شجر الوصانية
وفي القضية شري كحلها في الوصاية بالمشغوبة في الارض وكذا
الاعمدة المدفونة في الارض التي عليها الفصول الكرم المسماة بال
الليل بركايز الكرم وفي النهر كلما دخل تبعا لا يدخله من الثمن
لونه كالوصف وذكره العصف في باب الاستحقاق فييل المسلو
ولا يدخل الزرع في بيع الارض بلا تسمية الا اذا انت ولا قيمة
له فدخل في الاصل شجر مجمع ولا الثمر في بيع الشجر بدو وب
الشرط عبرة بالشرط وثمة بالتسمية ليعيد ان لا فرق وان
هذا الشرط غير مفسد دخله بالقرابة القول عليه السلام
التمه للبايع الا ان يشترطه المتاع ويومر البايع بقطعه من
الزرع والتمه وتسليم المبيع والتمه والشجر عند وجوب تسليمها
فلو لم ينفذ التم لم يورم بمخافته وان لم يظهر صلاحه لان ملك
المشتري مشغول بملك البايع فيجبر على تسليمه فلو غاب الوادي
بتحل لرجل وعليه بصر حيث يجبر بالورثة على قطع البصر هو المختار
من الزاوية ولو لم ينفذ وتم في المعقولين باع انما بدو الشجر
فهو للبايع باجره لها محمول على ما اذا رضى المشتري منه ومن باع
ثمرة بارزها قبل الظهور فلا يصح انقلاظها بصلاحها ولا صح

فالاصح ولو برز بعض ادون بعض لا يصح في ظاهر
 المذهب وصححه الشيخين واقفي للولائي بالجواز الخارج
 الكثر يلبى ويقطعها المشتري في الحال جبراً عليه وان
 شرط تركها على الاشجار فسد البيع كقطع القطع على
 البائع حاوي وقيل لا يله محدد لا يفسد اذا تاهت التمسك
 للتعاقد فكان شرطاً يقتضيه العقد وبه يفتي بحسب
 عن الاسرار لكن في القهستاني عن المصنفات انه عليه
 قولها الضمني فتنبه قيد باشتراط الترك لانه لو شرطها
 مطلقاً وتركها باذن البائع طاب له الزيادة وان تغير اذنه
 تصدق بما زاد في ذاتها وان بعد ما تاهت لم يصدق
 بشي وان استاجر الشجر الى وقت الادراك بطلت الاجارة
 وطلبت الزيادة لبقاء الاذن ولو استاجر الشجر الى وقت
 فسدت لجهالة المدة ولم تطلب الزيادة ملحق بالاجرة
 لفساد الاذن بفساد الاجارة بخلاف الباطل كما جرت اياه
 في شجره والخيلة ان يخذ الشجرة معاملة علي ان له جزاً
 من الف جراً وان يشتري اصول الرطبة كالماء بخان واشجار
 البليغ والخيار ليكون الحادث للمشتري وفي الزرع والخيش
 يشتري الموجود وبعض الثمن ويستاجر الارض مدة معلومة
 يعلم فيها الادراك يباقي الثمن وفي الاشجار الموجود ويحل

له البائع ما يوجد فان خاف ان يرجع على ان يبي رجعت في
 الاذن يكون مواد وثاني الترك شئ من مخصصات ايراد
 العقد عليه ولنفق اده صح استئذنه منه الا الوصية
 بالخدمة يصح افرادها دون استئذنه الشاه ثم فرع على
 هذه القاعدة بقوله فعص استئذنه من ميرة وبنات
 لعينته من قطع وولاد معلومة من بيع غير تجلته لجهته ايراد
 العقد عليها ولو لم يشر على روس التحمل على الظاهر كصحة بيع
 برخي سببه بغير سبيل البر للتحتمال الربا وبأولاد وروسم
 في قسرها وجوزد لوز وفسق في قسرها الاول وهو الاصل
 وعلى البائع اخراجه الا ان يباع بما فيه وهل له خيار روية
 الوجه نفعه وانما يباع ما في ثمره وفطر ومن عن نوي وجب
 ولين لانه معدوم صرفاً واجرة كيل وعدو وزن وذرع على
 بايع لانه من تمام التسليم واجرة وزن من وقعه وقطع
 ثمر واخراج طعام من سفينة على اشتراط الا قبض البائع
 الثمن ثم جازده ببيع الزبالة **قوله** رجع ظهر بعد عقد
 الصرا ان الدائم في فوضه الاجتهاد وجه البعق فيقده
 لم يرد اجارة البرازية واما الدلال فان باع العين بنفسه
 باذن ربها فاجر فعلى البائع وان سعي بينها وبيع المالك
 بنفسه يعتبر له في وقعه في شره الوهبانية ويسلم

الثمن اولاً في بيع سلعة يدنا يرد راحم ان احضر البائع
 السلعة وفي بيع سلعة يمثلها او عن يمثله سلمهما
 ما لم يكن احدهما ديناً كسلم وثمان موجد ثم السلم يكون بالتولية
 على وجه يتمكن من القبض بلا مانع ولا حائل وشرط في الاكفان
 فشرط ان لا يتناول يثبت بينك وبين البيع فلو لم يقبله
 او كان بعيد لم يبرق قاضوا الناس عنه غافلون ظاهراً
 يشترطون فيه ويقررون بالتسليم والقبض وهو لا يبيع به
 القبض على الصحيح وكذا الهبة والصدقة خالية وقماقه
 فيما علقناه على الملقى وحده اي البائع الثمن زيوفا ليس
 له استرداد السلعة وحسب ما به لست ملحقاً بالتسليم
 وقال زفر له ذلك كما لو وجدها رصاماً او متوقفة
 مستحقاً وكالمرفق منية قبض بدل دراحه الجياد التي كانت
 له على زيد زيوفا على ظن انها جياد ثم علم بانها فيوقف
 يرد لها ويسترد الجياد ان كانت قايمة والا فلا يرد ويبيتر
 كما لو علم بذلك عند القبض وقال ابو يوسف في مثل الزوف
 ويرجع للجواد ولو كانت رصاماً او متوقفة اشترى ثياباً
 وقبضه ومات مملوكاً قبل نقد الثمن فالبايع اسوة للغير
 وقال الشافعي هو احق به كما لو لم يقبض المشتري ان البائع
 احتربه اتفاقاً ولنا قوله عليه السلام اذا مات المتركيب
 مملوكاً

مملوكاً فوجد البائع متاعه بعينه فواسوة للغير ما شرع
 بجمع للعين في روع باع نصف الزرع بلا ادعى ان باعه
 الاكار له يد الارض جاز وبعبكه لا الا اذا كان المبتدئ من الكتاب
 فيشترى ان يجوز خاوية باع شجر او كفاً مملوكاً لا يدخل الثمن فيه
 فيمار السجرات الى الادراك فلوا يبي المشتري اعانه خير البائع
 ان ساء البطل البيع او قطع المراجحة الفصولين قال في المهر ولا
 فرق يظهر بين المشتري والبائع باب خيار الشرط
 وجه تقديمه مع بيان تقسيمه بين في الدرر ثم الخيارات
 بلغت سبعة عشر الثلاثة المبر بالها وخيار تعيين وعين
 وتعد وكية واستحقاقه وتجهيزه وكشف حاله وخيانة
 مراعية وتولية وفراطة من مملوك فيه وقم في حنفية
 بهلاك بعض بيع ولجاجة عقد الفصولي وظهور المبيع مستأجل
 او موهوناً اسماه من احكام الفسخ قال وفيه بخلافه وخالف
 فبلغت سبعة عشر سبباً واقلها ذكر المصنف يعرفه من دارس
 الكتاب مع شرطه للتبليغين هذا ولا حد لها ولو وصفاً
 ولغيرها الوعد العقد لا قبله من تارخاوية في بيع كله
 او بعضه كله او ربه ولو فاسداً ولو اختلفا في اشتراطه
 فالقول لنا فيه على المذهب ثلاثة ايام او اقل وفسد عند
 اطلاق او تاخير لا اكثر فيفسد فكل فسخ خلافهما

غير انه يجوز ان اجاز من له الخيار في الثلاثة فيقلب
صحيحا على الظاهر وصح شرطه ايضا في لازم محتمل الفسخ
كزارعة ومعاملة واجارة وقسمة وصالح عن مال ولو غير
عينة وكتابة وخلع ورهن وعق علي مال ولو شره الزوج
ورهن وقت ونحوها كخالة وحوالة وبراءة تسليم شفعة
بعد الطلوع ووقفه على اشيائه واطالة بطلان
فهي ستة عشر لا في نكاح وطلاق وميراث وتدفق
وسلم واقرار الا اقرار بعقد يقبله ابيه وكالسه
ووصية نهر في تسعة وقد كتبت غيرت ما نقله في النهر
ياتي خيار الشرط في الاجارة والبيع والامارة والكفالة
والرهن والعتق وترك الشفعة والعلي والخلع كذا والقسمة
ولا النكاح والطلاق والسوء نذر وابعان وهذا يقسم
فان اشترى شخص شيئا على انه اي المشتري ان لم ينقذ
ثمنه الى ثلاثة ايام فلا بيع صح استمسا نا خلافا لافر
فلو لم ينقذ في الثلاثة فسد فبطل عتقه بعد ما لو في يده
فليحفظ وان اشترى كذلك الى اربعة ايام لا يبيع خلافا
لحمه فان تعد في الثلاثة حاز اتفاقا لانه خيار التقدر
ملحق بخيار الشرط فلوترك الشرع لكان اوفي ولا يخرج
مبيع عن ملك البايع مع خياره فقط اتفاقا فهذا علي
المشتري

المشتري بقيمته اي بدله ليعلم المشتري اذا قبضه ياخذ
البايع يوم قبضه والمقبوض على سوم الشرائفانه بعد بيان
التمس بمضمون بالقيمة بالغة ما بلغت بمرو ولو شرط المشتري عدم
اضمانه بزيادة ولو في يد الوكيل ضمنه من ماله بلا رجوع الا
بامره بالسوم خائبة واما في سوم المظفر غير مضمون مطلقا
وعلي سوم الرهن بالاقل بقيمته ومن الدين وعلي سوم القرض
بقرض ساومه به وعلي سوم النكاح لامة بقيمتها مهر ويخرج
عن ملكه اي البايع من خيار المشتري فقط فيملك في يده
بالتن كتمسيد فيها ليعب لا يرتفع كقطع يد فيلزمه قيمته
في المسئلة الاولى والبايع فسخ البيع واخذ نقصان القيمي
كالتمس لشيبة الربا حاددي وضمنه في الثانية ولو يرتفع
كقرض فان زال في المدة فهو علي خياره والا لزمه العقد
لتقدر ان كمال ولا يملكه المشتري خلافا لهما لايصير
سايبة قلنا السايبة هي التي لا ملك فيها لاحد ولا تعلق ملك
والثاني موجود هنا ويلزم اجتماع البدلين والعود على موهبة
بالعتق بشرق قريب ولا يخرج شي منهما اي من مبيع وعن من
ملك بايع ومشتري مالكه اتفاقا اذا كان الخيار لهما وايهما
فسخ في المدة انفسخ البيع وايهما اجاز بطل خياره فقط
وهذا الخلاف يظهر مرته في عشر مسائل جميعها الميزانية قوله

استحق عزك فخم الالف من الامه لو سراه بخيار وهي
زوجته بقي النكاح من الاستبراء فخيرها في المدة لا يعتبر
استبراء من الموم فلا يعتق محرمة من القربان لمنكوحته
المشتراة فله ردها الا اذا اقتصر ما به ع من الوديعة عن بايعه
فيها كعلي الباي لا ارتفاع الخفض بالرد لعدم الملك من الزم
المشتراة لو ولدت في المدة في يد الباي لم تهرام ولد ولو في
يد المشتري لزمه العقد لان الولادة عيب درر وان حال
وفي البحر عن الخائنة اذا ولدت بطل خياره وان كان الولد
ميتا ولو تنقضا الولادة لا يبطل خياره واقرب المصنف
عن من الكسب للعبد في المدة فهو للبائع بعد الفسخ من
الفسخ لبيع الامه فلا استبراء على الباي ح من المرفوضه في
من مثله بالخيار فاسلم احداهما فهو للبائع عيب وتبعه المصنف
لكن عبارة ابن الكمال اسلم المشتري حرم الماذون لو ابراه
الباي من التمنع استحسنانا وفي خياره لانه يلي عدم التمكن
كل ذلك عنده خلافا لما قلت وزيد على ذلك مسائل
التعلق كان ملكته فهو حر فساه بخيار لم يعتق وتامد
السكنى باجارة او اعارة ليس باختيار من وصدره بخيار
فاحرم بطل البيع والزايد الحادث في المدة بعد الفسخ للبائع
والعصير في بيع مسكين لو تخلف المدة فسد خلافا لهما
فينبغي

فينبغي ان يميز بها لفظ تنحدر ويغم الرمز للرمز والبرارة
لا بعد فليحفظ اجاز من له الخيار ولو اجبها صح ولو مع جهل
صاحبه اجماعا الا ان يكون الخيار لهما وفسخ احدهما فليس للاخر
الاجازة لان الفسخ لا يلحقه الاجازة فان فسخ بالقول
لا يصح الا اذا علم الاخر في المدة فلم يعلم لزم العقد والخيلة
ان يستوفى بكفيل بخلفه القبيصة او يرفع الامر للحاكم لينصب
مزيرو عليه عيني قيدنا بالقول لصحة بالفعل بلا علمه
اتفاقا كما افاده بقوله ويتم العقد بموته ولا يخلفه الوارث
لخيار روية وتقرر عقد لان الوصاف لا تورث واما خيار
العيب والتعيين وفوات الوصف المرغوب فيه فيخلفه الوارث
فيها لانه يثبت خياره درر فليحفظ ومضي المدة وان لم يعلم
المرض او الغما والاعتاق ولو لبعضه وتوابعه وكذا اكل نصف
لا ينقد ولا يجمل الا في الملك كاجارة ولو بلا تسليم في الاصح
ونظر الى خبر جرح بئر هرة والقوله المنكر للهرة فتق ومفاده انه
لو سراه بالخيار على انها بئر فوطيه يعلم اهي بئر ام لا كان اجازة
ولو وجبها ثيبا لم يثبت فله الرد بهذا العيب نهري سيجي
في بابم ولو فعل الباي ذلك كان فسخا وطلب الشفعة
وان لم ياخذها امرج بها اي يدار فيها خيار الشرط بخلاف
خيار روية وعيب معراج من المشتري اذا كان الخيار له

دليل التجارة ولو شرط المشتري او البائع كما يفيد كلام
الدرر وبه جزم البهني الخيار لغيره عاقد كان لو فيه
بهني مع استحسانا وثبت الخيار لهما فان اجاز احدهما
من الطيب والمستيب او تنقض جميعا ان واقعه الاخر فان
اجاز احدهما وعلس الاخر فالسبق اولي لعدم التزام ولو
كانا معا فالفسخ احق في الاصح زيلي لان الجاز يفسخ
والفسوخ لا يجاز واعترف بانه يجاز لما في المبوط لو قاسنا
ثم تراخيا على فسخ الفسخ وعلى اعادة العقد يسري
جاز اذ فسخ الفسخ اجازة واجب منع كونه اجازة بل بيع
ابتداء باع عديني عيانه بالخيار في احدهما ان فصل عز كل
واحد منهما وعين الذي فيه الخيار صحيح البيع للعلم بالمبيع
والتمن والايعين ولا يفصل او عين فقط او فصل فقط لا يصح
بجهرالة المبيع والتمن واحدهما ولذا لو كان الخيار للمشتري
تتاتي ايضا الانواع الاربعه **فبيع** وكله ببيع بشرط
الخيار فباعه بلا شرط لم يجز ولو وكله بالشرا والحالة هذه
نقد على الوكيل والفرق ان السراستي لم ينعذ على امرين بعد
على المأمور بخلاف البيع فتح ويبقى في الفصولي والحالة
فليحفظاره مع خيار التعين في التعيينات لا في التثنيات
لعدم تفاوتها ولو للبائع في الاصح كما في لانه قد يترك قيميا
ويقبضه

ويقبضه وكيله ولا يبره فيبيعه بهذا الشرط فست الحاجة
اليه نه فيما دون الاربعه لانه فاع الحاجة بالثلاثة لوجود
جيد وراي وكذا وعدته كخيار الشرط ولا يشترط معه خيار
شرط في الاصح فتعولوا اشتريا شيئا على انهما بالخيار فزجني
احدهما فليبيع مريحا او دلالة لا يردن الاخر بل جعل خياره
خلفا لهما وكذا الخلاف في خيار الرقبة والميب فليس لاحدهما
الرقبة بعد روية الاخر او رضاه بالميب خلافا لهما لضرر البائع
بعت الشركة لا يلزم البيع لو اشترى رجل عبدا من رجلين
صقعة واحدة على ان الخيار للماليين فزجني احدهما
دون الاخر فليس لاحدهما الا انفراد اجازة او رد اخلافا لهما بجمع
اشترى عبدا بشرط خيره او كتبه اي حرقة كذلك فظن سر
بخلافه بان لم يوجد معه ادني ما ينطق عليه اسم الكفاية والخبر
اخذه بكل الثمن ان شاؤ وتركه بطوات الوصف الموقوف فيه ولو
ادعي المشتري بطلانه ليس كذلك لم يجز على البهني حتى يعلم ذلك وكذا
سائر الخيارات ولو امتنع الراسب بمقام كاتبا وغيره
كاتب ورجع بالتحويل في الاصح بخلاف شرايه شاة على انهما
حامل او تحلب كذا رطل او يخبر كذا اصلا او يكتب كذا قدرا
فسد لانه شرط فاسد لا وصف حتى لو شرط انها حلوب او
ليون حبان لانه وصف موقوف والقول للمبكر لو اخلافا في شرط

الخيار على الظاهر كما في دعوى الاجل والمضي والامحارة
 والزيادة اشترى جارية بالخيار فبردها بغيرها
 تأيلا بانها المشتراة فقال البائع لست عي ولا بينة
 له فاقول المشتري يمينه وجاز للبائع وطبها ور
 وانقضى بيعا بالتعاطي فتح وكذا الرد في الوديعة فيلحظ
 وبقول البائع عند رده كان يحسن ذلك لكنه نسب
 شذوذا لقول المشتري لان الاصل عدم الخيار والكتابة
 فكان الظاهر شاهد له ولو اشتراه من غير اشتراط
 كتيه وخبره وكان يحسن ذلك فتنبيه في يد البائع
 رده عليه لتغير البيع قبل قبضه زليقي قال ولو اخار اخذ
 اخذه بكل الثمن لما مر ان الاوصاف لا تقابلها شي من الثمن
فروغ باع داره بما فيها من الخدوع والابواب
 والخشب والتخل فاذا ليس فيها شي من ذلك له خيار للمشتري
 شري دار علي ان بناها باجر فاذا هو لبن او ارض علي ان شجرها
 كلها مخرقة فاذا واحده منها لا تحترق او يباعي انه مبيع بمصر
 فاذا هو زعفران فسد ولو هلي انها بطة مثلا فاذا هو بخل
 جاز وخير وبكسائه جاز بلا خيار لكونه على صفة خيب
 من الشروط مجتبي فيلحظ الضابط البيع لا يبطل بالشروط
 في اثنين وثلاثين موضعا مذكورة في الاستباه شرط على انها
 مغبية

مغبية ان للتبوي لا يفسد وان للمغبية فسد بدائع ولو شرط
 حلها ان الشرط من المشتري فسد وان من البائع جاز لان حلها
 عيب فذكر للبراه منه فحق لو كان في بلد يغبون في شرا الاما
 للقول فسد خائفة ولم شرط انهاء ان لبن جاز على الاكبر
 قلت والخطاب لا يوصف الا كل وصف لا غرر فيه فاشترط جاز
 لا ما فيه غرر لا يوجب فيه وفي الثانية في فصل الشروط المفسدة
 على عاين ما يمر في بالبيان انني الغرر باسم خيار
 الروية من اضافة السبب الي السبب وما قيل من اضافة الشيء
 الي شرطه غير ظاهر لما يجي ان له الرد قبل الروية هو يثبت
 في اربعة مواضع الشرر للاعيان والامحارة والقسمة والصالح
 عن دعوى المال على شيء يمينه لان كل منها معاوضة فليس في
 ديون ونقود وعقود لا تنسخ بالفسخ خيار الروية فتح صح
 الشرر والبيع لما يرياه والاستشارة اليه اي المبيع او الي
 مكانه شرط الجواز فلو لم يشر لا لكلم بجزاها ففتح وبجود في
 حاشية اخي راحة الامع الجواز ولم اي للمشتري ان يرد منه متداراه
 الا اذا حله البائع ليت التفرع فلا يرد له الا انه المتأخر الي البائع
 استاه وان رضي بالتول قبله اي قبل ان يراه لان خياره معلق
 بالروية بالنظر ولا وجود للمعلق قبل الشرط ولو فسخه قبلها
 قبل الروية صح فسخه في الاصح مجرد عدم لزوم البيع بسبب

جهالة البيع فلم يقع منبر ما وبيئت الخيار للروية مطلقا
 غير موقت بمدة هو الاصح غلبة لاطلاق النص ما لم يوجد
 مبطله وهو مبطل خيار الشرط مطلقا ومقتيد الرضا به
 الروية لا قبلها بدور فله الاخذ بالشبهة ثم الاول بالروية
 در من خيار الشرط فليقتضه ويستترط انفسه علم البائع
 بالفسخ خوف الفرض ولا خيار لبايع ملزمه في الاصح ولا في
 روية ما يوزن بالمقتضود توجه حبرة ورقية ووجه
 دالة تركب وكملها ايضا في الاصح وروية ظاهر ثوب
 مطوي وقال زفر لا بد من نشر كله وهو المختار كما في اكثر
 المعتبرات قال المصنف وداخل داره قال زفر لا بد من روية
 داخل البيوت وهو المصيح وعليه المتوي جوهرية وهند
 اختلاف زمان لا برهان ومثله الكرم والبتان وكذا جسد
 لحم ونظر جميع جسد شاة قسمة للدر والنسل مع ضمها
 ظهريه وفرضي بقوله بوجاهة تلاثة المقتضود جوهرية وفي
 ذوق منطوم وشم معمر لا خارج دار وصحتها على المعاني
 له كما وروية دهي في زجاج لوجود الخابل وفي روية
 وحيل قبض ووكيل شر المار روية بسوء المشتري وبيان
 في الدار وصح عقد الاعبي ولو لم يره وهو كالبميز الا في
 اثنين عشر سيلة مذكرة في الاشياء وسقط خياره ببيع

مبيع وشبهه وذوقه فيما يعرف بذلك وهو وصف عقار وشجر
 وعبد وكذا الكالا لا يعرف بحسب وصفه او ينظر وكيله ولو
 ابر بعد ذلك فلا خيار له هذا كله اذا وجدت المذكورات كنتم
 الاعبي وكذا روية البميز وجه العبارة ونحوها انهر قبل
 شرايه ولو لم يره ثبت له الخيار به ايضا كالمذكورات لا الهنا
 مستقلة كما غلط فيه بعضهم فيمنع خياره في جميع عو على الفسخ
 ما لم يوجد منه ما يدل على الرضا من قول او فعل او تنقيب
 او يملك بمقتضيه ولو قبل الروية ولو اذن للكل وان يره بها
 قبل الروية فلهما باطل لا يقطع بامه كمن يبيع في نافية
 مسكه فاخرج المسك من المالم يرد بخيار روية ويوجب من الاخراج
 يدخل عليه عيبا ظاهر انهر ومن رأي احد نويسين فاشترى
 ثوبا لاخر فله ردها ان شأنا لا رده الاخر وحده لتعريق
 الصفقة ولو اشترى ما رأي حال كونه قاصدا لشرايه عنه
 روية فلو رآه لا قصد شرائه فله الخيار ظهريه ووجهه
 ظاهر لانه لا يطاق للتامل المقتضود حال المصنف ولتقوة مصلحه
 عونا عليه عالما بانه مرييه السابق وقت الشراء لم يعلم
 له خبر لم يره الرضا به فلا خيار له الا اذا تغير في غير
 رأي ثيابا فخرج للبايع بغيره ثم لم يشرى الباقي ولا يفرقه
 فله الخيار وكذا لو كانا ملو في وقت واحد فاشترى ربة

شبكة

الأ

ما يكون الاردي بالاكثر ثمننا ونوسى لكل واحد من الثياب
 عشرة لا خيار له لان الثمن لما لم يتكلف استويا في الامور فان
 يجر القول للبايع يمينه اما اختلعا في التخيير هذه
 لو المدة قريبة يمين وان بعيدة في القول للمشتري بالظاهر وفي
 الظاهر في الشرع ما فوقه بعيد وفي الفتح الشرعي مثل الدابة
 والمملوك قليل كما ان القول للمشتري يمينه لو اختلعا
 في اصل الروية لانه منكر الروية وكذا لو انكر البايع كون
 المرد وحبيبا في بيع بات او فيه خيار شرط او روية فالقول
 للمشتري ولو فيه خيار عيب فالقول للبايع والفرق ان المشتري
 ينفرد بالنسي في الاول والاخير اشترى بعد الامتناع ولم
 يره وباع اوليس نهزمه ثوبا بعد القبض او هب وسلم
 رده بخيار عيبه لا بخيار روية او شرط الاصل ان رده البعض
 يوجب ترقية العنققة وهو بعد التام خيار لا قبله خيار
 الشرط والروية يمنعان تمامها وخيار العيب يمنعه قبل القبض
 لا بعده وعليه خيار الروية بعد سقوطه عن الناقص
 لا خيار شرط وصحة قافي خان وغيره في رده
 شرعي شي لم يرد ليس للبايع مطالبة بالتميز في الروية ولو تباعا
 عينا بعين قلها الخيار يجبي شرعي جارية بعبد والف
 قتا بضم و بايع الجارية بعبد المرد
 روية

روية لم يبطال البيع في الجارية بعبد الا ان يظهرية لما سر
 انه لا خيار في الدين اراد بيع ضيقة ولا يكون للمشتري
 خيار روية فالخيلة ان يقر يمينه لانسان ثم يبيع الثوب
 مع الضيقة ثم القله يستحق الثوب مع الخيطة المقربه
 فيبطل خيار المشتري للزوم ترقية العنققة وهو لا يجوز الا
 في الضيقة والروية شيء شبيه وطهر ما يجب ان يقرهما
 له في العيب والالاظهار باب خيار العيب
 هو كونه ما يخلو احوال العنققة السليمة وسرها ما افاده بقوله
 من وجد بمشريه ما ينقص الثمن ولو لم يجره عند
 التجار المراد به اصل الثمن بكل تجارة او مستوفى من المتب
 اخذه بكل الثمن او رده ما لم يتجره اساءه كخاتلين فاحرها
 او احدها وفي المحيط مهي او قليل او بعد حذون شركها
 بالف وقيمة مغلطة فلا يلزم به عيب الا ان يترتب عيبه
 ومولي بخلاف خيار الشرط والروية اساءه وفي النهي ينفى
 الرجوع بالنقصان كالمشتري من التركة كفتا ووجد له
 عيبا ولو تبرع بالكنز اجنب لا يرجع وحقه احدي ميت
 مسائل لا يرجع فيها بالنقصان مذكورة في البرازية وذكرنا
 في شرحنا الحق في حصرها بالقيمة انه قد رده بالعيب ولا يرجع
 بالثمن كالاباق الا اذا ابتاع من المشتري الى المتبع في البلدة

ولم يختلف عنده فانه ليس بعيب واختلاف في التور والاحسن
 انه عيب وليس المسترعى مطاوعة البائع بل من قبل حرمه
 من الابلاق ابن ملك قبية والبول في الفركاش والسرفه
 الا اذا سرق شيئا لكل من المولي او ميسر اكلس وفلسين
 ولو سرقه منه لشتر يليا فقطع رجل يرمي الفلن لقطعه
 بالشرع في حيا ولوم في البائع بل في حرمه بل لا يباع
 ثمنه عيني وكلها تختلف صفها ايضا المير في قدره
 بخمس سنين او ان ياكل بليس وحده وتعلمه في البوصرة
 فلو لم ياكل ولم يليس وحده لم يكن عيبا ابن ملك وحسب
 لانها في صغر لتغير عقل وضمنه ثلثة عيب وفي الكبر لسر
 اختيار ودا بطل عيب اخر ففند اتحاد الحالة بان ثبت
 اباقه عند بايعهم مشتر يكلها في حرم او كره له الاتحاد
 السبب وعنه الاختلاف لالكونه عيبا عند الكبد حرمه عند
 بايعه ثم حرمه عند مشر يكل من نوعه له ودا ولا عيب
 بقي لو وجد يبوله ثم تعيب حتى رجم بالثمنان ثم يخلص
 للبائع ان يسترد الثمنان لوزال فكله العيب بالبلوغ ينبغي
 نفق والجون هو اختلال القوة التي بها ابد الكيان
 تلويح وبه علم في العقل انه القوة المذكورة وصدده القلب
 وشاعره في العقل قدر وهو لا يختلف بهما لاتحاد سببه
 بخلاف

بخلاف ما عر وقيل يختلف عيبه وتعداه فوق يوم وليلة ولا بد
 من مصادره فمعه المسترعى في المصير والافلاحة الا في ثلاث
 زوالا لاربه والتولد من الزوال والاول ففقد قلت كذا في البرازية
 الوفاة ليست بعيب الا ان توجب نقصانا وعليه الفتوى
 واعتقد في النهرو وفيه الجبال عيب في نبات ادم لاني البهائم والخيول
 والبصر والعيور والحيوان والسم والخرس والقروم والامراض
 غير بؤكذ الا انه هو استخاف الانثيين والنيان والخصي
 عيب واد المسترعى على انه خصي فيه فله فله فلا خيار له
 جوهره والخرنقن الفم والمفرقتين لا يبط وكذا ان لا نعبر بزارية
 والزوال والتولد منه كلها عيب فيها لافيه ولو لم وفي الاصح
 خلاصة الا ان ينجس الاولان فيه بحيث يمنع التزويج المولي
 ويكون الزنا عادة له بحيث يتكرر اكثر من مرتين والواطة
 بهما عيب معلقا وبه لا يجازي لانه عيب لا ينجس باجر لا
 قبية وفيه عيب في الفلوة الحمر ان طلع فيه عيب والا لا واما
 التثت بلين صوت ونكهة شبي فان كثر رد لاني قل بزارية
 والكفر باقسامه وكذا الرقص والاعتزال بجر عيب
 فيها ولو الشتر في يدا شتر في يدا شتر في يدا شتر
 وعند ما خمسة عشر ويرف بقولها اذ انهم اليه نكول البائع قبل
 القبض وبعد هو الصحيح ملتقى ولا تسمع في اقل من ثلثة اشهر

عند الثاني والاستحاضة والمسطال القديم لا المعتاد
والدين الذي يطالب به في الحال لا الموجل لمقتضه لا لغيره
بصبي كائنه مسكين عن الفخري يكون غير الكمال وعلف
بنقصان ولا به وميراثه والشرع في الميراث وكذا اكل
مرض فيها فهو عيب معراج كسبل وحوش وكثرة مع التزو
بمثلة لزنهور بتر صغير صلب مستديري هو رشتي
جمعة تليل قاموس وقيد بها كثر بعض شراها الهوايق وكذا
الكي عيب لو عن داي لا لا وقطع الاصابع عيب والاصابع
عيان والاصابع مع الكف عيب واحد والصبر هو من يمال
بيسار فقط الا ان يمال باليمين ايضا كمن يخطا بيمينه الله
عنه واليب وشر بخر جهرا وقار ان عديها وعدم ختانها
لو كبيرين مولدين وعدم نهق حمار وقلة الكلدان ونكاح
وكذب ونميمة وتزكوة كمن في القبية تركها في العبد
لا يوجب الرد فيها لو ظهر ان الدار مشرقة ينبغي ان يتمكن
من الرد لان الناس لا يرغبون وفي المخلومة المحبة والحال
عيب لو علي الذقن لو الشفة لا الخد والعيوب كثيرة بلها
الله منها حدث عيب اخر عقد المشتري بغير فعل البائع
طوبه بعد التيقن رجع بمحضته من الثمن ووجب المالك ان يما
قبله فله اخذه او رده بكل الثمن مطلقا ولو برهن البائع على
حدوثه

حدوثه والمشتري على قومه فالقول للبائع والبيعة المشتري
ولا يرد جبراماله محل وموته الا في بطل العقد يرجع بنقصانه
الا في المشتري ومنه ما لا يشتري بولي او احد من اطفاله
زيلي او دختي به البائع هو حرم ولما الرد برضا البائع الطابع
عيب لو زيادة كانا مشتري ثوبا فقطعه فاطلع على عيب
قديم رجع به اتم بنقصانه لتعدر الباطل فانه قبله البائع
كذلك له ذلك لانه استقطعه و لو اشترى بغير فخره
فوجد امعاة فاسد الا يرجع لانفساد مالته كما لا يرجع
لو باع المشتري التوب كذا او بخره او بخره بعد القطع لم يأت
به مقطوعا لا محظا كما افادته قوله فلو قطع المشتري وخاطه
او بخره بغيره كانه ياتي اولت السو ليرسم او غير الدقيق
او بخره او بخره فاطلع على عيب رجع بنقصانه لا يمتنع الرد
بسبب الزيادة فلو المشتري لم يمسكه لم يمسكه لو كان ضايعا لم يرد
لا يمتنع القاطن به حذو ان كمال كما يرجع لو باعه او التمتع
رده في هذه المصير بعد روية العيب قبل الرمي به صريحا
او دلالة او ما تباعد المراءى ان الجميع عند المشتري
او اغتصمها او دبر واستولا او وقف قبل علمه بمعيته وكان
المبيع طفا ما في كذا او بخره او بخره عيبا او مدبر او اهر
ولاه وليس المذهب حذو فوق فانه يرجع بالنقصان استسنا

عندها وعليه الفتري بحر وعزمي ما بقي ويرجع بنقصان
 ما اكل وعليه الفتري اختيار وقهستاني ولو كان في وعين
 فله الباقي بحصته من الثمن اتفاقا ابن كمال وابن مالك
 وسيجي قلت فعلى ما في الاختيار وقهستاني يتخرج القياس
 قسبه ولو اغتفقه على مال او كاتبه او قتله او ابى او
 اطعمه طفله او امراته او مكاتبه او غيبه مجتبي بعد
 اطلاعه على عيب كذا ذكره المصنف تبعه الليثي في الرمز
 لكن ذكر في الجمع قبل الروية واقدم شارحه حتى العيني
 فيفيد البعدي بالاولوية قسبه لا يرجع بشي لا تنفع
 الرد بفعله والاصل ان كل موضع للبايع اخذه معيبا لا يرجع
 باخراجه عن ملكه والارجح اختيار وفيه الفتري على
 قولهما في الاكل واقدم القهستاني شري نحو بين وبين
 كوز وقتاء نسره فحده فاسد يستغنى به ولو غلفا
 للدواب فله ان لم يتناول منه شي بعد علمه بعيبه
 نقدا الا اذا ارادني البايع به ولو علم بعيبه قبل كسره
 فله رد وان لم يتبع به اصلا فله كل الثمن لبعولان
 البيع ولو وجد الكره فاسد جاز بحصته عندها فهو في
 المجتبي لو كان سمنا ذابا فاكله ثم اقر بايمه بوقوع فامر فيه
 رجع بنقصان العيب عندها وبه يفتي باح ما اشتراه فرد
 المشتري

المشتري الثاني عليه عيب من ساء بايمه نورده عليه
 بعد ان لا تفسخ ما لم يجهل به عيب اخر عنده فيرجع
 بالنقصان وهذا لو بعد قسبه فلو قبله رد مطلقا في غير
 المقار كالرد بخيار روية او شرط رد وهذا اذا باعه قبل
 اطلاعه على العيب فلو بعده فلا رد مطلقا بحر وهذا في غير
 التقدين لعدم تعيينها فله الرد مطلقا شرعيا مجمع ولو رد
 برضاه بلا قضا لا وان لم يحدث مثله في الاصح لانه اقاله
 ان يبيع اموجيا للفسخ او حط ثمن بعد قبض المبيع ثم
 يبيع المشتري على دفع الثمن للبايع بل يبرهن المشتري لاثبات
 العيب او يحلف بايمه على تعفيه ويدفع الثمن ان لم يكن شهود
 وان ادعى غيبة شهوده دفع الثمن ان حلف بايمه ولو
 قال احقرهم الى ثلاثة ايام اجله ولو قال لا بينة لي فخلعه
 ثم اتي بها تعبا خلافا لهما فتح ولزم العيب بنكوله اي البايع
 عن الخلف ادعى المشتري اياها ونحوه ما يشترط لرد وجود
 العيب عندها او سرقه وجنون بايمه اذا انكر قيامه للحال
 حتى يبرهن المشتري انه قد ابقى عنده فان برهن حلف
 بايمه عندها بايمه ما ابقى وما سرق وما حاق قط وفي
 الكبير بايمه ما ابقى مذبلع مبلغ الرجال لا خلافة صغيرا وكبير
 واعلم ان العيوب انواع حتى كباقي وعلم حكمه وظاهر كعود

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

وصم راجع فائدة او ناقصة فيقضي بالرد بلايين ليقن
 به اذا لم يدع الرضا به وما لا يعرفه الا اطبا حكمه
 فيكي قول عدل ولا ثبانه عند بايعه عديني وما لا يعرفه الا
 النسا كرت فيكي قول الواحد ثم يحلف البايع عيني قلت
 وتقي خامس ما لم ينظر هل رجال والناس في شرح قاضي خان
 شري جارية وادعي انها عيني حلف البايع استحق بعض البيوع
 ان كان استحقاقه قبل القبض لكل خير في القول لفرق الصنفه
 وان بعد خيره في القبض لا في غيره لان تبعض القيمة عيب
 لا المثلي كما ينبغي وان شري شيئين وقبض احدهما دون
 الاخر خله خيره ما قبل قبضه فلو استحق او عيب احدهما
 خير وهو اي خيار العيب بعد رده العيب على التراضي
 على المعتمد وما في الحاوي غريب بجر فلو خالتم ثم شاد
 وخادمه فله الرد ما لم يوجد بطله كدليل الرضا فتح وفي
 الخلاصة لو لم يجد البايع حقي هناك رجع بالقبضان واللبس
 والركوب والمداواة له وبه عيني رضي بالعيب الذي يداوي
 فقط ما لم ينقصه برجدي وكذا كل مفيد رضي بعد العلم
 بالعيب يمنع الرد والارش ومنه الرضا على البيع الا الدرهم
 اذا وجدها زيو فافرضها على البيع فليس رضي كرض ثوب
 على خياط ينظر ايكفيه ام لا او عرضه على المتوهم ليقوم ولو
 قال

قال له البايع اتبعه قال نعم لزم ولو قال لا لان نعم علم
 على البيع ولا تقري ملكه بزياده لا يكون رضاه على
 البايع انما العيب لها في البيع والحال ان المشتري لو
 في اي الركوب لجزا وصوبه وهل هو قيد للاخيرين او الثلاثة
 استظهر البرجدي الثاني واعلم المصنف قبحا للدرهم والبحر
 والشمي وغيرهم الاول ولو قال البايع ركبها لاحتك وقال
 المشتري بل لاردها فالقول للمشتري بحر وفي القبح وجد بها
 عيبا في السفر فحملها في غدره خفف بعد القبض جزا
 رد البيوع او احد او متعدد ليتوزع الثمن على تقدير الرد
 في عدد البيوع فله الرد لان له قابض والقواب
 للقابض مطلقا قد اوصفت او تعيينا فلو جاز ليرده بخيار شرط
 اذ ربه فقال البايع ليس هو البيوع فالقول للمشتري في تعيينه
 ولو جاز ليرده بخيار عيب والقول للبايع كما اختلفا في طواب
 البيع وعرضه فتح اشترى شيئين اي شيئين ينتفع باحدهما
 وحده صنفه واحدة وقبض احدهما او جرده او بال
 نيب لم يعلم به الا بعد القبض اخذها او ردها ولو قبضها
 بالمعيب خمسة سالما واحدة لجواز التفرق بعد التمام
 جازي القبض كيب ودرت او زوجي حق ونحوه كزوجي نور
 الف احدهما الاخر بحيث لا يعمل بدونه ووجد بيعة عيبا

وصم راجع زائدة او ناقصة فيقضي بالرد بلا هيئتين ليقين
 به اذا لم يدع الرضي بمو لا يبره فيملا للركوب حكمه
 فيكون له رد ولا ضمانه عند يايه عدلين ولا يبره فيملا
 النسا كرت فيقول الواحد ثم يحلف البايع عيني قلت
 وتبي خاس ما لم ينظر للرجال والنسا فيسره قاضي خان
 شري جاريته وادعي انما حلفي حلف البايع يستحق بعتن المبيع
 فان كان استحقاقه قبل القبض لكل خير في الكل ليقى الصنعة
 وان بعده خير في القيمي لا في غيره لان تبعض القيمي عيب
 لا المثل كما يسمي وان شري شيئين وقبض احدهما دون
 الاخر حكمه حكم ما قبل قبضهما فلو استحق او تعيب احدهما
 خير وهو اي خيار العيب بعد روية العيب على التراضي
 على الحقيقة وما في الحاوي غريب بجر فلو خاسم ثم ترك ثم عاد
 وخاسم فله الرد ما لم يوجد بطله كليل الرضا في دفع وفي
 الخلاصة لو لم يجهل البايع حتى هلك رجع بالثمنان واللبس
 والركوب والمداواة له وبه عيني رضي بالعيب الذي يبيده
 فقط ما لم ينقصه برجندي وكذا كل مفيد رضي بعد العلم
 بالعيب يمنع الرد والفسخ وعند الرضي على البيع الا انه اصر
 اذا وجدها زيو فافرضها على البيع فليس برضي كوفي ثوب
 على خياط يتظر ايكفيه ام لا او غيره على المتوفى ليعوم ولو
 قال

قال له البايع اتبعه قال نعم لزم ولو قال لا لان نعم علم
 على البيع ولا تقري ملكه بزيه لا يكون رضاء الركوب للرد على
 البايع ولا يبره الحلف لها او للسعي والحال ان المشتري لا يبره
 منه اي الركوب لجزا وصعوبة وهل هو قيد للاخيرين او للملازمة
 استظهر البرجل الثاني واعقده المصنف قبحا للرد والجر
 والتمني وغيرهم الاول ولو قال البايع ركبتموها خذك وقال
 المشتري بل لادها فالتول للمشتري بجر وفي القوي وجد بها
 عيبا في السفر فحملها في عذر اختلفا بعد التقابض في
 عدد المبيع واحد او متعدد ليتوزع الثمن على تقدير الرد او
 في عدد المقبوض فالتول للمشتري لانه قابض والتول
 للتقابض مطلقا قد اوصفت او تعيينا فلو جاز ليرده بخيار شرط
 اوريه فقال البايع ليس هو المبيع فالتول للمشتري في تعيينه
 ولو جاز ليرده بخيار عيب فالتول للبايع كما لو اختلفا في طول
 المبيع وعرضه فتح اشترى عبيدين اي شيئين ينتفع باحدهما
 وحده صنعة واحدة وقبض احدهما وجد به او بالامر
 عيبا لم يعلم به الا بعد القبض اخذها او ردها ولو قبضها
 رد المبيع بحصة سالما وحده لجواز التفريق بعد التمام
 كما لو قبض كلبا او زنيا او زوجي حق ونحوه كزوجي نور
 الف احدهما الاخر بحيث لا يعمل بدونه ووجد بيمضه عيبا

فزله رده كله او اخذه بعيبه لانه كسبي ولحق ولو في
 وعابن علي الاظهر عناية وهو الامع برهان اشترك
 حارثة فوطيها او قبلها او مسرها بشبهة ثم وجد بها
 عيب لم يرد لها مطلقا ولو ثبت خلاف الشافعي واحد ولنا
 انه استوي ما حال وهو جزوها ولو اهل زوجها ردها ان
 ثيبا وان ذكر لا يجوز رجوع بالنقصان لا متاع الرد وفي
 المنظومة المحيية لوسطها بكارتها فبات ثيبا لم يرد لها بل رجوع
 باريين درهما نقصان هذا العيب وفي الحارثي والمثقف
 الخيرية ليست بعيب الا اذا شرط الكارثة في ردها لعدم الشرط
 الا اذا قبلها البايع لان الامتناع لحقه فاذا رضي زال
 الامتناع ويعود الرد بالعيب القديم بعذر والعيب
 الحادث لعود الممنوع بزوال المانع ودر فيرد المبيع مع التقيد
 على الرجوع نهر ظهر عيب بمشترى البايع الغائب وان ثبت
 عند القاضي فوضعه عند عدل فاذا اهلك هلك على
 المشتري الا اذا قضى القاضي بالرد على بايعه لان القاضي
 على الغائب بلا خصم يتخذ على الاظهر رد قتل العبد المقبوض
 او قطع بسبب كان عند البايع كقتل او رد المقتل
 او اسكه ورجع بنصف ثمنه مجمع واخذ ثمنها اي تم القطع
 والمقتول ولو تد اولته الايدي فتقطع عند الاخير او قتل
 رجع الباعة

رجع الباعة بعضهم على بعض وان علموا بذلك لكونه كالاستحقاق
 لا كالعيب خلافا لهما وصح البيع بشرط البراءة من كل عيب
 وان لم يسم خلافا للشافعي لانه البراءة عن الحقوق المبرورة
 لا تصح عنده وتصح عندنا لعدم افهايم الي المتزرعة ويدخل فيه
 الموجود والحادث بعد العقد قبل القبض فلا يرد بعيب
 وخفيه عنهما كالتعليق كقوله من كل عيب به ولو قال
 مما يجد نصح عند الثاني وقصد عند الثالث نهر ابراه من
 دل او هو على الرض وقيل على ما في الباطن واعقده المصنف
 تبعا للاختلاف والموجز لا يملكه في العادة وما سواه
 في العرف مرض ولو ابراه من كل غيلة فهو السرقة والدياق والزنا
 اشترى عبد فقال لمن ساومه اياه اشتره فلا عيب به
 ولم يفتق بينهما البيع فوجد مشترى به عيب اقله رده على
 بايعه بشرطه ولا يمنع من الرد عليه اقراره السابق بعدم العيب
 لانه مجاز عن الترويج ولو عينه اي الهب فقال له حذره او لئلا
 لا يرد له لاحاطة العامة الا ان لا يجد مثله كلاحص به زائفة
 ثم وجدها فله ان يبيع بثلثه قال الاخر عدي هذا ابق
 فاشتره مني فاشتراه وبيع ومن اخر فوجده المتيقن الثاني
 ابقا لا يرد به مما سبق من اقرار البايع الاول ما لم يبرهن انه
 ابق عنده لان اقرار البايع الاول ليس بحجة على البايع

الثاني الموجود منه السكون اشتري جارية له ما رتب
 فارتضت حبسها له ثم وجد بها عيبا كالإمالة في دهره
 لأنه استخدم بخلاف الشاة المرأة فلا يرد صاحب لينها
 أو صاع تمريل يرجع بالنقصان على المختار شروع مجمع وحرراه
 فيما علقناه على النار كما لو استخدم ما في غير ذلك ففي
 المبسوط الاستخدام بعد العلم بالعيب ليس برضا استجابا
 لأن الناس يتوسعون فيه وهو للاختيار وفي البرازية
 الصحيح أنه رضا المرة الثانية إذا كان في نوع آخر وفي
 الصغري أنه من ليس برضا الأعلى كره من القنجر قال
 المشتري ليس به بالمبيع أصح زيادة أو نحوه مما لا يحدث
 مثله في تلك المدة ثم وجد به ذلك كان له الرجوع بلا عيب لما
 مر بآية عبد رزاق للمشتري برت اليك من عيب به
 إلا الأباقي فوجدها بقاؤه الرية ولو قال الأباقي فوجدها
 في الأول لم يصف الأباقي للعبد ولا وصفه به فلم يكن إقرارا
 بإبائه الحال وفي الثاني إضافة إليه فكان إقرارا بأنه أبق
 فيكون راضيا به قبل الشراء خائفة وقهرها لو لم يكن كل حق له
 قبله دخل العيب لا الدرك مشتر لعبد أو أمة قال عتق
 البائع العبد أو دبر أو استورد الأمة أو هو حر الأصل
 وأنه البائع حلف لعجز المشتري عن الإثبات فلم يحلف ففي

حي

على المشتري بما قاله من العتق ونحوه لا قراء بذلك ورجح
 بالعيب أن علم به لأن الحلف للرجوع إزالة عن ملكه إلى غيره
 بانقضاء إقراره وليس جدي لو قال باعه وهو مولى
 فلان وصدقه فلان وأخذه لا يرجع بالنقصان لأن ملكه
 باقراؤه كانه وهبه وجد المشتري نعيمة محررة بدارنا
 أو غير محررة لو البيع من الإمام أو لأمته بحرقه المنصف
 فقيه محررة غير لازم عيبا لا يرد عليهم ما لهذا العيب لا يشوب
 خفا بل ينصب له الإمام فغيره في منصوص الإمام
 ولا يخاصه لأن غاية الحلف الكول ولا يجمع لكوله وإقراره
 فإذا رد عليه العيب بعد قبوله يباع ويدفع الثمن إليه
 ورد القصر والفضل إلى محله لأن العزم بالعزم ورجوع
 المشتري بمشرويه عيبا وأراد الرجوع فاحسب طراحي أن
 يدفع البايه الدراهم إلى المشتري ولا يرد عليه حياز
 ويجعل حياز الثمن وعلى العتق وهو أن يعطى أن يدفع
 المشتري الدراهم إلى البائع ويحمله لا يبيع لأنه لا وجه له
 في غير المدة فلا يجوز وفي الصغري ادعي عيبا فصالحه
 على حال ثم برأ أو ظهر أن لا عيب فالبائع أن يرجع بما أدى ولو
 زال بمخالفة المشتري لأقضية رضى الوكيل بالعيب لزم
 الموكل أن كان البيع مع العيب الذي به يساوي الثمن

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

المسمى ولا يساوه لا يلزم الموكل فروع لا يحل
 كتمان العيب في مبيع أو ثمن لأن الغش حرام إلا في سبيلتين
 الأولى الأسير لو شري شيئا ثمه ودفن الثمن مغشوشا
 جاز أن كان حرا لا بعد الثانية يجوز إعطاء الزبوف والمناقض
 في الجيايات أشباه وفيها رد المبيع بعيب بقتضائهم في حق
 الكل إلا في سبيلتين أحدهما لو أحال البائع بالثمن شرا
 المبيع بعيب بقتضائهم تبطل الحوالة الثانية لو باعه بعد
 الرد بعيب بقتضائهم غير المشتري وكان منقولاً لم يجز قبل
 قبضه ولو كان فسخا لجاز وفي البرازية شري عبدا فضمن
 له رجل عيوبه فاطلع على عيب ورده لم يضمن لأنه ضمان
 المهددة وضمنه الثاني لأنه ضمان الميوب وإن ضمن السرقه
 أو الحرية أو الجنون أو العجز فوجده كذلك ضمن الثمن وفي
 جواهر الفتاوى شري ثمرة كرم ولا يمكن فسخها بالفساد
 الزنا بغير أن يجد العجز لم يردده وإن قبله انتقض المبيع
 بتناوله الزنا بغير فسخ لتفرق الصفقة عليه
 بالبيع الفاسد المراهبا الفاسد الممنوع
 جاز أن عرفنا قيم الباطل والكرو وقد يذكر فيه بعض الصبيح
 تبعا لكل ما أورث خللا في ركن البيع فهو مبطل وما أورثه
 في غير نفسه بطل ببيع ما ليس بمال المال كما يحل إليه
 الطبع

الطبع ويجري فيه البذل والمنع ودر فخرج التراب ونحوه كالم
 المسوخ فجاز بيع كبد وطحال والميتة سوى سمكه وجراد ولا
 فرق في حق المسلمين التي ماتت حتف انقراها أو جثث ونحوه
 والحرة المبيع به أي جعله ثمنا باءحال الباعليه لأن ركن البيع
 مبادلة المال بالمال ولم يوجد والمعدوم كبيع حق التعالي
 أي علو سطح لا نه معدوم ومنه بيع ما أصله غائب كجزر
 وفجل والبعض معدوم كورد وياسمين وورق فرهاد ووزنه
 مالك تبطل لتعامل الناس وبه أفتي بعض مشايخنا عملا
 بالاستحسان وهذا إذا ثبت ولم يعلم وجوده وإن علم جاز
 وله خيار الردية وتكفي روية البعض عندها وعليه القوي
 شرح مجمع والمخامسين ما في ظهور الأمان الذي والملاحق
 جمع ملقوحة ما في البطن من الخين والساج بلس النون جبل
 الجبل أي تاج الساج كناية أوادي وبيع أمة تبين أنه ذكر
 الضمير لتذكر الخبر بنحوه وعكسه بخلاف البهائم والأصل أن الذكر
 والأنثى من بني آدم جنسان حكما فيبطل وفي سائر الحيوانات
 جنس واحد فيصح ويتجوز لغوات الوصف ومترد في التسمية
 شرا ولو من كافر بزازية وكذا ما ضم إليه لأن حرمة ماله
 وبيع التراب وكذا الأمان لأنه ليس بمال متقوم بخلاف بناء وشجر
 فيصح أن لا يفسد ولو كانا ولو الحية وما في حكمه أي حكم ما ليس

بما كان عام الولد والمذنب والمدير المصنوق فان بيعه هو لا باطل
اي بقا فلم يملكوا بالتبضع لا ابتداء فصح بيعهم من أنفسهم
وبيع قن ضم اليهم ودر وقوله ابن الكمال بيعه هو لا باطل
موقوف ضيقه في البحر بان المرنج اشتراط رضا المكاتب
قبل البيع وعدم نفاذ القضي ام الولد وصح في الفتح نفاذه
قلت الا وجه توقفه على قضا اخر احكاما او عيني ونهر
فليكن التوفيق وفي السراج ولا هو المهرم وبيع بعض كحد
و بطل بيع مال غير متقوم اي غير مباح الاختراع به
ابن كمال في حفظ كثر وختم وميتة لم تمت حتى انقضا
بل بالحق ونحوه فانها ماله عند الذي كثر وختم وهذا
ان بيعت بالثمن اي بالدين كدراهم ودنانير ومكيل وموزون
باطل في الكل وان بيعت بعين كرم بطل في الخمر وفسد في العرف
فيماله بالتبضع ببيعته ابن كمال وبطل بيع قن ضم الي حر
وزكية ضمت في ميتة ماتت حقا انقضا قيد به لتكون
كالحر وان سمي من كل ايم فصل الثمن خلافا لما سبق في الخلاف
ان الصفقة لا تعدد بمجرد تحصيل الثمن بل لا بد من تكرار
لفظ العقد عنده خلافا لما وقاهر النهاية فيعيد اليه فاسد
بخلاف بيع قن ضم الي مدير ونحوه او قن غيره ومالك ضم
الي وقف غير المسجد العام فانه كالحرج خلاف للعام بالمجته
الحزاب

الحزاب فكمد بر اسباه من قاعدة اذا اجتمع الحرام والحلال
ولم يحكموا به في الاصح خلافا لما اقي به الملا ابو السمود
فيصح بيعه في الثمن وعينه والمالك لانها مال في الجملة ولو
باع قرية ولم يستثنى المساجد والمقابر لم يبيع عيني حراما
بطل بيع حبي لا يقتل ومجنون شارب ول ورجيع ادي سر
يفلب عليه تراب فلو مفلوب يابيه جاز كسرتين وجر وكتفي في
البحر يجر خطه بتراب وسم انسان للكرامة الا دمي ولو كافرا
ذكرها المصنف وغيره في بحث شتم الخنزير وبيع ما ليس في ملكه
لبطلان بيع المدوم ماله خطر لعدم لا بطريق السلم فانه
صحح لانه عليه السلام نهى عن بيع ما ليس عنده الاحسان
ويخص في السلم وبطل بيع صرح بنغي الثمن فيه لا فدا م
الكن وهو المال والبيع الباطل حكمه عدم ملك المستري اياه
اذا قبضه فلا ضمان لو هلك المبيع عنده لانه امانة وصح في
القنية ضمانه قبل وعليه الفتوى وفيها بيع الحر اياه وابنه
قيل باطل وقيل فاسد ووجه ما يابيه بيع الوصي مال اليتيم بفن
واحد باطل وقيل فاسد ووجه في الشق بيع المصطر وشراؤه
فاسد وفسد بيع ما سكت اي وقع السكون فيه عن الثمن
كبيعه ببيعته وفسد بيع عرض هو المتاع القبيح بان كمال
بحر وعكسه فينفذ في العرف لا لحر كحمار وفسد بيعه

اي المرض بام الولد والمكاتب والمذبح حتى لو تقابنا
حق المشتري المرض لما امر انهم حال في الجملة وفسد
بيع سمك لم يصد لوبا المرض والافياط لعدم الملك صدر
الشريعة او صيد ثم التي في مكان لا يخذ منه الا بحيلة
للغير عن التسليم وان اخذ بدونها صبح وله خيار الروية
الا اذا دخل بنفسه ولم يسد مدخله فلو سده طلبه
ولم يجز اجارة بركة ليعاد منها السمك بحرقه وبيع طير في
البري لا يرجع بعد ارساله من يده اما قبل صيده اصلا فباطل
لعدم الملك وان كان يطير ويرجع كالنعام صح وقيل
لا وجه في النهر وبيع الحمل اي الجنين وخزم في البحر
بطلانه كالنجاح واجبة الاجلها الضادة بالشرط بخلاف
هبة ووصية ولبن في ضرع وخزم البرجدي بطلانه
دوني صدق للغير وصوف على ظهر شتم وجوزه الثاني
وما لك وفي السهم لو سلم الصوف والبن بعد العقد لغير
يتغلب عليها وكذا كل ما اتصاه خلق كجمل حيوان ونوي تمر
وبز يطبخ لما امر انه معدوم عرفا وانما صحوا ببيع الكراث
وشجر الصفصاف واوراق التوت باغصانها للتعامل
وفي القنينة باع اوراق قوت لم تقطع قبله ستة جاز
ولستين لانه يشبه موضع قطع حرقا وجزء
معين

معين في سقف اما غير المعين فلا يتغلب صحوا ابن كمال
وذراع من ثوب يضره التبييض فلو قطع وسلم قبل فسخ المشتري
عاد صحوا ولو لم يضر القطع ككر باس جاز لا تنقل للمانع
وضرمة القناص بقاق ونون الصايد وانما يصح بغيره بجملة
القواص والبيع فيها باطل للغير بحر ونهر والكل وابن الكمال
قاله المصنف وقد تقرر ملاحضته في سلك الفاسد فبطلته
في المختص ويجب انه يراد به الباطل لانه مما ليس في ملكه كما
مر والمرابنة هي بيع الرطب على التخل بتمر متقطع مثل كيله تقدير
شروح جميع ومثلها الصب بالزبيب غناية للغير وليس له الربا
قال المصنف فلو لم يكن رطبا جاز لا اختلاف الجفص والملازمة
للسلعة والمناذرة اي ينفذها المشتري وانما الحجر عليها
وهي من بيع الجاهلية فتري عنها كلها عيني لوجود القمار
فكانت ان سبق ذكر التمر بحرقه يبيع ثوب من ثوبين او عبد من
عبد ينالها المبيع فلو قبضها وهلك ما ضمن نصف قيمته
كلاذ الفاسد معتبرا بالصحيح ولو مرتين فقيمة الاول
لتقدر رده والقول للضامن وهذا اذا لم يشترط خيار التخيير
فلو شرط اخذها بها شيلا جاز لما مر ولا ربي اي الكلا واجارته
اما بطلان بيع ما قلعه الملك الحديث الناس شركا في ثلث في
الماء والكلا والنار واما بطلان اجارتهما فلا فيها على استهلاك

مكرر

عين ابن كمال هذا اذا ثبت بنفسه وان ابنته بسقي وتولية
ملكه وجاز بيعه عيني وقول لا قال وبيع القليل والرطبة
على ثلاثة اوجه الا يقتطعه لوليه سلة ابته قائله جاز وان
ليتركه بجر وحيلة ان يتاجر الا من له فسطاطه او
لاخفاف دوابه ولو لمصلحة اخرى كقتل ومراعى وقامه في
وقفه الاشياء ويبيع دود القراي الا يرسم وبيضة اي
زره وهو بذر الفيلق الذي فيه الدود والنخل الحرز وهو
دود الحسل وهذا عند محمد وبه قالت الثلاثة وبه يفتى
عيني وابن مالك وخلافه وغيرهما جوزه اولا لئلا يبيع الملق
وبه يفتى للحاجة محتجتي بخلاف غيرها من الهوام فلا يجوز
اتفاقا كحيات وضب وما في بحر كسر هذان السمك وما جاز
الانتفاع بحلها وعظمها والحاصل ان جواز البيع بدور مع حل
الانتفاع محتجتي واعتقده المصنف وسيجيء في المنقرقات
فيصرح انما تجوز الشك في القرض ان كان البيع
منها والهل منها وهو بينهما الاضافا لانه لا يملك دفع بزر
القر او برة او جارية الاخرى لعل مناصفة فالخارج كله
للمالك لحدوثه من ملكه وعليه قبة العلف والجر مثل العامل
عيني مخلصا ومثله دفع البيض كما لا يخفى والابق ولو
لطفه لوليتيم في حجره ولو وصبه لهما مع عيني وما في ابنته
تحريف

تحريف لنهر الا من يزعم انه اي الا بقى عنده فحينئذ يجوز
لعدم المانع وحمل بيعه قايضا ان قبضه لنفسه او قبضه
ولم يشهد نعم وانما يشهد لا لا نقبض امانة فلا يتوب عن
قبض الضمان لانه اقوى عناية والا اذا البقى من الخاصب
فباعه المالك منه فانه يصح لعدم لزوم التسليم خيرة ولو
بعده ثم عاد وسلمه يتم البيع على القول بنقصه ورجحه الكمال
وقيل لا يتم على القول ببطلانه وهو الاظهر من الرواية
واختاره في الهداية وغيرهما وبه يفتى البلخي وغيره بحر وابي
كمال وابن اميرة ولو في رعا ولو امانة على الاظهر لانه جزء ادبي
والرق مختص بالحي ولا حياة في اللبن فلا يحله الرق ونسب الخنزير
لنجاسة عينه فيبطل بيعه ابن كمال وان جاز الانتفاع
به زمر ورة الخنزير حتى لو لم يوجد بلائمن جاز الشراء لغيره
وكم البيع فلا يطيب ثمنه ونفسه الماء على الصحيح خلافا
لمحمد قيل هذا في المتوفى اما الخنزير فظاهر عناية وعن ابي يوسف
يكراه الخنزير لانه نجس ولذا لم يلبس السلف مثل هذا الخنزير
ذكرهم القهستاني ولعل هذا في زمانهم وما في زماننا فلا
حاجة اليه كما لا يخفى وجلد ميتة قبل الدفن لو بالقرص
ولو بالثمن فباطل ولم يفعله صرنا اعتقدا اعلم ما سبق قاله
الواقي في حفظه وبعده ايها الدفن يباع الاجلد انسانا وخنزيرا

وحية ويستفاد به لطهارته حينئذ لغير الآخر ولو جلد
 ما قول علي الصبيح سراج لقوله تعالى حوت عليكم الميتة وهذا
 جزوها وفي البيع ويجوز بيع الدهن للتجسس والانتفاع
 به غير الاكل بخلاف الودك كما يستفاد مما لا تحله حياة من
 كصيدها وصيدها كما في الطهارة وفصله شرعا ما باع
 نفسه او توكله من الذي اشتراه ولو حكما كوارته بالاق
 من قدر الثمن الاول قبل تعذر كل الثمن الاول صورته
 باع شيئا بمسرة ولم يقبض الثمن ثم شراه بخسة لم يجوز ان رخص
 السمر له باخلافا للشافعي وشران لا يجوز شهادته له كائنه
 وايه كثر به بنفسه فلا يجوز اي خلافا لهما في غير
 عبده ومكاتبه ولا بد لعدم الجواز من اتحاد جنس الثمن وكون
 البيع مجالا فان اختلف جنس الثمن او تعيب البيع جاز وطلقا
 كما لو شراه بازيد او بعد التقه والدرهم والدينار في جنس واحد
 في ثمان مائة منها ههنا وفي قضا دين وشفعة واكرام ومضاربة
 ابتداء وانها وبها واستناع مراعاة وزاد زكاة وشركات
 وقیم متلفات وارفع جنايته كما بسطه المصنف عزريا
 للموازية وفي الخلاصة كل عوض ملك بمقتد يتسحق بهلاكه قبل
 قبضه لم يجوز التقضي فيه قبل قبضه وصح البيع فيما ختم اليه
 كان باع بمسرة ولم يعجزها ثم شراه مع شي اخر بمسرة ففسد في
 الاول

الاول وجاز في الاخر فيقسم الثمن على قيمتهما ولا يشيع الفناء
 لانه طاري ومكان الاجتهاد وبيع زيت عينا ان يرس
 بظرفه ويطرح بكل طرفه كزار طلالا لا يحق تقضي العقد
 طرح مقدار وزنه ولو اختلفا في بنفس الطريق فالتجوز
 كما لو عرف قدر وزنه كطافله بقوله بخلاف شرط طرح وزن
 انظر فانه يجوز كما لو عرف قدر وزنه ولو اختلفا في نفس
 الظرف وقدره والقول للمشتري بيمينه لانه قابض ومنكر
 وصح بيع الطريق وفي الشرب لانية عن الحائنة لا يصح ومن
 قسمه الوهبانية
 وليس لهم قال الامام تقاسم بلارب ولم ينفذ كذا البيع ذكره
 وفي معاياتها وارضاها في الغاز الاشياء
 ومالك ارض ليس يملك بيمينها لغير تركه ثم لو منه ينظر
 حداي بين له طول وعرض او لا وهبته مسيل الماء وهبته
 لجهالة اذ لا يدرك قدر ما يشغله من الما وصح بيعه حق المرور
 تبع الارض بلا خلاف ومقصود اوحده في رواية ولبه
 اخذ عامة المناجح شمني وفي اخري لا وصحوه ابو الليث
 ولا بيع الشرب وظاهر الرواية ضاده الاتباعا خائنة وشرح
 وهبانية وسحقته في اعيان المولا لا يصح بيع حق التسييل
 وهبته سوا كان على الارض لجهالة محله كما مر او على السطح

مكراس

بشرط الملك للمشتري وشرط حبس المبيع لاستيفاء
 الثمن أو لا يقتضيه ولا نفع فيه لأحد ولو اجنيا ابن ملك
 فلو شرط أن يسكنها فلان أو يقرضه البائع أو المشتري كذا
 فالظاهر الفساد ذكره أخى زاده وظاهر البحر ترجيح الصحة
 بشرط أن لا يبيع عبره في الحال بغيرها الواجب أن يبيعه فلهما
 ليست باهل للنفع أو لا يقتضيه لكن يلازمه كشرط رهن
 معلوم وكفيل حاضر ابن ملك أو جري العرف به لبيع نفل
 أو صوم سماه باسم ما يول عيني على أن يحدوه للبائع
 ويشترطه أي يبيع عليه الشراك وهو السير ومثله تسمية
 القناب استخسانا للتعامل بلاكه هذا إذا علمت بكلمة
 على وأن بكلمة أن يطل بالمبيع الألف بمكان رضى فلان
 ووقته كخيار الشرط استباه من الشرط والخلق وحر من
 مسائل شتى وإذا قبض المشتري المبيع برضى عبر ابن
 الكمال بأذن بائعه صريحا أو دلالة بأن قبضه في مجلس
 العقد بغيره في البيع الفاسد وبه خرج الباطل
 وتقدم مع حكمه حينئذ فلا حاجة لقول الهداية
 والناية وكل من عوضه مال كما أفاده ابن الكمال لكن
 اجلب سعدى بان ملكا كان الفاسد بيم الباطل مجازا كما
 مر حتى أخرجه بذلك فتنبه ولم ينزعه البائع عنه
 ولم يكن

ولم يكن فيه خيار شرط ملكه إلا في ثلاث في بيع الهائل
 وفي مثل الأب من ماله لطفله أو يبيعه له كذلك فاسد لا يملكه
 حتى يتحول بالمقبوض في يد المشتري إما أنه لا يملكه به
 وإذا ملكته كل أحكام الملك إلا في خمسة لا يملكه أهله
 ولا لبسه ولا وطيرها ولا أن يتزوجها منه البائع ولا شفعة
 لجار ولو عتق أو اشترى أو جره أو تركه المجمع ولا شفعة
 بها في سادسة بمثل أن مملوكا ولا بقتلته يعني أن
 بعد هلاكه ولو تعدى رده يوم قبضه لأن به يدخل في ضمانه
 فلا تقتصر زيادة قيمته المضمومة والقول فيها للمشتري
 لا تكاثر الرخاء ويجب على كل واحد منهما فسخه قبل القبض
 ويكون امتناعا عنه ابن ملك أو بعده ما دام البيع بحال
 جوهري في يد المشتري أعوانا للفساد لأنه صحيحة فيجب
 رفعها بجر وكذا لا يشتروا فيه قضا قاض لأن الواجب
 شرعا لا يوجب للقضا مردودا فلا صراحتها على أمسانه
 وعلم به القاضي فله فسخه جبراعيلها حق الشئ في أذية
 وكل مبيع فاسد رده المشتري على بائعه بهينة أو
 ردقة أو بيع له بوجه من الوجوه كالعارة أو جار أو غيب
 ووقع في يد بائعه فهو متاركة للبيع بغيري المشتري
 ضمانه قسمة والأصل أن المستحق بجهة إذا وصل إلى المستحق بجهة

اخري اعتبر واصلا بجهة مستحقة ان وصل اليه من المستحق
 عليه والافلا وقامه في جامع الفصولين فان باعه اي باع
 المشتري المشتري اي فاسد ايما صحيحا باقا فلو فاسدا
 بخيار لم يمتنع الفسخ لغير بايعه فلو كان نقدا الاول
 كما علت وفساد بغير الاراه فلو به ينتقم كل تصرفات المشتري
 او وهبه وسلم ان اعتقه او كاتبه او استولى ولو لم يحل
 ردوا حقها اتفاقا سراج بعد قبضه فلو قبل لم يعتق
 بقبضه بل يعتق البائع بامره وكذا الواره بطعن الغلظة او في
 الشاة فيصير المشتري قابضا للتصاقد ملك للمالك لا
 يملكه الاخر وما في الغايبه على خلاف هذا الما رايه او فسط
 من الكاتب كايسته القادي او وقفه وقفا صحيحا لانهم
 استهلكه حين وقفه واخره عن ملكه وفي جامع الفصولين
 على خلاف هذا غير صحيح كما بسطه المصنف او رهنه بغير رهن
 او تصدق به فكذا نفذ البيع القاسد في جميع ما مر واجتنب
 الفسخ لتعلق حق الباع به الا في اربع مذكورة في الاشياء وكذا
 كل تصرف قولي غير اجارة ونكاح وهل يبطل نكاح الامه بالفسخ
 المختار فهو لوجه ومقي زال المانع كرجوع هبة وعجز كاتبة
 وفك رهن عماد هو الفسخ لوقبل التصا بالقيمة لا بعده ولا
 يبطل حق الفسخ بوجوب احد هما فيخلفه الوارث به يعني
 وبعد

وبعد الفسخ لا يأخذ به بايعه حتى يرد ثمنه المتعود بخلاف
 ما لو شري من مديونه يدينه شرا فاسدا فليس المشتري بحسبه
 لاستيفاد ثمنه كاجاله ومن وعده صحيحا وتفرق في الكافي
 فان مات لمحمد ما لم يملكه او المسترض او الراهن فاسدا عيني
 وزيل بعد الفسخ فالمشتري ونحوه ما خريه من ساير الغرما
 بل قبل تجديده فله حق حبسه حتى يأخذ ما له فيأخذ المشتري
 رهنه التي يمينها لواقعة ومنها الوهبة المكتبة على العين
 الدراهم في البيع القاسد وهو الاصح واخطا بالباب
 ما رجع في العين الى الرواية الصحيحة المتعاقبة للاصح بالباب
 الاصح بطلان الفسخ في العقد الشك في تعيين ولا يضر
 تعيينه في الاول كما افاده سعدي لا يطيب المشتري ما رجع
 في بيع يتعين بالتعيين بل انما باعه بالزيد لخلق الحق
 بعينه فتعلق الحبث في المبيع فيصدق به كما طاب رج مال
 ادعاه على اخر فصدقه على ذلك فتضمني اياه واه اياه ثم ظهر
 عدمه بنصا دقهما انه لم يكن عليه شيء لان هذا المستحق مملوك
 ملكا قاسدا والحبث انما هو الملك اعلم ان في ملكه عين لا فيما
 لا يتعين واما الحبث لعدم الملك كالحبث في غير ما كان بسطه
 خسر وراي الكمال وقال الكمال لو قعدا الزين في دعواه الدين
 لا يملكه احلا وقواه في الزهر وفيه الحرام ينتقل فلو دخل باه ان

واخذ مال خراب بلا رضاه واخرجه اليها ملك وصح بيعه
 لكن لا يعطيه ولا المشتري منه بخلاف البيع الفاسد
 لانه لا يعطيه له الصالح حقيقة ويعطيه للمشتري بمقتضى
 لصحة عقده وفي حظر الاستباه المرفق بمقتضى العلم
 بها الا في حق الوارث وفيه في الظاهر بان لا يعلم الوارث
 الاموال وسحقه تحت بني او غرس فيما استراه فاسد
 شروع فيما يقطع حق الاسترداد من الافعال الحسية بعد
 الفراغ من القولية لزمه قيمتهما وامتنع الضيق وقال لا
 ينقضها ويرد المبيع وبهجه الامال وتحققه في الزهر
 لحصولها بتسلط البائع وكذا كل زيادة مستقلة غير متولدة
 كصنع وخياطة وطحن حنطة وتيسوي وهذا قلن
 وجارية علفت حقه فلو منفصلة كولد او متولدة كسكن
 فله الفسخ ويضمن ما استهلكها سواء بتفصيله غير
 متولدة جوهره وفي جامع الفصولين لو فسخ في يد المشتري
 بفعل المشتري او المبيع او بافادته ما ودية اخذه البائع
 مع الارش ولو بفعل البائع ما رسته او لو جعل اخري
 خير البائع وكرهه في المصلحة البيع عند الاذات
 الا ان الواذا تبايعا عيان فلا بأس به لتليل الترميم
 بالاخلال بالسعي فلان التني انتهى وقد خص منه من لاجمة
 عليه

عليه ذكره المصنف وكره التجس فيعتقن ويسكن ان يزيد
 ولا يريد الشرا او يمدحه بما ليس فيه ليردجه ويخري في النكاح
 وغيره من البيع محرم عليها اذا كانت السلعة بلغت قيمتها
 اما اذا لم تبلغ اشكرها لا تنقض الفداء عناية والموسم على
 موسم غيره ولو ذميا امتنعوا وكره الا في الحب ليس فيها
 بل لزيادة الصغير منه وهذا ابد والاتفاق على مبلغ الثمن
 او المهر والا لا يكون لانه بيع من يزيد وقد باع عليه السلام
 قودا وحطابا ببيع من يزيد وتلقى الجلب بمقي الجلوب
 او الجلب وهذا اذا كان في يده باهل البلد او ليس اسم علي
 الوارد من عدم علمهم به فيكره للفرز والفرز اما اذا انتفيا
 فلا يكره وكره بيع الحاضر لباي وفيه في حاله قوط
 وعوز والالا لا فساد المورق قبل الماكن والباي المشتري
 والاصح كما في المجتبى انهما المسلم والمبايع لموافقة اخر
 الحديث دعوي الناس بهذا انه يعفهم بمضاوذا عدي
 باللام لا بمن لا يكره بيع من يزيد لما روي في بيع الدلالة
 ولا يفرق غير بالتني بمالقة في المنع للمنفذ عليه السلام من
 فرق بين والد وولد واق وواخيه وواه ابن ماجة وغيره
 عيني وعن الثاني فساد مطلقا لوجه قال يفرق والافادة
 الثلاثة بين صغير غير بالغ وذوي حرم محرم منه اي محرم

واخذ مال حزقيلا وادخله وخرج اليه ملك وجمع بيعة
لكن لا يطيب له ولا المشتري منه بخلاف البيع الفاسد
لانه لا يطيب له العناصير ولا يطيب للمشتري منه
لعمدة عقده وفي حظر الاستياء المرفقة معه مع العلم
بها الا في حق الوارث وقبضه في الظاهر بان لا يعلم الوارث
الاموال وسحقه تحت بني او غرس فيما استراه فاسد
شرع فيما يقع حق الاسترداد من الافعال الحسية بعد
الزواج من القولية لانه تمتعها واستمتع الفسخ وقال
ينقضها ويؤثر البيع ويذهب المال وتحققه في النهر
لحصولها بتسليم البائع وكذا كل زيادة متصلة غير متولدة
كصنع وخياطة وطحن منقطة وتسويق ومنه قطع
وجارية خلقت منه فلو متصلة كوله او متولدة كسفن
فله الفسخ ويضمن ما بها استهلكها سواء متصلة غير
متولدة جوهرية وفي جامع الفصولين لو فسخ في يد المشتري
يفعل المشتري او البائع او باقة مما وية اخذه البائع
مع الارش ولو فعل البائع ما رسته او لو فعل اخي
خير البائع وكسره ففسخ البائع عند الاذات
الاولى او اذا تباهى بها ان فلا بأس به لتلليل النهر
بالاخلال بالبيع فكذا انقضى وقد خففه من لاجعة
عليه

عليه ذكره المصنف ذكره النجاشي فيفتي ويكن ان يزيد
ولا يزيد الشرا او يمدحه باليس فيه ليس وجه ويجري في النكاح
وغيره ثم لا يطيب له ان يمدحها اذا كانت السلعة بلغت قيمتها
اما اذا لم تبلغ لايكفها لانتها الفناء عناية والسوم على
سوم غيره ولو فسخا امتنعوا وكره الا في الحب ليس فيها
بل لزيادة التصغير فمرد هذا ابدد الاتفاق على مبلغ الثمن
او المهر والا لا يكون لانه بيع من يزيد وقد باع عليه السلام
قودا وحاصلها من يزيد وتلقى الحب بمقي المجلوب
او الحب وهذا اذا كان يقر باهل البلد او ليس اسرع على
الوارث من عدم علمهم به فيكره للفرز والفرز اما اذا انتقيا
فلا يكره وكره بيع الحاضر لباي وهذا في حالة قوط
وعوز والا لا فساد الصور قيل المالك والباي المشتري
والاصح كافي النجاشي انهما المسلم والمبايع موافقة اخر
الحديث دعوي الناس يذوق الله بعقوبتهم بعضا ولا اعدى
باللام لا يمن لا يكره بيع من يزيد لما روي في بيع الدلالة
ولا يفرق غير بالتقريب بالفة في المنع لا يجوز عليه السلام من
فرق بين والد ووالدة وافر واخيه وواه ابن ماجة وغيره
عيني وعن الثاني فساد مطلقا به قال زفر والايمة
الثلاثة بين صغير غير بالغ وذوي حرم محرم منه اي محرم

من جهة الرحم لا الرضاع كإبن عم هو أخ رضاعا فافسح
 إلا إذا كان إذا كان للثمن في باعنا فوكله ولو علم مال
 أو بيع من حلف بقتله أو كالأمالك كالألحيم **بالمطج**
 بالسرايع أو متعة أو لولا آخر لطفه أو كافيته فلا بأس به أو
 تملة محاربه فله بيع ما سوى واحد غير الأقرب والأبوين
 والمحق بهما فتح أو بحق مستحق كزوج مستحقا كدفع
 أحدهما بالجناية وببعية بالدين أو بالتلف مال الغير
 ورده ببيع لولا النظر في دفع الضرر عن الغير لا في الضرر
 بالغير بخلاف الكبيرين والزوجين فلا بأس به خلافها
 لأحد والمستثنى أحدهما وكما يكره الترخي ببيع غيره
 من أسباب الملك كهدية ووصية يكره بشر الأمن حربي
 ابن ملك وتسمية في الميراث والعنايم **معه** وأعلم أن
 نسخ الكره واجب على كل من أوجب غيره لرفع الأثم جميع
 وفيه وتصح شركا فسلما أو مضافا مع الإيجاب على
 إخراج ما من ملكه ويصح في المتزقات **فصل**
 الفصول في ضامته خاصة وذكر في اللزوم الاستحقاق
 لأنه من صور من يستقل بما لا يعنيه فليقال لمن يامر
 بالمعروف إن قصوي يحنس عليه الكفر فتح وأصلها
 من يتصرف في حق غيره بمنزلة الجنس بغير إذن شرعي **فصل**
 خرج

خرج بمخروك كل ووصي كل تصرف حد منه تملكه كان
 كبيع وتزويج أو إسقاطا لطلبه وإعتاق وله جبر أي لهذا
 المصنف من قبله على جازاته حال وقوعه انقضاء من قضا
 ومن لا يجوز له حالة العقد لا يتحملها أصليا ثم يصح باع ضل
 ثم بلغ قبل الجارة ولها فلعان بنفسه بحال له ولها يجوز
 حالة العقد فغير مطلق بنفسه ثم يلحقها جازا بنفسه
 لم يجوز له وقد العقد لا يجوز له فيطلق لم يقل أو قسمه
 فيبيع لثنا لا لغيره كما يستطاع المولي وقسمه ببيع حال الغير
 أو الغير بالغا ما فلا فلو حصر لا وجبونا لم ينقض أصلا كما
 في الزمان من غير المولي وهذا النبا على النسل لك
 أما لو باع على أنه لنفسه أو لغيره من نفسه أو لغيره فيه
 لما لك المكشوف باع عرضا من غاصب عن آخر للمالك به فالبيع
 باطل والخاسر أن يبيع موقوف لا في هذه الغنة فباطل
 قيد بالبيع لأنه لو اشترى بغيره فقد عليه الخلف كان الشري
 صبا أو تجورا عليه فيتنقض هذا إذ لم يصفه الفضولي إلى
 غيره فلو أضافه بأن قال بيع هذا العبد لفلان فقال السابح
 بعته لفلان قوف برأية وغيره لأن يبيع بنفسه باطل
 كما في البحر والاشباه عن المبدأ أي كانه لأنه غاصب وكذا في نفسه
 لأن الواحد لا يتولى طرفي البيع اللذان هما موقوفات الاشياء

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

بيع الغصوني موقوف الا في ثلاث فباطل اذا باع لنفسه
 بدايه واذا شرط الخار فيه للمالك التلقيح واذا باع عرضا من
 غاصب عرض افر للمالك فتح لكن ضعف المصنف الاول في اعتراضها
 لغرض المذهب لتعريضهم بطلان بيع الغاصب موقوف وبيان
 البيع اذا استحق فليسحق ايجازته على الظاهر من ان البايع
 باع لنفسه لا للمالك الذي هو المستقبح المتوقف على
 الاجازة واما الثانيه ففي النهر وينبغي ان الشريط
 فقط قلت وحاصله كما قلنا شيئا ان يبيعه موقوف ولو
 لنفسه على الصحيح انتهى لكن في حاشية الانشاء لا يبرأ الم
 وزد عليه مسيلتين من الخاويه وما بيع الغصوني بمال
 الصغر ويجوز ان ينعقد لهلا الى هنا ووقف بيع
 الصبي والصبي المجرى على اجازة المولى والمولى وكذا
 المحتوي وفي الواديه ونحوها لا تنفذ اقايد المبيد
 ولا عقوده وتنقذه في الحرم وقف بيع ماله من فاسد
 عقل غير رشيد على اجازة القاضيه وبيع الموهوب
 والمستاجر والارض في مزارعة الغير على اجازة مرتين
 ومستاجر ومزارع ووقف بيع شيء برقمه اي بالكتاب
 عليه فان علم المشتري في مجلس البيع نقد ولا يبطل قلت
 وفي مراجه البحر انه فاسد لعرضه الصحة لا بالعلم هو
 الصحيح

الصحيح وعليه فمحرر ما شرته وعلي الضعيف لا وثقة المص
 قوله المذموم وبيع المبيع من غير مشايه لا يخلو في بيع مال
 الغير وبيع المرتد والبيع بما باع فلان والبايع يعلم والمشتري
 لا يعلم والبيع بمثل ما يبيع الناس بهما وبمثل ما اخذ به
 فلا ريب ان علمه في المجلس هو والبيع وبيع الشيء بقيمته
 فان يبيع في المجلس على ما يبيع الناس بهما وبمثل ما اخذ به
 موقوف بيع الغاصب على اجازة المالك يعني ان ابايه
 للمالك لا لنفسه على ما مر من البداه ووقف ايضا بيع المالكه
 الموهوب على اليته او اقرار الغاصب وبيع ما في تسليمه
 من حيا تسليمه في المجلس وبيع المرفوض لوارثه على اجازة الباقي
 وبيع الورثة الشركة المستمرة على اجازة المرفوض وبيع احد
 الوكيلين او الوكيلين او الماظرين او ابايع الاخر بوقف على
 اجازة الا بصيسته فباطل واوصله في النهر الى نيف
 وثلاثين وحكمه اي بيع الغصوني لوليه مجيز حاله وقوته
 كما مر قبول الاجازة من المالك اذا كان البايع والمشتري
 والمبيعه قائما بان لا يتغير المبيع بحيث يغير شيئا اخر لان
 اجازته كالباع حكما وكذا يشترط قيام الثمن ايضا لو كان
 عرضا معين الله مبيع من وجه فيكون ملكا للغصوني وعليه
 ميل المبيع لو مثليا والافقيته وغير المر من ملكه للمجبر

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

بيع الغنوي موقوف الا في ثلاث فباطل اذا باع لنفسه
 بدايع واذا شرط الخارج في البيع واذا باع عرضا من
 غاصب عرض افر لما لا دفع لكن ضعف المصنف الا في الخافض
 لغزوع المذهب لتمرير ماله ببيع الغاصب موقوف وبان
 البيع اذا استحق قلبه حتى اجازته على الظاهر من ان البايع
 باع لنفسه لا للمالك الذي هو المستحق ان يتوقف على
 الاجازة واما الثاني ففي النسر وينبغي ان الباطل بشرط
 فقط قلت وحاصله كما قلنا من ان يبيعه موقوف ولو
 لنفسه على المبيع انتهى لكن في حاشية المشايخ لا يرد الم
 وزدنا عليه سيلتين من الاجازة وهو ما يبيع للمنفرد به مال
 الصغر ويجوز ان ينصفه لغيره الى هنا ووقف ببيع
 الصبي والصبي المجرى على اجازة المولى والمولى وكذا
 الموقوف وفي الهامية وغيره لا يتحقق ما لا يد المصيد
 ولا عقوده وسنقفه في البيع وقف ببيع ماله من فاسد
 عقل غير رشيد على اجازة الغاصب ببيع الموهوب
 والمستاجر والارض في مزارعة الغير على اجازة مرتين
 ومستاجر ومزارع ووقف ببيع شيء برقمه في المكتوب
 عليه فان علم المشتري في حلق البيع تعدد ولا يطل قلت
 وفي مائة البحر انما ساء لعرضه الموهبة لا بالعلم هو
 المبيع

الصحيح وعليه فمقر بما شته وعليه الضيف لا وثقة المص
 قول المذاهب في بيع المبيع من غير مشيئة له ولو لم يبيع مال
 الغير ببيع الموقوف والبيع بما باع فلان والبايع يعلم والمشتري
 لا يعلم والبيع بمثل ما يبيع الناس بهما وبمثل ما اخذ به
 فلان في كل علم في المجلس مع والتبطل وبيع الشيء بغيره
 فان يبيع في المجلس مع ولا يجوز له ان يبيع فيه خيار المجلس كما
 مر ووقف ببيع الغاصب على اجازة المالك في بيعه انما يملكه
 لما لا يفسد على ما مر من البدايع ووقف ايضا ببيع المالك
 المنصوب في البينة او اقرار الغاصب وبيع ما في شليفه
 من حيا في شليفه في المجلس وبيع المرفق لو اراد في اجازة الباقي
 وبيع الورثة المركة المستمرة على اجازة المرفق وبيع احد
 الوكيلين او الوكيلين او المظن في بيع المرفق ووقف على
 اجازة الا بغيره فباطل واوله في المنع الي ينبغي
 وثلاثين وحكمه ان يبيع المنصوب لوليه بغير حالة وقوله
 كما مر قبول الاجازة من المالك اذا كان البايع والمشتري
 والمبيع قائما بان لا يتغير المبيع بحيث يفسد الاخر لان
 اجازة كالباع حكما وكذا يشترط قيام الثمن ايضا لو كان
 عرضا معين المبيع من وجه فيكون ملكا للفقير وعليه
 ميل البيع لو ملأ والافقيته غير المر من ملكه المبيع

امانة في يد الفصولي ملق وكذا يشترط قلم صاحب
 الماع ايضا فلا يجوز اجازة وادله لبطلا بجهوته وحكمه
 ايضا اخذ المالك الثمن او طلبه من المشتري ويكون
 اجازة عمادية وهل للمشتري الرجوع على الفصولي بمثله
 لو جاز في يده قبل الاجازة فالصحيح ان يعلم ان الفصولي
 وقت الاداء لان علم قسمة واهتموه ان الشبهة واقرة
 المصنف وخبر المزيلي قال بطلان بانه امانة مطلقا وقوله
 اساق نمر وبش نعم ما صفت احسنت او احسبت
 على المتارفتي وهدية الثمن من المشتري عليه بها اجازة
 لو البيع قائم عمادية وقوله لا اجيزه له اي البيع الوقوف
 فلو اجاز بصله لم يجز لان المنسوخ لا يجاز بخلاف التام
 لو قل لا اجيزه بيع الا جزم اجاز جاز واقاد كماله جواز
 الاجازة بالفعل والقول وان للمالك الاجازة والغيب
 والمشتري النسوة للاجازة وان الفصولي قبلها في البيع
 لا يحتاج لانه معبر بحض بزازية وفي البيع لو اجاز احد
 المالكين خير للمشتري في حصته والزمه بمدها سمع
 ان فصوليا باع ملكه فاجاز ولم يعلم مقداره الثمن فلما علم
 رد البيع فاعتبر اجازته لصيرورته بالاجازة وكما لو قيل
 حتى يبيع حظه من الثمن مطلقا بزازية اشترى من غائب
 عبدا

عبدا فاعتقه المشتري وابعه فاجاز المالك بيع الغائب
 او ادرك الغائب الضمان للمالك في البيع عمادية او ادرك
 المشتري الضمان اليه على الصحيح زيلي فخذ الاول وهو
 القبول لا الثاني وهو الصحيح لان القسمة لا يفسد المالك
 وقت تقاضاه لا وقت قبوله فقد بعت للمشتري لان غيب الغائب
 لا يفسد باقرار الغائب فهو كملكه بغيره ولو قطعت
 يده مطلقا عند مشتريه فاجيز البيع فارشته اي القطع له
 وكذا كل ما يفسد من البيع كالكتب والحدود والعمر ولو قبل
 الاجازة يكون للمشتري ان يملكه لم يفسد البيع بخلاف
 الغائب لما مر وتصدق بما زاد على نصف الثمن ويجوز عدم
 دخوله في ضمانه فتح باع عبدا بغيره بغيره بغيره بغيره
 المشتري مطلقا على اقرار البايع الفصولي اصله لقلوبه ب
 العبد انه لم يملكه بالبيع للعبه وارا ح المشتري رد البيع
 ردت بيته ولم يقبل قوله المتعلق بالادام البايع البيعة
 انه باع بلا امر او هو على اقرار المشتري بذلك واصله ان
 من سعى في نقص الثمن جرمه لا يقبل الا فيسبيلين وان اقر
 البايع المذكور ولو غيبه الغائب بغيره بغيره بغيره بغيره
 بالبيع ووافقه عليه على عدم الامر المشتري انتقض البيع
 لان التناقض لا يمنع صحة العقد لعدم التهمة فانه اتوافق

امانة في يد الفصولي ملحق وكذا يشترط قيام صاحب
 المتاع ايضا فلا يجوز اجازة وادائه لمطلقة بجهوده وحكمه
 ايضا اخذ المالك الثمن او طلبه من المشتري ويكون
 اجازة عمادية وهل للمشتري الرجوع على الفصولي بمثل
 لو ملك في يده قبل الاجازة المصحح ثم ان لم يعلم ان الفصولي
 وقت الاداء لان علم قسمة وانتهت ان التهمة واقعة
 المصنف وخبره المزيلي فان ملكه بانه امانة مطلقا وقوله
 اساتيدهم وليس نعم ما صنعت احسنت او اصبحت
 على المتارفة وهدية الثمن من المشتري عليه به اجازة
 لو المصحح فاعلم اذ لا يجوز له ان يرد المصحح الوفاق
 فلو اجازته بملكه لم يجز له ان يرد المصحح لا يجاز بخله المتاح
 لو قلنا لا يجوز بيع الاجرة اجاز جاز واقام كلامه جواز
 الاجازة بالفضل بالقول وان المالك الاجازة والفضل
 والمشتري الفصولي الاجازة وكان الفصولي قبلها في البيع
 لا النكاح لانه معبر بحسن بزازية وفي البيع لو اجاز احد
 المالكين خبر المشتري في حصته والزمه بها سمع
 ان فصوليا باع ملكه فاجاز ولم يعلم مقداره الثمن فلما علم
 رد البيع فبلغت اجازته لصيرورته بالاجازة كالوكيل
 حتى يبيع خلفه من الثمن مطلقا بزازية اشتري من غائب
 عبدا

عبد فاعتقه المشتري واداعه فاجاز المالك بيع الغائب
 او اداعه الغائب الفصولي المالك في البيع هداية او اداعه
 المشتري الفصولي اليه على المصحح زيلي فقد الاول وهو
 القس لا الثاني وهو المصحح لان المصلحة لا يفسد للمالك
 وقت تقاضيه لا وقت ثبوت قسمة بعق المشتري لان ثمن الغائب
 لا ينفذ باقرا لعمارة لثبوت ملكه بغيره ولو قطعت
 يده ملكه عند مستريم فاجاز المصحح فاشبهه اي القطع له
 وكذا كل ما يفسد من المصحح فالكسب والمولد والعمرو ولو قبل
 الاجازة يكون للمشتري ان يرد المصحح لم يرد المصحح في
 الغائب لما ورد تصديق بما زاد على نصف الثمن وجوب المصدم
 دخوله في ضمانه فتح باع غيره بغيره ثم قيد الغائب فيمن
 المشتري بخلافه على اقرار البائع الفصولي اصله لقليل سب
 العبد انه لم يلزمه بالبيع للصبي واداعه المشتري رد المصحح
 ردت بيئته ولم يقبل قوله بالتلف في الواقام البائع البيئته
 انه باع بلا امر او يرضى على اقرار المشتري بذلك واصله ان
 من سعى في تقاضي ثمن حرة لا يقبل الا في مسهلين وان اقر
 البائع المذكور ولو عنه الظاهر في بيان رب المصدم يامر
 بالبيع ووافقه عليه في عدم الامر المشتري بالتقضي البيع
 لان التناقض لا يمنع صحة اقرار عدم التهمة فاذ اتوافق

بطل في حقهما الا في حق المالك للعبد ان لذيهما وادعي
 انه كان يامه فطالب المالك بالثمن لانه وكيل لا المشتري
 خلافا للثاني باع دار غيره بغير امره واقبضها المشتري
 نهروا له غلها في بطلان الشراء فقيده اتفاقا ودرسم
 اعتقها المالك فقبولها بغير نصيب بل للمشتري لم يضمن
 البائع قيمة الدار بل قيمته لانه في المشتري فان مره
 المالك اخذها لانه نوبتهوا بها **ف** روعه
 فضولي ولهم اخر اوزوجه او رهنه فاجزى لسا بقا الا في
 فتعبر في حكمة لان رهنه فتمسك المالك عند العقد ليس
 باجارة خافية من اخر فعل الاقالة **ب** بالاساقية
 هي لغة الرهن لقال اجوف يابى وشرعا دفع البيع وعمه في
 الجورم فمجرد العقد ونصح بلفظ من ماضين وهذا ذكرها
 او احدى مستقبل لا قلبي فقال العقد لعدم المساومة فيها
 فكانت كالنكاح وقال محمد كالباع قال المهرجه في وهو المختار
 وتصح ايضا باستتكت وتزكت وتاركتك ورفعست
 وبالتداحل ولو من احد الجانبين كالباع هو المبيع غارزة
 وفي السراية لا بد من التسليم والقبول من الجانبين ولا يترق
 على قبول الاخر في المجلس ولو كان القبول فعلا كما لو قطعه
 او قبضه فور قول المشتري اقلتك لان من شرطها اتحاد
 المجلس

المجلس ورضي المتعاقدين او الورثة او الوصي وبقا للمحل
 القابل للفسخ بخيار فلو زادت زيادة تمنع الفسخ لم يصح خلافا
 لهما وقبض بدل العبد لغيره لقالته وان لا ييب البائع
 الثمن للمشتري قبل قبضه وان لا يكون المبيع كثر من القيمة
 في بيع ما دون ثمنه وقول وصح اقالة المتولي ان خير
 للوقت والا لا العمل من ملك الباع فله ان يملكه الا في
 خمس الثلاثة المذكورة ولو كملها بالشك في السلم سببه الاقالة
 في نكاح وطلاق وطلاق جوهره واربعة من باب الخلف وهي
 منونة للميت وقب في عقد كونه اسد جرد في اذا اغراه
 الباع يسيرا نه رجلا طوقا حاقلة الى كاسه من حكمها انما
 فسخ في كل حق المتعاقدين فيما هو من زوجات بفتح الجيم
 اي احكام العقد اما لو وجب بشرط اليد كانت بينهما جديدا في
 حقهما ايضا لان شرطه هو بقاء الزوج ايضا ثم تقبلا لم يعد
 الاجل فيعبر دينه بالكلية بانه منعه من طرده بخيار بقضا
 عاد الاصل لا يفسخ ولو كلفه كميل لم تعد الكفالة فيها
 خافية ثم ذكر كونه فسخا فوطا فالتدليس انما يتبطل بعد
 ولادة المبيعة لتغير الفسخ بالولادة والفسخ بعد القبض
 حقا للشرع لا قبله مطلقا ان ذلك والثاني فصح بمثل الثمن
 الاول وبالسكوت عند مرد مثل الشرط ولو لم يقبض من اجوداد

اردي فلو تعايللا وقد كسدت رد الما صد الا اذا باع
 المتولي او الرعي للوقف او للصغير شيئا بكثر من قيمته
 او اشتريا شيئا باقل منها للوقف او للصغير لم يجز ان يثمنه
 ولو عمل الثمن الاول كمن الما دون الما مر وان وصليته
 شرط غير جنسه او الزمن او الوجه وكذا في الاقل الا مع
 تميبه فيكون غضا بالاقول لو تعدد الميب لا يزيد ولا ينقص
 قيل لا يتعد ما يتعاقب الناس فيه والثالث لا لنفسه
 بالشرط الخاص وان لم يصح تعليمها به كما يجزى والرابع جاز
 للبائع بيعه منه ثانيا بعد قبضه ولو كان يبيعها
 في حقها بطل كيمه من غير الشرائع والخاص
 جاز قبض المكيل والموزون منه بعدها بلا اعادة كيله
 ووزنه والسادس جاز هبة المبيع منه بعد الاقالة
 قبل القبض وليكن يمل في حق المالك ذلك وانما هي
 بيع في حق ثالث او بعد القبض بلفظ الاقالة فلو قبله
 في حق فسخ يحق الكل في غير العقار ولو بلفظ ما سجنه
 او تاركة او قرأ لم يجعل يبيها اتفقا ولو بلفظ البيع
 فبيع اجمالا وعنه في ماله ولو كان البيع عقارا
 فسلم الشئبة السبعة ثم تعايللا قضى له بها لو انها
 بياحيد فكان الشئبة الثما والثاني لا يرد البائع
 الثاني

الثاني على الاول بعب علم بعدها لانه بيع في حقه
 والثالث ليس للواهب الرجوع اذا باع الموهوب له
 الموهوب من اخر ثم تعايللا لانه كالمشتري من المشتري منه
 والرابع المشتري اذا باع المبيع من اخر قبل ان يثمن
 جاز للبائع شراؤه منه بالاقول والخاص اذا اشترى بعروض
 التجارة عبد الخدم ثم بعد ما حال عليها الحول ووجد به
 عيبا فرده بغير قضاء واسترد المروض فنهكت في
 يده لم تسقط الزكاة والفقران لهما اذا رد بعب بلاقضا
 اقالة وزاد التقابض في الصفوة وجوب الاستبراء لانه حق الله
 فانه من الما صد الشبهة والاقالة بعد الجارية والرهن
 فالمرتبة لهما من غير تسعة الا لا يمنع صحتها
 هلاك المبيع ولو حلك الما لا الثمن ولو في بدل المصروف
 وهلاك بعضه يمنع الا في الما صد الما صد الما صد الما صد
 منه ما اشترى صاحب الما صد فتعايللا بتمام المبيع فسخ
 فاذا هلك احد البديلين في القايضة وكذا في السلم صحت
 الاقالة في الباقي منها وعلى المشتري قيمة الما صد ان قيمها
 وان مثليها ولو حلك البطلت الا في الما صد فتعايللا بابق العبد
 من يد المشتري وعجز عن تسليمه او هلك المبيع بعدها قبل
 القبض بطلت بزمانه وان اشترى ارضا ثم قطعها او عبد

فقطعت يده واخذ ارشها ثم تقايلا صحت ولزمه جميع
 الثمن ولا شيء لبايعه من ارش الشجر واليد ان عالمابه بقطع
 اليد والشجر وقت الاقالة وان غيرهما لم خير بين الاخذ
 بجميع ثمنه او التراقي قنية وفيها شري او ضم مروية
 ثم حمله ثم تقايلا صحت في الارض بمحتها ولو تقايلا بعد
 ادراكه لم يجز وفيها تقايلا ثم علم ان المشتري كان وطى البيعة
 مردها واخذ الثمن ثم ما فيها مونة الردعي البايع مطلقا
 وقصص لقالة للاقالة فله تقايلا لا البيع ثم تقايلا هـ
 في الاقالة ارفعت وعاد البيع الا قال للمسلم فانها
 لا تقبل الا ان كان المسلم فيه ويستطاع والسقط لا يجوز
 اتيه وفيها راس المال بعد الاقالة كوقيلها فلا يفرق
 فيه بعدها كقولها الا في مسيلتين لو اختلفا فيه بعدها
 فلا تحالف ولو اختلفا قبل قبضه جاز في الفرق وفيها اختلاف
 المتبايعان في الصحة والبطالة فالتقايلا في البطالة
 وفي الصحة والفساد لم يبيع الصحة قلت الا في مسيلة اذا
 ادعى المشتري بيعه من بايعه باقل من الثمن قبل التقايلا
 البايع الاقالة فالقول للمشتري بفساد ما فسد ولو لم يفسد
 تخالف بشرط قيام البيع الا اذا استهلكه في يد البايع غير المشتري
 ورايت من غير المصلحة باع كرمه وسلمه فاشترى تركه
 سنة

سنة ثم تقايلا طح لم يبيع باي المراجعة
 والتولية لما بين الثمن شرع في الثمن ولم يذكر المساومة
 والوضيعة لظهورها للمراجعة مع عدم الرجوع في البيع
 ما ملكه من المروضة ولو ببيعة او ارب او مصة او غصب
 فانه اذا ائتمه بطلاق عليه وفصله حرة وان لم تكن من جنسه
 كاجر قمار وغو ثم باعه من اجتهاد في تلك القيمة حبان
 مبسوط والتولية مصدر ولو لم يفسد وجعله والبايع ما يبيعه
 بثمنه الاول ولو حكما يعني بغيره وبقدر غناه به لانه
 الغالب وشرط صحتها كون المروضة مملوكة او قمارا لم يبيعه
 للمشتري وكذا الرجح شيئا مملوكة او قمارا مشارا اليه
 كرمه النوب لا تنفع الجاهلية حتى لو يبيعه في بياعه وفي
 المشقة بالحدس لم يجر الا ان يعلم بالثمن في المجلس فيغير شره
 مجمع للعيني ويضم البايع الي راس المال اجر القصاص
 والصنع باي لون كان والطرار بلكس علم النوب والقتل وحمل
 الطعام وسوق الغنم واجرة القتل والغيطة وكسوت
 وطعام المبيع بلا سرق وسقي الزرع والكروم وكسرها وكري المساة
 والاشجار وخرمها بالاشجار وتخصيصها بالاشجار
 هو الا ان يعلم كان السلعة وصلحها المشروط في العقد
 على ما جزم به في الدرر ونحو في البى الاطلاق وفاعلة كل ما يري

في البيع او في قيمته يفر دبره واعتقد المينا وغيره عادة
 التجار بالعمد ويقولون قام على بكذا او لا يتحمل اشتريته
 لانه كذا يقولون اذا لم يوردوا ونحوه او يلج بوجه لوجاهة
 في الرقعة لا يفر اجرائطيبه العلم ورد لو للعلم
 والشرع فيها وفيه ولنا عليه في المسوط بعدم العرف
 والدلالة والراعي ولا يفتنه بنفسه ولا امر عمل
 بنفسه او يطرح في مستطوع وحمل المالبس وكرابيت للمحظ
 بخلاف اجرة المخرقة فانها لهم كما هو عليه وكما انه العرف
 والا فلا فرق يظهر قد ورد في الحظ من الظلم
 الا اذا اجرت العادة بوجه هو الاصل كالمطبخ فاليكن
 العول عليه كما يفيد كلام الكمال في انه ظهر خيانتة في
 مراجه ياقراه او يهانيه ذلك او ينكوله عن المهر
 اخذه المشتري بخل منه او رده لغواة الرضا وله المحظ
 قدر الحياة في التولية لتحقق التولية ولو هلك المبيع
 او استهلكه في الراجحة قبل رده او حدث به ما يمنع منه
 من المرد لزمه بجميع الثمن المبيع وسقط خياره وقدمنا انه
 لو وجد المولي بالمبيع عيب لم يحدث افرار من المبتغيان
 سواه فانما يجنس الثمن المبيع بعد بيعه بزوج فان راجح
 طرح ما بيع قبل ذلك وان استغرق الرجح ثمنه لم يراجح خلافا
 لها

لها ولو لم يفرق وقوله او لم يجر ولو بين ذلك او باع بغير
 الجنس او تحلل بالثابت جاز اتفاقا فتح وراجح اي جاز ان يبيع
 من جهة اخرى فيسلب شي من مكاتبة او حاد منه ولو استغرق
 دينه لرقبته فاعتبار هذا القيد لتحقيق الشرا فغير
 المديون بالاول وفيه ما شري الماذون كوكسه فبالتقريب
 وكذا ان لا تقبل شهادة له كما حله وفرعه ولو بين ذلك
 راجح على شرا قصه ابن الكمال ولو كان مغار باعده عشرة
 بالنصف لشريه با ثوبا وباعه من رب المال خمسة عشر باع
 الثوب مراجه رب المال با ثوبين عشر ونصف لا ينفذ المراج
 ملكه كذا في كذا كايحي في ثابته وتحقيقه في المراج
 مرده ما لا يباي اي من غير المنة اشتبه عليه الما بيان
 نفس العيب فلو لم يفتبب عنه بالتعيب بلقة مساوية
 او بضع المبيع ووطي الثيب ولم يتقصها الوطي كقرقر فار
 وحرقة تار للثوب الشري قال ابو يوسف وزفر في المنة لا بد
 من بيان نقل ابو حنيفة في ثوبه تاخذ وبعه الكمال واقر المص
 و تراجم بيان بالتعيب ولو لم يفتبب غير امره بل لا بد
 ياخذ في ثوبه ثوبا اخر في المنة في غير هذا القيد ووطي
 اليك كسكر بضم وحليه امره في ثوبه ثوبا اخر في المنة لا بد
 ولذا قال ولم يتقصها الوطي اشتراه بالف بضيئة وبيع

برجع مائة بلا بيان خير المشتري فان تلف المبيع بتعيب
 او تعيب فعلم بالاجل لزمه كل الثمن خلا وكذا حكم
 التولية في جميع ما مر وقال ابو جعفر المختار للفقهاء المجمع
 بفصل ما بين المالك والمشتري من حيث ولا رجلا شيئا
 بلعه تولية عما قام عليه او بما اشتراه به ولم يعلم
 المشتري بكم قام عليه فسد البيع له بالثمن وكذا
 حكم المراجعة وخير المشتري بين اخذه وتكامله علم في مجلس
 والابطل والعلم انه لا رد بعينه فاحتمل ان لا يرد تحت
 تقوم القوسين في ظاهر الرواية وبه اتي بعضهم مطلقا
 كما في التبعة لم يرد فوطا ولا يرد في المالكات وعلوه
 الكثر وايات الخارية وبه يفتي محمد وقال اذا غره
 اي فخر المشتري بالبائع او بالعكس او غره المالك فوطا ولا
 وبه اتي غير مدر السلام وغيره ثم قال وتصرفه في بعض
 المبيع قبل علمه بالغير غير مانع منه فيرد ماله اقله
 ويرجع بكل الثمن على العوايب انتهى فخصنا بغيره وكان في قديمنا
 لم اره قلت وبالله خير جزم السلام على الدين السمري قدني
 في تحفة الفقهاء وهو التلميذ وهو في كفاية الاشياء
 عن يوسع الحاشية من فقه الفروع والفتاوى المبررة الرجوع
 الا في ثلاث منها هذه وظاهرها ان يكون في عقد رجوع
 نفسه

نعمه على المدافع كودرعة حجارة فلو صلا ثم استحقا
 رجوع على الدافع بما ضمنه ولا يرجع في حجارة وهبة لكون
 القبض لنفسه الثانية ان يكون في ضمن حقه ما وحيته
 كما في ابي داود في قعدة تله ثم ظهر حرا او ابن الغير
 رجوعا عليه لغيره فان كان البهرا والافيهما الموقوف هذا
 او اضافه اليه لم يرجع اليه ومنه لو بين المشتري ان
 استوله ثم استحقك على المبيع بقيمة الباطل وله ومنه
 ما ياتي في باب الاستحقاق اشتري فله العبد او تربي
 الثالث ان كان الغرور بالمسكوك لوزوجه اسلم على البها
 حرق ثم استحق رجوع على المبيع بقيمة المبيع لا يرد
 اخر الدهوي **ف** رجوع هل ينتقل الرد بالتقديرات
 الوارد استظهر المصنف لا تقريهم بان الحق المردة لا توارث
 قلت وفيه غشية الاشياء في المصنف وبه اتي بعضنا
 المصنف على التقديرات في حقه قلت في حقه في حقه المشرط
 من المصنف في حقه المصنف في حقه في حقه المصنفية
 ما يحال على حال الى انه يومه كحمار العيب ونقله عنه ابنه
 في كتابه من فقه الفروع في حقه المصنف واياه بما في بحث
 القول فيما للمصنف من الاشياء قبل التسليم او الوارد
 يرد بالعيب ويغيره فورا بخلاف الوصية قائل وقد منا

شبكة

الألوكة

عن طائفة المتقي طاف طائفة طائفة ان اتفق المخرجه
 قد يفتقر الى ان يتحقق البيع والشراء قبل القبض
 والزيادة والمطهر لا يوجب القبض مع بيعه عما لا يخفى
 فلا يملك قبل قبضه من طائفة المخرجه لندرة ملكه المتعار
 حتى لو كان طاهر او كان غايضا لم يورثه كذا كتبه في
 اتفاق الكفاية واجازة البيع ينتقل قبل قبضه ولو من
 بائعه كاسيحي بخلافه عندنا وتيسر به في البيع والخرق
 به واقرضه من طائفة من غير بائعه فانه يصح
 على قوله وهو الاصح والاصل ان يكون ملكه بمقتضى
 يتحقق قبل قبضه من طائفة المخرجه من غير ان يكون
 عيني والقبول لو روي من البائع قبل قبضه فقبله
 البائع ان قبض البيع ولو بائعه منه قبله لم يصح هذا البيع
 ولم ينتقل البيع الاول لانه البائع يملكه قبل قبضه بخلاف
 بيعه قبل قبضه فقبله طائفة المخرجه من غير ان يكون ملكه
 وقد يصح القبض قبل قبضه من طائفة المخرجه من غير ان يكون ملكه
 قد يراد ان يملكه لا يملكه طائفة المخرجه من غير ان يكون ملكه
 واكلاه حتى يملكه طائفة المخرجه من غير ان يكون ملكه
 لا يملكه انه حرم له ان يملكه طائفة المخرجه لكونه اكل
 ملكه ومثله الموزون والمعدود بشرط الوزن والمعدول
 الزيادة

الزيادة وهو البائع بخلافه مجازفة لانه الكل المستري وقيد
 بقوله غير الراجح والونا يترجوا ان تصرف فيها بعد القبض
 قبل الوزن كبيع الناحي فانه لا يحتاج في الموزون الى قبض
 المستري ثانيا لا يملكه بائعه قبل قبضه بعد الوزن فقبضه وعليه
 القوي خلاصة وكذا كيله من البائع بحضرة البائع المستري
 بعد البيع لا قبله اصله لا يملكه بقبضه من طائفة المخرجه من غير ان يكون ملكه
 فشره بائعه قبل قبضه من طائفة المخرجه من غير ان يكون ملكه الاول
 فلم يكن قابضا فخرج ولو كان المكيل والموزون ثانيا جازا التصرف
 فيه قبل قبضه ووزنه كوزن قبض المخرجه قبل قبضه المكيل ولو لم يجر
 المزروع قبل قبضه من طائفة المخرجه من غير ان يكون ملكه الا اذا افرده لكل
 ذراع متناهي في جهة ما ذكر كوزن في الاصل عام مرارا ان
 الذراع وحده لا قدر فيكون كله للمستري اذا كان مقصودا
 واستثنى ابن الكمال من الموزون ما يفرق التبعيض من الوزن
 حينئذ فيه وجه وجاز التصرف في الموزون من غير ان يكون ملكه
 غيرها لو عينا اي مثلا الله فلي قبضه من طائفة المخرجه من غير ان يكون ملكه
 الدين ولو يوزن ولا يجوز من غير ان يكون ملكه قبل قبضه سوا
 تعين بالتعيين ككيل او لاكتنوز فلان يملكه اولا او يملكه
 بركاز اخذ بهما شيئا اخر وكذا الحكم في كذا قبضه
 كسرها واجرة وضمان تلف وبدل خلع وقتو مال موزون

شبكة

الألوكة

تسليمه اتسخت العقد بقدر قنية ولا يشترط للزيادة
 هذا قيام المبيع فتصح بعد هلاكه بخلافه في الثمن كما مر ويصح
 الخط من المبيع ان كان المبيع ديناً وان عينه لا يصح لانه استقاط
 واستقاط العين لا يصح بخلاف الدين فيرجع بما دفع في براءة
 الاستيناف اتفاقاً ولو اطلعتا فتولان واما الاثر المتعلق بالثمن
 فصحيح ولو بهيمة او حط فيرجع المشتري بما دفع على ما ذكر
 الرخصي فتأمل عند الفتوى بحرق قال في النهر وهو المناسب
 للاطلاق وفي الزارية باعه على ان يهبه من الثمن كذا لا يصح
 ولو على ان يخط من ثمنه جاز الحقوق الخط باصل العقد ووث
 المسبق الاستحقاق كما بيع وشتر او وقع يتعلق بما وقع عليه
 العقد ويتعلق بالزيادة ايضاً فلو رد بنحو عيب رجع المشتري
 بالكل ولزم تأجيل كل دين ان قبل المديون الا في بيع على ما في
 مدائنا الاشياء بدلي صرف وسلم وثمن عند اقاله وبعدها وما
 اخذ به التفتيح ودين الميت والسابع القرض فلا يلزم تأجيله
 الا في ارجع اذا كان مجهولاً او حكم ما لكي يلزمه بعد ثبوت
 اصل الدين عنده او لحاله على اخر فاجله القرض او احاله على
 مديون موجب دينه لان الحوالة مبررة والرابع الوصية او في
 بان يقرض من ماله الف درهم فلانا الي سنة فيلزم من ثلثه

ومومي به والحاصل هو ان التصرف بخلافه والديون كلها
قبل قبضها يعني سوي صرف وسلم فلا يجوز اخذ خلاف
جنسه لغوات شرطه وصح الزيادة فيه ولو من غير جنسه
في المجلس او بعده من المشتري او بائنه خلاصة ونقطة ان
الملك او من اجنبي ان غير صرف وقبل البائع في المجلس فلو
بعده بطلت خلاصة وفيها لو ندم بعد ما زاد اجنبي وكان
المبيع قائما فلا يقع بعد هلاكه ولو حكم على الظاهر بان
باعه ثم اشتراه ثم زاده زاد في الخلاصة وكونه محلا للمقابلة
في حق المشتري حقيقة فلو باع بعد القبض او دبر او كاتب
او مات الشاة فزاد لم يجز لغوات محل البيع بخلاف ما لو اجر
او رهن او جعل الحديد سيفا او ذبح الشاة لقيام الاسم
والصورة وبعض المنافع وصح الحماض ولو بعد هلاك
المبيع وقبض الثمن والزيادة والخطيئة تنفذ باصل العقد
بالاستناد فبطل خط الكل واثر الالتحاق لتعلق في قولية
ومراجعة وشفعة واستحقاق وهلاك وحس مبيع وفساد
وصرف لكن انما يظهر في الشفعة الخط فقط وصح الزيادة
في المبيع ولزم البائع دفعها ان في غير سلم زيلعي وقيل
ان المبيع لا يلحق ايضا بالعقد فلو هلكت الزيادة قبل قبض
من حصرها من الثمن وكذا الزاد في الثمن عرفا فملكه قبل
تسليمه

ويسامح فيها نظر الموصي او وصي بتاجيل فوضه الذي
 له على زيد سنة فيصح ويكره والمحال ان تاجيل الدين على
 ثلاثة اوجه باطل في بدل صرف وسلم وصحيح غير لازم في
 قرض واقالة وشفع ودين ميت ولازم فيما عدا ذلك واقدم
 المصنف وتعمده في التهرب بانه الملحق بالقرض تاجيله باطل
 وقلت ومن تاجيل القرض كحالته موجه لا فيتاخر عن الاصيل
 لان الدين واحد مجرد في خمس فلتعطف في حبل
 الاشياء حيلة تاجيل دين الميت ان يقر الوارث بانه ضمن ما على
 الميت في حياته موجه لا يكره او يهدفه الطالب انه كان
 موجه علىهما ويقر الطالب بان الميت لم يترك شيئا والا امر
 الوارث بالبيع للدين وهذا على ظاهر الرواية من ان الدين
 اذا حل بموت المدين لا يحل على كفيله قلت وسجي اخر الكتاب
 انه لو حل بموته او اده قبل حلو له ليس له من المراجعة الا بعدد
 ما معني من الايام وهو جواب المتأخرين فحصل في
 القرض هو لغة ما تعطيه لتقاضاه وشرعا ما تعطيه
 من مثالي لتقاضاه وهو احد من قوله عقد مخصوص
 بلفظ القرض ونحوه بر دعي دفع مال بمنزلة الجنس متالي
 خرج القيمي لا حرير مثله خرج خرد دعيه وهبة صح
 القرض

القرض في مثالي هو كل ما يعرض بالمثل عند الاستهلاك لا في
 غيره من القيميات كحيوان وحطب وعقار وكل متفاوت
 لتقديره المثل واعلم ان المقبوض بقرض فاسد كقبوض ببيع
 فاسد سواء فيهم الانشاع به لا يبعه لثبوت الملك جاع
 النعول في فصح استقراض الدراهم والدنانير وكذا كل
 ما يكال او يوزن او يعد متداريا فصح استقراض جوز وبقين
 وكافه عدة اللحم وزنا وخبر وزنا وعهدة الحاسب استقرض
 من الخلويس الراعي فكسدت فعليه مثلها كسده ولا يفرغ
 قيمتها وكذا كل ما يكال ويوزن كما من انهم مضمون بمثله فلا عبره
 بخلايه ورخصه ذكره في المبسوط من غير خلاف وجعله في
 البرازية وغيره اقوال الامام وعند الثاني عليه قيمته يوم
 القبض وعند الثالث قيمته في اخر يوم زواما وعليه الفتح
 قال وكذا الخلف اذا استقرض طعاما بالمرءة واحده صاحب
 القرض بمكة فعليه قيمته بالمرق يوم اقترضه عند الثاني
 وعند الثالث يوم اختصم وليس عليه ان يرجع معه الى المراق
 فياخذ طعامه ولو استقرض الطعام ببلد الطعام فيه رخص
 فلقية المقرض ببلد الطعام فيه غال فاخذ الطالب بحقه
 فليس له حبس المطلوب يوم المطلوب بان يوتوله بكفيل

حتى يعطيه طعامه في البلد الذي خدمه استقرت
 شيئا من الغنا ككلا وزنا فلم يقضه حتى انقطع فانه
 يجبر صاحب القرض على تأخيرها الى مجي الحديث الا ان
 يتراضيا على القسمة لعدم وجوه بخلاف القبول اذا كسدت
 وقامه في مرف الخاينة ويمالك المستقرض القرض بنفس
 القرض عندها اي الامام ومحمد بخلاف ذلك في قوله المثل
 ولو قاما خلافا له بنا على انعاده بلفظ القرض وفيه تعميان
 وينبغي اعتماد الانعقاد لا فادته الملك للمال بمرجبان
 شر المستقرض القرض ولو قاما من القرض بدراهم مقبوضة
 فلو تقربا قبل قبضها بطلانها افتراق عن دين وازية
 فليحفظ اقراضا صبييا مجورا فاستمر ملكه الصبي لا يضمن
 خلافا للشافعي وكذا الخلاف لو باعه او اودعه المصتره ولو
 لان المستقرض عبدا مجورا لا يؤخذ به قبل العتق خلافا
 للشافعي وهو كالوديعة سواء خاينة وفيها استقرض من
 اخر دراهم فاته المترض بها فقال المستقرض القرض في الماء
 فالقاهما قال محمد لا شيء على المستقرض كذا الدين والسلام
 بخلاف الشراء والوديعة فانه بالالتقاء بعد قابض الغريب
 الرقابة وفيها القرض لا يتعلق بالمايز من الشر وطفا لفاسه
 منها لا يبطله ولكنه يلغى شرطه شي اخر فلو استقرض
 الدراهم

الدراهم المسورة على ان يودي ويحيا كان باطلا وكذا لو
 اقضه طعاما بشرط رده في مكان اخر وكان عليه مثل ما قبض
 فان قضاءه اجود بلا شرط جان ويجبر الداي على قبول الاجود
 وقيل لا يجوز وفي الخلاصة القرض بشرط حرام والشرط لغويان يقرض
 على ان يكتب به الي بلد كذا يوفي دينه وفي الاشياء كل قرض
 جبر تقاضا حرام فكماله من سكني المرحومة بلفظ الراهن
فروع استقرض عشرة دراهم وان سئل عبده لاخذها فقال
 القرض دفعت له اليه واقرا العبدية وقال دفعته الي مولاي فانكر
 المولى قبض العبد المشرق والقول له ولا شيء عليه ولا يرجع
 القرض على العبد لانه اقرانه قبضها حتى انتهى مسروبا
 رجلا جاوا واستقرضوا رجلا وامراة بالدفع لاحد من مقدم
 ليس له ان يطلب منه الاحقة قلت ومقاده صحة التوكيل
 بقبض القرض لا بالاستقرض قنية وفيها استقرض العبد وزنا
 يجوز وينبغي جوازه في الخيرة بلا وزن كميل عليه السلام عن
 خيرة يتعاطاها الجيران ا يكون ربا فقال عاراه المسلمون حسنا
 فهو عند الله حسن وعاراه المسلمون قبيحا فهو عند الله
 قبيح وفيها شرط الشيء اليسير بمن قال الحاجة القرض يجوز
 ويكره واقرا المصنف قلت وفي مسروحات المفق اي السعور
 ولو ادان زيد العشرة باثني عشر وبثلاثة عشر بطريق المعاملة

شبكة

الألو

حبة مبتدأة كخط كل القن وبطل الزيادة قال ابن ملك والفرق
بينهما حتى هندي قال وفي المداومة ولو باع درهمين بدينار
واحد هو أكثر وزناً لقلبه زيادة ثم جاز لا نهى عن بيعه بل لا يقيس
ولو باع قطعة لحم بدينار ثم وزناً فوجب الفضل له لا أنه
حبة مشاع يقيم قلت ولقد ضاع عن الفخيرة عن محمد
صريح في عدم الفرق بينهما وعليه فلو كان من الزيادة والمط والمقد
صحيح عند محمد وكذا عند الإمام سوغها المقدر فيفسد لعدم
التساوي فيلحقه فإني لم أر من نيه على هذا وعليه أي علة
تحريم الزيادة المقدر المخرج كيل أو وزن مع الجنس فإن وجد
حرم الفضل أي الزيادة والنسأ بالمد المتخير فلم ينجس البيع
فغير من يفتيهم مستساوياً ولو باعها فساداً وان عدم المبس
الدال من علم من كان مكرهاً كرهية محمد بن الحسن لعدم المصلحة فبقى على
أصل الإباحة وإن وجد أحد هو أي القدر وعليه أو الجنس حل
المقتل وحرم النسأ ولو بيع التساوي حتى لو باع عبداً بعبداً
إلى أجل لم يخر لوجود الجنس ويستثنى في الجمع والدور
إسلام مخرج في موزون كذا يفصل الفرق أبواب المسامحة
ونقل ابن الكمال عن القاية جواز إسلام المنة في الزيت
قلت ومفاده أن القدر بالقراد لا يحرم النساء بخلاف
الجنس فيلحرم وقد مر في السلم أن هبة النساء تحقق بالجنس

في زماننا بعد ان ورد الامر السلطاني وقوي شيخ الاسلام
بان لا تعط العشرة بازيد من عشرة ونصف وبنه على ذلك
فلم يحتل ما اذا يلزمه فاجاب يعزرو ويحس الي ان تظهر
توبته وملاحه فيترك وفي هذه الصورة هل يري ما اخذه من
الرجل ما حبه فاجاب ان حصله منه بالتراضي ورد الامر بعد
الرجوع لكن يظهر ان المناسبات الامر بالرجوع واقع من ذلك
السلم حتى ان بعض القري قد خرجت بهذا الخصوص التراب
وبالله التوفيق باب الربا هو لغة مطلق
الزيادة وشرا فضل ولو خلا فدخل ربا النسبة واليوع
الفاصلة فكلها من الربا فيجب رد عين الربا لو قايما لا رد ضمانه
لانه يملك بالتبعية قينة ويخرج حال عن عوض خرج مسيلة
مرف للجنس بخلاف جنسه بمقياس شرعي وهو الكيل والوزن
فليس الاذرع والعدربا مشروط ذلك الفعل لاحد المتعاقدين
اي بايع وشتر فلو شرط لغيرهما فليس ربا بل بيعا فاسدا
في المعاوضة فليس الفعل في النسبة بربا فلو شري عشرة دراهم
فقط بعشرة دراهم وزاده دانقا ان وهبه منه انعدم الربا
ولم يفسد الربا الشرا وهذا ان ضررها اكثر لانها هبة مشاع
لا يقسم كافي النسخ عن الذخير عن محمد وفي الجمع ان
صححة الزيادة والمط قول الامام وان محمد اجاز الخط وجعله
هبة

وبالعذر المتفق فتنبه ثم فرع على الاصل الاول بقوله
 حرم بيع كيلي ووزني بحسنه متواضلا ولو غير مجتموع
 خلافا للظاهر في كيلي وحويديس وفي ثم متفلا في الجنس
 يعرف باختلاف الاسم الخاص واختلاف المقصود كما يسعه
 الكمال وحل بيع ذلك متماثلا لا متفاضلا ولا معيار شرعي
 فان الشرع لم يقدر المصالح بالوزن وفيما لو كان يفتي حرام
 كقصة بختين وثلاث وخمس مالم يبلغ نصف المصاع
 وقاعدة وفلس بفلسين اكثر باعيا لهما لو اخرج كان
 اولى ما في النهر انه قد في الكل فلو كانا غير ميتين افس
 احدهما لم يجز اقتلا وخبرة بتمرين وبينة تيفتي
 وجوزة يوزن في يوسف يوزن في ودة يدوان وانا
 باثقل من مالم يكن من احد التين فيمتنع التفاضل
 فتحريمه يارتي ودة من ذهب وقصة مالا يدخل
 تحت الوزن بمثلها فجاز الفضل فقد القدر وحرم النساء
 لوجوه الجنس هي وان في كقصة بختين شعير فيحل
 مطلقا لعدم الملة وحرم الكمال محمد وصح كما فعله الكمال
 وما نص الشارع على لونه كليا كبر وشعير وتمر ومالج
 او وزنيا كذهب وقصة فريز كذا لا يتغير ابدا ابدا
 يصح بيع حنطة بحنطة وزنا كالمواضع ذهب بذهب

او

او قصة بفضة كمالا ولو مع التساوي لان الفوقوي من
 المفضلة في كذا القوي بالادوية ولم ينع عليه جيل على العرف
 ومن الثاني اعتبار المفضلة بغير الكمال وحرم عليه
 سودي اخذ في استمرار المصاع عدة او بيع الدقيق وزنا
 في زمانه يفتي بمثلها وفي الكافي القوي عليه ما قاله في
 واقعه المقتد والمغير يفتي الروي في غير الحرف ويصوغ
 ذهب وقصة بلا شرط تمايز حتى لو كان يبيع حبيها وتفرقا
 قبل التبع من ان خلافا للفتي في بيع الطعام ولو احدها
 وبنها كان هو الحق وقبيل التفرق في بيع الاكبر من ايسر
 عنه شرعا وجيد مال الرب لا حقيقته الملة وذهب سورا
 الا في اربع مالا وذهب ويحرم من وفي الطلب المرفق اذا
 انكر اشياء باع فلو ساءت لهما او دراهم او دنانير فان تعد
 احدهما جاز وان قسرا فلا قبض احدهما لم يجز كما جاز بيع
 لم يجوز ان ولو من جنسه لانه بيع الموزون بما ليس بموزون
 فيجوز كيف ما كان بشرط المقيدين اما نسبة فلا شرط محمد
 زيادة الباطن ولو باع مذبوحة بحية او بمذبوحة جملنا اتفاقا
 وكذا المسلمون يفتي ان تصلوا بوزننا ابن ملكه ولو بالسلخة
 المقصودة من المستعمل ككز شربا بغير كذا ما يبيع كذا ما
 يفتخر وغزل معلقا كذا بغيره بغيره كذا بغيره بغيره

كيف كان

شبكة

الألوكة

www.alarabian.net

القطن في قول محمد وهو الاصح حاوي وفي القمية لا باس
 بفزل قطن بتياب قطن يد ابيد لانها ليس بموزة ونبوت
 ولا جنس من ذلك غرض كل جنس بتيابه اذ لم يتولد من
 رطب رطب او من قطن قطن الا من ذلك لا من غير
 في الحال لا للخلق خلفا لهما فلو لم يكن جازعنا لم يكن قطن
 يجر اتفاقا ابن ملك وعنب بعث اوزيب عتاشا
 كذا وكذا ثمرة ثمرة كتيور مان يباع رطبها رطبها
 وبيا بسا كعب بر رطبها او بقلها او بقلها او بقلها
 لمحمد بن ابي حنيفة في المنايا قطن قطن قطن قطن قطن
 والروي فهو سا قطن القطن قطن قطن قطن قطن قطن قطن
 والديق والحنطة القطنية بينهما قطن قطن قطن قطن
 حرم مختلف بعضها ببعض يتداخل بعضها ببعض
 يد ابيد ولبن قطن قطن قطن قطن قطن قطن قطن قطن
 وخمسه باعتبار الحادة بخلاف عنب وشحم بعض يابنة وبالفتح
 ما يسمى العوام لية او لحم وخبز ولون من يبر او دقيق
 ولونه وزينة مطبوخ بغير المطبوخ وهو من قطن قطن قطن
 بغير الزينة منه متماثل او وزنه كيف كان لا يخلو في
 اخماسه فلو اتحد لم يجر قطن قطن قطن قطن قطن قطن قطن
 عادة حتى لو وزنه لم يجر قطن قطن قطن قطن قطن قطن قطن
 والاوز

والاوز ونحوه في عادة مصر وفي المنزلة في زمنه اما
 في زماننا فلو لم يخلو من الاقل في با خلاق الاصل او القطن
 او بنيه له الصفة فليحفظ وجانه الاخير وله الخمر نسبة
 به يعني موزة اذ التي ليس لها الصفة الحاجة الناس
 والاوز المنع اذ قل ما يقبض من جنس ما يسمى في القطناني
 من راي القزاة الاحسن ان يبيع خاتما مثلا من القطنان بقدر
 ما يريد من الخبز ويجعل الخبز الموصوف به صفة معلومة منها
 حتى يصير مينا في خدمة الخبز ويسل الخاتم فيشتري الخاتم
 بالبر وفيه معزى القطن ان يجوز السلم في الخبز ونحوه كذا
 عمدا وعليه القتي كسبي ونحوه استقر عنه ايضا وجاز بيع
 اللبن بالجنس لا خلاق المقاصد ولا تم حاوي لا يجوز بيع
 البري دقيق او سوي هو المروى والبيع دقيق سوي مطلقا
 ولو متساويا لعدم السوي فيجوز لشبهة الربا خلافا لهما واما
 بيع الدقيق بالقيس عساويا كذا اذا كانا مكبرين فجايز
 اتفاقا ابن ملك كسبي كسبي بسوي وحنطة معلية بمعلية
 واما القطنية فغير صالحة كسبي كسبي بسوي ولا الزيتون بزييت
 والسهم بجمل السهم حتى يكون الزيت والحل الكرم
 في الزيتون والسهم يكون قدر مثله فلا يبد بالتعل وكذا
 كل ما يتعله قيمة كوزيد منه ولبن بسنه وقنب بعصره

فانه لا قيمة له كبيع تراب ذهب بالزيادة به فسد الزيادة
لربا الفضل ويستقر في الغزو غزاه وعند اخذها عليه
القبول ابن ملك واستحق الكمال فقتله المصنف تيسيرا
وفي المجتبى ببيع ريفنا محمد بن ريفين نسيته جلد وبكسه
لا وجاز ببيع كسيرة رامة كيف كان ولا يباين سيد وعبيده
ولو بعد العتق اذ له دينه مستغرقا لرقته وبسببه
فلو مستغرقا لقتل الربا اتفاقا ابن ملك وغيره كقول الجير
عن المصنف في التحقيق العتق وانما هذه الزيادة لا يسل
لتعلق الضم ولا يربط بينهما وبين شريكتي عتقات
اذ ابتاع من ماله اعمى البكره زلي ولبني جرجي
وسميتان ولو بعد فاسد او قارئة لان ماله ثمة
باح فيعمل برهنه مطلقا لا غدره في الثاني والثالثة
وحكم من اسلم في دار الحرب ولم يهاجر كبري فله الم الرباعه
خلاصه لهما لا يملكه غير مصوم فله جهر البنا ثم على الهم
فلا ربا اتفاقا جوهرة قلت ومنعهم حكمهم اسلامه ولم
يهاجر والحاصل ان الربا حرام الا في هذه المسائل
باب الحقوق في البيع اذ ما تبعتها وتسميته
لترتيب الجاه الصغير اشترى بيتا فوقه اخر لا يدخل فيه
اعنه ملك العين واليقال بكل حق هو له او بكل قليل وكثير ما لم
ينقر

يندر عليه لان الشيء لا يستتبع مثله وكذا لا يدخل العلو
بشرا من ربه هو الا ما حصل فيه الا بكل حق هو له او بمراقبه
اي حقوقه كطريق ونحوه وعند الثاني المراقب المتافع اشياء
وبكل قليل وكثير هو فيه او منه ويدخل المعلوم بشرا داروان
لا يذكر شيئا ولو الابنية بتراب او بجناح وقلب وهذا التعديل
عرف الكوفة وفي عرفنا يدخل الملوحة وذكر في الصور محلهما
فتح وكافي سوا كان البيع يتلف في فقهه او غيره الادار الملك
فتسمى هراي من ركبها يدخل في مملو الادار الكيف ويبر المساء
والاشجار التي في صحنها وكذا البستان الداخل فله الم يصرح
بذلك لا البستان الخارج الا اذا اكلها صغر منها فيدخل تبعا
ولو مملو او البرقلا الا بالشرط زلي ويصني والظلمة فلا تدخل
في بيع الدار لبنائها على الطريق فاخذت حكمه الا بكل حق ونحوه
فما روي قال ان مخرجهما في الدار فدخل كالعلو ويدخل الباب
الا عظيم في بيع بيت او دار مع ذكر المراقب لا من مراقبها
خائفة لا يدخل الطريق والسيل والشرب لا يدخل حق
ونحوه مما روي بخلاف الاجارة لدار او ارض فقد دخل بل ذكر لانها
تعتد للانتفاع لا غير والدهن والوقف خلاصه
ولو اقر بدار او صالح عليها او احبها بها ولم يذكر حقوقها
ومراقبها لا يدخل الطريق كالبيع فلا يدخل في الضمة وان ذكر

فانه لا قيمة له كبيع تراب ذهب بالثمن الذي به يفسد بالزيادة
 لربا الفضل ويستقر على الثمن ووزنها وعند اخذها عليه
 القوي ابن ملك واستحق الكمال فقلنا بالمعنى تيسيرا
 وفي المجتبى بالغ وحقنا هذا بغيره فيمن ليس له حله وبه
 لا وجاز بيع كغيره كيف كان ولا يباين بينه وبينه
 ولو كان النكاح اذ لم ينفذ منتهى الرقبة وكسبه
 فلم يستحق الربا اتفاقا بين ملك وغيره كحق البحر
 عن المراجحة للحق في العلق واقبله الى العلق لا لربا بل
 لتعلق العرق ولا يربا في شئ من ذلك وشي من مكنات
 اذا تبلي من ماله او ماله في الشئ من ذلك ولا يربا
 ومسلم مستامن ولو بيعت فاسد او قاربه لان ماله ماله
 مباح فيعمل به من ماله عند الحاجة الثاني والثلاثة
 وحكم من اسلم بدار الحبيب ولم يهاجر كربي فليس له الربا معه
 خلافا لما لا يملكه غيره من ماله فليس له الربا معه
 فلا ربا اتفاقا جوهر فلت ومنه حكمه اسما منه ولم
 يهاجر والحاصل ان الربا جرم الا في هذه المسائل
 بالحق في البيع آخرها لتبعتها وتبعتها
 لترتيب الجامع الصغير اشترى بيتا فقه آخر لا يدخل فيه
 العلون من العين ولو قال بكل حق حوله او بكل قليل وكثير ما لم
 يفسد

ينص عليه لان الشيء لا يستتبع مثله وكذا لا يدخل العلو
 بشرائطه الا ما يطول فيه الا بكل حق حوله او بمراقبه
 اي حقوقه كطريقه ونحوه وعند الثاني المرافق المتافع لثبانه
 بكل قليل وكثير هو فيه او منه ويدخل المعلوم بشراد ارض
 لا يذكر شيئا ولو اصبحت بتراب او بغيره وقلب وهذا التعديل
 عرف الكوفة وفيه عرفا يدخل المعلوم لا ذكره المعلوم محله
 ففتح وكافي سواء كان البيع بغيره فقه علو او غيره الادوار الملك
 فتسمى حراي من غير كمال في كل الادوار الكيف وبيع الماء
 والاشجار التي في صحنها وكذا البستان الداخل فلتنصر
 بذلك لا البستان الخارج الا اذا اكلها من ماله فيدخل فيها
 ولو ماله او اكر فلا الا بالشرط فيلبي ويحني والظلمة فلا تدخل
 في بيع الدار لبايها على الطريق فاخذت حكمه الا بكل حق ونحوه
 مامر وقال ان ماله في الدار فدخل كالعلو ويدخل الباب
 الاعظم في بيع بيت او دار مع ذكر المرافق لا من مراقبها
 خائفة لا يدخل الطريق والسيل والشرب لا يدخل حق
 ونحوه مامر بخلاف الاجارة لدار او ارض فدخل بلا ذكر لانها
 تمتد لا تتعاقب لا غير والرهن والوقف خلاصة
 ولو اقر به او صالح عليه او اصابها ولم يذكر حقوقها
 ومراقبها لا يدخل الطريق كالمبيع كاي دخل في الضمة وان ذكر

فصل في المشتري لم يرجع لانه بالبيع ابطال حتى الرجوع وتماسه
في جامع الفصولين والمبطل يوجه اي يوجب فسخ العقود
اتفاقا ولكل واحد من الماعة الرجوع على بايعه وان لم يرجع
عليه ويرجع هو ايضا كذلك على المكيل ولو قبل القضا عليه
لعدم اجتماع التين اذ بدل للحر لا يملك والحكم بالحرية الاصلية
حكم على الكافة من الناس سواء كان بيينة او بقوله الاحرار
اذ لم يسبق منه اقرار بالرق اشباه فلا تسمع دعوى المالك من احد
وكذا العقود وفروعه بمنزلة حرية الاصل واما الحكم بالعتق
في المالك المورث فعلى الكافة من وقت التاريخ ولا يكون قضا
قبله كالبطله مثلا ضرره يعقوب باشا فله غلظه فان اكثر
الكتب منه خافية واختلف في القضا بالوقف قيل
كالحرية وقيل لا تسمع عنه دعوى ملكه احرار وقف اخره هو
المختار ومعه الولي وفي اشباه القضا يطبق في اربعة
حرية وفتى وكاخر وولي وفي الوقف يقتصر على الاصح ينبغي
رجوع المشتري على بايعه بالتمس اذا كان الاستحقاق
بالبيينة لما يبيح منها حجة متعددة اما اذا كان الاستحقاق
باقرار المشتري او بنكوله او باقرار وكيل المشتري بالقبض
او بنكوله فلا رجوع لانه حجة قاهرة والاصل ان البيينة حجة
متعدية تظهر في حق كافة الناس لكن لا يفعل في كل واحد من كل

المحقق والمراقق الا برضى صريح نهر عن الفقهاء في المواسي
اليعقوبية ينبغي ان يكون الرهن كاليصح انه يعمد به
الاتساع قلت هو جيد لولا مخالفة المستعمل كما امر
ولمعة التلازمة ويدخل الطريق في الرهن والصدقة الموقوفة
كالهبة والعتبة الممنوعة فيما للغير فبينما ان تكون الهبة
والكسب والخير والموت على ملك اليصح الوجه فيها لا ينبغي
بالاستحقاق هو طلب المقتضى الاستحقة اذ نوعان
احدهما مبطل للملك بالكلية كالمقتضى الحرية الاصلية ونحوه
كعدم الكتابة وثانيهما ناقص لانه من يخص الي اخر كما لا يستحق
به اي بطلان بان اذ هي تزيد على بكر ان ماني يده من العبد ملك
له وبرهن فالناقل لا يوجب فسخ المقتضى على الظاهر
لانه لا يوجب بطلان الملك والحكم به حكم على ذي اليد وغير
من تلتحق واليد الملك منه ولو هو انه يستحق الي بقية
الورثة استثناء فلا تسمع دعوي الملك منهم للحكم عليهم
بإدعوي النتائج ولا يرجع احد من الشتر في اعلى رايه ماله
يرجع عليه ولا على النزيل مالم يقص على الملخول عنه لئلا
يجمع ثمنان في ملك واحد لان بدل المستحق مملوك ولو صالح
بشي قليل او ابراع ثمنه بعد الحكم يرجع عليه فلما يعمه
ان يرجع على يمينه ايضا لانه المملوك عن ملكه ولو حكم المستحق
فمالم

الزيلعي والبيبي بل في عتق ونحوه ذكره المصنف لا الاقرار
 بل هو حجة قاصرة على المقر اعدم ولايته على غيره بقي لواجبهما
 فان ثبت الحق بهما فبقي بالاقرار الا عند الحاجة فالبيبة
 اولى فتح ونهر فلو استتقت مبيعة ولدت عند المشتري
 لا باستيلاده بيبة يتبعها ولدها بشرط القضاء به
 اي بالولد في الاصح زيلعي وكلام البرازية يفيد تقييده
 بما اذا سكنت الشهود فلو بينا انه لذي اليد او قالوا لندري
 يقضي به فهو ثم استيلاده لا يمنع دعوي استحقاق الولد
 بالبيبة فيكون ولده المورث من اهل البيت مستحقه كما مر
 في باب دعوي النسب وان اقره واليد بها الرجل لا يتبعها
 في اخذها وحدها والفرق ما من الاصل وهذا اذا اخذ
 يدعه المقر له فلو ادعاه تبصرها وكذا ساير الزوايد فغير
 لادعائه بهلاكها كزوايد المصوب ولم يذكر النكول لانه في
 حكم الاقرار مستان معزيا للعادية ومنع التناقض اي
 التدافع في الكلام دعوي الملك لعين او منفعة كما في الضرب
 طلب نكاح اذ لا يمنع دعوي تملكها وكما يمنعها لنفسه
 يمنعها لغيره الا اذا وقف وهل يكفي امكن التوفيق خلاف
 مستحقه في متفرقات القضاء وقروعه هذا للاصل كثيرة
 سيجي في الدعوي ومنها ادعى على اخوانه ادعى عليه
 التفتة

التفتة فقال المدعي عليه ليس هو باخي ثم مات المدعي عن
 تركته فجا المدعي عليه يطلب ميراثه ان قال هو اخي لم يقبل
 للتناقض وان قال ابي او ابي قبل والاصل ان التناقض لا يمنع
 دعوي ما يتحقق به كالنسب والطلاق وكذا الحرية
 فلو قال عبد لمشتري اشترى فانا عبد لزيد فاشتراه
 معتمد اهل مقاله فاذا هو حر اي ظهر حر اذ كان البايع
 حاضرا او غايبا غيبة معروفة به فمكانه فلا شيء على العبد
 لوجود القاهر والارجح المشتري على العبد بالحق خلافا للشافعي
 ولو قال اشترى فخطأ او العبد فقط لا يرجع عليه اتفاقا وير
 ورجع العبد على البايع افاظهر به بخلاف الرهن بان قال الرهن
 فاني عبد لم يضمن املا والاصل ان الترخير يجب الحوان في
 ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة باع عقارا ثم برهن انه وقف
 مخلوم بل روجه قبل والا لا لان مجرد الوقف لا ينزل الملك بخلاف
 الاعتاق فتح واعتمد المصنف تبع الجهر على خلاف عامود الزيلعي
 وتقدم في الوقف وسبب في الكتاب اشترى ثوبا ولم يقبضه
 حتى ادعاه اخرائه له لا تسمي دعواه بدون حضور البايع
 والمشتري للمضا عليها ولو قضى له بحضرتهما ثم برهن
 احدهما على ان المستحق باعه من البايع ثم هو باعه من المشتري
 بل العبرة لتاريخ الملك فلو قال المستحق عند الدعوي غابت على

هذه الدابة منذ سنة فقبل القضاء بها للمستحق اخبر المستحق
 عليه البايع عن الغش فقال البايع لي بينه انها كانت ملكا
 في منذ سنتين فلو لم يرد من علي ذلك لاندفع الخصومة
 بل يقضي بها للمستحق لما دعواه في ملك مطلق خال عن
 تاريخ من الطرفين العلم بكونه ملك الغير لا يمنع من الرجوع
 على البايع عند الاستحقاق فلو استولد مشتراه يعلم غضب
 البايع اياها كان الولد رقيقا لانعدام الضرر ويرجع بالتق
 وان اقر بملكه البيع للمستحق وروى في القضية لو اقر
 بالملك للبائع ثم استحق من يده ودفع لم يطل اقراره فلو وصل
 اليه بسبب ما امر بتسليمه اليه بخلاف اذا لم يقر لانه محتمل
 بخلاف النص لا يحكم القاضي بسجل الاستحقاق بشهادة
 انه كتاب قاضي كذا لان الخطا ينسب الخطا فلم يجز الاعتماد
 على نفس السجل بل لابد من الشهادة على مضمونه ليقتضي
 للمستحق عليه بالرجوع بالتق كذا الحكم فيما سوي نقل الشهادة
 والوكالة من محاضر وسجلات وصكوك لان المقصود بكلها
 الزام الخصم بخلاف نقل وكالة وشهادة لانها لا تضمن
 العلم للقاضي ولذا الزم اسلامهم ولو الخصم كافرا ويرجع
 في حق مجهول من دار موطن علي شي معين واستحق بمضار
 لجواز دعواه فيما بقي ولو استحق دعوي كلها رد محل الموضع
 لدخول

لدخول المدي في المستحق واستيفائه اي من جواب المسئلة
 امر ان احدى صحة الصلح عن مجهول على معلوم لان جهالة
 الساقط لا تقتضي الي المنازعة والثاني عدم اشتراط صحة
 الدعوي لصحة جهالة المدي به حتي لو لم يكن لم يقبل ما لم
 يدع اقراره به ودفع المدي عليه بحصته في دعوي كلها ان
 استحق شي منها لغوات سلامة المبدل قيد بالمجهول لانه لو ادعي
 قدر معلوما كبره لم يرجع ما دام فيه ذلك المقدار ولان
 بقي اقراره بحساب ما استحق منه ^٢ رجع لو صالح من
 الدناير على دارم وقبض الدارم فاستحق بعد التفرق رجع
 بالدناير لان هذا الصلح في معنى المرفقة استحق المبدل بطل
 الصلح فوجب الرجوع وروى فيها فروع اخر فلتنظر في
 المنطوق المحببة صفة منها
 لو استحقا ظهر البيع . له علي بايعة الرجوع .
 بالتق الذي له قد دفعا . الا اذا البايع هنا ادع
 بانه كان قديما اشترى . ذلك من ذا المشتري بالامرا .
 واشترى خراية وانقما . شي على تهور وطعنا .
 ذلك بسوي بعد ما اكتمها . ثم استحق رجلا تمامها .
 فالمشتري في ذاك ليس رجلا . علي الذي قد انقما بايها .
 ولا علي ذا المستحق مطلقا . بذال الذي كان عليها انقما .

وان مبيع مستحق فلهما • ثم قضى القاضي على من اشتري
به فصالح الذي اذاعه • صلحا على شيء له اذاعه •
يرجع في ذاك بكل الثمن • على الذي قد باع فاستثنى •
وفي النية شريدا او يني فيها فاستحق رجوع بالثمن
وقيمة الناميا على البائع اذا سلم القبض اليه يوم تسليمه
وان لم يسلم فبالثمن لا غير كما لو استحق جميع بنائها
لما قروا الاستحقاق متى ورد على ملك المشتري لا يوجب
الرجوع على البائع بقيمة الناميا ولو خسريرا او نقل بالوعدة
او ربح من الدار شيئا ثم استحق لم يرجع بشيء على البائع
لان الحكم يوجب الرجوع بالقيمة لا بالمتقنة كما في مسئلة
الغرابه حتى لو كتب في الصك فاالتقى المشتري فيها من
تقنة او ربح فيها من مرمه فعلى البائع يفسد البيع ولو
خسريرا او طواها يرجع بقيمة الطي لا بقيمة الغر فاذا
شرطاه ففسد وكذا لو خسر ساقية ان يظن عليها رجوع
بقية بنا العتظم لا بنفقة خسر الساقية وبالجملة فانما
يرجع اذا بنا فيها الوعد من بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه
الي البائع فلا يرجع بقيمة جنى او طين وقيل في الفصل
الخاص عشر من الفصولين وفيه شري كرها فاستحق بنفسه
له الباقى ان لم يتغير في يده ولم ياكل من عمره ولو شري
ارضين

ارضين فاستحق احداهما ان قبل القبض خسر المشتري وان
بعده لزمه غير المستحق بحصة من الثمن بلا خيار ولو استحق
العبد او البقر لم يرجع بما اتفق ولو استحق ثياب القن او
بردة الجوار لم يرجع بشيء وكل شيء يدخل في البيع تبعا
لاحصنة له من الثمن ولكن بخير المشتري فيه فنية ولو استحق
من يد المشتري الاخير كان قضا على جميع الباعة ولكل ان يرجع
على بايعه بالثمن بلا اعادة بنية لكن لا يرجع قبل ان يرجع
عليه المشتري عند اي خفيفه وقال ابو يوسف له ان يرجع
قال لا ترى ان المشتري الثاني لو ابرأ الاول من الثمن كان
للاول الرجوع كما لو وجد العبد حرا ففك الرجوع قبله خاينة
لكن في الفصولين ما يتاخره فتنسبه ولو شري عبدا فاعتقه
بمال اخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق بالمال على المتيقن
ولو شري دارا بعبد واخذت بالنفقة ثم استحق العبد
بطلت النفقة وياخذ البائع الدار من النسخ لبطان البيع
باب السلم هو لغة كالسلف وزنا وصغيرا مشرعا
بيع اجل وهو المسلم فيه بما جاز على اس المال وركنه ركن
البيع حتى ينقضي بالخطا بيع في الامع ويسمى صاحب الدراع
رب السلم والمسلم بكسر اللام ويسمى الاخر المسلم اليه والخطم
مثلا المسلم فيه والقراس المال وحكم ثبوت الملك للمسلم

اليه ولرب السلم في التمن والمسلم فيه فيه لف ونشر مرتب
ويصح فيما امكن ضبط صفته كجودته ودراته ومعرفة
قدره كحكيل وموزون وخرجه بقوله مثنى البدر والذنان
لانها اثمان فلم يميز فيها خلافا لما لك وعددي متقارب
كجوز وبيض وفلس وكثري ومثنى وتين ولبن بكرايا
واجر بلبان معين بين صفته وحالها من به خلاصة وذري
كثوب تين قد مر طولها وعرضا وصفته كقطن وكثك ومركب
منها وصفته كالحام او صفا ولبا وعمر ورقته
او غلظه ووزنه ان يبيع بمقادير الديات كالحاقل ووزنه
زادت قيمته طويلا وكذا وزنه زاد قيمته فلا بد من بيان
مع الاربع ويصح في عددي متقارب هو ما تتفاوت مائته
كبطيخ وقرع وحمود مان فلم يميز هذا بالامير في اجاز
عده اجاز كيل ووزن تانير ويصح في سكر مبيع وما في لغة
ردية وفي طري حين يوجد وزنا وضربا اي نوعا قيد لهما
لاعدا للتفاوت ولو صفا اجاز وزنا وكلا وفي الكبار
روايتان مجتبي لا في حيوان مما خلافا للساقبي واطرافه
كروس الكارع خلافا لما لك وجاز وزنا في رواية ولا في
حطب بالجرم ورطبه بالجوز الا اذا ضبط بما لا يودي
الي التزاع وجاز وزنا في جوهرو خمر الا صفا ولو
تباء

تباء وزنا لانه انما يعلم به ومنقطع لا يوجد في الاسواق
من وقت العقد الى وقت الاستحقاق ولو انقطع في اقليم دون
اخر لم يميز في المنقطع ولو انقطع في اقليم دون
السلم بين المتقارب وجوه والاضحى واجهه له حاله ولم ولو
منزوع عظم وجوز له الا بين وصفه وصفه لا في موزون
معلوم وله قالت الامة الثلاثة وعليه المتقارب وشرح مجمع
لكن في التبع ان انه يصح في غير المتزوع به خلافا لما للفران
في المتزوع بتسديد من جوهرو بلبان ويسمى خفيفا لرحم
يجوز مبيع اتفاقا بآزبة وفي كميني ان في مبيع في مثنى
عندما ولا بمكيل ووزاع مجهول في مبيعها وفي المثال
في الاقربا للثقل ففتح ووزن مبيعها وتمر نخلة معينة
الا اذا كانت النسبة في مبيعها او في مبيعها في مبيعها
لا لتغير في المبيع كقري في اقليم في مبيعها في مبيعها
المزق ففتح ولا في حنطة حديثة قبا حد وثرا لا في حنطة
في الحال وكونها موجودة وقت العقد الى وقت العمل شرط ففتح
وفي الجوهرو السلم في حنطة جديدة اية ولا حنطة لم يميز
لانه لا يدرى ان يكون في تلك الحنطة شي ام لا قلت وعليه
فما يكتب في وثيقة السلم من قول صفا بطل من سلاله
اي قبل وجوه الى يد ابا بعه في مبيع كالا يحنى في شرطه اي

اي شرط صحته التي تذكر في العقد سبعة بيان جنس
 كبر او قمر وبيان نوع كسفي او بعلي وبيان كبر او ردي
 وقد ركنه كذا لا يتحقق ولا يتسبب لاجل واقله
 في السلم شريعتي وفي الحاقه لا يباين بالسلم في نوع
 واحد بل ان يكون حلو لم ينعقد في وقت وبعده في وقت
 اخر ويحل الاصل بموت المسلم اليه لا بموته بغيره ان لمسلم
 فاختار المسلم فيه من تركته حاله لطلوع الاجل بموت
 المدين لا بالقبض والاشارة بعد موته في وقت القبر
 على قبض موته وبه لا يتصور ان المال لا يعلق العقد
 بمقتضى كونه في محل وموزون وعددي غير متناهية
 واكتفاء بالاشارة كلفه مذكور وجوان قلنا بربما
 لا يقدر على تحمل المسلم في مقتضى ان يرد رأس المال
 ابن كمال وقد يتحقق بغيره في عهد باقية مبيعا فيه
 ولا يستعمله رب السلم في مجلس الرد فينتهز الحق
 في الرد ويبقى في غير قلزم جهالة السلم فيه فيما بقي
 ان ذلك يوجب بطلان السليم بالتمكين الا اذا
 للمسلم فيه فماله حمل موته وقبضه الثمن والاحيرة
 والتمتع حينئذ لا ينعقد به قلت التولية كغيره من
 اطلاق وغصب وانما وجب التسليم في الحال بخلاف
 الاول

الاول شرط الا يفي في مدينة فحل تحلها سوا فيه
 اي في الايفاء حتى لو اوفاه في حلة منها يري وليس له ان
 يطالبه بحلة اخرى بزازية وفيها قبله شرط حله الى منزله
 بعد الايفاء في المكان الشرط لم يصح لاجتماع الصفتين
 الاجارة والتجارة وما لا حمل له كسك وكافور وصغار
 لو لا يشترط فيه بيان مكان الايفاء انما لا يوفيه
 حيث شاء في الاصح وصحح ابن الكمال مكان العقد ولو عين
 فيما ذكر مكان معين في الاصح فتحل له يفيد سقوط خطر
 الطريق وبقي من الشرط قبل رأس المال ولو عين قبل الاقتران
 بابدانها وان ناما او سافرا سخا او كرا ولو دخل ليخرج
 الدرهم ان يراي عن المسلم اليه بطلان حيث يراه لا وصية
 الكفالة والحوالة والارتهان برأس مال المسلم بزازية وهو
 شرط بقاؤه على الصحة لا شرط انعقاده بوصفها فينقصد
 صحتها ثم يبطل بالافتراق بلا قبض ولو ابي المسلم اليه
 قبض رأس المال اجبر عليه خلاصة وبقي من الشرط كون
 رأس المال منقودا وعدم الخيار ولا يشتمل البديلين احدي
 علي الربا وهو القدر المتفق او الجنس لان همة النساء
 تتحقق به وعددها المعيني بقاها لثمانية سبعة عشر و زاد
 المصنف وغيره القدر على تحصيل المسلم فيه ثم فرع على الشرط

الثامن بقوله فان اسلم ما في درهم في لربهم فتسد يدك
 فغيرا والعقير ثمانية مكاييل والمكول صاع ونصف عيني
 بر حال كون الماتين مقسومة مائة دين عليه اي على
 المسلم اليه ومائة فقد اتعدا حاربه السلم واقترا على ذلك
 فالسلم في حصة الدين باطل لانه دين يدين وصح في حصة
 التقد ولم يشع الفساد لانه طال حتي لو تعد الدين في
 مجلسه صح في الكل ولو احدهما دنانير او علي غير العاقه
 فسدي الكل ولا يجوز النصف للمسلم اليه في رأس المال
 ولا لرب السلم في السلم فيه قبل قبضه بتجريب وشركة
 ومراجعة وتولية ولو من عليه حتي لو وهبه منه كان
 اقالة اذ قبل وفي العرف اقالة بعين السلم جائز ولا يجوز
 لرب السلم شرائين من المسلم اليه برأس المال بعد
 الاقالة في عقد السلم الصحيح فلو كان فاسدا جاز الاستبدال
 كسائر الديون قبل قبضه بحكم الاقالة لقوله عليه السلام
 لا تأخذ الا سلكك او رأس مالك حال انقضا فامتنع
 الاستبدال بخلاف بدل العرف حيث يجوز الاستبدال
 عنه لكن بشرط قبضه في مجلس الاقالة لجواز تصرفه
 فيه بخلاف السلم ولو شري المسلم اليه في كرا او امر
 المشتري رب السلم بقبضه قضا عما عليه لم يصح للزوم
 الكيل

الكيل مرتين ولم يوجد وصح لو كان الكيل قرضا وامر مقرر
 به لا انه اقرار ولا استبدال كما جمع لو امر المسلم اليه رب
 السلم بقبضه منه لم يشر لنفسه في قبضه الا انما هو يدين
 لزوال المانع املا اليه المسلم اليه رب السلم انه يكيل المسلم
 فيه في ظرفه فكاله في طرفه اي وعاربه السلم في قبضته
 لم تكن قبضا بغيره فيصير قبضا بالقبضية او امر المشتري
 البايع بذلك فكاله في طرفه اي طرف البايع لم يكن قبضا
 لحقه بخلاف كيله في ظرف المشتري بامر فانه قبض لان حقه
 في العين والعلية في القبض كمال العين الشقة ثم كمال الدين
 المسلم فيه وجطرا في ظرف المشتري قبض بامر لتسليم الدين
 للمعين وعكسه وهو كمال الدين اولا لا يكون قبضا وخبراه
 بين تعذر البيع والشركة سلم امة في سحره وقبضت
 تقايلا السلم فانت قبل قبضها بحكم الاقالة او ماتت تقايلا
 صح لبقا المقود عليه وهو المسلم فيه وعليه في غير ما يوم
 القبر فيهما في السيلتين لانه سب العنان كذا الحكم في
 في التايضة بخلاف الشرا بالتمن فاما لاد الامت اهل في
 المبيع والحاصل جاز الاقالة في السلم قبل هلاك الجارية
 وبعده بخلاف النهج تقايلا البيع في عيب فابق بعد الاقالة
 من يد المشتري فان لم يقدر على تسليمه للبائع بطلت

الآلية والبيع بحاله قنية والقول لم يرد في الرداءة والتجمل
 لا ينافي الوصف وهو الرقعة والاجل والاصل ان من خرج
 كلمة تصح القول لها فيه بالاتفاق وان خرج
 خصومة ووقع الاتفاق على عقد واحد والقول لم ينافي صحة
 عندهما وعندهما للملك وهو انما في مقداره والقول
 للطلب مع يمينه لا تكاد الزيادة وتاخر من قبل وان
 برهنا قضي بيمينه المطلوب لا ثباتها الزيادة وان
 اختلفا في عينية والقول للمطلوب اي المسلم اليه
 بيمينه الا ان يبرهن الاخر وان يبرهن فيمنه المطلوب
 ولو اختلفا في السلم تحالفا استجسا فافترق والاستضاع
 هو طلب عمل الصنعة باجل ذكر على سبيل الاستعمال لا
 الاستعمال فانه لا يبرهن سلبا فتعتبر في كل جري فيه
 تعامل ام لا مسلم وقال الاول جري فيه تعامل امر لا
 استضاع وبدونه اي الاجل فيما فيه تعامل لا استماع
 وقمعة وطست بجملة وذكر في القرب في الشين المبيعة
 وقد يقال طستوت صح الاستضاع ببيع عدة علي
 الصحيح ثم فرع عليه بقوله فيجبر المانع على عمل
 ولا يرجع الامر عنه ولو كان عدة للمكتم والمبيع
 هو العين لا عمله خلافا للبردي فان جاز المانع بمصنوع
 غيره

غيره او بمصنوعه قبل العقد فاخذه صح ولو كان المبيع
 عمله لما صح ولا يتعين المبيع له اي للامر بلا رضاه فصح
 بيع المانع لمصنوعه قبل روية امره ولو تعين له لما صح
 بيعه وله اي للامر اخذه وتركه بخيار الروية ومغاده انه
 لا خيار للمانع بعد روية المصنوع له وهو الاصح لانه لم
 يصح فيما لم يتعامل فيه كالشوب الدباجل كما مر فان لم يعلج
 فسد ان ذكر الاجل على وجه الاستعمال وان الاستعمال كعلي
 ان تفرغه فقد كان صحيحا **فصل** في السلم في الدبس
 لا يجوز لما في اجاره جواهر الفتاوى لو جعل الدبس اجرة لا يجوز
 لانه ليس بمبني لان النار عملت فيه ولذا لا يجوز السلم فيه
 فلا يجب في الذمة حتى لو كانا عينا جان قلت وسيجي في النصب
 ان الرب والطهر والتمم والغرم والاجر والمبايون والمضغ
 والسرقين والجلود والعزم ومن مخلوط بشعر فيم يخرط
 انتهى **باب** المتفرقات من ابوابها وعبر في الكثر
 بمسائل منسوبة وفي الدرر بمسائل شتى والمعاني واحد
 اشترى ثورا او فرسا من خرف لاجل استئناس الصبي
 لا يصح ولا قيمة له ولا يضمن مثله وقيل بخلافه يصح ويضمن
 قنية وفي اخره خطر العتبي عن اي نوع يجوز بيع اللعبة
 وان يلعب بها الصبيان وصح بيع الكلب ولو عقورا

والفرد والصيل والقر والسباع بسائر أنواعها حتى
 الهرة وكذا الطيور علمت أو لا سوى الخنزير وهو المختار
 للانتفاع بها ويجلدها كما قدمناه في البيع الفاسد والتمسح
 بالقر وإن كان حراما لا يمنع بيعه بل يكرهه كبيع العنبر شرح
 وهبانية **ف**بيع لا ينبغي اتخاذ كل الأنواع أو غيره
 فلا بأس وطلبه من السباع غيبي وجاز اقتناؤه لصيد
 وحراسة وزرع أجماعا كما صرح ببيع خرطوم كير وصع هبته
 قنية وادني القيمة التي تستلزم لجواز البيع فليس ولو
 كانت كسرة خبز لا يجوز قنية كما يجوز بيع هوام الأرض
 كالخنافس والقنافذ والقاربان والوزغ والضب والاهوام
 كالسحطان وكل ما فيه وكل ما فيه سوى السمك وجوز في القنية
 بيع ماله ثم كسفتور وجلود خروجل الماء لوحيا
 وأطلق أبو الحسن الجواز وجوز أبو الليث بيع الحيوان إذا انتفع
 به في الأدوية والأدوية في البدايع بانه غير شديد لأن
 الحرم شرعا لا يجوز الانتفاع للدواوي كالحمل فلا تقع الحاجة
 إلى شرح البيع ويجوز بيعه من يخسر أي متخس كحما
 قدمناه في البيع الفاسد وينتفع به للاستحباب في غير
 مسجد كما مر والمسلم كالذي يبيع كمر فوسم وبرها وغيرها
 غير الحرم والخنزير ويستعمل تحت حنف انقبأ بل يخفى
 حنف

حنف أو ذبح مجوسي فانهما مختزيران وقد أمرنا بتركهم وما
 يدينون وصح سراه أي الكافر كما قدمناه في البيع الفاسد
 عبد مسلم أو مضمنا أو شقصا منها ويجوز بيع
 ولو المشتري صغيرا جبر عليه ولية فلو لم يكن أقام القاضي
 له وليا وكذا لو أسلم عنه ويتبعه طفله ولو اعتقه أو
 كاتبه جاز فلو عجز جبر أيضا ولو دبره أو استولى لها سعيها
 في قيمتها ويوجع ضربا لو طيه مسلمة وذلك **ف**بيع
 من عاونه شر المرد أن يجبر على بيعه دفعا للفساد فمهر
 وغيره وكذا محرم أخذ صيدا أو مريار ساه ولو أسلم مفرق الخمر
 سعتت ولو المشتري من فزواتيه وولي زوج الأمة المشتراة
 التي أنكرها مشتريها قبل قبضها قبض المشتري بها المصولة
 بتسليطه فصار فعله كمنعه لا يجوز نكاحها استسنا فلو
 انتقض البيع قبل القبض بطل النكاح في قول الثاني فهو المختار
 وقيل الكمال بما إذا لم يكن بطلانه بموتها فلو قبض قبل القبض لم
 يبطل النكاح وإن بطل البيع فلزمه المهر للمشتري فتح استري
 شيئا منقولا أو القوار لا يبيعه القاضي وغاب المشتري
 قبل القبض ونفذ الثمن غيبة معروفة فأقام بايعه بينة
 أنه باعه منه لم يبيع في دينه لا مكان ذهابه إليه وإن
 جهل مكانه يبيع المبيع أي باعه القاضي أو ما مولا نظر الغائب

وادي الثمن وما قبل يسكنه الغايب وان تقهر تبعه البايح
 اذا طهر به وان اشترى انسان شيئا وعاب واحد منهما
 على ما ضد دفع كل منه ولا يجبر البايح على قبول الكلا دفع
 الكل للمضار وله قبضه وحبسه على شريكه اذا حضر حتى
 ينقضي شريكه الثمن بخلاف احد المتاجرين والفرق ان البايح
 حين البيع لا يستيف الثمن فكان يخطئ بخلاف المورم الذي
 اذا اشترى تعجيل الاجرة باع شيئا بالثمن فقال ذهب
 وقضه تنصا به اي بالثقال فيجب خمسمائة مثقال
 من كل منهما لعدم الاولوية وفي بيعه شيئا بالثمن
 الذهب والفضة تنصفا وانصرف للوزن المسمى فالنصف
 من الذهب مثاقيل والنصف من الفضة دراهم ومثله
 له على كرخطة وشعير وسهم لزم من كل ثلث كره وهذا
 قاعدته في المعاملات كلها كهر ووصية ووديعة
 وغصب واجارة وبدل خلع وغيره في موزون ومكيل ومعدود
 ومذروع عيني وقوله وزن سبعة تقدم في الزكاة واقاد
 الكمال ان اسم الدرهم ينصرف للمعارف في بلد العقد في مصر
 ينصرف للفلوس واقاد في النهر ان قيمته تختلف باختلاف
 الزمان فافتي اللقاني بانه يساوي نصفاً وثلاثة فلوس
 فلو اطلق الواقف الدرهم اعتبر بزمانه ان عرف والا صرف
 للفضة

للفضة لانه الاصل كالوقيل في التمرة كواقف التفضولية
 ونحوها فقيمة درهمها نصفان واقاد المنة ان التمرة
 تطلق على الفضة والذهب والفلوس الخماس يعرف
 مصر لان فلاديد من من حبان لم يوجد في العمل على الاستعمارات
 القديمة للوقف كما عولوا عليها في نظامهم كمرقة خراج
 ونحوه قللوه اقل المتداين المعروف في يد لوقبض
 زينا بدل جيد كان له على اخر جلا به فلو علم وانقصه
 كان قضا التعلق لوقبض او انقصه فلو قايم اردو اتفاقا
 فهو قضا الحق وقال ابو يوسف لا لم يعلم بر مثل زينه
 ويرجع بحيد استحقاقا كالوكانت مستوفية او بمرجة
 واختاره للفتوي ابن المال قلت ووجه في البحر والنهر
 والشرنبلية فيه يفتي ولو فرخ او باض طير في ارض
 لرجل او تكسر فيها طير لرجل انكسر بوجهه ينقصه فلو كسرهما
 رجل كان للكاس لا للاخذ فهو للاخذ لستق بيه لمسلح
 الا اذا هيا ارضه لذلك فهو له او كان لصاحب الارض
 قريب من الصيد بحيث يقدر على اخذه لو مديده
 فهو لصاحب الارض لتكتمه منه فلو اخذ من غير ملكه
 نهر وكذا مثلها من صيد تعلق بشبكة نصب
 للمخفاف او دخل ارض رجل ودرهم او سكر نثر فوقع على ثوب

لم يعد له سابقا ولم يكن لاحقا فلما عده او كفه ملكه بهذا
 الفعل **ف** روع غسل للفعل في ارضه ملكه مطلقا لانه
 صار من اثارها شريفا وارفع قلب المشتري لانه يكتسب منه
 الباع حكايا يتر عليه ولو على الاشهاد والخروج اليه الا
 اذا جاء بمعدودة وكنتك فليس له الاستماع من الاقرار
 شري قطنا فمن استمر انك فكله لم يرد الا اذا كنت يله
 اذن الورثة كمن مثله رجعت في التركة ولو اكثر لا ترجع بشي
 قال رحمه الله ولو قيل ترجع بكن المثل لا يصح ما كتب
 حراما واشترى به ولو بالدرهم المنصوبه شيئا قال الكرني
 ان تعد قبل البيع تصديق بالرجوع واللاوه هذا ليس وقل ابو
 بكر كلاهما سواء ولا يعطيه له وكذا لو اشترى ولم يقبل به من
 الدرهم واعطى من الدرهم دفع ماله مضاربة لرجل جاهل
 جاز اخذ رجلا لم يعلم انه اكتب الخرام من رمي ثوبه
 لا يجوز لاحد اخذه ما لم يقبل حين رمي لياخذ من اراد باع
 الاب ذبيحة طفله والاب مفسد فاسق لم يجز بيعه
 استحسانا شرت لطفها على ان لا ترجع عليه بالثمن جاز
 وهو كالثبته استحسانا قال الاسير اشترى او فكتي
 فشره رجوع بما ادي كانه اقضه ولو كان قال بالف فشره
 بالكر لم يلزمه الفعل لانه تخليص لا شري لا شري شري
 دار

دارود بنغ وتادي جيرانه ان على الدوام منع وعلى النذر
 يتحمل منه شري لهما على انه لم يعم فوجده لم يقر له الرد
 قال يزدني من هذا اللحم ثلاثة ارطال فوزت له اجيره ومن
 هذا الخبز فوزن له يبيع شري بذر اخريتها فاذا هو ربيعي
 او شري بذر البطيخ فاذا هو بذر القطن ان قام امره وان
 مستحكما فله مثله في سلوم صاحب الزجاجة دفع
 له قد حاسبه فوقع منه على اقداح فانكسرت من الاقداح
 لا القدر شري شجرة باصلها وفي قلعها من الاصل ضرر بالبايع
 يتخلص من وجه الارض من حيث لا يتصور به الباع ولو انه دم
 من سقوطه حايط من القالب ما تولد من قلعه دفع دراهم
 زبوا فكلها المشتري لا شي عليه ونم ما صنع حيث غشسه
 وخانه وكذا لو دفع اليه لينظر اليه فكسره لا باس ببيع المنوش
 اذا بين غشه او كان ظاهرا وراه وكذا قال ابو حنيفة في حنطة
 خلط فيها السمير والسمير يري لا باس ببيعه وان لم يحنه
 لا يبيع وقال الثاني في رجل حصد فضة نحاس لا يبيعها
 حتى يبين وكل شي لا يجوز فانه ينبغي ان يقطع ويباقي
 صاحبه اذا انتقمه وهو يعرف شري فلو ساء بدرهم فدفعها
 اليه وقال هي بدرهمك لا يتقربا حتى يعدها شري بالدرهم
 الزيف ورضي باقل مما اشترى بالجيد حل له شري ثيابا

ينفذ علي ان يوفي ثمنه سرقندي لم يجز لهما الاصل
 باع نصف ارضه بشرط خراج كلها علي المشتري فهو فاسد
 اخذ الخراج من الدكار له ان يرجع علي الدوقان استحسانا
 شري الكرم مع الخلعة وقبضه ان رضي المكارح ان البيع
 وله حصته من الثمن وان لم يرض لم يجز بيعه قفاه درها
 وقال انفعه فان جاز والا فده علي فقبله ولم ينفعه
 له رده استحسانا بخلاف جارية وجدبها عينا فقال اعرضها
 او بعها فان تعقت والاردها فعرضها علي البيع سقط
 الرد قال ابو حنيفة اذا وطئ رجل امته ثم زوجها مكانه
 فلزوج وطئها بك استبرأ وقال ابو يوسف استقبح ولا
 يقر بها حتى تحيض حيضة كما لو اشترى امرا كما ينبغي في
 الخطر والخل من اللقط ما يبطل بالسوط الفاسد ولا يصح
 تعليقه ما هنا اطلاق احداها ان كانا كان مبادلة مال
 بمال فيفسد بالسوط الفاسد وما لا فلا كالقرض مما ينه
 ان كانا كان من التملك او التقييد كرجعة يبطل تعليقه
 بالسوط في الاصح لكن في استقاطات والتزامات يحلف بها
 كبح وعلاق يصح مطلقا وفي اطلاقات ودلايات وتحريمات
 باللام بزازية فالاول اربعة عشر علي ما في الدرر والذكر
 واجارة الوقاية البيع ان علقه بكلمة ان لا يعلى علي
 ما بيناه

ما بيناه في البيع الفاسد والقسمة للمثلي ما قسمة القيمي
 فيصح بغير شرط وروية والاجارة الذي قوله اذا جاز
 الشرع فقد اجتزأه اري بكه ان يبيع به يفتق عاهدة وقوله
 لما حب داره فترها على الاقارب ثم ما كان يشرى بكه اجاز كما ينبغي في
 متقوان الاجارة مع ان يعلق بحدم الترخيع والاجارة بالزاي
 من لا يجر اجارة من لا يجر من ربيته التي جعلها للزوج والرافعة
 وكلها لا يبيع تعليقه بالخط اذا انقضت من قبل المبيع تعليق
 اجازته بالسوط يجز قسمها علي البيع قصودا وقع في البيع
 والرجعة قال المصنف انما كانت باقيا للزوج وغيره قال شيخنا
 نجزم وهو خطأ والصواب انما لا يبطل بالسوط اعتبارا لما
 باصلها وهو الكمال واحاط الكلام لكن تعقبه في النهر ورفق
 بانها لا تقسم لشيء وهو مبرور وله رجعة امة على امرئ فكم بعد
 خلاقتها وتبطل بالسوط بخلاف الكفار والمصلحة عن مال
 بمال ودرر وغيرهما وفي النهر الخطا من الاطلاق حقه لو كان من
 سكون او انكار كان فدا في حق المالك ولا يجوز تعليقه والابرا
 عن الدين لانه قليكه من وجعل الاطلاق للشرط متعارفا اب
 علقه بامر كانا كان اعطيته شريكي فقد ابرأته وقدا علقه
 صح وكذا امرته ويكون وصيته ولو لو ارثه على ما جئته في
 النهر وعزل الوكيل والاعتكاف فانها لا يبطل بها

فلم يجر تعليقهما بالشرط وهذا في احدي الروايتين كما
 بسطه في النسخة الصحيحة الحاقا بالاعتكاف بالنذر والمذاخرة
 والمحاولة اي المساقاة لانها لا تجوز الا قبل الاذعان
 بمجيء الغدا وموتيه فصوره ويلزمه الحال في الوقف الرابع
 عشر التحكيم كقول المحقق في المجلد الثاني في حكمه بينه وبين
 منفي فلا يصح تعليله ولا انما يقتصر على المثل في علي القوي
 كما يقتضيه الغاية من بطلان الاجل في الجزاء انه يبطل
 بالشرط الدائم وكذا الجبر على ما في الاشياء وما يصح ولا
 يبطل بالشرط الفاسد لعدم المداومة الحالية كجعة وعسرة
 على ما بعد العتق تبطل الميراث في ثمانية الموقوف والهبة
 والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعتق والرهن
 والايضا كجملتك وما عدا ذلك تنزع بنفي والوصية
 والشركة والمضاربة وكذا القضاة والامارة كوليته بله
 كذا ما وجد اصح وبطل الشرط فلهذا بلا حجة وهو يشترط
 له عزله كدورس ابيه السلطان لا يقول رجعت عن
 التاييد اقول بعقوبهم بذلك ولا يخرج من الميراث لوقا الصفة
 وفي الجزاء لا يشترط عليه ان لا يرتفع ولا يشترط للغير ولا
 يمثل قول احد ولا يسمع خصمه من ذلك حتى يتقلب
 والشرط والمحاولة والحوالة الا اذا كان الفاسد في طلب
 شرط

في حلق الحوالة الاعطاء من ثمن دار الجبل فتفسد لعدم قدرته
 على الوفاء بالمتروك كما عراه المصنف للجزائية واجاب في النهر
 بان هذا من المحال وعد وليس الكلام فيه فيجوز والوكالة
 والاقالة والكتابة الا اذا كان الفاسد في طلب القصد
 اي نفس البدل كتابته على غير فتفسد به وعليه يحمل اطلاق
 كما هو محض واذا كان العبد في التجارة ودعوة الولد كهذا
 الولد من ان رضى امرائي والصلح عن دم المهد وكذا الاكثر
 عنه ولم يذكره اكتفا بالصلح ورد عن الجراحة التي فيها
 القود والاكاذيب من القسم الاول وعز جناية غيب ووديعه
 وشارية اذ اضمنه ما رجل وشروطه في حوالة وكفالة ورد في
 السب والجم على الماذون نهر والغصب واما ان القنا سباه
 وتعلق الزمة وتعلق الرد بالعيب وتعلقه بخيار الشرط
 وعزل القاضي كمثل ان سب فلان فينزل ويبطل الشرط
 لما ذكرنا انها كلها ليست بمعاوضات مالية فلا تؤثر فيها الشروط
 الفاسدة وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط وهو مختص بالاستعانة
 المعنة التي يحلف بها كطلاق وعناق والالتزامات التي
 يحلف بها على كسج وصلاة والتوكيلات كعتنا وامارة عياف
 وزيلعي زاد في النهر الاذن في التجارة وتسليم النعمة والسلام
 وحرر المصنف دخول الاسلام في القسم الاول لانه من الاقرار

ودخول الكفر هنا لانه ترك ويصح تعليق هبة وحوالة وكفالة
 وابعازها بملايم وما قضيح اضافته الى الزمان المستقبل
 الاجارة ونسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة
 والكفالة والامضاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق
 والعناق والوقف فهي اربعة عشر وفي العارية والاذن
 في التجارة فيعتان مضافين ايها المادة وما لا يصح اضافته
 الى المستقبل عشرة البيع واجازته ونسخه والقسمة والشركة
 والهبة والذكاح والرجعة والصلح عن مال والابراء عن الدين
 لانها تملك بالمال فلا تنضاف للاستقبال كما لا تعلق بالشرط
 الفاسد لما فيه من معنى القادر في الوكالة على قول الثاني
 المتيقن به **باب** الصرف عنوانه بالباب في الكتاب
 لانه من انواع البيع هو لغة الزيادة وشرعا بيع الثمن بالثمن
 اي ما خلق للتمنية ومنه المصوغ جنس بجنس او بغير جنس
 كذهب بفضة ويشترط عدم التاجيل والخيار والتماثل
 اي التساوي وزنا والتقايف بالبراهم لا بالتحلية قبل الافتراق
 وهو شرط بقايه صحيحا على البيع ان اتحد جنسا وان
 وصلة اختلفا جودة وصياغة لما روي الربا وان لا بان
 لم يتجانسا شرطا للتباين لحرمة النساء فلو باع الثقلين
 احدهما بالآخر جزافا او بفضل وتعا بضايفه اي للمجلس صح
 والموضان

والموضان لا يتعينان حتي لو استقرضا فاديا قبل افتراقهما او
 امسا كما اشار اليه في العقد واديا مثلما جاز وبفسد الحرف
 بخيار الشرط والاذن لا خلا لهما بالقبيح ويصح مع استقاطهما
 في المجلس لزوال المانع وهي خيار ردية وعيب في مصوغ لا نقد
قصر في الشرط الفاسد يلتحق باصل العقد عندهم بخلافنا
 لهما انهم ظهر بعض الثمن زوا فاديه ينتقض فيه فقط لا يبرر
 في ثمن الصرف قبل قبضه لوجوب حواجه فلو باع دينار بدرهم
 وشترى بهما قبل قبضه ثوبا مثلا ففسد ببيع التوب والحرف
 بحاله باع اتمه فعدل الف درهم مع طوقه ففقدت قيمته الف
 انما يبي قيمتها لينبذ انقسام الثمن على الثمن او انه غير جنس
 الطريق والافعال بوزن الطوق لا لقيمه فقد راجع مقابله
 والثاني بالجارية بالعين متعلق ببيع وتعد من الثمن الطوار
 باعها بالعين الف نقد والف نسبية او باع سيفا حلته
 خمسون وخيل بواحد مائة ونقد خمسين فاقبله
 فهو ثمن الفضة سوا سكت او قال خذ هذا من ثمنها
 ثريا الجوار وكذا الوقال هذا المعجل حصة السيف لانه اسم للحلية
 ايضا لو خولها في بيعه تبعها ولو زادها حصة ففسد البيع لزالته
 الاحتمال فان افتراقا من غير قبض بطل في الحلية فقط و صح

درا

شبكة

الألم

في السيف ان تخلص بلا ضرر كعقوق الجارية وان لم
يخلص الا بضرر بطل اصلا والاصل انه متى بيع بغير
غيره كغضض ومزكش يتقدم جنسه شرط زيادة
الثمن فلو مثله او اقل او جبرل بطل ولو بغير جنسه شرط
التقابض فقط ومن باع انا فضة بفضة او بذهب
ونقد بعض ثمنه في المجلس ثم افرق صاحبه فيما قبض
واشترى كل في الاثنا لانه فرق ولا خيار للمشتري
لنفسه من قبله بعدم نقده بخلاف هلاك احد العبد
قبل القبض فيجوز لعدم صفته وان استحق بعضه
اي الاثنا اخذ المشتري ما بقي بقسطه او رد لتعبه
بغير صفته قلت ومفاده تحميم استحقاقه بالبيسة
لا بالاقرار فليجوز ان اجاز المستحق قبل فسخ الخ الم
المقد جاز العقد اختلفوا متى ينسخ البيع اذا ظهر
الاستحقاق وظاهر الرواية انه لا ينسخ ما لم يفسخ وهو
الاصح فتح وكان الثمن له ياخذ البائع من المشتري
ونسيه له اذ لم يفرقا بعد الاجازة ويمير الماقد
وكلا للمميز فتعلق به احكام العقد دون المجرر
حتى يبطل العقد بفارقه الماقد دون المستحق جوهره
ولو باع

ولو باع قطعة نقرة فاستحق بعضها اخذ المشتري
ما بقي بقسطه بلا خيار لان التبعض لا يفسد هذا
لو كان الاستحقاق بعد قبضها وان قبل قبضها له الخيار
لتفرق الصفقة وكذا الدينار والدرهم جوهره وصح بيع
درهمين ودينار بدرهم ودينارين بدينار بخلاف
جنسه ومثله بيع كبر وكر شعير بكري وبروكري
شعير وكذا بيع احد عشرة درهما بعشرة دراهم
ودينار وصح بيع درهم صحيح ودرهمين غلة بفتح
فتد يد ما يرد بيت المال ويقبله التجار بدرهمين
صحيحين ودرهم غلة للمساواة وزنا وعدم اعتبار الجودة
وصح بيع من عليه عشرة دراهم دين من هي له اي من
داينه ففتح بيعة منه دينار ايها اتفاقا وتقع المقاصة
بنفس العقد اذ لا يباين سقط او بيعه بعشرة مطلقة
عن التضييد به دين عليه ان دفع البائع الدينار للمشتري
وتعاضا العشرة الثمن بالعشرة الدين ايضا استحقا اذا ما
غلب فضته وذهب فضته وذهب حكما فلا يبيع ببيع
الخالص به ولا يبيع بعضه ببعض الامتساويا وزنا وكذا
لا يبيع الاستقراض بها الا وزنا كما مر في باب الغالب
عليه النفس منها في حكم عروض اعتبار الغالب فصح

بيعه بالخالص ان كان الخالص من الغشوش ليكون
قد بطله والزائد بالغش كما مر ويحسبه متعاقلا
وزنا وعدا يعرف الجنس خلافه بشرط التعاقب قبل الاقرار
في المجلس في صورتين احدهما التمييز وان كان الخالص مثله
اي مثل الغشوش او اقل منه او لا يدري فله يصح البيع
للمراعي الاولين ولا حمله في الثالث وهو اي الغالب
الغش لا يتعين بالتعيين ان راجح ثمنه حينئذ
والا يرجح ثمن به كسلة وان قبله البعض فكل توقف
فيتعلق العقد بحسبه زيان علم البائع بحاله والا فيحسبه
جدا وصح المايعة والاستقراض بما يروح به عملا
بالعرف فيما لا يعرفه فان راجح فيه وعدا فيه
فكل منهما والمتساوي غشه وفضته وذهبه كغالب
الفضة والذهب في تباع واستقرض فلم يجوز الا بالوزن
الا اذا اشار اليهما كما في الخلاصة واما في الصرف في كمال
غش فيصح بالاقتدار المار اشترى شياءه بغالب الغش
وهو نافق او بغلوس ناقصة فليس ذلك قبل التسليم
للبائع بطل البيع كما لو انقطعت عن ايدي الناس فانه
كالفساد وكذا حكم الدائم لو كسدت وانقطعت بطل
وصحاه بقيمة المبيع وبه يفتي وقعا بالناس بحسب
وحياتي

وحياتي وحد الكساد ان تترك المعاملة بها في جميع
البلاد فلو راجت في بعضها لم يبطل بل يتخير البائع لتغييرها
وحد الاقطاع عدم وجوده في السرقة وان وجد في
يد الحارفة وفي البيوت كذا ذكره العيني وابن الملك
بالعطف خلافا لما في نسخ المصنف وقد غراه للمهادية ولم امر
فيها واسه اعلم وفي البرازية لو راجت قبل نسخ البائع البيع
عاجلا من العلم انفساخ العقد بلا نسخ وعليه قول المصنف
بطل البيع اي ثبت للبائع ولاية فسخه واسه الموقف وقيد
بالكساد لانه لو تقضت قيمتها قبل التغيير فالبيع عاين
بحاله اجماعا ولا يتخير البائع وعكسه لو غلت قيمتها وازداد
فذلك البيع على حاله ولا يتخير المشتري ويطلب بنقد
ذلك الميار الذي كان وقع وقت البيع فتح وقيد بقوله
قبل التسليم لانه لو باع دلال وكذا افقولي متاع الغير بغير
اذنه بدراهم معلومة واستوفوا فلست قبل دفعه
الي رب المتاع لا يفسد البيع لان حق القبض له عيني وغيره
وصح البيع بالغلوس الناقصة وان لم تعين كالدرهم
وبالاسدة لاحتي بعينها كسلع ويجب على المتعثر
في مثل اقلس القرض اذا كسدت واوجب محمد قيمته يوم
الكساد وعليه القوي بزازية وفي التمر وتأخير صاحب

الهداية وليهما ظاهر في اختيار قولهما اشترى شيا
 بنصف درهم مثلا فلوس صح بلا بيان عددها للعلم به
 وعليه فلوس تباع بنصف درهم وكذا اثبت درهم او
 ربحه وكذا لو اشترى بدرهم فلوس او بدرهمين
 فلوس جاز عند الثاني وهو الاصح للعرف كافي ومن اعطى
 ميريا درهمين كيرا فقال اعطاني بنصف درهم فلوسا
 بالنصف صفة نصف ونصف من النصف من النصف الاحقة
 صح ويكون النصف الاحقة بمثله وما بقي بالفلوس ولو
 كرر لفظ نصف بطل في الكل لزوم الربا وما تقرض من ان
 الاموال ثلاثة الاول ثمن بكل حال وهو النقود صحت
 البا ولا قبول بحسنه اول والثاني مبيع بكل حال
 كالتياب والدراب والثالث ثمن من وجه مبيع من وجه
 كالمشتريات فان اتصل بها الباقي والافصح ولما الفلوس
 فان رايحة فكن والافسح والثن من حكمه عدم اشتراط
 وجوده في ملك العاقد عند العقد وعدم بطلانه اي
 العقد بهلاكه اي الثمن ويصح الاستبدال في غير المرق
 والسلم لافيهما وحكم المبيع بخلافه اي الثمن في الكل
 فيشترط وجود المبيع في ملكه وهكذا ومن حكمهما
 وجوب التساوي عند المقابلة بالمجنس في القدرات كما
 تقرر

٦٤
 تقرر **تب** في بيع العينة وتاقي متنا في
 الكفالة وبيع التلجئة وياقي متنا في الاقرار وهو ان يظهر
 عقدا وما لا يريد ان يبيع اليه خوف عدو وهو ليس ببيع
 في الحقيقة بل كالتهمز كما بسطت واخر بشرى في المنار
 وتملت عن التلجئة ان الاصل ثمانية وسبعون وعقد له
 قاضي خان فعلا آخر الذكره ملغى في بيع منقذ غير
 لازم كالبيع بالخيار وجهه الباقي فاسد ولو ادعى الجدة
 احدا ببيع التلجئة وانكر الاخر فالقول بالمدعى الجديد يمينه
 ولو برهن احدا قبل ولو برهنه بالتلجئة ولو بايما فالمدعية
 ان اعترفا يمينه على التلجئة فالبيع باطل لاتفاقهما انهما
 من لابه والافلازم ولو لم تخفها نية فباطل على الظاهر نية
 قلت ومضاهيهما لو تواضعا في الوفاق قبل العقد غلظا
 عن شرط الوفاقا لمقد جاز ولا عبرة بالواقع وبيع الوفا
 ذكرته هنا تبعا للدرر وصورتها ان يبيعه العين بالف على
 انه اذا مر عليه الثمن رد عليه العين وسماه الشافعية بالرهن
 المعاد وليس هو ببيع الامانة وبالسام ببيع الاطاعة قيل
 هو رهن فتغن زوايد وقيل ببيع بعيد الانتفاع به وفي
 اقاله شرح الجمع عن النهاية وعليه القوي وقيل ان تلفظ
 البيع لم يكن رهنما ثم ان ذكر النسخ فيه او قبله او زعمه

غير لازم كان يما فاسدا ولو بعده على وجه المهاد جاز
وتلزم الوفا به لان الواجب قد تكون لازمة لحاجة الناس
وهو الصحيح كما في الكافي في الحائرية وافتر خسرو هذا المقام
في باب الاكراه وابن الملك في باب الدلالة في اقله في باب
الظلمة ولو كان المشرط بعد الحق يتحقق بلحق بالعقل
عند اي حيفه ولم يذكر انه في مجلس الحق او بعده وفي
البرازية ولو باعه الاخر بثلثا توقف على اذنه فمشرطه
وفاو لو باعه المشتري فليبيع او ورثته حق الاسترداد في
واقاد في الشريعة ان ورثته كل من البائع والمشتري
تقوم مقام ماله نظر لطلب الرهن فيلحقه ولو استاجر
باليه لا يلزمه الاجر لانه رهن حكما حتى لا يحل الانتجاع
به قلت وفي فتاويه ان المالك اذا صدرت الاجارة بعد
قبض المشتري فالمسحوق ولو لينا حقه في ماله
والاجرة لازمة للبائع طول مدة التواجر ان لم يفسخه قلت
وعليه فلو مضت المدة وبقي في يده فافترى عن المهر بلزوم
اجر المثل ويسمونه بيع الاستغلال وفي المهر بيع الوفا
في المقار واستحسانا واختلف في القول وفي الملتقط
والمنية اختلفا ان البيع بان لا يورثه فاجد ارجح في القول
لعدم الجمع للثبات لا بقرينة المهر والوفاء قلت

لكنه

لكنه ذكر في الشهادات ان القول لدعي الوفا استحسانا كما
يجب فيلحقه ولو قال البائع بعتك بكذا فان القول له الا ان
يودخل على الوفا ينقص ان القن كثير الا ان يدعي صاحبه
تغير السر وفي الاشباه في او اخر قلعة العادة محكمة عن
المنية لو دفع فمرا الى حايك ليسجه بالنصف جوز مشايخ
بخاري للفرق ثم نقل في اخره عن اجارة البرازية انه به افتي
مشايخ بلخ وخوارزم وابو علي النسفي ايضا قال والفتوى
على جواز الكذب للطمعان لانه منصوص عليه فلزم ابطال النص
وفيها من البيع الفاسد القول السادس في بيع الوفا انه صحيح
لحاجة الناس فرار من الربا وقالوا ما فاق على الناس امر الا ان
حكمه ثم قال والمحال ان المذهب عدم اعتبار الرق الخلق ولكن
اقتى كثير باعتبار القول على اعتباره وينبغي ان يفتي بلذ ما يقع
في بعض الاسواق من خلو الخواص لزوم ويصير الخلق في الخاوت
حقا له فلا يملك صاحب الخاوت اخراجه منها ولا اجارته
اخره ولو كانت وقفا وكذا القول على اعتبار الرق الخاص قد
تعارفوا الحق التردد عن الوظائف بما لا يعطى لصاحبها
فينبغي الجواز لانه لو نزل وقبض منه المبيع ثم اراد الرجوع
لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله قلت واليه في زواجر
الجواهر بما في واقعات الرق يدخل في يده وكان فاب خرف

شبكة

الألوكة

alukah.net

فرقع المتولي امره للقاضي فامر القاضي بفتحها واجارته
 ففعل المتولي ذلك وحضر القاضي فبرأولي بدكانه وان كان
 له خلو فبرأولي بخلوه ايضا وله الخيار في ذلك فان شافخ
 الاجار قوسكن في مكانه وان شالجارها ورجع فليج علي
 المتاجر ويومر المتاجر ياد اذ لك اذ رضى به ولا يبر
 بالخروج من المكان انما في حفظ كتاب الكفالة
 مناسبها للبيع لكونه فيه عالما وكونها بالامر معارضة
 انما هي هولة الغم وحكمها ان القطاع كلفة وكلفت به
 وعنه وتثبتت الفاد شراضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل
 في الدلالة مطلقا بنفسه او بدين او عين كمنسوب وخو
 كما ينبغي لان المطالبة تعم ذلك من غيرها بالضم في الدين
 انما اراد تعريف نوع منها وهو الكفالة لما لا لانه محل الخلاف
 وبه يستغني عما ذكره من خلافه وركنها ايجاب وقبول
 بالانفاذ الالية ولم يجهل الثاني ركنها وشرطها كون
 المكفول به نفسا او مالا مقدورا للتسليم من الكفيل فلم يجهل
 بحد وقود في الدين كونه صحيحا قايما او ساقط لموت
 مفلسا ولا ضعيفا كيدل كتابه وقصة زوجة قبل
 الحكم بها فاليس دينا بالادبي نهر وحكمها لزوم المطالبة
 على الكفيل بل هو على الاصل نفسا او مالا واهلها من
 هو

هو اهل للتبرع فلا تنفذ من مجنون ولا هي الا اذا استدان
 له وليه وامره ان يكفل المال عنه فيصح ويكون اذا في الادا
 محيط ومخاد ان العبي يطالب بهذا المال بموجب الكفالة
 ولو لها الطوب الوي ولا من مريض الا من الثلث ولا من عبد
 ولو ما ذونا في التجارة ويطلب بعد العتق الا اذا اذن له
 المولي ولا من مكاتب ولو باذن المولي والمدعي وهو الدائن
 مكفوله والمدعي عليه وهو المليون مكفول عنه وسمي
 الاصل ايضا والنفس او المال مكفول به ومن لزمت المطالبة
 كفيل ودليلها الاجماع وسنده قوله عليه السلام الزعيم
 غلام وتركها احوط مكتوب في التبراة الزعامة ملامة واوطا
 ندامة واخرها غرامة مجتبه وكفالة النفس تنعقد
 بكفلة بنفسه او بخيرها مما يعبر به عن بدنه كالطلاق
 وقدما ثمة انهم لو تدارفوا اطلاقا ليد على الجملة وقع به
 الطلاق فكذا في الكفالة فتح ويجوز شايه ككفلة بنصفه
 او ربعه وتنقذ بضمته او على الوالي او غيره انا به
 زعيم اي كفيل او قبيل به اي بطلان او غنوم اي كميل بمعاني
 محمول بها اي تنقذ بقوله انا من حتي يجتمعا او حتي
 يلتصبا ويكون كفلا في الغاية تارخا فيه وقيل لا تنقذ
 لعدم بيان المضمون به اهو نفس او مال كما نقله في الخانية

عن الباقي قال المصنف والظاهر انه ليس المذهب لكنه استنبط
منه في فتاويه انه لو قال الطالب ضمنت بالمال وقال الضامن
انما ضمنت بنفسه لا يصح ثم قال وينبغي انه اذا اعترف
انه ضمن بالنفس ان يواخذ باقراره واجعه كما لا تنفك
في قوله انما ضامن او كفييل معرفته على المذهب خلافا
للساقي لانه لا يلزم المطالبة بل المعرفة واختلف في انما ضامن
لتعريضه او على تعريضه والوجه اللزوم فتح كما انما ضامن لوجه
لانه يجهل به عن الجملة سراج وفي معرفة فلان على يلزمه
ان يدل على مخافته ولا يلزم ان يكون كفيلا نهرا واذ كفل
الي ثلاثة ايام مثلا كان كفيلا بعد الثلاثة ايضا ابعدا
حتى يسلمه لما في المتنط وشرح المجمع لوسلمه برا وانما
المدة لتخير المطالبة ولو زاد وانا بري بعد ذلك لم يصير
كفيلا اصلا في ظاهر الرواية وهي الحيلة في كفاية لا تلزم ورر
واشبه قلت ونقله في لسان الحكم عن ابي الليث وان عليه
الفتوى ثم نقل عن الوقعات انه يصير كفيلا انقضى لكن يقوى
الاول بان ظاهر المذهب فتنبه ولا يطالب بالمخول به
في الحال في ظاهر الرواية وبه يغني وصحة في السراجية
وفي البرازية كفل على انه مقي او كما طلب فله اجل شهر صحت
وله

وله اجل شهر من طلبه فاذا اتم الشهر فطالب لزم التسليم
ولا اجل له ثانيا ثم قال كفل على انه بلخيار عشرة ايام او اكثر صح
بخلاف البيع لان مباحا على التوسع وان شرط تسليمه في وقت
بعينه احضره فيه ان طلبه لادين موجل حل فان احضره
فيها والاحبسه الحاكم حين يظهر مطله ولو ظهر عجزه ابتدا
لا يحبس عيالي فان غاب امهله مدة ذهابه وايابه ولو
لدار الحرب عيالي وان ملك ولو لم يعلم مكانه لا يطالب به
لانه عاجز ان ثبت ذلك بتصديق الطالب زيلعي زاد في
البحر اوبيينة اقامها الكفيل مستولا بما في المتقدمة
غالب المخول فللادين ملازمة الكفيل حتى يحضره وحيلة دفعه
ان يدعي الكفيل عليه ان احضره غايب فيجبه التعدي فيان
في موضعه فان برهن بما ذكره تنفذ عنه الخصومة ولو
اختلفا فان له حرجة للتجارة ضرورة امر الكفيل بالذهاب
الى ولا لطف له لا يدعي موضعه ثم في كل موضع قلنا
بذهابه اليه الطالب ان يستولى بكفيل من الكفيل ليلا يغيب
الاخر وير الكفيل بالنفس بموت المخول بموت لو غيبا
اراد به دفع ثوبه بن الصبد مال فاذا تعذر تسليمه لزمه
قيمه ويبقى ما لو كفل برقبته وموت الكفيل وقيل يطالب
وارثه بالخيار سراج لا بموت الطالب بل وارثه او وصيه يطالب

الكنيل وقيل يبرأ وحبانية والمذهب الاول ويبرأ يدفعه
الي من كفل له حيث ايج في اي موضع يمكن خلاصته
سوا قبله الطالب اولا وان لم يقبل وقت التكفيل اذا دفعته
اليك فاننا يري ويبرأ بتسليمه مرة قال سلمته اليك بحرمسة
الكفالة اولا ان طلبه منه والا فلا يدان بقول ذلك ولو شرط
تسليمه في مجلس القاضي سلمه فيه ولم يجز تسليمه
في غيره به يفتي في زماننا انتهون الناس في اهالة الحق
ولو سلمه عند الامير وشرط تسليمه عند هذا القاضي
فسلمه عند قاض اخر جاز ويجز ولو سلمه في السجن لو
سجن هذا القاضي او سجن امير البلاصة هذا المصحح
ابن ملك وكذا يبرأ الكفيل بتسليم المطلوب نفسه
لحصول القعود وتسليم وكيل الكفيل لقيامه مقامه
ورسوله المجلد ان رسوله الي غيره كالاجنبي وفيه يشترط
قوله الطالب ويشترط ان يقول كل واحد من هؤلاء سلمت
اليك عن الكفيل ودر من كفالة اي يحكم الكفيل عفيف
والا لا يبرأ ابن كمال فليحفظ فان قال ان الموقوف اي ات
به غدا فموضوعا من لما عليه من المال فلم يوافق به مع
قدرته عليه فلو عجز لحبس او مرض لم يلزمه المال الا اذا عجز
بحون المطلوب او جنونه كما افاده بقوله او مات المطلوب

في

في الصورة المذكورة ضمن المال في الصورتين لانه علق الكفالة
بالمال بشرط متعارف فصح ولا يبرأ عن كفالة النفس لعدم
التنافي فلو ابراه عنها فلم يوافق به لم يجب المال لقصد شرطه
قيد بموت المطلوب لانه لو مات الطالب طلب وارثه ولو مات
الكنيل طلب وارثه ودر فان دفعه الوارث للطالب يبري وان
لم يدفعه حتي معني الوقت كان المال على الوارث يعني من
تركة الميت عيني ولو اختلفا في الموافقة وهدمها قال قول
للطالب لانه منكرها وحسينه فالمال لازم على الكفيل خانية
وفيها لو اختلف الطالب فلم يجز للكنيل نصب عنه القاضي
وكيلا ولا يصدق الكفيل على الموافقة الا بحجة ادعى على اخر
حقا عيني او مائة دينار ولم يبينها احيدة امر دلية
ام شريفة لتفع الدعوي فقال رجل للمدعي عنه فانا الكفيل
بنفسه وان لم اوفك به غدا فعليه المائة اي التي بينها
المدعي اما بالبينة او باقرار المدعي عليه وتفع الكفالتان
لانه اذا بين التحق البيان باصل الدعوي فتبين صحة الكفالة
بالنفس فتثبت عليها الثانية والقول له اي الكفيل في
البيان لانه يدعي صحة الكفالة وكلام السراج يفيد اشتراط
اقرار المدعي عليه بالمال فليجبر المدعي عليه على اعطاء
الكنيل بالنفس في دعوي حدوده مطلقا وقال لا يجبر

في قود و حد قذف و مسرقة جاز اتفاقا ابن كمال و ظاهر
 كلامهم انها في حقوقه تعالى لا تجوز نهز قلت و سيجي انهما
 لا تصح بنفس حد و قود فليكن التوفيق و لا حبس فيهما
 حتى يستمد شاهدان مستوران او واحد عدل يعرفه
 القاضي بالعدالة لان الحبس للترمة شروع و كذا تعزيب
 المتهم بجر **فصل** الميثاق لا يلزم احد احضار احد
 فلا يلزم الزوج احضار زوجته في سماع دعوي عليها الا في
 اربع كفييل نفس و سحان قاض و الاب في صورتين في الاشياء
 و في حاشيتها لابن المصنف معنى لا حكميات العمادية الاب
 يطالب باحضار طفلها اذا تعيب وفيها القاضي يأخذ
 كفيلا باحضار المدعي و كذا المدعي عليه الا في اربع مكاتبة
 و عاذ و نة و وصي و وصي و وكيل اذا لم يثبت المدعي
 الوصايا و الوكالة و في شرح المجمع عن محمد اذا كان المدعي
 عليه معروفا لا يجبر على الكفيل ولو كان غريبا لا يجبر اتفاقا
 باختاره في اليمين فقط انتهى بآراء الاميل يبر الكفيل الا كفييل
 النفس الا اذا قال لا حقي قبله و لا موكل و لا ليتيم انما
 وصيه و لا لوقف انما توليه فحينئذ يبر الكفيل اشياء
 و اما كفالة المال فتصح به و لو اقال مجهولا اذا كان
 ذلك المال دينا صحيحا الا اذا كان الدين مشتركا كما سيجي
 لان

لان قسمة الدين قبل قبضه لا تجوز ظهيرية او الا في مسيلة
 النفقة المقررة فتصح مع انهما تستقطبان و مطلق اشياء
 و كانهم اخذوا فيها بالاستفسان للحاجة لا بالقياس و الا
 في بدل السماية عنده بزازية و كان الحق بيد الكتاب و الا
 فهو لا يستقطب انما يقبل التجهيز فيلزم اي دين صحيح
 و لا تصح الكفالة بدين دين ضعيف و تصح و الدين الصحيح
 هو ما لا يستقطب الا بالاداء او الا براه لو حكم به لم يلزمه
 سقوط الاداء فيسقط دين المهر بمطلو عنها لابن المزوج لا براه
 الحكم ابن النعمان فلا تصح بيد الكتاب لانه يستقطب به و لهما
 بالتجهيز و لو كفل و ادعى رجوع بما ادعى جبري يفي لو كفل بامر
 و سيجي فيه اخر يكفلت متعلق بتبع عنه بالف مثال المعلوم
 و مثل المجهول باربعة امثلة بما لك عليه و بما يدركك في هذا
 البيع و هذا يسمى ضمان المالك و بما يايست فلا نافعي
 و ما هنا شرطية اي ان يايسته فعلى لاما اشترطته لما
 سيجي ان الكفالة بالبيع لا تجوز و شرط في الكل القبول
 اي و لو دالة بان جايعه او غصب منه للمال نهز و لو باع
 ثانيا لم يلزم الكفيل الا في كلها و قبل يلزم الا في اذا و عليه
 القسمة في و الشبهة لا في فليست و لو وجع عنه الكفيل قبل
 المياعة صح بخلاف الكفالة بالذهب و بخلاف ما غصبه الناس

او من غصبك من الناس او بايعك او قتلك او من عصيته او
 قتلته فانا كفيله لانه باطل كقول ما غصبك اهل هذه الدار
 فانا ضامن فانه باطل حتي يسمى انسا للبعينه او علفت
 بشرط صحيح صريح ملام اي موافق للثلاثة للكفالة باجه
 امور ثلاثة يكونه شرط للزوم الحق نحو قوله ان استحق
 المبيع او جددك المودع او غصبك كذا او قتلك او قتل ابنك
 او صدقك فعلي الدية ورضي به المكفول جاز بخلاف
 ان اكلك شح لو شرط الامكان الاستيفاء ان قدم
 زيد فعلي ما عليه من الدين وهو معني قوله وهو اي والحال
 ان زيد مكفول عنه او مضارب او مودعه او غاصبه جازت
 الكفالة المتعلقة بتدومه لتوسله للاداء او شرط لتعذر
 اي الاستيفاء ان غاب زيد عن المصرف فعلي وامثله
 كثيرة فهذه جملة الشروط التي يجوز تعلق الكفالة بها و
 تصح ان علفت بغير ملام نحو هبت الرجح او جال المطر
 لانه تعلق بالخطر فسطل ولا يلزم المال وما في الهداية
 سر وكما حرره ابن الكمال نعم لو جعله اجلا صحت ولزم
 المال للحال فيحفظ ولا تصح ايضا بحالة المكفول عنه
 في تعليق واضافة لا تخير ككفلت بمالك عيا فلان او فلان
 فتصح والتعيين للمكفول له لانه صاحب الحق ولا يجبه الية
 المكفول

المكفول له وبه مطلقا نعم لو قال كفلت رجلا اعرفه بوجهه
 لا باسمه جاز واي رجل اتي به وحلف انه هو بري بزازية
 وفي السراجيه قال لضيغه وهو يخاف علي دابته من الذيب
 ان اكل الذيب حمارك فانا ضامن فاكله الذيب لم يضمن نحو ما ذاب
 اي ثبت لك علي الناس او علي احد منهم فعلي مثال
 للاول ونحوه ما بايعك به احد من الناس معاني المفتوح
 ما ذاب عليك للناس ولا احد منهم عليك فعلي مثال الثاني
 ولا تصح بنفس حد وقصاص لان النيابة لا تجري في
 العقوبات ولا بجمل دابة معينة مستاجر له وخدمته
 عبد معين مستاجر لها اي للخدمة لانه يلزم تغير العقود
 عليه بخلاف غير المعين لوجوب مطلق العمل لا التسليم ولا
 بيع قبل قبضه ومهرهوت وامانة باعيانها فلو بئسها
 صح في الكل در وجه الكمال فلو جددك المستاجر مثلا
 لا شيء عليه ككفيل القرض وصح ايضا لو المكفول به ثمن
 لكونه دينيا صحيحا علي المشتري الا ان يكون صييا محجورا عليه
 فلا يلزم الكفيل بعد الاصل خائفة وكذا لو مقصوبا او
 مقبوضا على سوء السر ان سمي الثمن والاف وامانة كحمار
 ومبيعا فاسدا وبذل ملح عن دم وخلع ككفر ومهر خائفة

والأهل أنها تصح بالأعيان المضمونة بنفسها لا بغيرها ولا
بالامارات ولا تصح الكفالة بتوحيها بلا قبول الطائفة
أو نايبه ولو فضوليا في مجلس العقد وجوزها الثاني
قبول وبه يغني درر ورازية واقوه في البرهانية قالت
الامة الثلاثة لكن نقل المصنف عن الطرسوسي ان القوي
على قولها واختاره الشيخ قاسم هذا حكم الانشا ولو اخبر
عنهما بان قال انا كفل بما القلان على فلان حال غيبة الطالب
وكفل وارث المريض المأني عنه بامر بان يقول المريض
لوارثه تفعل عني بما علي من الدين فكفل به مع غيبة الغرما
صح في صورتين بلا قبول اتفاقا استتسا فانها وصية
فلو قال لا جنبي لم يصح وقيل يصح شرح مجمع وفي المصنف
الصحة اوجه وحقق انها كفالة لكن يرد عليه توقضا
على المال ولوله مال غائب هل يوم الغرم بالنظام او يطلب
الكفيل لم اره وينبغي على انه وصية ان ينتقل الى انشا
كفالة وقيدنا بامر لان تبرع الوارث بعناية في غيبته
لا يصح وروي الحسن العجة ولو ضمنه بعد موته صح سراج
ولعله قول الثاني لما روي في البرازية اختلافا في الاخبار
والانشا قول النجاشي ولا تصح يدين ساقط ولو من وارث
عز ميت مفسر الا اذا كان به كفيل او من مزارع او
ظهر له مال

ظهر له مال فتصح بعد ابن مالك او لحقه دين بعد موته
فتصح الكفالة به بان حضر يراعي الطريق فلتف به شيء بعد
موته لزمه ضمان المال في ماله وضمن النفس على عاقلة لثبوت
الدين مستندا الى وقت السب وهو المحم الشايت حال قيام
الذمة بجره وهذا عند وصحها مطلقا وبه قالت الثلاثة
ولو تبرع به احد مع اجماع ولا تصح كفالة الوكيل بالتمن للموكل
فيما وكل يبيعه لان حق القبل له بالامالة فيصير ضمانا لنفسه
ومعاده ان الوصي والناظر لا يصح ضمانهما الثمن عن المشتري
فيما باعاه لان القبل لهما ولذا الوارث عن الثمن جمع وضمتا
ولا تصح كفالة المضارب لرب المال به اي بالثمن لما روي لان
الثمن امانة عندهما فالضمان تغيير لحكم الشرع ولا يصح لمشتري
بدين مشترك مطلقا ولو بارت لانه لو صح الضمان مع الشراكة
يصير ضمانا لنفسه ولو صح في حصة صاحبه يودي الى قسمة
الدين قبل قبضه وهذا لا يجوز ثم تبرع جاز كما لو كان منفقتين
ولا تصح الكفالة بالعمدة لاشباه المراد بهما ولا بالخلاص
اي تخليص مبيع يستحق لعجز عنه فلو ضمن تخليصه ولو بشر
ان قدور والا فردد الثمن كان كالدرك عيني فلا يصح
اوي بكفالة فاسدة رجع كصحيحة جامع الفصولين ثم قال
ونظيره لو كفل بيد الكفالة لم يصح فيرجع بما ادي اذا حب

انه مجيز علي ذلك لغرضه السابق واقعه الحنف فيلحفظ ولو
 كفل بامر اي بامر المطلوب بشرط قوله عني او علي انه علي
 وهو غير مبني وعبد مجوز ان ابن ملك رجع عليه بما ادي
 ان ادي ما ضمنه وان ادي ادي ملكه الدين بالثبوت فكان
 كالمطالب وكما لو ملكه مائة او اربعمائة وان غيره لا يرجع
 لتبرعه الا اذا اجاز في المجلس فيرجع عما دية وحيلة الرجوع
 بلا امر ان يمس به الطالب الدين ويؤكد بقضه ولو الحبيبة
 ولا يطالب كفيل املا بما لا قبل ان يودي الكفيل عنه لان
 تملكه بالاداء ان الكفيل اخذ رهن من الاصيل قبل ادائه غايته
 فان لوزم الكفيل لازمه اي لازم هو الاصيل ايضا حتي
 يخلصه واذا حبسه لمحبسه هذا اذا كفل بامر ولم يكن
 علي الكفيل المطلوب دين مثله والا فلا ملازمة ولا حبس
 سراخ وفي الاشياء اذا الكفيل موجب برائتها للطالب الا
 اذا حاله الكفيل علي مديونه وشرط براءة نفسه فقط ويري
 الكفيل بآداء الاصيل اجماعا الا اذا ابرهن علي ادائه قبل الكفالة
 فيبرأ فقط كما لو حلف بجر ولو ابرأ الطالب الاصيل او افرغه
 اي اجله بري الكفيل تبع الاصيل الا كفيل النفس كحاسب
 وناخر الدين عنه تبع الاصيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل
 العمد بما لم كفله انسان ثم عجز المكاتب تاخرت مطالبة المصلح
 الي

الي عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل الا ان اسباه ولا ينفك
 لعدم تبعية الاصيل للفرع نعم لو تدخل بالحال موجلة تاخرتها
 لان تاجيله علي الكفيل تاجيل عليها وفيه يشترط قبول
 الاصيل الا براء والتاجيل لا الكفيل الا اذا اوصيه او تفدق
 عليه ودرقلت وفي فتاوي ابن نجيم اجله علي الكفيل يتاخر
 عليها وغراه للمحاوي القدسي فيلحفظ وفي القنينة
 طالب الدين الكفيل فقال له ابرحق يبي الاصيل فقال
 لا تعلق لي عليه افا تعلق عليك هل يبرأ الجواب نعم وقيل لا
 وهو المختار واذا حل الدين الموجل علي الكفيل لموته لا يحل
 علي الاصيل فلو اداه وارثه لم يرجع لو اخطأه بامر الا الى اجله
 خلافا لفرق كما لا يحل الموجل علي الكفيل اتفاقا اذا حل علي
 الاصيل به اي بموته ولو ما تاخير الطالب در صالح احدهما
 رب المال عن الف الدين علي نفسه مثلا بريا الا ان المسيلة
 مربعة فاذا شرط برائتها او براءة الاصيل او سكت بريا
 واذا شرط براءة الكفيل وحده كانت فسخا للكفالة
 لا سقاط الاصيل الدين فيبرأ هو وحده عن خمسين
 دون الاصيل فتبقي عليه الف فيرجع عليه الطالب بخمسين
 والكفيل بخمسين لو بامر ولو صالح علي جنس اخر رجع بالالف
 كما مر صالح الكفيل الطالب علي سري ليعبر به عن الكفالة

لم يصح العلي ولا يجب المال على الكفيل خائفة وهو
 باطلا فمع الكفالة بالمال والنفس هو قال الطالب للكفيل
 برئت الي من المال الذي كفلت به رجوع الكفيل بالمال
 على المطلوب اذا كانت الكفالة بامره لا قراره بالتعيين
 ومفاده جارة المطلوب للطالب لا قراره كالكفيل وفي قوله
 للكفيل برئت بلا اي ابرائك لا رجوع كقوله انت في
 حل لانه امر لا اقرار بالتعيين خلافا لابي يوسف في
 الاول اي برئت فانه حمله كالاول اي الي قيل وهو قول
 الامام واختاره في الهداية وهو اقرب الاحتمالين فكان
 ادبي بن مزيار الخليلي واجموا الله لو كتبه في الصك كان
 اقرارا بالتعيين عملا بالعرف وهذا كله مع غيبة الطالب
 ومع حضرته يرجع اليه في البيان لمراعاة اتفاق الالة
 المجمل ومثل الكفالة الحوالة ويجعل قلمي البراءة من
 الكفالة بالشرط الغير الملائم علي ما اختاره في الفتح والمراج
 واقدم المصنف صنا وفي المتفرقات لكن في التهر خلاص
 الزيلي وغيره ترجيح الاطلاق قيد بكفالة المال لان في
 كفالة النفس تحصيل ميسر طاعة الخائفة لا يسترد اصيل
 ما ادي الي الكفيل بامره ليدفعه للطالب وان لم يعطه
 طالبه ولا يعمل تنبيه عن الالة الوكيل بامره والاعمل
 لانه

لانه حينئذ يملك الاسترداد بمجرد اقرار المصنف لكنه
 قدم قبله ما يخالفه فيجبر وان رجح الكفيل به طالب له لانه
 بما ملكه حيث قبضه علي وجه الاقتضا فلو علي وجه الرسالة
 فلا تخضه امانته خلافا للثاني ونريد به على الاصيل
 ان قضى الدين بنفسه ورر فيما يتعين بالتعيين كخطة
 لا فيما لا يتعين كقود فلا يندب ولو رر بها يعطى للاصيل
 الاشبه نعم ولو عينا عناية امر الاصيل كفيله ببيع العينة
 اي ببيع العين بالرجح نسبة لبيعها المستقرض باقل
 ليقتضي دينه احتراجه اكلة الربا وهو مكروه مذموم شرعا
 لما فيه من الاعراض عن جرة الاقراض ففعل الكفيل ذلك
 فالبيع للكفيل وزيادة الرجح عليه لانه العاقد ولا شيء
 على الامر لانه اما ضمان الخسران او توكيل مجهول وذلك
 باطل كفل عن رجل بما ذاب له او بما قضى له عليه او بما
 لزمه له عبارة الدرر لزم بلا ضمير وفي الهداية وهذا ما ض
 ارتد به المستقبل كقوله اطال الله بقاءك فتاب الاصيل فبرهن
 المديعي على الكفيل ان له على الاصيل كذا لم يقبل برهانه حتى
 يحضر الغايب فيقضي عليه فببرهه تبعا للاصيل وان برهن
 ان له على زيد الغايب كذا من المال وهو اي الحاضر كفيل
 قضى بالمال على الكفيل فقط ولو زاد بامره قضى عليهما

فللكنيل الرجوع لاذ المكفول به هنا ما اطلق فامكن اثباته
بجلا وما تقدم هذه حيلة اثبات الدين على الغائب ولو خاف
الطالب موت الشاهد يتواضع مع رجل ويدعي عليه مثل هذه
الكفالة فيبقي الرجل بالكفالة وينكر الدين فيبرهن المدعي عليه
الدين فيتغيب به على الكفيل والاصح ان يبرر الكفيل فيبقي
الدين على الغائب وكذا الهالة وتعلمه في الفتى والتمس كفاالة
بالدرك تسليم منه ببيع كسفة فلا دعوى له ككتبت
شهادته في صك ككت به باع ملكه او باع بيعا نا فذا
باتا فانه تسليم ايضا كما لو شهد بالبيع عند الحاكم قضى
بها او لا لا يكون تسليم ككت شهادة في صك ببيع
مطلق عما ذكر او ككت شهادته على اقرار العاقدتين
لانه مجرد اخبار فلا تناقض ولا يذكر الختم لانه وقع اتفاقا
باعتبار عاداتهم قال الكفيل صفتها لك الى شهر وقال
الطالب هو حال قال قول للضامن لانه ينكر المطالبة
وعكسه اي الحكم المذكور في قوله لك على مائة الى شهر
مثلا اذا قال الآخر وهو المقر له حالة لاذ للقر له ينكر
الاجل والحيلة لمن عليه دين موجل وخاف الكذب او حلوله
ياقرا ان يقول هو حال او موجل فان قال حال انكره
ولا حرج عليه زليعي ولا يؤخذ ضامن الدرك اذا استحق
المبيع

المبيع قبل القضاء على البايع بالتمس او بمجرد الاستحقاق
لا ينتقض البيع على الظاهر كما مر وصح ضمان الخراج اي الوطن
في كل سنة وهو ما يجب عليه في الفقة بقريئة قوله والرهن
به اذا الرهن بخراج المقاسمة باطل ~~بما مر~~ بخلاف
ما اطلسته في البحر وتجوز الزيلع للرهن في كل ما يجوز فيه الكفالة
بجامع التوثيق منقوض بالدرك كجواز الكفالة به دون الرهن
وكذا الزايب ولو فبرحق كجبايات زمانا فانها في المطالبة
كالديون بل فوقها حتى لو اخذت من الاكر فله الرجوع على مالك
الارض وعليه الفتوى صدر الشريعة وافر المصنف وان الكمال
وقيده سمن الامة بما اذا امر به طائفا فلو ملكها في الامر
لم يعتبر امره بالرجوع ذكر الامم وقالوا من قام بتوزيعها
بالعدل اجرد عليه فلا يفسق حيث عدل وهو نادر وفي
وكالة البرازية قال لرجل خلعتني من معاد مرة الوالي وقال
الاسير ذلك فخلعه رجع بلا شرط على الصحيح قلت وهذا
تقع في ديارنا كثيرا وهو ان الصوباشي يمسك رجلا ويحبسه
فيقول لا اخر خلعتني فيخلعه بمبلغ فحينئذ يرجع بغير شرط
الرجوع بل بمجرد الامر فتدبر كذا بخط المصنف على هامشها
فليحفظ والقسمة اي النصف من النايبة وقيل هي النايبة
الموطنة وقيل غير ذلك واماما كان فالكفالة بها صحيحة

صدر شريعة ذاك رجل لاخر اسلك هذا الطريق فانه
امن فسلك واخذ ماله ما لم يضمن ولو قال ان كان مخوفا
واخذ ماله فانا ضامن والمسئلة بحالها ضمن هذا لو ارد علي
ما قدمه بقوله ولا تمنع بينهما المكحول عنه كافي الشريعة لانية
والاحسان للمضروب انما يرجع على الضار اذا حصل الضرر
في ضمن المعاوضة او ضمن الناحية المستلزمة للضرر فيها
ورر وتماه في الاشياء ومرتج المراجعة في روع ضمان
الغرور في الحقيقة هو ضمان الكفالة للكفيل مع الاصل
من السفر لو كفالته حالة ليخلفه منها بامه المواعيد في الكفيل
بالنفس بروه اليه كافي الضمري اي لو بامه من قام عن غيره
بواجب بامه يرجع بما دفع وان لم يشترطه كالاثر بالاتفاق
عليه وبغضادينه الا في مسائل امره بتعويض عن هيبه
وباطعام عن كفايته وبادارة ماله وبان يهب فلا ناعني
الفا في كل موضع يملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه مقابل
بملكه مال فان المامور يرجع من الاشياء وفي الملتحق الكفيل
بلا شرط ولا افلا وتماه في وكالة المراج والكل من الاشياء
وفي الملتحق الكفيل للمصلحة بما لها على الزوج من الدين
لا يبرأ بتجديد الكا ح بينهما ثوب فاب عن دلال لاضمان
عليه ولو غاب عن صاحب الحانوة وقد ساوم واتفقا
عليه

عليه من فعله قيمة الثوب ولو طاق به الدلال ثم وضعه في
حانوته فذلك ضمن الدلال بالاتفاق ولا ضمان على صاحب
الحانوة عند الامام لانه موعود الموعود دلال معروف في يده
ثوب تبين انه مسروق فقال مردد على الذي اخذت منه براء
ولو قال طالب غريمي في مصر كذا فاذا اخذت مال فلانك عشر
منه يجب اجر المثل لا يزاد على عشر مطلقا واقتت باحب
ضمان الدلال والعسار الثمن للبائع باطلا لانه وكيل بالاجر وذكر
ان الوكيل لا يبيع خبائه لانه يصير عاملا لنفسه فليحذر
فصل في ذكر الطرسي في قوله ان مصادرة
السلطان لا ريب الاحوال لا تجوز الا لبيت المال مستغلا بان
عمر رضي الله عنه ما دارا باهوية انتهى وذلك حين استوله
عليه البحر ثم عزله واخذ منه اثني عشر الفا ثم دعاه للمجلس
فاي رواه الحاكم وعيو وادى بحال بيت المال خبسته الذين
يحيون امواله ومن ذلك كتبه اذا توسعوا في الاموال
لان ذلك دليل على خيانتهم ويلحق بهم كتبه الاوقاف
ونظامها اذا توسعوا وتعاطوا انواع النهو وبنا المعاف
فلما اخذ الاموال منهم وعزله فان عرف خيانتهم في وقف
معنى المال اليه والوضع في بيت المال نهرو بحر وقب
التحقيق لو كل المال موجلا تاخر عن الاصيل ولو رخصا لان

الدين واحد قلت وقد عاينا انها حيلت تاجيل القرين وسبجي
 ان للمديون السرق قبل حلوله الدين وليس للدين منه
 ولكن يسافر معه فاذا امتعه ليوفيه واستحسن له اوف
 اخذ كفيل لامرأة شهرا طلبت كفيلة بالنفقة لسر الزوج
 وعليه الفتوى وقاس عليه في الحيط بقية الدين لكنه
 مع الفارق كما في شرح الوهبانية للتشيلاني لكن
 في المنعومة المحيطة
 لو قال مديوني مراده السخره واجل الدين عليه استقرار
 وطلب التكفيل قالوا يلزمه عليه اعطاء كفيل يعلم
 لو حبس الكفيل قالوا اجاز له اذا اراد حبس من قد كلفه
 لانه قد كان ذا الاجل له جبر في اجازة بفعله
 ثم الكفيل ان يمت قبل الاجل لا شك ان الدين في ذال الحال
 عليه فالوارثه اذا اداه له يرجع به من قبلها التاجيل ثم
 بان كفاية الرجلين دين عليهما لا خربان
 اشتريان منه عبدا بامانة وكفل كل عن صاحبه بامر وبيان
 ولم يرجع على شريكه الا بما اداه زايده على النصف لو كان
 جرمه الاصله على النيابة ولانه لو رجع بنصفه لادى
 اليه الدوسر وان كفلا عن رجل بالتعاقب بان كان
 على رجلين فكفل عنه رجلان كل واحد منهما بجميعه ونفسه
 ثم كفل

ثم كفل كل من الكفيلين عن صاحبه بامر بالجمع وبه سادة
 القود خالفنا الاولي فما ادعى احدهما رجع بنصفه
 على شريكه لكون الكفل كفالة هنا ويرجع ان شأنا الكفل على
 الاصيل لكونه كفل بالكل بامره وان ابوا الطالب احدهما اخذ
 الطالب الكفيل الاخر بكنه ككلم كفالة ولو افترق المفاوضان
 وعليهما دين اخذ الفريم ايا شأنا منهما بكل الدين لتضمنها
 الكفالة كما مر ولا يرجع على صاحبه حتى يودي الكفيل
 النصف لما مر كات عبديه كتابة واحدة وكفل كل من البتة
 عن صاحبه حتى استقسانا وحينئذ فما ادعى احدهما رجع
 على صاحبه بنصفه لاستواءهما ولو اعتق المولى احدهما
 والمسيلة بجالها حتى واخذ ايا شأنا منهما بحصة من لهما
 يفتقه المقتن بالكتابة والاخر بالامالة فان اخذ المقتن
 رجع على صاحبه لكفالة وان اخذ الاخر لا امالة واذا
 كفل شخص من عبده مالا موصوفا بكونه لم يظلم في حق
 مولاه بل في حقه بعد عتقه كما لو لم يقر او استقرار
 او استرسلان ودعيته فهو اي المال المذكور حال وان لم
 يسمعه اي الحلول لحلوله على العبد وعدم مطالبته لغيره
 والكفيل غير مسمى ويرجع بعد عتقه لو بامره ولو كفل موصولا
 تاجر كما مر ادعى شخص رقبة عبدا فكفل به رجل فمات

العبد المفلول قبل تسليمه فبرهن المدعي انه كان له ضمن
 الكفيل قيمته لجوازها بالاعيان المضمونة كالمروادعي
 على عبد ما لا فكفل بنفسه اي بنفس العبد رجل فانت
 العبد برا الكفيل كما في البحر ولو كفل عبد غير مدنون
 مستغرق عن سيده بامر جاز لان قوله فاذا عتقه
 فاداه او كفل سيده عنه بامر فاداه ولو بعد عتقه لم
 يرجع واحد منهما على الاخر لا لعدم موجبة الرجوع
 لان كلاهما لا يستوجب دينا على الاخر فلا تنقلب موجبة
 له بعد ذلك كما لو كفل رجل عن رجل بغير امره فبلغه
 فاجاز الكفالة لم تكن الكفالة موجبة للرجوع لما قلناه
 وقالوا فايدة كفالة المولى عن عبده وجوب مطالبة
 بايضا الدين من ساير امواله وفايدة كفالة العبد
 عن مولاه تعلقه اي الدين برقبته وهذا لم يثبت المصنف
 متنا في شرحه والله اعلم كتاب الحوالة هي
 لغة النقل وشرا نقل الدين من دعة المحيل الى دعة المحال
 عليه وهذا يوجب البراءة من الدين المصحح ثم تقع المديون بحيل
 محيل والدين محال ومحال له ومحال ومحال له وفي اخماس
 وهو حويل تقع ومن يقبلها محال عليه ومحال عليه فالفرق
 بالصيغة وقد تحذف من الاول والمال محال به والحوالة
 شرط

شرط محتمل رضى العبد بخلاف الا في الاول وهو المحيل
 فلا يشترط على المحتال شيئا لية عن المراهب بل قال ابن الكمال
 انما شرطه التعبد في الرجوع عليه فلا اختلاف في الرواية
 لكن استظهر الاكل ان ابتدأها ان من المحيل شرط ضروري والا
 لا واد بالرضي القبول فاني قولها في مجلس الايجاب شرط
 الافتقار بجر من الهامع لكن في الدر وغيرها الشرط قبول
 المحتال وبنايه وبعدها الباقي لا محذورهما وافر المصنف
 ونصح في الدين المعلوم لا في العين زادي الموصوف ولا في المتوفى
 انتهى وبه عرف ان حوالة الفاري بحكم من غيبة محربة
 لا تقع وكذا حوالة المشتق بمعلومه في الوقف عن الناظر لنهر
 ثم قال بعد ورقتين وهذا في الحوالة المطلقة فظاهر اما المقيدة
 في البحر لا مال الوقف في يد الناظر ينبغي ان تقع كالحالة
 على المودع والا لا لانها مطالبة انتهى ومقتضاه محتمل بحق
 القيمة وهذا في فيه ترداد بر المحيل من الدين والمطالبة جميعا
 بالقبول من المحتال للحوالة فلا يرجع المحتال على المحيل
 الا بالقوي بالعموم بعد هلاك المال لان براته مقيدة بسلامة
 حقه وقيدة في البحر بانه لا يكون المحيل هو المحتال عليه ثانيا
 وهو بلعد امرين ان يجرد المحال عليه الحوالة ويحلف ولا يثبت
 له اي المحتال ومحيل او يموت المحال عليه مفسدا بغير عيب ودين

شبكة

الألوكة

alukah.net

وكيف وقال بهما وبأن فلسفه الحاكم ولو اختلفا فيه اي في
موته مفلسا وكذا في موته قبل الاداء وعده فالتقول للمحتاج
مع يمينه علي العلم لتسكبه بالاصل وهو العبرة زبلي
وقيل القول للمحيل يمينه فتح طالب المحتال عليه المحيل بما
اي بمثل ما الحال به مدعيان فسادا وينبذ به فقال المحيل
انما احلت بدين ثابت لي عليك لم يقبل قوله بل ضمن المحيل
مثل الدين المحتال عليه لانك امر وقبول الحوالة ليس اقرب
بالدين لصحتها بدونه وان قال المحيل للمحتاج احلتك
علي فلان بمحني وكلتكم لنقضه فقال المحتال بل احلتني
بدين لي عليك فالتقول للمحيل لانه منك ولفظ الحوالة
يستعمل في الوكالة احواله بما له عند زيد حال كونه ودعيه
بان اودع رجلا الضامن احوالها غريمه صحت فان هلك
الودعيه بري المودع وعاد الدين علي المحيل لان الحوالة
مقيدة بها بخلاف المقيدة بالمغضوب فانه لا يبرأ لان مثله
يخلعه وتصح ايضا لدين خاص فصارت الحوالة المقيدة
لثلاثة اقسام وعلمها ان لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه
ولا المحتال عليه دفعها للمحيل مع ان المحتال اسوة لزمسا
المحيل بعد موته بخلاف الحوالة المطلقة كما بسطه خسرو
وغيره باع بشرط ان يحيل علي المشتري بالتمن غير ماله
اي للبايع

اي للبايع بطل ولو باع بشرط ان يحال بالتمن صح لانه
شرط ملائم كشرط الجودة بخلاف الاول ادي المال في الحوالة
الفاصلة فهو بالخيار ان يراجع علي المحتال القايض وان
يسارح علي المحيل وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق بزازية
وفيها ومن صور فساد الحوالة الشرط فيها الاعطاس من
ثمنه او المحيل مثله لغيره عن الوفاء بالملتزم نعم لو اجاز كما لو قبلها
المحتاج عليه بشرط الاعطاس من ثمنه اذ ولو كان يجبر علي
البيع ولو باع يجبر علي الاداء ولا يصح تاجيل عقدها فلو
قال فمت بمالك علي فلان علي ان احيلك به علي فلان الي
شهر انصرف تاجيل الي الدين لانه لا يصح تاجيل عقيد
الحوالة يخرج عن المحيط وكرهت السفن تحت بغير الدين وتفتح
وتفتح التاويهي اقراض لسقوط خطر الطريق فكانه احوال
للخطر المتوقع علي المستقر فكان في معنى الحوالة وقالوا اذا
لم تكن المنفعة مشروطة ولا مترو متعارفة فلا بأس
فرعي في النهرو والبحر عن مرفأ البرازية ولو ان المستقر
وهب منه الزايد لم يجز لانه مشاع يحتمل القسمة ولو توكل
المحيل علي المحتال بقبض دين الحوالة لم يصح ولو شرط المحتال
الصمان علي المحيل صح ويطلب اياها لان الحوالة بشرط عدم
براة المحيل كخالة خاينة وفيها عن الثاني لو غاب الحال عليه

ثم جاء المحال وادعي مجوده المال لم يصدق وان برهن لان الشهود
عليه غائب فلو حاضروا وجدوا الحوالة ولا بينة كان القول
له وجعل مجوده فخما **فخرج** الادب والوصي اذا احتال
بمال اليتيم فان كان خيرا لليتيم بان كان الثاني املا صحيح سراجية
والام يميز كما في مضاربة الجوهر قلت ومخاداة عدم الجواز لو
تساويا او تقاربا وبه جرم في الخانية والوجه له لانه
حينئذ اشتغال فيما لا يفيد والقعود انما شرعت للغايدة
كنا **انقضا** لما كان اكثر المنازعات تقع في الديون
والبياعات اعقبها بما يقتطعها وهو البلد ويقتصر لغة الحكم
وسرعان فحل الخصومات وقطع المنازعات وقيل غير ذلك
كما بسطه في المطولات واذا كانه ستة على ما نظم بن الفرس بقوله
اطراف كل قضية كية **ست** يلوح بعدها التحقيق
حكم ومحكوم به وله **وحكمهم** عليه وحاكم وطرائق
اهله اهل الشهادة اي ادبها على المسلمين كذا في الخواص
السعدية ويرى عليه ان الكافر يجوز تقليده القضا يحكم بين
اهل الذمة ذلك الذي في التحكيم وشرط اهليته شرط
اهليته فان كلامنا من باب الولاية والشهادة اقوي
لانها ملزمة علي القاضي والقضا ملزم على الخصم وكذا
قيل لم القضا يسمى بحكم الشهادة ان كمال الناسوا اهلهما
فيكون

فيكون **هسته** يعله وجوبا وياثم مقلدا كتابا بشهادته
به يغني وقيدته في القاعدية بما اذا اطلب على ظنه صدقه
فلعله زاد رد واستثنى الثاني الفاسق ذاك الجاه والمسروء
فانه يجب قبول شهادته بزازية قال في النهر وعليه فلا ياثم
ايضا بتوليته القضا حيث كان كذلك الا ان يفرق بينهما
انتهى قلت **يجب** تضييفه تراجمه وفي معروفات
المفتي اي السعد لما وقع التساوي في قضية فاننا في
وجود المعاملة ظاهرة الامر بتقديم الافضل في العلم والديانة
والعدالة للمد ولا تقبل شهادته على عدوته اذا كانت
دنيوية ولو قضى القاضي بها لا ينفذ ذكره يعقوب باشا
فلا يصح قضاؤه عليه لما قرأنا اهله اهل الشهادة قال المصنف
وبه اقرى مفتي مصر شيخ الاسلام امين الدين ابن عبد العال وكذا
سجل العدو لا يقبل على عدوه ثم نقل عن شرح الوهابية انه
لو يرقبها عندنا وينبغي القضا لو القاضي عدلا وقال ابن
وهبان بخلاف ان يعلمه لم يميز وان بشهادة العدو بمحض مسن
الناس جاز انتهى قلت واعتقد القاضي مجال الدين في منظومه
ولو على عدوه قاض حكم **ان** كان عدلا صحيح ذاك وانبرم
واختار بعض العلماء فعلا **ان** كان بالعلم قضى ليقبله
وان يكن بمحض من المساء **ولشهادة** العدو قبله

قلت لكن تقل في البحر والعيني والزلي والمضف وغيرهم
عن مسألة التقليد من الجازع الناصي في تهذيب
ادب القاضي للمصنف ان من لم يجز شهادته لم يجز قضاؤه
لا يعتمد على كتابه انتهى وهو مرجع او كما صرح فيما اعتمد
المضف كما لا يخفى فليعتمد به اقل من محقق الشافعية الرمي
ومن خطه نقلت انه لوقعي عليه ثم اثبت عداوته بطل
قضاؤه فليحفظ وفي شرح الوهبانية للشرنبلالي ثم انما
ثبت العداوة بنحو قذف وجرم وقتل وله لا يخفى اجماع
ثم هي تمنع الشهادة فيما وقعت فيه المخاصمة كشهادة وكيل
فيما وكل فيه ووصي وشريك والناظر لا يصح مغنيا لان
الفتوي من امور الدين والناظر لا يقبل في امر الديانات
ابن ملك زاد العيني واختاره كثير من المتأخرين وجزم به
صاحب المجمع في منتهى وله في شرحه عبارات بليغة وهو
قول الائمة الثلاثة ايضا وظاهر ما في الترمذ انه لا يحل
استغناؤه اتفاقا كما بسطه المضف وقيل نعم يصلح وبه
جزم في اكثر لانه يجتهد في رتبة الخطا والافلا في
اشراط اسلامه وعقله وشرط بعضهم فيقتله لا خريته
وذكوريته ونطقه فيصح افتا الاخرس لا قضاؤه ويكتف
بالاشارة منه لامن القاضي للزوج صيغة مخصوصة
كحكمت

كحكمت والزمت بعد دعوي صحبه واما الاطريش وهو
من يسمع الصوت القوي فالاصح الصحة بخلاف الاصغر
ويقتضي القاضي ولو في مجلس القضا وهو الصحيح من لم
يخاصم اليه ظهيرة ويستضع ويأخذ القاضي كالمفتي
بقول ابي حنيفة على الاطلاق ثم يقول ابي يوسف
ثم يقول احمد ثم يقول زفر والحسن ابن زياد وهو الاصح
منية وسراجية وعبارة النهر ثم يقول الحسن قسبه وصح
في الحاوي اعتبار قوة المدرك والاول اضبط نهر ولا يخير
اذا لم يكن مجتهد بل للمقدمي خالفه فقد ذهب لا ينفذ
حكمه ويتقضى هو المختار للفتوي كما بسطه المضف في
قناويه وغيره وقد مناه اول الكتاب فيجوز وفي القهرساني
اعلم ان كل موضع قالوا الراي فيه للقاضي والمراد قاض له ملكة
الاختصاص انتهى وفي الخلاصة ولما يتبعنا الفتاوى المجتهدين
فيه اذا علم انه مجتهد فيه والافلا واذا اختلف مفتيان
في جواب حادثة اخذ بقول اقلهم بعد ان يكون
او رعاها سراجية وفيللمقطع واذا اشكل عليه امر ولا
راي له فيه شاور العلما وتطرقوا قائلين وقمعي بما
راه صوابا لا بغيره الا ان يكون غيره اقوي في الفقه
ووجه الاجتهاد فيجوز ترك رايه برأيه ثم قال وان لم

يكن مجسداً فله تقيده واتباع رايهم فاذا اقصى بخلافه
 لا يتخذ حكمه المشرط لتفاد القضي في ظاهر الرواية
 وفي رواية النوادر لا فينفذ في القري وفي عقار لاني ولاية
 علي الصحيح خلاصة وفيه يعني بزازية اخذ القضا برسوة
 للسلطان او لقومه وهو عالم بها ام بشناعة جاهر
 الفصولين وقاوي ابن نجيم واورشلي هو واعوانه
 بعلمه شرعية وحق لا يتخذ حكمه ومنه ما لو جعل
 لموليه مبلغاً في كل شهر يلقه منه ويغير من اليه قضا
 ناحية قناوي المصنف لكن في الختج من قلد بواسطة
 الشفعة لمن قلد اختساباً ومثله في البرازية بزيادة وان
 لم يحل الطلب بالشفعة ولو كان عدلاً فمستوى يأخذها
 او بغيره وخصها لانها المعظم استحق الصول وجوباً
 وقيل ينزل وعليه الفتوي ابن الكمال وابن الملك وفي
 الخلاصة عن النوادر لو فسق او ارتد او عجز ثم صالح او ابر
 فهو علي قضاياه وما قضي في فسقه ونحوه باطل
 واعتمده في البحر وفي الختج انتم في الامارة والسلطنة
 على عدم الانزال بالفسق لانها مبنية على القهر والخلية
 لكن في اول دعوى الخاتمة الوالي كالقاضي فيلحفظ ويبقى
 ان يكون موثقاً به في عفاقه وعقله وصلاته
 وفهمه

فهمه وعلمه بالسنة والثار ووجوه الفقه ولا يشهد
 شرط الاولوية لتفاد على انه يجوز خلوا الزمن عنه عند
 الاكثر نهر فتصح تولية العامي ابن كمال ويحكم بقوي غيره
 لكن في ايمان البرازية المقتضي يعني بالداينة والقاضي يقضي
 بالظاهر دل ان الجاهل لا يمكنه القضا بالقوي ايضاً فلا بد
 من كون الحاكم في الدعا والمزوج عالماً بالدين كالكبريت الاحمر
 واني الكبريت الاحمر واني العلم وقوله فيما ذكر المقتضي
 وهو عند الاصولين المجتهد اما من يحفظ اقوال المجتهد
 فليس بمقتضي وقوله ليس بقوي بل هو نقل كلامه لا بسطه
 ابن الهمام ولا يطلب القضا بعقله ولا يسيله بلسانه في
 الخلاصة طالب الولاية لا يولي الا اذا تعين عليه القضي
 او كانت التولية مشروطة له او ادهى ان المراد من القاضي
 الاول بغير صحة نهر قال واستجب الشافعية والمالكية
 طلب القضا لجامل الذكر نشر العلم واختيار القلد الا قدس
 والاولي به ولا يكون فظاً غليظاً حياً واعيناً لانه
 خليفة رسول الله وفي اطلاق اسم خليفة الله خلاق تارخانية
 وكوه تحريماً للتقليد اي اخذ القضا من حاف الخيف اي الظلم
 والعجز يكفي احدها في الكراهة ابن كمال وان تعين له وامنه
 يكره فتح ثم ان احمر ومن عينا والا كفاية بجرم التقليد وخفة

شبكة

الألوكة

www.alkutub.net

اي مباح والتزك عزيمة عند العامة بزازية فالاولي
عدمه ويحرم على غير الادل الدخول فيه قطعا من غير
تردد في الزمة ففيه الاحكام الخمسة ويجوز تقبل العضا
من السلطان العادل والجار ولو كافرا ذكره مسكين وغيره
الا اذا كان يمنع من العضا بالحق فيجزم ولو فقد والخلية
كفار وجب على المسلمين تعيين وال وامام للجمعة فتح
ومن سلطان الخارج واهل البني واذا امتعت التولية
مع النزل واذا رفع قضا الباغي الى قاض العدل فقلده
وقبل لاوبه جزم القاضي واذا تقلد طلب ديوان قاض
قبله يعني السجلات ونظر في حال المجرمين في سجن
القاضي واما الخبوس في سجن الوالي فعلى الامام النظر
في احوالهم من لزمه ادب اديه والا اطلقه ولا يبيت
احد في قيد الارجل ولا يكلم مطلقا يذم ونفقة من ليس له
مال في بيت المال يخرج من منهم بحق او قامت عليه بينة
الزمة الحبس ذكره مسكين وقيد الحق والزيادة عليه
بقدر ما يري ثم يطلقه بكفيل بنفسه فان ابي نادى
عليه شررا ثم اطلقه وعمل في الودائع وغلات الوقت
بيينة او اقر اذني اليد ولم يعلم الموي بقول الموزول
لا لتمامه بالرعايا وشهادة الفرد لا تقبل خصوصا بفعل
نفسه

نفسه دور ومخادع لها ولومع اخرتها قلت لكن افتي
قاضي الهنداية بقبولها وتبعه ابن نجيم فتنبه الا ان يقر
ذوال اليد انه اي الموزول سلمها اي الوالي والغلطات اليه
فيقبل قوله فيرما انها لزيد الا اذا بدا ذوال اليد بالاقراء
للغير ثم اقر بتسليم القاضي اليه فاق القاضي بانها لآخر
فسلم للمقر الاول ويضمن المقر قيمته او مثله للقاضي
باقراره الثاني يسلمه لمن اقر له القاضي ويقضي في السجدة
ويختار سجدا في وسط البلد تيسر للناس ويستدبر القبلة
كخطيب ومدرس خاتمة واجرة المحضر على المدي هو الاصح
يجوز عن البرازية وفي الخاتمة على المذموم وهو الصحيح وكذا
السلطان والمفتي والفقهاء او في داره وياذن عموما
ويرد هدية التكرير للتقليد ابن كمال وهي ما يعطى بلا شرط
اعانة بخلاف الرسوة ابن خلك ولوتاوي المهدي بالرد يعطيه
مثل قيمتها خلاصة ولو تقرر الرد لعدم معرفته او بعد مكانه
وضعها في بيت المال ومن خصوصياته عليه السلام ان هدايا
له تتركها خافية ومخادع انه ليس للامام قبول الهدية
والام لاكن خصوصية وفيها يجوز للامام والمفتي والواعظ
قبول الهدية لانه انما يهدي اليه العالم لعلمه بخلاف القاضي
الا من ارجع السلطان والناسا اشباه ويجوز قريبه المحرم او

من جرت عادته بذلك بقدر عادته ولا خصوصية لهما
 در و در اجابة دعوة خاصه وهي التي لا تتخذها
 لا حسن القادري ولومن محرم ومعتاد وقيل هي كالمدة
 وفي السراج وشرح الجمع ولا يجب دعوة خصم وغير معتاد
 ولو عامة للتمه ويسمى الجنازة ويعود من ان لم يكن
 لهما ولا عليهم الدعوة شريفة عن البرهان ويسوي
 وجوبا بين الحق بين جنوسا وارقا لا وشارة وحسن
 ومنه من سارة احداهما لا سارة اليه ورفع صوته
 عليه والفتحة في وجهه وكذا القيام له بالاولي وضيافته
 ثم لو فعل ذلك معهما معا جاز نهرو ولا يخرج في مجلس الحكم
 مطلقا ولو غيرها لذهابه بمها بته ولا يفتنه حجة وعن
 الثاني لا باس به عيني ولا يلحق الساهد ثم مادته واستحسنه
 ابو يوسف فيما لا يستفيد به زيادة علم والفتوي على قوله
 فيما يطلق بالقضا الزيادة تجرته بزيادة وفي الولو الحية
 حكى ان ابا يوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم اني لم
 امل الي احد الخصمين حتي بالقلب الا في خصوصية نصرا في
 مع الرشيد لم اسوي بينهما وقضيت علي الرشيد ثم بكرا انتري
 قلت ومفاده ان القاضي يقضي علي من ولده وفي المتقي
 ويصح لمن ولده وعليه وسجي في روع في البدائع من
 جملة

جملة ادب القاضي انه لا يكلم احد الخصمين بلسان لا يعرفه
 الاخر وفي التارخانية والاحوط ان يقول للخصمين احكم بينكما
 حتي اذا كان في التقليد خلل يصير حكما بتحكيمهما قضي بحق
 ثم امر السلطان بالاسيناف بمحض من العلماء يلزمه بزيادة
 طلب المقضي عليه نسخة السجل من المقضي له ليعرفه علي
 العلماء هو صحيح ام لا فامتنع الزم القاضي بذلك جواهر
 المساوي وفي الفتوح متى امن اقامة الحق بلا ايضا وصدور كان
 اولي وهل يقبل قصص الخصوم ان جلس للقضا الا والاخذها
 ولا ياخذ بما فيها الا اذا اقر بلفظه مريحا في المجلس
 هو مشروع بقوله تعالى تعالي او يتقوا في الارض وحسن عليه
 السلام رجلا بالتمه في المسجد وحدث السجين علي رضي الله
 عنه بناء من نصب سماه نافعا فتقبه اللصوص فيني غيره من
 مدر وسماه محييا بفتح الياء وكسر موضع التخييس وهو
 التذليل وفيه يقول علي رضي الله عنه
 الا ترائي كيا مكيا بنيت بعد نافع مخيبا
 حصنا حصينا وامينا كيا صفته انه يكون موضع ليه
 به فراس ولا وطاء ليفجر فيوفي انه لو جئ له به منع منه
 بل لحدان يدخل عليه لا يستيناس الا اقراره وبغير
 لا احتياجه للمساورة ولا يملكون عنده طويلا ومفاده ان

زوجته لا تحبس معه لو هي الحابسة له وهو الظاهر في المقي
 يمكن من وطى جاريته لو فيه خلوة ولا يخرج بجمعة وجماعة
 ولا يخرج فرض فغيره اولى ولا خضر جنازه ولو كان بغير
 زيل وفي الخلاصة يخرج بكفيل لجنازة اصوله وفروعه
 لا غيرهم وعليه الفتوى ولو مرض مرضا اشد ولم يجده
 بخدمه يخرج بكفيل والا لا به يفتي ولا يخرج لحاجة
 وكب بل ولا تكب فيدولوه ديون اخرجه لخاصهم بحبس
 حامية ولا يضرب الحبس الا في ثلاث اذا امتنع بل تشايع
 عن كفارة الظهار والاتفاق على قريبه او القسم بين نسائه
 بعد وعظه والظابط ما يغوث بالتأخير لا الي خلف
 اسائه قلت وزاد ما في الوهبانية وان قريظ دون
 قيد ناديا وتطيين باب الحبس في العنت يذكر ولا يغا
 الا اذا خاف فرار فيقيد او يحيل الى سجن اللصوص وهل
 يطبق الباب الراي فيه للقاضي فإزالة ولا يجرم ولا يجر
 وعن الثاني يوجب لقضاء دينه ولا يقدم بين يديه صاحب
 الحق اهالة له لو كان يبلد لا قاضي فيه لازمه ليله
 ونهار حتى ياخذ حقه جواهر الفتاوي وتعيين مكان
 اي مكان الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق للقاضي
 الا اذا طلب المدعي مكانا اخر فيجيبه لذلك قسبة
 وافي

وافي المصنف تبعا للقاضي لغاري الهداية بان العبرة
 في ذلك لصاحب الحق للقاضي ان يفتي وفي الزمير ينبغي ان
 لا يجلب لو طلب حبسه في مكان اللصوص ونحوه **فترد**
 في البحر من الحيط ويجعل للناسجن على حدة تعيا للفتنة
 واذا ثبت الحق للمدعي وله ان ياتوا بسدسهم بينة عجل
 حبسه بطلب المدعي لظهور المثل بلكاره والا يثبت بينة
 بل باقراره يعجز حبسه بل يامر بالادافان الي حبسه وعكسه
 السر حسي وسوي ينسمل على الكثرة والارادة واستحسنه الزيلعي
 والدولة مختار الهداية والوقاية والجمع قال في البحر وهو
 المذهب عندنا انتهى قلت وفيه قضية الحق لو ثبتا بينة
 يحبس في اول مرة وبالأقرب يحبس في الثانية والثالثة دون
 الاولى فاليكن التوفيق ويحبس المديون في كل دين هو بدل
 مال او مقترن بعقد دروي جمع وملتقى مثل الأمن ولو لمنفعة
 كالاجرة والقرض ولولادي والمهر المجل وما الزم بكفالة
 ولو بالدرك او كفيل الكفيل وانكروا بما زية لانه الزم
 بعقد كالمهر وهذا هو المقدم خلافا لفتاوي قاضي خان
 لتقديم المثلون والشروع على الفتاوي بحر فليحفظ ثم مر
 في الاختيار لبطل الخلع هنا خطأ نسبه وزاد القائل اني
 انه يحبس ايضا في كل عري يقدر على تسليمها الا لغير المنعوية

لا يجبس في غيره اي غير ما ذكر وهو تنص عليه بدل
 خلع ومفصوب ومتلف ودم محمد وحق خطا شريك وامر
 جناية وثقة قريب ورجع ورجل مهر قلت ظاهرا
 ولو بعد طلاق وفي فتاات النزلية يثبت اليك
 بالاخيار هنا بخلاف ساير المذاهب لكن اقول ان يجزم بان
 القول يمينه ما لم يثبت قتله فراجعه ولو اختلفا فقال
 المذاهب ليس بدله قال المذاهب انه ممنوع والقول
 للمذاهب ما لم يبرهن به المثل الذي هو سبب جملته
 في القهر **ف** لا يجبس في دين موحد وكذا لا يمنع
 من السفر قبل حل الاجل ولا بعد وله السفر منه فانه حل
 منه حتى يوفيه به ما يعقد منه في الكفالة ان
 ادعى المذنبون الفقرة الاصل المسرة الا ان يبرهن
 شريكه على غناه اي قدرته على الوفاء ولو باقراره بقرافي
 غريمه فيجب له حينئذ ما رآه ولو يوما هو الصحيح
 با في شهادته ان المقتط قال ابو حنيفة اذا كان المسر
 معروفا بالمسلم لم يجسه وفي الثانية ولو فتره فلا
 سبب عنه على ما قبل يمينته على اقله وخلق سبيله
 نهرو في النزلية قال المذاهب حلفه انه لم يلحق
 اجابا القاص فان حلف بحس بطلبه وان كل خلافه
 واقم

واقم المعتف وغيره قلت قد عرفت ان الراي لمن له ملكة الاجتهاد
 فتنه من جهة حوسه بما يراه لو حاله المشكلا عتد
 القاص والاعلم بالظن عتد واعتد المعتف سلا سببه
 احتياطلا وجوبه بان يبرهنه بغيره بغيره بغيره بغيره
 المستوفان واقم قوله راى القاص على ربه والى انفع
 الوسائل بجائز لا يشترط طهره ولا طهارة الشرطة الا
 اذا تنازع في ايسر ولا يصار قسما ان قلت لكن سببا
 بالاعتبار للتي وهي ليست بحجة ولا لم يجب السؤال انفع
 الوسائل فتنه لان لم يظن له مال خلاه بل كفى الا في
 ثلاث حالات هي موقفه ان كان المدين غنيا بغيره بغيره
 ثانيا لا ولا ولا غير حتى يثبت غريمه غناه بزازيه وفي
 القضية بمره من الجوس على اقله فاد الدان اطلاقه
 قبل تملكه على القاصي الفظله حتى لا يمينه الدان
 ثانيا **ف** من احضر الجوس الدين وغايه ان يريد
 طوبى حبه افعاله وقدره اخلا لوكيله وخلاه جانية
 وفي الاشياء لا يجوز اطلاق الجوس الا بغيره بغيره الا اذا
 ثبت له ما رواه اخر المذاهب للقاصي في غيبة خصمه ولو
 قال من يرا حبه ابيع عرضي واقصه ديني اجله القاصي
 بوعين او ثلاثة ايام ولا يجسه لان الثلاثة مدة صرت

لا بلا الاعتذار وكونه عقار يجيبه اهل بيته ويقضي
 الدين الذي عليه ولو بمن قليل فلا يفتقر الى اقامه
 في المحرك الجرح ولم يمنع عزماه عمن في القصر فلا يفتقر
 فيها الى الايلاء الا ان يكتب فيه ويظهر المرأة امرأه تفرها
 منية **ف** مع لو اختار الطالب لنفسه والطالب
 الملازمة ففي حجر المهر لا يتجبر الطالب الا في كونه كونه
 في البرازية بكفيل بالنفس والطالب ملازمة بالمر قاض
 لو قرا بحقه ولا يقبل برهانها في افلاسه قبل جيبه
 لقامه على التقي ومعه غريم زاده ومع غريم قبولها
 والمول عليه راي كافر فان لم اعسا قبلها والا لانهر
 في حفظ وبيته يساره اخوة من بيته اعساره بالقبول
 لان اليسار عارض والبيات لا يثبت له في سبب
 اعساره وشهدوا به فقتلوا ثباتها امرأه فاضح
 بها واعقده في المنزلة في التنية ان لم يبينوا مقدار ما في
 قبلت وان لم يمكن قبولها لانها قامت للعبوس وهو مكر
 والبيته مقيم على الكمال لا يقبل وايد حسن المور لانه
 جز الظلم قلت في في الجرح انما يحال المدينه عندها
 وبه يقضي وحينئذ فلا يتا بد جيبه فتبته ولا يجبس
 لما مضى من حقيقة زوجته وولده اذا ادعى المقدم
 وان قضى

وان قضيها الا انها ليست بدل مال ولا لزمته بعقد علي حامر
 حتى لو برحت على يساره حبس بطلبها بل يجبس اذا ابرهت
 على يساره بطلبها كالمواي ان ينقضي عليها او طلب
 اصوله وقرضه في حبس احياء لهم بحرقلة وها يجبس لجرمه
 لو ايهلم اوه وظاهر تصديقهم لكن ما مر عن الاشياء لا يجرى
 المحبوس الا في ثلاث يعيد عقابا عند القوي وسجني
 حبس الولي بدو الصغير لا يجبس اصله او غلاب
 دين فرعه بل يقضي القاضي دينه من عين حاله او قيمته
 والصحيح عندها مع عقاره كمنع جرح في حفظ ولا يستحق
 قاض فاني لا اذا افوض اليه صيا كوله من حيث اوجه لالة
 كحمله كقاضيه القضاء والادلة هذه القوي لا في الصريح
 المذكور يملك الاستخلاف لا العزل وفي الاول لا يملك ما
 كوله ولا من حيث واستبدل او يستخلف من حيث
 وان قاضي القضاء هو الذي يقر فيهم مطلقا تقليدا
 وعز لا بخلاف الامور باقامة الجماعة فانه يستخلف سلا
 تعويض للاذن ولالة ابن حاكم وغيره وملاذره ملاحضه
 وقاله في الجرح لا اصل له ولا هو فم فم من بعض المباديات
 وقدم في الجملة ذايب القاضى المقروض اليه الاستانة
 فقط لا العزل ذايب عن الامل وهو السلطان وحينئذ

لا يملك ان يعزله انما في غير يعزله منه للحرل ايضا
 كوكيل وكل وكذا لا ينزل ايضا بمنزلة لا يمتد ولا يمتد
 السلطان بل يعزله زليعي وعيني ولبنهم وغيرهم في الوكالة
 واعلم في الحرب والفتن في الجهاد فيكون عليه الفتوى
 وتماجد في الاستدلال في فتاوى الحنفية وهذا هو الحق
 في المذهب لما قلنا ان القدر في الحق لله هو ونايب
 غيره انما هو الغرض اليه ان يقضي عنده ايماني فيسته واجبا
 القاضي مع قضاة له لولا بل الوقفي فقولنا وهو في
 غير نوبته واجله جاز لان المقصود حصول اياه بحجبه
 علم قول القنولي في التضاف **س** ر في الاشهاد المقولة
 المحبة لو فوض اليه قرض غيره صحيح وكذا حكم بنفسه
 لم يصح ولو قضي فقهه مع غيره في قضي بلخ واذا دمج اليه
 حرم فخرج الحكم ودخل البيت والحزب والفتاوى لرايه
 لان ملكة فيسابق الشرا فتم فافهم اخرا فبعد انقله اذ حكم
 نفسه قبل ذلك كذلك ان كمال تعدد اي الزم الحكم والعمل
 بمقتضاه لو مجتهدا فيه عالم بالاختلاف الفقهاء فيه
 فلم يعلم لم يجز قضاة من ولا يعزله الثاني في ظاهر
 المذهب زليعي وعيني وان كمال كفي في المذهب ويختص
 بخلافه وكانه ليس في حفظ بعد دعوي صحبة من ختم
 علي ختم

علي ختم حاضر والا كان اقا فيحكم بمذهبه لا غير بحر في
 اخر الكتاب وانما اذا ارباب في حكم القول طلب شهود الاهل
 وبهم عرفان نتائجها فمقتضى تركها اذ قد
 تعارضت في حلفتا القضي بالوجوب وهو عليه من المعنى
 المتعلق بما الصنف له في ظن القاضي من طاعة او يقضي
 به فاذا حكم حنفية بموجب بيع الميراث كان حظه الحكم
 بطلان البيع ولو قال الموقت وحكم بمقتضاه لا يصح لان
 الثاني لا يقتضي بطلان نفسه ويظهر ان الحكم بالوجوب
 اعم منه من الاماري عن حلف الجمع او خالف كتابا لم يختلف
 في تاويله السلطة كتركه تسوية او سنة مشهورة كتحليل
 بلا وحين لا يفتد حديق السيل في المشهور او اجازة كحل
 المتعة لاجماع العوالم في فساد وكبيع ام ولد على الاظهر
 وقيل في هذا على الامور من ذلك ما لو قضي بساها ودين
 المدعي لما الغت الحديث المشهور المبينة على امن اعمي واليمن
 على من انكر او بقضاء بتعيين الوقي واحد من اهل
 الحجة او بصحة نكاح المتعة او الموقت او بصحة بيع
 عبد ففتق البعض او يسقط الدين بضي ستمين
 وبصحة طلاق المدعي وسنن الكا كرا في بابها وقص
 عبد وجبي مطلقا وقضا كافر علي مسلما ابدا وعوضا

كالقترني بين الزوجين بشهادة المرضعة لا يتعد في الكل
 وعلمها في الشهادة نفاذها بين وذكر فيا له رسلها
 كبح مورثها الوصية للمرأة بعدة وجب متاخفا
 لما ذكره للمنف شرعا والاصل ان القضي يجرى في موضع
 الاختلاف المختلف الفرق ان الاول دليل الثاني وحيل
 اختلاف الشاخص الامع بعد الشبهة يوم الموت
 لا يدخل تحت القضا بخلاف يوم القتل ولو برهن على موت
 ابيه في يوم كذا ثم بهنت امرأة اذ الميت تكلم بعد ذلك بقي
 بالنكاح ولو برهن على قله فيه بهنت ان القتل نكحها بعد
 لا تقبل وكذا جميع العقود والايان التي هي صلة الزوجية
 التي منها ولد فانه تقبل بينهما بتاريخ من اقصى المقتضى القاض
 به من يوم القتل اياه واستغنى بمصرها من الاول يسأل
 منها ادعياء ميراثا فلا يستقر ما تار يخلفه يرهن الوكيل
 على وكالة وحكم بهل فادعي المطلب موت الطال صح الرفع
 برهن انه سراه من ابيه منذ سنة وبرهن ذواليد علي
 موته منذ سنتين لم تسمع وقيل تسمع وسم ان القضا
 بالبينه عبارة عن رفع النزاع والموت من حيث انه موت
 ليس محلا للنزاع ليرتفع باثباته بخلاف القتل فانه من حيث
 هو محل النزاع كما لا يخفى ويتعد القضا بشهادة الزور
 فلا

١٨
 حر وباحثا حيث كان المحل قابلا والقاضي غير عالم بزعمهم
 في العقود كبيع ونكاح والنسوخ كاقالة وطلاق لقول علي
 رضي الله عنه لتلك المرأة سلاهاك زوجاك وقال وزفر
 والثلاثة ظاهرا فقط وعليه الفتوى شربلاية عن البرهان
 بخلاف الاملاك امرسلة اي المطلقة من ذكر سب الملك
 فعلاها فقط اجلها التوام الاسباب حتى لو ذكرها معينا
 فعلى الخلاف ان كالسبب يمكن الشاخص والا لا يتعد اتفاقا
 كالأرث وكما لو كانت المرأة محرمة بخوعدة او ردة وكما لو علم
 القاضي بكنية الشهود وحيث لا يتعد اهلا كالقضا باليمين
 الكاذبة في نكاح الفتح قضى في مجتهده فيه بخلاف رايه
 اي مجتبه مجمع وان كان لا يتعد مطلقا ناسيا او عامرا
 عندها والامة الثلاثة وبه يفتي مجمع ووقاية وميتقى
 وقيل بالنفاذ يفتي وفي شرح الوهبانية للشربلاي قضي
 قضا من مجتبه كمنهية زمانا بخلافه صبه
 عامدا لا يتعد اتفاقا وكذا ناسيا عنه هو ولو قيد السلطان
 بصحيح مدعيه كزمانا تعيد بلا خلاف لكونه معزولا عنه
 انتهى وقد عرفت بيت الوهبانية فقلت
 ولو حكم القاضي بحكم مخالف للمذهب ما صح اهلا لسطر
 قلت واما الميراث في صادق فصلا مجتهدا فيه فغدا مر

كما قدمناه من سير التارخانية وغيره فليحفظ لا يفتي
 علي غايب ولا له اي لا يصح بل ولا ينفذ علي المفتي به
 بحر الاجمور نايبه اي من يقوم مقام الغايب حقيقة
 كوكيله ووصيه ومتولي الوقف افاد بالاستفتاء ان
 القاضي انما يحكم علي الغايب واليت لا علي الوكيل والوصي
 فيكتب في السجل انه حكم علي الميت وعلي الغايب بحضور
 وكيله وعرضه وصيه جامع فصولين وافاد بالكاف عدم
 الحرف ان احد الورثة كذلك يفتصب خصما عن الباقين
 وكذا الحد شركي الدين واجنبي بيده مالا يتم وبعض
 الوقوف عليهم اي لو الوقف ثابتا كما مر فبابه او نايبه
 شرعا الوصي نفسه القاضي خرج الميراثي سيجي او
 حكما بان يكون ما يدعي علي الغايب سببا لا محالة
 فلو شري امه ثم ادعي ان مولاهما زوجها من فلاة الغايب
 واراد منه ما يبيح للزواج لم يقبل لاحتمال انه طلقها
 وزال العيب ابن كمال لما يدعي علي الحاضر ماله كما اذا ادعي
 دار في يد رجل وبرهن المديني على ذي اليد انه اشترى
 الدار من فلان الغايب فحكم الحاكم علي ذي اليد الحاضر
 كان ذلك حكما علي الغايب ايضا حتى لو حضر وانكر لحر
 يعتبر لان الشرائع المالك بسبب الملكية لا بما لذ وله
 صور

صور كثيرة ذكرناها في المجتبى تسعا وعشرين ولو كانت
 ما يدعي علي الغايب شرطا لما يدعيه علي الحاضر كما اذا
 ادعي عبد علم مولاه انه علق عتقه بتطليق زوجته زيد
 وبرهن علي التطليق بنسبة زيد لا يقبل في الاصح
 اذا كان فيه ابطال حق الغايب فلم يكن كما اذا علق طلاق
 امراته بدخول زيد الدار فقبل لعدم ضرر الغايب ومن حيل
 ثبات العتق علي الغايب ان يدعي الميراث عليمان الناصد
 عبد فلان فبرهن المديني ان ماله الغايب اعتقه تقبل
 ومن حيل الطلاق حيلة الكفالة بمهرها معلقة بطلاقه
 ودعوي كماله بنفقة المدة معلقة بالطلاق ومن اراد
 ان لا يزني فحيلة ما في دعوي البرازية احصا عليها ان
 زوجها الغايب طلقها وانقضت عدتها وتزوجها فافرت
 بزوجة الغايب وانكره طلاقه فبرهن عليها بالطلاق
 يقضي عليها انها زوجة الحاضر ولا يحتاج الي اعادة
 البينة اذا حضر الغايب ولو قضى علي غايب بلا نايب
 ينفذ في اظهر الروايتين عن اصحابنا اذ كل من لا ينفذ في
 باب خيار العيب وقيل لا ينفذ في جميعها واحدا في
 المنية والبرازية وجميع الفتاوي وعليه الفتوى ورجع
 في الفتوى توفقه علي اصحابنا قاض اخر وفي البحر والمقدان التقا

على السخر لا يجوز الا للضرورة وهي في خمس مسائل اشترى
 بالخيار فتواري اختفى المغول له حلف ليوفيه اليوم
 فتعيب الله ان جعل امرها بيدها ان لم تعمل فقتلها فتعيب
 الخامسة اذا تواري الخضم فالمتأخرون ان القاضي ينصب
 وكيله في الكل وهو قول الثاني خانية قلت وتعل شراح
 الوهابية عن شرح ادب القاضي انه قول الكل وان القاضي
 يختم بيته مدة عراهم ينصب الوكيل ولاية بيع التركة
 المستترقة بالدين للقاضي لا الورثة لعدم ملكهم حيث
 كان الدين لغيرهم يقرض القاضي مال الوقف والغايب
 والقطعة واليتيم من ملي موطن حيث لا وصي ولا يقبله
 مضاربة ولا مستغلا يشترط له اخذ المال من اب مبدر
 ووضعه عند عدل فنية ويكتب العك ندبا ليحفظه
 لا يقرض الاب ولو قاضيا لانه لا يقضي لولده ولا الوصي
 ولا الملتقط فان اقضوا ضمنوا المجرم عن التعميل بخلاف
 القاضي ويستثنى اقراضهم للضرورة كحرق ونهب فيجوز
 اتفاقا بجرومي جان الملتقط التصديق فالاقراض اولي
 ولو قضى بالجور فالعزم عليه في ماله ان امتنع او اقره
 اي بالهد ولو خلاص العزم على المتقضي له درر وفي المنع
 من ربا للسلام قال محمد لو قال تعهدت الجور انقل عن القضا
 وفيه

وفيه عن ابي يوسف اذا غلب جوره ورشوته ردت قضاياه
 وشهادته في **س** روع القضاء مظهر الحشيت ويتجسس
 بزمان ومكان وخسومة حتى لو امر السلطان بعدم سماع
 الدعوي بعد خمسة عشر سنة فسمها لم ينفذ قلت فلا
 تسع الان بعدها الاب الا بام الا في الوقف والارث ووجود
 عذر شرعي وبما في القاضي ابو السمود فليحفظ امر السلطان
 انما ينفذ اذا وافق الشرع والا فلا اساءه من القاعد
 الخامسة وقوايد شتي فلو امر قضاة بتجليف الشهود
 وجب على القضاة ان ينصحوه ويقولوا له لا تكلف قضاة
 الي امر يلزم منه سخطه او سخط الخالي قضا الباشا
 وكتابه الي القاضي جاز ان لم يكن قاضي مولي من السلطان
 والحاكم كالقاضي الا في اربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح
 الكزيعي البحر وفي الفعل الاول من جامع المعنوي القاضي
 بتأخير الحكم يأم ويحزل ويضر وفي الاساءه لا يجوز للقاضي
 تأخير الحكم بعد وجود شرائطه الا في ثلاث لريبة ولربها
 صلح اقارب واذا استعمل المدعي لا يصح رجوعه عن قضايه
 الا في ثلاث لو علمه او ظهر خطاؤه او خالف مذهبه فعل
 القاضي حكم فلو زوج المتيمة من نفسه او ابنه لم
 يجر الا في مسيلتين اذا اذن الولي للقاضي بتزويجها كان

وكلا اذا اعطى فقيرا من وقف الغنل كان له اعطاه غيره امر
القاضي حكم الذي سبيل الوقف المذكور فامره فتوي فلو
مرفه لغيره صح القاضي بخلصهم الميت ولو اقر به المرفه
لا يقبل قول امين القاضي انه حلف المجدرة الابن هدين
من اعطاه على امر القاضي الذي ليس بشرعي لم يخرج عن
العمدة انتهى وقد عرفت في الوقف عن المنظومة المحببة
مفيرا للميسوط ان للسلطان مخالفة شرط الواقف لو غلبه
قري ومزارع وانه محل بامر وان غاير الشرط فيلحق قل
واجاب مني اقدي بان معني كان في الوقف سنة ولم يقص
في اد اخذ منه لا يمنع نسب وفي الوهبانية يحس الولي
بدين الصغير قلت لكن قدم شارحها من قاضي خان الحر
والعبد والبالغ والصبي في العيس سوا بيتا مرفه هنا قاله
السريلدي قال وليس للقاضي البيع مع وجود اب او وصي
وهي فائدة حسنة قلت وهي في القنية ومتي باعها فللقاضي
تفعنه لو اصاب كالتطهر السليح ففهمه والمان مفير ليعنه
وينقض بيع من ان او وصيه ولو مع الحما والاصح التعلق ليطر
ويحس في دين على الطفل والد وصي وللتناهي بعض يصور
وفي الدين لم يحس اب ومكاتب وعبه لولا كعكس ومعيه
ثم لو العبد مدوننا يحس المولي بدينه لانه للفرما وكذا يحس
بدين مكاتبه

بدين مكاتبه الا فيما كان من جنس الكتابة فيفق عناق الوهبانية
وفي غير جنس الحق يحس سيد مكاتبه والعبد فيها مخير
وفي جميعها
ويحس ذالك الصالح المحرك على الدين اذ بالكتب ما هو محس
بالتكليم هو لفظه جعل الحكم في مالك لغيرك
وعرفا تولية الخصمين حالما يحكم بينهما وركنه لتعله اذ ال
عليه مع قبول الاخر ذلك وشرطه من جهة المحكم بالفتح
ملاحيته للخصما كما مر واشترط الاهلية المذكورة وقته
اي التكليم ووقت الحكم جميعا فلو حكما عبد اقصى او صيا
فيلغ او ذميا فلا سلم ثم حكم لا ينفذ كما هو الحكم في مقلد
بفتح اللام مسددة بخلاف الشهادة وقد عرفت انه لو استغنى
العبد ثم فتح ففتح صح وعرفه عدي اقدي للميت في حكمه رجلا
مملوما اذ لو حكما اول من دخل للجد لم يخرج جمعا للبهالة
فحكم بينهما بيينة او اقرار او نكول ورضاي حكمه صح لو في
غير حدود وقودية علي عاقلة الاصل ان حكم المحكم بمنزلة
القاضي وهذا لا يجوز بالصلح فلا يجوز بالتكليم وينفذ احدهما
بنقضه اي الحكم بعد وقوعه كما ينفذ احدا العاقلين
في مضاربة وشركة وكالة بلا التماس طالب فان حكم
لزومهما ولا يبطل حكمه بغيرهما الصلح عن ولاية شرعية

٩٢
مصلح عوفي العوسمة سبعة عشر منها لو ارتد انقلب
لورود الشهادة لثمة فغيره قولها وينبغي ان لا يلي
للبس ولم اره وكذا لم ار حكم قوله الهداية وينبغي ان لا يجوز
ان اهدي اليه مطلق التحكيم بالكتاب القاضي
الي القاضي وغيره الماد وغيره قوله والمرأة تنضم الي اخوة
القاضي يكتب الي القاضي في كل حق به يفتي استبان
غير حدود وقود للثمة فان شهدوا على خم حاضر
وحكم بالشهادة وكتب بحكمه ليحفظ وكتاب الحكم هو السجل
الحكيم اي الحكم التي فيها حكم القاضي هذا يعرفهم وامان
عرفت كتاب كبير تضبط فيه وقايح الناس وان لم يكن الخضم
حاضر لم يحكم لانه حكم على الغائب وكتب الشهادة الي قاض
يكون الخضم في ولايته ليحكم القاضي المكتوب اليه بها على
رايه وان كان مخالفا لراي الاليت لانه اقتدا حكم وهو نقل
الشهادة حقيقة ويسمى الكتاب الحكيم وليس بسجل وقرأ
الكتاب عليهم لواعلمهم به وختم عندهم اي عند شهود الطريق
وسلم الكتاب اليهم بعد كتابته عنوانه في باطنه وهو ان
يكتب فيه اسمه واسم المكتوب اليه وشهرتهما فلو كان العنوان
على ظاهره لم يقبل قيل هذا في عرفهم وفي عرفنا يكون على الظاهر
فيعمل به والحق الثاني بان يشهدهم انهم كتابه وعليه الفتوى

ولا يتعدى حكمه الى غيرها الا في سبيل ما لو حكم احد
الشريكين وغيرهم لم يخل فحكم بينهما والزم الشريكة تعدي
للسريكة الغائب لا حكمه كالصالح بحر فلو حكماه في عيب
بيع فمضى بوجه ليس للبائع رده على بائعه الا بوضي
البايع الاول والثاني والمشتري يتحكمه فخرج ثم استلها
الملك يعيد صحة التحكيم في كل المجتهدات لحكمه يكون
الكنائيات راجع وفسخ اليمين العاقبة الى الملك وغير
ذلك لكن هذا مما يعلم ويحكم وظاهر الهداية انه يجب
بلا يحل قتال وبيع اخباره باقرار احد الخصمين
وبعدالة الشاهد حال ولايته اي بقا تحكيمهما
لا يبيع اخباره بحكمه لانقضاء ولايته ولا يبيع حكمه
لابويه وولده وزوجه حكم القاضي بخلاف حكمهما
اي القاضي والمحكم عليهم حيث يجمع كالشهادة حكما
رجلين فلا بد من اجتماعهما على المحكوم به ويعض
القاضي حكمه ان وافق مذهبهم والا بطله لان حكمه
لا يرفع خلافا وليس له للمحكم تفويض التحكيم الى غيره
وحكمه بالوقف لا يرفع الخلاف على الصبي خائفة
فلورفع الى موافق لمذهب حكم ابتدا بلزومه بشرطه
ولا يعرضه لانه لم يقع مقتبر والحاصل انه كالقاضي الا في
مسائل

كما في المروضة عن الكفاية وفي الملتقى فليس الخبر كالبيان
 وإذا وصل المكتوب إليه نظر إلى ختمه أو لا ولا يقبله
 أي لا يقرأه إلا بحضرة الختم وشروطه ولا بد من استلام يده
 ولو كان لذي ذي لم يقرأه في الشهادة ثم على فعل المسلم إذا قرأ
 الختم فلا حاجة اليهم أي المشهود بخلاف كتاب الامتياز
 في دار الحرم حيث لا يحتاج إلى بينة لأنه ليس بمنزلة في
 الشاه لا يعمل بالخط إلا في مسألة كتاب الامان ويحقق فيه
 البراءات ومقتضى بيع وصرفه وسناده وجوز محله وقاض
 وشاهه لا يتحقق بطلان به بخلاف ما لا بد من مسافة ثلاثة
 أيام بين القاضيين كالمشاهدة على الشاهد على الظاهر
 وجوزها الثاني أن بحيث لا يعود في يومه وعليه القوي
 مشربلا ليدرس راجعة ويبطل الكتاب بموت الكاتب
 وعزله قبل وصوله الكتاب إلى الثاني أو بعد وصوله
 قبل القراءة وإجازه الثاني وأما بعد ما فلا يبطل ويبطل
 بخلاف الكتاب ومردته وحده لقذف وعماه وفسقه
 بعد عدالته لخبر وجه عن الأهلية وإجازه الثاني وكذا
 بموت المكتوب إليه وخبر وجه عن الأهلية إذا أعم بعد
 تخصيص اسم المكتوب إليه بخلاف ما إذا أعم ابتداء وجوز
 الثاني وعليه العمل فلا بد من بطلان بموت الختم إذا كان لقيام
 واره

وارثه أو وصيه مقامه قلت وكذا لا يبطل بموت شاهه
 الأصل كما ساق في متنا في بابه خلافا لما وقع في الخلفية هنا
 فهو مخالف لما ذكره بنفسه ثم نسبته وأعلم أن الكتابة
 بعلمه كالتمضاء بعلمه في الأصح بحرفين جوازا وجوازا من لا
 فلا إلا أن العتمة عدم حكمه بعلمه في زماننا استاه وفيها
 الإمام يقتضي بعلمه في حد قذف وقود وتغريم قلت في أصل
 الإمام قيد كما قدمناه في الحدود ولم أراه كفي في شرح الوهبانية
 للشرع بل في المختار الآن عدم حكمه بعلمه مطلقا كما
 لا يقتضي بعلمه في الحدود الفلانة منه فعليه كذا وخبر
 مطلقا غير أنه يغرم من به أثر السكر التهمة وعن الإمام
 أن علم القاضية طلاق وعتاق ونحوه يثبت الحيولة على
 وجه الحسنة لا التعتا ولا يعمل كتابه القاض من محكم بل من
 قاض مولي من قبل الإمام يملك إقامة الجرم مقبل يقبل
 من قاضي مصرور ستاقوا عقدة للمنف والمكالم كتب كتابا
 إلى من يصل إليه من قضاة المسلمين في وصل إلى قاض وفي بعد
 كتابة هذا المكتوب بطلان قبل اتمام ولايته وقت الخطأ جواهر
 التناويز ولم يوجب الخطأ المكتوب إليه ليس لنا يمان
 يتسلم لليلة تقضي في غير حد وقود وإن أتم الميراث لربا
 لخبر الجنائي لم يفلح أقواله ولا امرهم لعمارة وتصلح ناظره لو حق

ووصية ليهيئ وساهدة فتع فصح تقريرها في النظر
 والشهادة في الاوقاف ولو بلا شرط واقف جرحا لم تقبلت
 فمن شرط الشهادة في وقعه اطلاق ثم لولده فانه وقرك ببتا
 انها تستحق وظيفة الشهادة وفي الاشياء من احكام
 الاثني اقرار في المسيرة جواز كونها بغيره لا رسولة
 لنا حاله من على السرد ولو قضت في حد وقد فرغ الي
 قاض اخر عري جوازه فامضاه ليس لغيره ابطاله بخلاف
 تسريح عيني والخني كالاثني جرحا علم انه اذا وقع للقاضي
 حادثة او لولده فانه يفسره فتعني نائب القاضي له
 او لولده جاز قضاؤه فالوقضي للامام الذي قلده القضا
 او لولد الامام سراجيموف البرازية كان تقبل منها ته
 له وعليه يمح قضاؤه لم وعليه اثني خلافا للبراهمة
 والمستمط لم يمحظ ويقضي النائب على شرطه وان لم يمحظ
 الاصل وعكسه وهو قضا الاصل ما شهدوا به عند النائب
 فيجوز للقاضي ان يقضي بتلك الشهادة باخبار النائب
 وعكس خلاصة **فصل** في تعيين القاضي لمن
 لا تقبل شهادته به الا في الموضع عليه كمن قاض لمن لا يقبل
 شهادته له فيجوز قضاؤه به اشياء وفيها لا يقضي لقضيه
 ولا لولده الا في الموضع من الشرية لي في شرحه للوجاهة
 ص

صت قضا القاضي لام امراته ولا امرأة ابنه ولو في حياة
 امراته وابيه وان يقضي فيما هو تحت نظره من الاوقاف
 وراي بيتين فقال
 ويقضي لام العرس حال حياتها وعرس ابيه وهو حي محرر
 وبعد وفاة ان خلى عن نفسه بميرات يقضي به قسما
 ويقضي لوقتي مستحق لرجه بوصف القضي والعلم ان كان يقضي
 هذه مسائل شق اي متفرقة وجاوا شي اي متفرقين يمنح
 صاحب سفل عليه على اي طبقة لاخر من ان يتد اى
 يدق الوتد في سفله وهو البيت القضاى او يقب كوة
 بفتح او ضم العلاقة وكذا بالعكس دعوى الجرح بلا رضى الاخر
 وهذا عند وهو القياس جرحا لا لكل فعل بالايض ولو انهم
 السفل بلا منع ربه لم يجبر على البناء عدم التودي ولذا الملو
 ان يبني ثم يرجع بما اتفق ان يبني يادته او اذن قاض والافقية
 البناء يوم بناء تمامه في العيني زايعة مستطيلة اي سكة
 طويلة يتشعب عنها سكة مثلها لكن غير نافذة
 الي محل اخر يمنع اهل الاولى عن فتح باب المروى للاستفا
 والرجع عيني في التصوي الغير النافذة على الصحيح اذ لم ي
 لهم في المروى بخلاف النافذة وفي زايعة مستديرة لرق
 اي اتصل طرفاها اي نهلية سعة الموحا جرحا

شبكة

الألوكة

بالمستطيلة لا يمنع لانها كساحة مستمرة في دار بخلاف
 مالوكات مربعة فانها كسكة في سكة ولذا يمكنهم نصب
 البوابة ابن كمال بهذه الصورة * * *
 زائفة غير نافذة زائفة نافذة زائفة مستمرة
 ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا حكان
 الضرر بجاره ضررا ينافي مع من ذلك وعليه التوقيف
 بزائفة واختاره في الهادية وافق به قاري الهادية حتى
 لا يمنع الجار من فتح الطاعة وهذا جواب المشايخ استغسانا
 وجواب ظاهر الرواية بعدم المنع مطلقا وبه افي طائفة
 كالامام ظهير الدين وابن السكينة والعلامة في الفتح
 وفي قسمة المجتبى وبه يفتي واعتمده المصنف ثم يقال
 وقد اختلف الاقفا وينبغي ان يعمد على ظاهر الرواية
 انتهى قلت وحيث يعارض منه وتسرعه قال على علي
 المتون كما تقر من اقدم برقلت وتقيح الاشكال هل يضر
 ام لا وقد حرر محشي الاشياء المنع قياسا على مسألة السفل
 والطوانه لا يتبد اذا اضر وكذا ان اشكل على المختار
 للفتوي كما في الحانية قال المحشي فكذا تصرفه في ملكه
 اذا اضر او اشكل يمنع وان لم يضر لم يمنع قال ولم ار من نبه
 عليه فليقتنم فانه من خواص كتابي هذا ادعي على

آخر

اخر حجة مع قبض في وقت فسيل للمدعي بينة فقال
 قد جحدتني اي الهبة فاستبريتها منه ولم يقل ذلك
 اي جحدتها ومعاذ الاكتفاء كان التوفيق وهو مختار
 شيخ الاسلام من احوال اربعة واختار المجتدي لانه يكتفي
 من المدعي عليه لامن المدعي لانه مستحق وذلك وادفع والظاهر
 يكفي للدفع لا الاستحقاق بزائفة فاقام بينة على السرا
 بعد وقتها به وقت الهبة تقبل في الصورتين وقبله لا
 فوضح التوفيق في الوجه الاول وظهور التناقض في الثاني
 ولولم يذكر له ان لا يرد ولا يرد ولا يرد تقبل الامكان التوفيق
 بتأخير الشراء ولا يشرط كون الكلامين عند القاضي الثاني
 فكل خلاف وينبغي ترجيح الثاني بحولان به التناقض والتسا
 يرفه بتعديق الخبر ويقول المتناقض ترك الاول وادعي
 بكذا وتكذيب الحاكم ولحماه في البحر فاقم المصنف كما وادعي
 او لا لهما اي الاول مثلا وقف عليه ثم ادعاه لنفسه او
 ادعاه لغيره ثم ادعاه لنفسه لم تقبل للتناقض وقيل
 تقبل ان يوقف بل قال لانه لو كان ثم استوفيه دون غيره
 الدعوى قال ولو ادعي المالك لنفسه او لأم ادعي الوقف عليه
 تقبل كما وادعاه لنفسه ثم لغيره فله تقبل ومن قال
 لاخر اشترت مني هذه الجارية وانكول اخر الشرا بان

قف

للبايع ان يطأها ان ترك البايع المضمومة واقترن
 تركه يجعل يبدل على الرضخى بالفسخ كما سلكها ونقلمها
 لتركه كما تقرر ان جود جميع الفتوة ما عدا النكاح فسخ
 فللبايع ردها بميب قديم مقام الفسخ بالتراضى ههنا اما
 النكاح فلا يقبل الفسخ اصلا لانه الرجاء انه تزوجها
 ثم ادعاه وبرهن على النكاح يقبل ردها ثم يخلو البيع
 فانه اذا انكروا ثم ادعاه لا يقبل لا تقباضه بالانكار بخلاف
 النكاح اقر بيمين عشرة دراهم ثم ادعى انها زويوه او
 بمرجة صدق يمينه لان اسم الدار بينهما مختلف مستوفى
 لغلبة غشها وهذا الواجب انما استوفى لم يصدق ان كان
 البيان مقصولا وصدق لو بين موصولا نهائيا والتفصيل
 في المقصود لا الوصول ولو اقر بيمين الجهاد لم يصدق
 مطلقا ولو موصولا للتناقض ولو اقر انه قضى حقه او
 قبض الثمن او استوفى حقه صدق في دعواه الزيادة
 لو بين موصولا والا لا لا وهو قول جواد خضر فلا يتقبل
 التاويل بخلاف غيره لانه ظاهر انما يتقبل للشرع ان كان
 اقر بدين ثم ادعى ان بعضه مقروض وبعضه زنا وبرهن
 عليه قبل برهانه قسبة عن علة الدين وسجي في الاقرار
 قال لاخر لك على الف درهم فردته المقر له ثم صدقه
 في مجلسه

في مجلسه فلا شيء عليه للمقر له الا بجهة اقراره فلما وكذا
 الحكم في كل ما فيه الحق لو احدى ومن ادعى على اخيه الا فتقال
 المدعى عليه اكان له على شيء فبما برهن على القضاء اي
 الاثبات والادعاء ولو بعد القضاء الحكم بالمال او الدفع
 بعد قضا القاضى صحيح لمصلحة المنة كما سيجي قبل برهانه
 لاحكام التوفيق لان غير الحق قد يعفى ويرامه رفقاً بالمتقنة
 وسجي في الاقرار انه لو برهن على قوله المدعى الماميط في الدعوى
 او شهود كذبة او ليس عليه شيء من الدعوى الى اخره وذكره في
 الدرر قبل الاقرار في فعل الاستبراء كما يقبل لو ادعى
 القصاص على اخيه فأنكر المدعى عليه وبرهن المدعى على القصاص
 ثم برهن المدعى عليه على النكاح او على الطلاق عن غير مال
 وكذا في دعوى الرق بان ادعى عبودية شخص فأنكر فبرهن
 المدعى ثم برهن السيد ان المدعى اعترفه بطلان ان يملح ولو
 ادعى الايهام ماله قبل برهانه على الايهام وبرهن ان له
 اربعة ثم اقر له عليه للملك بتمامه يسقط عن المنكر لا كناية
 وقيل لو علم المتوى بملكه كان له ملكه المدعى عليه جاحدا
 فذمت غير متغولة في زعمه فلان قسبة القامعة والله اعلم
 وان زاد كلمة ولا امر فذكر ونحوه كما رايتكم لا يقبل لتعذر
 التوفيق وقيل يقبل لان المحتجب والخدعة قد يتاذي

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

بالشعب على بابه في امر بارضا الخضم ولا يعرفه ثم يعرفه
 حتى لو كان يعمل بنفسه لا يقبل نعم لو ادعى قرار المدعي عليه
 بالوصول او لا يصلح رز في اخر الدعوى لان التناقض
 لا يمنع صحة القرار فربيع عبدة من فلان ثم جوده صح
 لان القرار بالبيع بلائق باطل اقرار بزازية ادعى على اخر
 انه باعه اشته منه فقال الاخر لم ابصها ذلك فطاف بهن
 المدعي على الشرائع فوجد المدعي بها عيبا واراد ردها
 فبرهن البائع انه في المشتري بري اليه من عيب
 بهما لم تقبل بيعة المبيع للتناقض عن الثاني تقبل
 لامكان التوفيق بين وجهه وابرايه عن العيب ومنه
 واقعة سرقته ادعت انه تكلم بكذا او طالبت بالمرء والكر
 فبرهن قاضي انه علم ما على المرء تقبل لاحتمال انه زوجه
 ابوه وهو صغير ولم يعلم خلاصه يبطل جميع ذلك اي
 مكتوب كتب ان شاء الله في اخره وقال اخوه فخطوه استخار
 راجع على قوله فتح واتفقوا ان الهزجة كخامل السكوت
 وعلى الهزجة كخامل في جمل عطف بولوا غنيت بشرط
 واما الاستثناء بللا واخواتها فلا غير الا لقولينة
 كقول ما ية درهم وخمسون دينارا الادر هلال اول
 استثنى واما الاستثناء بان شاء الله بعد جملتين اتمليتين
 فاليها

فاليها اتفاقا وبعد طلاقين معلقين او طلاق معلق
 وقت طلق فاليها عند الثالث وللآخر عند الثاني ولو بلا
 عطف اوبه بعد سكوت فلا غير اتفاقا وعطفه بعد سكوت
 نحو الاما فيه تشديد على نفسه وتعامه في البرمات ذي
 فقال عرسه اسلمت بعد موته وقوات ورثته قبله
 صدقوا تحكما الحال كما يحكم الحال في مسيلة جريبات
 المطا حونة ثم الحالا فما تعلق حجة للدفع لا للاستحقاق
 كما في مسلم مات فقال عرسه المومية اسلمت قبل موته
 فارثه وقاتو بعده فالقول لهم لان الحادث يعاقب اقرب
 اوقاته **ف** رفع وقع الاختلاف في كزالميت واسلامه
 فالقوله لم يدعي الاسلام محر قال المودع بالفتح هو ابن مودع
 بالسرالميت لا وارث له غير دفعها اليه وجوب الكفولة هذا
 ابن وايتي قيد بالوارث لا لتلواق انه وصيه او وكيله او
 المشتري منه لم يدفعها لان اقر ثانيا بابن اخيه لم يدفعه
 اقراره اذ الكذب الابن الاول لانه اقر على الغير ويضمن
 الثاني خطه ان دفع الاول بلا قضا زيلي تركه قسيت
 بين الورثة او المزمع بشهود لم يقولوا نعم كذا انسخ
 المتروك والشرح وعبارة الدرر وغيرها لا يعلم له واثبات
 او غيرهما لم يكفله خلافا لهما لهما المالك له ويتلوم

القاضى مئة ثم يقضى ولو ثبت بالاقرار كغلو الاتفاق ولو
 قال اليهود ذلك لا اتفاقا ادعى على اخر دار نفسه
 ولا حية الغائب اربا ويرهن عليه على ما ادعاه
 اخذ المدي نصف المدي مساعدا ترك باقية في يد
 ذي اليد بخيل حيد ذواليد دعواه او لم يحل خلافا
 لهما وقولهما استحسنان نهاية ولا تعداد السنة ولا القضا
 اذا حضر الغائب في الاصح لا تصاب باحد الورثة خصما للبيت
 حتى تقضى يوته ثم انما يكون خصما بشرط تسعة مبسوط
 في البحر والحق الفرق بين الدين والعين ومثله اي القمار
 المنقول فيما ذكر في الاصح ورر ولكن انعقد في الملقى انه
 يوحده اتفاقا ومثله في البحر قال واجهوا انه لا يوحده
 لو قرا اوصى به بثلث ماله يقع ذلك على كل شيء لانها
 اخت الميراث ولو قال مالي او ما املكه صدقة فهو على
 جنس مال الذكاه استحسنانا وان لم يجده غيره امسك منه
 قدر قوله فاذا ملك غيره تصدق بقدره في البحر قال
 ان فعلت فاما املكه صدقة فحيلة ان يبيع ملكه من رجل
 بثوب في منديل ويحبضه ولم يره ثم يفعل ذلك ثم يرد
 بخيار الروية فلا يلزمه شيء ولو قال الف درهم من مالي
 صدقة ان فعلت كذا افعله وهو عليك اقل يلزمه بقدر
 ما يملك

في البيع

ما يملك ولو لم يكن له شيء لا يجب شيء وصح الايصا بلا علم
 الوصي فصح تصرفه لا يصح التوصل بلا علم وجيل والفرق
 ان تصرف الوصي خلافة والوكيل نيابة فلو علم الوكيل بالتوصل
 ولو من ميثاقه فاستصح تصرفه ولا يثبت عزله الا
 باخبار عدل او فاسق ان صدقه غناية او مستورين او
 فاسقين في الاصح لاخبار السيد بخيانة عبده فلو باعه
 كان مختارا للعدا والسفيع بالبيع والبر بالثام والمسلم
 الذي لم يهاجر بالسرايع وكذا الاجار يعيب لم يرد شره وجب
 ما دون وفسخ شركة وعزل قاهر ومتولي وقف فري
 عشر يشترط فيها احد الشرطي الشهادة لا لعظمها ويشترط
 سائر الشروط في الشاهد وقيد في البحر بالعدل القاصي
 وبما اذا لم يصدق ويكون الخبر غير المرسل ورسوله فانه يمل
 بخبره مطلقا كما سيجي في باب بيع قاصر او حينئذ لم يقبل
 جعلتك امينا في بيعه على الصحيح ولو الجية بعد الدين
 الغرما واخذ المال فضاغ ثمنه عند القاضى واستحق المبد
 اوضاع قبل تسليمه لم يضمن لانما بين القاضى كالتقاضى
 والقاضى كالتام وكل من لا يضمن بل ولا يجلف بخلاف
 نايب الناظر ورجع المشتري على الغرما المتعذر الرجوع
 على العاقد ولو باعه الوصي لم يمل الغرما بامر العاقد

نسخة

او بلا امره فاستحق العبد امواله قبل القبض للعبد من
الوصي وضاع الثمن رجع المشتري على الوصي لانه
وان نعبه القاضي عاقد اية عن الميت فترجع الحقوق
اليه وتويع على الغرماء لانه عامل لهم ولو ظهر بعله
مال للميت رجع الغريم فيه بدينه هو الاصح اخبر
القاضي الملك للفقراء ولم يعطهم اياه حتى هلك كان
المالك من مالهم اي القتل والثلثان للورثة لما مر
امر ك قاض على برجم او قطع في سرقة او ضرب في حد
فضرب بما ذكر وسلك فعله لوجوب طاعة ولي الامر
ومنه محمد بن يحيى يعاين الحجة واستحسنوه في زياتا وفي
اليوم وبه يغني الا في كتاب القاضي للضرورة وقيل
يقبل لو عده عالما وان عد جاهلا ان استفسر فاحسن
تفسير الشرايط صدق والا لا وكذا لا يقبل قوله
لو كان فاستقاما كان او جاهلا للتمتع الفعلة اربعة
الا ان يعاين الحجة اي سببا فربما صدد هذا لانسان
عند اليهود فادعيهما للدفن فانه وقال الصلح كانت
الاهن بخمسة وانكره المالك والقول للصاب لانكاره
والضمان واليه يهود يشهدون على الصلح لا على عدم
النجاسة ولو قتل رجلا وقال قتلته لردته او قتلته
ابي

ابي لم يسمع قوله ليل يودي الي فتح باب الدوا فانه يقبل
وقيل كان القتل كذا واما الدم عظيم فلا يهل بخلاف المال
اقرار بزيادة صدق قاضي محروك يلا يمين قال يزيد اخذت
منه الخافضت به ايمه بالادف ليكرهت اليه او قال
فصبت بقطعة يدك في حق وادعي زيدا اخذه الا لئيب
وقطعه اليه ظلمما وافر يكونهما ايمه الاخذ والقطع في وقت
تفدياه وكذا الوزع فعله قبل التخليد او بعد الغزاة الاصح
لانا نحن فعله الي حالة مسروبة منافية للضمان فيصدق
الا ان يبرهن زيدا على كونهما في غير قضائه فالقاضي يكون
مستلحا عند شريعة **فستخرج قتل قبل الاشهاد من بعض**
الشامية او لم يكن للقاضي شيء في بيت المال فله اخذ عشر
ما يتولى من اموال اليتامى والفقراء وفي الثانية المتولي
المشتر في مسيلة الطاحونة قلت لكن في البرزوخية كل ما يجب على
القاضي والمختل ليحل له ما اخذ الاجر به كالنكاح صغير لانه
واجب عليه وكجواب المفتي بالقول ولما بالكتابة فيجوز
لها على قدر كتبها لان الكتابة لا تلزمها وتماه في
شرح الوصاية وفيها قال رحمه الله تعالى . . .
وليس له اجر ولذا كان قاسما . . . وان لم يكن من بيت حل متراش
ورخص بعض الانعام متراش . . . وفي بعض ما قاله القول العادل

بموجبها بعد التزكية بمعنى اقتراضه فور الا في ثلث قدناها
فلو امتنع بعد وجود شرائطها اثم لتركه الغرض واستحق العذر
لغسقه وعذر لا تركا به مالا يجوز شرعا زيل في كثر ان لم
ير الجواب اي ان لم يقتض اقتراضه عليه ابن مالك واطلق
الكافي كره واستظهر المصنف الاول ويجب ادائها بالطلب
ولو حكما كالحكم لكن وجوبه بشرط سبعة مبسطة في البحر
وغيره منها على القاض وقرب مكانه وقوله بقبوله او بكونه
اسرع قبولا وطلب المدي لو في حق العبد ان لم يوجد بدله
اي بدل الشاهد لكنهما فرض كفاية تتعين لو لم يكن الا شاهدان
لتحمل اداء وكذا الكايت اذا تعين لكن له احدى العدة للشاهد
حتى لو ركب بلا عذر لم تقبل دية تقبل الحديث اكرهوا الشراء
وجوز الشراء في الكل مطلقا وبه يغني بجر وافر المصنف ويجب
الاداء بالطلب لو الشهادة في حقوق الله تعالى وهي كثيرة
عد منها في الاسباه اربعة عشر قلا وميت اخر شاهد الحبة شهادة
بلا عذر فسق فترة كطلاق امرأة اي باينا وعقاقة وتديرها
وكذا اعتق عبد وتديره شرح وهبانية وكذا الرضاع كما مر في
بابه وصل يقبل جرح الشاهد حسب الظاهر نعم لكونه حقا لله
تعالى اياه فليقتل ثمانية عشر وليس للمدعي حصة الا في
الوقت على المرجح فليقتل وستر في الحدود ابر الحديث

C

شبكة

www.maktaba.org

وجوز المقتضى على كتب خطه . على قدره اذ ليس في الكتب بحصر
تساوي السدادات اخرها من القضا لانها
كالوسيلة وهو المقصود في لغة خبر قاطع وشرعا اخبار
صدق لا اثبات حق فتعقلت فاطلاقتها على الزور بحجاز
كاطلاق العين على القوس بلفظ الشهادة في مجلس القاضي
ولو بلا دعوى كما في حق الامعة وسب وجوبها طلب ذي الحق
او خوف قول محتمل لم يعلم بها ذوالحق وخاف فوته لزمه
ان يشهد بلا طلب فتح شرطها احد وعشرون شرايط كما بينها
واحد عشر مجلس الفصل شرايط التعليل لانه التعليل الكامل
وقت التعليل في الخبر وفي غاية المشروعية لا فيما يشهد
بالتامع وشرايط الاداء سبع عشر هي عامة وسبعة
خاصة منها الضبط والولاية في شرط الاسلام والمذنب
عليه مساهلة القدر في القيد بالسوق والبحرين المذنب
والمذنب عليه ومن الشرايط عدم قرابة اولها ووجوب
او عداوة دينوية او دفع مضمون او جرم كما ينبغي وركنها
لفظ الشهادة لا غير لتضمنه معنى مشاهرة وقسم واخبار
للمحال فكانه يقول اقسامه لفظا اطلعت عليه في الخبر
به وهذه الماتى في مقودة في غيره فتعقل حتى لو زاد
فيها علم بطل الشك وحكمها وجوب الحكم على القاضي

بوجوبها

الاخرى ولم تقبل شهادة اربع بلاد رجل ليل يكثر خروجه من
 وخصر من الائمة الثلاثة بالاموال وتوايعها من
 المراتب الاربع لعدة اسر بلغة المضارع بالاجماع وكان حاله
 يشترط فيه هذا اللفظ لظهوره كما ورد في ذلك فهو اخبار
 لا يشهد به في غير ذلك من الاسر في النسابين العدل من
 لم يطمع عليه في بطن ولا فرج ومنه الكذب لخروجه من البطن
 لا لحد من خلاف الشافعي في غير ذلك من الاسر في النسابين العدل من
 فتح الا ان يمينه في اي القضا بشهادة الفاسق
 ينفذ لما امر به يتاقت ويتقيد بزمان ومكان وجاذلة وقول
 معتمد حتى لا يتخذ قضاؤه باقوال ضعيفة وما في القسبة
 والمجتبي من قبول ذي المروة الصادق لقول الشافعي بحسب
 وضعفه الكمال لانه تعليل في مقابلة النص فلا يقبل واقرب
 المختلف وهي ان على خاص من الشاهد الى الشاهد
 الى ثلاثة مواضع اعني القسبة والشمودية والرسالة لا دنيا
 وان على غايب كماله نقل الشهادة او ميتة فله لقبولها
 من رتبته الى جده فلا يتعدى ذكر اسمه واسم ابيه وعصمه
 الا اذا كان يعرف برماي والصناعة لا محالة بان لا يشاركه
 في امر غيره فلو قضى ببلاد راجد نفذ فللعقبر التعريف
 لا تكثير الحروف حتى لو عرف باسمه فقط او بلقبه وحده كفي

فاسق

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

من ستر ستر فالأولى الكتم إلا للتمسك بجرم الأولي ان
يقول الشاهد في السرقة اخذ اياه الحق لا سرق وعافية
للسر ونصابها للزنا اربعة رجال ليس منهم ابن زوجها
ولو علق عتقه بالزنا وقع بنجلين واحد ولو شهد بعتقه
ثم اربعة بزناه محصنا فاعتقه القاضي ثم رجه ثم رجع الكل
ضمن الاولان قيمته لمولاه والاربعة قيمته له ايضاً ولو ارثه
والبقية الحدود والقود ومنه اسلام كاف ذكر لها
لقتله بخلاف الثاني بجرم مثله يرد مسلم رجلان الا المعلق
فيتم ولا يحكم كاسر ولولادة واستر لال الصبي الصلاة
عليه مولاه عندها والخطي واحد وهو ارجح في
والبكارة وعيوب النساء لا يطلع عليه الرجال امرأة
حرة مسلمة والتشتان احوط والاصح قبول رجل واحد
خلاصة وفي البرجندي عن الملقط انه العلم اذا شهد
منفر افي حوادث الصبيان تقبل شهادته انتهى فليحفظ
ونصابها لغيرها من الحقوق سواء كان الحق بالاولا وغيره
كنكاح وطلاق ووكالة ووصية واستهلال حبي
ولولاه رجلان الا في حوادث صبيان المكت فانه يقبل
فيها شهادة المعلم منفر اقيمت في حق التجهيز او رجل
وامرأتان ولا يفرق بينهما القول تعالى فقد ذكر احدهما
الاخري

جامع الفصولين وملتقط ولا ييسل عن شاهد بلا
طعن من الخصم الا في حدود وقود وعنه هي ايسل في الكل
ان جعل بل بحالهم بحر سر او علانية يعني وهو اختلاف
زمان لانها كانا في القرن الرابع ولو اکتفى بالسراج مجمع
وبه يعني سراجية وكفى في التزكية قوله المزي هو عدل
في الاصح لثبوت الحرية بالادار در يعني الاصل فيمن كان
في دار الاسلام الحرية فهو بعبارة جواب عن النقص بالعبء
ولدلالة عن النقص بالمحدود ابن كمال والتعديل من الخصم
الذي لم يرجع اليه في التعديل لم يصح فلو كان مما يرجع
اليه في التعديل صرح بزارية والمراد به تعديل تركيته بقوله
هم عدول زاد لكنهم اخطاوا ونسوا اولم يروه واما قوله
صدقوا وهم عدول صدقة فانه اعتراف بالحق فيقضي
باقراره لا بالينة عند الجود اختيار وفي البحر عن التهذيب
يحمل الشهود في زماننا لتعذر التزكية اذ المجهول لا يعرف
المجهول واقره المصنف ثم نقل عن الصيرفة بتقويضه
للقاضي قلت ولا تنس ما مر عن الاشياء والشاهد له
ان يشهد بما سمع او راى في مثل البيع ولو بالتقاضي
فيكون من المزمع والاقرار ولو بالكاتب فيكون مزمعا وحكم
الحاكم والغصب والقتل وان لم يشهد عليه ولو تخفيا
يري

يري وجه المقر ويقره ولا يشهد على تجويز بمسما عنه
منه الا اذا تبين الخطأ بل لا يمكن في البيت غيره لكن لو
فسد لا تقبل در او يري شحنه اي القابلة مع شراة
اثنين بانها فلا تة بنت فلان ابن فلان ويكفي هذا الشهادة
على الاسم والاب وعليه الفتوى جامع الفصولين فصح
في الجوهر عن محمد لا ينبغي للفقهاء كتب الشهادة لان عند الاداء
يتعظم المادي عليه فيقره واذ كان بين الخططين بان اخر
في المادي خطا لقرار المادي عليه فانكر كونه خطا فاستكت
فكتب وتبين الخططين مشاهرة فلا هو على ايها الخطا كانت
واحد لا يحكم عليه بالمال هو الصحيح خايمه وان اقر قاري
الهداية بخلافه فلا يمول عليه وانما هو على هذا الصحيح
لان القاضي خالف من اجل انه يفتد على نفسه في التزكية وليس
المصنف هنا وفي كتاب الاقرار واعقده في الاشياء للزيف
شرح الوهابية لوقال هذا خطي لكن ليس علي هذا المال ان
كان الخطا على وجه الرسالة مصدر امنويا لا يصدق ويلزم
بالمال ونحوه في الملتقط وفتاوى قاري الهداية فراجع
ذلك ولا يشهد على شهادة غيره مالم يشهد عليه وقيد
في النهاية بما اذا سمعه في مجلس القاضي فلو فيه جاز وان
لم يشهد شربا عليه عن الجوهر وبخلافه تصوير هذا الشريعة

وغيره وقولهم لا بد من التحمل وقبول التحمل وعدم السعي
 بعد التحمل على الاظهر نعم الشهادة لقضا القاضي صحيحة
 وان لم يشهد بها القاضي عليه وقيد ابو يوسف بمجلس
 القضا وهو الاحوط ذكره في الخلاصة كفي عدل واحد في
 اثني عشر مسألة على ما في الاشياء منها احبار القضا بالافلاس
 المحبوس بعد المدة والتركبة اي تركبة السرايا تركبة
 الملاينة شهادة اجماعا ورجحة الشاهد والخم والرسالة
 من القاضي الى المزي والاشنان احوط وجاز تركبة عبد
 وصبي والد وقد تعلم بن وهبان منها احد عشر مقال
 وقيل عدل واحد في تقوم . وجرح وتعديل وارث يترك
 ورجحة والسلم هل هو جيد . ولفلاس الاصول الى بظاهر
 وصوم على ما امر او عند غلة . وموت اذا الشاهدين بخبر
 والتركبة للذي تكون بالامانة في دينه ولسانه
 ودينه والله صاحب يقظة فان لم يعرفه المسلمون ساوا عنه
 عدول المشركين اختيار وفي المقتطع عدل بغير ان يمس
 قبلت شهادته ولو سكر الذي لا تقبل ولا يشهد من رأي
 خطاء ولم يذكرها اي الحادثة كذا القاضي والراعي
 لمسا به في الخط والخط وجواز لو في جوزه وبه ناخذ بجر من
 المتبني ولا يشهد لحد بمالم يعاينه بالاجماع الا في
 عشر

عشرة على ما في شرح الوهبانية منها القتل والولاء عند
 الثاني والمهر على الاصح فرازية والنسب والموت والمكاح
 والدخول بزوجه ودولية القاضي والاصل الموقف قيل
 وشرايطه على المختار كما في بابه واصله هو كالمعلق بسبه
 صحته وتوقف عليه والا فمن شرايطه فله الشهادة بذلك
 اذا اخبر بها بهذه الاشياء من بين الشاهد به من غير
 جماعة لا يتصور وتواطئهم على الكذب بلا شرط كدالة او شهادة
 عدلين الا في الموت فيلحق العدل ولو اثني وهو المختار ملحق
 وقبح وقيد خارج الوهبانية بان لا يكون المخبر منها كوارث
 وموصي له ومن في يده شيء شوي رقيق علم رقه ويعبر
 عن نفسه والافهوك كلع وكذا ان تشهد به ان وقع في
 قلبه ذلك اي انه ملكه والا ولو عاين القاضي ذلك جاز
 له القضا به فرازية اي اذا ادعاه المالك والا وان فسر
 الشاهد للقاضي ان شهادته بالشامع او بما يئنه
 اليد ردت على المصحيح الا في الوقف والموت اذا فسر واقالا
 فيه اخبرنا من تثق به تقبل على الاصح خلاصة بل في العصة
 عن الخائنة معاني التفسير ان يقول لا شهدنا لاناسمعتنا من
 الناس اما لولا الام نفاين ذلك ولكنه استمر عنه فاحازت
 في الكل وصححه شارح الوهبانية وغيره باب المقبول

وعنده اي متى يجب علي القاضي قبول شهادته ومن
 لا يجب لمن يصح قبولها ولا يصح لصحة الفاسق مثلا
 كما حققه المصنف تبعا ليعقوب بن اسود وغيره فقبل من
 اهل الاهل اي اهل يدع لا تكف كجور وقدر ورفض وخروج
 ونسيه وتعطيل وكل منهم اثني عشر مرة فصاروا اثنين
 وسبعين الا الخطابية صنف من الروافض يرون الشهادة
 لشيعةهم ولكن حلف انه حق فزعم لا بد منهم بل لثمة
 الذي ولو لم يبق لذهبهم ذكر بجور من المذموم لو عدل في
 دينهم جوهره على مثله الا في خمس مسائل علي ما في
 الاشارة وتقبل باسلامه قبل القضا وكذا بعده لو بقوبة
 لغجر وان اختلفا على كاليهود والنصارى والذي
 علي المشتان لا عكسه ولا مرند على مثله في الاصح وتقبل
 منه على مشتان من مثله مع اتحاد الدار لان اختلاف اديهما
 يقطع الولاية كما يمنع التوارث ويقتل من عدو يسب الدين
 لانها من الدين بخلاف الدينية فانه لا يؤمن من التقول
 عليه كما يجب واما الصديق لصديقه فتقبل الا اذا كانت
 المدقة متناهية بحيث يتصف كل في مال الاخر قاضي
 المصنف مقرر بالمعين الحكام ومن مرتب صغيرة بلا اصرار
 اذا جتب الكبار كلها وقلب صوابه علي صفاير دره
 وغيرها

وغيرها قال وهو معنى العدالة وفي الخلاصة كل فعل يرفض
 المروءة والكرم كبقية واقرب من الكمال قال ومضى اترك كبرى
 كسيرة عدالة ومن اقف لو لعذر والا لا وبه نأخذ بجور
 والاشهر ايشي من الشرايع كقرابن كمال وخمسة واقطع ويريد
 الرضا ولو بالزنا خلافا للمالك وخشي كائني لوشكلا والافلا
 اسكال وعين مفتحة وعكسه لالتمية ثانيا في الخلاصة شهدا
 بعد عتقهما ان الثمن كذا عند اختلاف بايع ومشترا لم تقبل
 لجور التبع بالبيان المتق ولا خيه وعينه ومن تحرم رضاعا
 او مصاهرة الا اذا اختلفت الخصومة وخام مع علي ما في القية
 وفي القرابة تحاكم للشهود والمذموم عليه تقبل لو عدل ومن
 كافر علي عبد كافر مولاه مسلم او علي وكيله جردا فزمو كله
 مسلم لا يجوز عكسه لقامها علي مسلم قصدا وفي الاول ضمننا
 لم تقبل علي ذي ميت وصيه مسلم ان لم يكن عليه دين مسلم
 بجور وفي الاشارة ولا تقبل شهادة كافر علي مسلم الا تبعا كما مر
 او ضرورة في مسيليين في الايام شهد كافران علي كافرانه او علي
 الي كافر واحد مسلم اعلمة حق الميت وفي النب شهد ان النضاري
 ابن الميت فادعي علي مسلم بحق وهذا استحسان ووجهه في الدرر
 والاعلا للسلطان الا اذا كانوا اعداء على الظلم ولا تقبل شهادتهم
 لظلمة ظلمهم كريس القرية والحاي والعراف والمعنون في المركب

والعرفاء في جميع الاوصاف ومحضر قضاة العهد والوكلاء
 المتعلقة والشكاك وضمان الجهاد كقاطعة سوق النجاسين
 حتى حل لمن الشاهد لشهادته على باطل فتح ويجز في الوصاية
 امير كبير اذ في شهادته عماله وبوابه وديارهم لا تقبل كشهادة
 المزارع لرب الارض وقيل اراد بالعمال المحترفين اي بحرفة
 لا يفتقر به وهي حرفة ابيه واجداده والافلامرودة لودنية
 فلا شهادة له لما عرفه في حل العدل ففتح وافر المنصف
 تقبل من امير اي لا يقضي بهما ولو قضي صح وعم قوله
 مطاعا لو عي بعد الادا قبل القضاء ما جاز بالسماح
 خلافا للثاني وافر عدم قبوله الاخرس مطلقا بالاولى
 وميرند ومملوك ولومكاتب او مبعضا وصبي ومغفل
 ومجنون الا في حال صحته الا ان يتجلى في الرق والتمبير
 وادى بعد الحرية ولو لمعتقه كما امر وبعد البلوغ ولذا بعد
 ابعار اسلام وتوبة فسق وطلاق زوجة لان المعتبر
 حال الاداء ثم نكحته وفي الجرمي حكم براءه لعله ثم زالت
 فشهادتهما تقبل الاربعة عبد وهي داعي وكافر علمي
 مسلم وادخال الكمال احد الزوجين مع الاربعة سحر
 ومحد وفي قذف تمام الحد وقيل بالاكتر واثاب بتكذيبه
 نفسه فتح لان الرد من تمام الحد بالنسب والاستثناء منقضي
 لما يليه

لما يليه وهو واوليكهم القاسقون الا ان يجد كافر في
 الحد فيسلم فتقبل وان ضرب الكفر بعد الاسلام على الظاهر
 بخلاف عبد ففتح لم تقبل او يقيم المحدث بينة عليه
 حدقه اما الاربعة على زناه او اثنين في اقراره كما لو برهن قبل
 الحد بحد فيه القاسق اذا تاب تقبل شهادته الا المحدث بحد
 والعرف بالاذن وشاهد الزور لو عدل لا تقبل ابا ملقط
 لكن يعجز قاضي قبوله وسجلون في حادثة تقع في السجن
 وكذا لا تقبل شهادة الصبيان فيما يقع في اللعب ولا شهادة
 النسوة في ما يقع في الخلطة وان امت الحاجات لمنع الشرع
 عما يستحق به السجن وملاعب الصبيان وحامات النساء كان
 القصير حذفا اليهم الى الشرع بزازية وصغيري وسر بلاية
 لكن في الجرمي تقبل شهادة النساء وحدهن في القتل في الحرام
 بحكم الدية كذا يهدى زالم ان ترى فليتبينه عند الفتوى وقدما
 قبول شهادة الملعون في حوائف الصبيان والزوجة لزوجها
 وهو لها وحجز عليها الا في مسيلتي في الاسباة ولو في عدة
 من ثلاث لم يلح القنية طلعا لانها وهي في العدة لم تجز شهادته
 لها ولا شهادتها له ولو شهد لها ثم تزوجها بطلت خاتمته
 فعلم منع الزوجية عند القضا لا تحل او اذ بالفرع لاصله
 وان على الاداء شهد الحد لابن ابنه على ابنه اسباة قال وجاز

علي أصله إذا شهد على أبيه لأمه ولو بطلاق ضربتها
والأم لا ينكحهن وفيها بعد ثمان ورق لا تقبل شهادته
الإنسان لنفسه إلا في مسألة القاتل إذا شهد بمقتل
وفي المقتول فراجعها وبالعكس للثمة وسيد لعينه
ومكاتبه والشريك لشريكه فيما عدا من شركتهما لا نهباً
لنفسه من وجه في الأشياء للخصم أن يطعن بثلاثة
برق ومحد وشركة وفي قناري النسي في لو شهد بعض
أهل القرية على بعض منهم بزيادة الخراج لا تقبل ما لم يكن
خراج كل واحد من مميلاً أو لخراج للخلع وكذا أهل قرية
شهدوا على ضيعة انهما من قريتهم لا تقبل وكذا أهل
سكة يشهدون بنبأ من مصلحه لو غير نافذه وفي
النافذه أن طلب حقاً لنفسه لا تقبل وانتقال لا أخذياً
تقبل وكذا في وقف المدرسة انتهى فليحفظ والجواب
الخاص المستأجر مساندة أو مشاهدة الطلوع أو التابع
أو التلميذ الخاص الذي يعد من استاذة من نفسه
ونفعه نفع نفسه ورده هو معنى قوله عليه السلام
لا شهادة للقانع بأهل البيت أي الطالب معاشه منهم
من القنوع لمن القناعة ومعاودة قبول شهادة المستأجر
والاستاذ له ومحتش بالفتح من يفعل الردي ويوتق
وأما بالكسر

وأما بالكسر فالتكسر المتلين في أعضائه وكلامه مخلقة
فيقبل بحر ومغنية ولو لنفسها الحرمة رفع صوتها
ورر وينبغي تقييده بمحد ومترها عليه ليظهر عند القاضي
كما في مد من الشرب على اليهود كرم الوافي وزيادة في معصية
غيرها بأجر رر وفتح زاد العيني فلو في معصيتها تقبل
وعليه الوافي بزيادة اضطرابها وانسلان صبرها وأخبارها
فكان كالشرب للتداوي ومحد بسبب الدنيا جعله ابن الكمال
عكس الزعة لأصله فتقبل له لأعليه واعتمد في الوهابية
والمجبية قبولها ما لم يفسق بسببها قالوا والحق قد فسق
للزني عنه وجما لأشياء في تمة قلعة إذا اجتمع الحرام
والحلل ولو العدة بالدنيا لا تقبل سوا الشهد على عدوه
أو غيره لأنها فسق وهو لا يتجزى وفي قناري المصنوب
لا تقبل شهادة الجاهل على العالم لنفسه بتركه ما يجب
تعليمه شرعاً فيحسد لا تقبل شهادة على مثله وغيره والحاكم
تفريه على تركه ذلك ثم قال والعالم من يستخرج المعنى
من التركيب كما يحسن وينبغي ويجاز في كلامه ويحلف فيه
كثيراً أو اعتاد شتم أولاده أو غيرهم لأنه معصية كبيرة كترك
زكاة أو حج على رواية فوريته أو ترك جماعة أو جمعة أو كل
فوق أربع بلا عذر وخروج لفرجة قدوم أمير وركوب بحر

وليس حرير وبول في سوق او الي قبلة او شمس او قمر وطيفاي
 ومسخرة ورقاص وشتام للداية وفي بلادنا بايع الدابة فتح
 وغيره وفي شرح الوهبانية لا تقبل شهادة الخيل لانه
 لبحله يستغني فيما يتعرض من الناس في اخذ زيادة علي
 حقه فلا يكون عدلا ولا شهادة الاشراف من اهل العراق
 لتقصيرهم وتقل المصنف عن جواهر التناوي ولا من اتقل عن
 مذهب ابي حنيفة الي مذهب الشافعي قاله وكذا بابيح
 الاكلان والحيوط لتعنيه الموت وكذا المولود الوكيل لو
 باثبات النكاح اما لو شهد انها امراتة تقبل والحيلة انه يشهد
 بالنكاح ولا يذكر الوكالة بزيادة وتسهيل واعتقده قدس
 افندي في واقعاته وذكر المصنف في اجازة صيغة ميرزا
 للبرازية ومخضه انه لا تقبل شهادة المولدين والعكاكين
 والمحضين والوكلاء المصنعة على ابوابهم ونحوه في فتاوى
 عويد زاده وفيها وهي اخبر من الوصية بعد قبولها لم تجز
 شهادته للميت ابدا وكذا الوكيل بعد ما اخبر من الوكالة
 ان خاتم اتفاقا والا فكله عند ابي يوسف ومد من الشرب
 لغير الخمر لانه بقطر منها يركب الكيرة فتد شهادته وما
 ذكر ابن الكمال غلط كما حرره في البحر قال وفي غير الخمر يسترط
 الادمان لان شربه صغيرة وانما قال علي اللهم يخرج الشرب
 للتداوي

للتداوي فلا تستقط العدالة لشبهة الاختلاف حد شرعية
 وابن كمال ومن يلعب بالحيوان لعدم مروته وكذبه غالبا
 كافي والحيوان الا اذا امسكها للاستيناس الا ان تجرحها
 غيره فلا لاكله للحرام عيني وعنايته الطيور وكل الهوشح
 بين الناس كالطناير والمزامير والطيكن شبيها نحو الحد
 وضرب القصب لا الا اذا اخش بان يفسد به خائفة لدخوله
 في حد الكبار ومن يعني للناس لا يفرجهم علي كيرة هداية
 وغيرها وكلام علي بن ابي طالب في تقييده بالدمية قاتل
 واما الغني لنفسه لوق وحشته فلا بأس به عند العامة
 عناية وحسن المعيشة وغيره قال ولوجهه وغلو حكمة فهايز
 اتفاقا ومنهم من اباحه العربي كاجازة من جباله وفيه ومنهم
 من اباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا انتهى وفي البحر
 والمذهب حرمة مطلقا فانقطع الاختلاف بل ظاهر الهداية
 انه كيرة ولو لم يفسد وقره المصنف قال ولا تقبل شهادة من يبيع
 القنا او يجلس على القنا زاحا عيني او يجلس القور والشرب
 وان لم يسكر لانه لا يختلج بهم وترك العرب المعروف يستقط عدالة
 او من ترك ما يحسد به المصنف من زاده من يركب كيرة قال المصنف
 وغيره او يدخل الحمام بغير ازار لانه حرام او يلعب بتراف
 طاب مطلقا قمارا ولا اما السطرنج فليشبهه الاختلاف

وشطر واحد من ستة فلذا قال او يقام شطرنج او يترك به
 الحيلة حتى يغتفر وقتها او يخلط عليه كثيرا او يلعب به
 عليه الطريق او يذكر عليه فسقا اسباه او يدوم عليه ذكره
 سعدي افندي مخر بالكا في المراج او ياكل الربا قيده
 بالسرقة ولا يخفى ان الفسق يمنعها شرعا الا ان القاضي
 لا يثبت ذلك الا بعد ظهوره له فالحكم سواء جرم في حفظ او يبول
 او ياكل على الطريق وكذا اكل ما يخل بالمرودة ومنه كشف غورته
 ليستخرج من جانب البركة والظلم من هتور وقد ذكر في باب
 زمانا فتجلى لو يظهر من سب السلف تظهر فسقه بخلاف
 من يخفيه لانما سبهم مستور عفيف قال الحسين واما قيدها
 بالسلف تبعا لكانهم والا في الاول ان يقول سبهم لم نستطع
 العدالة بسب المسلم وان لم يكن في السب كافي في المراج والتهامة
 وفيها المخرق بين السلف والخصمان السلف الصالح المصداق
 الاول من التابعين منهم ابان خيفة والخلف بالفتح من بعد
 في الخير وبالسكون في الشر مجرد فيه عن العناية من ابي يوسف
 لا قبل شهادة من سب الصحابة وقبلها ممن يتبرأ منهم لانه
 يعتقد ديننا وان كان على باطل فلم يظهر فسقه بخلاف الساب
 شهدا ان اباها اوصي اليه فان ادعاه حجت شهادتهما
 استحقنا كاشهادة ابني الميت وحيث يوفيه والوصي لهما

ووصيه

ووصيه ثالثه على الايمان وان انكره لان القاضي لا يملك
 اجبار احد على قبول الوصية عيني كالا تقبل لو شهدا
 ان اباها الغائب وكله بقبض ديونه وادعي الوكيل
 او انكره والعرقلة القاضي لا يملك بقبض الوكيل عن الغائب
 بخلاف الوصي شهدا الوصي اي وصي الميت بحق للميت بعد
 ما عزله القاضي عن الوصاية ونصب غيره او بعد ما ادركت
 الورثة لا تقبل شهادته للميت في ماله او غيره خاص او لا لحلول
 الوصية محل الميت ولذا لا يملك عزل نفسه بل عزله قاض فكان
 كالميت نفسه فاستوي خصامه وعدمه بخلاف الوكيل فلذا قال
 ولو شهد الوكيل بعد عزله للموكل انه خاص في مجلس القاضي
 ثم شهد بعد عزله لا تقبل اتفاقا للتمية والاقبلت
 لعدمها خلافا للثاني فيجعله كالوصي سراج وفي قسامة الزيلي
 كل من صار خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان
 مجرمة ان يبيع خصما ولم ينصب خصما بعد تقبل وهذا هو
 الاصلان مخرج عليهما وتعلمه في تقيدها بمجلس القاضي
 لانه لو خاص في غيره ثم عزله قبلت عندها كالموشر في غير
 ما وكل فيه او عليه جامع الفتاوى وفي النزاية وكله
 بالخصومة عند القاضي فخاص للمطلوب بالقدوم عند القاضي
 ثم عزله فشهد ان الموكل على المطلوب مائة دينار تقبل بخلاف

ما لو وكله عند غير القاضى وخاصه وقامه فيها كما قبلت
 عندها خلافا للظاهر في شهادة الذين يدين على الميت لرجلين
 شهدا معا ودينهما للشاهدتين يدين على الميت لان كل
 فرقة يشهد بالدين في اليمين فيقبل حقها شي فلم
 تقع الشهادة له في ذلك بخلاف الوصية بغير عين كما في وصايا
 الجميع وشروطه ويصح فيكون كسبها وصيبيات
 نوارث كبير على اجني في غير مال الميت فانها مقبولة
 في ظاهر الرواية كما لو شهد الوصيان على اقرار الميت بشي
 معين كوارث بالغ تقبل بزيادة ولو شهد في ماله اعي
 الميت لا خلافا لهما ولو لصغير لم تجز اتفاقا ويصح في الوصايا
 كما لا تقبل الشهادة على جرحي بالغ اي فسق مجرد
 عن ائبان حق الله تعالى او للبعد فان قضيت قبلت
 والا لا تقبل بعد التعديل ولو قبله قبلت اي الشهادة
 بل الاخبار ولعن واحد على الجرح المجرى كالمعتد المصنف
 تبع لما قرره صدر الشريعة وافرغ خلا خسر وادخله
 تحت قولهم ادفع اسهل من الرفع وذكر وجهه واطلق ابن
 الكمال رد هاتبع العامة الكتب وذكر وجهه وظاهر كلام
 الوافي وعزى زاده الميل عليه وكذا القنبراني حيث قال
 وفيه ان القاضى لم يلتفت لهذه الشهادة ولكن يترك الشهود
 سرا وعلمنا

سرا وعلمنا فان عدلوا قبلها وعزاه للمصنرات وجعله
 البرجندي على قولها لا قوله فتنبه متل ان يشهدوا عيب
 شهود المدعى على الجرح المجرى بانهم فسقة او زناة او اكلة
 ربا او شربة الخمر او على اقرارهم انهم شهدوا بزور او انهم
 اجري في هذه الشهادة او ان المدعى مبطل في هذه الدعوة
 او انه لا شهادة لهم على المدعى عليه في هذه الحادثة
 فانها لا تقبل بعد التعديل بل قبله درر واعتد المصنف
 وتقبل لو شهدوا على الجرح المجرى واقرار المدعى بنفسه
 او اقراره بشهادتهم بزور او انه استاجرهم على هذه الشهادة
 او على اقرارهم انهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه الحق عيني
 او انهم عبيد او محدودون بقذف او انه ابن المدعى و
 ابوه عناية او قاذق او قذوف والمقذوف يدعيه او انهم
 زنا او وصغوه او سرقوا مني لذا دعيته او شربوا الخمر
 ولم يبيحوا العمد كما مرقى بابه او قتلوا النفس عمدا
 لا عيني او شركا المدعى اي والمدعى مال او انه استاجرهم
 بكذا المدة الشهادة واعطاهم ذلك مما كان في عنده من
 المال ولو لم يقبل لم يقبل لوعوا الاستيجار لغيره ولا ولاية
 له عليه او اني حاللتهم على كذا ودفعته اليهم اي رشوة
 والا فلا صلح بالمعنى الشرعي ولو قال ولم ادفعه لم يقبل

في ان لا يشهدوا على زور و قد شهدوا زورا وانا
 اطلب ما اعطيتهم واما قلت في هذه الصور انها حق الله
 تعالى او العبد فست الحاجة لاحياهما شهد عدل فلم يرج
 عن مجلس القاضي ولم بطل المجلس ولم يكذب به المشهود له حتي
 قال او هتة اخطات بعض شهدائي ولا فاقضه قبلت
 شهادته بجميع ما شهد به لو عدل ولو بعد القضاء وعليه
 القوي خاتمة وجمعت كل عبارة المتيقن تحقيق قبول
 قوله او هت او انه يقتضي براءتي وهو مختار السروي وغيره
 وظاهر كلام الادل وسودي ترجيحه ثبته وتبصر
 وان قاله الشاهد بعد قيامه عن المجلس لا تقبل علي
 الظاهر احتياط وكذا الوقع الغلط في بعض الحدود واللب
 هداية بينة انه اي المجرم مان من الجرح او لي من بينة
 الميت بعد البر ولو اقام اوليا مقتول بينة علي ان
 زيد اجرحه واقتله واقام زيد بينة علي ان المقتول
 قال ان زيد لم يجرمني ولم يقتلني فبينه زيد ادلي
 من بينة اوليا المقتول جميع الفتاوي وبينه الفين
 من يتيم بلغ اولي من بينة كون القيمة اي قيمة الشراء
 من وصيه في ذلك الوقت مثل الثمن لانها تثبت امر ازيد
 ولان بينة الفساد ارجح من بينة الصحة ودر خلافا
 لما في

لما في الوجها لينة اما به من البينة والقول لمدي الصحة
 مينة وبينه كون المتصرف في نحو تدبير لو خلع او خسرته
 ذاعق اولين بينة الورثة فلا يكونه مخلوط العقل
 او مجنون او قال اليهود لانهم كان في صحة لو مرض فهو
 في المرض ولو قال الوارث كان يهدي يصدق حتي يشهد انه
 كان صحيح العقل بزيادة وبينه الاكراه في اقراره اولي من
 بينة القطع ان اذوا واخذت اذها فان اختلف ولم يورخا
 فبينه التطوع لو في غلطة وغيره واعتمده المصنف وابنه
 وعزمي زاده **ف** روع بينة الفساد اولي من بينة
 الصحة شرح وجهانية وفي الاشياء مختلف المتبايعات
 في الصحة والبطالان والقول لمدي البطلان وفي الصحة والفساد
 بالقول لمدي البطلان الصحة الا في سيلة الاقالة وفي
 الملتقط اختلفا في البيع والرهن فطلب اولي وانا اختلفا في
 البتات والوفاء فالوفاء اولي استحسانا شهادة قاصم يتيمها
 غيرهم تقبل لان كان شهيدا بالدار بلا ذكر انها في يد الخصم
 فشهد به اخرا او شهيدا بالملك بلا حدود واخران بالحدود
 او شهيدا على الاسم والسجدة ولم يعرفا الرجل بعينه فشهد
 اخرا انه المسمى به در شهيد واحد فقال الباقيات
 عن شهيد كشهادته لم تقبل حتي ينكح كل شاهد بشهادته

وشر من مجهول كما بسطه الكمال واستثنى في البحر ثلاثة
وعشرين وكذا يجب مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى
الافى الثنين واربعين مسيلة بسوطة في البحر و زاد ابن المصنف
في حاشية الاسماء ثلاثة عشر اخرتها خشيعة التطويل بطريق
الوضع لا التضمن والكتيا بالموافقة المعنوية وبه قالت
الملاثة ولو شهد احدهما بالكل والآخر بالتزويج قبلت لاتحاد
معناها كذا الهبة والعطية ونحوهما ولو شهد احدهما بالالف
والآخر بالالفين او مائة ومائتين او طلعة وطلعتين او ثلاثا
ردن لا خلاف المصنفين كما لو ادعى غصبا او قتل فشهد احدهما
به والآخر بالاقرار به لم تقبل ولو شهد ابا الاقرار به قبلت
وكذا لا تقبل في كل قول جمع على فعل بان ادعى الغاصب شهد احدهما
بالدفع والآخر بالاقرار بهما لا تتبع للجمع بين قول وفعل فنية
الا اذا اتحد الفعل كشهادة احدهما ببيع او قرض او طلاق او
مناق والآخر بالاقرار به فتقبل لاتحاد صيغة الانشاء والاقرار
فانه يقول في الانشاء بعت واقررت وفي الاقرار كنت بعت
فلم يمنع القول بخلاف شهادة احدهما بقتله عمدا بسيف والآخر
به بسكين لم تقبل لعدم تكرار الفعل بتكرار الالة محيط وتزنيلاية
وتقبل على الف في شهادة احدهما بالالف والآخر بالالف
ومرادعى المدعى الاكثر لا الاقل الا ان يوافق باستيعا او ابراء

C

شبكة

الألوكة

www.alkh...net

وعليه الفتوى شهادة التي المتواقة مقبولة الشهادة
اذا بطلت في البعض بطلت في الكل الا في عديني مسلم
ونصرانيي فشهد نصرانيان عليهما بالاعتق قلت في حق
النصراني فقط استباه قلت وزنه محشيهما خمسة اعراب
معزية للبرازية باب **الاحلاف في الشهادة**
يبني الباب على اصول مقرر منها اذ الشهادة على حقوق
المباد لا تقبل بلا دعوي بخلاف حقوقه تعالى ومنها ان
الشهادة اكثر من المدعي باطله بخلاف اقل الاتفاق فيه
ومنها ان الملك المطلق ازيل عن المقيد لثبوته من الاصل
والملك بالسب مقصور على وقت السب ومنها موافقة الشهداءتين
لغلا ومعني وموافقة الشهادة الدعوي معني فقط ويستطيع
تقدم الدعوي في تحقيق المباد شرط قبولها لتوافقها
على مطالبهم ولو بالتحويل بخلاف حقوق الله لوجوب اقامتها
على كل احد فكل احد خصم فكان الدعوي موجودة فاذا وافقتها
اي وافقت الشهادة الدعوي قلت ولا توافقها لا تقبل
وهذا احد الاصول المقدمة فلماذا في ملكا مطلقا
فتم ربه بسب كثر وارث قلت لكونها بالاقل مما ادعي قطابا
معني كما مر وعكسه بان ادعايب وشهدا بمطلق لا تقبل
لكونها بالاكثر كما مر قلت وهذا في غير دعوي ارث ونتاج
وشر

ابن كمال وهذا في الدين وفي العيّن تقبل على الواحد ولو
شهد واحد ان هذين العبدين له واخران هذا له قبلت
في العبد الواحد الذي اتفقا عليه اتفاقا ورر وفي العقد
لا تقبل مطلقا سواء كان المدعي اقل المالين او اكثرهما
عزني زاده ثم رفع على هذا الادل بقوله فلو شهد واحد على
شرا عبد او كتابته على الف وخر بالف وخمسائة ردت
لان المقصود اثبات العقد وهو مختلف باختلاف البدل فلم يتم
العقد في كل واحد ومنه القبول والصلح عزقود والرهين
والخلع ان ادعى العبد والتايل والراهن والمرأة لغا وشرب
او مقصود اثبات العقد كما وان ادعى الاخر كالمولي
مثلا وكدعوى الدين او مقصود في المال تقبل على الأقل ان ادعى
الاكثر كما مر والادعوى كالباع لو في اول المدة للحاجة لاثبات العقد
وكالدين بعد هو لو المدعي الوهر ولو المستاجر فدعوى عقد
اتفاقا وصح النكاح بالاقول اي بالالف مطلقا استتمسات
خلافا لهما ولزم في صحة الشهادة الجبر شهادة اربان يقول
ما تركه ميراثا لادعي الا ان يشهدا بملكه عند موته
او يده او يد من يقوم مقامه كستاجر ومستجير وغاصب
ومستودع فيعني ذلك عن الجبر لان الايدي عند الموت تتعبد
يد ملك بواسطة الضمان فاذا ثبت الملك ثبت الجبر ضرورة
ولا بد

ولا بد مع الجبر المذكور من بيان سبب التورث وبيان
انه اخوه لابييه وانه او لاحدهما وخوة لك ظهيرية
وبقي شرط ثالث وهو قول الشاهد لا وارت لو لا علم له
وارثا غيره ورايع وهو ان يدركه الشاهد الميت والاف باطلة
لعدم معاينة السبب ذكره في الجوزي وذكر اسم الميت ليس بشرط
والشاهد ليعده في سوك لالا من شمر او لا ردت لقيامها
بمجهول للتوحيي للمعني بخلاف ما لو اشهدا انهما كانت ملكه
او اقر المدعي عليه بذلك او شهدا ان هذا ان افرا انه كان
في يد المدعي دفع للثوب لمطوبته الاقرار وجهالة المقر له
لا تبطل الاقرار بالاعمال انما الشهادة بالملك المقتضى مقبولة
لا باليد المتعينة لقول تليد لا الملك زانية ولو اقرانه كان
بيد المدعي بغير حق هل يكون اقرارا له بل باليد المتعينة نعم جامع
المصولين في **ع** رجع شهدا بالثوب قال بخودها قضى
خمسائة قبلت بالثوب الا اذا شهدا بخلافه ولا يشهد من علمه
حتى يقر المدعي به شهدا بحقة بقره واختلاف في لونها قطع
خلافا لهما واستظهر من الشريعة قولها وهل الا لم ينفى
المدعي لونها ذكر الزيلعي اوعى المديون الايمان متفرقا وشهدا
به مطلقا او جملة لم تقبل وجهان فيهما وشهدا فيمن الحي بانه
كان عليه كذا تقبل الا اذا سالهما الختم عن بقايه الا فقالا

لا ندرج وفي دين الميت لا تقبل مطلقا حتى يقولامات وهو
 عليه بحرقت وفي الغنم في معين الحكم من ثبوته بمجرد بيان
 سببه وان لم يقولامات وعليه دين انتهى والاحتياط لا يقتضي
 ادعى ملكا في الماضي شهد به في الحال لم تقبل في الاصح كما
 لو شهد بالماضي ايضا جامع الغنم في بيان
 الشهادة في الشهادة هي مقبولة ولا كسبة استحسننا في كل
 حق على الصحيح الا في حدود قود لسقوطها بالشبهة وجاز
 الاشهاد مطلقا لكن لا تقبل الا بشرط تعدد رجسور الاصل
 بموت ايمومية الاصل وما نقلنا القسافي عن قضا النهاية
 فيكلم فانه نقل في الثانية عنده وهو خطأ والصواب
 ما هنا او مر من لو سفر واكتفى الثاني بغيره حيث يتعد
 ان يستجابه ولا يستحسنه غير واحد في القسافي
 والسراجية وعليه القسافي واقف المجتهد او كون المرأة مجتدة
 لا تخالف الرجال وان الحاجة وعام قسبة وفيها لا يكون
 الاشهاد لسلطان وامير وعلما من الجورسي ان من غير خاكر
 المحسومة نعم ذكر المجتهد في الوكالة عند الشهادة عند
 القاضى قيد لكل لا طلاق جواز الاشهاد لا الاداء كما مر ويشترط
 اشهاد تعدد نصا بعد لورجلا وامراتين ومائة الحاوكي
 غلط عن كل اصل ولوامرة لا تغاير في هذا وقد ليس
 خلافا

خلافا للشافعي وكيفيته ان يقول الاداء خطايا الفرع
 ولو انه جرحا شهد على شهادتي في اشهاد بكذا ويكفي تكون
 الفرع ولو رده ارتد قسبة ولا ينبغي ان يشهد على شهادة من ليس
 بعدل عند محاوفا ويقول الفرع اسهد ان فلانا اسهدني
 في شهادته بكذا او قال في اشهاد على شهادتي بذلك هذا
 اوسط العبارات وفيه خمس شيئات والا قصر ان يقول
 اسهد على شهادتي بكذا ويقول الفرع اسهد على شهادته بكذا
 وعليه قوي السرخسي وغيره ان قال وهو الاصح كما في القسافي
 عن الزاهدي ويكفي تقدير الفرع لاصله ان عرف الفرع
 بالعدالة والالزم تعديل الكل كما يكفي تعديل احد الساهدين
 صاحبه في الاصح لان العدل لا يتم بمثله وان سكت الفرع عنه
 نظر القاضى في حاله وكذا الوقال له لا اعرف حاله في الصحيح
 شربلاية وشرح المجمع وكذا الوقال ليس بعدل على ما في
 القسافي عن المحيط قسبة وتبطل شهادة الفرع بامور
 ينهيهم عن الشهادة على الاظهر خلاصة ويصح متنا ما يخالفه
 ويخرج امله عن اهليتها كمشق وخمس وعسى بانكار امله
 الشهادة كقولهم ما لنا شهادة او لم نشهد هم او اشهدناهم وغلطنا
 ولو سيلوا فسكوا قبلت خلاصة شهدا على الشهادة ان ثبت
 على فلانة بنت فلانة القسبة وقالوا اخبرنا بما فرقتما

وجا المديني بامرأة لم يعرفها انها هي قيل له هات شاهدي
 انها هي فلذره ولو مفردة ومثله الكتاب الحكي وهو كتاب
 القاضي لانه كالشهادة على الشهادة فلو جاز المديني برجل لم يعرفه
 كلف اثبات انه هو ولو مقر الاحتمال التزويج مجرول يلزم مدعي
 الاشتراك البيان كما بسطه قاضي خان ولو قال لا فير
 التهمة لم يجز حتى ينسبها الي قوتها كجدها وليكن فيسبها
 لزوجهما والمقصود الاعلام اشهد على هذا ما تدعيه شاه
 عنهما لا يصح اي نهيه فله ان يشهد على ذلك في رده واقره
 المصنف هنا لكنه قدم ترجيح خلافه عن الخلاصة كافرين
 شهد على شهادة مسلمين الكافر على كافر لم تقبل كذا شهدتهما
 على القضا الكافر على كافر وتقبل شهادة رجاء على شهادة
 ابنه في القضي في رد خلافا للملحق من ظهر انه شهد
 بزور بان اقر على نفسه ولم يدع سري الا وغلط كما حرره ان
 الكمال ولا يبطل اثباته بالبينه لانه امر باب النفي عزز
 به بالتشهير وعليه الفتوى سراجية وزاد اخر وحسب
 مجمع وفي البحر وظاهر كلامهم ان القاضي ان يسلم وجهه اذا
 راه سياسة وقيل ان رجح مصر ضربا اجاعا وان تاي بالمر
 يعزرا احماها وتغوايخ مدة توبته لاري القاضي على
 الصحيح لو فاسدا ولو عدلا مستورا لا تقبل شهادته ابدا
 قلت

قلت وعن الشافعي تقبل وبه يغني عيني وغيره باب
 الرجوع عن الشهادة هو ان يقول رجعت عما شهدت به ونحوه
 فلو انكم هالايكون رجوعا والرجوع شرطه مجلس القاضي
 ولو غير الاول لانه فسخ او توبة وهي بحسب الجناية كما قال
 عليه السلام السر بالسر والعلائية بالعلائية فلو ادعى المهود
 عليه رجوعهما عند غيره وبه من او اراد يمضيا لا يقبل
 لفساد الدعوى بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض وتضمنه
 اياها ملحق او برهن انها اقرا برجوعهما عند غير القاضي قبل
 وجعل النساء لثقال ابن ملك فان رجعا قبل الحكم بها سقطت
 ولا ضمان وعزروا لو عن بعضها لانه فسق خمسة جامع الفصول
 وبعده لم يفسخ الحكم مطلقا لترجيحه بالقضا بخلاف
 ظهور الشاهد عبدا او محدودا في فسخ فان القضا
 يبطل ويرد ما اخذ وتلزم الدية لو قصاصا ولا يضمن المهود
 لما مر ان الحاكم اذا اخطأ فالزم على القاضي له شرح وتعلمه
 وضمانا اطلعاه للمهود عليه لتبسيها تعدد ما مع تعدد
 تضمنين المباشر لانه كالملمح الي القضا قبض المدعي المال
 اوله يغني مجرور رازية وخلاصة وخزانة المقيمين
 وقيدة في الوقاية والكثرة والدرر والليق بما اذا قبض
 المال لعدم الاتلاف قبله وقيل ان المال حيتا فكل اول

الاخر وقامه في خزانة المقيمين وفي الطلاق قبل وعلو
دخلوه ضمنا نصف المهر المال المسمى والمقنة ان لم يسم
ولو شهد الله طلقتها ثلاثا واخر فان انه طلقتها واحدة
قبل الدخول ثم رجعا فضمن نصف المهر على شهود البلاد
لا غير للحرمة الفليضة ولو بعد وطئ وخلوة فلا ضمان
ولو شهد الله الطلاق قبل الدخول واخران بالدخول ثم رجعا ضمن
شهود الدخول ثلاثة اربع المهر وشهود الطلاق اربعة اختيار
لو شهد البتق فحدا ضمنا القيمة لولاه مطلقا ولو مسرين
لانه ضمان اطلاق والولا للمعتق لعدم تحول التمسك اليها بالصفان
فلا يتحول الولا هداية وفي التدبير ضمنا ما نقصه وهو ثلث
قيمه ولو مات المولى عتق من الثلث ولزمها بقيمة قيمته
وتماضي الجعي وفي الكتابة يضمنان قيمته كلها وان شأنا
اتباع المكاتب ولا يعتق حتى يردى ما عليه اليه وتصدقوا
بالفضل والولا لولاه ورد قيمته على الشهود وفي الاستيلاء
يضمنان نقصان قيمتها بان تقوم قنة وام ولد لو جازيها
في ضمان ما بينهما فان مات المولى عتقت وضمنا بقيمة
قيمتها امة للورثة وتماضي في العيني وفي القضاة
المالية في مال الشاهدين وورثاه ولم يقتصا عدم المباشرة
ولو شهدا بالمعقول يضمنان لان القضاة ليس مجال اختيار

وان دينافكا الماني وافر القريستان في العبرة لمن بقي من اليهود
لا لمن رجع فان رجع احدى ضمن النصف وان رجع احده
ثلاثة لم يضمن وان رجع اخر ضمن النصف وان رجعت امرأة
من رجل وامرأتين ضمن الرجوع وان رجعتا فالنصف
وان رجع ثمان نسوة من رجل وعشر نسوة لم يضمن فان رجعت
اخرى ضمن النسوة ربعة لثلاثة ارباع النصاب
فان رجعوا فالنصف بالاسداس وقالوا عليهم النصف كما لو
رجعت فقط ولا يضمن راجع في النكاح شره بمرثله
او اقل اذا اختلف بعض كالاتفاق وان زاد عليه ضمانها
لوهي المدعيه وهو المتكبر في زاده ولو شهد بأصل
النكاح باقل من مرثله فلا ضمان على المعتد لتعدد الماثلة
بين البضع والماله بخلاف ما لو شهدا عليها بقبض المهر
او بعضه ثم رجعا ضمنهما لان اتفاقهما المهر وضمنهما في
البيع والشرا فانقص عن قيمة المبيع لو الشهادة على البائع
او زاد لو الشهادة على المشتري للاتفاق بلا عوض ولو شهدا
بالبيع ويتعد الثمن فلو في شهادة واحدة ضمنها القيمة ولو
في شهادتين ضمنهما الثمن عيني ولو شهدا على البائع بالبيع
بالعين الى سنة وقيمتها الف فان شاع ضمن الشهود قيمته
حالا وان شاع اخذ المشتري الى سنة وايضا اختار يري
الاخر

وضمن شهود الغرض برجوعهم لادفاعة التلف اليهم لا شهود
 الاصل بقولهم بعد القضاة لتسديد الغرض على شهادتنا
 او اشهدناهم وغلطنا وكذا لو قالوا رجعنا عنها لعدم اتلافهم
 ولا الغرض لعدم رجوعهم ولا اعتبار بقول الغرض بعد
 الحكم كذب الاصول او غلطوا فلا ضمان ولو رجع الكل ضمن
 الغرض فقط وضمن المزكون ولو الدية بالرجوع عن الترتبة
 مع علمهم بكونهم عبيدا خلافا لهما امام الخطا فلا اجزاء
 بجر وضمن شهود التخليق قيمة القن ونصف المهر لو قسم
 الا حول لا شهود الاحسان لانه شرط بخلاف الترتبة لانها علمه
 والشرط ولو وحدهم على الصحيح عيني قال وضمن شاهد الايقاع
 لا التوقيف لانه علمه والتوقيف بسبب كتاب
 الوكالة مناسبة ان خلاص الشاهد والوكيل ساع في تحصيل مراد
 غيره التوكيل صحيح بالكتاب والسنة قال تعالى فابعتوا احدكم
 بوزنكم ووهل عليه السلام حكيم في حرام بشر ائتمية وعليه
 الاجماع وهو خاص وعام كات وكيل في كل ما عدا الفرائض والطلاق
 قال الشافعي وله يفتي وخمسة ابوالليث يفتي بطلاق وعتاق
 ووقف واعتق في الاشياء وخمسة قاضي خان بالمعاوضات
 فلا يل العتق والبرعات وهو المذهب كما في تنوير الجبابير
 وزواهر الجواهر ويسمى اذ به يفتي واعتقده في الملتقط فقال
 واما

واما الهبات والعتاق فلا يكون وكيل عديا في حنيفة
 خلافا للمحدث في السريانية ولوم يكن للموكل صناعة
 مروفة فالوكالة باطللة وهو اقامة الغرض مقام نفسه
 تصرفا او عجزا في تصرف جاز معلوم فلو جهل ثبت الا في
 وهو المخطئ من يملكه اي التصرف نظر الي اصل التصرف
 وان امتنع في بعض الاشياء بامره النهي ابن كمال فلا يصح
 وكيل مجنون وصي لا يعقل مطلقا وصي يعقل يتصرف
 عمار نحو طلاق وعتاق وهبة وصديقية وصح مما
 ينفعه بلا اذن كقبول هبة وصح بما تزد ديبي ضرر
 وتقع كبيع واجارة ان ما دوننا ولا توقف على اجارة وليه
 كما لو باع نفسه ولا يصح توكيل عبد تجوز وصح
 لو ما دوننا وكاتب وتوقف توكيل مرتد فان اسلم
 نفذ وان مات او لحق او قتل لا خلافا لهما وصح توكيل
 مسلم ذميا ببيع خرا وخزير وزرايهما كما مر في البيع
 الفاسد ومحرم حلالا لا يبيع صيد وان امتنع عنه الموكل
 المعارض النهي كما قدمنا فتنبه ثم ذكر شروط التوكيل فقال
 اذا كان الوكيل يعقل العقيد ولو صبي او عبدا تجوز لا يفتي
 ان الكلام الان في صحة الوكالة لا في صحة بيع الوكيل فلو ان يعقل
 ويعتقده تبعا للكرامة ذكر ضابط الوكالة فيه فقال بكل ما يباشر

حيا ولو غلبا ابن مالك ان لم يكن محجورا كتسليم مبيع وقبضه
 وقبض يمين ورجوع به عند استحقاقه وخصومة في عيب
 بلا فصل بين حضور موكله وغيبته لانه العاقد حقيقة
 وحكما لكن في الجوهري لو حضر الموكلة على اخذ الثمن لا العاقد
 في اصح الاقوال ولو اضاف العقد الى الموكل تعلق بالتوقيت
 بالموكل اتفاقا ابن مالك فيلخص فتوله لا بد فيه ما فيه وهذا
 قال ابن الكمال يكتفى بالاضافة الى نفسه فانهم وشرط الموكل
 عدم تعلق المحرر به اجمالا الموكلة بمنزلة جوهرة والملكية
 للموكل ابتداء في الاصح فلا يمتنع قريبا الموكل بشرايه ولا يفسد
 نكاح زوجته به ولكن هاتان اثنان على الموكل لو اشترى
 وكيله قريبا موكله وزوجه لاذ الوجوب للعقود والفساد اليك
 المستم وفي كل عقد لا بد من اضافة الى موكله يعني لا يستغني
 عن الاضافة الى موكله حتى لو اضافة الى نفسه لا يصح ابن كمال
 كنكاح وخلع وصلى عن دم عمدا وعن انكاره عن علي مال
 وكتابة وهبة وقصد واعارة وايداع ورض وقرض
 وشركة ومضاربة يعني تعلق بموكله لانه لكونه فيها سفيرا
 محضا حتى لو اضافه لنفسه وقع النكاح له فكان كالرسول
 فلا مطالبة عليه في النكاح بمهر وتسليم للزوجة والمشتري
 الاباع عن رفع الثمن للموكل وان دفع له صح ولو مع نهي

الموكل بنفسه لنفسه تشمل الخصومة فلذا قال فمع خصومة
في حقوق العباد برضا الخصم وجواز به بلا رضاه وبه قالت
الثلاثة وعليه فتوي ابي الليث وغيره واختار العتباتي ومعه
في النهاية والمختار للفتوي تعويذه للموكل درر الا ان يكون
الموكل مريضا لا يمكن حضور مجلس الحكم بتقديمه ان كان
او غاياما مدة سفر او مريضا له ويكفي قوله انا اريد السفر ان
كان او مخدرا لم يتخلف الرجال كما امر او خائفا او نفسا والمحاكم
بالمسجد اذا لم يرض الطالب بالتأخير جبر او محبوسا من غير
حاكم هذه الخصومة فلو منه فليس بعد نزاع به محضا او
لا يحسن الدعوي خافية لا يكون من الاعذار ان كان الموكل
شرعا خاضع من دونه بل الشريف وغيره سوا جبر وله
الرجوع عن الرضي قبل سماع الحاكم الدعوي لا بعده فنية
ولو اختلفا في كونها مخدرة ان من بنات الاشراف والقول
لها مطلقا ولو ثيبا فيرسل امينه ليحضرها مع شاهدين
بحر واقرة المصنف وان من الاوساط والقول لها لو بكرا وان
هي من الاسافل فلا في الوجهين عملا بالظاهر فلهذا وجه
بايقاها وكذا باستيعابها الا في محدوقود بنية موكله
عن المجلس ملتبس وحقوق عقود لا بد من اضافته اي ذلك
العقد الى الوكيل كبيع واجارة وصلى عن اقرار يتعلق به مادام
حيا

الوكيل استخسانا ولا يجالبه الوكيل ثانيا لعدم الفائدة
فم تقع المقاصة بين الوكيل لو وحده فيضمنه لوكله بخلاف
وكيل يتيم ومفحيفي ومثله اي مثل الوكيل عبد ماذون
لا دين عليه مع مولاه فلا يملك قبض ماله في قبض صاحبه
استخسانا لم يكن عليه دين لانه لم يملكه في قبضه
التوكيل بالاستقراض باطل لا الرسالة ودرى التوكيل بقبض
القرض صحيح فقبضه بالسبب الوكالة بالبيع والشرا
الاصل انما ائتمت او طلق او هبطت جهالة بسيرة وهي جهالة
النوع المحض كفرن صحت وان فاحشة وهي جهالة الجنس كدابة
بطلت وان متوسطة كعبد فاندين الثمن والصفة كترك
صحت والا لا وكله بشر انوب صري او فرن او بغير صريح بما
يقتضيه حال الاوريلي فراجع وان لم يسم ثمنه لانه من القسم
الاول وبشراد او عبد جاز ان يسمي الموكل ثمنه يخصص نوعا
اولا بغير نوع كحشي زاد في البرازية او قدرا كذا اقضيرا والا
يسم ذلك لا يصح والحق جهالة الجنس وهي مال او وكله بشر
ثوب او دابة لا يصح وان يسمي ثمنه للجهالة الفاحشة
وبشر طعام وبين قدرا او قيمة ثمنه وقع في عرفنا
على المعتاد المهيأ للاكل من كل مطعم يمكن اكله بلا ادم كالحب
مطبوخ او مشوي وبه قالت الثلاثة وبه يغني عيني وغيره

اقتبار

اقتبارا للعرف كما في العين وفي الوصية له اي لشخص بضم
يدخله مطعموم ولو دونه حلاوة كسكنجيين بزازية
والوكيل الرد بالعيب مادام المبيع في يده لتعلق الخوف
به ولما رنه او وصيه ذلك بعد موته موت الوكيل فان لم
يكونا فله في ذلك كله الرد بالعيب وكذا الموكل بالبيع
وهذا اذا لم يسمه فلو سلمه الي موكله امتنع هذه الابا مره
لا تنقأ الوكالة بالتسليم بخلاف الوكيل باع فاسقط له العيب
مطلقا الحق السرة قنية والوكيل حصر المبيع بتم دفعه الوكيل من
ماله او لا بالادوي لانه كالبايع ولو اشتره الموكل بنقد
ثم اجهه البايع كان للوكيل المطالبة به حاله وهي الخلية
خلاصة ولو وهبه كل الثمن رجع بكمه ولو بمضرة رجع بالباقي
لانه حذر بكمه المبيع من يده قبل حبه هلكه من مال
موكله ولم يستطع الثمن لان يده كيد ولو هلك بعد حبه
فم كبيع فكمه بالثمن وعند الثاني كرهن ولا اعتبار بمغارة
الموكل ولو حاضرا كما اعتدده المصنف تبعا للجمهور خلافا للعيب
وابن ملك بل مغارة الوكيل ولو حبا في صرفه وسلم فيبطل العقد
بمغارة صاحبه قبل القبض لانه العاقد والمراد بالسلم الاسلام
لا قبول السلم لانه لا يجوز ان كمال والرسول فيهما اي الصرف
والسلم لا تعتبر مغارته بل مغارته مرسلة لان الرسالة

شبيحة

الألم

في القصد لا القبض واستيفاد صحة التوكيل بهما وكله بشرائه
عشرة ابطال نعم بدوهم فاشترى ضعفه بدوهم مما يباع
عشرة منه بدوهم نزم الموطأ منه عشرة بنفسه بدوهم خلا فالدما
والثلاثة قلنا انه ما مور بارطال مقدرة فينفذ الزايد على
الوكيل ولو طرأ ما لا يسلطوي ذلك وقع للوكيل اجماعا كغير
موزون ولو وكله بشرائه بعينه بخلاف الوكيل بالكلح
اذا تزوجها لنفسه صحيح منية والفرق في الواني غير الموكل
لا يشترى بنفسه ولا لو كل آخر بالهولي عند غيبته حيث
لم يكن بخلافها لغيره فلو اشتراه بغير التزود او بخلاف
رأسه الموكل من التزود وقع الشراء لو كيا لمخالفة امره وينعزل
في ضمن المخالفة عيني وان بشرائه بغير عينه فالشر للوكيل
الا اذا نواه للموكل وقت الشراء او شره بماله اي بماله الموكل
ولو تكاديا في النية حكم بالقصد اجماعا ولو توافقا انه لم
تخذه فروايتان زعم انه اشترى عبد الموكله فملك وقال
موكله بل شريته لنفسك فان كان العبد معيانا وهو حي قائم
فالقول للموكل اجماعا مطلقا فقد اتفق الثمن ولا اجباره عن
لمرملك استيفاد استيفاءه وان ميتا والخال ان الثمن
منقود فلذلك الحكم والا يكن منقودا فالقول للموكل لانه
يكره الرجوع عليه وان العبد غير معين وهو حي او ميت
فكذا

فكذا لما يكون للموكل ان الثمن منقود لانه أمين والا فلا
للتبعة خلا فالدما قال يعني هذا الموطأ فباعه شتم انكر
الامر اي انكر المشتري ان يموه امره بالشراء اخذ عمرو واني
انكره الامور انقضت لا قراره بتوكيله بقوله يعني لو الا ان
يقول عمرو لم امره به اي بالشراء فلا ياخذ عمرو لان اقرار
المشتري اقراره بوجهه وان يسلط المشتري اليه اي الي عمرو
لان التسلط على وجه البيع صحيح بالتصاير واذا لم يوجد نقد
المنظر فدا موه بشرائه في حقيقته لو غير معين اذا نواه
للموكل كما لو جرح المالك له لم يسم ثمنه فاشترى له احدها
بقدر قيمته او زيادة يسيرة يتقارب الناس في ما صح عن
الامر والا فلا اذ ليس للوكيل الشراء بعينه فاحتمل اجماعا بخلاف
وكيل البيع كما سيجي وكذا ابتداءه بالف وقيمتها سواء اشترى
احدها بنفسه او اقل صح ولو بالاكتر ولو يسيرا لا يلزم
الامر الا ان يشترى الساكنين المعينين خلا بما بقي من
الانقباض الخصومة في حصول المقصود وجوز ان يقيما يشترى
بمثله الاخر ولو امر رجل مديونه بشرائه معين يدين له عليه
وعينه او عين البايع صح وجعل البايع وكذا بالقبض دلالة
فيبر الفريم بالتسليم اليه بخلاف غير المعين لانه توكيل المجهول
باطل ولذا قال ولا يعين فلا يلزم الامر ونقد على المأمور

فهل لا كه عليه خلافا لهما وكذا الخلاف لو امره ان يسلم ما عليه
ويصرفه بناء على تعيين التقود في الوكالات عنده وهذه تعيينها
في المعاوضات عندها ولو امره اي امر رجل من ماله بالتدقيق
بما عليه صح امره يجعله لئال الله وهو معلوم كما صح امره
لو امر الاجر المتاجر بمرمة ما استاجر مما عليه من الاجرة
وكذا لو امره بشرا بعد يسوق الدابة وينفق عليها صح اتفاقا
للفرد لان الله لا يجد الاجر في وقت قبل الوجع والجر في القيد
قلت وفي شرح المراجع الصغير لقاضي خان ان كان ذلك
قبل وجوب الاجرة لا يجوز وبعد الوجوب قيل علي الخلاف
اي اخذه فراجعه ولو امره بشرا به بالف ودفع الالف
فاشتري وقيمته كذلك فقال الامر اشتري بنصفه
وقال المامور بل بكمه صدق لانه امين وان كان قيمته
نصفه والقول للامر بلا يمين دروداني كمال تبع الحذر
الشريعة حيث قال المذهب في الكفر بغير الخلف وتبهم المذهب
لكن جزم الواي لانه تحريف وهو ايه بعد الخلف وان لم يدفع
الالف وقيمته نصفه والقول للامر بلا يمين قاله المصنف
تبع الدرس كما مر قلت لكن في الاشياء القول للوكيل بيمينه
الا في اربع فالبينة نفسه وانه كان قيمته الف بائنا
ثم يفسخ العقد بينهما فيلزم المبيع المامور وكذا لو

امره

امره بشرا معين من غير بيان من فقال المامور اشتريته
بلذا وان صدقه بائنه على الاظهر وقال الامر بنصفه
تخالف الوقوع المختلف في الثمن وموجبه التحالف ولو اختلفا
في مقداره اي الثمن فقال الامر ترك بشرا به بماية وقال
المامور بالف والقول للامر بيمينه فان برها قدم برهان
المامور لانها الكرايات ولو امره بشرا اخيه واشتري الوكيل
فقال الامر ليس هذا المشتري باخي والقول له بيمينه ويكون
الوكيل مشتررا بنفسه والامل انما الشراعتي لم ينفذ على الامر
ينفذ على المامور بخلاف البيع كما مر في خيار الشراء وقت العبد
عليه اي على الوكيل لزعمه عنقه على موكله فيؤخذ به خائبة
ولو امره عبد بشرا نفس الامر من مولاه بكذا ودفع المبلغ
فقال الوكيل لسيده اشتريته لنفسه فباعه على هذا الوجه
عقود على المامور وولاه لسيده وكان الوكيل سفيرا وان قال
الوكيل اشتريته ولم يقل لنفسه فالعبد ملك للمشتري والالف
للسيد فبره لانه كب عبده وعلى العبد الف اخري في الصورة
الاوي بدل الاتفاق كما على المشتري الف مثلها في الثانية
لان الاول مال المولي فلا يصح بدله من العبد من سيده اعتاق
فلحقوا احكام الشرا فلذا قال فلو شري العبد نفسه الى العطا
صح الشرا بجر كما صح في صحته اذا شري نفسه من مولاه ومعه

شبهة

الأموال

نفسه وطفله وعبد غير المديون وصح بيعه بما قبل او حشر
 وبالعرض وخصاه بالقيمة والتعود به يعني بزازية ولا يجوز
 في المرق كدينار به لم يفتن فاحش اجماعا لانه بيع من وجه
 شرعي من وجه صرفيه وصح بالنسيئة ان التوكيل بالبيع تجارة
 وان كان للماجة لا يجوز كالمرأة اذا دفعت غزلا في رجل يبيعه
 لها ويتعين التقيد به يعني خلاصة ولذا في كل موضع قامت
 الدلالة على الحاجة كما افاده المصنف وهذا ايضا انما يبيع
 الناس نسيئة فان طول النسيئة لم يجز به يعني ان ملكه وميتي عين
 الامر شيان لا يبيعه بالنسيئة بالغ فباع بالتقيد بالغ
 جازي قلت وقد مر انه ان خالف الى خير في ذلك المفسر جاز
 والا لانها تتعبد بزمان ومكان لكن في البزازية الوكيل الى
 عشرة ايام وكيل في العشرة وبعدها في الاصح وكذا اللكيل لكنه
 لا يطالب الا بعد الاجل كما في تنوير الابصار البما يروى في زواجر
 الجواهر قال بعه يسهود او يراي فلان او علمه او معرفته وبيع بدوهم
 جاز بخلاف لا يقع الا يسهود او الا بمحض فلان به يعني قلت
 وبه علم واقعة الفتوى دفع له ما لا وقال اشترى لي زينا بمعرفة
 فلان فذهب واشترى بلا معرفة فهناك الزين لم يفتن بخلاف
 لا اشترى الا بمعرفة فلان فليست وصح اخذه رهنا وكفيلة
 بالتمن فلا ضمان عليه ان ضاع الرهن في يده او ترقى المال

رجل آخر وبطل الشرا في حصة شريكه بخلاف ما لو شرب
الاب ولده مع رجل آخر فانه يصح فيها بيع الخاينة من بحث
الاستحقاق والعرف ان عقد البيع في الثاني لا الاول لان السوء
جمله اعتناق وكذا / بطل في حصة شريكه لزوم الجمع بين
الحقيقة والمجاز قال لعبد اشترى قميصك من مولدك فقال
لمولاه يعني نفسي فعلا ففعل اي باعه علي هذا الوجه
فهو لا يعرفه وجد به عيب ان علم به العبد فلا رد لان علم الوكيل
كعلم الوكيل وان لم يعلم فالرد للعبد اختيار وان لم يقل الغلات
عنت لانه ان يتم فخر فتد عليه وعليه القرضها لئلا
يجهل بمقدار ما شرطنا باذن المولى **در دفع الوكيل**
اذا خالف اذا خالف الى خير في الجنس كبيع بالف درهم فباعه
بالف ومائة نقد ولو بمائة دينار لا ولو خيرا فلامه ودر
فصل في لا يعتقد وكيل البيع والتمر والجاراة والعرف
والسلم ونحوها مع من تروى شهادته له للتمتع وجوز ان يمثل القيمة
الامن عبدا ومكاتبه الا اذا اطلق له الموكل كبيع من شئت فيجوز
بيعه لهم بثل القيمة اتفاقا كما يجوز عقده معهم بالكر من
القيمة اتفاقا اي يبيعه لا شراؤه بالكر منها اتفاقا كما لو باع
باقا منها بغير فاحش لا يجوز اتفاقا وكذا ابيسر عنده خلافا
لها ان ملك وغيره وفي السراج لو صرح بهم جاز اجماع الامن
نفسه

علي الكيل لان الجواز الشرعي يتا في الضمان وتقيده تراوه
بمثل القيمة وغبن يسير وهو ما يقوم به مقوم وهذا اذا
لم يكن سمر معروف وان كان سمر معروف اي الناس كخبر
وخم وموز وجين علي لا ينفذ علي الموكل وان قلت الزيادة
ولو فلسا واحدا به يغني بخر ونهاية وكله يبيع عبدا
فباع نصفه صح لاطلاق التوكيل وقال ان باع الباقي قبل
الخصومة جاز والا لا وهو استحسان ملتزم هذه الية
وظاهر ترجيح قولهما والمغني به خلافه بخر وقيد ابن
الكمال الخلاف بما يتعيب بالشركة والاجاز اتفاقا فليراجع
وفي الشرا يتوقف علي شرا بابقه قبل الخصومة اتفاقا ولو
رد مبيع بعيب علي وكيله بالبيع بينة او نكوله او
اقراره فيما لا يحدث مثله في هذه المدة رده الوكيل
علي الامر ولو باقراره فيما يحدث لا يردده ولزم الوكيل
الاصل في الوكالة الخصوص وفي المضاربة العموم وفرع
عليه بقوله فان باع الوكيل بنية فقال امرتك بفقد
وقال اطلقت وصدق الامر في الاختلاف في المضاربة
صدق المضارب عملا بالأصل لا ينفذ تصرف احد الوكيلين
مسا كوكلتكما بكذا وحده ولو الاخر عبدا او صبي او مان
او جن الا فيما اذا وكلهما علي التعاقد بخلاف الوصيين
كما يجي

كما يجي في بابه وفي خصومة بشرط اري الاخر لا حضرة
علي الصحيح الا اذا اتهميا الي القبض فحتى يقتصما جوهره
وعتق معين وطلاق معينة لم يعوض بخلاف معوض وغير
معين وتعلق بمشترهما اي الوكيلين فانه يلزم اجتماعهما
عملا بالتعلق قال المصنف قلت وظاهره عطفه علي امر
يوضا كما يعلم من المعني والمدرس حق العبارة ولا علقا
بمشترهما فتدبر وفي تدبير رده عين كوديعة وعارية
ومنصوب ومبيع فاسد خلافة بخلاف استردادها ولو قبض
احدها ضمن كله لعدم امره بقبض شيء منه وحده سراج وفي
تسليم هبة بخلاف قبضها والواجبة وقضاي بخلاف
اقتضايه عيني وبخلاف الوصية لاثني وكذا المضاربة
والقضا والتكليم والتولية علي الوقف فان هذه الستة
كالوكالة فليس لاحدهما الانفراد بجزا في مسيلة ما اذا شرط
الواقف النظر له او الاستبداد مع فلان فان للواقف الانفراد
دون فلان اسباها والوكيل بقضا الدين من ماله او مال
موكله لا يجبر عليه اذ لم يكن للموكل علي الوكيل دين وهي
واقعة للفتوي كما بسطه الهادي واعتمده المصنف قال
ومغلا ان الوكيل يبيع عين من مال الموكل لو فادينه لا يجبر
عليه كما لا يجبر الوكيل بخره وطلاق ولو بطلها اعلم المعتمد

وعتق و هبة من فلان وبيع منه لكونه متبرعا الا في مسائل
 اذا اوكله بدفع عين ثم غاب او يبيع رهن شرطية او بعده
 في الاصح او بخصوصه بطلب المدعي وغاب المدعي عليه
 اسائه خلافا لما افتي به قاري الهداية قلت وظاهر الاشياء
 ان الوكيل بالاجر يجبر فندبر ولا تنسب سبلة واقعة
 القوي وراجع فتوى البصائر فلعلمه اوفي وفي فروع الاشياء
 التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز عند الامام الا ان يكون
 الموكل حاضرا بنفسه او مسافرا او مريضا او مخدرا الوكيل
 لا يוכל الا باذن امره لوجود الرضا الا اذا اوكله في دفع
 زيادة فوكل اخر ثم دفع الاخير جاز ولا يتوقف بخلاف
 شر الاصحبة اصحبة الخائنة والا الوكيل في قبض الدين
 اذا اوكله من في عياله صح ان ملكه والا عند تقوم الثمن
 من الموكل الاول له اي لو كيله فيجوز بلا اجازته لمحصل
 المقصود وروى القوي في رايه كاعمل براكه كالاذن
 في التوكيل الا في طلاق وعتاق لانها مما يحلف به فلا
 يقوم غيره مقامه فبما فان وكل الوكيل غيره بدونها
 بدون اذن وتعيين فعلا الثاني بحضرة او غيبته
 فاجازه الوكيل الاول صح وتعلق حقوقه بالعاقبة على
 الصحيح الا فيما ليس بعتق طلاق وعتاق لتعلقهما
 بالشرط

اي يجبر عليها فلو في البلدة قاضيان كل في محلة فالخيار
 للمدعي عليه عند محله به يعني بزازية ولو القضاة في المذاصب
 الاربعة على الظاهر وبه افتت مرارا بجر قال المصنف ولو
 الولاية لقاضيين فاكثر على السوا فالعبرة للمدعي نعم لو امر السلطان
 باجابة المدعي عليه لزم اعتباره لفعله بالنسبة اليه في امر
 مرارا قلت وهذا الخلاف فيما اذا كان كل قاض على محلة على حدة
 اما اذا كان في الموضع وشافق ومالك وحسين في مجلس واحد
 والولاية واحدة فلا ينبغي ان يقع الخلاف في اجابة المدعي لما
 انه صاحب الحق كذا بخط المصنف على هامش البزازية فليحفظ
 وركنها اضافة الحق الي نفسه لو اصيل كلي كذا او اضافته
 الي من زاب المدعي مناه كوكيل ووصي عند النزاع متعلق
 باضافة الحق واهلها العاقل المميز ولو وصيا لوما ذوتا
 في الخصومة والا لا اسباه وشرطها اي شرط جواز الدعوي
 مجلس القضا وحضور خصمه فلا يقتضي على غياب وهل يحضر
 بجرم الدعوي ان بالمصر ويجب بيت بمنزله نعم والافتى به
 او بجاني منية ومعلومية المال المدعي اذا لا يقتضي بجرم
 ولا يقال مدعي فيه وبه الا ان يقتضي الاخبار وشرطها ايضا
 كونها ملزمة شيئا على الخصم بعد ثبوتها والا كان عبثا وكون
 المدعي مما يحتمل الثبوت فدعوي ما يستحيل وجوده عقلا

اوعادة باطلة لتيقن الكذب في السجيل العقلي كقوله لمعرف
النسب اولن لا يولد مثله لهذا ابني وظهور في السجيل
العادي كدعوي معروف بالفقر هو الا عظمة علي اخرانه اقصد
اياها دفعة واحدة او غصبا منه فانها هره عام سماها
بحر وبه جرم بن الغرس في الفواكه البدرية وحكمها وجوب
الجواب علي الخصم وهو المدعي عليه بلا او نعم حتي لو سكت
كان انكار فتسمع البينة عليه الا ان يكون اخرها اختيار
وسمخته وسيرها تعلق البقا المقدر بتقاطي المعاملات فلو كان
ما يدعيه منقولا في يد الخصم ذكر المدعي انه في يده بغير حق
لا احتمال كونه رهونا في يده او محبوسا بالتمن في يده وطلب
المدعي احضاره ان امكن فعلي الغريم احضاره ليسار اليه
في الدعوي والسهادة والاستخلاف وذكر المدعي قيمته ان
تعذر احضار العين بان كان في يدها مونة وان قلت ابن كمال
مميزا للخرانة به لا كما او عيبتهم لانه مثله معين وان تعذر
احضارها مع بقاها كرجي وصبرة طعام وقطعة غنم بعث
القاضي امينه ليسار اليها والا تكن باقية الكتي في الدعوي
بذكر القيمة وقال الوادي ان غصب منه عين كذا ولم يذكر
قيمتها تسمع فيخلف خصمه او يجبر علي البيان وزر و ابن
ملك وهذا الوادي اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة
وذكر قيمة

بصر

وذكر قيمة الخل جملة كفي ذلك الاحمال علي الصحيح وتقبل
بينته او يخلف خصمه علي الكامرة وان لم يذكر قيمة كل عين
علي حدة لانه لما صبح دعوي الغصب بلا بيان فلان يصح اذا
بين قيمة الخل جملة بالاولي وقيل في دعوي السرقة يشترط
ذكر القيمة ليعلم كونها نصابا فاما غيرهما فلا يشترط
وهذا كله في دعوي العين لا الدين فلو ادعي قيمة شيء مستهلك
استقرا بيان جنسه ونوعه في الدعوي والسهادة ليعلم القاضي
بماذا يتضي واختلف في بيان المذمومة والافوثة في الدابة
فشرطه ابو الليث ايضا واخاره في الاختيار وشرط الشهيد
بيان السن ايضا وتماه في العمادية وفي دعوي الايداع لا بد
من بيان مكانه اي مكان الايداع سواء كان له حمل او لا وفي
الغصب ان له حمل ومونة فلا بد لصحة الدعوي من بيانه
والا حمل له لا وفي غصب غير المثلبي يعني قيمته يوم غصبه
علي الظاهر عمادية ويشترط التجدد في دعوي العقار
كما يشترط في السرادة عليه ولو كان العقار مشهورا خلافا
لها الا اذا عرف الشهود الدار بعينها فلا يحتاج الي ذكر
محدودها كالوادي عن العقار لانه دعوي الدين حقيقة بحر
ولا بد من ذكر بلده بها الدار ثم المحلة ثم المسكة فييد بالاعم
ثم بالاحص فالأخص كما في النسب وليكتفي بذكر ثلاثة فلو ترك

شبكة

الألو

makah.net

الرابع صرح وان ذكره وغلط فيه لامتقي لان المدعي يختلف به
 ثم انما يثبت الغلط باقرار الشاهد فصولين وذكر اسم
 اصحابها او الحدود واسماء النسابهم ولا بد من ذكر الجرد لكل
 منهم ان لم يكن الرجل مشهورا والاكتفى باسمه لحصول المقصود
 وذكر انه اي المقار في يده ليصير خصما ويؤيد عليه بغير
 حق ان كان المدعي متقولا لما مر ولا تثبت يده في المقار
 بتمسكه بما لا يرد من بينة او علم قاض لاحتمال تزويرها
 بخلاف المتقول لمعاينة يده ثم هذا ليس على اطلاقه بل اذا ادعى
 المقار ملحا مطلقا اما في دعوى الغصب ودعوى السرقة
 من ذي اليد فلا يقتصر لينة لان دعوى الغصب كما تصح على
 ذي اليد تصح على غيره ايضا بزازية وذكر انه يطلب به
 ثمنه على طلبه ولا احتمال رهنه او حبسه بالثمن استغنى
 عن زيادة بغير حق قافهم ولو كان ما يدعيه دينامكلا او
 موزونا فقد او غيره ذكر وصفه لانه لا يعرف الا به ولا بد
 في دعوى المثليات من ذكر الجنس والنوع والصفة والقرار
 وسبب الوجوب فلو ادعى كريمة على غيره ولم يذكر سببا
 لم تسمع واذا ذكر في السلم انما له المطالبة في مكان عيناه
 وفي نحو قرض وغصب واستهلاك في مكان القرض في نحو
 حجر فليحفظ ويسال القاضي المدعي عليه عن الدعوى فيقول
 ان ادعي

ان ادعي عليك كذا فاذ اتقول بمدعيتها والا تصدر صحيفة
 يسال لعدم وجوب جوابه وان اقر فيها او انكر فبرهن المدعي
 قضي عليه بلا طلب المدعي ولا يبرهن حلفه المحاكم بعد
 طلبه اذ لا بد من طلبه اليقين في جميع الدعاوي الا عند الثاني
 في اربع على ما في البراز يقال واجموا على التخليف بلا طلب
 في دعوى الدين على الميت واذا قال المدعي عليه لا اقر ولا انكر
 لا يستخلف بل يجلس ليقرأ وينكر درر وكذا لو لم يسمع السكوت
 بلا اقرار عند الثاني خلاصة قال في البرزويه اقتت لما ان الفتوى
 على قول الثاني فيما يتعلق بالقضا الشرعي ثم تعارض البديع
 الا انه انكار فيستخلف قيد بالتخليف الحاكم لانها لو
 امطالحا على ان يحلف عند غير قاض ويكون رياء فربما بطل
 لان اليقين حق القاضي مع طلب الخصم ولا عبرة ليمينه ولا لنكول
 عند غير القاضي فلو برهن عليه اي على حقه يقبل والا يحلف
 ثانيا عند قاض بزازية الا اذا كان حلفه الاول عنده فيمكن
 درر وتعال المعق عن القينة ان التخليف حق القاضي فام يمكن
 باستخلافه لم يعبر وكذا الواضحا ان المدعي لو حلف والخصم
 ضامن للمال وحلف اي المدعي لم يضمن الخصم لان فيه تغيير الشرع
 واليمين لا ترد على مدعي حديث البينة على المدعي وحديث
 الشاهد واليمين صيف بارده ان معيني يا انكر الراوي عيني

برهن المدعي على دعواه وطلب من القاضي ان يحلف
المدعي انه محق في الدعوى او على ان الشهود صادقون او
محضون في الشهادة لا يجيبه القاضي الي طلبه لان الخصم
لا يحلف مرتين فكيف الشاهد لان لفظ استهد عندنا يمين
ولا يكرر اليمين لاننا امرنا بالامام الشهود ولذا لو علم الشاهد
ان القاضي يحلفه ويعمل بالنسوخ له الامتناع من اداء
الشهادة لانه لا يلزمه بزازية وبيته الخارج في المالك
المطلق وهو الذي لم يذكر له سبب الحق من بيعة ذي اليد
لانه المدعي والبيعة له بالحديث بخلاف المقيد بسبب كتاب
ونكاح فالبيعة لذي اليد اجماعا كما ينبغي وقضي القاضي
عليه بنكوله مرة لو نكوله في مجلس القاضي حقيقة بقوله
لا احلف او حكما كان سكت وعلم انه من غير حرفة كخرس
وطش في الصحيح سراج وعرض اليمين ثلاثا ثم القضا احوط
وهل يشترط القضا على فور النكول خلاف درر ولم ارفيه
ترجيحا قال المصنف قلت قدما انه يفترض القضا فور الا
في ثلاث قضي عليه بالنكول ثم اراد ان يحلف لا يلتفت
اليه والقضا على حاله ماض درر فلفت طرق القضا ثلاثا
ومعها في الاشياء سبع بيعة واقراء ويمين ونكول عنه
وقسامة وعلم قاض على المرجوم والسابع قرينة قاطعة
كان

كان ظهر من دار خالية انسان خائف يسكن متلون بدم
فدخلها فورا واخذ بوحا لحيته اخذ به اذ لا يترقب
احد انه قلته شك فيما يدعي عليه ينبغي ان يرضى خصمه
ولا يحلف ثمنا عن الوقوع في الحرام وان ابي خصمه الاحلف
ان اكبر رايه ان المدعي يبطل حلف والا بان قلبه عما ظنه
انه محق لا يحلف بزازية وتقبل البيعة لو اقامها المدعي
وان قال قبل اليمين لا بيعة في سراج خلافا لما في شرح المجمع
عن المحيط بعد يمين المدعي عليه لا تقبل البيعة بعد القضا
بالنكول خاتمة عند العامة وهو الصحيح لقول سراج اليمين
الفاجرة احق ان تؤمن من البيعة العادلة ولان اليمين كالحلف عن
البيعة فاذا اجا الاصل انتهى حكم الحلف كانه لم يوجد اصلا
يجري ويظهر لانه باقامتها اي البيعة لو ادعاه اي المال بلا
سبب فحلف اي المدعي عليه ثم اقامها حق يحث في يمينه وعليه
الفتوى طلاق الخاتمة خلافا لاطلاق الدرر وان ادعاه لسبب
فحلف انه لا دين عليه ثم اقامها المدعي على السبب لا يظهر كذبه
لجواز انه وجد القرض ثم وجد الابراء والايعا وعليه الفتوى
فصولي وسراج وشيخي وغيرهم لا تحلف في نكاح انكره هو
او هي ووجعة محررها هي او هي بعد عدة وفي ايلا انكره
احدها بعد المدة واستيلاد تدعيه الامة ولا يتاقي عكسه

لنبوته باقراره ورق ونسب بان ادعي علي مجهول انه نفسه
 او ابنه وبالعكس وولا عتاقة او مولات ادعاه الاعلى او
 الاسفل وحد ولعان والعتوي عا انه يحلف المنكر في
 الاشياء السبعة ومن عدها ستة الحق اموية الولد بالسب
 او الهك والحاصل ان المني به التخليف في الكل الا في الحدود
 ومنها حد قذف ولعان فلا يمين اجراء الا اذا تضمن حقا
 بان علق علق عبده بزنا نفسه فلعينه تخليفه فان نكل ثبت
 القتل لا الزنا وكذا يستخلف السارق لاجل المال فان نكل
 ضمن ولم يقطع وان اقر به قطع وقال يستخلف في التفرير
 كما بسطه في الدرر وفي الفصول ادعي نكاحها فحيلة
 دفع يمينها ان تزوج فلا تخلف وفي الخافيه لا استخلاف
 في احدي وتلاين سيلة النياية تجري في الاستخلاف
 لا تخلف وفرع على الاول بقوله فالوكيل والوصي والمتولي
 واب الصغير عاك الاستخلاف فله طلب يمين خصمه
 ولا يحلف احد منهم الا اذا ادعي عليه العقد اوصح اقراره
 على الاصل فيستخلف حينئذ كالوكيل بالبيع فان اقراره
 صحيح على الموكل فكذلك انكوله وفي الخلاصة كل موضع لا اقر به
 فاذا انكر يستخلف الا في ثلاث ذكرها والصواب في اربع
 وتلاين لما مر عن الخافيه وزاد ستة اخرها في البحر وزاد
 اربعة

اربعة عشر في تنوير الباعين حاشية الاشياء والتخاير
 لابن المصنف ولولا خشية التطويل لسردتها كلها التخليف على
 فعل نفسه يكون على البتات اي القطع بانه ليس كذلك والتخليف
 على فعل غيره يكون على العلم اي انه لا يعلم انه كذلك لعدم
 فعله بما فعل غيره ظاهر اللهم الا اذا كان فعل الغير شيئا يتصل
 به اي بالخالف وفرع عليه بقوله فان ادعي مشتري العبد
 سرقة العبد او اباقة وانبت ذلك يحلف البائع على البتات
 مع انه فعل الغير وانما صح باعتبار وجوب تسليمه سليما فرفع
 الى فعل نفسه فحلف على البتات لانها اكد ولذا يعتبر مطلقا
 بخلاف العكس ورعن الزيلعي وفي شرح المجمع عنه هذا اذا قال
 المنكر لعلمي بذلك ونوادعي العلم حلف على البتات كودع
 ادعي قبض ربهما وفرع على قوله وفعل غيره على العلم بقوله
 اذا ادعي بكى سبوقه على سرازيد ولا يمينه يحلف خصمه
 وهو بكى على العلم اي انه لا يعلم انه اشتره قبله لما مر كذا اذا
 ادعي دين او عينا على وارث اذا علم القاضي كونه ميراثا
 او اقر به المدعي او برهن الخصم عليه فيحلف على العلم ولو
 ادعاه اي الدين والعين الوارث على غيره يحلف المدعي عليه
 على البتات كوهوب وشرادر ويحلف جاحد القود اجراعا
 فان نكل فان كان في النفس حبس حتى يقر ويحلف وفيما

دونه فيقتضي ان الاطراف خلقت وقاية للتفر كالمال
فيجري فيها الابتذال خلافا لهما قال المدعي في بيئته حاضرة
في مصر وطلب يمين خصمه لم يحلف خلافا لهما ولو حاضرة
في مجلس الحكم لم يحلف اتفاقا ولو غايبة عن مصر حلف
اتفاقا ابن ملاك وقد روي المجتبى الغيبة بمدة السفر
ويأخذ القاضين في سبيل المتن فيما لا يستطع بشبهة
كفيلة ثقة يوم من هرويه بجر فاحفظه من خصمه ولو
وجيها والمال خفي في ظاهر المذهب عيني بنفسه ثلاثة
ايام في الصحيح وعن الثاني الى مجلسه الثاني وصحح
فان امتنع من اعطائه ذلك الكفيل لازمه بنفسه او
امينة مقدرة امدة التكفيل لا يغيب الا ان يكون الخصم
غريبا اي مسافرا فيلازم او يكفل الى انتماء مجلس القاضين
دفع الضرر حتى لو علم وقت سفره بكفله اليه وينظر في
زيه او يستحجر رفقاه لو انكر المدعي بزارية قال لابينة
لي وطلب يمينه فحلفه القاضي ثم برهن على دعواه بعد
اليمين قبل ذلك البرهان عند الامام منه ولذا لو قال المدعي
كل بيعة اتي بها فهي شهود زور او قال اذا حلف فانت
بري من المال فحلف ثم برهن على الحق بباخاينه وبه جزم
في السراج كما وقيل لا يقبل قاي له محمد كما في المبادئ
وعكسه

وعكسه ابن الملاك وكذا الخلاق لو قال لا دفع لي ثم اتي برهن
او قال الشهادة لا شهادة لنا ثم شهدوا الاصح القول لجواز
السبيل ثم التذكر كما في المدة وافر المصنف ادعي المدعيون
الا به حال فانكر المدعي ذلك ولا يثبت له على ما ادعى فطلب
يمينه فقال المدعي اجعل حتى الختم ثم استخلفوني له ذلك
ثنية واليمين باسم تعالي الحديث من كان خالفا فليحلف يابده
او ليذر وهو قول واسم خزانه وظاهره انه لو كان حلفه
بغيره لم يكن يمين او لم يبرهنا بجر لا بطلاق وعناق وان الخ
الخصم وعليه الفتوى فان خالفه فليحلف بها حرم خائنة
وقبل ان تست الضرورة فوض الى القاضي ابتاعا للبعض
فلو حلفه القاضي به فحلف فقفى عليه بالمال لم ينفسد
قضاؤه على قوله الا كفيلا في خزانه الغيبين وظاهره انه
مخرج على قوله الا كفيلا على القول بالتكليف فيعتد بكوله ويقضي
به والا فلا فائدة بجر واعتمد المصنف قلت ولو حلف بالطلاق
انه لا مال عليه ثم برهن المدعي على المال ان شهدوا على السبب
كالاقراض لا يفرق وان شهدوا على قيام الدين يفرق لان السبب
لا يستلزم قيام الدين وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يجنب
لاحتمال صدقه خلافا لابي يوسف كذا في شرح الوهبانية
للسريلاوي وقد تعلم ويغلظ بذكر اوصافه تعالي وقيله

شبكة

الألمانية

www.dukali.net

بعضهم يغاسق ومال خطير ولا اختيار فيه وفي صفته
الي القاضي ويحجب المصنف ككلا تتكرر اليه من قبل وحلف
باسمه ونحل عن التخليط لا يقتضي عليه به اي بالنكول
لان المقصود الحلف باسمه وقد حصل زبلي لا يستحب التخليط
على المسلم زمان ولا معات كذا في الحاوي فظاهر انه
مباح ولا يحلف اليهودي باسمه الذي انزل التوراة عليه
وموسي والنصاري باسمه الذي انزل الانجيل على عيسى
والمجوسي باسمه الذي خلق النار فيطأ على كل يعتقد
فلو اكتفى باسمه كفي المسلم اختيار والوثني باسمه تعالى
لا يقره وان عبد غيره وجزم ابن الكمال بان الدهرية
لا يعتقدونه تعالى قلت وعليه فيما اذا يجلفون وبقي
تخلف الاخرين لنقول له القاضي عليك عهد الله وميثاقه
ان كان كذا وكذا فاذا الموي باسمه اي نعم صاير حاله ولو احم
ايضا كتب له ليحجب خطه ان عرفه والاقبال اشرته ولو احمي
ايضا فابوه او وصيه او من نصبه القاضي شرح ذهبانية
ولا يجلفون في بيوت عباد الله ثم لكراهية دخولها بحبر
ويحلف القاضي في دعوى سب يرتفع على الحاصل اي على
صورة انكار المنكر وفسره بقوله اي باسمه ما بينكم انكاح قائم
وما بينكم بيع قائم وما يجب عليكم رده لو قلنا او بدله او
هاكا

هاكا وما هي باين منك وقوله الان متعلق بالجميع مسكين
في دعوى نكاح وبيع وغصب وطلاق فيه لن ونشر لا على السب
اي باسمه ما كنت وبعت خلافا لما في نظر المدعي عليه ايضا
لاحتفال طلاقه واقالته الا اذا الزم من الحلف على الحاصل ترك
النظر للمدعي فيحلف بالاجماع على السب اي على صورة دعوى
المدعي كدعوى شفعة بلعوار ونفقة مبتوتة والخصم
لا يراها لكونه شافيا المصدق حلفه على الحاصل في معتقده
فيتضرر المدعي قلت ومفاده انه لا اعتبار بذهب المدعي عليه
واما مذهب المدعي عليه خلافا والوجه ان يساله القاضي
هل يعتقد وجوب شفعة الجوارم لا واعتمده المصنف وكذا اي
يجلف على السب اجماعا في سب لا يرتفع برفع بعد ثبوته
كمبد مسلم يدعي على مولا معتقه كعدم نكح برقه واما في
الامة ولو مسلمة والعبد والكافر فذكر رفقها بالموافق
حلف مولا هو على الحاصل والحاصل اعتبار الحاصل الا لفر مدع
وسب غير متكره وصح فد اليمين والصلح منه لمحيث دواعي
اعراضكم باموالكم وقال الشهيد الاحقران عن اليمين الصادقة
واجب قال في البحري نأيت بدليا جواز الحلف صادق ولا يحلف
المنكر بعد ابد الاله استقط حقه وقيد بالعدا والصلح لان المدعي
لو استقطه اي اليمين فصح بان قال برئت من الحلف او تركته

او تركته عليه او هبته لا يصلح وله التخليف بخلاف البراءة
 عن المال لان التخليف للمالك بزيادة وكذا اذا اشترى يمينه
 لم يجوز له ان يركن البيع در رفق مع استخفاف خصمه
 فقال حلفتي مرة ان عند حاكم او محكم و برهن قبل والافله تخلفه
 در رقلت ولم ارهالو قال اني قد حلفت بالطلاق اني لا احلف
 فيحرر باب التحالف لما قدم يمين الواحد ذكر
 يمين الاثنين اختلفا اي المتبايعان في قدر ثمن او وصفه
 او جنسه او في قدر جميع حكم لمن برهن لانه نورد عوا
 بالحنة ولذ برهننا فثبت الزيادة اذ البيئات للثبات
 وان اختلفا فيهما اي الثمن والمبيع جميعا قدم برهانه
 البايع لو اختلفا في الثمن وبرهان المشتري لو في المبيع
 نظر الابتنان الزيادة وان عجز في العود الثلاث عن البينة
 فان رضي كل بمقالة الاخر فيها وان لم يرض واحد منهما
 بدعوى الاخر تحلل لهما ما لم يكن فيه خيار فيفسخ من لسه
 الخيار ويدب يمين المشتري لانه البادي بالانكار وهذا
 لو كان بيع عيني بدني والا بان كان مقايضة او صرفا
 فهو مخير وقيل يقرع ان ملكه ويعتصم على الذي في الاصح
 وفسخ القاضى البيع بطلب احدهما او طلبهما ولا يفسخ
 بالتحالف ولا يفسخ احدهما بل يفسخهما مجز ومن نكل منهما

لزمه

لزمه دعوى الاخر بالقضاء اصله قوله عليه السلام اذا
 اختلفا المتبايعان والسلعة دائمة يمينها تحالفوا وتردا
 وهذا كلما اختلفا في البذل مقصودا فلو في ضمن شيء
 كما اختلفا في الرق فالقول للمشتري في انه الرق ولا تحالف
 كما اختلفا في وصف المبيع كقوله اشتريتك على انه كاتب
 او حارس وقال البايع لم اشترط فالقول للبايع ولا تحالف ظهيرية
 وقيد باختلافهما في ثمن مبيع لانه لا تحالف في غيرها لا يند
 لا يتحمل به قوام العقد نحو اجل وتروط من لو خيار او ضمان وقبض
 ثمن والقول للمتلزم يمينه وقال زفر والسافعي يتحالفان ولا
 تحالفان اذا اختلفا في قدر الثمن بعد هلاك المبيع او خروجه
 عن ملكه او تمسكه بما لا يرد به وحلف المشتري الا اذا استهلكه
 في يد البايع غير المشتري وقيل لمحمد والسافعي يتحالفان وينسخ
 على قيمة الهالك وهذا لو الثمن دينارا فلو مقايضة تحالفوا اجماعا
 لان المبيع كاسنما ويرد مثل الهالك او قيمته كما لو اختلفا
 في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بان قال احدهما درهم والاخر
 دنانير تحالفوا بعد هلاك بعضه او خروجه عن ملكه كعبددين
 مات احدهما عن المشتري في القيمة فراجع بوجه التحالف بعد
 قبضهما ثم اختلفا في قدر الثمن لم يتحالفا عند اي خيفة الا ان
 يرهنى البايع بترك حصه الهالك اصلا فينبذ يتحالفان هذا

ولزم المشتري رد القيمة مع الرجوع ولا تحالف مع

شبكة

الألو

على تخريج الجمهور وصف ما يخبر به الاستئناس إلى بين المشتري
 ولا في قدره بدل كتابة لعدم لزومها وقد راس مال بعد
 اقالة عقد السلم بل القول للعبد والسلم اليه ولا يعود
 السلم وان اختلفا في المتفقان في مقدار الثمن بعد
 الاقالة ولا بينة تخالفا وعاد البيع لو كان كل من المبيع
 والتمن مقبولا ولم يرد المشتري إلى بايعه بحكم الاقالة فان
 رده اليه بحكم الاقالة لا يخالف خلافا للمذهب وان اختلفا
 أي الزوجان في قدر المهر او جنسه قضى من اقل المهران
 وان برضا المرأة اذا كان مهر المثل شاهدا للزوج بان كان
 كقالتة او اقل وان كان شاهدا لهما بان كان لقاتلها او اكثر
 فينته اولى لا بياتها خلاف الظاهر وان كان غير شاهد
 لخاصة بان كان بينهما قتلها للاستوى ويجوز المثل
 على الصحيح وان عجزا عن البرهان تخالفا ولم يفسخ النكاح
 لتسوية المهر بخلاف البيع ويبدأ يمينه لان اول السليمين
 عليه فيكون اول اليمينين عليه ظهريه ويحكم بالسداد أي
 يجعل مهر مثلها حكم السقوط اعتبار التسمية بالتخالف
 فيقضي بقوله لو كان لقاتلها او اقل وبقولها لو كان لقاتلها
 او اكثر به لو بين ما يدعيه ويدعيه ولو اختلفا
 أي الموهب والمستاجر في بدل الاجارة او في قدر المدة قبل
 الاستيفاء

الاستيفاء المنفعة تخالفوا وترا دأب بين المستاجر واختلفا
 في البدل والموجب في المدة وان برضا فالبيعة للموهب في المدل
 والمستاجر في المدة وبمده لا والقول للمستاجر لا في زيادة
 ولو اختلفا بعد التمكن من استيفاء البعض من المنفعة
 تخالفا وفسخ العقد في الباقي والقول في الماضي للمستاجر
 لانعدام ساعة فساعة فكل جز كعقد بخلاف البيع وان اختلفا
 الزوجان ولو عولوا بين لو كان بين او صغيرين والصغير يجامع
 او ذمية مع مسلم قام للنكاح اولا في بيت لهما او لا بعد ما خزانة
 النكاح لان العبرة للبدل المذموم فيمنع هو هذا ما كان في البيت
 ولو به جلا وفضة والقول لكل واحد منهما في ما صلح يمينه
 الا اذا كان كل منهما يمين ما يمين لاخر فالقول له لتعارض
 الظاهرين مرد وغيره فالقول له في الصالح لهما الا نها وما في
 يد صاحبه الزوج والقول لذي اليد بخلاف ما يقتضي به لاث
 ظاهرهما اظهر من ظاهر وهو يد الاستئصال ولو اقاما بينة
 بقضي يمينهما لانها خارجة خائفة والبيت للزوج الا ان
 يكون لهما بينة بغير وهذا لو حيين وان مات احدهما واختلف
 وانه مع الحي في المثل العادل لهما والقول فيه للمحي
 ولو رقيقا وقال الشافعي وما لك الكل بينهما وقال ابو ثعلبي
 الكل له وقال الحسن البصري الكل لهما وفي السبعة وعدي الثانية

تسعة اقوال ولو احدى عملوكا ولو ما دونها او مكاتبها او قال
 والشايفيها كالحرف فالقول للمري الحياة واليمن في الميت لان بيد
 الحراقي ولا يد للميت اعتقت الامة او المكاتب او المدبرة
 وحياتن نفس ما في البيت قبل الفتح فهو للرجل وما
 بعده قبل ان تحتار نفس ما في على ما وصفتاه في الطلاق
 بحر وفيه ظلم بل وصحت العدة فالمشكل للزوج ولو رثته بعلة
 لانها صارت اجنبية لا يد لها ولما ذكرنا ان المشكل للزوج في
 الطلاق فكذلك الوارثه اما الوارثه وهي في العدة فالمشكل لها
 كانه لم يطلقها بدليل ارثها ولو اختلف الوجه المستأجر في
 متاع البيت فالقول للمستأجر يمينه وليس للموحي الا ما عليه
 من ثياب بدنه ولو اختلف اسكافي ومطبخ في الات الاسكافيه
 والات المطبخين وهن في ايديهما فري بينهما بلا نظر لما يطبخ
 لكل منهما وتعامه في السراج رجل معروف بالفقر والحاجه
 ما ربيده فلام وعلى عنقه بدرة وذلك ابداء فادعاه رجل
 عرف باليسار وادعاه صاحب الدار فمولى للمعروف باليسار
 وكذا الناس في منزل رجل وعلى عنقه قصيفه يقول الذي
 على عنقه صبي وادعاه صاحب المنزل فري لصاحب المنزل
 رجلان في سفينة بهما دقيق فادعي كل واحد السفينه
 وما فيهما واحدها يعرف ببيع الرقيق والاخر يعرف بانه
 ملاح

ملاح فالدقيق الذي يعرف ببيعه والسفينة لمن يعرف
 بانه ملاح عملا بالظاهر ولو فيها راكب واخر مكن واخر
 يجذب واخر عيدها وكلهم يدعونها فري بين الثلاثة اثلاث
 ولا شيء للملاح رجل يقود قطارا بل واخر راكب ان على القطر متاع
 الراكب فكلها له والقياد اجبره وان لا شيء عليها فكل الراكب
 ما هو راكبه والباقي للقياد بخلاف البقر والغنم وتعامه في خزانة
 الاكل فملاح في دفع الدعاوي لما قدم من يكون خصما ذكر
 من لا يكون خصما قال ذواليد هذا الشيء الذي منعت كان
 او عقارا او دعيه او امارنيما واجريه او رهنيه زائد
 الغايبه او عصبته منه من الطيب وبرهن عليه على ما ذكر
 والعين قايمة لاهل الكتوف قال اليهود يعرفون بامه ونسبه اح
 بوجهه وشروطه معرفته بوجهه ايضا فلو حلفت لا يعرف
 فلانا وهو لا يعرفه الا بوجهه لا يحنث ذكره الزيلعي وفي الشريفة لابن
 عن خط العلامة القدسي عن البرازيه ان تعميلا الائمة على قول
 محمد انتهى فيلحفظ دفعت خصومة المدعي للملك المطلق
 لان يد هو لا ليت بد خصومة وقال ابو يوسف ان عرف ذواليد
 بالجميل لا تدفع وبه يؤخذ ملحق واخاره في الحار وهن
 خمسة كتاب الدعوي لان فيها اقوال الخمسة علماء كما بسط في
 الدرر ولان صورها خمس عيني وغيره قلت وفيه نظر اذ الحكمة

كذلك لو قال وكاني صاحبه بحفظه او اسكني فيها زيد الغائب
او سرقته منه او انتزعت منه او ضل منه فوجدته بحرا وهي في
يدي مزارعة بزازية فالصور احد عشر قلت لكن الخوف
البرزازية المزارعة بالبحارة او الوديعه قال فلا يزال في النفس
وقد حررت في شرح الملتقى وان كان هالكا هالكا او قال
الشهود او دعاه من لا يعرفه او اقره واليد بيد الخصومة كان
قال ذواليد اشترى به او اقره من الغائب او لم يدع
الملك المطلق بل ادعى عليه الفعل بان قال المدعي غصبته
مني او قال سرقه مني وبناه للمنفول للستر عليه فكانه قال
سرقته مني بخلاف غصب مني فلان الغائب كما ينبغي حيث
يندفع وهل تندفع بالمصدر الصحيح للبرازية وقال ذواليد
اليد في الدفع او دعيه فلان يدعي عليه لا تندفع في الكل
لما قلنا قال في غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال في مجلسه
انه وديعه عندي او رهن من فلان تندفع مع البرهان
فيما ذكره ولو رهن المدعي على قتاله الاول يجعله خصما
ويحكم عليه بسبق اقراره بجمع الدفع بزازية وان قال المدعي
اشترى به من فلان الغائب وقال ذواليد او دعيه
فلان ذلك اي بنفسه فلو بوكيله لم تندفع بلائنه دفعت
الخصومة وان لم يبرهن لتوافقهما ان اصل الملك للغائب

الاذا

الاذا قال اشترى به ووكاني بقبضه وبرهن ولو صدقه
في السلم يوم بالسيلم ليد يكون قبضه للغائب باقراره وهي
عجبة ثم اقتصار الدرر وغيرها على دعوي الشراقيس
التعاقب فلذا قال ولو ادعى انه له غصبه منه فلان الغائب
وبرهن عليه وزعم ذواليد ان هذا الغائب اودعه عنده
ان دفعت لتوافقهما ان اليد لذلك الرجل ولو كان مكان دعوي
الغصب دعوي سرقة لا تندفع بزعم ذي اليد ابدع ذلك
الغائب استحقاق بزازية وفي شرح الوهبانية للشهابي
التعاقب على الملك لزيد وكل يدعي الاجارة منه لم يكن الثاني خصما
للاول على الصحيح ولا المدعي رهن او سرقا اما المشتري فخصم لكل
فروغ قال المدعي عليه لا دفع بمهل اليد المجلس الثاني
صغري للمدعي تخليف المدعي على العلم وتماه في البرازية وكل
بنقل امته فبرهنت انه اعتقها قبل الدفع لا للفقير مالم يحضر
المولي بن ملك بالاسم دعوي الرجلين حجة خارج
في ملك مطلق ايم لم يذكره كيب كما مر على حجة ذي اليد وان
وقت احدها فقط وقال ابو يوسف ذوالوقت احق وعمره
فيما لو قال في دعواه هذا العبد لي غاب عني منذ سنة
وقال ذواليد في منذ سنة قضى للمدعي لان ما ذكره تاريخ
غيبته لا ملك فلم يوجد التاريخ من الطرفين فقضى بينه

الخارج وقال ابو يوسف يقتضي المورخ ولو حالة الاتراء
وينبغي ان يقتضي بقوله لانه اوقف على ظهر كذا في جملته
الفصولين وافر المصنف ولو برهن خارجا على شيء قضى به
لهما فان بينهما في دعوى نكاح سقط التقدر لجمع لوجبه
ولو ميتة قضى به بينهما وعلى كل نصف المهر وورثان
ميراث زوج واحد ولو ولدت ميتا النسب منها ولو تمامه
في الخلاصة وهي لمن صدقه اذا لم تكن في يد من كذبه ولم يكن
دخا من كذبه به هذا المورخ فان ارخا فالسابق برهنا
فلو ارخ احدهما فهي لمن صدقه اولادي اليه بزيادة قلت
وعلى ما مر عن الثاني ينبغي اعتبار تاريخ احدهما ولم ار من
فيه على هذا قائل وان اقرت لمن لا حجة له فهي له وان برهن
الاخر قضى له ولو برهن احدهما وقضى له ثم برهن الاخر
لم يقض له الا اذا ثبت سبقه لان البرهان مع التاريخ
اقوي منه بدونه كما لم يقض ببرهان خارج على ذي يد ظهر
نكاحه الا اذا ثبت سبقه اي نكاحه اسبق وان ذكر
سبب الملك بان برهنا على شيء من ذي يد فلكل نصفه
بنصف الثمن ان شاء وتركه انما خسر لفرق الصفقة عليه
وان ترك احدهما بعد ما قضى له لم يأخذ الاخر كله لانفسه
بالقضا فلو قبله فله وهو اي ما اعيأه لسأله للسابق تاريخا

ازارخا

ازارخا فير والبايع ما قبضه من الاخر اليه سراج وهو
لذي وقت وان وقتا احدهما فقط والحال انه لا يدلي
وان لم يبقا فقدر ان لكل نصفه بنصفه والشر احو من
هبة وصدقة ورهن ولو مع قبض وهذا المورخا فلو ارخا
واخذ الملك فالسابق احو لقوته ولو ارخت احدهما فقط
فالمرخة اولي ولو اختلف الملك استويا وهذا فيما لا يقسم
اتفاقا واختلف التجميع فيما يقسم كالوار والاصح ان الكل لدعي
الشر لان الاستحقاق من قبيل المبيع المقارن لا الطلري هبة
الدر والشر والمهر سوا نصف وترجع هي بنصف القيمة
وهو بنصف الشيء ويخفى لظاهر هذا المورخا واورخا
واستوي تاريخيهما فلا سبق تاريخ احدهما كان احو قسده
بالشر لان النكاح احو من هبة او رهن او صدقة عمادية والمراد
من النكاح المهر كما مر في البحر مغلطا للجامع ثم يستوي
النكاح والشر لو تنازعا في الامة من رجل واحد ولا مرجح فتكون
ملكاه منكوحة للاخر فتدبر ورهن مع قبض احو من
هبة بلا عوض معناه استحسانا ولو به فهي احو لانها بيع
انتماء والبيع ولو بوجه اقوي من الرهن ولو العين مع ميا
استويا لم يورخا واحدهما اسبق وان برهن خارجا في مكان
مورخ او سرامورخ من واحد غير ذي يد او برهن خارج

شبكة

الألم

alukah.net

على ملك مورخ وذو يد على ملك مورخ اقدم فالسابق الحق
وان برهننا على شرا متفق تاريخها او مختلف عيني وكل يدعي
الشرا من رجل او وقت احدها فقط استويا ان تفقد البايع
وان اتحد فذو الوقت اجتمع لاهل من ذكر المدعي وشهوده مما
يعيد ملك بايعه ان لم يكن المبيع في يد البايع ولو شهدوا بيده
فقولان في رزية فان برهن خارج على الملك وذو اليد
على الشرا منه او برهننا على سب ملكه لا يتكرر كالتحارج وما
في معناه كخفي نسج النجاء وغزل قطن وجلب لبن وجز
صوف ونحوها ولو عهد بايعه مدد رذو اليد اجتمع من الخارج
اجماعا الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا كخمس او دية
او اجارة ونحوها في رواية در او كان سياتكر كباد غرس
ونسج خرو زرع وروخه او اشكل على اهل الخبرة فمدى
للخارج لانه الاصل وانما عدلنا عنه بمحدث النتائج وان برهن
كل على الشرا من الاخر بلا وقت سقط وترك المال المدعي به
في يد منعه وقال محمد يفتي للخارج قلنا الاقدام على
الشرا قرار منه بالملك له ولو اثبتنا قبضتها تترتا اتفاقا
در ولا يرجح بزيادة عدد الشهود فان الترجيح عندنا
بقوة الدليل لا بكثرته ثم فرع على هذا الفصل بقوله فلو اقام احد
المدعين شاهدين والاخر اربعة فما سواه في ذلك وهذا
لا ترجيح

لا ترجيح بزيادة العدالة لان الاعتبار اصل العدالة اذ لا احد
للاعدالة دار في يد افراد عيني رجل نهقها واخر كلها وبرهننا
فلاول ربعها والباقي للاخر بطريق المنازعة وهو ان النصف
سالم للمدعي الكل بلا منازعة ثم استوت منازعتها في النصف
الاخر فينصف وقالوا الثلث للمدعي والباقي للثاني بطريق العول
لان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتعمل الى ثلاثة
واعلم ان انواع القسمة اربع قسم بطريق العول اجماعا
وهو ثمان ميراث وديون ووصية وصحابة ودرهم رسالة
وسعاية وجناية رقيق وبطريق المنازعة عنده والعول عندها
وهو ثلاث مسائل مسئلة الكتاب واذا اوصي لرجل بكل ماله
او بعبد بعينه ولاخر ينصف ذلك وبطريق العدول عنده
والمنازعة عندها وهو خمس كالبسطه الزيلعي واليعيني وتماه
في العول والامر عنده ان القسمة متى وجبت لم تنال في عين او
ذمة سايعا او ميراثا او لاحدها سايعا ولاخر في الكل فمنازعة
وعندها متى ثبتا معا على الشيوع فولية والا فمنازعة فليحفظ
ولو الدار في ايديهما فري للثاني نصف لا بالتساوي ونصفه
لانه خارج ولو في يد ثلاثة وادعى احدهم كلها واخر نصفها
واخر ثلثها وبرهننا قسمته عنده بالمنازعة وعندها بالعول
وبيانه في الكافي ولو برهننا على تساج دابة في يديهما واحدا



في يديهما او احدهما او غيرها وارخا قضي لموافق منهما
 تاريخه بشهادة الظاهر فلو لم يورخا قضي بهما الذي اليد ولهما
 ان في ايديهما او في يد ثالث وان لم يورخا قضي بان خالف او اسكل
 فلمما ان كانت في ايديهما او كانا خارجين فان في يد احدهما
 قضي بهما له هو الاصح قلت وهذا اولى بما وقع في الكثر والدر
 والليقي قضي برهن احد الخارجين على الغصب من زيد
 والاخر على الوديعة منه استويا لانها بالجد تفسير غصبا لثاني
 احراز بلا بيان الا في ارجح الشهادة والحدود والقصاص
 والقفل كذا في نسخة المصنف وفي نسخة والمقل وعبارة
 الاسباه والدية وجنيذ فلو ادعى على مجرمول الخ لانه
 عبده فانكروا قال انا اخر الاصل والقول له تمسكه بالاصل
 ارقام لا واللابس للثوب احق من اخذ الكم والراكب احق من
 اخذ النجام ومن في السرج من رديعه وذو ارجلها من علوق
 كونهما لانه اكثر تصرفا والجالس على السباط والمتعلق به
 سوا النجم السور الكي سرج كرمه ثوب وطرفه مع اخر
 لا هدمته اي طرته الغير منسوجة لانها ليست ثوب
 بخلاف جالس دارتنا زعافيهما حيث لا يقضي لهما
 لاحتمال انها في يديهما وهما تعلم انه ليس في غيرها جاني
 الحابط لمن جذوعه عليه او متصل به اتصال تربيع
 بان

بان تداخل انصاف لبنانة الاخر ولو من خب فبان تكون
 الخسبة مركبة في الاخرى لدلالة على انها بنيانها ولذا سمي
 بذلك لانه حينئذ بني مرعا لالمن له اتصال ملازم او لقب
 وادخال او هرادي كقصب وطبق يوضع على الجذوع بل يكون
 بين الجارين لوتنازعا ولا يختص به صاحب المهرادي بل صاحب
 الجذع الواحد حتى منخافيه ولولا حدهما جذوع ولا خسر
 اتصال فلذي الاتصال ولا خرق الوضع وقيل لذي الجذوع
 سلقى وتماه في العيني وغيره واحق المطالبة برفع جذوع
 وضعت تعديا فلا يستطابرا ولا صلح وعفو وبيع واجارة
 اسباه من احكام الساقط لا يعود فيلحظ وذو بيت من دار
 فيها بيوت كثيرة لذي بيوت منها في حق ساحتها فري لينها
 نصفين كالطريق بخلاف الشرا اذا تنازعا فيه فانه يقدر
 بالارض بقدر سقيتها رهنه اي الخارجان على يد لكل منهما في
 ارض قضي يديهما اقتسفت وله برهن عليه اي على اليد احد
 او كان تصرف فيها بان لبن او بني قضي يديه لوجود تصرفه ادعي
 الملك في الحال وتبدل السمود ان هذا العين كان ملكه تقبل
 لان ما ثبت في زمان يحلم بنفاهيه ما لم يوجد المزيل در صبي
 يغير عن نفسه اي يفتقر ما يتول قال انا حرفا نقول له لانه
 في يد نفسه كالبائع فان حال انا عبد فلان لغير ذي اليد قضي

به الذي اليد كن لا يعبر عن نفسه لا قراره بعدم يده فلو كبر
 وادعي الحرية تسمع مع البرهان لما قران المتأقن في
 دعي الحرية لا يمنع صحة الدعوي بالبيع دعوي
 النسب الدعوة نوعان دعوة استيلاء وهو ان يكون اهل العلوق
 في ملك المدي ودعوة تحرير وهو بخلافه والاول اقوي
 لسبقه واستنادها لسبق وقت العلوق واقتضار دعوة
 التحرير على الحال ويستفح مبيعة ولدت لا قام من ستة
 اشهر مذ بيعت فادعاه البايع ثبت نسبته منه استنادا
 لعلوقها في ملكه ومبني النسب على المتأقن في المتأقن
 واذا صحت استندت فصار تامة ولده فيفسخ البيع
 ويرد الثمن ولكن اذا ادعاه المشتري قبله ثبت لنسبه
 منه لوجود ملكه وامنيتهما باقراره وقيل يحل علي انه نكحها
 واستولدها ثم اشتراها ولو ادعاه معه اي مع ادعاه البايع
 او بعده لان دعوته تحرير والبايع استيلاء فكان اقوي
 كما مر وكذا ثبت مع البايع لو ادعاه بعد موت الام بخلاف
 ميت الولد لقوات الامل وبأخذ البايع بعد موت امه
 ويسترد المشتري كل الثمن وقال حصته واعتاقه ما
 اي اعتاق المشتري الام والولد كونهما في الحكم والمذير
 كالاتفاق لانه ايضا لا يحتل الا بطلان ويرد حصته اتفاقا
 ملحق

ملحق وغيره وكذا حصتها ايضا علي الصحيح من مذهب
 الامام كما في القهستاني والبرهان ونقله في الدرر والمخ
 عن الحمداية علي خلافه ما في الكافي عن الميسر وعبارة الواجب
 واذا دعاه بعد غنقه او موتهما ثبت منه وعليه رد الثمن
 والتفكير بدعوى وقيل لا يرد حصتها في الاعتاق بالاتفاق
 انتهى فليحفظ ولولدت الامه المذكورة لاكثر من حولين
 من وقت البيع وصدقه المشتري ثبت النسب تهديقيه
 وهي ام ولده علي المعني الملقوي نكاحا حلالا لمره علي الصلاح يعني
 لولدت فيما بين الاول والاكثر ان صدقه في حكمه كالاول لا احتمال
 العلوق قبل بهمه واللاتنازع القول للمشتري اتفاقا وكذا
 البينة له عند الثاني بخلاف الثالث شريلا لية ويزج الجمع
 وفيه لولدت عند المشتري ولدين احدهما دون ستة اشهر
 والاخر لاكثر ثم ادعي البايع الاول ثبت نسبهما بلا تصديق المشتري
 باع من ولد عنده وادعاه بعد بيع مشتريه ثبت نسب
 لكون العلوق في ملكه ودر بيعه لان البيع يحتل النقص وكذا
 الحكم لو كانت الولد او رهنه او اجره او كاتب الام او رهنه
 او اجرها او زوجها ثم ادعاه فيثبت نسبته وترد هذه
 المقرات بخلاف الاعتاق فمربع باع احد التومين المولودين
 يعني علقا وولدا عنه واعتقه المشتري ثم ادعي البايع

الولد الذخرت نسبهما او بمن علق النسري بلرفوقه
وهو حرة الاصل لانها علقا في ملكه حتى لو اشترى
حبا لم يبطل عتقه لانها دعوة تحرير فيقتصر عيني وغيره
وجزم به الحق ثم قال وجيلة استقامت دعوى البايع ان
يقرب البايع انه من عبده فلان فلا تقع دعواه به مجتبي وقد
افاده بقوله قال عمر وليبي معه او مع غيره عيني هو
ابن زيد الغائب ثم قال هو ابني لم يكن ابني ابدان
وصلية محمد بن زيد بنوته خلافا لهما لان النسب لا يجتمع للفق
بعد نبوته حتى لو صدقه بعد ذلك بيه صح ولذا لو قال
لبي هذا لولدي ثم قال ليس عيني لا يصح نفيه لانه به
الاقرار به لا يتحقق باليقين فلا حاجة الى الاقرار به ثلثها
ولاسه في عبارة الصمادي كما زعمه من لا حسرو وكما افاده
السريلا في وهذا اذا صدقه الابن لما بدونه فلا لا ما اذا عاد
الابن الى التصديق لبقا اقرار الاب ولو انكر الاب الاقرار فبرهن
عليه الابن قبل واما الاقرار بانه اخوه فلا يقبل لانه اقرار
على الغير **ف** روع لو قال لست وارثه ثم ادعى ابنه
وارثه وبين جهة الارث صح اذا تناقض في النسب عن ولو
ادعى بنوة الم لم يصح ما لم يذكر ثم الجدد ولو برهن انه اقر
انه ابنه تقبل البتة بالنسب باقراره ولا تسمع الا على خصم
هو

هو وارث اذ ابن وحيدون او موصي له ولو اقر من رجلا
ليدعي عليه خطا لابييه وهو مقربه اولا فله اثبات نسبه
بالبينة عند القاضي بخلاف ذلك الرجل ولو ادعى ارضا عني
ابيه فلو اقر به امر بالادفع اليه ولا يكون قضا على الاب حتى
لو جاحيا ياخذ من الدافع والرافع على الابن ولو انكر قيل
للابن برهن على موت ابيك وانكر وارثه ولا يمين والصحيح
تحليفه على العلم بانه ابن فلان وانه ما لم يكلف الابن البينة
بذلك وقامه في جامع الفصولين في الفصل السابع والعشرون
ولو كان العبيد مع مسلم وكافر فقال المسلم هو عبيدي
فقال الكافر هو ابني فبرهن الكافر لنيله الحرية خالا واللام
مالا لكن جزم ابن المال بله فيكون مسلما لان حكمه حكم دار
الاسلام وعزاه للحنفة فيحفظ قال زوج امرأة الصبي هو
مصر بما هو ابني من غيرها وقالت هو ابني من غيره فبرهن ابني
ان ادعياء معا والافقيه تفصيل ابن كمال وهذا لو غير مصر
والابان كان معبرا فبرهن صدقه لان قيام ايديهما وقرائنها
يعيد انه منهما ولو ولدت امة اشترىها واستغفرت
عزم الاب قيمة الولد يوم الخصومة لانه لهم المنع وهو حر
لانه معزور والمفروض من يخط امرأة معتمدا على ملك يمين
او نكاح فقلده منه ثم قد تحقق فلذا قال ولذا الحكم لو ملكها

شبكة

الألم

بسبب اخراي سبب كان عيني كما لو تزوجها علي انما
 حدة فودت له ثم استحققت غرم قيمة ولما كان ما
 الولد قبل الخصومة فلا شيء علي ابيه لعدم المنع كما
 وارثه له لانه حر الاصل في محقه فخرته فان قلنا ان
 غيره وقبض الاب من دينه فله قيمته غرم الاب قيمته
 المستحق كما لو كان حيا ولو لم يقبض شيئا لشيء عليه وان
 قبض لزمه بقدره عيني ورجع بها اي بالقيمة في صورتين
 كما يرجع بتمرها ولو لم يملكها الا على ابيها ولو استولدها
 المشتري الثاني لكن انما يرجع المشتري الاول علي البايع
 الاول بالتمن فقط كما في الواجب وغيرها لا بمقرها الذي
 اخذ منه المستحق للزوجه بالنسيئة ما قسمها كما في بابي
 المراجعة والاستحقاق مع مسايل التناقص وحالها مرجع
 متفرقات القضا ويحيي في الاقرار في روح التناقص
 في مرفوع الخفي غفر لا تجمع الدعوى علي غرم ميت الا اذا اوجب
 جميع ماله لاجنبي وسلمه له فانه سمع عليه كونه زائدا
 لا يجوز للمدعي عليه النكار مع علمه بالحق الا في دعوى
 العيب ليرض من فيمكن من الرد وفي الوصي اذا علم بالدين
 لا تخلف مع البرهان الا في الدعوى دين علي ميت
 واستحقاق بيع ودعوي ابق الاقرار لا يجمع البينة الا
 في اربع

في اربع وكالة ووصاية والنيات دين علي ميت واستحقاق
 عيني من مشرد ودعوي الايق لا تخلف علي حق مجهول الا في
 ست اذا التزم القاضى وصي يقيم ومولي وقف وفي رهن
 مجهول ودعوي سقعة وغصب وخيانة مودع لا يخلف المدعي
 اذا حلف المدعي عليه الا في مسيلة في دعوي الهجر قال وهي
 غريبة يجب حفظها اشباه قلت هي موقوفات المصوب
 منه كانت قيمة نوني مائة وقال القاضي طاهر ولكن لا تبلغ
 مائة صدق يمينه والزم يمينه فلو لم يمين يمين علي
 الزيادة ثم حلف المصوب منه ايضا ان قيمته مائة ولو ظهر
 خير القاص بين اخذه او قيمته فليحفظ كتاب
 الاقرار من استدان المدعي عليه لامنك اذ هو اقرب
 لغلبة الصدق هو لغة الاثبات يقال قرأ الشيء اذا ثبت وقرأ
 اخبار بحق عليه للغير من وجه انما من وجه قيد
 بعليه لانه لو كان لنفسه يكون دعوي لا اقرار ثم فرع علي كل
 من الشبهين فقال في الوجه الاول وهو الاخبار صح اقراره
 بمالك مملوك للغير متى اقر بمالك الغير يلزمه تسليمه
 الي المقر اذ املكه يرهمة من الزمان لتناذره علي نفسه ولو
 كان انشا الماصع لعدم وجود المالك وفي الاشباه اقر بجزية عبد
 ثم شراء عتق عليه ولا يرجع بالتمن ادبوقعية دار ثم شراها

ورثها صارت وقعا بواجبة مواخذة له برحمه ولا يصح
اقرار بطلاق وغناى مكرها ولو كان انسا الصبح لعدم التلغ
وصح اقرار المذون بعين في يده والمسلم بنحو ونصف
داره مساعا والمرأة بالزوجية من غير شهود ولو كانت
انسا المصحح ولا يسمع دعواه عليه بانه اقر له بشي معين
بنا على الاقرار به بذلك به يعني لا ما جاز يحتمل الكذب حتى
لو اقر كاذب لم يعمل له لان الاقرار ليس سببا للملكة فهو لو سلمه
برضاه كان ابتداء صحت وهو لا وجه لزامه الا ان يقول
في دعواه هو ملكي واقرب لي به او يقول لي عليه كذا وهكذا
اقر به فتسمع اجابا لا يملك العمل بالاقرار سببا للوجوب ثم
لو انكر الاقرار حلف الحقوي انه لا يحلف على القول بالعلي
المال واما دعوى الاقرار في الدفع فتسمع عند العامة والوجه
الثاني وهو انشا لورد المقر له اقراره قبل لا يصح ولو كان
اخا بالصبح واما بعد القول فلا يرد بالرد ولو اعاد المقر
اقراره فعده لزمه لانه اقرار اخر ثم لو انكر اقرار السابق
لا يحلف ولا تغلب عليه بيمينه قال البدعي والاشبه بقولها
واعقده ابن شحنة وقرع الشرايقي والمالك الثابت
بالاقرار لا يظفر في حواله وايد المستهلك فلا يملكها
المقر له ولو اخبر المالكها اقر حرم حلف يعطيان طالبا
او عبده

او عبدا ربي او معتوه ما دون لهم ان اقرارا بتجارة
كاقرار بحجر ومجد وقود ولا فيه عتقه ونائم ومغيب عليه
كجنونه وسببي العكران ومكره بحق معلوم او بنحو
صح لان جهالة المقر به لا تضر الا اذا بين سببا تضر به جهالة
كبيع واجارة واما جهالة المقر له كك على احدنا النفس
ورم لجهالة المقرض عليه اذا اجمع بين نفسه وعبده فيصح
وكذا اقرار جهالة المقر له كالمعدان فحست لكو احد من الناس
على كذا الا لا كذا حد هذين على كذا فيصح ولا يجبر على البيان
لجهالة المقرض به وتقل في الدرر كمن باختمار غل كاتينه
عذبي زاده ولزمه بيان ما جهل كشيء وحق بذي قيمة كغلس
وجوزة لا بما لا قيمة له كحبة خنطة وجلد ميتة ووجه حر
لانه رجوع فلا يصح والقول للمقرض حلفه لانه المنكر
ازاد على المقر له أكثر منه ولا يمينه ولا يصدق في اقرار من
درهم في عيني مال ومن النصاب اي نصاب الزكاة في الأصح
اختيار وقيل ان المقرض اضعاف السرقة وصح في مال
عظيم لو يمينه من الذهب او الفضة ومن خمس وعشرين
من الأبل لانها ادني نصاب يؤخذ من جنسه ومن قدس
النصاب قيمة في غير مال الزكاة ومن ثلاثة نصاب في
اموال عظام ولو قسم تغير مال الزكاة اعتبر قيمتها كما مر

وفي درهم ثلاثة وفي درهم او ذناير اثنا عشر عشرة
لانها نهاية اسم الجمع وكذا درهم على الحق ولو خففه
لزمت مائة وفي درهم او درهم عظيم والمشهد الوزن المحتاج
الا بجهة زليحي وكذا الذاد درهم واحد عشر وكذا وكذا احد
وعشرون لان نظيره بالواحد وعشرون ولو ثلث بلا
واو واحد عشر اذا نظيره فحمل على التكرار ومعهما فارية
واحد وعشرون في زنج مع الواو زيد الف ولو خمس زليدي
عشر الف ولو سدس زليدي مائة الف ولو سبع زليدي الف وهكذا
يعتبر نظيره ابدأ ولو قال له على اوله قبلي فهو اقرار بدين
لانني لا ايجاب وقبلي للضم غاليا وصدق ان وصل به هو في لغة
لانه يمتلئ مجازا وان فصل لا يصدق لتعريفه بالسكون عندي
او معي او في بيتي او كيسي او صدوقي اقرار بالامانة عمدا
بالمن جميع مالي او ما املكه له اوله من مالي او من دراهمي
كذا فهو شبهة لا اقرار ولو عبر بغيري مالي او بغيري دراهمي كان اقرار
بالشركة فلا بد من صحة الشبهة من التسليم بخلاف الاقرار
والاحوال انه متى اضاف المقربة الي ملكه كان شبهة ولا بد ما في
بيتي لانها اضافة نسبة لا ملك ولا الارض التي حدودها
اطفال فلان فانه شبهة وان لم يقبضه لانه في يده الا ان يكون
ما يحتمل القسمة فيشرط قبضه معززا انتهى للاضافة
تقديرا

تقديرا بدليل قول المصنف اقراره بيمين ولم يقبضه لكن مسن
المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقرار او تمليكا ينبغي
الثاني فيراعي فيه مزايا التملك فراجعه قال لي عليك الف
فقال انزله او انتقد او اجلي به او قضيتك اياه او
ايراني منه او تصدقت به علي او رجسته لي او اخلتكم به
على زيد وخوذة لك فهو اقرار له بها لاجتماع الغدير اليها في كل
ذلك غير زي زاده فكان جوابا وهذا اذا لم يكن على سبيل الاستمرا
وان كان استمرارا فهو كذلك لم يلزم شيء الملاحدي الاستمرا
فان كانت لم يصدق وبلا ضمير مثل انزله وكذا انتساب
او ما استقرضت من احد سواك او غيرك لو قبلكه بعدك يكون
اقرار لعدم انصافه المالك كور فكان كلاما مبتدأ والاصل
ان كلما يصلح جوابا لا يتبدأ بجوابا وما يصلح للابتداء لا لبنا
او يصلح لهما ابتداء لا يلزمه المال بالشك اختيار وهذا
اذا كان الجواب مستقلا ولو غير مستقل لقوله نعم كان اقرارا مطلقا
حتى لو قال اعطني ثوب عدي او افتح لي باب داري هذه اح
جصص لي دراهم او اسرج دابتي هذه واعطني سرجهما او
لجاصها فقال نعم كان اقرارا منه بالعبد والدار والنبالة كافي
قال ليس لي عليك الف فقال بلي فهو اقرار له بها وان قال
نولا وقيل نعم لان الاقرار بحمل على الورق لا على دقايق العربية

كذا في الموهبة والفرق ان ياتي جواب الاستغناء المنفي
بالاثبات ونعم جوابه بالنفي والايما بالراس من الناطق
ليس باقرار بما لا يمتنع وطلاق وبيع ونكاح واجارة
وهبة بخلاف اقرار وسب وسلام وكفر وامان كافرا واستارة
محم لصيد والشيخ براسه في رواية الحديث والطلاق في انت
طلاق هكذا اشار بثلاث اشارة الاشياء وفيه اليمين
كله لا يستعمل فلان اوله يظهر سره اوله عليه واسار
حت عماية فقرر بطلان اشارة الناطق الا في تسع
فليحفظ هذا اقردين موجد وادعي المقر له حلوه لزمه
الدين حالا وعند الشاخي موجد لا يمينه كاقاره بعبد
في يده انه لرجل وانه استاجر منه فلا يصدق في تجليل
واجارة لانه دعوى بلا حجة وحينئذ يستلزم المقر
له فيما بخلاف ما لو اقر بالدرهم السود فلذبه في صفتها
محيث يلزمه ما اقر به فقط لانا السود نوع والاجل عارض
لثبوته بالشرط والقيل للمقر في النوع والمنكر في العوارض كاقرار
الكيل بدين موجد فان القول له في الاجل لثبوته في كماله
الموجد بالشرط وشراوه امة متعينة اقرار بالملك للبايع
كتب في جراب وكذا الاستينام والاستيناع وقبول
الوديعة بحر والاعارة والاستيناب والاستينار ولو من وكيل
فكل

فكل ذلك اقرار بمالك ذي اليد فيمنع دعواه لنفسه وغيره
بوكالة او وصاية للتناقض بخلاف اقراره عن جميع الدعاوي
ثم الدعوى بهما لعدم التناقض ذكره في الدرر قبيل الاقرار
وصححه في الجامع خلافا لانه يبيع الوصاية ووقع شارحا
الشريفي بانه ان قال يعني هذا كان اقرارا وان قال يبيع
لهذا الا يريده مسألة كتابته وحقه علي ملك البيع فانه
ليس باقرار بعدم ملكه ولم يعلل مائة ودرهم كلها درهم
وكذا المكيل والموزون احتجنا ان ادر في مائة وثوب ومائة
وثوبان يفسر المائة لانها مبرمة وفي مائة وثلاثة اثواب
كلها اثياب خلافا للشافعي قلت الاثواب لم تذكر بحرف العطف
فانصرف التفسير اليها لا استواء ما في الحاجة اليه والاقرار
بدان في اصطبل تلزمه الدابة فقط والاصل ان ما يصح طرفا
ان امكن نقله لزمه والا لزم الظروف فقط خلافا للمجرب وان
لم يصلح لزم الاول فقط كقولهم درهم في درهم درهم درهم
ومعناه انه لو قال دابة في خيمة لزمناه ولو قال ثوب في درهم
لزمه الثوب ولم اراه يقرر ونجاة ثم قلزمه خلقته وفعه
جميعا وبسيف جفنه وحمايله ونمله وبجولة بجار
نجيم بيت مزين بسور وسر العيدان والكسوة وبقر
في قوسه او بطعام في جواله او في سفينة او ثوب

في منديل او في ثوب يلزمه الطرف لا المظروف طاقدها
 ومن قوصة مثلا لا تلزمه القوصة ونحوها كقول في عشرة
 وطعام في بيت فيلزم الطرف فقط لما مراد البعير لا يكون طرفا
 لواحد في العادة وخمسة في خمسة وعين معني على او الضرب
 خمسة لما مر والزمه زفر خمسة وعشرين وعشرة ان علي مع
 كما مر في الطلاق ومن درهم الى عشرة او ما بين درهم الى
 عشرة تسعة لا دخول الغاية الاولى ضرورة اذا وجود لما
 فوق الواحد به وانه بخلاف الثاني وما بين الحايطين فكذا قال
 وفيه كرحنطة اني كرسعير لزماء جميعا الا فقير لانه
 الغاية الثانية ولو قال له على عشرة درهم الى عشرة دنانير يلزمه
 الدرهم وتسعة دنانير عند ابي خبيثة لما مر به ناسية
 وفيه له من داري ما بين هذا الحايط الى هذا الحايط له
 ما بينه فقط لما مر وصح الاقرار بالحمل المحتمل وجوده
 وقته اي وقت الاقرار بان تلد لادن نصف حول لو مريجة
 او لدون حولين لو معدة لتبوت نسبه ولو الحمل غير ادعي
 ويقدر به في مدة يتصور ذلك عند اهل الخبرة زبني لكن
 في الجوهر اقل مدة حمل الشاة اربعة اشهر واقلها البقية الدواب
 ستة اشهر وصح له ان بين المقر سببا صالحا يتصور الحمل
 كالارت والوصية كقوله ما ابوه ثورته او وصي له به
 فلانا

فلانا فيجوز والا لا كما ياتي فان ولوته حيا لا قاي من نصف
 حوله مذاقر فله ما اقر وان ولدت حيين فلهما نصفين
 ولو احدهما ذكر والاخر انثى فلكل في الوصية بخلاف الميراث
 وان ولدت ميتا فيرد ثورته ذلك الموصي والمورث لعدم
 اهليته الجنين وان قسم بما لا يتصور كسبة او بيع او
 اقراض او ابرهم الاقرار ولم يبين سببا صالحا وحمل محمد الميراث
 على السبب الصالح وبه قالت الثلاثة واما الاقرار للمريض
 فانه صحيح وان بين المقر سببا غير صالح منه حقيقة كالاقراض
 او ثمن بيع لان هذا المقر محل لبون الدين للصغير في الجملة
 اسباه اقر بشي على انه بالخيار ثلاثة ايام لزمه بلا خيار
 لان الاقرار اخبار فلا يقبل الخيار وان وصية صدقة المقر له
 في الخيار لم يعتبر تصديقه الا اذا اقر بعتد بيع وقع بالخيار
 له فيصح باعتبار العقد اذا صدقه او برهن فلذا قال الا ان يكذب
 المقر له فلا يصح لانه منكر والقول له كاقرا به يدعي سبب كفاية
 على انه بالخيار في مدة ولو المدة طويلة او قصيرة فانه يصح
 اذا صدقه لان الكفاية عقد ايضا بخلاف ما مر لا منها افعال
 لا تقبل الخيار بل هي الامر بجناية الاقرار اقرار حكما فانه
 كما يكون باللسان يكون بالبيان فلو قال للمكأن اكتب خطا اري
 بالغ علي او اكتب بيع داري او مطلق امر اتي صح كتب ام لم يكتب

وحل للصكان ان يشهدوا في حدود قود خانية وقدمنا في
 الشهادات عدم اعتبار مشابهة الخططين احد الورثة اقر
 بالدين المدعي به علي مورثه ووجه الباقي يلزمه الدين كله
 يعني ان في وفي ما ورثه بهان وشرح مجمع وقيل حصته
 واختاره ابو الليث دفعا للغير ولو شهد هذا المرحوم اخوان
 الدين كان على الميت قبلت وبهذا علم انه لا يحل الدين في نصيبه
 بمجرد اقراره بل يقتضي القاضيه عليه باقراره فليحفظ هذه الزيادة
 ودرر اشهد علي الف في مجلس واشهد رجلين آخرين في مجلس
 اخر ببيان السب لزم المالا في الفان كما لو اختلفت في خلاف
 ما لو اتحد السب او الشهود او اشهد علي صك واحد او اقر عند
 الشهود ثم عند القاضي او بعكسه ان ملك والاصل ان المرف
 او المنكر اذا اعيد مع فاك ان الثاني عين الاول او منكر افعير ولو
 لسي اليهود اوفي موطن ام موطنين فهما مالا ان مالم يعلم
 اتحاده وقيل واحد وتعامه في الثانية اقرم ادعي المقر انه كاذب
 في الاقرار كيف المقر له ان المقرم يكن كاذبا في اقراره عند
 الثاني وبه يفتي درر وكذا الحكم بحري لو ادعي وارث المقر
 في حلف وان كانت الدعوي على ورثة المقر له فاليقين عليهم
 بالعلم ان لا تعلم انه كان كاذبا صدر الشريعة واسد اعلم
 باب الاستثنا وما في معناه في كونه مفيرا كالشرط

ونحوه

ونحوه هو عندنا نعم بالباقي بعد الشيا باعتبار الاصل من
 مجرى التركيب وتلي باعتبار الاجز فالقاي له على عشر ال
 ثلاثة له عبارتان مطولة وهي ما ذكرنا ومختصرة وهي ان يقول
 ابتداء له علي سبعة وهذا معني قولهم تكلم بالباقي بعد الشيا اي
 بعد الاستثنا وشرط فيه الاتصاف بالمتشابه من الاخرين
 كنفس او سعال او اخذ قم به يفتي والذابين والايض لانه
 للتبسم والتاكيد كقوله كذا على الف درهم يافلان الا عشره
 بخلاف ذلك الف فاشهد والا كذا ونحوه مما يبعد فاصلا لالت
 الشهادة يكره بعد تمام الاقرار فلم يجمع الاستثنا من استثني
 بعض ما اقر به صريح وكذا الاكثر عند الاكثر ولزمه الباقي
 ولو مما لا يقسم هكذا العبد لفلان الائمة او ثلثه مع علي
 المذهب والاستثنا المستغرق باطلا ولو فيما يقبل الرجوع لوصية
 لان استثنا الكا ليس برجوع بل هو استثنا فاسد هو الصحيح
 جوهرة وهذا ان كان الاستثنا بعين لفظ المدرك
 مساوية كما ياتي وان غيرهما كعبد بن احرار الاهول او الاسالة
 وغائما وراشد او مثله نساه طواقي الاهولا او الازنيب
 ونحوه وهذا هو الكا صريح الاستثنا وكذا ثلث ما في لزيد الا
 الف والثلث الف صحيح فلا يستحق شيئا اذا الشرط ابهام البقا
 لا حقيقته حتى لو طلقها ما الا اربعا صريح ووقع ثنتان

كما صرح استثنائي الكلي والوزني والمعدود الذي لا يتفاوت
احاده كالفلوس والجوز من الدراهم والديانير ويكون
الاستثنائي القيمة استحقاقا لثبوتها في الزمة فكانت
كالتمني وان استغرقت القيمة جميع ما اقربها لا تستغرقه
بغير المساوي بخلاف له علي دينار الالمانية درهم لا تستغرقه
بالمساوي فيبطل لانه استثنائي الظاهر لكن في البوهره وغيرها
علي مائة درهم الا عشرة دنانير وقيمتها مائة او اكثر
لا يلزمه شيء فيجوز واذا استثنائي عددين بينهما حرف
الشك كان الاقل مخرجا بخوله علي الف درهم الالمانية
درهم او خمسين درهما فيلزمه تسوية وخمسون علي الاصح
يجز واذا كان المستثنائي مجهولا ثبت الاكثر بخوله علي
مائة او سبعمائة او اقل قليلا او الا بعضا لزمه احد وخمسون
لوقوع الشك في المخرج فيحكم الاقل ولو وصل اقراره بان
سأله او فلان او علقه بشرط علي خطر لا يكافئ كاي من مت
فانه يجز بطل اقراره بقي لو ادعي النسبة هل يصدق لقراره
وقد منا في الطلاق ان المعتمد لا فليكن الاقرار كذا كذا لتعلق
حق العبد قاله المصنف وصح استثنائي البيت من الدار
لانه استثنائي البناء ما لا دخوله تبعه فكان وصفا واستثنائي
الوصف لا يجوز وان قال بناؤه في وعرضها لك فكما قال
لان العروة

لان العروة هي القيمة لا البناء حتي لو قال وارضاها لك كان
له البناء ايضا لدخوله تبعها الا اذا قال بناؤها لزيد والارض لعمرو
فكما قال واستثنائي الحائض ونحلة البستان وطوق
الحديقة كالبنا فيما مر وان قال مكلف له علي الف من ثمن عب
ما قبضته لنحلة صفة عبه وقوله موصولا باقراره حالها
ذكر في الحادي فليحفظ وعينه اي عين العبد وهو في يد
المقره فان سلمه الي المقر لزمه الالف والا لعملا بالصفة
وان لم يعين العبد لزمه الالف مطلقا وصل ام فصل وقوله
ما قبضته لغوا لانه رجوع الالف بقبضه كقوله من ثمن خمر او
خنزير او مال قمار او حر او جنة او دم فيلزمه مطلقا وان
وصل لانه رجوع الا اذا صدقه او اقام بينة فلا يلزمه ولو
قال له علي الف درهم حرام او رباعي لزمه مطلقا وصل
ام فصل لاحتمال حله عند غيره ولو قال زورا وباطلا لزمه
ان كذبه المقره والابان صدقه لا يلزمه والاقرار بالبيع
تلبية هي ان يلبيك الي ان تاتي امر باطنه علي خلاف ظاهره
فانه علي هذا التفصيل ان كذبه لزمه البيع والا لا ولو قال له
علي الف درهم زيف ولم يذكر السبب فري كما قال علي الاصح
يجز ولو قال له علي الف من ثمن متاع او قرض وهي زيف مثلا
لم يصدق مطلقا لانه رجوع ولو قال من غضب او ودعية

الا انهار يوف او بهرجة صدق مطلقا وصل امر فصل
وان قال سترة او رصاص فان وصل صدق وان فصل
لا لهما وراهم مجازا وصدق يمينه في غصته او اودي
توبا اذا جاء معيب ولا يمينه وصدق في له علي الف
ولو من ثمن متابع مثلا الا انه ينقص كذا اي الدرهم
وزن خمسة لا وزن سبعة متعلا وان فصل بلا ضرر
لا يصدق لهجة استثنى القدرة لا الوصف كالزيادة
ولو قال لا اخذت منك الفاد دية فهلك في يدي
بلا تعد وقال الا خربل اخذتها مني غصبا ضمن المقر
لا قراره بالاخذ وهو سب الضمان وفي قوله انت اعطيت
وديعة وقال الا خربل غصته مني لا يضمن بل القول
له لا نكارة الضمان وفي هذا كان وديعة او قرصا في
عنده واخذته منك فقال المقر له بل هو لي اخذه المقر
لوقايما والافقيته لا قراره باليد له ثم بالاخذ منه وهو
سب الضمان وصدق من قال اجرت فلانا فرسي هذه
او ثوبي هذا فركبه او لبسه او امرته ثوبي او اسكنته
بيتي وهذه او اخاط فلان ثوبي هذا بكذا فغصته
منه وقال فلان بل ذلك لي والقول للمقر استحسانا لا ليد
في الاجارة ضرورة بخلاف الوديعة هذا الالف وديعة
فلان

فلان لابل وديعة فلان قال الف ثلاث وعلي المقر الف
مثله للثاني بخلاف هي ثلث لابل فلان بلا ذكر ايداع حيث
لا يجب عليه للثاني شي لانه لم يقر يايداعه وهذا ان كانت
معينة وان كانت غير معينة لزمه ايضا كقوله غصبت
فلانا مائة درهم ومائة دينار وكر حنطة بل فلانا لزمه
لكل واحد منهما كله ولو كانت بعينها فهي الاول وعليه
لثاني مثلها ولو كان المقر له واحد يلزمه اكثرهما قدرا
وافضلهما وصفا نحو له علي الف درهم لابل العان او الف
درهم جاد لابل زيوف او عكسه ولو قال الدين الذي لي علي
فلان فلان او الوديعة التي عند فلان هي فلان فهو
اقرار له وحق القبض للمقر ولكن لو سلم الي المقر له بوي
خلاصة لكنه مخالف لما مر ان ان اضاف لنفسه كالا حبة
فيلزم التسليم ولذا قال في الحاوي المقدسي ولو لم يسلطه علي
القبض فان قال واسمي في كتاب الدين عارية مسخ وان لم يبق له
لم يصح قال المصنف وهو المذكور في عامة المعتبرات خلافا
للخلاصة فتأمل عند الفتوي باب اقرار المريض يعني
مرض الموت وهو مرفي حلاق المريض ويسمى في الوصايا
اقراره بدين لا بخي نأخذ من كل ماله باثر عمر ولو بعين فكذا
الا اذا علم تملكه لها في مرضه فيستفيد بالثلث وكرم المقر

في مخطفه فيحفظ واخر الارث عنه ودين الصحة
مطلقا وما زمه في مرضه بسب معروف بيته احد
بماينة قاض قدم على ما اقر به في مرض موته ولو المقربه
ودعيه وعند الشافعي الكل سواء والسب المعروف
ما ليس بتبع ككناح مشاهد ان يجرى المثل اما الزيادة
فباطلة وان جاز النكاح عناية وبيع مشاهد واتلاف
كذلك اي مشاهد والمريض ليس له ان يقضي دين بعض
القرادون بعض ولو كان ذلك المظالم مهر وايضا اجرة
فلا يسلم لهما الا في مسيلتين اذا قضى ما استقرض في
مرضه او بعد ما اشترى فيه لو بمثل القيمة كما في البرهان
وقد علم ذلك اي ثبت كل منهما بالبرهان لا باقره للثمة
بخلاف اعطاء المهر ونحوه وما اذا لم يود حتي مات فان
البائع اسوة للفرما في المثلن اذا لم تكن العين المبيعة في ذلك
اي يد البائع فان كانت كان اولى واذا اقر المريض بدين
ثم اقر بدين تخاصا وصل ام فصل للاسترا ولو اقر بدين
ثم بوديعة تخاصا وبعبكسه الوديعة اولى وبراوه
مديونه وهو مديون غير جائز اي لا يجوز ان كان
اجنبيا وان كان وارثا فلا يجوز مطلقا سواء كان المريض
مديونا او لا للثمة وحيلة صحت ان يقول لا حولي عليه
كما

كما افاده بقوله وقوله لم يني على هذا المطلوب شي يحمل
الشرع وغيره صحيح قضا لا ديانة فترفع به مطالبة الدنيا
لا مطالبة الاخوة حلوي الا المهر فلا يصح على الصحيح بزيادة
اي لغيره عليه غلبا بخلاف التمسك مرضا بان الشيء القلاقي
في ملكه الجواوي لا حولي فيه اولا كان عندي غاربه فانه
يصح ولا تبني ويجوز وجهه فيه كما بسطه في النساء قابلا
فانتم هذا التحرير فانه من مفرد ان كتابي وان اقر المريض
لوارثه بجمعه او مع اجني بعين او دين بطل خذوا الشافعي
وحدث لا وصية لوارث ولا اقرار له بدين الا ان يصدق
بقية الورثة ولو لم يكن وارثا اخر او وصي لزوجته او هي له
صحت الوصية وما غيرها في ذلك الفرض او زاد فلا يحتاج لوصية
شربلية وفي شرحه للوهبانية اقر بوقف ولا وارث له
فلو على جهة عامة صحت تصديق السلطان او نايبه وكذا الو
وقف خلافا لما زعمه الطبرسي فيحفظ ولو كان ذلك اقرارا
بقبض دينه او غصبه او رهنه ونحو ذلك عليه اي عليه
وارثه او عهده وارثه او مكاتبه لا يصح لوقوعه لمولاه ولو فعله
ثم برأ ثم مات جاز كل ذلك لعدم مرض الموت واختيار الوصيات
المقر له ثم المريض وورثه المقر له من ورثة المريض جاز اقراره
كاقراره للاجنبي بجره ويصح عن الميراث بخلاف اقراره له

ابي للورثة بوديعة مستهلكه فانه جائز وصورته ان
 يقول كانت عندي وديعة لهذا الوارث فاستهلكتها جوهر
 والحاصل ان الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث من كونه في
 الاشياء منها اقراره بالامانات كلها ومنها الغنى كالحق في
 قبل ابي او ابي وهذه الخيلة في ابر الميراث وارثه ومنه هذا
 الشيء الخلف في ملك ابي او ابي كان عندي عارية وهذا حيث
 لا قرينة وتماها فيها فيلحظ فانه منهم اقرنه اي في مرض
 موته لو ارثه يوم في الحال يسلمه الي الوارث فاذا مات
 برده بقرينة وفي القصة تصرفات الميراث نافذة وانما تنقضي
 بعد الموت والعبارة لكونه وارثا وقت الموت لا وقت الاقرار
 فنواقر لا خية شلا ثم ولله صبح الاقرار لعدم ارثه الا اذا صار
 وارثا وقت الموت بسبب جديد كالزواج وعقد المولاة
 فيمرر كما ذكر بقوله فنواقر لها اي لا جنسية ثم تزوجها
 صبح بخلاف اقراره لاجنه المحبوب بغير او ابن اذا اراد ان يحبه
 باسلامه او بموت الابن فلا يصح لان ارثه بسبب قديم لا جديد
 وبخلاف الربهة لها في مرضه والوصية لها ثم تزوجها
 فلا تصح لان الوصية تملك بعد الموت وهي جنسية وارثه
 اقرنيه انه طان له على ابنته الميتة عشرة دراهم قد استوفيتها
 وله اي للمقر ان يذكر ذلك صبح اقراره لان الميت ليس بجوارث
 كمالو

كمالو اقرار لامرأة في مرض ميراثه بدين ثم ماتت قبله وترك
 منها طلبة تصح الاقرار وقيل التقايله ببيع الدين صبر فيه ولو اقر
 فيه لو ارثه ولجنين بدين لم يصح خلافا للميراث عداية وان اقر
 لاجنبي مجهول نسبه ثم اقر بنسبه وصدقه وهو من اهل
 التمدق ثبت نسبه مستند الوق الملق واثبت بطل
 اقراره لما مر ولو لم يثبت بان كذبه او عرفه نسبه صبح الاقرار
 لعدم ثبوت السبب شر بلا لية من ربا للينا ببيع ولو اقر من
 طلقها ثلاثا يعنى بائنا فيه اي في مرض موته فلها الاقل
 من الارث والدين ويدفع لها ذلك بحكم الاقرار لا بحكم الارث
 حتي لا تعير تركته في اعيان التركة شر بلا لية وهذا اذا كانت
 في العدة وطلقها بسؤالها فان مضت العدة جاز لعدم التهمة
 غريبة وان طلقها بغير سؤالها فلها الميراث بالتمام بلغ
 ولا يصح الاقرار لها لانها وارثه اذ هو قال واهله اكثر المشايخ
 لظهور من كتاب المطلاق واذا اقر له لام مجهول السبب في مولده
 او في بلد هو فيه واهل في السجيت يولد لطله انه ابنه وصدقه
 الفلام لوميزا والام يحق لتصديقه كما مر وجنسية ثبت
 نسبه ولو المقر مريض واثبت شارك الفلام الورثة
 فان انتفى هذه الشروط باخذ المقر من حيث استحقاق المال كما
 لو اقر باخوة غيره كما مر عن الينا ببيع كذا في الشر بلا لية فيمرر

عند الفتوي والرجل صبح اقراره اي المربع بالولد والوالد
قال في البرهان وان عليا قال المقدسي وفيه نظر لقول
الزيلي لو اقر بالمجد او ابن الابن لا يصح لان فيه حمل النسب
على الغير بالسروط الثلاثة المتقدمة في الابن وصح بالزوج
بشروط خلوها عن الزوج وعدلته وخلوه اي المقر عن
اختلافه واربع سواها وصح بالمولي من جهة العقاقرة
ان لم يكن ولاده ثابتا من جهة غيره اي غير المقر والمرأة
صبح اقرارها بالوالدين والزوج والمولي الاصل ان اقرار
الانسان على نفسه حجة لا على غيره فقلت وما ذكر من
صحة الاقرار بالام كالا ب هو المشهور الذي عليه الجمهور
وقد ذكر الامام الفتاوي في فرائضه ان الاقرار بالام لا يصح
وكذا في صنو السراح لان الانسان لا يبالا لامهات وفيه
حمل الزوجية على الغير فلا يصح ان يقرى لكن الحق معصته
بجامع الاصل فكانت كالا ب فليحفظ وكذا صبح بالولد
ان شهدت امرأة ولو قابلة بتعيين الولد اما النسب
في الفرائض شمني ولو معتدة مجترة ولادتها بنجحة تامة
كما مر في باب ثبوت النسب او صدقها الزوج ان كان لها
زوج او كانت معتدة منه وصح مطلقا ان لم تكن كذلك
اي تزوجته ولا معتدة او كانت مزوجة وادعت انه من غيره
فصار

فصار كالوادعاه منها لم يصدق في حقها الابتعاد بقها
قلت بقي لو لم يعرف لها زوج غيره لم اره في خروج ولا بد من
تصديق حولا الا في الولد اذا كان لا يعبر عن نفسه لما
مرانه حينئذ كالمحتاج ولو كان المقر له عبد الغير اشترط تصديق
مولاة لان الحق له وتصحيح التصديق من المقر له بدموت المقر
بقا النسب والعدول بعد الموت الا تصديق الزوج بعد موته بما
مقره لا تقطع النكاح بموته ولهذا ليس له غسلها بخلاف غيرها
واذا اقر رجل بنسب فيه تخيل على غيره لم يقل من غيره ولا بد
كما في الدرر انساؤه بالمجد وابن الابن كما قال كالاخ والعمر
والمجد وابن الابن لا يصح الاقرار في حق غيره الا يبرهان
وختم اقرار اثنين كما مر في باب ثبوت النسب فليحفظ وكذا
لو صدقه المقر عليه او الورثة ومن من اهل التصديق ويصح في
حق نفسه حتى يلزمه اي المقر الاحكام من الثقة والحفظة
والاثر اذا تصادق عليه اي على ذلك الاقرار لان اقرارها حجة
عليها فان لم يكن له اي لهذا المقر وارث غيره مطلقا لا قريبا
كزوي الارحام ولا بعيد كولي المولاة عيني وغيره وورثه والا
لان نسبته لم يثبت فلم يراحم الوارث المعروف والمراد غير الزوجين
لان وجودها غير مانع قاله بن الكمال ثم للمقر ان يرجع عن اقراره
لانه وصيته من وجه زيلي اي وان صدقه المقر له كما في البدايع

لكن نقل المصنف عن شروح السراجية ان بالتصديق يثبت
 النيب فلا ينفع الرجوع فليجرب هذه الفتوى ومن مات ابوه
 فاقرباؤه شاركه في الارث فيستحق نصف نصيب المقر
 ولم يثبت نسب لما تقرر ان اقاربه مقبوا في حق نفسه فقط
 قلت بقي لواقرا الاخرين بان هل يصح قال الشافعية لان ما دى
 وجوهه اني تعينه اتفق من اصله ولم اره ليعتد بصريحها وظاهر
 كلامهم انه فليراجع وان ترك شخص ابني وله على احرمانية
 فاقرباؤه يقبض ابيه خمسين فلا شيء للمقر منها لان
 اقاربه ينصب في ان نصيبه وللآخر خمسون بعد حقه انه لا يعلم
 ان اياه قبض شرط الماية قاله الاكل قلت وكذا الحكم لو اقر
 ان اياه قبض كل الدين لكنه هنا يحلف بحق الغريم زيلعي فمقتضى
 في ما يلحقني اقرباؤه المنة المنة بدين لاخر فليدبرها زوجها
 صح اقارها في حقه ايضا عند اي حينة فتجب المقررة
 ولازم وان تضر الزوج وهذه احدي اساليب الت خارجة
 من قاعدة الاقارب حجة قائمة على المقر ولا يتعدى الى غيره وهي
 في الاشياء وينبغي ان يخرج ايضا من كان في اجارة غيره فاقرب
 لاخر دين فان له حصة وان تضر المستأجر وهي واقعة
 الفتوى ولم نرها صريحة وعندها لا تعد في حق الزوج فلا
 تجب ولا لازم درر قلت وينبغي ان يقول على قولهما اتفاقا
 لان الغالب

لان الغالب ان الاب يعلم بالاقار له او لبعض اقاربها ليتوصل
 بذلك اليه منعها بالحبس عنده عن زوجها كما وقت عليه
 مرارحين اقبلت بالقضاة اذ لم المصنف مجهولة النسب
 اقرت بالرق لانسان وصدقها المقر ولهها زوج واولاد منه
 اي الزوج وكنتهما زوجها صح في حقها خاصة فولد علي
 بعد الاقرار رقيق خلا لحد لا في حقه يرد عليه التماس طلاقها
 كما حققه في الشبهة له وحق الاولاد وفرع على حقه بقوله
 واولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنها وقت اقرار المحصول
 قبل الاقرار اقرارها بالرق مجهول النسب حرم عنده ثم اقر بالرق
 لانسان وصدقها المقر صح اقارها في حقه فقط دون
 ابطال الفتى فان مات العتيق برثوارته ان كان له وارث
 يسترق التركة والادوية الكل او الباقي كافي وسريلاية المقر له
 فان مات المقر العتيق فانه لمعينة المقر ووجني هذا
 العتيق سمي في حياته لانه لا عاقلة له ولو جني عليه يجب
 ارش العبد وهو كالمملوك في الشهادة لان حرية بالظاهر
 وهو يعطى الدفع لا الاستحقاق قال رجل لاخري عليه الف
 فتداني جوابه الصدق والحق او اليقين او نكر كقول حفا
 بخوه او كر لفظ الحق او الصدق كقول الحق الحق او حقا حقا
 وخوه او اقرن بها البر كقول البر الحق او الحق البر الي اخره فاقرار

شبكة

الألم

ولو قال الحق هو المدوق صدق او اليقين يقين لا يكون
اقرار لانه كلام تام بخلاف مدوق لانه لا يصح للابتداء جعل
جوابا فكانه قال ادعيت الحق الي اخره قل لا تمتد يدك
يا زانية يا مجنونة يا ابنة اوقال هذه السارقة فعلت كذا
وباعها فوجدتها واحدا من هذه العيوب لا ترد به
لانه نداء وشتم لا انذار بخلاف هذه سارقة او هذه ابنة
او هذه زانية او مجنونة حيث ترد باحد هذه لانها اجازة
للتحقيق الوصف وبخلاف باطال او هذه المطلقة فعلت
كذا حيث تطلق امراته لتمكنه من اثباته شرط فحمل ايجابا ليكون
صادقا بخلاف الاول ودر صحيح في كل حق فلو اقر بقود اقيم عليه
لقد في سكره وفي الهبة يفهم السروق كما بسطه سعيدي افندي
في باب حد الشرب الذي ما يقبل الرجوع كالردة وحد الزنا
وشرب الخمر وان سكر بطريق مباح كشربه مكرها لا يقبر
بل هو كالاعنى الا في سقوط القضا وتماه في احكامات الاطباء
المقر له اذا كرر المقر بطل اقراره لا تقر انه يرتد بل رد
الذي تنبأ على ما هنا تبع الاسباب الاقرار بالحرية والنسب
وولا العتاقة والوقف في الاسواق لو وقع في رجل قبله
ثم رده لم يرتد وان رده قبل القول ارتد والطلاق والرق
فعلها لا ترتد وزاد الميراث بزانية والمكاح كما في سنة فان قضا
البحر

البحر وتماه ثمة واستثنى ثمة مسيلتين من الابراء والابوا
الكثير لا يرتد ورا المديون بعد قوله ابرائيل فابراه لا يرتد
ثالثا استثنى عشرة فليحفظ وفي وكالة الوصاية وفي صدق
فيها ثم رده لا يرتد بالرد وهل يشترط لصحة الرد مجلس الابرا
خلاف والضايط ان ما فيه تمليك مال من وجه يقبل الرد والافلا
كما بطلان شفعة وطلاق وعتاق لا يقبل الرد وهذا انما يسط
جيد فليحفظ صالح احد الورثة ورا ابراعاما او قال لم يبق
لي حق من تركه ابي عند الوصي او قبضت الجنية ونحو ذلك ثم ظهر
في يد وصيه من التركة شيئا لم يبق وقت الصلح وتحقق تسميه
دعوى حصته منه على الاصح حال النزاع ولا مناقض لحمل
قوله لم يبق لي حق اي مما قبضته علي ان الاراعن الاعيان
باطل وجنيد فالوجه عدم صحة البراءة كما افاده ابن النخبة
واعقده الشهابي وسحقه في الصلح اقر رجل بعمال في
صك واستهد عليه به ثم ادعى ان بعض هذا المال المقربه فرض
وبعضه ربا عليه فان اقام على ذلك بينة تقبل وان كانت
متناقضا لاننا لم انه مضطر الي هذا الاقرار شرع وصيانة
قلت وحارها الشهابي انه لا يفتي بهذا المزمع لانه
لا يرد لمن اقر غايته ان يقال باله يحلف المقر على قول ابي يوسف
المختار للفتوي في هذه ونحوها انتهى قلت وبه جزم المصنف

فيما مر قد بر اقر بعد الدخول من هنا الى كتاب العليج ثابت
 في نسخ المتن ساقط من نسخ الشيخ انه طلقها قبل الدخول
 لزمه صير بالدخول ونصف بالقرار اقر المشرط له الربع او
 بعضه انه اي ربع الوقف يستحقه فلان دونه صريح وسقط
 حقه ولو كتاب الوقف بخلافه ولو جعله لغيره واستقطب لانه
 لم يصح وكذا المشرط له المنظر علي هذا كما مر في الوقف
 وذكر في الاشياء ثمة وهذا في الساقط لا يعود فراجع
 الغرض المدفوعة الى القاضي لا يواخذ رافعها بما كان فيها
 من اقرار وتناقض لما قدمنا في القضا انه لا يواخذ بها فيها الا
 اذا اقر بغيره مما قال له في الف في علي او فيما اعلم او
 احب او اظن لا شيء عليه خلافا لثاني في الاول قلنا
 هي للشك عرفا ثم لو قال قد علمت لزمه اتفاقا قال غصنا
 القاض فلان ثم قال كذا عشرة انفس مثلا وادعى القاض كذا
 في نسخ المتن وقد علمت كقوله ذلك من نسخ الشرح وهو اب
 وادعى الطالب كوا عبر به في الجمع وقال شارحه اي المضمون
 منه انه هو وحده غصنا لزمه الا ان كلامه والزمه زفر بغيرها
 قلنا هذا الضمير يكتل يستل في الواحد والظاهر انه يخرجه
 دون غيره فيكون قوله كذا عشرة رجوعا فلا يصح ثم لو قال غصناه
 كذا صح اتفاقا لانه لا يستل في الواحد قال رجل او من ابي
 بثلاث

بثلاث ماله لزيد بل عمرو وبل لبله فالثالث الاول وليس لغيره
 شيء وقال زفر لكل ثلث وليس للابن شيء قلنا نقاد الوصية في ذلك
 وقد اقر به الاول فاستحقه فلم يصح رجوعه بعد ذلك للثاني
 بها بخلاف الدين لتعاضده من الكل الكل من الجمع ~~فدع~~ ودع
 اقر بشي ثم ادعى الخطا لم يقبل الا اذا اقر بالطلاق بتا على اقت المقتي
 ثم تبين عدم الوقوع لم يصح بغيره ديانة قنية اقرار المكره باطل
 الا اذا اقر السابق مكره فاق في اجفهم بمحنة طهيرة الاقرار
 بشي محال وبالدين بعد الابرار منه باطل ولو بمر بعد هبتها له
 على الاشياء نعم لو ادعى ديناً بسبب حادث قبل الجبر العام وانه
 اقر به يلزمه ذكر المقت في قتلويه قلت ومفاده انه لو اقر
 ببقا الدين ايضا كرمه كالأول وهي ولقيت القوي قائل الفعل
 في المرض احط من فعل الصحة التي هي استل الدخول في النظر لغيره
 بلا شرط فانه صحيح في المرض لا في الصحة وقامه في الاشياء في
 اقر به المثل في نصف موته فيسنة الإيهام من قبل ثم دلت
 واسناد بيع فيه للصحة اقبلت وفي القيق من ثلث المرات فيقدر
 وليس بلا تشهد مقرر بعد ولو قال لا تخبر فخلف يسطر
 ومن قال ملكي والديا كان غنيا ومن قال هذا ملك ذاهن ومظهره
 ومن قال لا دعوي لي اليوم عند ذاء في يدعي من بعد منها فنكره
 كتاب العليج مناسبه ان انكار المقر بيب

للمقصومة المستدعية للمصالح خوفاً من المصلحة وشرعاً
 عقد رفع النزاع ويقطع المقصومة ركنه الايجاب مطلقاً
 والقبول فيلزمين اما فيما يتعلقين كالدرام فيتم بلاقبول
 غاية وسيجيئ بشرطه الفقل لا بالبرغ والحرية فصاع من غير
 ما دون ان تعري صلحه عن ضررين وصح من عبه ما دون
 ومكاتب لو فيه تقج وشرطه ايضا كونه المصالح عليه معلوما
 ان كان يحتاج الي قبضه وكون المصالح عنه حقا يجوب
 الاعتياض عنه ولو كان غير مال كالقصاص والتقريب
 معلوما كان للمصالح عنه او يجوب لا يصح لو المصالح عنه مما
 لا يجوب الاعتياض عنه وبينه بقوله كمن شفعه وحد قرف
 وكفالة بنفسه ويطلب به الاول والثاني وكذا الثاني لو قبل
 الرفع للمالك عند نفي المصلحة او طلب المصالح كاذب عن
 القبول من المدعي عليه ان كان المدعي به مما لا يتعين باليمين
 كالدرام والذناير وطلب المصالح على ذلك لانها اسقاط للبعض
 وهو يعم بالمسقط وان كان مما يتعين باليمين فلا به
 من قبول المدعي عليه لانه كالبيع مجر وحكمه وقوع البراءة
 من الادعوي وقوع المالك في المصالح عليه وعنه لو قرا وهو
 صحيح مع اقراره وسكوت او انكاره الاول حكمه كبيع ان وقع
 عن مال بمال وجنيته فتجري فيه احكام البيع كالشفعة
 والرد

والرد ببيع خيار روية وشرطه وبفساده جهالة البدل
 المصالح عليه لاجهالة المصالح عنه لانه يسقط وتشتري القدر
 على تسليم البدل وما استحق من المذموم اي المصالح عنه يرد المدعي
 حصته من العرض اي البدل ان كلا فلا او بعضا فبعضا ومما
 استحق من البدل يرجع المدعي حصته من المذموم كما ذكرنا لانه
 معاوضة وهذا حكمها وحكمه كاجازة ان وقع المصالح عن مال
 بمنفعة كخدمة عيال وسكنى دار فشرط التيقن فيه ان
 اجتمع اليه والاولا كمنع ثوبه ويبطل بموت احدهما وبهلاك
 المملوك في المدة وكذا لو وقع عن منفعة بمال او بمنفعة عن جنس
 اخر ان كان له لانه حكم الاجارة والاخير ان اي العالج يسكون
 وان كان معاوضة في حق المدعي وقد ايمى وقطع نزاع في حق
 الاخر وجنيته فلا شفعة في صلح عن طمع احدهما
 اي مع سكون اركان لكن للشخص ان يقوم مقام المدعي فيطلب
 بحقه فان كان للمدعي بينة اقامها المبيع عليه واخذ الدار والشفعة
 لان باقامة البينة تبين ان المصالح كان في معالي البيع وكذا الوهم
 يكن له بينة فالحق المدعي عليه فنكاح شريلا لية وتجب في صلح
 وقع عليها باحدى او باقرار المدعي باخذها عن المالك
 فيواخذ بزمه وما استحق من المدعي المدعي حصته من الموضع
 ويرجع بالمقصومة فيه فيحاطم المستحق للموضع عن الفرض

واما استحقاق من الدول رجع الى الدعوي في كله او بعضه
 هذا اذا لم يقع الصالح بلفظ البيع فان وقع به رجع بالمهدي
 نفسه لا بالدعوي لان اقراضه على المبايعه اقرار بالملكية
 عيني وغيره وهذا كالبذل كالا او بعضا قبل التسليم له
 اي للمهدي كاستحقاقه كذلك في الفصليين اي مع اقرار
 او مع سكوت وانذار وهذا هو البذل بما يتبعه والا لم يبطل
 بل يرجع بمسئله عيني صالح عن كذا استحقاقا والتمس في الشرع
 والصواب على بعض ما يدعيه اي عيني بدعيها الجواز في
 الدين كما يسمي وبرا من الباقي والابرار من الاعيان باطل
 قهستاني فلو ادعي عليه دارا فصالحه على وجه بيت معلوم
 منه فلو من غير هاتين قهستاني لم يصح لان ما قبضه
 من عيني حقه وحيلة صحيحة ما ذكركم بقوله الا بزيادة شي
 اخر كتوب ودرهم في البذل فيصير ذلك عوضا عن حقه
 فيما قيل لو يلحق بالابرار عن دعوي الباقي لكن ظاهر الرواية
 الصحة مطلقا شرعا لانية ومضى عليه في الاختيار وعزاه
 في الغزمية للبرازية وفي الجلالية لشيخ الاسلام وجعل
 ما في المتن رواية ابن سماعه وقوله ابرار عن الاعيان
 باطل معناه بطل ابرار عن دعوي الاعيان ولم يصرح للمهدي
 عليه ولذا الوظف بتلك الاعيان حل له اخذها لكن لا تتم
 دعواه

دعواه في الحكم واما الصالح عن بعض الدين فيصح ويراعى
 دعوي الباقي اي قضا لادياته فلذا الوظف به اخذ قهستاني
 وتماه في احكام الدين من الابرار وقد حققته في شرح
 الملهي وصح المصنف عن دعوي المال مطلقا ولو باقرار
 وعنفعة وعن دعوي المنفعة ولو بمنفعة عن جنس اخر
 وعن دعوي الرقة وكان مشتقا على مال وثبت الولد لود قرار
 والا لا لا يبيته در رقت ولا يعود بالبيته رقيقا وكذا
 في كل موضع اقام بيته بعد الصالح لا يقتضي للمهدي لانه يأخذ
 البذل باختياره نزل بايعا فيلحفظ وعنه دعوي المزوج النكاح
 على غير مزوجته وكان خلفا ولا يطيب لوسطلا ويحل لها
 التزوج لعدم الدخول ولو ادعته للمرافعة الماهل يصح وقاية
 وتعاية ودرر وملحق ومحمه في المجتبي والاختيار وصح
 الصحة في درر البحار وان قتل العبد المأذون له رجلا
 عمدا لم يجز صلحه عن نفسه لانه ليس من التجارة فلم يلزم
 المولي لكن يسقط به القود ويؤخذ بالبذل بعد عتقه وان
 قتل عبدا له اي للمأذون رجلا عمدا وصالحه المأذون
 عنه جائز لانه من تجارته والمكاتب كالمحرر والصالح عن
 المفضوب اليها الكرم على اكثر من قيمته قبل القضا بالقيمة
 جائز كالمحرم بعرض فلا تقبل بيته الفاضل بعد اي الصالح

على ان قيمته اقل مما صالح عليه ولا رجوع للقاصب على
 المصوب منه بشي لو تمادقا بعده انما اقل مجر ولو
 اعتق موسى بعد اشتراكا فصالح الموصى له على اكثر من
 نصف قيمته لا يجوز لانه مقدر شرعا فبطل الفضل اتفاقا
 كالمصالح في المسئلة الاولى على اكثر من قيمة المصوب به
 القضا بالقيمة فانه لا يجوز لان تعدي القاصب كالسارع
 وكذا الوصالح بموثر صحيح فان كانت قيمته اكثر من قيمة
 موصوب تلف ليعم الوفا وصح في الخلية بعد مطالعها
 ولو في نقص مع اقرار بالكثر من المولية والارش او باقل لعدم
 الربا وفي الخطا كذلك لا تصالح الزيادة لان الدية في الخطا
 مقدرة حتى لو صالح بغير عقاديرها صح كيف ملكان بشرط
 المجلس لا يكون دينيا بين وتعيين القاصي احد هاتين
 غيره كجنس اخر ولو صالح على خيرا اي المصالح فسد فلتزم الدية
 في الخطا وليست القود لعدم ما يرجع اليه اختيار وكل
 زيد عمرا بالمصالح عن دم عمدا او على بعض هلك يدعيه
 على اخر من مكيل او موزون لزمه بدله الموكل لانه استغاث
 فكان الوكيل سفيرا الا ان يعينه الوكيل فيواخذ بضمانه
 كما لو وقع المصالح من الوكيل عن مال عمال عن اقرار فيلزم
 الوكيل لانه حينئذ كبيع اما اذا كان عن انكار لا يلزم
 الوكيل

الوكيل مطلقا مجرد ودر صالح عنه فهو في بلا امر صحيح ان
 ضمن المال او اضاف المصالح الي ماله او قال علي هذا او كذا او كم
 المال صح وصار مقبولا في الكل اذا ضمن بامره عزمي زاده والا
 يسلم في المومر الراجعة فهو موقوف فان اجازته المدي عليه
 جاز ولزمه البدل والابطال الخلع في جميع ما ذكرنا من الاحكام
 الخمسة كالمصالح ادعي وقعية ارض ولا بينة له فصالحه المنكر
 لقطع المصومة جاز وطالب له البدل لو صادقا في دعواه
 وقيل قابله صاحب الاجتنان لا يطيب لانه بيع معني وبيع
 الوقف لا يبيع كل صالح بعد صالح فالثاني باطل وكذا النكاح
 بعد النكاح والحوالة بعد الحوالة والصالح بعد الشراء والاصناف
 كالعمد اعيد فالثاني باطل الا في ثلاث كونه في بيع الاسباه
 الكفالة والشراء والاجارة فلترجع اقام المدعي عليه بينة بعد
 الصالح عن انكار ان المدعي قال قبله قبل الصالح ليس في قبل فلان
 حق والصالح ماض على الصحة ولو قال المدعي بعده كان لي قبله
 قبل المدعي عليه حق بطل الصالح بمر قال المصنف وهو مقيد لاطلاق
 العمادة ثم نقل عن دعوي البرازية انه لو ادعي المالك بجهة اخرى
 لم يبطل فخره والصالح عن الدعوي الفاسدة يصح وعسر
 الباطلة لا والفاسدة ما يمكن تصحيحها مجرد حر في الاشباه
 ان الصالح عن انكار بعد دعوي فاسدة فاسد الا في دعوي بمجرول

في ان يرفع في قبيل اشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح غير
 صحيح مطلقا في جميع الصلح مع بطلان الدعوى كما اعتق
 صدر الشريعة افر الباب واقرب من المال وغيره في باب الاستحقاق
 كما مر فراجع وصح الصلح عن دعوى حق الشرب وحق السقعة
 وحق وضع الجذوع على الاصح الاصل انه متى توجهت اليه
 نحو الشخص في اي حق كان فافدي اليه يداع جاز حتى
 في دعوى القير بجني بخلاف دعوى حد ونسب ودر
 الصلح ان كان بمعدني المعاوضة بان كان دينيا يعني ينتقض
 بنقض ما اي يفسخ المتعاقدين وان كان لا بمعناها اي المعاوضة
 بل بمعنى استيفاء البعض واستقاط البعض فلا تنفع اقالته
 ولا نقضه لان الساقط لا يعود قسيه وصيرفيه فيلحق
 ولو صالح عن دعوى دار على سكني بيت عنهما المبدأ او صالح
 على درهم الى الحصاد او صالح مع المودع بغير دعوى الملاك
 لم يصح الصلح في الصور الثلاث سراجية قيد بعدم دعوى الملاك
 لانه لو ادعاه وماله قبل العين صح به يعني خاتية ويصح
 الصلح بعد حلف المدعي عليه دفعا للتزاع باقامة البيعة
 ولو برهن المدعي بعوده على اصل الدعوى لم تقبل الا في الوصي عن
 مال اليتيم على انكار اذا صالح على بعضه ثم وجد البيعة فانها
 تقبل ولو بلغ العبي فاقامها تقبل ولو طلب يمينه لا يحلف
 اشباه

اشباه وقيل لا جزم بالاول في الاشباه والثاني في السراجية
 وحكامها في القنية مقدما للاول طلب الصلح والابرار عن
 الدعوى لا يكون اقرار بالدعوى عند المتقدمين وخالفهم
 المتأخرون والاول اصح في اقامة بخلاف طلب الصلح عن المال
 والابرار عن المال فانه اقرار بانه صالح عن عيب او دين وظهر
 بعدم اوزال العيب بطل الصلح ويرد ما اخذه اشباه ودر
 فمما في دعوى الدين الطلح الواقع على بعض جنس
 ماله عليه من دين ولو غلب اخذ لبعض حقه وحط لباقيه
 لا معاوضة للربا وحسب دفع الصلح بلا اشتراط قبض بدله
 عن الف حال على حاية حالة او على الف موجدل وعن الف جيا د
 على مائة خاتية يبرق ولا يصح عن درهم على دينار موجهة
 لدرم الجنس فكانا درهم فافهم بركة او عن الف موجدل على درهم
 حالا الا في صلح الولي فكافة فيكون زيل عن الف سود علي
 نصفه بيضا والاهل ان الاحسان ان وجد من الدين فاستقاط
 وان منها معاوضة قال لفره ادا الى ختم اية غدا من الف
 لي عليه على انك بري من النصف الباقي فقبل وادى فيه بري را
 لم يود ذلك في الغد عا دينة كما كان لغوات التعيد بالشرط
 ووجهها خمسة احدها هذا والثاني ان لم يوقت بالغد لم يعد
 لانه ابرام مطلق والثالث وكذا الوصالحه عن دينه على نصفه

بدفعه اليه غدا وهو بري مما فصل علي انه ان لم يدفعه
 شدا فاعطيه كان الامر كالوجه الاول كما قاله لانه صرح
 بالقييد والرابع فان ابراه على نفسه على انه يعطيه ما بقي
 غدا فهو بري ادي الباقي في الغدا ولا له اية بالدين الا بالاداء
 والخامس لو علق بصرح الشرط كان اديت الي كذا او اذا او
 متى لا يصلح الا بالما تقرر ان تعليقه بالشرط صريحا باطل لانه
 تملك من وجه وان قال للدين لاخر سيرا لا اترك بما لك حتي
 توخر علي او تخط عني ففعل الدين التأخير والخط صحيح لانه
 ليس بمكره عليه ولو اعلم ما قاله سيرا اخذ منه الكل للمحال
 ولو ادي الغدا وجد فقال اقر لي بها اذ اخط منها مائة
 جاز بخلاف علي ان اعطيك مائة لانه رشوة ولو قال ان اقرت
 لي حططت لك منها مائة فاقرب مع القواد لا الجاهل بخي الدين
 المشترك بسبب متحد كمن يبيع ببيع صفقة واحدة او دين موزع
 او قيمة مشترك مشترك اذا قبض احد ما ياتي منه من ارضه
 الاخر فيه ان سا او اتبع الغريم كما ياتي وجنبه فلو صالح
 احد هما عن نفسه على ثوب اي على خلاف جنس الدين اخذ
 الشريك الاخر منه الا ان ضمن له ربع اصل الدين خلا قوله
 في الثوب ولو لم يصلح بل اشترى منه فمشتبا ضمنه شريكه
 الربع لقبضه النصف بالمقاصة او اتبع غريمه في جميع ما مر
 بقاء

لبقا حقه في ذمته واذا ابراه احد الشريكين الغريم عن نفسه
 لا يرجع لانه ائلف لا قبض وكذا الحكم ان كان المدينون علي
 احد ما دين قبل وجود دينهما عليه حتي وقعت المقاصة بدينه
 السابق لانه قاض لا قابض ولو ابر الشريك المدين عن النصف
 قسم الباقي على سهماه ومثله المقاصة ولو اجل نصيبه مع عند
 الثاني والنصف والاستيجار بنصيبه قبض لا التزوج والطح
 عن جناية عمد وحيلة اختصاه بما قبض ان يبره الغريم
 قد ردينه ثم يبره او يبيعه به كفا من ثم مثلا يبره بملقط
 وغيره وموت في الشركة صالح احد زبي السلم عن نفسه علي
 ما دفع من راس المال فان اجاز الشريك الاخر فقد علم ما
 وان رده ردلا فيصفت الدين قبل قبضه وانه باطل نعم لو كانا
 شريكين معا وضمنه جاز مطلقا بحرف فصل في التجارح اخرجت
 الورثة احد من الشركة وهي عرض او هي عقار بما اعطوه له
 او اخرجوه عن تركه هي ذهب بفضة ففوقه او علي العكس
 عن تعدين بهما صح في الكا صر فالجنس بخلاف جنسه قل ما اعطوه
 او كثر لكن بشرط التقابض فيما هو صرف وفي اخرجه عن تعدين
 وغيرهما باحد التعدي لا يصح الا ان يكون ما اعطى له الدين
 من حصته من ذلك الجنس يخرج من الريا ولا بد من حضور التعديين
 عند الصلح وعلية بوقد نصيبه كزبلالية وجلالية ولو بعرض

جاز معلقا لعدم الربا وكذا الوانكر وارثه لانه حينئذ
 ليس ببدل بل لقطع المنازعة وبطل الصلح ان اخرج احد
 الورثة ونجى التركة ديون بشرط ان تكون الديون لبقية
 لانه عليك الدين من غير من عليه الدين باطل ثم ذكر حصته
 خلافا لوصع لو شرطوا ابرا العزماء من ابي من حصته
 لانه عليك الدين من عليه فيسقط قدر نصيبه عن العزماء
 او قضوا نصيب المصالح منه اي الدين تبرعوا منهم واحالهم
 بجهته او اقرضوه قدر حصته منه وحالوه من غيره
 بما يصلح بدلا واحالهم بالغرض على العزماء ويصلوا الحالة
 وهذه احسن الخيل ابن كمال والوجه ان يبيعوه كما في قوله
 ثم ادخوه بقدر الدين ثم يجلبهم على العزماء بن ملك وفي
 صفة صلح عن تركته مجهولة اعيانها ولا يمين فيها على رجل
 او موزون متعلق بصلح اختلاف والصحيح الصحة زيلعي
 لعدم اعتبار شبهة الشهرة وقال ابن كمال ان في التركة
 جنس بذل الصلح لم يجر والاحراز وان لم يدر فعلى الاختلاف
 ولو التركة مجهولة وهي غير مكمل او موزون في يد البقية
 من الورثة صحيح في الاصل لانها لا تقضي للمنازعة لقيامها
 في يد من لو كانت في يد المصالح او بعضها لم يجر ما لم يعلم جميع
 ما في يده للحاجة الى التسليم ان ملك وبطل الصلح والقسم

مع

مع احاطة الدين بالتركة الا ان يضمن الوارث الدين بلا رجوع
 او يضمن اجنبي بشرط براءة الميت او يوفي من مال اخر ولا ينبغي
 ان يصلح ولا يقسم قبل القضا للدين في غيره من محيط
 ولو فعل الصلح والقسم صحيح لان التركة لا تنحل عن قليل دين فلو
 وقف الكل لضرر الورثة فيوقف قدر الدين استحسانا وقاية
 لئلا يحتاجوا الى تعض القسمة بجر ولو اخرجوا واحدا من الورثة
 فحصة تقسم بين الباقي على السواء ان كان ما اعطوه من
 مالهم غير الميراث وان كان المعطى مما ورثوه فعلى قدر
 ميراثهم يقسم بينهم وقيد الخفاف بكونه عن انكار فلو غاب اقرار
 فعلى السوا وطع بعضهم عن بعض الايمان صحيح ولو لم يذكر في
 صلح الخارج ان في التركة دين ام لا فالملك صحيح ولذا لو لم
 يذكر في القوي فيعتي بالعمدة ويحمل على وجود شرايطها جميع
 الفتاوي والموصي له بمبلغ من التركة كوارث فيما قدمناه
 من سيلة الخارج صالحوا اي الورثة احدثهم وخرج من بينهم
 ثم ظهر للميت دين او عين لم يعلموها هل يكون ذلك داخلا
 في الصلح المذكور قولان اشهرهما الاول بين الكل والقولان
 حكاه في الخاتمة مقدم عدم الدخول وقيد كره في اول فتواه
 انه يقدم ما هو الاشهر فكان هو المعتمد كما في العراقل وفي
 البرازية انه الاصح ولا يبطل الصلح وفي الوهبانية

شبكة

الألوكة

alukah.net

وفي مال طغل بالشهود فلم يجزه وما يدعي خصم ولا يتصور
يبيع على الأبرار من كل عايب ولو زال عيب عنه طالع يهدر
ومن قال ان تخلف ثبته فلم يجزه ولو مدح كالحديث يصوره
كتاب المضاربة هي لغة معاينة من المضارب
في الأرض وهو السير فيها وشراؤها عقد شركة في الربح بحال من
جانب رب المال وعمل من جانب المضارب وركنها الإيجاب
والقبول وحكمها النواع لأنها ايداع ابتداء ومن جيل العمان
ان يقرضه المال الادوية لم يعقد شركة غنان بالورع وما
اقرضه على ان يعمل والربح بينهما ثم يعمل المسترض فقط فان
هناك فالقرض عليه وتوكيل مع العمل لقرضه بامر وشركة
ان ربح وغصب ان خالف وان اجاز رب المال بعلا لغيره
غاصبا بالمخالفة واجارة فاسدة ان فسدت فلا ربح
للمضارب حينئذ بل له اجر ما عمله مطلقا ربح او بلا
زيادة على المشروط خلا والمجد والثلاثة الا في وهي اخذ
مال يتيم مضاربة فاسدة كشرطه لنفسه عشرة داهم فلا
شيء له في مال اليتيم اذا عمل اشياء فهو استثناء من اجر عمله
والفاسدة لا ضمان فيها ايضا كهي صحته لانه امين ودفع
المال الي اخر مع شرط الربح كله للمالك بضاعه فيكون وكلا
متبرعا ومع شرطه للعامل وفي علمه ضرره وشرطها امور
تسعة

تسعة كون راس المال من الاثمان كما في الشركة وهو معلوم
للعاقدين وكنت فيه الاشارة والقول في قد لا وصفته للمضارب
يحميه واليسنة للمالك واما المضاربة بين فان على المضارب لير
يجز وان على ثالث جاز وكرو لو قال اشترى عبد المسيية ثم بعه
ومضارب بتمنه فقط جاز كقوله لغازب او مستودع او مستبضع
اعمال بما في يدك مضاربة بالنقص جاز مجتبي وكان راس المال
عينا لا دين كما بسط في الدرر وكونه مسلما الى المضارب
ليمكنه التصرف بخلاف الشركة لان العمل فيها من الجانبين وكون
الربح بينهما ما شاءا فلو عين قدر افسدت وكون نصيب كل منهما
ملوما عند العقد ومن شروطها كون نصيب المضارب من الربح حتى
لو شرط له من راس المال ارضه ومن الربح فسدت في الجلاية كل
شرط يوجب جهالة في الربح او يقطع الشركة فيه بفسدها والا
بطل الشرط ومحت العقد اعتبارا بالوكالة ولو ادعى المضارب
فساد هذا القول لرب المال وبمعكسه فللمضارب الاصل ان
القول لمدهن العمة في العقود الا اذا قال رب المال شرطت لك
ثلث الربح الا عشرة وقال المضارب الثلث فالقول لرب المال ولو
فيه فساد هال انه ينكر زيادة يدعيها المضارب خائفة وما في
الاشياء فيه اشتباه فافهم ويملك المضارب في المطلقة التي
لم تعقد بمكان او زمان او نوع البية ولو فاسد ابتداء ونسبة

متعارفة والتزكّل بهما والسفر برأويجرا ولو
دفع له المال في بلده على الظاهر والابحار أي دفع المال
بضاعة ولو لم يرب المال ولا تفسد له المضاربة كما يجبي
وملك الأيداع والرهن والأقراض والأجارة والانتجار
فلو استأجر أرضا أيضا ليرزقها أو يفرسها جاز ظهيرية
والاختيار أي قبول الحوالة بالتمن معلقا على الأيسر
والاعسر لأن كل ذلك من صنيع التجار لا يملك المضاربة
والشركة والمخلط بحال نفسه إلا باذن أو إعمال برأيك إذا
الشي لا يتضمن مثله ولا الأقراض والاستدانة ذلك
فيل له ذلك أي إعمال برأيك لأنها ليسا من صنيع التجار
فلم يدخل في التميم ما لم ينص المالك عليهما فكلهما
وإذا استدانت كانت شركة وجوه وحينئذ فلو اشتري
بمال المضاربة قديا وقصرا بالما أو حمل متاع المضاربة
بماله وقد قيل له ذلك فهو منطوق لأنه لا يملك الاستدانة
بهذه المقالة وإنما قال بالمال لأنه لو قصر بالشأن فحكم كصنع
وإن صبوه أحضر يركب بما زاد الصنع ودخل في إعمال برأيك
كالمخلط وكان له حصته قيمة صوفه أن يبيع وحصته الثوب
أبيض في مالها ولو لم يقل إعمال برأيك لم يكن شريكا بل غاصبا
وإنما قال أحمر لما مر أن السواد نقص عند الأمام فلا يدخل
في إعمال

في إعمال برأيك مجرد ولا يملك أيضا تجاوز بلد أو سلعة أو
وقت أو شخص عينه المالك لأن المضاربة تقبل التقييد
المفيد ولو بعد العقد ما لم يصر المالك عرضا لأنه حينئذ
لا يمكن عزله فلا يملك تخصيصه كما سيجي قيدنا بالمفيد
لأن غير المفيد لا يعتبر أصلا كنهيه عن بيع المال وأما
المفيد في الجملة كسوق من مصر فإن صرح بالهني صريح والا لا
فإن فعل ضمن بالمخالفة وكان ذلك الشرأ له ولو لم ينفذ صرف
فيه حتى عاد للوفاء عادت المضاربة ولذا الوعد في البعض
اعتبار الجزء بالكل ولا يملك تزويج من مالها ولا اشترا
من يفتق على ريب المال بقرابة أو يمين بخلاف الوكيل بالشرأ
فانه يملك ذلك عند عدم القرينة المفيدة للوكالة كاشتري
عبد أبيه أو استخدمه أو جارية أو طوها ولا يفتق
عليه أي المضارب إذا كان في المال ربح هو هذا أن تكون
قيمة هذا العبد أكثر من رأس المال كما بسطه العيني فليحفظ
فإن فعل من يفتق على واحد منهما وقع التبرأ لنفسه
وإن لم يبرح كما ذكرنا فصح للمضاربة فإن ظهر الربح
زيادة قيمته بعد الشراعتن حظه ولم يتضمن نصيب
المالك لعقده لا بعينه وسعي العبد المقتو في قيمة
نصيب ريب المال ولو اشتري الشريك من يفتق شلي شريكه

اولاد او الوصي من يعتق علي الصغير تعهد علي العاقد
 اذ لا نظره للصغير والمأذون اذا اشترى من يعتق علي
 المولي صبي وعنت عليه ان لم يكن مستغرقا بالدين والا لا
 خلا واليهما يلقي مضارب موء الف بالنصف اشترى امة
 فولدت ولدا متساويا له اي للالف فادعاء موصرا فصارت
 قيمته اي الولد وحده كما ذكرنا الف والنصفه اي خمسمائة
 تعذت دعوته بوجود المالك بظهور الرجح المذكور فعتق سعي
 لرب المال في الالف وربعه ان شا المالك او اعتقه ان شا
 ولرب المال بعد قبض الغنم من الولد فعتق الماشي ولو
 معسر لانه ضمان تملك نصف قيمته اي الامة بظهور نفوذ
 دعوته فيها ويحمل الفخروجها ثم اشترى احداهما منه ولو
 صارت قيمتها الف والنصفه صارت ام ولد وضمن للمالك
 الف وربعه لو مرسا فلو معسرا فلا سعاية عليها لان ام الولد
 لا تسعي وتماه في الجرب **باب** المضارب يضارب
 لما قدم الفزة شرح في المركبة فقال ضارب المضارب اخر
 بين اذن المالك لم يضمن بالدفوع ما لم يعمل الثاني رجح
 الثاني اذ لا على الظاهر لان الدفع ايداع وهو يملكه فاذا عمل اثنين
 انه مضارب فيضمن الا اذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان
 رجح بل الثاني اجر مثله علي المضارب الاول وللاول الرجح المشروط
 فان

فان طاع المالك من يده اي يد الثاني قبل المي الوج للضمان
 فلا ضمان علي احد وكذا لا ضمان لو غصب المال من الثاني
 واذا الضمان علي الغاصب فقط ولو اشبهه له الثاني ف
 وهبه فالضمان عليه خاصة فان عمل حتي ضمن خير رب
 المال فان شا ضمن المضارب الاول راس ماله وان شاء
 ضمن الثاني ولو اخطار اخذ الرجح ولا يضمن ليس له ذلك بحسب
 فان اذن المالك بالدفع ودفع بالثلث وقيل للاول
 ما رزق الله فيينا نصفان فللمالك النصف عملا بشرطه
 وللاول السدس الباقي وللثاني الثلث المشروط ولو قيل
 ما رزق الله به بكاف الخطاب والسيلة بحالها فللثاني ثلثه
 والباقي بين الاول والمالك نصفان باعتبار الكافي فيكون
 ثلثا ثلث ومثله ما رجحت من شي او ما كان له فيه من الرجح
 ويخوذلك وكذا الوشر والثاني اكثر من الثلث او اقل والباقي
 بين المالك والاول ولو قال له ما رجحت بيننا نصفان ودفع
 بالنصف فللثاني النصف واستويان فيما بقي لانه لم يرجح سواء
 ولو قيل ما رزق الله في نصفه او ما كان من فضل
 فيينا نصفان فدفع بالنصف فللمالك النصف وللثاني
 كذلك ولا شيء للاول لجعله ماله للثاني ولو شرط الاول
 للثاني تلبية والسيلة بحالها ضمن الاول للثاني سدا

بالسبيته لانه التزم سلامة السليمان وان شرط المضارب للمالك
ثلاثة وشرط لعبد المالك نفسه وقوله على ان يعمل معه عادي
وليس بقيد وشرط لنفسه ثلثه صحيح وما ركانه اشترط
للمولي ثلثي الرجح كذا في عامة الكتب وفي نسخ المتن والشرع هذا
خط فاجتبه ولو عقد هذا الماذون مع اجنبي وشرط
الماذون عمل مولاه لم يصح ان لم يكن الماذون عليه دين
لانه كاشترط الفضل على المالك والاصح لانه جيتيد لا يملك
كسبه واشترط عمل المالك مع المضارب نفسه لا لتفاد
لانه يمنع التولية فيمنع الصحة وكذا اشترط عمل المضارب
مع مضاربه او عمل المالك مع المضارب الثاني بخلاف مكان
شرط عمل مولاه كما لو مضارب مولاه ولو شرط بعض الرجح للمساكين
او للنج او في الرقاب او لامرأة المضارب او مكاتبه صحيح العقول
ولم يصح الشرط ويكون المشروط لرب المال ولو شرط البعض
من ثلث المضارب فان شأه نفسه او لرب المال صحيح الشرط
والا بان شأه اجنبي لا يصح وفي شرط البعض اجنبي
ان شرط عليه عمله صحيح ولا لا قلت لكن في القدر الثاني انه صحيح
مطلقا والمشروط الاجنبي ان شرط عمله والا فللمالك ايضا وعزاه
للاخيرة خلافا للرجحندي وغيره فكتبه ولو شرط البعض لنفسه
دين المضارب او دين المالك جاز ويكون المشروط له قضاء دينه
بدفعه

٦٨
بدفعه للمضارب بجره وتبطل المضاربة بموت احدهما الكونه
وكاله وكذا يقتله وجرحه بغيره على احدهما ويجنون احدهما مطعنا
فمستلف وفي البرزخية ان المضارب والمال عروضا عنها وصيه
ولو ماتت رب المال والمال فقد تبطل في حق المقر ولو عرضا
تبطل في حق المسافر لا المقر فله بيعه بغيره وتقدر بالحكم
بموقوف المالك مرتدا فان عد بعد الحرقه مسلما فالمضاربة
على حالها حكم بالمحاقم لا عنانية بخلاف الوكيل لانه لا جواسه
بخلاف المضارب ولو ارتد المضارب فبقي على حالها فان كان
او قتل او نحو بدار الحرب وحكم بالمحاقه بقتل وماتت
نافذ وعملته على المالك عند الامام بجره ولو ارتد المالك
فقد ابي ولم يلحق فمصرفه اي المضارب موقوف ووجه الراجح
غير موثقة وينعزل بعزله لانه وكيل ان علم به بخبر رجلين مطلقا
او فعنوي عدل او رسول مميز والا يعلم لا ينعزل فان علم
بالعزل ولو حكما لموت المالك ولو حكما والمال عروضا هو هنا
ما كان خلافا جنس رأس المال فالدرهم والدنانير هنا جنسان
باعتبارها ولو نسيته وان نهاه عنها لم لا يتصرف في ممتلكات
ولا في نقد من جنس رأس ماله ويبدل خلافا به استحسانا لوجوب
رجحته وليظهر الرجح ولا يملك المالك فسخها في هرة
الحالة بل ولا تخصيص الاذن لانه عزله في وجه نهائه بخلاف

اخذ الشريك اذا فسخت الشركة ومالها امتعه مع افتراق
 وفي المال ديون ورجح بخير المضارب على اقية المديون
 او جنيته لعل بالاجرة والا لا يحجر لانه جنيته
 متبرع ويومر بان الوكيل بالبيع يوكال المالك عليه لا غير
 العاقله وحشيته الوكيل بالبيع والمستفيع كالمضارب
 يومر ان بالتوكيل والسماح يجبر على التقاضي وكذا الدلال
 لانها يعلان بالاجرة **فتدفع** استاجر على انه يبيع ويشترى
 لم يجز لعدم قدرته عليه والخيلة ان تستاجر مدة للخدمة
 ويستعمله في البيع ومراكب من مال المضاربة يعرف الى الربح
 لانه تبع فان زاد المالك على الربح لم يضمن ولو فاسدة من عمله
 لانه امين وان قسم الربح وبقيت المضاربة ثم هلك المال
 او بعضه نزل الربح لياخذ المالك رأس ماله وما فضل فليس
 بينهما وان نقص لم يضمن لما مر ثم ذكر مفهوم قوله وبقيت المضاربة
 فقال وان قسم الربح وفسخت المضاربة والمال في يد المضارب
 ثم عقدها فلهذا المال لم يتراد او بقيت المضاربة لانه عقد
 جديد وهي الخيلة النافعة للمضارب ففصل في المضاربة
 لا تقصد بدفع كل المال او بعضه تقييد الهداية بالبيع اتفاقا
 هدية عناية الى المالك بضاعة لمضاربة لما مر وان اخذه
 اي المالك المال بغير امر المضارب وباع واسترقى بطلت ان

كان

كان رأس المال تعد الاله عامل لنفسه وان صار عرضا لالان
 القبض المبرح جنيته لا يعل فهذا اولى عناية ثم ان باع بغير بيعت
 وان لم يقد بطلت لما مر واذا سافر ولو يوما فطعامه ونسائه
 وكسوته وزكوة بفتح الزا ماركب ولو يترك او كل ما يحتاجه عادة
 اي في عادة التجار بالمعروف في مالها الوصيحة لا فاسدة لانه
 اجبر فلا منفعة له كسيفه ووكيل وشريكه كافي في الفهر خلاف
 وان عمل في المرسى او له فيه او اتخذ دارا فنتفخته في داره
 كدرايه على الظاهر اما اذا نوى الاقامة بغير علم يتخذ دارا فله
 النفقة ان ملكه مالم ياخذ مالا لانه لم يجلس بماله ولو سافر
 بماله وحاله او خلا باذن او بما بين لرجلين اتفق بالهبة واذا قدم
 رحما بقي يجمع ويضمن الزايد على المعروف ولو اتفق من ماله ايرج
 في ماله له ذلك ولو سلك لم يرضع على المالك وياخذ المالك قدر
 ما انتفعه المضارب ان كان ثمة ربح فان استيقاه وفضل شي
 من الربح اقسامه على الشرط لان ما انتفعه يجعل كالمالك والمالك
 يرضع الى الربح كما مر وان لم يطرر ربح فلا شيء عليه اي المضارب
 وان باع المتاع مراجه حسب ما اتفق على المتاع من الحملان
 واجرة السمار والقطار والضباغ ونحوه مما اعتد ضمه ويقول
 البايغ وام على بكذا وكذا يضمن الى رأس المال ما يوجب زيادة فيه
 حقيقة احكاما واعناده التجار كاجرة السمار وعنده اصل

نهاية ربيعهم ما انفقه على نفسه لعدم الزيادة والعبادة
 مضاربة بالنصف شري بالقرى غير اي ثيابا و باعد بالغب
 وشري بربما عبد ضاعا في يده قبل فقهها بالبيع العبد غير
 المضارب نصف الربح ربعه او غرم المالك الباقي ويصير ربع
 العبد لكان المضارب خارجا عن المضاربة لكونه مضمونا عليه
 ومال المضاربة امانة وبينهما تناف وباقه لهما ورأس المال جميع
 ما دفع المالك وهو الغن وحماية ولكن ربح المضارب في بيع
 العبد على الوثن فقط لانه شرا بهما ولو بيع العبد بضعف
 باربعة الا في خمسة ثلاثة الا في لان ربحه للمضارب والربح
 منها نصفه الا ان يبيها لان رأس المال الغن وحماية
 ولو شري من رب المال بالفسد اشراه رب المال بنصفه راجح
 بنصفه وكذا عكسه لانه في كل منهما علم جواز شرا المالك من
 المضارب وعكسه ولو شري بالفسد عبد قيمته الذي يقتل
 العبد رجلا خيرا فثلاثة ارباع الفدا على المالك وربعه على
 المضارب على قدر ملكها والعبد يخدم المالك ثلاثة ايام والمضارب
 يبيع المزوجه عن المضاربة بالفدا للتنافي كما مر ولو اختار المالك
 الدفع والمضارب الفدا فله ذلك لتقوم الربح ايضا شري بالفسد
 عبد وهذا الثمن قبل التفرق للبايع لم يضمن لانه امين دفع
 المالك للمضارب الفدا خريتم وتم اي كل ما هلكه دفع اخر الى غير
 نهاية ورأس المال جميع ما دفع بخلاف الوكيل لانه ثانيا يستغنى
 لائمة

لائمة معه الغن فقال للمالك دنت الى الفاد ربح الغن
 وقال المالك دفعت الغن والقول للمضارب لان القول في مقدار
 المقبوض للقابض امين المصنعة كالمالك اولا ولو كان الاختلاف
 مع ذلك في مقدار الربح والقول لرب المال في مقدار الربح فقط
 لان يتبادر من جهة وايهما اقام بينه تقبل وان اقامها بينه
 بينة رب المال في دعواه الزيادة فرب المال وبينه المضارب
 في دعواه الزيادة في الربح قيد الاختلاف يكون في القدر لانه
 لو كان في الصفة والقول لرب المال فلا قال معه الف فقال هو
 مضاربة فالثمن وقد ربح الفاد قال المالك هو بضاعة والقول
 للمالك لانه ملكه وكذا لو قال للمضارب هي فرض وقال رب المال
 هي بضاعة او دية او مضاربة فالقول لرب المال وبينه بينة
 المضارب لانه يدعي عليه التمكين والمالك ينكر واما لو ادعى المالك
 القرض والمضارب المضاربة فالقول للمضارب لانه ينكر الضمان
 وايهما اقام البينة قبلت والى اقام بينة فبينه رب المال اولي
 لانها التراتبات واما الاختلاف في النوع فان ادعى المضارب العموم
 او الاطلاق رادعي المالك المخصوص والقول للمضارب لتمسكه
 بالاصح ولو ادعى كل نوعا فالقول للمالك وبينه للمضارب فيقيمها
 على جهة تفرقه ويلزمه اتقى الضمان ولو اقيمت البينة ان قضى
 بالمتاخرة والافينة المالك **فرض** دفع الوهي مال الصغير

الى نفسه مضاربة جائز وقيد الطر سوسي بان لا يجعل
 الوصي لنفسه من الرجح اكثر مما يجعل لغيره وتماه في شرح
 الوصاية وفيها ما من المضارب ولم يوص له مال المضاربة
 فيما خلف عا دينا في تركته وفي الاختيار دفع المضارب
 شيئا للعاشر ليكف عنه ضمن لانه ليس من امور التجارة لكن مخرج
 في جميع الفتاوي بعدم الضمان في زماننا قال وكذا الوصي
 لانهما يتصرفان الاصلح ويحكي آخر الوديعة وفيه لو شري
 بماله فاعاقل ان انا امسكه حتى اجد رجلا كيرا واراد المالك
 بيعه فان في المال ربح اجبر على بيعه لعله باجر كما مر
 الا ان يقول للمالك اعطيك رأس المال او حصتك من الرجح
 فيجبر المالك على قبول ذلك في البرازية دفع اليه الفانصرها
 هبة ونصفها مضاربة فهلك يضمن حصته الهبة ان شري
 قلت والمغني به انه لا ضمان مطلقا الا في المضاربة لانهما
 امانة ولا في الهبة لانهما فاسدة وهي تملك بالتبضع على
 المغني به كما ينبغي فلا ضمان فيها وبه يضمن قول الوهابية
 ورواه عشرة على ان خمسة له هبة فاستهلك الغير بحرية
 كتاب الايداع لا خفاء في استراكه مع ما قبله
 في الحكم وهو الامانة هو لغة من الودع اي التزك وشريا
 تسليط الغير على حفظ ماله صريحا او دلالة كان انعق رق
 رجلا فاخذ

رجلا فاخذ رجلا بفضية ماله ثم تركه ضمن لانه بهذا
 الاخذ التزم حفظه دلالة مجرد الوديعة ما تركه عند
 الامين وهي ضمن من الامانة كما حققه المصنف وغيره وركنهما
 الايجاب صريحا كالودعك او كناية كقوله لرجل اعطيني الف
 درهم واعطيني هذا الثوب مثلا فطالب اعطيتك كان وديعة
 مجرد لان الاعطاء جعل الهبة لكن الوديعة اذ في وهو المتيقن فصار
 كناية او فعلا كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقل شيئا فرب
 ايداع والقبول من المودع صريحا كقبلي او دلالة كما لو سكت
 عند وضعه فانه قبول دلالة لو وضع ثوبه في حمام مراري من
 الشاي وكقوله لب الخان ان اربطها فقال لك كان ايداعا
 خائفة وهذا في حق وجوب الحفظ واما في حق الامانة
 فتسم بالايجاب وحده حتى لو قال للمضارب اودعك المخصوب
 براعى الضمان وان لم يقل اختيار وزرطها كون المال قابلا لا تباين
 اليد عليه فلو اودع الابق والطير في الهوا لم يضمن وكون المودع
 مكلفا سر وجوب الحفظ عليه فلو اودع شيئا فاستهلكها له
 يضمن ولو عبد امجورا ضمن بعد عتقه وهي امانة هذا حكمها
 مع وجوب الحفظ والاداع عند الطلب واستحباب قبولها فلا
 تضمن بالهلاك الا اذا كانت الوديعة باجر اياه مغريا للزيلي
 مطلقا سواء امكن التمر لم لا هلك معها شيء او لا لم يثبت

الدارقطني ليس شيء المستودع غير الخلع عثمان واستراد الفري
 على الامين كالحامي والخافي باطل به يعني خلاصة ومدر ثريفة
 والمستودع حفظها بنفسه وعيانه كماله وهم من ليسكن معه
 حقيقة او حكما لا من يمونه فلو دفعها لولد المير وزوجته
 ولا يسكن معها ولا ينفق عليها لم يضمن خلاصة وكذا لو دفعها
 لزوجها لان الحبرة للملكة لا للنفقة وقيل يعتزلها صاحبها
 عيني وشرط كونه اي من في عياله امينا فلو علم خيانتة ضمن
 خلاصة ويجاز لمن في عياله الدفع لمن في عياله ولو لم ينفق
 عن الدفع الي من في عياله فدفع ان وجد بدائه بان كان له
 عيال غيره ان ملك ضمن والا لا وان حفظها بغيرهم ضمن
 وعند محمد ان حفظها من يحفظ مال كوكيله وما ذونه وشريكه
 مفادحة وغبان اجاز وعليها الفتوى ان ملكه وساعته ابن الكمال
 وشيخه وقره المصنف الا اذا خان الخرق والفرق وكان غاليا
 محيطا فلو غير محيط ضمن فسلمها الي جاره او الي فلك اخر
 الا اذا امكنه دفعها لم يضمن عياله او القاه فوقفت في البحر ابتدا
 او بالذبح ضمن لم يضمن قال ادعاء اي الدفع لجاره او فلك اخر
 صدق ان علم وقوعه اي الفرق بينة اي بدار المودع والا
 يعلم وقوع الخرق في داره لا يصدق الا بينة فخصا بين
 كلامي الخلاصة والهداية التوفيق وبالله التوفيق ولو منعه
 المودعة

ضمن

المودعة طالما بعد طلبه لرد ودينته فلو حملها اليه لم يضمن
 ابن كك بنفسه ولو حملها كوكيله بخلاف رسول ولو بعلامة منه
 على الظاهر فادرا على تسليمها ضمن والا كان كان بخلاف
 على تقصير المودع كان مدفونا معها ان ملك لا يضمن كطلب
 الطالم فلو كانت المودعة سيفا اراد صاحبها ان يأخذها ليغرب
 به رجلا فله المنع من الدفع الي ان يعلم انه ترك الراي الاول
 وانه ينتفع به على وجع صباغ جواهر كما لو اودعت امرأة كتابا
 فيه اقرارها بالزوج بمال او بعتق ممرها منه فله منعه منها
 ليلا يذهب حق الزوج خائفة ومنه اي من المنع فلو اودعت اي
 مودعة المودع مجهلا فانه يضمن قصير دينا في تركه الا اذا علم ان
 وارثه يعلمها فلا ضمان ولو لا ان علمتها وانكر المطالب ان فسر ما وقال
 هي كذا وانا علمتها وهكنا صدق هذا ولو كانت عنده كرا الا في
 مسيلة وهي ان الوارث اذا بدل السارية على المودعة لا يضمن والمودع
 اذا دل ضمن خلاصة الا ان منعه من الاخذ حال الاخذ كما في سائر
 الامانات فانها تتقلب مضمونة بللونة عن تجهيل كسرك ومعاوض
 الا في عشر على ما في الاشياء منها ناظر المودع غلات الوقف
 ثم مان مجرما فلا يضمن قيد بالغلط لان الناظر لومات مجهلا لمال
 بدل ضمنه اشياء اي لتحق الارض المستدلة قلت فليعين الوقف
 بالاولي كالدراهم الموقوفة على القول يجوز له قال المصنف واقره

شبهة

الألوكة
 www.alukah.net

ومضارب ومستبضع وشريك عنا نا او معاونة ومستعير رهن
استباه والحاصل ان الامين اذا تعدي بملزاه لا يزول اللعان
الا في هذه المدة لان يدوم كيد المالك ولا كذبه عوده الي
الرفاق فالقول له وقبل للمودع عمادية وبجلافة اقراره بعد
تجديده اي جوده الايداع حتي لو ادعي هبة او بيعا لم يضمن
خلاصة وفيه بقوله بعد طلب ربهما ردها فلو سأل عن
حالتها فحججه فملك لم يضمن بقرينه بقوله وتقلها من
مدانها وقت الانكار اي حال الجحود لانه لو لم يقلها وقتها
فملك لم يضمن خلاصة وفيه بقوله وكانت الوديعة
منقولة لان المقار لا يضمن بالجحود عند خلاف الجحود في الاصح
غضب الزليقي وفيه بقوله ولم يكن هناك من يخاف منه
عليها فلو كان لم يضمن لانه من باب الحفظ وفيه بقوله ولم
يجزها بعد جوده لانه لو جدها ثم احضرها فقال له ربهما
وعها وديعة فان امكته اخذها لم يضمن لانه ايداع جديد
والا فمضارب لانه لا يتم الرد اختيار وفيه بقوله لما لكها لانه لو
جدها الفير لم يضمن لانه من الحفظ فاذا تمت هذه الشروط لم
يبرأ باقراره الا بعد جديد ولم يوجد ولو جدها ثم ادعي
ردها بعد ذلك وبرهن عليه قبل وبري كالمورهن انه ردها
قبل الجحود وقال غلطت في الجحود او نسيت او ظننت اني
دفعتها

دفعتها قبل برهانه ولولا عيها لكان قبل جوده حلف المالك
ما يعلم ذلك فان حلفه وانكسري وكذا العارية بينهما
ويضمن قيمتها يوم الجحود ان علم والا في يوم الايداع عمادية بخلاف
مضارب جده ثم اشترط ان يعلم بغير خائفيه والمودع له السفر ربهما
ولو لم يكن كما صدر عند عدم نهي المالك وعدم الخوف عليها
بالاخراج فلو نهاه او خافه فان له بد من السفر ضمن والافان سافر
بنفسه ضمن وباهله لا اختيار ولو ادعها شيئا سلبا او قويا
لم يجز ان يدفع المودع الي احد ما حفظه في غيبة صاحبه
ولو دفعها لغيره في الدار ثم وفي البحر الاستحسان لا فكاك هو
المخار فاذا ادع رجل عند رجلين مما يعم اقتسامه وحفظ كل
نصفه لمرتينين ومستبضعين ووصي في رهن ووكيل في
شر او دفعه احدهما الي صاحبه ضمن الدافع بخلاف ما لا يقسم
لجواز حفظ احدهما باذن الاخر ولو قال لا تدفع الي عيالك او احفظ
في هذا البيت فدفعها الي من لا بد منه او حفظها في بيت اخر
من الدار فان كانت بيوت الدار مستوية في الحفظ او احرز احد
يضمن والا ضمن لان التمسيد مفيد ولا يضمن مودع المودع فيضمن
الاول فقط ان هلك بعد مفارقتها والقبلة لا ضمان ولو قال
المالك ملكك عند الثاني وقال بل ردها وهلك عندي لم يصدق
وفي الغيب منه يصدق لانه امين تاجية وفي المجتبى القصار

وتارك نسر الصوفى صيفا فتم له يضمن وقرض العار بالمكسور
اذالم يسد الثقب من بعد علمه ولم يعلم الملاك ما هي تقصير
قلت بقي لوسده مرة ففتحته الفار وفسد عليه كره ينيقي
تقصيره ثم امر قد بركتنا العارية اخرها
عن الوديعة لان فيها تمليكاً وان اشتركا في الامانة ومحاسنها
النياحة من الله تعالى في اجابة المضطر لانها لا تكون الا
لحاج كالقرض ولذا كانت الصدقة بمنتهى والقرض بمنتهى ثمانية
عشر هي اقله مشددة وتخفف اعارة الشيء قايوس وشرعا
تملكه المنافع مجازا لقوله بالتمليك لزوم الايجاب والقبول
ولو فلا وحكمها كونه امانة وشرطها قابلية المستعار
للمنتفع وخلوها عن شرط الموضع لانها تقصير اجازة وصرح
في الهادية بجواز اعارة الشارع وايدلعه وبعبارة يهيب
لان جهالة العين لا تقتضي المعارضة لعدم لزومها وقالوا
على الدابة على المستعير وكذا نفقة العبد اما كسوته فعلى
المعير وهذا اذا طلب الاستعارة فلو قال المولى خذ واستخدمه
من غير ان يستعيره فنفقته على المولى ايضا لانه وديعة
وتصح باعترتك لانه صريح واطقتك ارضي اي غلتها لانه
صريح مجازا من اطلاق اسم الحمل على الحال وحضتك بمعنى
اعطيتك ثم لي اوجاري تي هذه او حملتك على دابتي هذه
اذالم

اذالم يرد به بمحضك وحملتك الهبة لانه صريح فيعيب
العارية بلانية والهبة به اي مجازا واخذ منك عيدي
واجرتك داري شهر ارجان وداري مبتدالك خبر سكتي
تمييز اي بطريق السكتي وداري لك عمري مفعول مطلق اي
اعمرتها لك عمري سكتي تمييز يعني جعلت سكنها لك
مدة عمرك ولعدم لزومها يرجع المعير متى شاؤ ولو موقفة
او فيه ضرر قسطل او يبقى العين باجر المثلكن استعارة لترفع
ولده وصار لا ياخذ الا تشديها فله اجر المثل الى الفطام وتماه
في الاشياء وفيها بمنزلة المقتضية لترفع العارية فيما استعار
جدارا غير موقوف جنوده فوضعها على المعير المجدار ليس
للمشتري رفعها وقيل نعم الا اذا شرطه وقت قلت وبالقيل
جزم بالخلاصة والبرازية وغيرها واعقدده محسوها في تنوير
البصائر ولم يتعقبه ابن المصنف فكانه ارتضاءه فليحفظ ولا
تضمن بالملكان من غير تعد وشرط الغفان باطل كشرط عدمه
في الرهن خلافا للجوهرة ولا توجر ولا ترهن لان الشيء لا يضمن
ما هو فوقه كالوديعة فانها لا توجر ولا ترهن بل ولا تودع
ولا تعار بخلاف العارية على المختار واما المتاجر فيو اجر وبيع
ديمار وريهن واما الرهن فكالوديعة وفي الوهبانية
نظم تسع مسائل لا يملك فيها تمليكاً فيكون اذن سوا قبل ولا يبيع

وما لك امر لا يملكه بدو . ذامر و كمل مستور وموجر
ركوب و ليسا فيهما ومضارب . ومزمتين ايضا وقاض يومر
ومستودع مستبضع ومزارع . اذا لم يكن من عنده البذر يذير
قلت والعاسر

وما للمساقي ان يساق غيره . وان اذن الولي له ليس ينكر
فان اجر المستعير او رهن فخر ملك ضمن المعير للتدبير ولا
رجوع له للمستعير على احد لانه بالعمارة ظهر ان ملك نفسه
ويتصدق بالاجرة خلافا للثاني او ضمن المستاجر سكت عن
الرهن وفي شرح الصانعة الخامسة لا يملك الميرتين ان
برهن فيضمن ولما لا القبل يدرى جمع الثاني على الاول ورجع
المستاجر على المستعير اذا لم يعلم بانه عارية في يده وفيما
لفر القدر وله ان يعير ما اختلف استواءه او لا ان لم يعين
المعير مستغنا ويعير ما لا يختلف ان يعين فان اختلف لا للتفاوت
وعزاه في زواجر الجوهر للاختيار ومزار اي كالمعار المجر
وهذا عند عدم الرمي فلو قال لا تدفع لغيري فذقع فمالك ضمن
مطلقا خلافا من استوار دابة او اسنار جرها مطلقا بل
تقييده بحمل ما شاؤ يعير له للملح ويرك على بالاطلاق رايا
فعل او لا تعين مراد او ضمن بغيره ان عطيت حتى لو البس او
اركب غيره لم يرك بنفسه بعده هو الصحيح كافي وان اطلق
المعير

المعير او المجر لا انتفاع في الوقت والنوع انتفع ماشا اي
وقت شالما مر وان قيده بوقت او نوع او بهما ضمن بالخلاف
الي شرفقا لا الي مثل او مجر وكذا تقييد الاجرة بتوع
او قدر مثل العارية عارية الثمين والمخيل والموزون
والمعدود المتقارب عند الاطلاق فمضرومة استهلاك
عينها فيضمن المستعير بهلاكها قبل الانتفاع لانه قرض
حتى لو استجاره ليعير الميزان او يقي الميزان كان عارية
ولو اعاره قصعة ثريد فمضروبة ولو بينهما ميا سطة فاباحة
وتصح عارية السهم ولا يضمن لان الرمي يجري مجرى الهلاك
صيرفية ولو اعار ارضا للبناء والغرس صح للعلم بالقيمة
وله ان يرجع متى شالما اقرر انها غير لازمة ويكلفه
قلعها الا اذا كان فيه مضرة بالارض فيتركها بالقيمة مقلوعين
ليلا تلف ارضه وان وقت العارية فرجع قبله كلفه قلعهما
وضمن المعير للمستعير ما نقص البناء والغرس بالقلع
بان يقوم قائما الى المدة المزدوبة وتعتبر القيمة يوم الاسترداد
بحر واذا استعارها للزراعة لم تؤخذ منه قبل ان يحصد
الزرع وقتها او لا فترك باجر المثل مراعاة للمحقين ولو قال
المعير اعطيك البذر وكلفتك ان كان لم ينبت لم يجز لان بيع
الزرع قبل بناة باطل وبعد بناة فيه كلام اخر في الجواز

في الغني نهاية وموتة الرد على المستعير فلو كانت
موتته فامسكها بعده فتملكت ضمنها لان موتة الرد
عليه نهاية فتكون كالاجارة رهن الخافية وكذا الموصى له
بالخدمة موتة الرد عليه وكذا الموصى والغاصب والمرئوس
موتة الرد عليهم لحصول المنفعة لهم هذا هو الاخراج بغير
اذن له المال والافقولة مستاجر ومستعار على الذي اخرج
اجارة الخالدية بخلاف شركة ومعار بحدصة تقضي بالرجوع
محتبي وان رد المستعير الدابة الدائمة مع غيره او اجيره
مستأجرة لا يماوجه او مع عبد ربه مطلقا يقوم عليها
اولا في الامع او اجيره اي مشاهرة كما مر فملك قبل قبضها
بري لانه اتي بالتسليم المتعارف بخلاف تقيس كجره وبخلاف
الرد مع المحتبي اي بان كانت العارية مؤقتة فضت
مديتهما بمشترط مع الاجني لتعديده بالامساك بعد المدة
والا فالمستعير يملك الايداع فيما يملكه الاجارة من الاجني
به يعني زيلي فحين حمل كلامهم على هذا بخلاف رد دية
ومفصوب الي دار المالك فانه ليس بتسليم واذا استعار
ارضا يبعث للزراعة يكتب المستعير انك اطلقني ارضك
لازرها فيخصص لي لا يبيع البناء نحو العهد المودون
يمرك الاعلوة والمجور اذا استعار واستهلكه يضمن بعد
العتق

العتق ولو اعار عبد مجبور مثله فاستهلكها ضمن الماني الحال
ولو استعار ذهباً ففعله صبياً فسرقت النصب منه اي من العبي
وان كان العبي يضبط حفظ ما عليه من اللباس لم يضمن والا
ضمن لانه اعاره والمستعير يملكها وصاحبها اي العارية بين يديه
فما فحساعت لم يضمن لو نام حارسه لانه لا يبعد مضيقا لها
وصضمن لو نام مضيقا التركة الحفظ ليس الاب اعارة
مال طفله لعدم البدل وكذا القاضي والوصي والاب شخص
من رجل ثور عارية فقال اعطيكه غدا فلما كان الغد ذهب
الطالب واخذة بغير اذنه واستولى فان الثور لا ضمان
عليه خافية عن ابراهيم بن يوسف لكن في المحتبي وغيره
انه يضمن جبراً ابنته بما يجبر من مثلها ثم قال كنت امرتسا
الامتنعة ان العرف مستحرام بين الناس ان الاب يدفع ذلك
الجهاز ملكا لا اعاره لا يقبل قوله انه اعاره لان الظاهر
يكذبه وان لم يكن العرف كذلك او تارة فموتارة والقول له به
يفيق كما لو كان اكثر مما يجبره مثلها فان القول له اتفاقا ولا
ولي الصغيرة كالاب فيما ذكر وفيما يدعيه الاجني بعد الموت
لا يقبل الا بينة كزوج وصبانية وتقدم في باب المهر وفي
الاشباه كل امين ادعى ايماله الاعانة الي مستحقها قبل قوله
بيمينه كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر اذا ادعى العرف

الى الوقوف عليهم يعني من الاولاد والعقار وماله اذ ا
 ادعى العرف الى وظائف المرتبة فلا يقبل قوله في حق ارباب
 الوظائف لكن لا يفهم ما انكره بل يفهم ثانيا من مال الوقف
 كما بسطه في حاشية اخي زاده قلت وقدم في الوقف عن المولي
 ابي الصمود واستحسنه المصنف رحمه الله فليحفظ وسواء كان
 في حياة مستحقه او بعد موته الا في الوكيل يقبض الدين
 اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته
 لم يقبل قوله الا بيينة بخلاف الوكيل يقبض الدين كوديعة
 قال قبضها في حياته وهلك وانكرت الورثة او قال دفعته
 اليه فانه يصدق لانه ينفي الضمان عن نفسه بخلاف الوكيل
 يقبض الدين لانه يجب الضمان على الميت وهو ضمان مثل
 المقبوض فلا يصدق وكالة الوكيلية قلت وظاهره انه لا يصدق
 لاني حق نفسه ولا في حق الموكل وقد اوتي بعضهم انه يصدق
 في حق نفسه لاني حق الموكل ويحمل عليه كلام الوكيلية فتأمل
 عند الفتوى في روع اوصي بالعارية ليس للورثة الرجوع
 كالأجار فقصص بون احد هامة وعليه دين وعنده وديعة
 بغير غيرها فالتركة بينهم بالحصص استأجر ابي الى مكة
 فعلى الذهاب وفي العارية فبالي الذهاب والمجئ لان ردها عليه
 استعارة الذهاب فامسكها في بيته فملك ضمن لانه
 اعادها

اعادها للذهاب لا للمساكن استقرض ثورا فاغار عليه الا تراك
 لم يفهم لانه عارية عرفا استعار ارضا ليعني ويسكن واذا خرج من ارضها
 للمالك فللمالك اجر مثلها مقدار السكنى والبناء المستعير لان
 العارية تمليك بلا عوض فكانت اجارة معني وفست بجهالة المدة
 وكذا الوكيل الخراج على المستعير لجهالة البدل والجملة ان يوجه
 الارض كسنان معلومة بيد المعلوم ثم يامر بآداء الخراج منه استعار
 كتابا فوجد فيه خطأ فحمله ان علم ربه صاحبها قلت ولا ياتر
 بتركه الا في القرآن لان اصلاحه واجب بخط صاحب حق الوجها نريد
 وسفر اري اصلاحه مستعير يجوز اذا مولاه لا ياتر
وفي معاد الميراث
 واي ميراث ليس بمالك اخذناه اعاد وفي غير الرهان القبول
 وهو اذهب لاني يجوز رجوعه وهو مودع ما دفع المال بخسرت
كتاب الهبة ووجه المناسبة ظاهر هو لغة التقفل
 على الغير ولو غير مال وشراء تمليك العين بما لا يلاعن لا ان عدم
 العوض شرط فيه واما تمليك الدين من غير من عليه الدين فالأصل
 بنفسه تحت رجوعه الى عبدة العيني وميبه ارادة الخير للموكل
 دفتوي كرمي ومجبة وحسن ثنا واخروي قال الامام ابو منصور
 يجب على المؤمن ان يعلم ولده اليهود والاهل من كما يجب عليه ان يعلم
 التوحيد والايمان اوجب الدينار راس كل خطيبة نهاية وهي

مندوبة وقبولها سنة قال عليه الصلاة والسلام تهدادوا تحابوا
 شرائط صحتها في الواهب العقل والبلوغ والمالك فلا تصح
 هبة صفي في رقيق ولو مكاتباً وشرائط صحتها في الموهوب
 بان يكون مقبوضاً غير متاع مميز غير مستقول كما يستفتح
 وركتها هو الايجاب والقبول كما ينبغي وحكمها اثبوت المالك
 للموهوب له غير لازم فله الرجوع والفسخ وعدم صحة
 خيار الشرط فلو شرطه صحته ان اخذها قايلاً فلهما وكذا الوارث
 صحيح اليد وبطل الشرط في هبة وحكمها انه لا تبطل بالزوط
 الا ساءة قرينة عبد على ان يعتقه يصح ويبطل الشرط وتصح
 بايجاب كوهبت وتحت واطقتك هذا الطعام ولو ذلك على
 وجه المزاج بخلاف اطلقك ارضي فانه عارية لم يقترها وا طعام
 لغلتها بحر والاضافة الى ما ابي جز يعبر به عن الكا كوهبت
 بت زجرها وجعلته ان لان الامم للتقليد بخلاف جعلته باسمك
 فانه ليس بهبة وكذا ابي لك خلال الا ان يكون قبله كلام يضيء
 الهبة خلاصة واعزتك هذا الشيء وجعلته على هذه الدابة
 ناوي بالحمل الهبة كاسر وكسوتك هذا الثوب وداري لك
 هبة او عموي نسكنه لان قوله تسكنها مشورة لا تفسير لان الفعل
 لا يصلح تفسير الاسم فقد اشار عليه في ملكه بان يسكنه فان شا
 قبل مشورتهم وان شام يقبل لا لو قال هبة سكتي اسكني هبة
 بل تكون

فيها

تكون عارية اخذ بالمتيقن وحاصله ان اللفظ ان ابناء عن ملكك
 الرقبة فهبة او المانع فعارية او اخذ اعتبر النية فوارث وفي
 البحر اعرضه باسم ابي الاقرب الصحة وتصح بقول ابي في حق
 الموهوب له اما حق الواهب فتصح بالايجاب وحده لانه متبرع
 حتى لو حلف ان يهب عبده لفلان فوهب ولم يقبل بر وبعكسه
 حث بخلاف البيع وتصح بقبض بلا اذن في المجلس فانه
 هنا كالقبول فانقص بالمجلس وبعد به اي بعد المجلس بالاذن
 وفي المحيط لو كان امره بالقبض حين وهبه لا يتعبد بالمجلس ويجوز
 قبضه بعد والتمس من القبض كالقبض فلو وهب لرجل
 ثيابا في صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضاً
 لعدم تمكنه من القبض وان مفتوحاً كان قبضاً تمكنه منه فانه
 كالخالية في البيع اختيار وفي الدرر والمختار صحته بالتولية
 في صحيح الهبة لافسادها وفي الشئ ثلاثة عشر عقداً
 لا تصح بالقبض احدها الهبة والثاني الصدقة والثالث الرهن
 والرابع الوقف وفي قول محمد بن الحسن والاولى وابن شرمسة
 وابن ابي ليلى والحسن بن صالح والخامس العموي والسادس الخلة
 والسابع الجنين والثامن العلق والتاسع راس المال في السلم
 اذا وجد بعضه زيوفا فاذ لم يضمن به لها قبل الافتراق بطل
 حصتها من السلم والعاش البذل في السلم والحادي عشر الصرف

شبهة

الألم

والثاني عشر اذ باع الكلي بالكلي والجنس مختلف مثل الخنطة
بالشعر جاز فيها التقاض ولا تجوز النسبة والثالث
عشر اذ باع الزني بالزني مختلفا ولو نهاده عن القبض
لم يصح قبضه مطلقا ولو في المجلس لان الصريح اقوي
من الدلالة وتتم الهبة بالقبض الكامل ولو الموهوب
شاغلا ملك الواهب لا مشغولا به والاصل ان الموهوب
ان مشغولا بملك الواهب منع تمامها وان شاغلا لا فلو
وهب جرابا فيه طعام الواهب اودارها بمتاعه اودابة
عليها سرجه وسلمها لذلك لا تصح وبعبارة تصح في الطعام
والمشغول والسر ج فعد لان خلاصتها شاغلا لملك الواهب
لا مشغولا به لان شغلها بغير ملك واوبه لا يمنع تمامها
كرهن وصدقة لان القبض شرط تمامها وتامه في العادة
وفي الاستباهة المشغول لا تجوز الا اذا وهب الاب
لخلقه قلت وكذا الدار المعارة والتي وهبتها لزوجها
على المذهب لان المرأة ومقتاها في يد الزوج فصحت التسليم وقد
غيرت بيت الوهبانية فقلت . . .
ومن وهبت لزوجها اذ اربها متاع وهو فيها تقع المحرر
وفي الجوهر وحيلة هبة المشغول ان يوجع الشاغل او لا عند
الموهوب له ثم يسلمه الارض لا فتصح لشغلها بالمتاع
في يده

في يده في مطلق يتم حرر مفرغ مقسوم ومتاع زيني
منفعها به بعد ان يقسم كيت وحام صغيرين لانها
لا تتم بالقبض فيما يقسم ونوهبته سريكة او لا جنبي لعدم
تصور القبض الكامل كما في عامة الكتب فكان هو المذهب
وفي الصيرفة عن القتي وقيل يجوز لسريكة وهو المختار
فان قسمه وسلمه صح لزوال المانع ونسبه سائما
لا يملك فلا ينفذ تصرفه فيه فيضمنه وينفذ تصرف
الواهب درر لكن فيها عن الفصولين الهبة الفاسدة تعيد
الملك بالقبض وبه يغني ومثله في البرازية على خلاف ما صححه
في الوادية لكن لفظ القنوي اكد من لفظ الصحيح كما بسطه
المصنف مع بقية احكام المتاع وهل للقريب الرجوع في الهبة
الفاسدة قال في الدرر فم وتقصيه في الشربلاية بانه غير
ظاهر على القول المغي به من افادتها الملك بالقبض فيلحق
والمانع من تمام القبض شيوع مقارن للمنفذ لا طاري
كان في جمع في بعضها شايها فانه لا يفسدها اتفاقا والاستحقات
شيوع مقارن لا طاري فيفسد الكل حتى لو وهب ارضا
وزرعها وسلمها واستحق الزرع بطلت في الارض لا استحقاق
البعض الشايح فيما يحتمل القسمة والاستحقاق اذا ظهر بالبيسة
كان مستندا الي ما قبل الهبة فيكون مقارنا لها لا طاريا كما نحه

صدر السرية وان تبعه ابن الكمال فنتبه ولا تصح هبة
 ابن في ضرع وصوف عيا غنم وتخل في ارض وتخرج تخلص لانه
 كمتاع ولو فعله وسلمه جاز لروال الا انه دخل يكتفي فصل
 الموهوب له باذن الواهب ظاهر له رد نعم بخلاف ذلك في رد
 ودهن في سمسر وسنخ في ابن حيث لا يقع اهلا لانه معدوم
 فلا يملك الا بعقد جديد وملكه بالقبول بلا قبض جديد
 لو الموهوب في يد الموهوب له ولو بقبض او امانة لانه
 حسيه عامل لنفسه والاهل ان القبضين اذا اتجاها
 ناب احدهما عن الآخر واذا اتجاها ناب الاعلى عن الادنى
 لا عكسه وهبة من له ولاية على الخلف في الحلة وهو كان
 يعوله فدخل الاخ والم غر عدم الاب لوقي عيالهم بالعقد
 لو الموهوب معلوما وكان في يده او يد مودعه لان قبض
 الولي ينوب عنه والاصل ان كل عقد يتولاه الواحد يكتفي فيه
 بالاجاب وان ذهب له اجنبي يتم قبض وليه وهو احد
 اربعة الاب ثم وصية ثم الجدة ثم وصية وان لم يكن في حجرهم
 وعند عدمهم يتم قبض من يعوله كونه وامه واجنبي
 ولو ملقط لولي حجرها والالافوات الولاية وبقبضه
 مبرز يعقل التخصيل ولو مع وجود ابيه مجتبي لانه في
 المنافع المحض كالبالغ حتى لو ذهب له اعمى لا تنفع له وتلقه
 موته

موته لم يصح قبوله ابنا قائم لكن في البرجدي اختلف
 فيما لو قبض من يعوله والاب حاصر قبيل لا يجوز والصحيح هو
 الجواز انتهى وظاهر القهستاني ترجيحه وعزاه لغز الاسلام
 وغيره على خلاف ما اعقده المصنف في شرحه وعزاه للخلاصة
 لكن منه يحتمل بوصول ولوبامه والاجنبي ايضا قائل وصح
 ردها لها لقبوله سراجية وفيها حسنة القبي له ولا يويه
 اجر التعليل ونحوه ويباع للوالد ان ياكل من مأكول وهب له
 وقيل لا انتهى فاذا ان غير المأكول لا يباع لهما الا الحاجة
 وضعوا هدايا الختان بين يدي الصبي فا يصلح له كتابان
 الصبيان فالهدية له والافان المهدى من اقربا الاب او معارف
 فلاب او من معارف الام فلام قال هذا للصبي او لا ولو قال
 اهديت لاب اولادك فالتبرع له وكذا ارفاق البنت خلاصة
 وفيها اتحاد لولده او لتلميذه ثيابا ثم اراد دفعها لغيره ليس له
 ذلك ما لم يبين وقت الاتحاد انها عارية وفي المنتقى ثيابا البدن
 يملكها بلبسها بخلاف نحو ملحفة ووسادة وفي الثانية لا باس
 بتخصيل بعض الولاد في المحبة لانها عمل القلب وكذا في
 العطايا اذ لم يقصد به الاخر اوان قصده يسوي بينهم يعطى
 البت كالابن عند الشافعي وعليه الفتوى ولو وهب في صحته
 كل المال للولد جاز وان وفيها لا يجوز ان يهب شيئا من مال

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

طفله ولو بموض لا ينال تبرع ابتداء فيها ويبيع القاذبي
 ما ذهب للصغير حتى لا يرجع الواهب في هبته ولو قبض
 زوج الصغرة اما البالغة فالقبض لها بعد الزفاف
 ما ذهب لها صبح قبضه ولو بحضرة الاب في المصير لنيابته
 عنه فصيح قبض الاب قصصا كقبضها بميرة وقبلة اي الزفاف
 لا يصح وهب انسان دارا واحدا صبح لعدم الشروع
 وبفسه الكبيرين لا ينفذه للشيوع فيما لا يحتمل القسمة
 اما ما لا يحتملها كالبيت فيصح اتفاقا قيدنا بكبيرين
 لانه لو وهب لصغير وكبير في عيال الكبير ولا بين صغير
 وكبير لم يجز اتفاقا وقيدنا بالهبة لجواز الرهن والاجارة
 من اثنين اتفاقا واذا تصدق بعشرة دراهم او وهبها
 لفقيرين صبح لان الهبة للفقير صدقة والصدقة يراد بها
 وجه الله وهو واحد فلا شيوع لا لغني لان المدقة علي
 التي هبة فلا تصح للشيوع اي لا تملك حتى لو قسمها
 وسنمرا صبح **فصل** روع وهب لرجلين درهما يميما
 صبح وانه مضشوشا لانه مما يقسم لكونه في حكم المروض
 معه درهمان فقال لرجل وهبت لك احدهما او نصفهما
 ان استويا لم يجز وان اختلفا جاز لانه مستاع لا يقسم ولذا
 لو وهب

لو وهب ثلثهما جاز مطلقا تجوز هبة حايط بين داره
 ودار جاره لجاره وهبة البيت من الدار فهذا يدل على كون
 مستحق الواهب على الحايط او اختلاط البيت بحيثان الدار
 لا يمنع صحة الهبة مجتبي **باب** الرجوع في
 الهبة صبح الرجوع فيها بعد القبض اما قبله فلا تتم الهبة
 مع انتفاء مانع الا في وان ذكره الرجوع تخريفا وقيل تنزيها
 نهائية ولو مع استعاطا حقه من الرجوع فلا يسقط باستعاطه
 خائنة وفي الجواهر لا يصح الا برأى الرجوع ولو صلحه من حق
 الرجوع علي شرا صبح وكان عوضا عن الهبة لكن يسمى استراطه
 في العقد ويمنع الرجوع فيها حروف دمع خرقه يعاقب
 الموانع السبعة الاقية فالذال الزيادة في نفس العين الموجبة
 لزيادة القيمة المتصلة وان زالت قبل الرجوع كان تب ثم شاغ
 لكن في الخائنة ما يخالفه واعنده القهستاني فليست له لان
 الساقط لا يعود كينا وغرس ان عدا زيادة في كل الارض والاربع
 ولو عدا في قطعه منها امتنع فيها فقط زيلني وسمز وجمال
 وخياطة وصبح وقمر ثوب وكبر صغير وسماع اصم وابصار
 اعشى واسلام عبد ومداد واذ وغفوجناية وتعليم قرآن او
 كتابة او قراة ونقدا مصحف باعرايه وحمل تمر من بغداد الي
 بلخ مثلا ونحوها وفي البرازية والجل ان زاد خيرا مع الرجوع

وان لم يضمن لوجوبه عليه لكن يخرج من الاصل ما لو قال اتفق
على بناء اري او قال الاسير اشترى فانه يرجع فيهما بلا شرط
رجوع كعالة خائبة مع انه لا يطالب بهما لا يحبس ولا
بملازمة قامل وان استحق نصف المهرية يرجع نصف
العرس وعكسه لا مالم يرد ما بقي لانه يصلح عوضا ابتداء فلذا
بقا لكنه يتخير ليسلم العوض مراده العوض الغير المشروط اما
المشروط فإذ كان يوزع البدل على البدل نهائية
كما لو استحق كل العوض حيث يرجع في كلهما ان كانت
قائمة لان كانت هلكة كالواستحق العوض وقد ازدادت
المهرية لم يرجع خلاصته وان استحق جميع المهرية كان له
ان يرجع في جميع العوض ان كان قائما وعملة ان الدين
هالك وهو منقضي وبقيته ان قيمته اية ولو عوض النصف
رجع بمالم يعرض ولا يضر الشروع لانه طاري تسببه
تقل في الجاني انه يشترط في العوض ان يكون مشروطا في عقد
المهرية اما اذا عوضه بعده فلا ولم يخرج به غيره وفروع
المذهب مطلقة كما مر فتدبر والخروج انهمية عن
ملك الموهوب له ولو بهمة الا اذا رجع الثاني فالاول
الرجوع سواء كان بقضا او رضانا لا يسبب ان الرجوع فسخ حتي
لو عادت بسبب جديد بان تصدق بها الثالث على الثاني
اولها

او باعها منه لم يرجع الاول ولو باع نصفه رجع في الباقي
لعدم المانع وقيد الخرج بقوله بالكلية بان يكون خروجا
عن ملكه من كل وجه ثم فرع عليه بقوله فلو ضمن الموهوب له
بالسنة الموهوبة او نذر التصديق بها وصارت لها لا يمنع
الرجوع ومثله المتعة والقران والنذر مجتبي وفي المنهات
وان وهب له ثوبا فخلعه صدقة لله تعالى فله الرجوع خلافا
للثاني كما لا يذبحها من غير تصحية فله الرجوع اتفاقا فرع
عبد عليه في اوجباية خطا فوهبه مولا له لفرعه اولي الجناية
سقط الدين او الجناية ثم لو رجع مع استحسانا ولا يعود الدين
والجناية عند محمد ورواية عن الامام كما لا يعود النكاح
لو وهبها الزوجها ثم رجع خائبة والزاي الزوج وقت
المهرية فلو وهبه لامرأة ثم نكحها رجع ولو وهب لامرأة
لا عكسه **فروع** لا تصح هبة المولي لام ولله ولو في ماله
ولا تنقلب وصية اذ لا يد للمجور الما او وصي لها بعد موته
تصح لعتقها بموته فسلم لها كافي والقاق القرابة ذوو
وهب لذي رحم محرم منه نسا ولو ذميا او مستائنا لا يرجع
وان وهب لمحرم بلا رحم كاخيه وصانعا ولو ابن عمه والمحرم
بالمصاهرة كاهبات النساء والربايب واخيه وهو عبد
لا جنبي العبد اخيه رجع ولو كان ابي العبد ومولاه

دار محرم من الواهب فلا رجوع فيها اتفاقا على الاصح
 لان الهبة لا يبرأ وقت تمتع الرجوع بحرف ر و هب
 لا خيه وتبين والاي قسم فقبضاه له الرجوع في حظ الاجنبي
 لعدم المانع درر والها هلاك العين الموهوبة واح
 ادعاه اي الهلاك صدق بلا حلف لانه ينكر الرد فان قال
 الواهب هذه العين حلف المنكر انها ليست هذه خلاصة
 كما يحلف الواهب ان الموهوب له ليس باخيه اذا ادعى
 الاخر ذلك لانه يدعي سب السب لا النسب خائفة ولا
 يصح الرجوع الا بتراضيهما او بتكلم الحاكم للاختلاف فيه
 فيضمن بمنعه بعد القضا لا قبله واذا رجع باجدها بقضاء
 او رضائا فسحق العقد الهبة من الاصل واعادة ملكه
 القديم لاهبة للواهب ولهذا لا يشترط فيه قبض الواهب
 وصح الرجوع في السابغ ولو كان هبة لما صح فيه وللواهب رده
 على بايعه مطلقا بقضاء او رضائا بخلاف الرد بالبيع بعد القبض
 بغير قبض لان حق المشتري في رد من السلعة لا في الفسخ
 فافترقا ثم مرادهم بالفسخ من الاصل ان يرتب على العقد اثر في
 المستقبل لا بطلان اثره اولا والا لعاد المنفصل الي طائفة
 الواهب رجوعه فهو ليس اتفاقا الواهب والموهوب
 له على الرجوع في حرمه لا يصح رجوعه من المواضع السبعة
 السابقة

السابقة فانهية لغزائمه حياز هذا الاتفاق منهما جوهر
 وفي المجتبى لا يجوز الاذالة في الهبة والصدقة في المحارم
 الا بالقبض لانها هبة ثم قال وطبي يفسخه الحاكم اذا اختصما
 اليه فهما حكمه ولو وهب الدين لطفل للدين لم يجز لانه غير
 مقبوض وفي الدرر قبضي يبطل من الرجوع لما منع ثم زاد
 الرجوع تنعت العين الموهوبة واستحقها مستحق وضمن
 المستحق الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن لانها
 عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة والاعارة والهبة هذا لان
 قبض المستعير كان لنفسه ولا غدر لعدم العقد وتماسه
 في العادة واذا وقعت الهبة بشرط عوض المعين في هبة
 ابتداء فيستلزم التقاضي في العوضين ويبطل العوض بالبيع
 فيما يبيع انتها في رد بالبيع وخيار الردية ريوخذ
 بالسفحة هذه اذا قال وهبتك على ان تعوضني كذا اما لو قال
 وهبتك بكذا فهو يبيع ابتداء وانما قيد العوض بكونه معينا
 لانه لو كان مجهولا بطل اشتراطه فيكون هبة ابتداء وانتهى
 فست روع وهب الواقف ارضا شرط استبدله بلا شرط
 عوض لم يجز وان شرط كان بيع ذكرك الناصي وفي الجمع واجاز عدم
 هبة مال طفله بشرط عوض متساو ومعناه قلت فيحتاج
 على قولهما الى الفرق بين الوقف ومال الصغير فمما

في الاشياء من احكام الدين وكذا النوقال الدين الذي في علي
فلان فلان نرازيه وغيرها قلت وهو مشكل لانه مع
الاضافة لنفسه يكون تملكك وتملك الدين من ليس عليه
باطل فقامه وفي الاشياء في قاعدة تعرف الامام معزيا
لصالح البرازية اصطلاحا ان يكتب اسم احد في الدين فانما
تكتب اسمه الي اخره والصدق كالهبة يجمع التبرع
وحينية لا تصح غير مقبولة ولا في مساع يقتصر
ولا رجوع فيها ولو على عين لان المقصود فيها الواب
لا الموض ولو اختلغا فقال الواهب هبة والاخر صدقة
فالقول للواهب خانية في روع كتحفة الي السلطان
يساله تملك ارض محروقة فامر السلطان بالتوقيع فكتب
كانت جعلتها ملكا له هل يحتاج الي القبول في المجلس القياس
نعم لكن لما تقرب الوصول اليه اقيم السؤال بالفتنة مقام
حضوره اعطت زوجها مالا يسوا له ليتوسع فطفر به بعض
غرمائه ان كانت وهبته او اقرضته ليس لها ان تسترده
من الغريم وان اعطته ليتصرف فيه على ملكها فلها ذلك لانه
دفع لابنه مالا ليتصرف فيه ففعل وكثر ذلك فان الاب
ان اعطاه هبة فالكل والافهم ان وقامه في جواهر الفتاوى
بعث اليه بهدية في اهل يباح اكلها فيه ان كان ثريدا
ونحوه

ونحوه في الوحولة الي انا اخذت لذه يباح وان لا فان
بينهما انسا ط يباح ايضا والا فلا دعى قوما الي طعام
وفرهم على اخوته ليس لاهل خوان مناولة اهل خوان اخر
ولا اعطاسا ليل وخادم وهم لغير رب المنزل ولا كلب ولو
له البيت الا ان تناوله الخبز المحترق للامن عادة وقامه
في الجوهرة وفي الاشياء لا جبر على العلات الا في اربع شفعة
وتعته زوجة وعين موصي بها ومال وقف وقد حرمت
ايات الوهبانية على وفق ما في شرحها للسري بلاني فقلت
دواهب دين ليس يرجع مطلقا وبراذي نفذ يصح المحرم
على جبرها او تركه ظلمه لها اذا وهبت مبرا ولم يعرف بخبر
معلق تطلقة يار امرها وانكاح اخري لو رخصت فخر
وان قبض الانسان مال بيعه فابراه يخدمه كالمدين اظهر
ومن دون ارض في البنا مبيعة وعندي فيه وقعة فيحرره
قلت وجه توقيفي تقرهم في كتاب الرهن بان رهن البنا
دون الارض وعكسه لا يصح لانه كالشاي فقامه وانسرت
بأظهر في الحادية عن جواهر زاده انه لا يرجع واختاره بعض
المشايع ويبطري بنكاح صرتها لانها نه بره لا يبر ابطاله
فلاحت فليحفظ كتابي ————— الامارة قدم الهبة
لكونها تملك عين وهذا تملك منفعة هي لغة اسم للاجرة

وهو ما يستحق علي عمل الخير ولذا ايدعي به يقال اعظم الله
اجرک وشرعاً تملياً نفع مقصود من العين بموضع حتى لو
استاجر ثياباً او اوطناً ليتم بها اوداية ليحضر بها بيت
يديه او دار لا يسكنها او عبد او دراهم لو هي في ذلك لا يستعمله
بل ليظن الناس انه له فالاجارة فاسدة في الكل ولا اجاره
لانها منفعة غير مقصودة من العين بزيادة ويحيى وكل
ما صالح ثمنه اي بدلا في المبيع صلح اجرة لانها ثمن المنفعة
ولا يتعكس كليا فلا يقال ما لا يحسن ثمنه لا يجوز اجرة لجواز
اجارة المنفعة بالمنفعة اذا اختلفا كما يبيح وتنفرد
باعتراك هذه الاراء ثم يراى بهذا لان العارية بقوم اجارة
مخلاف العكس او وهبتك واجرتك منافع ما سهر اياكذا
افاد ان ركنها الايجاب والقبول وشرطها كون الاجرة والمنفعة
مطلوبتين لان جهات المنفعة من المنفعة وحكمها وقوع
المالك في البدل من ساعة فساعة وهل تنفد بالتقاضي
ظاهر الخلاصة ثم ان قلت في البرازية ان فقه نفوس
والالا ويعلم النفع ببيان المدة كالسكنى والزراعة مدة
كذا اي مدة كانت وان طال ولو مضافة كاجرتكها عدا
وللموهر ببيعها اليوم وتبطل الاجارة به يفتي خانية
دلم ترد في الارضات على ثلاث سنين في الضياع وعلي سنة
في غيرها

في غيرها كما مر في باب الخيلة ان ينفذ عقودا من عسة
كل عقد سنة بكذا فيلزم العقد الاول لانه ناجز لا للباقي
لانه مضاق فلم يتولي فسخه خانية وفيها لو شرط الواقف
مدة تنسج الا اذا كانت اجارتهما اكثر نفع فوجها القاضي
لا المتولي لان ولايته عامة قلت وقد منافي الوقف ان المتولي
على ابطال الاجارة الطويلة ولو بمقود فيسحق متنا فيلزم
ويحفظ فلو اجرها المتولي الكرم يصح الاجارة وتفسخ
في كل المدة لان العقد اذا فسد في بعضه فسد في كله فلو
قاري الهداية ورجحه المصنف على ما في النسخ الوسيال واذا
فساد ما يقع كثيرا من اخذ كرم الوقف او اليتيم مساقاة
فيستاجر ارضه الخالية من الاشجار يبيع كثير ويساق في غلب
اشجاره يسهم من الف منهم فالمحظ ظاهر في الاجارة لا في
المساقاة فعاده فساد المساقاة بالاولي لان كلاهما عقد
جديد قلت وقيدوا بزيادة الفساد في باب البيع الفاسد
بالفساد القوي المجمع عليه فيسري بجمع بين حرمه بعد مجازي
الضعيف فيقتصر على محله ولا يتعداه بجمع بين عبد ومدير
قد بر وجعلوا ايضا من الفساد الطاري فتنبه ومن حوادث
الروم وهي زيد باع خيعة من تركته ليدن على انها ملكه ثم
ظهر ان بعضها وقف مسجد هل يصح البيع في الباقي اجاب

فرقي بنم و فرقي بلا والف بعضهم رسالة ملخصه ترجيح
 الاول فتأمل وفي جواهر القفاة اجر ضيعة وقفا ثلاث
 سنين وكتب في الحكم انما هو ثلاثين عقدا كل عقد عقيب
 الاخر لا تنفع الاجارة وهو الصحيح وعليه الفتوى
 صيانة للاوقاف ثم قال ولو قضى قاض بمقتضاها تجوز ويرتفع
 الخلاف انتهى قلت وسيجيئ ان المتولي والوصي لو اجرا
 بدون اجر المثل يلزم المتاجر تمام اجر المثل وانه يعمل
 بالانفع للوقف وفي صلح الخانية متى فسد العقد في
 البعض بمفسد مقارن يفسد في الكل ويعلم النفع ايضا
 ببيان العمل كالصباغة والصنع والخطاطة بما يرفع الجهالة
 فيشترط في استيجار العاية للركوب بيان الوقف او الموضع
 فلو خلا عنه ما قري فاسدة ترازية ويعلم ايضا بالاسارة
 كتعل هذا الطعام الي كذا او اعلم ان الاجر لا يلزم بالعقد
 فلا يجب تسليمه به بل بتجمله او شرحه في الاجارة
 المنجزة اما المضافة فلا تملك فيها الاجرة بشرط التجيل
 اجماعا وقيل تجل عقود في كل الاحكام فيفتي برواية
 تملكها بشرط التجيل للحاجة شرحه وهما يه للشرح فلا ي
 والاستيناء بالمنفعة او تمكنه منه الا في ثلاث مذكورة
 في الاسباه ثم فرع على هذا بقوله فيجب الاجر لو اربضت
 ولم

لم تسكن لوجود تمكنه من الانتفاع وهذا اذا كانت الاجارة
 سميحة اما في الفاسدة فلا يجب الاجر الا بتحقيقه
 الانتفاع كما بسطه في الوادية وظاهرها في الاسمان خارج
 الوقف فتجب اجرة في الفاسدة بالحقن كذلك في النسياء قلت
 وهذا حال التيمم المعد للاستعمل والمتاجر في البيع وفاء
 على ما اوتي به علماء الروم كذلك هو في رد فلتراجه بقوله
 ويسقط الاجر بالغصب اي بالمطولة بين المتاجر والعين
 لان حقيقة الغصب لا تجري في العقار وهو يتنص بالغصب
 قال في الهداية ثم خلاف القاضي خان ولو غصب بعد
 المدة فحسابه الا اذا امكن اخراج الغاصب من الدار
 مثلا بسفاعة او حماية اسباه ولو انزل ذلك على الغصب
 الموجر ودعاه المتاجر ولا يبينه له يحكم الحال لميلك
 الطاهونة ولا يقبل قول الساكن لانه فرع ذخيرة وقوله ولا
 يعق قريب الموجر لو كان اجرة لانه لا يملكه بالعقد والمراد
 من تمكنه من الاستيناء تسليم المحل الي المتاجر بحيث لا مانع
 من الانتفاع فهو سلمه العين الموجرة بعد محض بعض
 المدة الموجرة فليس لاحدهما الانتفاع من التسليم والتسلم
 في باقي المدة اذ لم يكن في مدة الاجارة وقت يرغب فيها
 لاجله فان كان فيها اي في العين الموجرة وقت كذلك كيوت

شبكة

الألوكة

www.alkah.net

ملة وميتي وحرانيتها من الموسم فانه لا يرغب فيها بعد
 الموسم فلوم يسلم في الوقت الذي يرغب لاجله خير في قبض
 الباقي كما في البيع كذا في العود لو سلمه المحتاج فلم يقدر
 على الفتح لضياعه لئلا يملكه الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا
 لا اسباب قلت وكذا لو تجز المتاجر عن الفتح بهذه المحتاج
 لم يكتمسليما لان التولية لم تمنع مير فيه ولو اختلفا بحكم
 الحال ولو كانا فيينة المهر وخيرة وكذا البيع وقيل ان
 قال له قبض المحتاج وافق الباب فهو تسليم والا لم كما
 بسطه المفتي والموجر طلب الاجر للداية والادع كل يوم
 والداية كل مرحلة اذا اطلقه ولو بقي تعين وللخياطة
 ونحوها من الصنایع اذا فرغ وسلم فملكه قبل تسليمه يسقط
 الاجر وكذا كل من عمله اثر كمال له الاجر كما فرغ وان لم يسلم
 بجر وان وصيلة عمل في بيت المتاجر فلو سرق بعد
 ما خا طبعه او انهم ما بناه فله الاجر بحسابه على
 المذهب بجر وان كان ثوب خا طه الخياط باجر فقتقه
 رجل قيل ان يقبضه رب الثوب فلا اجر له بل له تعين
 الخاق ولا يجبر على الاعادة وان كان الخياط هو الخاق
 فعليه الاعادة كانه لم يعمل بخلاف فتق الاجني وهل للخياط
 اجر التفصيل بلا خياطة الاصح لا اسباب لكن في حاشيتها
 معزيا

معزيا

معزيا للمضرة المفتي به نعم وقاله المفتي ينبغي ان يحكم
 العرف انتهى ثم راي في التاخر خاينة معزيا للكبرى
 ان الفتوى على الاول فتاوى وللخياط طلب الاجر بالخيار في
 بيت المتاجر بعد اخراجه من الثوب لان تمامه ذلك
 وبخارج بعضه بحسابه جوهرة فان احترق بعد اي بعد
 اخراجه بغير فعله فله الاجر لتسليمه بالوضع في بيته ولا
 غرم لعدم التقدي وقال بعض من مثل حقيقة ولا اجروا
 شافئ منه للفتوى واعطاء الاجر ولو احترق قبله لا اجر له ويرى
 اتفاقا للفتوى بجر ودر وان لم يكن للفتوى فيه اي في بيت
 المتاجر سواء كان في بيت الخياط او لا فاحترق او سرق فلا
 اجر له لعدم التسليم حقيقة ولا ضمان لو سرق لانه في يده
 اما تدخل فيهما وهي سيلة العجر المشترك جوهرة وان
 احترق الخياط سقط من يده قبل الاخراج فعليه الضمان
 ثم المالك بالخيار فانه ضمنه قيمته مخبوزا فله الاجر وان
 ضمنه قيمته دقيقا فلا اجر له للملاك قبل التسليم ولا بعض
 للطب والمليح للطبخ بعد العرف الا اذا كان لاهل بيته
 جوهرة والاصل في ذلك العرف فان افسده اي الطعام الطباخ
 او احرقه او لم ينضج فهو ضامن للطعام ولو دخل ليخبر او
 ليطلع بها فوقف منه شرارة فاحترق البيت لم يقضي للاذن

ولا يضمن صاحب الدار لو احترق شيء من السكان لعدم
 التقدي جوهره ولغزب اللين بعد الإقامة وقال بعد
 تشرجه اي جعل بعضه على بعض ويقولون اني ان كان
 منزلي للميت وهذا اذا ضربه في البيت بيت المستاجر
 فلو في غير ملكه فلا اجر حتي يصير منه مولا عنه ومشرجا
 عندها زلي في روع الملبس على اللبان والقران على
 المستاجر وادخل الحمل المثل على الحمل لا صبه في المولود او
 صموده للفرقة الا بشرط وان كان له لية للحمل على المكارب
 وكذا الحال والمواثيق والخبر على الكاتب واشترط الورق
 عليه يفسدها ظهيرة ومن كان له لية ان في العيب
 كالصباغ والقصار خسر ما لا اجل الاجر وهو المراد بالادب
 عين ملوكة للعامل كالنشا والمراعي مجرم ما يعاين ويرى
 قولان اصحهما الثاني ففاسل التوب وكاسر الخسق والخطب
 والعلمان والخيلاء والحقاق وحاتي راس العبد لهم جسد العين
 بالاجر على الاصح مجتبي وهذا اذا كان حاله اما اذا كان
 الاجر موقفا فلا يملكه جسد كعمله في بيت المستاجر لتسلمه
 حكما ويضمن بالتقدي ولو في بيت المستاجر غاية فان جسد
 فضاء فلا اجر ولا ضمان لعدم التقدي ومن لا اثر له
 والحال والملاح على ظهوره اية وغاسل التوب اي لتطهيره
 لا تحينه

لا تحينه مجتبي فليحفظ لا تحبس العين للاجرة فلو جسد
 ضمن ضمان الغصب ويحجب بابه وصاحبها بالخيار ان
 شا ضمنه قيمتها اي بمثلها شها بمحمولة وله الاجر
 وان شا غير محمولة ولا اجر جوهره واذا شرط عمله
 بنفسه بان يقول له اعمل بنفسك او بيدك لا يستعمل غيره
 الا الظير فلها السؤال غيرها ليشطوط وغيره خلاصة وان
 اطلق كان له اي الاجر ان يستاجر غيره افاذ بالاستيجار
 انه لو دفع لاجدي ضمنه الا ليل السلف وله مخرج الخلاصة
 وقيد بشرط العمل لانه لو شرط اليوم او فاعلم بفعله وطالبه
 مرارا فمطر حتي سرق لا يضمن واجاب شمس الائمة بالضمن
 كذا في الخلاصة وقوله على ان فعل اطلاق لا تعييه
 مستصفي فلان يتاجر غيره استاجر لياقي بعينه فان
 بعظمه فجا من بقي فله اجره بحسابه لانه اوفي بعض المعقود
 عليه وقيد بقوله لو كانوا اي عياله معلومين اي للعاوين
 ليكون الاجر مقابلا بجهلهم والا يكونوا معلومين فله
 اي له كل الاجر وتعل بن الكمال ان كانت المونة تعل بفقير
 عددهم فحسابه ولا ضلوكه استاجر رجلا لا يصل قط
 اي كتاب او زاد الي زيد ان حجه اي المكتوب والزاد
 لموته اي زيد او غيبته لئلا يله لانه نقصه

بموده كالحيا اذا احاط ثم فتق في الخاينة استاجر
 ليذهب لموضع كذا اريد عوافلانا باجر مسهي فذهب
 للموضع فلم يجد فلانا وجب الاجر فان دفع القطا الي
 ورثته في صورة الموت او من يسلم اليه اذا حضر في
 صورة غيبته وجب الاجر بلذهاب وهو نصف الاجر
 المسمى كذا في الدور والمخز وتبعه النصف ولكن
 تعبه المستوفى وعولوا على لزوم كل الاجر لكن في
 التمسقا في عن النهاية ان شرط المبي بالحوادث فصنعته
 والا فله فليكن التوفيق وان وجده ولم يوصله اليه لم يجب
 له شيء لا في الموقوف عليه وهو الاصل لا خلاف فيما
 لو مرقه متري ارض الوقف اجرها بغير اجر المثل يلزم
 مستاجرها اي مستاجر ارض الوقف لا المتولي كما غلط فيه
 بعضهم تمام اجر المثل على المقي به كما في البحر عن التخييص
 وغيره وكذا حكم وصي وادب كما في مجمع الفتاوي يعني
 بالضم ان في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا
 يعني بكما هو النفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه حتي
 تقفوا الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظر للوقف
 وصيانة الحق لله تعالى حاوي قدسي ما ان الاجر وعليه
 ديون حتي فسح العقد بعد تعجيل البول فالمستاجر
 لو العين

لو العين في يده ولو بعقد فاسد اشباه الحق بالمستاجر من
 غرضه حتي يستوفي الاجر المجردة الا انه لا يسقط الدين
 بهدائه اي بهلاكه هذا المستاجر لانه ليس برهن من كل وجه
 بخلاف الرهن فانه مضمون باقل من قيمته ومن الدين حكما
 سيجي في باب مجمع الفتاوي في روع الزيادة في الاجرة
 من المستاجر تصح في المدة وبعدها واما الزيادة على المستاجر
 فان في الملك ولو لبيتم كما قبل كذا في رخصت
 وان في الوقف فان الاجارة فامدة اجرها النافذ لا عوض
 على الاول لكن لا يصح صحتها باجر المثل ولو ادعى رجل انبها
 بغبن فاحش فان اخبر القاضية واخبره ان هذا كذا فسخها
 وتقبل الزيادة وان شهدوا وقت العقد انها باجر المثل
 والا فان كانت اضرا لم تقبض لم تقبل وان كانت الزيادة
 اجر المثل فالتمتار قبولها فيفسخها المتولي فان امتنع فالتمتار
 ثم يجرها من زاد فان كانت دارا او حانوتا او ارضا فارغة
 عرضها على المستاجر فان قبلها فهو الحق ولزمها الزيادة من
 وقت قبولها فقط وان انكر زيادة اجر المثل وادعى انها
 اضرا فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها اجرها المتولي
 وان كانت مزروعة لم يصح اجارتها لغير صاحب الزرع لكن
 نعم عليه الزيادة من وقت ملو ان كان بني او غرس فان

فان كان استاجرهما مساهمة ذاتها توجر لغيره اذا فرغ
 الشهر ان لم يقبلها لا تعاد لها عند راس كل شهر والبناء يملكه
 الناظر بقيته مستحق القلع للوقف او يبيع حتى يتخلص
 بناؤه وان كانت المدة باقية لم توجر لغيره وانما تنضم عليه
 الزيادة كالزيادة وبها نزع رعاها اذا زاد اجر المثل في
 نفسه من غير ان يزيد احد فلهما تولى فسيما وعليه
 الفتوى وما لم تصرح كان على المستاجر المسمى ابتداء مغزيا
 للمصري قلت وظاهر قوله والبناء يملكه الجهة الوقف
 قهر على ما جبه وهو للارض تنقص بالقلع والاسطر
 رضاه كافي لعمارة الشروع منها البحر والمخ فيقول عليها
 لانها الموضوع لتقل المذهب بخلاف نقول الفتاوى
 وفي فتاوى مريد زاده من الوقف مغزيا للمصولي حانوت
 وقف بني فيه ساكنة بلا اذ لم تولى ان لم يضر رفعه وان ضر
 فهو المضيق ماله فليترى الي ان يتخلص ماله من تحت البناء
 ثم ياحق ولا يكون بناؤه ماله من صحة الاجارة لغيره
 اذ لا يدل له على ذلك البناء حيث لا يملك رفعه ولو اضطر
 ان يحمله لو ادلك للوقف بمن ليحيا وقل القيمة من روعا
 ومبني فيه صح ولو حق الاجر دين دفع الامر للقائه ليمنع
 العقد وليس للاجر ان يفسخ بنفسه وعليه الفتوى
 ويجوز

ويجوز عمل الاجرة او باكثر او باقل مما يتغابن فيه الناس
 لا بما لا يتغابن فتكون فاسدة فيوجع اجارة صحيحة اما
 من الدول او من غيرهم فلهما المثل او زيادة فليقر حياضي
 به المستاجر انتهى ولحقه تولى المثل في بيعة الا يملك
 مقدومة وهي التي تشبه المثل بان الاجرة اجرة البناء وقد
 اتفق بها الفقهاء فلا ينقص قللوه اجابة بطلان المذهب
 بالاجرة ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا
 فيه اي في الاجارة تصح اجارة حانوت اي وكان ودار بلا
 بيان ما يعمل فيها العرفه المتعارف فيقال بطلان من يسكن
 فله ان يملكها غير مباحرة وغيره كالمسكن وانه ان يعمل فيها
 اي الحانوت والملاكل كل ما اراد فبها من يملكه وانه وكسب
 حطبه ويستحق جداره ويتخذ بالكوعة ان لم يضر ويطلب
 برحي اليد وان ضربه يفتي قبيحة غير انه لا يسكن بالبناء
 للملاكل والمضيق حدود الوقف ارا او طمانا من غير رضى
 المالك او اشتراطه ذلك في عقد اجارة لا يبرئ من البناء
 فيستحق على الرضا ولو اختلفا في الاشتراط فالقول للموجر
 كما لو انكر اصل العقد وان اقام البينة والبينة بينة المستاجر
 لاثباتها الزيادة خلاصة وفيها استاجر للمصارف فلهما العادة
 الا ان يحد من رعا ولو فعل لم يفعل ما ليس له لزما الاجر وان

انهدم به البناء منه ولا اجزلا منها لا يحتمل ولا السكنى
 بنفسه واسكان غيره باجارة وغيرهما وكذا كل ما لا يختلف
 بالمتعين ليعطى القيمة لانه غير متعين بظن ما يختلف
 به كاجب ولو اجر بالقرض بلفظ لا في بيعه
 اذا اجرها خلاف البنى او اخل فيها شيئا ولو اجرها من المجرى
 لا تصح وتفسخ الاجارة فيها الا بغير من يملك المجرى
 ويجوز تصحيح خلافه قسبه وتصحيح اجارة ارض
 للزراعة مع بيان ما يزرع فيها او قال على الاصح فيها
 ما لا يلائم فلا تقع المنازعة والدفن فلسفة للمهالة وتقلب
 صحبة زرعها ويجب للمحجر والمستاجر المهرود الطريق
 ويزرع زرعين ريعا وخلفا ولو لم يمكنه الزرع للخلاب
 لا خياجهما السقي او كونهما اذا لم يمكنه الزراعة في عدة العقد
 جاز والا لا وتماهى في القيمة اجره في مستقوله بزرع
 غيره ان كان الزرع جقلا يجوز الاجارة لكن لو حصد وسلم
 اقبلت بجارته ما لم يستعمل الزرع فتجوز ويومر بالمصاد
 والتسليم به يغني بزارية الا ان يومرها مفاقة الى المستقبل
 فتجوز مطلقا وان كان الزرع بغير حق صحت لا مكان التسليم
 بغيره على قله امرك او لا فتاوى قاري المهداية وفي
 الوهبانية تصح اجارة الدار المستقولة ويومر بالتفريق
 وابتدا

وابتدا المدة من حين تسليمها وفي الفيتاه استاجر مستقولا
 وقارها صبح في الفايغ فقط ويصح في التفرقات وتصح اجارة
 ارض البناء والغرس وسائر الاستغلات كطبخ اجره وخرق ومقبلا
 ومراصا حتى تلزم الامعة بالتسليم امكن زرعها املا بغيره فان
 مضت المدة قلعهما وسلمها فاعنه لعمدها يتبعه الا ان
 يفرم لما هو جرحه ايها المالك من متعلقها بلك تقوم الارض
 بهما وببعضها فيغني ما بينهما للختار ويتعلق به بالنسب
 عطفه فيغني عن غيره نظر المالك في الجرح وهذا المستأجر
 من لزوم القطع على المستاجر فلا بد ان يزرعه القطن او غيره
 الموجه بغير القيمة لكن اذا كانت تنقص بملكها اجبر على ملك
 المستاجر والا فوطاه او برهني الموجه عطف على يفرم بتركه
 اي البناء والغرس فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا
 وهذا الترك ان يومر فاجارة والنقل عدة فلهما الذي اجرهما
 لذلك ويجتسأ الاجر على قدر قيمة الارض بالبناء وعلى قيمة
 البناء بالارض فباخذ كل حصته مجتبي وفي وقف القيمة بغيره
 الدار المسيلة بلا اذن القيم وقرع النايض بالوقف يحجر على
 دفع قيمته للبني الى اخره ولو استاجر ارض وقف وعمرس
 فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فامستاجر استأجرها
 باجر المشا اذا لم يكن في ذلك ضرر كما في القيمة قال في البحر

وبهذا تعلم مسيلة الأرض المحترقة وهي مقولة ايضا في
 اوقاف الخفاف والرطبة لعدم نهايتها كالشجر فتقطع
 بعد معنى المدة ثم المراد بالرطوبة ما يقيها حله في الأرض ايدا
 وانما يقطع موقعا ويسلم لغيره واما اذا كان له نهاية
 معلومة كانه الجبل والجزر والبادخنان فينبغي ان يكون
 كالزراع جركا يجر المثل الى نهايته كذا حرره المصنف في
 حواشي الكثر وقواه بما في مسالة الخرافة على مقتضى
 هي لوله نهاية معلومة كانه حيدة طويلة كالغضب
 فيكون كالشجر كانه قتلوي اجنابا في حيد الزرع
 يترك باجر المثل الى ادر الكمر عليه للبراقين لان له نهاية
 كما مر بخلاف موت احد هلقيا اذ ركه فانه يترك بالمسيحي
 على حاله الى الحصاد وان القسوت الاجارة لان ابقاه على
 ما كان او في مادامة المدة ببقية اما بعد ها فاجر المثل
 ويلحق بالمستجير فيترك الى ادر ركه باجر المثل
 واما الغاصب فيومر بالقلم مطلقا المظلم ثم المراد بقولهم
 يترك الزرع باجر اي بقضا او بعقد حتي لا يجب الاجر الا
 باجرها كما في القنية فيحفظ بجر وتصح اجلو الدابة
 للركوب والحمل والتوب للبس لا تصح اجارة الدابة ليجنبا
 اي لاجل ان يجعلها جنسية بين يديه ولا يركبها ولا تقص
 اجارتها

اجارتها ايضا لاجل ان يربطها في باب داره ليراه الناس
 فيقولوا لغيرها او لاجل ان يزين بيته او حاقلة بالتوب
 لما قد مضى ان هذه منفعة غير مقصودة من العين واذا
 فسدت فلا جرم وكذا الواضحة جرت الى علي فيملو طيبا
 ليس ملوكا بل هو من التبرك او مصفا شري واهلانية
 وان لم يقيد ها براكب ولا بساكن او بركب في شيا وتعين
 اول ركه ولا بساكن ولا بركب في شيا وتعين
 وتقبل بحجة بركوبها وان قيد براكب او لا بساكن فخالف
 ضمن اذا عطي بركب او جركا ولا بساكن فخالف حاقلة قيد
 فيه حولا او ملكا حيث يجب الاجارة بساكن او بركب في شيا
 لم يخالف وانه ما في من ملكا في الملكية لا ينعى للملك ان
 تمتنع ويطلب من كل ما يختلف بالمشي كالانسياط
 وفيما لا يختلف به بطل تقيده كمالو بركب سكر واحد
 له ان يسكن غيره للمعاناة للتصيد غير مفيد وان سمي نوعا
 وقد راكبه بركب حمله واخذ لا احض كالمخ والاصح ان يستحق
 منفعة مقدرة بالقد فاستوفاه او مثلها او دونها جاز
 ولو اكثر لم يجز منه تحميل وزن البرقطة لا شعير في الاصح
 ولو ارد من يتمسك وعطبت الدابة بعض المصنف ولا
 اعتبار للشغل لان الايدي غير موزنة وهذا ان كانت الدابة

تطبق حمل الأشياء والافالكل بكل حال كما لو حمل الركب على
عائته فانه يضمن الكل وان كانت تطبق حملها الكونه في
مكان واحد وان كان الدرع صغيرا لا يستمسك بضمين
بعد رتبته كحمله شيئا اخر ولو من ذلك صاحبها كوله الناقة
لعدم التلف وتسمى الحراة ان الرجل يركب بالذي يسهل اهل الجدة
كمرزيد ولوركب على موهن الحمل ضمن الكل لما روى كذا وليس
ثباتا كثر وقيل يضمنه الناس حتى يتجدد ملأه محتجب
واذا هلك بعد بلوغ المقعد وجب جميع الاجر لركوبه
لنفسه مع الضمين لنصف القيمة لركوب غيره ثم ان ضمي
الراكب يضمن فانه يضمن له رجوعه لو استأجر من المتأجر
والقيمة كركوبه فطعت في ذلك فطعت له في المسير فقط
وبكونه ارفعه لانه واقعه في السرج على راسه فلا اجر
عليه بجر عن الغاية لكن في السراج عن المشكل ما يخالفه فليتامل
عند الفتوى كيف وفي الاشياء موهن هلاك الاجر والغنان
لا يحتمل واذا استأجرها ليجعل عليها مقدرا فحمل عليها
اكثر منه فطعت ضمن ما زاد الثقل وهذا اذا حملها المتأجر
فان حملها صاحبها يضمن وحده فلا ضمان على المتأجر
لانه هو المباشر بما راد وان حملها معا ووضعا عليها
وجب النصف على المتأجر بفعله وهذا فعل ربها محتجب

ولو

ولو كان البرثلا في جوفين فحمل كل واحد منهما جوفتا اي
وقا كذا مثلا وحده ووضعا عليها معا او متعاقبا الا ضمان
في المتأجر ويحمل حمل المتأجر ما كان مستقرا بالمقدرة غالبة
ومزاده انه لا ضمان على المتأجر سواء تقدم او تاخر وهو الوجه
ومن ثم عولت عليه في خلاف ما في النكاح كذا في شرح النصف
قلت وما في النكاح من ضمان جوفين بضمين المتعين من قوله
ولذا الا ضمان لو حمل المتأجر او لا ثم روى الدابة وان حمل ركب
او لا ثم المتأجر ضمن نصف القيمة فلتضمن نفسه وهذا اي
ما يضمن الحكم اذا كانت الدابة المتأجرة تطبق مثله اما اذا
كانت لا تطبق فجميع القيمة لتمام حمل المتأجر بل يجب
عليه كل الاجر الا في الحمل على الدابة التي لا تقبل زيادة
انها من جنس البهي فلو من غيره ضمن الكل كما لو حمل المسمى وحده
ثم حمل الزيادة وحدها عليها بجر قال ولم يتصرفوا بالاجر اذا
سكنت لظهور وجوب المسكن فقط وان حمله المتأجر لانه منافع
النصف للضمن عندنا ومنه علم حكم الكاري في طريق مكة
ويضمن بجر لها وكبرها بالجمام التقييد الاذن بالسلامة حقا
لوهلك الصغير بجر الاب او الوصي للتأديب ضمن وقوعه
بزهر وتعميرك وقال لا يضمنان بالمتعارفين في الضاية
عن القيمة الا مع رجوع الاسام لقولهما لا يضمن بسوقهما

شبهة

الألوكة

www.alukah.net

اتفاقا وظاهر الهداية ان المستاجر المصرب للادب العرفي
واما ضربه له لينة نفسه فقال فيلقية عن اي حنيفة
لا يفر بها الملاك ويخافهم فحان له على التاديب وضمن بزرع
السرج ووضعه الا في كفاف سواكف حمله لمؤلفه بالسراج
بما لا يسرج ولو جعله او اسرجها مكان التكلف لا يضمن
الا اذا زاد وزنه فيمن يحسبها ان كل كفا يضمن لو
استاجرها بغير الحام فالجها بالحام لا يلزم مثله وكذا
لو ابدله لان المالك لا يتلفه بالحام وغيره غاية او سرك
طريقا غير ما عينه المالك وتفاوتا بعد او غير ادخولا
بحيث لا يملكه الناس بان كماله وحمله في البحر اذا قيد
بالبر مطلقا سلمه اليهم لا يملكه البحر فلو لم يقيد
بالبر فحان وان بلغ المدة فلا يملكه المصرب
وضمن بزرع رطبة وقد بالبر ما نقص من الارض لان
الرطبة اضر من البر ولا اجر له فطاهب الا فيما استثنى كرا
يجي قيد بكونه بزرع الارض لانه بالبر لا يضمن ويجب
الاجر وضمن بخياطة قبا وامر بقبض قيمة ثوبه وانه
اي لعاب الثوب اخذ القبا ودفع اجر مثله ليجاوز المسمى
كما هو حكم الاجارة الفاسدة وكذا اذا خاط سراويل
وقد امر بالقبا فان الحكم كان في الاصح فقبض الدرر
بالقبا

بالقبا اتقاي وضمن بقبضه اصغر وقد امر باجر قيمة
ثوب ابيض وان سلب المالك اخذه واعطى له ما زاد الصغ
فيه والاجر له ولو وضع زديلا لم يكن الصغ فاحسا لا يضمن
بالصغ ولان كلن فاحشا هذا هو القبة يعني قيمة الثوب
اي في ختمه **قصة** روع قلة الخياط اقطع طول صبه
ومر منه وكسك الخياط فاقطع الخياط صبه وعنه عترة ان كثر
ضمنه قال ان كفا في قيمته فاقطعه به ثم وجعه فقطعه
ثم قال لا يضمنك ضمن ولو قال لا يضمنك قيمته فقال نعم فقال
ان علمه فقطعه ثم قال لا يضمنك لا يضمن ترك الخياط في مغارة
ولم ير تحل حقيقته الما يضمنه او يضمنه من الوضعية والمطر
غالب اخله في الاصل استعان برجل في السوق ليس
متاعه فطلب من رجل ان يمسكه لانه لم يمسكه وكذا لو دخل رجلا
في حانوته ليحمل له في الدرر دفع غلامه او ابنه لحا يركه
معة كذا المعلقة الصغ وشرط عليه كل شهر كذا اجاز ولو لم
يستطع فبعد التليم طلب كل من المصرب والمولي اجرا من الاخر
اعتبر عرف البلدة في ذلك الحال وفيها استلهم دابة اي موضع
في اربها اليها خر ثم عاد الى الاول فغلبت ضمن مطلقا
في الاصح كما في العارية وهو قولهما واليه يرجع الامام كما
في جميع القتاوي وفيه خوف للمكاري فرجع واهاد الخياط حمله

الاول لا اجر له وينبغي ان يحبر على الاعادة وفيه دفع ارسيا
 الي صباغ ليصفه بكذا ثم قال لا فقه به ورواه علي فلم
 يردده ثم هلك لا ضمان وفيه سيل ظهير الدين عن استاجر
 رجلا ليحمله في الضيقة فخرج نزل المطر واتبع بسبه
 هل له الاجر قال لا استاجر اية ليحمله لكذا افترضت
 فحمله ما دونه هل المستجير يرجع بحمته قال لا لانه رضى
 بذلك استاجر بحاقضه الجيران من الطين لتهيئ البناء
 وحكم القاضي بصفه على المستجير حقة مدة المدة التي لا يملك
 يمنع حاقض الطين استاجر حاقضا مدة فقط حقة على
 يجب كمال الاجر قال اقله بقدر ما كان يتصور او قبلها
 ويستطاع وقت الحاجة من ملكه لو انجم من الدار والهدم يترك
 وخالف في قدر الدار ما رآه يقدم فيها قول لا المهر
 قلت ومفاده رجوع المستاجر بما لبث على المهر بمجرد
 الامر يعني الا في تنور وبالوعة فلا بد من شرط الرجوع
 عليه ولو خربت الدار سقط كل الاجر ولا تنسخ به ما لم
 يفسخها المستاجر بحقة المهر هو الاصح واذا بنيت لا خيار
 له وفيه سكتي عن مرثيا لا يجب الاجر قاله بن السخنه قلت
 وفي نفيه نظر ولعله اريد المسمى اما اجرة المثل او حصة
 المرمية فلا مانع من لزومها قاطلة وتسمى في فسخها
 ما يفيد

ما يفيد فتنبه استاجر حاقضا وشرط حاقضا اجرة شهرين
 للمطلة فان شرط حاقضا للمطلة من غير ان يجر اجرة
 السجى والسجان في زمانها لهما ان يكون على ريب الدين خزانة
 القادى اخفقت مدة الاجارة ورب الدار غاب فسلخ
 المتاجر بعد مدة كونه لا يلزمه المهر بل منه السجى لا لم
 يسكنها على وجه الاجارة وكان كذا فخرجت الدار والمستاجر
 غاب عن الدار في بيعة لانه لم يملكها باجره اجر
 وهو كمن يملك الدار في نفسه فخرجت الدار من الميراث في الميراث
 قبل تمام الشهرين تركت حقة حقة وتعلق فيها لم يكن للاجر
 الصريح في الدار لا في البيعة فخرجت الدار من الميراث في الميراث
 قبل تمام الشهرين تركت حقة حقة وتعلق فيها لم يكن للاجر
 فخرجت الدار من الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 الاجارة الفاسدة من القوم ما كان مشروعا باصله دون
 وصفه والباطل ما ليس مشروعا اصله ولا بطله ولا بطله
 وحكم الاول وهو الفاسد وجوب اجرة المثل بالاستعمال
 لو المسمى معلوما بالكمال بخلاف الثاني وهو الباطل فاستلزامه
 فيه بالاستعمال بخلافه ولا يملك المانع في الاجارة الفاسدة
 بالتعويض بخلافه البيع الفاسد فان المبيع يملك فيه بالتعويض
 بخلافه فاسد الاجارة بحيث لو قبضه المستاجر ليس له ان

يوجزها ولو اجزها وجب اجر المثل فلا يكون غايها ولا اول
 تقع الثانية بوجزها فلا تكون غايها ولا اول
 فاسد الوارث بوجزها وجب اجر المثل فلا يكون غايها ولا اول
 المتأخر المقتضى المتأخر فكل ما افسد السبع على نفسه
 كماله ما جرد او اجز او جرد او عمل كمثل طلع عبد
 وعلف دابة وموتها ابعثها ربهها وعلفها وموت
 ربه اسبابه وتفسد بها بالشيء على غيره نصيبا
 من دار او نصيب من دار او نصيب من دار او نصيب من دار
 شيكته انفع الوارثين وجره من فضل المثلين واخر
 بالتميز من المثلين فكل ما افسد على المثلين
 ثم فسح في البعير او اجز او جرد او جرد او جرد او جرد
 وهو الخيلة في اجارة المثلين كالأولين يجوز ان اذا اجز
 كل نصيبه او بعضه من شريكه في جرد او جرد او جرد
 وعليه الفتوى في بيعي وجره من بالتميز لكن رده العلامة
 قاسم في تصحيحه بان ما في المقيس شاذ بهرول القابل
 فلا يصل عليه قلت وفي البدايع لو اجزها على جرد المقتضى
 قسم وسلم جاز لزال المانع ولو ابطالها الحكم ثم قسم
 وسلم لم يجز ويقتضي جوازها لو ابناء الرجل والعروة لم يجز
 لاخره من الفصل الحادي والعشرين يعني الوسيط

منه

منه و تفسد بجرهالة المسمى كله او بعضه كسمية ثوب
 او دابة او ما يجره على ان يجره المستأجر له و رة المدة
 من الاجر فغير الاجر بوجزها فلا يكون غايها ولا اول
 او بوجزها او جرد او جرد او جرد او جرد او جرد او جرد
 وعدم التسمية وجب اجر المثل يعني الوسيط من المثلين
 من المسمى لا بالتكليف بل باستيفاء النفعة حقيقة كما امر
 بالفاعا بلع لعدم ما يجره اليه ولا ينقص عن المسمى ولا
 تفسد بهما بل بالشرط او الشيء مع العلم بالمسمى لم يزد اجر
 المثل على المسمى بل رضاء به ولا ينقص عنه لفناء التسمية
 واستثنى الزيلعي ملوكات امره اراعي ان لا يسكنه فسد
 وجب التمسك بجر المثل بالظلمة بالغ وحمله في البحر على
 ما اذا جرد المسمى على البحر فكل ما كان في البحر على
 جرد المسمى فانه على كل فلا استثناء عليه قلت
 وينبغي استثناء الوقف لان المولج فيه اجر المثل بالظلمة بالغ فاعلم
 فان اجزها داره فيبيع على جرد المسمى ببيع جرد او فسد
 مدة له يدفعه فعليه للمدة اجر المثل بالظلمة بالغ وتفسخ
 والباقي من المدة اجر حانونا كل شهر يكذا صحيح في واحد وفسد
 في الباقي لجهد التمسك والاصل انه متى دخل كل فيما لا يعرف منتهاه
 فعليه ادناه مدة اتم الشهر فكل فسخها بشط حضور الاخر انتماء

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

العقد الصحيح وفي كل شهر سكن في اداءه هو الليلة الاولى
 ويومها عرفا به يعني مع العقد فيه ايضاً وليس للمرجع
 اخراجه حتي يتقضي العقد كالموكل اقول بمرتين
 فاكتر لكونه كالمسمى زيلي الا ان يسمى الكل اي خمسة
 شهور معلوم في جميع احوال المانع واذا اجرها سنة لكذا
 صحيح وان لم يسمى اجر كل شهر فاقسم سوية واوالة المدة
 ما سمي ان سمي والافوق العقد هو اولها فاذ كان العقد
 حين يهل بغيره فتيه يصير الهلال والحرارة اليوم ايضاً
 من الشهر شعبي باعتبار الاهلة والاقال ايام كل شهر ثلاثون
 وقال ايم التولية ايام والباقي بالاهلة استاجر عبد باجر
 معلوم وبطعامه لم يجز له ان يجره بغيره الا ان يجره بغيره
 اجرة الكرام لانه عليه السلام دخله اهرام الخفة والعرف وقال
 عليه السلام ملاه الموتون حلفوا عند الله حين
 قلت والصوف وقفه علي ابن مسعود كذا كره يجره وجره
 بناؤه للرجال والنساء هو الصحيح للمعاجة بل حاجتهن اكثر
 لكثير اسباب اغتسالهن وكراهة عثمان محمود علي ما فيه
 كشف عورة زيلي وفي احكامات الاستباه ويكلمه لا خول
 الحمام في قول وفي الاخرى فتاوى وقصا والمحقق ان كراهة
 مطلقا قلت وفي زماننا لا شك في الكراهة لتحق كشف
 العورة

العورة وقد مر في النقطة ان حرام لانه عليه الصلاة والسلام
 احبهم واعطى اجرة وحديث النبي عن كسبه منسوخ والظاهر
 بكسر فاء من الموضوعة باجر معني تعامل الناس بخلاف بقية
 الحيوانات لعدم التعارف وكذا بطعامها وكسوتها ولها الوسط
 وهذا عند الامام جري ذلك العاقبة التوسعة في الظاهر شفقة
 علي الولد والزواج ان يطاها خلافا لما في بيت المتاجر
 لانه مله فلا يدخلها الا بانه والزواج له في نكاح ظاهر اي
 معلوم بغير الاقرار فيسجد مطلقا لانه اجازتها ولا في الاصح
 ولو غير ظاهر كل بان علم اقرارها لا ينسخها لان قولها لا ينفذ
 في حق المتاجر والمتاجر فيسجد بها بجلها ومرضها وفجورها
 في رايها وعن ذلك من الافعال لا يكفرها لانه لا يفر بالحي
 ولو ماتت الحي او الظير انقضت المصداق ولو مات ابو له
 وعليها غسل الحي وتباجه واهلها طعامه ودهنه
 بفتح الال اي عليه السلام من الحرف وهو مستحب فيما لا يفر فيه
 ويلزمها عن شيء من ذلك وما ذكره محمد من ان الدهن والريحان
 عليها فعادة اهل الكوفة وهو اي ثمنه واجرة عملها على ابيه
 ان لم يكن له مال للعقار مال والا فقي ماله كالتقعة فاذا ارضعه
 بلين شاة او غدة بتمام ومضت المدة لا اجر لها الا الصحيح
 ان المعتود عليه هو الدر منقوع والتربية لا اللبن والتقذية

في
 ابي

شيخة

الألوكة

www.alukah.net

بخلاف ما لو دفعته الى خادمتها حتى ارضعته واستاجر
 من ارضعته حيث تستحق الاجرة الا اذا شرط ارضاعها
 على الامع شريطة عن الذخيرة ولو اجرة نفسها لذلك
 لقوم اخرين ولم يعلم الاولون فارضعتهما وفهت اثبت
 ولها الاجر كما لا يخفى الغريقين لشبههما بالاجير الخاص
 والمشارك وقامه في العناية لا تصح الاجارة لعيب
 التيسر وهو نزوه على الذوات ولا لاجل المعاصي مثل الفنا
 والنوح والملاهي ولو اخذ بلا شرط يباح ولا لاجل
 الطاعات مثل الاذان والحج والامامة وتعليم القرآن والفتنة
 ويعاقب اليوم بمحبتها لتعليم القرآن والفتنة والامامة
 والاذان ويجبر المستاجر على دفع ما قبل فحجب المسمي
 بمقدور المثل اذا لم يكن يذكره في شرح وهبانية من
 الشركة ويجبس به به يفتي ويجبر على دفع الحاسوة
 المرسومة في ما يهدي للمعلم على روى بعض صور القرآن
 سميت به لان العادة اهدى الخلاوي ولو دفع غرلا اخر
 ينسجه له بنصفه اي بنصف القزل واستاجر بطلا
 يحمل طعامه ببعضه او ثور ليحطب به ببعض دقيقه
 فسدت في الكل لانه استاجر بجزء من عمله والاصل في ذلك
 نهيه عليه السلام عن فقير الطعان وقد مناه في بيع
 الوفا

الوفا والحيلة ان يفرز الاجل ويسمي فقيرا بلا تعيين
 ثم يعطى فقيرا من في حوزته واستاجر ليعمل المصنف هذا
 الطعام بنصفه الاخرى لاجله اصلا ليعمل في كسبه
 وما استشكله الزيلي اجاب عنه المصنف وقال وهو جوايان
 دلالة النحل لا هوام لها فلا يخص من غلب شي بالعرف كما
 زعمه مشايخ بلخ او استاجر خبازا ليخبز له كذا فقير
 دقيق اليوم بدوهم ففوت عند الطعام لمحمد بن العمل
 والوقت ولا ترجع له جدي فيمنع في المناوغة حتى لو قال
 في اليوم او علي ان تفرغ منه اليوم جاز ان اجرا او ارضا
 بشرط ان يغيرها احيى ثمرتين او يكرى انهما رها
 المظاهر او يغيرها بقا اثر هذه الافعال ليعمل لا يرضى فلو
 لم يبق لم نفسه ان يشترط التغير بها بزيادة ارض اخرى
 لما يجي ان المسمى انفراد به يحرم النساء وقوله فسدت جواب
 الشرط وهو قوله ولو دفع الى اخوه وصحت لو استاجر بها
 على ان يكرها ويكرعها او يغيرها ويكرعها لانه شرط
 يتغيره افعده ولو استاجر من يحمل طعاما مشترك بينهما ولا
 اجرة لانه لا يملك شيئا من الطعام فلهما لغيره لا
 يستحق الاجر كما هو مقتضى استاجر الرهن من الميراث فانه لا اجر
 له لتعنه بملكه وفي جواهر الفتاوى لو استاجر حمارا ففقد

قد خال المجرع بعض اصدقاياه الحرام لاجل عليه لانه
 يسترد بعض المقتود عليه وهو منفعة الحرام في نفسه
 ولا يستقطب شي من الاجرة لانه ليس بعملها استا جرة
 ولم يذكر انه يترعها واي شيء يترعها فسد الا ان يترع
 بخلافه لانه لو وقع على السكين كالمزور اذ فسد ترعها
 منقضى الاجل عاد صحتها فله المسمى استسلا وكذا لو لم
 يعم الاجل لا يقطع الحما المثل من قبل تمام العقد قلت
 فلو حذف قوله في حق الاجل كان في حق غيره في الحق
 لان اولى ولد استا جرة ما ينفذ احد لم يسم عليه
 تحله المعتاد فهناك الحرام في بعض منفعة الاجرة فالعاب
 امانه كافي للصحة فان بلغ فله المسمى لانه في الزاوية
 فان تنازع قبل الزرع في سيلة الزاوية او المفضل في
 المستعان فسخت الاجرة وقد انقضت الحما بعد
 استا جرة وانما جرد الاستا جرة في بعض المطر فيجب
 عليه اجماله وكما قبل الانكار ولا يجب عليه بعد عند اي
 من المجرع حصار غاصبا والاجر والعتا في حتمان
 وعند يجب للمسمى مكانه لانه في المجرع في الاستا
 قعر الجوب المجرع فانه فله الاجر والا لا وكذا الصباغ
 والعتا في اجرة المنفعة بالعتا في حتمان في حتمان
 كاستجار

كاستجار سكني دار بين الارض واذا اتحد الا يجوز كاجارة
 السكني بالسكني والعتا بالسكني والركب بركوب ونحو
 ذلك لما تقر بالعتا بالعتا بجره يحرم السك فيجب اجر المثل
 باستا المنفع كما امر نفسه العقد استا جرة ليعيد له او
 يحتطب فان وقت لانه وقتا جارة له والا لانه لم يجر
 وقت في غير الحطب فله العتاة اعين الحطب وهو اي
 الحطب طلع في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
 استا جرة في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
 اخرى وانما جرة في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
 كذا في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
 قال في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
 فليست جرة اجرة في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
 والمدة وانما جرة اجرة القنة والعتا في حرمه في حرمه في حرمه
 لعمري في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
 الا جرة في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
 كالحط في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
 في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
 او موقعا لا تحمي حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
 كان مسرورا لانه ان يقول ولا في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه

القواوي استاجرا يكا لينسج ثوبا ثم اجزا الحايك
 نفسه من اجز لينسج مع كالا للثمن لان المقصود
 عليه العمل لا النقصه ولا يستحق المشركه الا جز حتى يعمل
 كالمصا ونحوه كقتال رجله وماله ولا امولة غير الروية
 في كل عمل يختلف باختلاف العمل مجتهد ولا يضمن ما هناك في
 يده وان شرط عليه الضمان والموقع له شرط للثمن في
 الاطالة باطل وبه يفتي كما انما علمنا من اجز به جزيه
 امسحاب الثمن فان كان من المصنف خلافا للابن ابي
 المتأخرين بالغاي على انفسه للقيمة في العمل الا ان يجرى
 لا يضمن وان شرطه يضمن وان شرطه المال في العمل
 عمادة قلت وهو يجب عليه من حيث هو في العمل
 نعم كن تمتدته في وجه العمل الى ان يفتي في العمل
 ويضمن ما هناك في العمل كتحريق الثوب من جهة ولا في
 الحال وغرق السفينة من مدة جاوز للثمن في العمل
 الجاه ونحوه كما ياتي عمادة والفرق في الدرر غير ما على
 خلاف ما علمنا من الشريعة فتنبه وفيه لينة هذا المخلو
 يكن ريبا في العمل او في العمل في العمل فلا كان في العمل
 يتجوز العمل المقتضى لان العمل في العمل وفيها حمل رب
 المتاع فانه على الامة ونحوه في العمل في العمل فغيرت
 وفسد

وفسد الحال لا يضمن اما علقك وقدمنا عن الابناء معزيا
 للزلمي ان الوالد يضمن من ثمنه في العمل ولا يضمن به بن
 ادم مطلقا من غرق في السفينة او سقط من الدابة وان
 كان بسوقه او قوده لان الادبي لا يضمن بالمقدول بالجناية
 ولا جناية لا ذنب فيه وان انكسرت في الطريق انشا المالك
 ضمن الحال قيمته في مكان حمله ولا اجر او في موضع انكسرة
 وجرم جسيمة وماله انكسرت منه الدابة بوجه الناحية انكسرت
 فلا ضمان في العمل ولا ضمان على جازم في اي يطار
 وفقد لم يجاوز الموضع المتعارف فان جازم في العمل ضمن
 الزيادة كالماله الم يمسك في العمل وان هذا ضمن بنصفه
 دية النفس لتقربها بما دون فيه وغير مذون فيه فينتصم
 ثم في العمل في العمل في العمل الختان الحشفة ويري المتطوع
 يجب عليه دية كاملة لانها بولي كانه عليه عمله الحشفة
 وهي عضو كامل كاللسان وان ما في الواجب عليه نصفها
 لمعقول في العمل بضمها في العمل ما دون في العمل قطع الجلاء
 والاخر غير ما دون في العمل في العمل في العمل ولو
 شرط العمل في العمل ونحوه العمل على وجه لا يضر لا يضر لانه ليس
 في وسفه الا ان العمل في العمل في العمل في العمل في العمل
 صاحب المياد في هذا قال له قلام او جدد افندي فقصده

فقد اعتاد ان ياتي بسبب قال يبيد حية الخروقة العبد
على عاقلة الغصاة لانها خطاوسيل من فخرها ما تترك حية
ما من السيلان قال يجب القصاص والساني وهو الاجير
الخاص ويسمي اجير فاحتمل هو من يمل لواحده عملا
موقتا بالتخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه في
الخدمة وان لم يكن استاجر شررا للخدمة او شررا للرعي
الغني المسمى بالجرس من يخلصه من الخطايا استاجره
للرعي شررا حيث يكون مستزكا الا اذا اشتد لا يقدم عزرا
ولا يري في نفسه فيكون خاصا وتحقيقه في الدار وليس
للخاص ان يمل لغيره ولا يعمل بغير من اجرة بقدر ما عمل
فتاوى التواضع وان هناك في المدة بغير القوم او كثر
من نصفه فله الاجرة كاملة مادام يري من يمل لغيره ان
المعقود عليه تسلم نفسه من مظاهر العقيل بقاء الاجرة
لوهلك كلها وبه صرح في العوادية ولا يه من ماله في
يده او يعلم مكنت في التوب من هذه الالة اتجه الضمان
فيضمن كل موقع فخرج على هذا العمل المتولد فلا ضمان على
ضير في جميعها في يدها او يورث ماله من الخالي
لكنه لا يضمن واحد وكذا لا يضمن على حارس السوق
وخاصة المكان وصحة يد الاجر بالترديد في العمل
كان

كان خطبا فليما فبدرهم ما يورثها فبدرهمين وانما انه في
الاول كذا بخط العتف ما يورثها فبدرهمين وستفيع قال
شيخنا الرمي ومضاه يومه في اليوم الاول وفي الثاني كان حفظه
اليوم فبدرهم او فدا فبدرهمين ومكاته كان سكت هذه فبدرهم
او هذه فبدرهمين وتعامل كان سكت مطار فبدرهم او حدادا
فبدرهمين ولسا فدا كان ذهب الكوف فبدرهم او البقر فبدرهمين
وليس كان حلت شعير فبدرهم او فبدرهمين وكذا الوخيرة
بين ثلاثة اشيا ولويين اربعة فبدرهمين وجميع اجير
ما وجد في تغيير الزمان فيجب بغيره في الاول ما يمل في
المدة الجزاء لولا ان يورثها فبدرهم ولو خاط بعد غد لا يورثها على
نصف درهم وفيه خطا فبدرهمين استاجر ثوبا او كتابا
عبارة عن ثوب او كتاب في الدار المستأجرة واجرة بعض بيوت
البيوت او الدار لا ضمان عليه مطلقا سواء يورثها من ربه الدار
او لا الا ان يجاوز ما يرضى الناس في وضعه ولا يورثها
لا يورثها في التور والكلون استاجر حمارا فبدرهمين الطريق
ان شاء لا يجوده بعد الطلب لا يضمن كذا راع ندم فبدرهم
سواء خاف على الباقي الملاك ان تبهر لانه انما ترك الحفظ
بغير فلا يضمن كذا فدا فبدرهمين حالة الرعي وقال الا كان الراعي
مستركا فبدرهمين ولو خطا القوم ان امكنه التمييز لا يضمن والتول

له في تعيين الوواب انها الخلان وان لم يكنه ضمن قيمته اليوم
 الخلط والقول له في قدر القيمة عمادية وليس للواقي الذي يترى
 على شيء منها بل ان كان ربه فان فعل فمطبت ضمن وان تريب
 بلا فعله فلا ضمان جرحه ولا يسافر بعد استاجره للخدمة
 لشقته الا بشرط ان لا يخطط املك عليك ام لا وكذا الوعرف
 بالسفر لان المروف كالشروط بخلاف العبد الموصي بخدمته فان
 ما ان يسافر به مطلقا لان موثقه عليه ولو يسافر المستاجر
 به فمهلك ضمن قيمته كمن غاصبه ولا اجر عليه وان سافر
 لان الاجر والعنان لا يحمطذ وهذه الشافعية اجروا المثل
 لا يستدعي متاجر من عبد محجوب اجر اخذه اليه لاجل عمله
 لعودها بعد الفراغ صحيحة استعملت ولا يضمن غاصب
 عبد راكل الغاصب من اجر الذي اجر العبد نفسه به لجهنم
 تقومه عنه اي خينة كما لا يضمن اتفاقا واجر الغاصب
 لان الاجر لا يملكه وجاز للعبد تبنيها لواجبه نفسه لاولي
 اجر المولي الابي كاله لانه العاقبة حاية فلورجدها مولا
 قايمة في يوم اخذها لبقا ملكه كسرق بعد القطع استاجر
 عبد اشهرين شهرين باربعة وشهرين خمسة صح في الترتيب
 المذكور حتى لو عمل في العول فقط اربعة وبعكسه خمسة
 خلت الاجر والمستاجر في ابا العبد او مرضه او جرحه
 من الرعي

ما الرعي حكم الحال فيكون القول قول من شهد له الحال من
 يبيد كما يحكم الحال لو باع شجرة فيه ثم واختلفا في بيعه
 اي التمر معها اي الشجرة والقول قول من يده التمر والاصل
 ان القول لمن يشهد له الظاهر وفي الخلاصة انقطع ما الرعي
 سقوا من النهر بخصاله ولو عاد عليه ثقلوا واختلفا في قدر
 الانقطاع والقول للمتاجر ولو في نفسه حكم الحال والقول
 قول ربه ان يرب يمينه في القبر والقباء والحمرة والجفرة
 وكذا في الاجر وعنده موقوف قال يميني سفان كان الصانع
 مملوكه فلما احرره والاداء قيل آي وقال محمد ان كان المالك
 معروفا به من الصفة بالاجر وقيام حاله به اي بهن الصفة
 كان القول قول عبده شهادة المظالم الا فلا وفيه يفتي زيلي
 وهذا هو العمل لما قبله في حاله ان اختياره في روع
 فعل الاجر في كل الخاب يفاضل في نفسه فمقتضى يضمنه
 استاذ اختياره يميني علم يتعد في نفسه هو ردية وفي
 الاشياء لا يبيع فانزل الخان وداخل الحمام من المملوك لا تستدل
 الغصب لم يعبثوا بالاجر واجب قلت وكذا لا لا يبيع علي
 المقتي به فتنبه وفيها الاجر لارض كالحراج على المعقولة
 فاذا استاجرها للزراعة فاصطلم الزرع اذ وجب منه لما
 قبل الاصطلام وقطع طبعه قلنا وهو ما اعتدوا فيه

في الوالدية لكن جزم في الخانية برؤية عدم سقوط شي
 حيث قال اصاب الزرع افة فهلك او غرق لم يثبت لزوم
 الاجر لانه قد زرع ولو غرق قبل ان يزرع فلا اجر عليه
 بانفسه فسخ الاجارة تفسخ بالفسخ او الرضا
 بخيار شرط ودرية كالبيع بخلاف الشايعي وخيار عيب
 حاصل قبل العقد او بعد العقد القبول قبله يثبت النقص
 به صفة عيب كخراب الدار وانقطاع ما الرعي وانقطاع
 ما الارض وكذا لو كانت قبض على السما فانقطاع المطر
 فلا اجر حائقي والم لم تفسخ في البيع كما هو في المهر
 لو جازن الما يزرع بعضها فالمتاجر بالخيار ان يفسخ
 الاجارة كلها او ترك ودفع بحسب ما رغب منها وفي الوالدية
 لو استاجرها لغير شربها فانقطع ما الزرع على وجهه لا يمتنع
 فله الخيار وان انقطع قبله فلا يدعي منه المضي ولا اجر
 واجب وفي لسان الحكم استاجر مائة فريضة فزرعوا وحلوا
 سقط الاجر عنه وان يضر بعض الناس لا يسقط الاجر
 ويجل عطف على يوق به اي بالنقص جحد ينتفع به يا جملة
 كرض العبد ودر الدابة اي فريضة وسقوط حائط دابر
 وفي التبيين لو انقطع ما الرعي البيت مما ينتفع به لغير
 العلى فعليه من الاجرة بقا وجهه بعض المقود عليه فاذا
 استوفاه

استوفاه لزمت حصته فان لم يجز العيب به او راحه
 الموهرا او انتفع بالخل سقط خياره لزوم السبب
 وعلمه الدار المتاحجه وتطهيرها واصلد الميزاب
 وما كان على رب الدار كذا امره بالسكن فان لم يجزها
 ان يعمل كذا للمستاجر ان يخرج منها الا ان يكون المتاجر
 استاجرها وهي كذا من وقته راحها الرضا بغير عيب واصلد
 ير الما والكوعة والخروج على صاحب البيت لا يجبر
 عليه لا يخرجه على ما لا يملكه فان فعله المستاجر فهو
 متبرع وله ان يخرج الى غيره بخلافه اي لا اذا اصابها
 كسر في البوابة وله ان يضره بالعمى في قطعها واستاجر
 دار في سكة او قسطة لا يفسخها حتى يملكها في سكة
 عليه حصة وان سقطت في حلبة لا يفسخها
 النهاية لانه قد رخصه في ان يضره بالعمى في قطعها
 الامع ويعتد به عطف على خيار شرط لزوم جزم يستحق
 بالمعطل يعني القدر كما في سكون فريضة استاجر فقلعه
 وموت شرطه او خيلا عريا استاجر فقلعه لم يفسخ
 وبعد لزوم دينه من الكون فان لم يبيانه من الناس او يبيانه
 اي يبيانه او يبيانه لا يبيانه من الناس او يبيانه
 به فيسقط الاجرة لكانت الاجرة المدة تستوفى في سكة الباه

شبهة

الألوكة

www.alukah.net

اشياء عقد اي يجوزها بالتعاطي قاطبة وفي حاشية
 الاشياء المتاجر والمرتين والمشتري الحق بالعين من سائر
 الغرما والحق صحتها ولو فاسد فاسد الغرما فليحفظ
 فان عقودها المفعلة لا تنسخ كوكيل المبلل جازم المكيل
 بالاستيجار اقلعت تبطل الاجارة لان التوكيل المكيل
 لئلا المنافع قصار كالتوكيل بئس التعليل فيصير مستاجر
 لنفسه ثم يصير موجرا لكل فهو حقه قولنا المكيل
 بالاستيجار بمنزلة المالك كذا في قوله المصنف هنا لا يخرجه
 قلت ومثله في شرح المجمع والبرهان والموهبة ثم قل
 المصنف قلت هي ليست بغير غرامة كذا في قوله المصنف
 ثبت التوكيل في نقل ملك المكيل او طاعة قاطبة او طاعة
 من انه يشترط لكل عقد ان يكون في حقه المالك وهو المكيل
 كذا في البحر فلا يستقيم وانما على المكيل قلت وفي حاشية
 شيخنا بانه غير مستقيم كذا في قوله المصنف لا تعاقره على
 عدم عتق قريب المكيل لان ملكه غير مكمل بغيره والواجب
 للخلق والخصاء والمالك المستقيم قلنا والمعامل
 ان الامع انما الاجارة لا تنسخ بغيره المستاجر واليقول
 به مستقيم النبي صلى الله عليه وسلم في البيع والبيع
 ومتولي الوقف الحق بالحق والمشتري الحق بالحق

المقولة بطلت در الا اذا كان متولي وقف خاص به
 وجميع غلته كما في وقف الاشياء منقولة الوهبانية قال
 واطلاق المتولية بخلافه فليست باطلاق المتولية اذ في قاري
 الهداية لا يمكن ان يكون المصنف المكيل كما قاله المصنف فيجب
 حاشية على الاشياء موكلة فليست بالاشياء بعد اربع اوراق
 لا تنسخ الموكلة بغيره من الوقف الا في مسيلتين ما اذا
 اجرها الواقف ثم ارتدت ثمرات لطلان الوقف برزته وفيها
 اذ اجر الواقف وقم المكيل من ثمرات وقفه وفي وقف
 قناويين بغيره مكيل اذا اجر المالك ثم ملكتها بغيره لا تنسخ
 الاجارة في الوقف بغيره الموكلة المستأجرة كما في قوله في حاشية
 نسخ كذا في قوله في حاشية فليست بالاشياء الهداية فليست
 وفيها المكيل لا تنسخ بغيره المتولي ولو الغلة له بغيره فليست
 وفي الحاشية الواقف لو اجر الوقف بنفسه ثم مات بقي الاستمرار
 لا تبطل لانه اجر لغيره ومثله في البرازية وفي السراجية وحكم
 عزل القاصي والمتولي كالموت فلا تنسخ وتنسخ ايضا
 بموت احد مستاجرين او موجدين في حصته اي حصة
 الميت لو عدلها لنفسه فقط ويثبت في حصة الميراث
 فليست بغيره وقف الاشياء بغيره بالملكية فليست بغيره
 قرية وهو بالعلم فجميع ثمراتها على المصنف فينبغي للمتولي

ان يذهب للقوله من المتاجر او غيره فيخلى بينه وبينها
 او يرسل وكيله ليرسل له احيانا للوقت فيلصق
 قلت لكن تعال بحسبها ان المتاجر من المتاجر عن
 يوسع فتاوي تاري للمعالي تملكه مقبض في كل مكان
 من الذهب والفضة والبرق فيها كذا في قوله الفلاقيته
 مسایل شق حرق حماد ايجلي اصيل قصب
 محصور في ارض مستاجرها ومنفعة فله ارض
 بيت المال المحقق للقرابة في كل حال وفيه اليد
 وطرح المسألة قلت فماذا يملكه الذي يملكه لا يتبع
 في الارض يضمن طالما تسمى مكانه يضمن الوضوح
 لا يملكه الربح عليه عليه العتري في المصلحة فاحرق
 شيء من ارض غيره لم يضمن يضمن المصلحة في كل شيء
 تضرب الرياح فلو كانت مضطربة فمن الله يعلم انها
 لا تستقر في ارضه فيكون مباحا وكذا كل موضع كان له
 حق الوضع فيه اي في ذلك الموضع لا يضمن على كل حال
 اذا تلف بذلك الموضوع شيء سواء تلف به وهو ق
 مكانه وكذا بعد ما زال عنه بخلاف ما اذا لم يكن له وضع
 فيه حق الوضع حيث يضمن الواضح انما تلف به شيء وهو
 في مكانه وكذا يضمن له لا يضمن له كونه في الطريق
 موقوف

ثم وضع اخر اخري فتدحرجا فانكسرتا عن كل جهة صاحبه
 وان زال بخرج كرج وسيل لا يضمن الواضح هذا هو الاصل
 في هذه المسائل كما حققته في الثانية ثم فرع عليه بقوله
 فلو وضع حجرة في الطريق فاحترق بذلك شيء ضمن لتعدي
 بالوضع وكذا يضمن في كل موضع ليس له فيه حق المرور
 الا اذا هبت به اي بالوضع الرجح فلا ضمان لغيرها فقله
 وكذا لو خرج السيل الحر وبه يفتي خانية ولو اخرج
 الجراد الحدي من الكريه وكانه ثم يخرجه بطريقة فخرج الشرار
 الى الطريق واهرق شيئا ضمن ولو لم يخرجه الرجح لا يضمن
 يبقى ارضه سقيا لا يتحمل فتعدي الماء الى ارض جاره
 فافسرها ضمن لانه مباح لا يتسبب افعدا خياط او صباغ
 في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف كواحد العمل او
 اخلف كخياط مع قمار صحت استئثاره لانه شركة الصانع
 فهذا بوجاهته يضمن وهذا بخلافه يضمن كاستيجار حبل
 ليعمل عليه محلا وراكبين الى مكة وله العمل المتعدد وديته
 احب وكذا اذا لم ير للطراحة والحاف وفي الملوحة ولو
 تكاري الى مكة بالسماسة بغير اجنها ويحمل العقود عليه
 حلا في ذمة الكاري والابل التي وجها لهما لا تضد قلت
 فما ينعلم الجاهل من الاجارة للعمل او الركوب الى مكة بلا تعيين

الاول صحيح والله اعلم استاجر رجلا لئلا يحمل مقدار من الزاد
 فاكل منه ردعوه من زاد ونحوه قال لقاصب واره فزعمها
 والا فاجرتها بكل شهر كن اقله يفرغ وجب على القاصب سمي
 لان سكوتها رضا الا اذا انكر القاصب ملكه وان ائتم
 بيينة لانه اذا انكر لم يكن راضيا بالاجارة او اقر عطف
 على انكره اي بملكه ولكن لم يرض بالاجارة لانه صرح بعدم
 الرضا في الاشياء المسكوت في الاجارة يعني وقول فلو قال
 للسكان اسكن بكذا او لا فانتقل او قال الراعي لا ارضي بل بكذا
 فسكت لزم حاسمي بقي لو سكت ثم لما طلبه قال لم اسمع
 كلامك هل يصدق ان به صمم نعم بعد قبضه قيل وقيل
 نعم استاجران يجر المجر من مخرج ولا يجوز وانما يتخلل ثالث
 به يعني للزوم تحليل المالك وهل تبطل الاولى بالاجارة
 للمالك الصحيح لا وجهانية قلت ومعنى مقاصب
 خان وغيره وفي المفردات وعليه الفتوى وقد ما عن البحر
 معز بالجوهر الاصح نعم واقوم المصنف عمة وتعل صاحب
 الخلاصة ما يفيد انه ان قبضه منه بعد ما استاجره
 بطلت والا فليكن التوفيق قائل وهل تسقط الاجرة
 مادام في يد المجر خلا في سوط في شرح الوجهانية
 وكذا باستيجار عقار ففعل الوكيل وقبض ولم يسلمها
 اي لم

اي لم يسلم الوكيل العين الموجهة اليه اي الي الموكل حتى مضت
 المدة فالاجرة على الوكيل لانه حصل في الحقوق ورجع الوكيل
 بالاجر على الامر لنيابة عنه في القبض فصار قابضا حكما
 وكذا الحكم ان شرط الوكيل تعجيل القبض الاجرة وقبض
 الدار ومضت المدة ولم يطلب الامر الدار منه فانه يرجع
 ايضا للمبرور او موقفا بقضيه في علم يظهر المنع وان
 طلب الامر القمار واداه الوكيل ليكمل الاجرة لا يرجع
 لانه لما حبس الدار بكم يتقيد به نيابة فلم يصح الموكل
 قابضا حكما فلا يلزمه الاجر يستحق القاضي الاجر على
 كتب الوثائق والمحاضر السجلات قدر ما يجوز لغيره كالمغني
 فانه يستحق اجر الشئ على كتابة الفتوى لولا الواجب عليه الجواب
 باللسان وفي الكتابة بالبيان ومع هذا الكافي احتراز
 عن القيل والقال فيصير انما الوجه من الابتدال فوازية
 وتماه في قضا الوهابية وفي البحر في حكمه وطلب اجرة
 ليكتب شهادته بحاز وكذا المفتي لوفي البلدة غيره وقيل
 مطلقا لا يكتفى به فينتج بوجوبه عليه ما استاجره
 ليكتب له تعويذا لاجل السجدة الخفيف لمقدم الكاغند
 والمخطوكة المكتوب المتاجر ليقون خصما للمدعي الاجارة
 والرهن والشئ لانه لو لم يكن الا على مالك العين بخلاف

المشتري والموجوب له للمطالبة العين وهل يشترط حضور
 المجرع المشتري قولان وقصص الإجارة فسخها
 والمزارعة والمعاملة والمناوبة والوكالة والكفالة
 والايضا والوصية والغفنا والإجارة والطلاق
 والعناق والتوقف حال كونه كل واحد مما ذكر مضافا إلى الزمان
 المستقبل كاجرتك أو فسختك ركن المهر صريح بالإجماع
 لا يقع مضافا للاستعمال كما كان تعليق الحال مثل البيع
 وإجارته وفسخه والقسمة والشركة والمهرية والنكاح
 والرجعة والصلح من مال وأبر الدين وقد عرفت قلت
 البيوع إذا جاز المثل في نفسه من غير أن يتردد أحده
 فلم يتردد فسخها ومالم يفسخ كان على المستاجر المسمى
 به فسخي فسخ العقد بعد تحصيل البدل فلم يفسخ محسب
 المبدل حتى يستوفي مال البدل صحيحا كان العقد أو فاسدا
 لو العين في يد المستاجر فليفسخ استاجر مستقولا وفارغا
 صح في الفارغ فقط لا المشغول كما مر لكن حرر بحسب
 الأشياء إذا راجع صحت اجازة المشغول ويومر بالتقريع والتسليم
 ما لم يكن فيه ضرر فله فسخها بنفسه استاجر مستقولا وضاع
 ولده أو جديده لم يجز لعدم العرف المستاجر فاسدا إذا جاز
 صحيحا جازت لو بعد قبضه في الامعية وقيل لا يقدم
 الكل

الكل والكل في الأشياء فروع علم ان المقاطعة إذا
 وقعت بشروط الإجارة فهي صحيحة لأن العبرة للمطالبة وقد ضاه
 في الجهاد وصح استيجار قلم ببيان الإجارة والمدة استاجريا
 ليستصح به خارج المهر فاستصح به في المهر فان كان ثوبا
 لزوم الاجر فلهذا كان دالة لاساقها ولم يتركها لزم الاجر
 الا لحدوثها خطأ المكاتب في البعض أو الخطأ في كل ورقة
 خير الشاغل على اجزائه أو تركه عليه وأخذ منه
 القيمة والقيمة لبعضها أعطاه بحسب ما به من المسمى المهر في
 باجره لا يتردد الزيادة والكل استجر الإجارة وفي البعض
 بحسب ما به من دليلا كذا قوله عليه اجزائه ان مشي لاجله
 من دليلا كذا قوله كذا فهو باطل ولا اجزائه له إلا إذا عين
 الوضع استاجرته فسخ حرمه في عشرة وبين المهر ففسخ
 خمسة في خمسة كان له ربح الاجر الكل من الأشياء وفيها
 جاز استيجار طريق للزور أو بين المدة قلت وفي حاشيتها
 هذا قوله وهو الاستاجر مخرج جميع وفي الخيار من ذلك
 على كذا جاز لأن الاجر يتعين بدالته وفي المطالبة داري
 لك إجارة هبة صحت غير لزوم فسخها ولو بعد القبض
 فليحفظ وفي لزوم الإجارة المضافة تصحيحا وان عدم
 لزومها بان عليه الضوي وفي الجحدي لا تجوز إجارة البناء

ومن يحد بجوار لو منتفعا به كجدار وسقف وبه يفتي
 ومنه اجارة بامكة وكه اجارة ارضها وفي الوصانية ٨٠
 وفي الطب والباري قولان والبناء كام القري اذ ارضها ليس تقوى
 ولودفع الدلال ثوبالتاجر يعله لوراء ليس يخسر
 ومن قال قصدي ان اسافر فافسخ فخلعه او فاسال رفقا
 ويستخرج من ترك الاجارة فالتري ولو كان في بعض الطريق في
 له فسخرها الوالت منها معين واطلق يعقوب وبالصنف
 واما في ضيق من الكل جائز ولو ان اجر المثل من ذلك التز
 ومن مات مديونا واجر عقاره فوافاه المستاجر الجبر احدث
 مناسبه للاجارة ان في كل سنة املك الرقة كسخره وسفحة
 لغيره كتاب **المساكن** الكتاب الكافي
 الكتب وهو جمع الحروف سمي به لان فيه ضم حرية اليد الي
 حرية الرقة وسرعا يخرج المملوك يد اي من جهة اليد
 حاله ورقة ما لا يعنى عند اداء البدل حتى لو اده حاله
 عتق حاله ورقتها الايجان والقبول بلغة الكتابة او
 ما يودي معناه وشرطه كون البدل المذكور فيها معلوما
 قدرا وجسه وكون الرق في المواقعا لاكونه منجا او موجلا
 له عتقا بالمال وحكمها في جانب المبد استغ الحرج في الحال
 وبوق الحرية في حق اليد لا الرقة لا بالاداء في جانب
 المولى

المولى بوقت ولاية مطالبة البدل في الحال ان كانت
 حالة والمالك في اليد اذ اقبضه وعوده ملكه اذ انجز
 كلفه فله ولو القى صغيرا بفعل عيال حال اي فقد
 كله او موجد كله او نجم اي مقسط على الشهر معلومة او قال
 جعلت عليه القاق حلية بخوما اولها كذا واخرها
 كذا فان ادبته فانت حر وان عجزت فقتل وقيل العبد ذلك
 صحيح وصار كتابا لا يملك قوله تعالى فكا يوم والامير
 للذبح على الصحيح والمراد بالخبر ان لا يغير بالسلم بعد العتق
 فلو يفرق الا فله فكم ولو فعل صحيح ولو كانت نصف عبده
 عتق ونصف الاخر فدون له في العتق ولو ادمعه ليس له
 ذلك كله يطلع على العبد حق العتق وقامه في الثانية خانية
 واذا صحت الكتابة خرج من يده دون ملكه حتى يودع
 كل البدل الحديث اي داود الملكات عيدا بقي عليه رسم
 فزع عليه بقوله وغرم العتق وطى عاتبة لمرته عليه
 او عيني عتقا فانه يفرم ارضها او حتى على ولدها او يلف
 المولى ما لها لانه يفتقد الكتابة فله ان يملكها كما لا يخفى
 نعم لا حد ولا فود على المولى للشبهة شتى ولو اعتقه عتق
 بحال الاستقا طحقه وفسد ان كاتبه عاخره وخبره
 لعدم كالتسليم في حق السلم فلو كان اذ يمين جازا وعلي

قيمة اي قيمة نفس العبد لجهالة المقدار او علي عيني
 غيره لجزوه عن تسليم ملك الغير او علي مائة دينار ليرد
 سيده عليه وسيف غير معين لجهالة المقدار فهو اي عقد
 الكتابة فاسد في الكل لما ذكرنا فان ادي المالك الخبيث
 بالاداء وكذا الخنزير لما ليتها في الجملة وسعي في قيمته
 بالغة ما بلغت يعني قبل ان يتراعى القاضى ابن كمال واعلم
 انه متى سمي مالا فسد الكتابة بتبعيه من الوجه لحر
 بقصر من السعي بل تراعى عليه ولو كانت غايته وخوفا
 كالم بطل العقد لعدم ما ليتها لهما عند كل احد فلا
 يعتق بالاداء الا اذا علقه بالشروط ما فاقعت للشرط لا للعقد
 وصح العقد في جواب بين جنسه فقط اي في نفسه
 ومفاته ويودي الوسيط او قيمته ويخير علي قبولها
 وصح ايضا من كافر كاتب قنا كافر امته علي شرط اليه
 عنده معلومة اي مقدرة ليعلم البذل واي في الوفاء
 والعبد سلم فله قيمة الخنزير وعقن بقصرها لتعلق عتقه
 بادا الخنزير مع ذلك يسعي في قيمته كما مر وصح ايضا
 علي خدمته شرب الماء اي للمولى ولغيره او خنزير وبناء
 واذا بين قدر المولى والادارة بما يقع التمتع لحصول
 الركن والشرط لا يفسد الكتابة بشرط لغيرها بالنكاح
 البتة

ابتدا لانها مبادلة بغير مال وهو النحر الا ان يكون
 الشرط في طلب العقد ففسد لشبهها بالبيع انتهى لانه
 في البذل هذا هو الاصل بالسبب ويجوز للمالك
 ان يفعله وما لا يجوز للمالك البيع والشراء ولو جازة يسيرة
 والسفر وان شرط المولى عدم تزويج امته وكفاية عبده
 والمولاه ان ادي الثاني بعد عتقه والا بان اداه قبله
 او اديا ما فليس له التزوج بغير اذن مولاه ولا الهبة
 ولو بغيره ولا الهبة الا يسير منها ولا النخل مطلقا
 ولو باذن بنفس لانه تبرع ولا الاقراض واعتاق عبده
 ولو بمال وبيع نفسه منه وتزوج عبده بعتقه بالمهر
 والعتقة واب ووهي وقاض وامينه في زينة صغير
 تحت حجره ككاتب فيما ذكر بخلاف مضارب وما ذوات
 وزيه ولو معاوضة علي الاشبه باختصاص تعرفهم بالتجارة
 ولو اشترى اياه او ابنته مكاتب عليه نكاحه والمراد قرابة
 الاولاد لا غير واشترى محرما غير الولاد كالزوجة والعسر
 لا يتكاتب عليه خلافهما ولو اشترى ام ولد مع ولده منها
 وكذا الوشاهاتم شاه جوهرة ثم يبيعها لغيرها لولدها
 ولكن لا تدخل في كتابته ثم فرع عليه بقوله فلا تعتق
 بعتقه ولا يفسخ نكاحه لانه لم يملكها بخلافه ان

يظاهرها بمالك النكاح وكذا للمكاتبه اذا اشترت بعلمها
غير ان لها بيعه مطلقا لان الحرية لم تثبت من جهتها
ولو ملكها يدونه اي بدون الولد جاز له بيعها خلافا
لها وان ولد له من امته ولد فادعاه فكانت عليه تبعها
له وكان كسبه له لانه كسب كسبه زوج المكاتب امته من
عبده فكانت لها فولدت دخل في كتابتها وكسبه وقيمتها
لو قتل لها لان قيمتها ارجح مكاتب او ماذون في صحيح
امته زعمت انها حرة باذن مولاه متعلق بتكفي فولدت منه
ثم استحقته فالولد رقيق فليس له اخذه بالقيمة
خلافا للمجهول لانه ولد المذون وخضا المذون بالجبر
باجاز الصفاة واستحل الزيلي ولو اشترى المكاتب
امته شرافا سدا فوطيها ثم ردها للفساد لشهرتها او
شراها صحيحا فاستحققت وجب عليه العقر في حالة
الكاتبه قبل عتقه لدخولها في كتابته لاق الاذن بالشر
اذن بالوطي ولو وطئها بنكاح بلا اذنه اخذ به بالعقر
منذ عتقوا اي بعد عتقه لعدم دخوله فيها كما مر والمذون
كالمكاتب في عا في الفصيلين واذا اولدت مكاتبه من سيده
فلها الخيار ان شاءت مضت على كتابتها واناخذ العقر منه
وان شاءت عجزت نفسها وهي ام ولده ويثبت نسبها
بلا

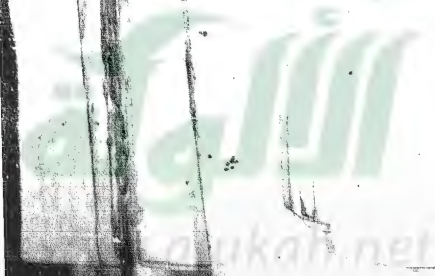
بلا فعتقها لانها ملكه رقة ولو كانت شخص ام ولده او
مذونه صحيح وعتقها لم الولد حيا بموته بالاستيلاء وهي
المذون في ثلثي قيمتها ان طحا او سبي في كل البديل بموت
سيده فعتق لم يترك غيره ولو ذر مكاتبه صحيح فان عجز بقى
مذورا والاسير في ثلثي قيمته ان طحا او سبي في ثلثي البديل
بموته اي المذون في مصر لم يترك غيره وان كان ذواتا موسرا
يجب خراج المذون من الثلث عتق بالتدبير وسقط عنه
بذل الكتابة كما لو عتق المولى مكاتبه فانه يعتق بحاجات
لقيام ملكه كاتبه على الف درهم على الف درهم على نصفه
حالا صحيح استحق ان يرضى كاتبه عليه على الف درهم الى سنة
فان المرضى والمطل ان قيمة المكاتب الف درهم ولم تجز
الورثة التاجيل ولم يترك غيره في عتق المكاتب ثلثي البديل
وعتق المذون القيمة حالا والباقي الى اجله او درقيقا
لقيام البذل تمام الرقة فتسوف في الحرة وان كاتبه
على الف الى سنة والحال ان قيمة المذون لم تجز والذكي
ثلثي القيمة حالا وسقط الباقي او درقيقا او اخذ الف درهم
المجاهدة في القدر والتأخير فتسوف بالثلث خرقا لمولى
عبد كاتبه عبدك فلاتا الغايب على الف درهم على ان ادبت
اليك الغافر محرر فكاتبه المولى على هذا الشرط وقبل المولى

٢٢٢
٢٢٥

ثم ادي الحر الفاسق العبد بحكم الشرط وكذا ولم يقل
 ان اديت فاوي يعتق استخسانا لتعودت في الفصول
 في كل ما ليس بضر ولا يرجع الحر على العبد لانه متبرع واذا
 بلغ العبد هذا الامر قبل ما رما كاتبا فما يحتاج لقبوله
 لاجل لزوم البذل عليه قال عبد حاضر سيده كاتبا عن
 نفسي وعن فلان القاي فكا تبها فقبل العبد الحاضر
 صح العقد استخسانا في الحاضر امالة والغاي تبعا
 وابرا او جعل الكتاب غنما جيبا بلار جوع ويجبر
 المولى على القبول للبدل من احدهما ولا يطالب العبد
 الغاي شي لعدم التزامه وقبوله الكتاب لغو لا يعتبر
 كرده اياها ولو لم يستطع عن الحاضر حصة حلالا والاردقا
 ولو ابر الحاضر لوجه له غنما جيبا وان كانت الامنة عن
 لغرها وعن ابني صغيرين لها وقبلت صح استخسانا
 لما رواي ادي عن ذكركم يرجع على الاخر لانه متبرع ويجبر
 على القبول الى الاخر لما روي عن كاتب نصف عبده
 فاوي الكتاب عتق نصفه وسي في قيمة قيمته وقال العبد
 كله مكاتب على ذلك المال وبه ناخذ حاوي في دسي
 باب كتابة العبد المشترك عبد لشريكين
 اذن احدهما صاحبه ان يكاتب حظه بالف ويقبض
 بدل

بدل الثانية فكانت الشريكة الماذون فقد في حظه
 فقط عنه الامام ليجري الكتابة عنده وليس لشريكة فسخه
 لاذنه واذا قبض نصفه بعض الالف فجزء القبول كله
 للقاي لاذنه لسبب القبول فيكون متبرعا ولو قبض الالف
 فحق القايين اذ بين شريكين كاتبا فوطيهما احدهما
 فادعاه الواهي الثاني صحته وهو له لقيام ملكه ظاهر لا فاقا
 لهما وان عجزت بعدة لما جعلت الكتابة كالم تكرر وجنيد
 فمريه المحيطة ام ولد للاول ولزوال الاخر من الافتقار
 ووطوه سابقا وضمن الاول لشريكة نصف قيمتها ونصف
 عقرها وضمن شريكة عقرها كاملا لوطيه ام ولد الضير
 حقيقة وقيمة الولد ايقار هو ابنة لانه بمنزلة المورور
 واي من الشريكين دفع العقر الى الثانية صح اي قبل العجز
 لا ختمها مملوفا فادعاه عجزت لرد المولى وان ادبر الثاني
 ولم يطاها والمسيلة بحالها فجزت بطلان التدبير وضمن
 الاول لشريكة نصف قيمتها ونصف عقرها والولد للاول
 وهما ام ولد وان كاتبا فجزها احدهما مورا فجزت
 ضمن الحق لشريكة نصف قيمتها ورجع الخامن به عليه لها
 تقر ان الساك اذا ضمن العتق خرج عندها عند ما فرغ
 عبد لرجلين درهم احدهما ثم حرره الاخر فنيا او عكس الحق للادبر

شبكة



انشا او استسجى في الموردين او ضمن شريكه في الاول
 فقط بال... موت المكاتب وعجزه وموت المولي بركات
 عجز عن اداء خراج كان له مال سيصل اليه لم يخرج الخاجر
 على ثلاثة ايام منها مدة ضربت لابل الاغذاء والا عجزه
 الحاكم في الحال وفسخها بطلب مولاه او فسخ مولاه برضاها
 ولو كانت المكاتب فاسدة فالمولاه الغني بغير رضا
 ولا يملك المكاتب فسخها مطلقا في الجانب والغاسدة وان لم
 ير المولي وعاد رقه بفسخها وما في يده مولاه والمكاتب اذا
 مات وله مال لا يفي بالبدل لم تنسخ وتودي كتابته من
 ماله وحكم بعتقه فيما خرج من اجزائها كما يحكم
 بعتو مولاه المولودين في كتابته لغيره والباقي من ماله
 ميراث لورثته ولو لم يترك مالا وترك ولد اولاد في
 كتابته ولا وفا بطلب كتابته في كتابته كما يطلب
 بغير مجرمه القسطة فاذا ادى حكمه بعتقه قبل موته
 وبعثه تبعا وتترك وتداشرا في كتابته ادى
 البذل حالا او رد الي حاله رقيقا وسواه بينهما واحدا
 الابوان فيردان للرق كما مات وقال ان اديا خلاعت لولا لا
 اشترى المكاتب ابنه فان عرفت وفاء ربة ابنه لموته حرا
 ابن حرام وكذا ايمنه لو كان هو اي المكاتب وابنه
 الكبير

الكبير وتبين كتابة واحدة له وورثتها كسخت واحد
 ضرورة اتحاد العقد فان ترك المكاتب ولد امره اي مقته
 وترك ربا يفي ببدلها حتى الولد فقطن به بما جني عليه
 عاقلة منه ضرورة ان الاب لم يفتق بعد لم يكن ذلك القضا
 تعجز الابه لعدم المتابعة بالحق بالام لا مكان الوفي في
 الحال ولو قضى به بالمو لا تقوم احد بعد خصومتهم مع قو
 الاب في ولايته في واي القضا بما ذكر تعجز عنه في فصل
 مجتمرا فيه وطاب لسيده وان لم يكن مضافا للهدية ما ادى
 اليه من الصدقات فجز لتبدل الملك واصله حديث برة هي لك
 صدقة ولنا هدية كما في وارت شخص فقير ما ان عزم صدقة
 اخذها وادخلها في وكافي ان يسيل اخذها ثم وعمل
 الى ماله وهي يده ايملا كة وكنتها استغني وهي في يده
 فانها تطيب له بخلاف فقرا اياهم لغني اوها شي عيش زكاة
 اخذها فعمل لان الملك لم يتبدل فلان جني عبيد وكتابة سيده
 جازمها بغيره او جني مكاتب فلم يقض له بما جني فجز
 فان شالو لم يرد في العبد وفدي لزوال المانع بالخير وان قضى
 به عليه حال كونه مكاتب فجز بيع فيه لا تتقال التي شرقة
 الي قيمته بالفضل قيد بالجز لان جبايات المكاتب عليه في كسبه
 ويلزمه لاف من قيمته ومن الارش وان تكررت قبل القضا

فعلية قيمة واحدة ولو بعد فقيم ولو اقرب حياية خطا
 لوقت في كسبه بعد الحكم بها ولو لم يحكم عليه حتى يخرج طلت
 وان مات السيد لم تنسخ الكتابة كالنذير وامومية
 الولد وكامل الدين اذا مائة الطلب ويودي المال الى ورثة
 على نجومه كامل الدين بخلاف موت المطلوب لخواب ذمت
 هذا اذا كاتبه وهو صحيح ولو في مرضه لا يصح تاجيله
 الا من الثلث وان حرره اي كل الورثة في مجلس واحد
 عتق مجانا المستحسانا ويجعل ابرا اقتضا فان حرره بغير
 في مجلس والاخر في اخر لم يتخذ عتقه على الصحيح لانه
 لا يملكه ولو تجر بعد موت المولى عادر قمع كات تخته
 امة طلقتا لنتي فلهما لا يحل له اي يطلها حتى تنكح
 زوجها غيره وكذا المهر كات في مجلسها كتابا عتق كتابة
 واحدة اي بعقد واحد وتجر المكاتب لا يجر والقاصي
 حتى يجمعوا لانهم اكواد بخلاف الورثة فان القاصي يجر
 بطلب احدهم مجتبي وفيه كات عبديه مرة فخر احدهما
 فزده المولى في الرق او القاصي ولم يعلم بكتابة الدخول ليصح
 فان غاب هذا المردود وجا الاخر ثم عجز فليس للاخر
 في الرق ف روع اختلف المولى والمكاتب في قدر
 البدل والقول للمكاتب عندنا ولا يكس المكاتب في دين
 مولاه

مولاه في الكتابة وفيما سوي دين الكتابة قولان سراجية
 قلت وفي عتاق الوهبانية . . .
 وفي غير جنس الحق يحس سبها مكاتبه والعبه فيها مخير
 ولادولاد زوجين حررا - لمولي ايهم ليس لادم معبر
 توفي وما واذا مات الميت من الولد له والحي تسمى وتخص
 اي ان لم يكن معها ولديعت وان كان استسميت
 على نجه صغير كان ولدها او كبير لو عتقها تسمى مطلقا
 كتاب الولد هو لغة النمرة والمجبة شق من
 الولد وهو القربى وعبارة عن الناصر بولا العتاق
 بولادة المولادة زليحي ومن اشار به الارث والعتاق وولاية
 الانكاح ويبرهن علم ان الولد ليس نفس الميراث بل قرابة حكمية
 تصلح سب اللدنة وسب الممتنع على ملكه لانا لا اعتاف
 لان بالاستيلاء وارت القريب يحصل الحق بلا اعتاق واما
 حديث الولد ان عتق فخر في حاله من عتق اي حصل له
 عتق باعتاق ولومن وصيه او فروع له ككتابة وتدبير
 واستيلاء او بمالك قريب فزلاه لسيد ولوامر الاوه ميا
 حتى تتخذ وصايا وتقتضي ديونه من ولده من سبها
 لمخالفته للشرع فيطل ومن عتق امته والحال زوجها فن
 الغير فولدت لاقل من نصف حوله من عتقت لا يستقل ولا الخ

الوجود عند العتق عن موالي الام ابدا وكذا الولد است
 ولد من احد من الاقارب من ستة اشهر والعتق لا يكره منه ويسته
 ايا من نصف حول خروجه كونهما توأمين واذا ولدت بعد
 عتقها لا يكره من نصف حول فولادها لو ان الام ابعد
 لتقدر تقيمت له الام لرقه فان عتق العتق وهو الاب
 قبل موت الولد لا بعده جرد لا يضره الى مواليه لولا المانع
 هذا اذا لم تكن هتفه فليعتقه فولدت لا يكره من نصف حول
 من العتق وليكون حولين من الغرق لا يستقل الموالي الاب
 سبي له مولي مولاة او لم يكن له ذلك وقيد بالحي لا بولادة
 المولادة لا يكون في الحرب لقوة انسابهم تلج معتقة ولو
 لم يكن حولت منه فولدت لها مولودا لها العتق ولا العتاقة
 حتى اعتبرت فيه الكفاة لافي العجم وولا المولاه والمعتق
 مقدم على الرد فقدم عيني ذوقها الدحام موخر عن العتقة
 النسبية لانه حصه نسبية فانها مال المولي سحر
 المعتق ولا يشاركه نسبي في الميراث فرب عتقة المولى
 المذكور وسحقه في يابه وليس للنساء من الولا الا ما
 في الحديث المذكور في الدور وغيرها لكن قال العيني
 وغيره انه حديث منك لا اصل له سجي الجواب عنه في
 الغرائب ثم فرع على الاصل المذكور بقوله فلو ان المعتق
 ولم يترك

ولم يترك الا ابنته معتقة فلا شيء لهما اي لابنة المعتق
 ويصح ما لم يثبت المال هذا ظاهر الرواية وذكر
 الزيلعي معنى النهاية ان بنت المعتق تتر في زمانها العتاد
 بيت المال وكذا ما فضل عن من احد الزوجين وعليه
 وكذا المال يكون للابن او البنت وحدها كذا في الغرائب
 واقره المعتق وغيره ولو املك الذي عتق او لمسلم او غنم
 فولادها لان الولد كالب في توارثه به عند عدم الحاجب
 كالمسلمين فلموسلم الاميرة ولا يعقل عنه وهذا التصريح
 فساد القول بان الولد هو الميراث حق الانتفاع ولو اعتق
 حربي في دار الحرب عتق حرييا لا يعتق حبيذا ولا ولده
 حتى لو خرجا اليها مسلمين لا يرثه خلافا لما كان له
 ان يوالي ما ساء لانه لا ولا لاحد عليه ولو دخل مسلم في
 دار الحرب فاشترى عتقة وعتقه بالقول عتق بلا
 تحلية ولو كان المبدع مسلما فاعتقه مسلم او حربي في
 دار الاسلام فولادها له اي لعتقه في دار الاسلام
 ولا ميراث وبرز كل ان اعتقه يفتي بالولا والميراث لهما
 المولي يستحق الولا ولا يعتق تتخذ منه وصاياه وتعتق
 منه ديونه الكفاة تعتبر في ولا العتاقة فعتقة التجار
 كقول المعتق المظاردون الدباغ الام اذا كانت حرة الاصل

شبكة

الألوكة

alukah.net

بمعنى عدم الرقي في أصلها فلا ولا على ولدها والاب إذا كان
 كذلك فلو عربيا لا ولا عليه مطلقا ولو عجميا لا ولا عليه
 لقوم الاب وبورث مقتها الموصية خلافا للشافعي
 فصل في ولاية المولاة اسلم رجل مطلقا لغيره من ولاة
 او والي غيره الشرط كونه عجميا لا مسلما على ما مر وسيجي
 على ان يرضى اذا امان ويعقل عنه اذا جني مع هذا العقد
 ولا يوالي مطلقا وعقله عليه وارثه لم وكذا الوشرط
 الارث من الجاهلين ولو لم يرضى جاني عاقل يرضى له ولو وصيه
 ص لمدم المالك كما لو يوالي المبيد باذن سيده اخر فانه
 يصح ويكون وكذا عن سيده بعقد المولاة واخر ارثه عن
 ذي الرحم لضعفه وله العقل عنه محض هالي يرضى ان لم
 يعقل عنه او عن ولده وان يعقل عنه او عن ولده لا يتقل
 لتأكيده ولا يوالي مقتي احد الزوم ولا العتاقه امرأة والت
 لم ولدت بغيره والنسب ينسبها المولود فيما عتقته وكذا
 لو اقرت بعقد المولاة او انطلقت والولد معها لانه تقع
 محض في حق صغير لم يرضى له بعقد المولاة شرطه ان
 يكون حرا مجهولا النسب بل لا ينسب الي غيره اما نسبه
 غيره اليه فغير ملص غناية والثاني ان لا يكون حريبا
 والثالث ان لا يكون له ولا عتاقه ولا ولا مولاة مع احد
 وقد

قد سئل عنه والرابع ان لا يكون عقلا عن بيت المال والخامس
 ان يشترط العقل والارث واما الاسلام فليس بشرط فتجوز
 مولاة المسلم الذي وعكس والذي الذي وان اسلم الاستغسل
 لان المولاة كالوصية كما بسط في البدائع وفي الوهبانية
 ومعنى عبد عن ابيه ولأبيه له وابوه بالشبهة يوجب
 يعني اعتق عبده عن ابيه الميت قالوا له والاجر للاب ان شاء
 الله من غير ان يتفق من اجر الابن وكذا الصدقات والاهوات
 لا يوجب وكل من يكون الاجر لهم من غير ان يتفق من اجر الابن
 شي مضمرة ان كتاب الاكله هو حمل الانسان
 على ان يكرهه موطا فعل يوجد من المكروه فيجوز شعبي يصير
 به مدفوعا الي الفعل الذي طلب منه وهو نكاح قاهر
 وهو الملمح تلف نفس او عضو او ضرب مبرح والافناقض وهو
 غير الملمح وسطره اربعة امور قدرة المكروه على انواع ما هو به
 سلطان اولها او نحوه والثاني حرق المكروه بالفتح اي اقام
 اي ايقاع ما هو به في الحال بفعله ظنه ليصير ملجأ والثالث
 كون الشيء المكروه به متلفا لنفس او عضوا او موصيا عما
 بعده الرضا وهذا الذي مر انبه وهو يختلف باختلاف
 الاشخاص فان الاشراق يفنون بكلام خشن والارذال رعيما
 لا يفنون الا بالضرب المبرح ابن كمال والرابع كون المكروه ممتنع عما

اكره عليه قبله اما الحقه كبيع ماله او حق شخص اخر
كالتلاف مال الغير او الحق الشرعي كسب الخمر والذنا فلواكره
لقتل او ضرب شديد فتلف لا بسوط او سوطين الا على المذاكير
والعين بزازة او حبس او قيد مديد في خلاف حبس يوم او
قوة او ضرب غير شديد الا الذي جاءه ورجع حتى باع او اشترى
او اقرا او جرح مستغ ما يعتقد ولا يطل الحق الفسخ بموت احد
ولا بموت المشتري ولا بالزيادة المنفعة من تعدي
وسيج ان يستوفى ثلثه او ثلثه الايدي او اصفى لاذ الاكره
الملي وغير الملي بعد ما ان الرضي والرضي شرط لصحة هذه
المقود وكذا الصحة الاقرار فلا اضرار له حق الفسخ والامضا
ثم ان تلك العقود نافذة عنه نأ وجبته يملك المشتري
ان قبض فيصح اعتاقه وكذا الحال في عقد مكرمة قيمته
وقت الاعتاق ولو مصر اذا هدي لقتله يعتقد فاسد
فان قبض منه او سلمه البيع طوعا قيد المذكور في عقد بيع
لزم لما مر ان عقود المكره نافذة عنه نأ والمعلق على الرضا
والاجازة لزومه لا نفاذه اذا اللزوم امر ورا التناو كذا
حققه ان الكمال قلت والفاط ان مالا يصح مع الرزل يعتقد
فاسدا فله ابطاله وما يصح بيع فيه من المامل كما سيجي
وان قبض الثمن مكرها لا يلزم وانه ان بقي في يده لعناد
المعقد

المعقد لكنه يخالف البيع الفاسد في اربع صور يجوز باطله
القولية والفعلية والثاني انه ينقض ثمن المشتري منه
وان تداولته الايدي والثالث تعتبر القيمة وقت الاعتاق
دون وقت القبض والرابع الثمن والمثل امانة في يد المكره
لا حقه باذن المشتري فلا ضمان ولا تعد بخلافها في الفاسد
بزازة امر السلطان اكره وان لم يتوعد و امر غيره لا الا
ان يعلم المامور بدلالة الحال انه لو لم يمثل امره يقتله
او يقطع يده او يضربه ضربا يخاف على نفسه او تلف عضوه
منه المفق وبه يفتي وفي البرازية الزوج سلطان زوجته
فيستحق منه الاكره اكره المهر على قتل صيد قايي حتى قتل
كان ما جاور بعد الله تعالى ولو اكره البايع على البيع لا المشتري
وهلك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع لقبضه بعقد فاسد
والبائع المكره انه ان يضمن اياها من المكره بالكسر والمشتري
فان ضمن المكره رجع على المشتري بقيمته وان ضمن المشتري
فقد يعفي جاز لما مر كل شرهده ولا ينفذ ما قبله لو ضمن
المشتري الثاني مثلا لصيرورته ملكه فيجوز ما بعده لا ما قبله
فيرجع المشتري الضامن بالثمن على بايعه بخلاف ما اذا اجاز المالك
احد الباعان حيث يجوز الجميع ويأخذ الثمن من المشتري
الاول لزال المانع بالاجازة فان اكره على اكل بيته او دم او لحم

خنزير أو شرب خمر أو كراه غير ملجي مجبى أو ضرب أو قيد
 لم يجز إذا ضرورة في الكراه غير ملجي نعم لا يجزى للشرب للشيعة
 وإن كره ملجي بقتل أو قطع عضو أو ضرب مبرح ابن كمال
 إذا فعل بل فرض فإن صبر فقتل ثم إذا أراد به مضايقة
 الكفار فلا بأس به وكذلك لو لم يعلم إلا باحة بالكراه لا ياتى
 لحقائه فيعذر بالجمل كالجمل بالخطاب في أول الإسلام
 أو في دار الحرب كما في المصلحة كما قوضناه في الحج وإن كره
 على الكفر بالله أو بسب النبي عليه السلام يجمع وقد ورد
 بقطع أو قتل من خص له أن يظهر ما أمر به على لسانه ويؤذي
 وقلبه مطمئن بالإيمان ثم إن ورد ما لا يغير ويثبت امراته
 قضا لا ديانة وإن خطر إلى التورية ولم يور كثر وبانت
 ديانة وقضا نازل وجلالة ويوجب ولو صبر تركه الإجراء
 المحرم وميله سائر حقوقه تعالى كإفساد صوم وصلاة
 وقيل صيد حرم أو في إخراج وكل ما ثبت في فضله بالكتاب
 اختيار ولم يرخص الإجراء غير ما يغير القتل والقتل يعني
 بقتل الملجي ابن كمال إذا تكلم بكلمة الكفر لا يجزى إذا وخص
 به اتفاق حال مسلم أو ذي اختيار بقتل أو قطع ويوجب لو
 صبر ابن ملك وضمن ماله المال المكروه بالكسر لأن المكروه بالفتح
 كالإلالة لا يرخص قتله أو سبه أو قطع عنقه وما لا يسبغ
 بحال

بحاله اختيار ويقاد في القتل المبرح المكروه بالكسر لو مكلفنا
 على ما في المسألة خلاف لما في النهاية فقط لأن القاتل
 كالإلالة وأوجبه الشافعي عليها ونفاه أبو يوسف عن شرط للشيعة
 ولو كره على الزنا لا يرخص له لأنه قتل النفس بغير عيبها
 لكنه لا يجزى استسناؤه بل يرضى المبرح ولو طاعة لأمرها
 لا يسقطان من غير شرط وهو لا يفتى في جاني المرأة فخص
 لها الزنا بالأكراه الملجي لأن ذنب الولد يتقطع فلم يكن في
 معنى القتل من جانبها بخلاف الرجل لا يغيره لكنه يسقط الحد
 في زناها لأن زناه لأنه لم يكن الملجي وخصه لو لم يكن غير
 الملجي شيعة له قتل رخص ظاهر في جليلهم إن حكم
 الواطئ حكم المرأة لهم ولو لم يرضى بالملجي الولد يرضى بكونها
 أشد من حرمة الزنا لأنها لم تبح بطريق متا ولو لم يرضى
 عقليا ولذا لا تكون في الجنة على الصحيح قاله المنف وصح
 نكاحه وطلاقه وعنته ولو لا قول الله بقتل كسرا قرية ابن
 كمال ورجع بقيمة العبد ونصف المسمى إن لم يطاق وقد روي
 ويمسكه وظهره ورجعت مملوكه وخيضة فيه أي في
 الإبل يقول أو فعل واستلامه ولو ذمها كما هو إطلاق كثير
 من المشايخ وما في الخاتمة من التفصيل فقياس والاستحسان
 معناه مطلقا فيلحظ بلا قتل أو ذم للشيعة كما مر في

باب الرد وتوكيله بطلاق أو شقاق وما في الاستباه
من خلافه فقياس والاستحسان وقوعه والاصل عنده
ان كل ما يصح مع الهزل يصح مع الاكراه لان ما يصح مع الهزل
لا يجتمع الفسخ وكل ما لا يجعل الفسخ لا يؤثر فيه الاكراه
وعدها ابو الويثيق في خزانة القصة فالفية وعد فيهما
في باب الطلاق نظرا عن قوله يصح مع الاكراه اي لو
مديونة او ابرأ وكفيله بنفسه او مال لان البراءة لا تصح
مع الهزل ولذا لو اكره الشفيع على ان يسكت عن طلب
الشفعة جازت له ان يسكت عن طلبه ولا رده بلسانه
وقليه مطبق بالاجماع فلا يدين زوجته ولا يملكها
والقول لا يستحب ان اقلت وقدم ما هو التوازن خلافه
قليل قياس فاعلم ان القاضى وجلا ليقرب من
قتل رجل ثوبا او يقطع يده رجل ثوبا فاذا قتل
فقطعت يده او قتل على ما ذكرنا كان المبرور حيا
بالصلاح اقتصر من القاضى وان دثرهما بالسرقة معروف
بهما ولو بالقتل لا يقتصر من القاضى استحسانا للشفعة
خائفة قيل له اما المقترب هذا السرايب او يسع كيم
فهو الاكراه ان كان سرايبا لا يملك كالحزب والافلاقيسية
قال وكذا الزنا وسائر المحرمات وصاروا السلطات
ولم يبين

ولم يبين بيع ماله فباعه صحيح لعدم تعيينه والخيصة
ان يقول من اين اعطى ولا مال له فاقال الظالم بيع كذا
فقد صار ملكا فيه بزيادة خوفها الزوج بالضرب حتى
وهبت ماله فباع الهبة لئلا يقدح الزوج على الضرب وان
هو هذا اطلاقا وتزوج عليها ولو لم يفسخ باكر اخاينية
وفي مجمع الفتاوى مع امراته المتيقن من المسير في ابويها
الا ان تهب مهرها فوهبت بغير الهبة باطلة لانها
كالمرأة تملك بزوجها من غير الهبة الفتيوى وهي
زوج ابنته المكر من رجل فلما ارادت الزفاف منها الاب
الا ان يشهد عليها انها لم توفقه من ابها فافترت
ثم ادعت لها بالزفاف فلا يصح لقرارها كونها في مذهب
المكره وبها اقرى ابو السعود معنى الزوج لله المقترب
في شرح منظومه تحت الاقران في بحث الهبة المكره
ياخذ المال لا يضمن حاله اخذ في الاخذ وقت الاخذ
انه يرد على صاحبه ولا يضمن واذا اختلف المالك
والمرء في النسخة فالقول للمكر مع عيینه ولا يضمن عيبي
وفيه المكر على الاخذ والبيع انما يبيعه ما دام حاضرا
عنه المكر ولا يملك لزوجها العقد والالحاق بالبعد منه
وبها قبيح ان لا عذر لاخوان الظالم في الاخذ عنه

٢٢٣

شبكة

الأ

غنية الامير اورسولا في حفظه فـ روع الكره علي
 طعام نفسه ان جايها لا رجوع وان شبعان رجعت بقيمتها
 علي المكم لمعول منفعة الاكل له في الاول لا الثاني قاله اهل
 الحرب لنبى اخذوه ان قلت لست بنبي تركا والافلت ان
 لا يسعه قول ذلك وان قيل لنبى ان قلت هذا ليس بنبي تركا
 نيك وان قلت لنبى فتطاموسه استماع الكذب علي
 الدنيا قل حري بالرجل ان يدفع جاريته لان في نبيها
 دفعت اليك الف اسير لم يحل ان تبتغي عبدا مكرها لم يعتق
 في الاصح وهل الاكره باخذ المال معتبر شرعا خلاص
 الغنية نعرف الوهبانية
 وان يغفل المديون في حرافع لا تجري في الاكره من
 وصح في الاستحسان هو اسلامه ولا يقل ان يمتد بعد خبر
 كمال الجهر هو لغة النع مطلقا وشرعا
 منع من نفاذ تصرف قوي لا فعل لان الفعل بعد وقوعه لا يمكن
 به فلا يتصور الحجر عنه قلت يسكن عليه الرقيق منع نقا
 فعله في الحال بل بعد العتق كما صرح به في البدائع اللهم الا ان
 يقال الاصل فيه ذلك لكنه اخر لفتقه لقيام المانع قائل
 وسببه صغر وجنونه يوم القوي والضعيف كما في العترة
 وحكمه كغير كما ينبغي في الماذون ورق فلا يصح ملاق
 صبي

صبي ومجنون مطلوب اي لا يفتق بحال واما الذي يجبن
 ويخفي فحكمه كغير نهاية ولا اعتاقها وارقارها نظرا
 لها وصح طلاق عتق وارقاره في حق نفسه فقط لا سيده
 ولو اقر عا بالانحرال بعتقه ولو غير مولاه ولو له هدر ويجد
 وقد اقيم في الحال بعتقه على اهل الحرية في حقهما ومن عقد
 عقد ايدور بين تقع وضهره كماله يجرى في الماذون من
 من هو لا المجرب وهو يعقله يجرى في الما بيع سالك للمالك
 والشرع بال ايجاز وليه اورد وان لم يعقله فباطل نهاية
 وان قلنا اي هو لا المجرب يسوا عتقوا اولاد ور شيئا مقوما
 من مال او نفس ضمنوا اذ لا جرم في الفعل لكن ضمان العبد
 بعد العتق على ما مر في الاشياء العبي المجرب واخذ بافعاله
 فيضمن ما التفت من المال للمالك واذا قتل فلولية على اقلته
 الا في مسائل لا تلقى اقترضه وما اودع عنده بلا اذن وليه
 وما اعير له وما بيع منه بلا اذن ويستثنى من ايداعها اذا
 اودع صبي مجبور مثله وهي ملك غير صا فللمالك تضمين
 الدافع او الاخذ ولا يجزى حرمه كلف بنفسه هو تبذير المال
 او تفسيده على خلاف مقتضى الشرع او العتق درر ولو في
 الخمر كالزهر في بنا المسجد ونحو ذلك فيجر عليه عندها
 وتامة في فوايد شتى من الاشياء وفسق ودين وغفلة بل

يمنع مفت ما جن يعلم الخيل الباطلة كتعليم الردة لتبين
 من زوجها او تستطع عنها الزكاة وطيبس جاهل ومكابر
 مغلس وعندهما يجب على الحر بالسفاه والغفلة به اي
 بقولها يفتي حياة كالموعلي قولها المفتي به فيكون
 في احكامه كصغير ثم هذا الخلاف في معرفة ان تحتل الفسخ
 ويطلقا المزلولهما لا يصح له ولا يعطيه المزلول
 فلا يجر عليه بالاجماع فلا يقال الا في نكاح وطلاق ومقات
 واستبلااد وقديس وجوب زكاة وفطرة وحج وعبادة
 وذوال ولاية ابيه فصار موفي حجة لغزاره بالفتيات
 وفي الانفاق وفي صحة وهايله بالمرتبين للمثلث فمن
 في هذه كالتع وفي كفاية تعدد اشياء والمحال المتكلم يستوي
 فيه المزلول والجدة ينخذ من الجهد وما لا فلاح له ياذن
 القاضي خاتمة فان بلغ الهين غير رشيد لم يسلم اليه
 ماله حتى يبلغ خمس او عشرين سنة فصمى تصرفه فيه
 اي قبل المعتاد المذكور من المدة وبعدد يسلم اليه وجوبا
 حتى لو منع بعد طلبه ضمن وقبل طلبه لا ضمان كما
 يفيد كلام الجببي وغيره من المتأخرين وان لم يكن رشيدا
 وقال لا يرد فعلى يونس رشيد ولا يجوز تصرفه فيه
 والرشيد المذكور في قوله تعالى فان انتم منهم رشدا
 هو

هو كونه صالحا في ماله فقط ولو فاسدا قاله بن عباس
 والقاضي يحبس الحر المذنب لبيع ماله لدينه وقضي
 دراهم ويهمل على درجه يعني لا يبيع كذا لو كانا ذاهبا وبيع
 ذاهبا لدراهم دينه وبالعكس استحسانا لا لمخادعها في
 القيمة لا يبيع القاضي عرضه ولا عقاره للدين خلاق
 لربما دبه اي بقولها يبيعها الدين يعني احتيل ومعه
 في مصحح القدوري وبيع كل ما يحتاجه في الحال ولو اقر بما
 لزمه بعد الدون مالم يكن ثابتا يبينه او علم قاض فيرا حصر
 الفروا كما استهلكه اخلاجه في الفسخ كما امر افلس ومعه عرض
 سواه فقبضه بالاذن من بايعه ولم يود ثمنه فبايعه اسوة
 للزما في ثم خسر وانما اظهر قبل قبضه او بعدة لكن بغير
 اذن بايعه كذا لم يعترض به بحسبه بالتمن وقال الشافعي
 للبايع الفسخ جهر القاضي عليه ثم رفع الي قاضي اخر فاطلعه
 واجاز ما صنع الجور كخافي الخاتمة وهو ساقط من الدرر والنج
 جاز اطلاقه وطعن الجور في الدار من ابيع او قبل المطلقه
 الثاني وان كان جائزا لان جهر الاول جهره فبغيره فبغيره
 امضا قاض اخر في بيع الجور على الطالب ليس
 لا يجوز كمال المبيع خاتمة ولا يرد تقوله في المثل بالطلاق
 الثاني وهو ان على المودع لا يخي خضعة في ان يفسد

وبرهان ينبغي تقديم بينة بقا السفه انباه وفي الوهبانية
 ومن يدعي اقراره قبل تجرء من يدعيه وقته فهو اجدر
 ولو باع والقاضي لجلد وقلالة ثم فاداه من بعد بخسر
 فصل بلوغ الغلام بالاحكام والاحمال والاشغال
 والاصل هو الاقلال والتجارية بالاختلاف والحسين واحسب
 ولم يذكر الاقل صريحا لانه قل ما يعلم منها فان لم يوجد منها
 شيء تخي يتم لكل منهما خسر عشرة سنين به يعني لغصير
 اعمار اهل زماننا وادي مودة له اثنتي عشرة سنة ولما
 تسع سنين هو المختار كما في كتاب الصغار فان را حقا
 بان بلغ هذا السن فقال لا بلغه بعد فان لم يزد بها الظاهر
 كذا قيده في الحادية وغيرها فبعد اثنتي عشرة سنة
 يشترط شرط اخر اربعة اقراره بالبلوغ وهو ان يكون
 بحال يحتمل مظهره والا لا يقبل قوله شرح وصاحبنا
 حينئذ كذا في حكمه فيلحق بجموعه بالبلوغ بعد اقراره
 مع اختلافه فلا ينضم في صفة ولا يبعد وفي الشريعة
 يقبل قوله المراهقون كل من بلغ تمام نفسه كل بما في ابلغ بلا
 يمين وفي القرابة اقر بالبلوغ قبل اثني عشر سنة لا تصح
 الا بالبينة وكما في كتابنا في المأخوذ في الاذن
 لغا للاعلام كسرها ذلك الجراي في القلادة لانه الجراي

عن

عن العبد المأخوذ في غير باب التجارة ابن كمال واستاد
 الحق المسقط هو المولي والمأخوذ بقيقا والمولي لوصيا
 وعند زفر والسابع هو وكيل وانابة ثم يتصرف العبد
 لنفسه باهليته فلا يترقت بوقت ولا يختصص بنوع
 تعريض على كونه استقطاء ولا يرجع بالعهد على سببه لعنه
 الحجر فلو اذن عبده تعريض على فكل الحجر يرد او شرا صا
 ما دون ما مطلقا حتى يحجر عليه لان الاستقطاعات لا تتوقف
 ولم يختصص بنوع فاذا اذن في نوع عم اذن في الانواع كلها
 لانه فكل الحجر لا يؤول ثم اعلم ان الاذن بالتصرف النوعي اذن
 بالتمهدة وبالشخص لا يستلزم ويقتضي الاذن دلالة فعبده
 راه سيده يبيع بملكه لغيره فلو ملك مولاه لم يهرج حتى
 ياذن بالملك بغير موافقة من ربه الحاقية فان سوي يبيع
 الزباني وغيره وجزم بالتسمية انما الجاهل من صاحب
 المقتن في حجة في الشريعة بان ما في المتن والشرع
 اولى بما في كتب القضاة فيلحق في شتى مظاهره وسكت
 السيد ما دون غير المقتن الا اذا كان المولي قاصدا انباه
 ولكن لا يكون حجة ولا حجة في ذلك الشيخ لو ساء به فلا ينعذ
 على المولي جميع ذلك المانع بله يلزم ان يبيع ما في يده
 يصير ما دون ما هو مطلقا فكل من قيدها القيد متأن

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

مغزياً للذخيرة بالبيع دون الشراء من مال مولاه أي فيصح فيه أيضاً عليه فيختقر إلى الفرق والله الموفق ويثبت
 عريضة فلو اذن مطلقاً لا يقيد صحيح كل تجارة منه أجماعاً
 أما لو قيد فمضناً يفهم خلافاً للشافعي فيبيع ويشترى
 ولو بيعت فاحتق خلافاً لهما ويؤكد بهما ويضمن ويرث من
 يبيع التوب والدابة لأنه من ملادة التجارة ويصالح عن
 ثمنه وجب على عبد مومنين من مولاه بمثل القيمة
 أما باق منها فلا ويباع مولاه منه بمثل القيمة
 وأقل للمولى حسب المبيع لفتنة منه من العبد
 ويبطل الثمن خلافاً لما صحه من مخرج المبيع مغزياً للميراث
 وسلم المبيع قبل القبض لأنه لا يجب له على عبده دين فخرج
 بطلاناً حتى لو كان الثمن من مال الميراث لم يفتى بالقبض وهذا
 كله لو لم يفتى بقبض مولاه لا يفتى بقبضه نهائياً ولو
 باع المولى منه بكثر حظ الزائد أو فسخ أي بغير السيد
 بأن يفعل واحداً منها حتى الفسخ فيما كان له من التجارة
 فتقبل الفسخ إذا عليه له على العبد الماخون بحق ما وإن
 لم يجز مولاه ولو تجوز لا تقبل يعني لا تقبل على مولاه
 بل عليه قبوله بغيره الحق ولو خسرهما فإن الدعوى
 بأشدها كمالاً لو غصب قضي على المولى وإنه لا يستهلك
 ودقيقة

ودقيقة أو بضاعة على الميراث تسع على العبد وقيل على المولى
 ولو شهدوا على إقرار العبد بحق لم يقض على المولى مطلقاً
 وتماحه في الهادية ويأخذ الأذن إدارة ومساواة ومزاحة
 ويستتري بذراية رعيه ويوجرو ويأرع ويشاور عنانا
 لا مفاودة ويستاجر ويوجرو ولو نفسه ويقر بديعة
 وغصب ودين ولو عليه دين بغير زوج وولد ووالد
 وسيد فان إقراره لهم بالدين باطل خلافاً للميراث ولو
 يفتى صحيح أن لم يكن مديوناً وهجانية ويرمدي طرداً يسير
 بما لا يقدس من وفاءه أنه لا يهدي من غير المالك أصلاً أو كمال
 وجزم به من المصلحة والمجوز لا يهدي شيئاً آخر الثاني إذا دح
 الميراث قوت يومه فوعد من رقيقه لا كل جمه فلا بأس بخلاف
 ما لو دفع إليه قوت يومه ولا بأس بغيره ولو لم يهدى من بيت
 سيدها أو زوجها باليسير كزينة وخمسة ملقى ولو علم
 منه عدم الرضا لم يجز ويضيف من يضره ويتخذ الضيقة
 اليسيرة بغيره يملك ويحطون للفقير يفتى قدر ما يحيط
 التجار ويحايي ويوجز على محتسب ولا يتزوج الابن بغيره
 يشترى وإن اذن له المولى ولا يزوج رقيقه وقال
 أبو يوسف يخرج الأمة ولا يكاتبه المولى بغيره المولى ولا دين
 عليه ولا ولاية الطعن للمولى ولا يمتنع بمال إلا أن يجهده

٢٣٢

بان ولدت منه فادعاه كان حراً ولا لعل لم يصر بخلافه
 لا شجر بالدينير وضمن برما قيمته فقط للمضراء
 لو عليهما دين محيط اقراره بمقتضى خبر ان ما يصره
 امانة او غضب او دين عليه لا اخر عبيد خبر فيقتضيه
 منه وقال لا يصح ايجاب دين بماله وورقته سيد هو امانة
 فلم يفتق عبيد من لكبه بتحرير ماله وقال لا يملكه فيفتق
 وعليه قيمته موصرا ولو حصل فلم ان يضمنه العبد
 المقتق ثم يرجع عليه المولي ان كمال ولو اشترى ذاب تحرير
 من المولي لم يفتق ولو ملكه لفتق ولو تلف المولي راق
 يده من الرقيق ضمن ولو ملكه لم يفتق خلافا لما بنا على
 ثبوت الملك واداه وان لم يحيط بدينه له ودينه صح
 تحريره ايجابا وصح اخذنا فله ان يكون ملكا ونهيه بدينه
 ولو محيط وضمن المولي للمضراء الاقل من دينه ودينه
 وان طاروا اتبعوا العبد بكل دينه ودينه ودينه احوها
 لا يبر الاخر فلهما الكفيل مع كونه لهنه وطوب بما بقي
 من دينهم اذا لم تقف به قيمته بعد عتقه لتقرر في
 ذمته وصح تدبيره ولا يبر ولا يبر ولا يبر الفها كفتقه الا اذا من
 اختار احد الشريكين ليس له الرجوع شره كله وفي
 الهداية ولو كان الماذون مدبرا وام ولد لم يضمن قيمتهما
 لان حق

لان حق العزالم يتعلق برقبتهما ولو اعتقه المولي باذن
 العزما فلهما قيمته مولاة زليعي والمادة ان باعته
 سيده باقل من الدين وغلبة المشتري قيده لان العزما
 اذا قدر واغلا العبد كان لم قسح البيع كما مر ضمن العزما
 البايع قيمته لتعديده فان رد العبد عليه بميب قبل البيع
 مطلقا او بخيار روية او شرط او بعده بقضارجع السيد
 بقيمته على العزما وعا وحققهم في العبد لزوال المانع
 وان رد بعد القبض لا بقضا فلا سبيل لهم على العبد
 ولا لغيره في حيا القيمة لان الرد بالتراضي اقالة وهي بيع في
 حق غيرهما وان فضل من دينهم ضمن رجوعا به على العبد
 بعد الحرية كما مر بوضوفا مشترية عطف على البايع
 اي ان شاؤا ضمنوا المشتري ويصح المشتري بالحق على البايع
 او اجازوا البيع واخذوا الثمن لا قيمة العبد وان باعه
 السيد معلما بدينه يعني مقرا به لا منكر كما ينبغي لتحقق
 المخاصمة وليست بخبر للمشتري بل للمضراء فلو اراد ان يبيع
 ان لم يوصل ثمنه اليهم لان قبضهم القيد ليل الرضا للبيع
 الا اذا كان فيه محاطة فاما لا ترفع او يفتقن البيع
 ابن كمال وقال المصنف هذا اذا كان الدين حالا وكان البيع
 بلا طلب الرضا والثن لا يفي بدينهم والا فالبيع نافذ لزوال

شبكة

الألوكة

alukah.net

في غيب البايع وقد قبضه المشتري فالمشتري ليس بجسمه
 لو منكر دينه خلاف الثاني ولو مقر الخصم كما مر من
 بطلان غيب المشتري والبايع حاضر فلا يحكم كذلك
 اي لا خصوصية اجماعا حتى يحضر المشتري لكن لهم تعيين
 البايع قيمته او اجازة البيع واخذ الثمن عند قدمه
 وقال انا عبد فلان ما دون في التجارة قايح واستقر
 فهو ما دون وحسين لزمه كل شي من التجارة وبذلك الحكم
 واستقر العبد وتباع ساكنه اذنه ونجده كان ما دون
 استحقاقا لضرورة التعامل وامر المسلم مجهول على الصلاح فيحمل
 عليه ضرورة شرح الجامع ومفاده تعيين المسئلة بالمسلم
 ابن كمال ولكن لا يباع لدينه اذ لم يفك كسبه الا اذا اقر
 مولاه به اي بالذات وانما الحكم المخرج بالبيع فيعرف
 الصبي والمعتوه الذي يفعل البيع والشراء ان كان ذاهبا
 محصنا كالاسلام والانتساب صحيح بلا اذن وان ضار
 كذا في عقود الفاق والصدقة والقرض لا يلزم اذن فيه
 ويبرأ ما تردد من العقود بين يقع وهو كالبيع والشراء
 توقف على الاذن حتى لو طغى فاجازه فله اذن لهما
 الولي فيما في شراء وبيع كعبد ما دون في كل حكمه والشراء
 لصحة الاذن ان يعقد البيع سلبا للملك عن البايع والشراء
 جالبه

سائمه زاد الزليعي وان يقصد الرجوع ويعرف العبد اليسير
 من الفاحش وهو ظاهر في قوله في بيعه بعد موته ثم
 وصي وصيه كما في القهستاني عن العمادية هو بعدم
 الصبيح وان علا ثم وصي وصيه قهستاني زاد
 الزليعي والقهستاني ثم الوالي بالطريق الاولي في الثاني او
 صبيهما ايهما تصرف بصح ولذا لم يغل ثم وصي او وصيها
 هذا في المال بخلاف الكاخر كما مر في باب راي القاضي المبي
 المعتوه او عبده او عبد نفسه كما مر يبيع وينترب
 سكت لا يكون سكوته اذ ياتي التجارة والقاضي له ان
 اذا لم يبيع والمعتوه اذا لم يزل له ولي ولعبدى اذا كان
 لغير واحد من امراء المبي والمعتوه ولي وامتنع الولي من
 الاذن عند طلب ذلك منه اي من القاضي زليعي قلت وفي
 البرجدي عن الخزائن انه لو اي ابوه او وصيه صحيح اذن
 القاضي له زاد شارح الوهبانية ولا ينعى بعد ذلك اصلا
 لانه حكم الابحج قاض اخر قد برهنت روع لواقرا لانس
 بما مر من الكس او اذن صحيح على الظاهر كما دون در
 الماذون لا يكون ما دون قبل العلم به الا في مسئلة ما اذا
 قال بايعوا عبدي فاني اذنت له فبايعوه وهو لا يعلم بذلك
 صار ما دون بخلاف قوله بايعوا ابني الصغير لا يبيع الاذن

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

للابق والمغصوب المجور ولا بينته ولا يصير مجورا بهما علي
 الصحيح اشاه وفي الوهبانية
 ولو اذن القاضي للطفل وقد ابي اوه يصح الاذن منه فيتجر
 ولو رهن المجور او باع او شري وجوز المولي ما يتغير
 لتوقف تصرف المجور علي الاجارة فلم يجز بل اذن له بالتجارة
 فاجازها لصد جاز استحسانا ولو لم ياذن له فاعتقه فاجازها
 لم تقع اجازته قال وكذا العبي المير قلت ولا يخفى ان ما هو
 تبرع ابتداء صار فلا يصح باذن ولي الصغير كالقرض كالقرض
 كذا العصب هو لغة اخذ الشيء مالا او غيره
 كالمعالي وجه التعلب وشرها ازالة يد محقة ولو حكما
 مجورا لما اخذه قبل ان يحوله باثبات يد مبطلة واعتبر الشافعي
 اذ ات اليد فقطع الثمرة في الزايد فثمرته بستان مغصوب
 لا تضمن عند خلافه دور في مال فلا يتحقق في مسلم محترم
 فلا يتحقق في مال حربي قابل المنفل فلا يتحقق في المقار خلاف
 لمحمد بغير اذن مالكه احتريزه عن الوديعة واعلم ان الوقوف
 مضمون بالاتفاق مع انه ليس بمملوك اهل اصرح بمضي البد ابع
 فلو قال رب لا اذن من له الاذن كما فعل ابن الكمال كان اولى
 لا بتحقيقه احتريزه عن السرقة وفيه لائن الكمال كلام فاستخدم
 العبد وتحميل الدابة عصب لازالة يد المالك لا جلوسه علي
 بساط

رضي يفتوب الصغير ويغيب
 ويغيبه يعني يفتوبه

بساط لعدم اذ التها فلا يضمن مال يملك بفعله وكذا لو دخل
 دار انسان واخذ متاعا وحده فهو ضامن وان لم يحوله ولم يجده
 لم يضمن مال يملك بفعله او يخرج من الدار خافية ربه
 الا ثم من علم انه مال الغير ورد العيني قايمة والقرم هالك
 غير من علم الخيران فلا اثم لانه خطأ وهو مرفوع بالحديث
 المغصوب منه خير بين تضمني الغاصب ونهض الغاصب
 لا اذا كان في الوقف المغصوب بان غصبه وقبضه كسر
 وكان الثاني املا من الاول فان الضمان علي الثاني
 كذا في وقف الخاتيه وفي غصبها غصب مجلا فاسترسله وتبين لبي
 انه ضمن قيمة العمل ونقصان الام وفي كراهيتها من صدم
 حايط غيره ضمن نقصانه ولم يامر بالبلية الا في حايط السجدة
 وفي القنية تعرف في ملك غيره ثم ادعي انه كان باذنه فالقول
 للمالك الا اذا تعرف في مال امراته فانت وادعي انه كان باذنها
 والكر الوارث والقول للزوج ويجب رد عين المغصوب ماله
 يتغير تغيرا فاحشا مجتبي في مكان غصبه لتفاوت القيمة
 باختلاف الاماكن ويبرأ بردها ولو بغير علم المالك في البرازية
 غصب درهم انسان من كيسه ثم رد حافيه بلا علمه بر او كذا الرسله
 اليه بجملة اخفي كسبه او ايداع او شرا وكذا الواطوه فالقول بخلافه
 للشافعي زيلي ما ورد مثله ان هلك وهو مثلي وان انقطع المثل

بان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يباع في
 البيوت ان كان بيعته يوم اخضومه اي وقت القضا
 وعند ابي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع
 ورجا قسافي وجب القيمة في يوم غصب
 اجماعا والمتلى لم يحدوا بخلافه كبر مخلوط بشعر
 ويسرج مخلوط بزيت ونحو ذلك كدهن نخس فيجب
 قيمته يوم غصبه وكذلك كل موزون يختلف بالصنعة كتم
 وقدر درر ودرر ذكر في الجواهر زاد المصنف وزيت وقطر
 لان كل منها يتفاوت بالصنعة ولا يصح السلم فيها ولا
 تثبت دين في الذمة قلت وفي النخلة والحبين قيمتي في
 الفدان مثلي في غيره كالسلم وفي المجتبى السوق قيمتي لتفاوته
 بالقياس وقيل مثلي وفي الاشياء النعم والتم ولونيا والاجر
 قيمتي وفي حاشيتها لان المصنف هنا وفيما يجب البسر مغزا
 للمصولين وغيره وكذا العاؤون والسرقي والورق والابرة
 والمصفر والحرمل والجلد والدهن للشمس وكذا الحفنة
 وكل كيل وموزون مشرف على الهلاك مضمون ببعته في
 ذلك الوقت كسحينة موقورة اخذت في الفرق والقي الملاح
 ما فيها من كيل وموزون يضمن قيمتها ساعة كحاشي
 المجتبى وفي الصوفية صب ماء في حفلة فاصدها وزاد
 في

في كيلها ضمن قيمتها قبل صبه لئلا لا يملكها هذا اذا لم يملكها
 فلو قلعها المالك ضمن المثل لانه غصبه وهو مثلي بخلاف
 ما لو صب المالك الموضع الذي فيه الحفلة بغير نقل انشأ
 ونحوه والخاص كحاشي الدرر وغيره ان كل ما يوجد له مثل في
 الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك فقيمي
 فليحفظ فان ادعى هلاكه مرتبطة بوجوب رد العين لانه
 الموجب الاصل والمثل والقيمة مخلص على الرابع حبس
 حتى يعلم الحاكم انه لو بقي نظير ابي لا ظهره سم قضى الحاكم
 عليه بالبدل من مثله وقيمة ولو ادعى الخاص الهلاك عند
 صاحبه بعد الرد وعكس المالك اي ادعى الهلاك عند الغاصب
 واقاما البرهان فبرهان الغاصب ان يردده وهلك عند المالك
 او حبس خلافا للثاني ملحق ولو اختلفا في القيمة وبرهان
 فالبيعة للمالك وسجى ولو في نفس المضمون والقول للغاصب
 والغصب اما يتحقق فيما ينقل فلو اخذ عقارا وهلك في
 يد باقة سماوية كخلة سيل لم يضمن خلافا للحد وبقوله
 قلت الثلاثة وبه يعني في الوقف ذكر العيني وذكره في
 الدين في فتاويه الفتوي في غصب العقار والدور الموقوفة
 بالعمان واذ الفتوي في غصب منافع الوقف بالعمان
 وفي فتايد صاحب المحيط اشترى دارا وسكنها ثم ظهر انها

وقف او كانت للمصير لزمه اجر المثل صيانة طلال الوقف
 والصغير وفي اجرة الفيض انها لا يتحقق الغصب عندها في العقار
 في حكم العنان اما فيما وراء ذلك فيتحقق الاثر في انه يتحقق في
 البر كذا في الاستحقاق القدر الاجرة التي فيلحقه قبل قبلة
 الاسترو شني وعماد الدين في فصولها ولا سيما في اي
 العقار يعني بالسر السليم وكذا بالاجور في العقار
 بل رجوع عن شهاة بعد القضاء في الاشياء العقار لا ينعى
 الا في مسائل وعدة هذه الثلاث وادانته في العقار سكتاه
 وزاعته ضمن نقصان بالاجماع فيعطي ما زاد البزب
 وصحة في المجتبى وعن الماني مثل بدهو في الميراثية هو
 المختار ولو ثبت له قلعه وقمامه في المجتبى كما يضمن اتفاقا
 في التقلى ما نقص بفعله كما في قطع الاشجار ولو قطعها رجل
 آخر او هدم البناء من هولا الغاصب كما لو غصب عبد او جرد
 نقص في مدة الرجاء بالاستعمال وهذا ما قلنا من نسخ
 الشرح لا خوله تحت قوله لان استعماله فنقصه الاستغلال او
 اجر المستعار ونقص ضمن النقصان ونصدق بما بقي من
 غلة والوجه خلافه لابي يوسف كذا في الملقى لكن نقل المصنف
 عن البرازية ان الغني يتصدق بكل الغلة في المصير كما لو تصرف
 في الغصب والوديعة بان باعه ورجح فيه اذا كان ذلك

شعبا

متعينا بالاشارة او بالسر ابد لهم الوديعة او الغصب
 ونقد هاتين يتصدق بربح حصل فيهما اذا كان مما يتعين
 بالاشارة وان كانا مما لا يتعين فعلى اربعة اوجه فان اشار
 اليهما ونقد هاتين لك يتصدق في اشار اليهما ونقد
 غيرها او اشار الى غيرها ونقد هاتين او اطلق ولم يشر ونقد
 لا يتصدق في الصور الثلاث عند الكرخي قيل وبه يفتي
 والمختار انه لا يحل مطلقا كذا في الملقى ولو بعد الضمان هو الصحيح
 كما في فتاوى النوازل واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي
 في زماننا لكثرة الخدام وهذا كله على قولهما وعند ابي يوسف
 لا يتصدق بشي كما لو اختلف البعض ذكر الزيلعي فيلحظ ان
 غضب وغير الغصب فزال اسمه واعظم من فقهه اي اكثر
 مقامه احترازا عند ابي سبكا بلا ضرب فانه وان زال اسمه
 لكن يبقى اعظم من فقهه ولذا لا يتقطع حق المالك عنه كما في المحيط
 وغيره فلم يكن زوال الاسم منيا عن اعظم من فقهه كما في غلته
 خلاخرو وغيره او اختلط الغصب بملك الغاصب بحيث
 يمتنع امتيازها كاختلاط برهم او يمكن يخرج كبره بشعره
 ضمنه وملكه بلا محل انتفاع قبل اذا ضمنه اي رخصا
 ماله باء او ابر او تضمين قاض والقياس حله وهو رواية
 فلو غصب طعاما نصفه حتى صار مستهلكا يبتلعه خلا لا

في رواية وحراما في جميع المعتمد حسا للمادة الفساد كذبح
 شاق بالتبني بدل الاضافة اي شاه غيره ذكره بن سلطان
 وعنه او شراوه من براوزرعه وجعل حديد كينغا
 سمراندة والبناء ساحة بالجميع خشية ثبتت
 بالسند وقيمتها اي البناء الكرمية اي من قيمة الساحة
 يملكها الباقي بالقيمة وكذا الوقف ارضا في عليها او عرس
 او ابتعت دجاجة لولوة او ادخل البقرة راسه في قدح اف
 اودع فيلا فكل في بيت المودع ولم يكن اخراجه الا بهدم
 الجدار او سخطا دياره في عبدة غيره ولم يخرج الا بخرها
 ونحو ذلك فيمن هاجب الكرمية الاقوال والاصل ان الغرض
 الاشد نزال بالانف كما في هذه القاعدة من الاشياء شتم
 قال ولو ابتلع لولة فان لا يشق بطنه لان حرمة الادمي
 اعظم من حرمة المال وقيمتها في تركته وجوزة الشافعية
 قد اشاعوا الشق لا يخرج الا بقتل وقد غاب في الجنائز عن
 الفقه انه يشق ايضا فلا خلاف وفي تنوير البصائر انه الاصح
 فليحفظ بقي لو كانت قيمة البناء والساحة سوا فان اصلها
 على شي جاز وان تنازع بينا في البناء غير ما يقيم الثمن
 بينهما على قدر ما هما من سلائية عن البرازية بقول الوارد
 الغائب تقض البناء والساحة هل له ذلك ان تقضي عليه
 بالقيمة

بالقيمة لا يحل وقوله قولان لتفسيح المال بلا فائدة وتماصه
 في الجنبتي وان ضربا الحجر درهما ودينارا وان لم يملكه
 وهو ما كنه مجانا خلافا لهما فان ذبح شاه غيره ونحوها مما
 يוכל طرحها المالك عليه واخذ قيمتها او اخذها وضمنه
 نقصانها وكذا الحكم لو قطع برما او قطع طرف دابة غير
 مأكولة كذا في المتقين وقيل ولو قطع غير سديد هنا قلت
 قوله غير سديد غير سديد لتبوت الجوارح في غير المأكولة
 ايضا لكن اذا اخطأ برما اخطأ في قيمته سديد عليه القوي
 كما نقله المصنف عن الرواية فليحفظ بخلاف طرف العبد فان
 فيه الارض لو خرق ثوبا خرقا فلهما صرحا وقد ذهب اليه
 وبعض النعمه لا كذا قوله كذا في كذا او في كذا ليس بقص
 ولم يفوت شي من الترخيف في التقاضي مع اخذ عينه
 ليس غير اقيام العين في كذا في كذا فيه صفة او يتوف
 روي بالاسوة لربلي قلت وفيه جواب عدة وهي
 غصبت جماعة ففعة موهبة بالانف من القوي بها خير
 ما لكها بين تضمنها موهبة او اخذها بلا شيء لانه تابع
 مستهلك ولو كان مكان الفص شرابا ففعة فلا رد
 لتضمينها ولا رد حرم البهتان للزعم الراد في قيمته قيل من
 صرح به قال شيخنا من بين او غرض في ارض غيره بغير اذنه

من الخلق والرد لقيمة الساحة التي كلفت للمالكات
 به من له قيمة بنا أو شجر من جملته أي يستحق القلع
 فتقوم بدونهما ومع أحدهما استحق القلق فيصير الفضل
 ان نقتل الأرض أي بالقلع ولو زرعها يعتبر العرف
 فان اقتسموا القلعة انصافا أو اربعا اعتبروا الا فالخارج
 للزراع وعليه لغير مثل الأرض على ما في الموضع فيجب الحصة
 أو الاجر كل حال فصول في نصب ثوبا في صيفه لا عورة لا لأن
 بل الحقيقة الزيادة والتفضل سويا فله بسمين
 في ذلك بخير ان شأضنه قيمة ثوبه ابيض فيسجل
 السونو عبر في المسعود بالقيمة لتغيره بالثمن فلم يبق
 مثليا وسماه هنا مثلا لقيمة القيمة مقامه كذا في
 الاختيار وقد عاقلين من المحتجبين وان شأخذ المصروع
 والمكتوب وغرم ما زاد المبيع وغرم للسمن لانه
 مثلي وقت اتصاله بملكه والمعتق يبق مثليا قبل اتصاله
 بملكه لا متراجعه بالما مجتري رد غاصب الغاصب المقتضى
 على الغاصب الاول يبرأ من ضمانه كما لو هلك المقتضى
 في يد صاحب الغاصب فادعى القيمة الى الغاصب
 فانه يبرأ ايضا لقيمة القيمة مقامه لانه كان قبضه
 القيمة مبرورفا أو تصديق المالك لا اقرار الغاصب الذي حقق
 نفسه

نفسه وغاصبه عمادية نصب شيئا بمقتضيه اخرونه
 فارد المالك ان يأخذ بعض العثمان من الاول ويضيق من
 الثاني ذلك كسراجية والمالك بالخيار في تعيين ايها شيئا
 وله الخيار في تعيين احدهما لم يملك تركه وتعيين الاخر فيسجل
 يملك عمادية الاجارة لا تلحق الاطلاق فيو اتيه ما لا غير
 تعدد انتقال المالك لاجرة أو وصيته لم يبرأ من الضمان
 اسما معزول للبرادية كذا نقل المصنف عن العمادية لانه اجارة
 تلحق الافعال هو الصحيح قال وعليه فيلحق الاطلاق لانه من
 جملة الافعال كسر القاصب الخشب كسر القاصد الذي يملك
 ولو كره الموهوب لم يقطع الرجوع لانه وفروا اوجها
 القاصب من اجرتها الى المالك تطيب له لان اخذ الاجرة
 اجارة في حرجه واستار مشرا فانقطع في الشر فوصله
 بلا ادعاء له انقطع حقه على المستجير قيمة منكسر اشرك
 وهذا ان لا يكون له ولا غيره لا طفا به في وقته في المصلحة ان يدعى
 شيئا بركه ثم يضمن لغيره من العرق علم فكذا لكونه فمعه هو
 لا يجوز دخوله بيت انسان الا اذا فعل في الضرر وفيما
 اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف ان يعلقه اخذه حفر
 قبره فدفنه فيه اخرجت فدفنه على يافته او جهاد الأرض للخارج
 فله نفسه وله تسوية وان مباحة فله قيمة غيره وان

وان رقا باي ارض فذلك ولا يكره لو الارض متسعة لان
الحاظر لا يدري باي ارض يموت لا يجوز التصرف في مال غيره
بلا اذنه ولا ولايته الا في ما يلحقه كونه في الاشياء
غصب حجارة فتبعضها بخسرها فاكله الذي ضمنه كما
في مسايمة الرعيانية
وغاصب شيء كيف يقضي غيره وليس له فعل بما يتغير
وغاصب نهر هل له منه شربة وهل ثم نهر طاهر لا مطهر
تسبيل غيب يجهل مسانعه وضمن قيمته لما لكانه
ملك عند نكاح مستند الي وقت الغصب فتسلم له
الايكسان لا الاول ولا ملحق والقول له يمينه لو اختلفا
في قيمته ان لم يبرهن المالك على الزيادة فان برهن ابر
برهنا قلنا لا ولا تقبل بينة الغاصب لقيامها على نفي
الزيادة هو الصحيح زيلجيد نقل للصف عند البحر والخواهر
لو قال الغاصب او المودع المتعدي لا اعرف قيمته ولم علمت
انها اقل مما يقول فالقول للغاصب يمينه ويجبر على
البيان فان لم يبرهن حلف على الزيادة فان نكل لم يمسبه
ولو حلف المالك ايضا على الزيادة اخذها ثم انظر الفصول
فللغاصب اخذه ودفع قيمته اورد واخفا القصة وهي
من خواص كتابنا فلنحفظ فان ظهر الغصب بعد هي اي
قيمة

قيمتها الترخا ضمن او ضله او دونه على الصحيح غناية
قالوا ولي ترك قوله وهي الزرقا ضمن بقوله اخذه المالك
ورده عوضه او مضى العنان ولا خيار للغاصب ولو قيمته
اقل للزومه باقراره ذكر الوان نعمت ملكه بالافان فله
خيار غيب وزوجه يجهل ولو ضمن بقوله المالك او برهانه
او نكل الغاصب فهو له ولا خيار للمالك لو اقام حيث
ادعى هذا القمار فقط وان ياتي الغاصب لمضروب
فضمنه المالك بمقدار ما يبرهن ولو ابراه الغاصب لان
تحرر المشرى عن الغاصب فان في الصحيح غناية ضمنه
لان المالك الناقص يكفي لتعاقب البيع والعتق ورواية المصنف
مطلقا مستقلة كمن يضمن او يمسك كمن يمسك امانة
لا تضمن الا بالعتق ولو المشرى حلف المالك لا يمسك امانة
ولو طلب المتعدي لا يقضي وحاشا لمتعدي الجارية بالولامة
به مبرهن ويجبر على ابراهه ولو لم يبرهن ان وفي يده الا
فقط حجه وهو ان يبرهن بالولامة فالحكم هو الصحيح
اختيار ز في بانه مضمون بما يضمنه من ماله اذ كانت
بالولامة ضمن قيمته يوم علقته بخلاف الحرة لانها
لا تضمن بالغصب ليقضي ضمان الغصب بعد فساد الرد ولو
ردها محنونة فانت لا يقضي وكذا لو نكحت عنها فزها

فجاءت فانت به ملقي ولوزنا بها واستولوا يثبت السب
 والولد رقيق درر وبخلاف منافع الغصب استوفاهما
 وسطها فانها لا تغني عندنا ويوجد في بعض المتون
 ومنافع الغصب غير مضمونة الى آخره لكن لا يلزمه ما ياتي
 من عطف غير المسلم الى آخره مع انه اخف قد برأية ثلاث
 فيجب اجراء على اختيار المتأخرين ان يكون الغصب
 وفقا للسكنى والاستقلال او اليتيم الا في مسألة سكت
 امد مع زوجة في داره بلا اجر ليس له ما ذلك ولا اجر عليها
 كذا في الاشياء غير الموصولة القيمة قلت ويستفي انما سكت
 شره اليتم فقد تغل الغصب غير من القيمة انما لا يسجل عليه
 وكذا الاجنبي بلا عقد وقفا او التمسك بالوقف انتهى قلت
 يمكن حل كلا الفرعين على قول المتقدمين بعدم اجزائه واما على
 القول المعتمد انهما لا يوقف فتجب الاجرة على الشريك والزوج
 لكن حكمي المرأة واجبة عليها وهو الغلب لدار اليتيم قلزمه
 الاجرة وبما وفقه في التمسك من الوقف من التمسك لو
 اليتيم يقدروا على التمسك من الوقف لا فعلها غير فلا صبر
 وعليه حكمي عليه لا عليها في الفاد وفي تنوير البصائر ثم نقل
 عن الحاشية للمسئلة ان المسئلة لا يوقف وان لم يكن
 فيما اذا كان لا يفرها فلا ياب ان يمكن قد شره قالوا وعليه
 الفتوي

الفتوي ومعد اي عده صاحبة للاستقلال بان يسهل لذلك
 او اشتراه لذلك قيل او اجرة ثلاث سنين على الولاء في الاشياء
 لا تعبر بالاربعة لاجاريتها بل يبنائها او شرها بها
 ولا باعداء البايع بالنسبة للمشتري ويشتراط علم المستعمل
 بكونه معدا حتى يجب الاجر وان لا يكون التمسك مشهورا بالغصب
 قلت ولو اختلف في العلم وعلمه بما يتولاه يمينه لانه
 منكر والاخر مع العلم شيئا ولو تدرى الدار وبيعه يبطل
 الاعداء ولو يابى لنفسه ثم اراد ان يعد فان قال بلسانه وبخبر
 الناس صلا ذكره الحنف الا في المصلحة للاستقلال فلا ضمان فيه
 اذا سكن بناو ملك كبيت سكنه لعماله في الملك ولو لقيم
 على ما مر من القيمة فتمسك بها في الوقف اذا سكن احد الطرفين
 بلا اذن لزم الاجر او عقد كيت الرهن اذا سكنه المرئوس
 ثم بان الغير معدا للاجارة فلا شيء عليه في اجرة الغاصب
 احدهما فليس المتاجر المسمى لا اجر لئلا ولا يلزم الغاصب الاجر
 بل هو ما تقدمه للمالك من القيمة وفي الشريعة لا يسهل
 وينظر ما لو غفل المتعمد من القيمة الاجر كما سكن وبخلاف خبر
 المسلم وخبر غيره فان اسلم وهو في حرة اذا انفر ما يسلم او
 ذي فلا ضمان وخمن التلف المسلم قيمته ما لان الغيب جحفا
 فيمن غفل الموكنا الذي والتلف غير له ما جملوا عليه في ذلك

عقوبة فلا يفهم ولا الرقة فلا المجد مجتبي ولا ضمان في
 ميتة ودم اهلا بخدا وما واشترها اي الخمر منه اي الذي
 وشربها ولا ضمان ولا ثمن للذنبه بتسلط عليه بخلاف
 غصبها مجتبي وفيه تلف ذي خمر ذي ثم اسلم احدهما
 لا شيء عليه الا في رواية عليه قيمة الخمر غصب خمر من غلبه
 بالقيمة له كخطة به في يمين لا قيمة له او تيسير او غصب
 جلد ميتة في يمين به بالقيمة له كتراب وشعر اخذه
 المالك محال له كزوا والخنزير ضمن لا في تلفا في سرقة
 الوهبانية يضمن قيمته من غنا واعمله في المتيقن وتخلها
 في قيمة فاشح الكسب في خا من له ولا شيء عليه لا الكسب
 خلفا له ولو دليغ به في قيمة كخرط وعفص الخلد اخذه
 المالك ولو دليغ في يمينه كالأولف ما زاد في يمينه
 والظالم جبه عقيله في يمينه ولو ان يمينه لا يضمن في التلف
 ولا ضمان بالتلف الميسرة ولو ادعى ولا يملك في مذكور في التسمية
 عند ولو لم يبيح مطلقا في ولاية الخلد في يمينه وضمن سر
 مذكور بكسليم المالك ولو كافر في يمينه خبثا ينجونا
 في الغارة ولو ضمن القيمة لا المثل بالاراقة سر ومنصف
 سيجي بيا نفي الاسرية وحسب يمينها كلها وقال لا يفهم ولا
 يبيع يمينها والفتوى يلتقي بعدد وزيلي وغناه وافر
 المصنف

المصنف واما طبل القراءة زاد في خطر الخلاصة والحياديين
 والذوق الذي يباح ضربه في المرس فغصون اتقا كالا لمرء
 الحينة ونحوها ككسر بطون وحمامة طيارة وذلك مقاتل
 وعبد خفي حيث يجب قيمتها غير ماله له في الامور
 غصب امر له في يمينه لا يضمن بخلاف موقوف المدير لتقوم المالك
 دون ام الولد وقال لا يضمن ما تقومها ما هل قيد عبد غراو
 باطرايته او فتح باب اصطبلها او فغص طيارة قد غسبت
 هذه المذكورات او سمي الي سلطان بيزيدية والحال انه زيد
 بلا رخص الي السلطان او سمي بيزيدية في الفسق ولا يضمن بيمينه
 وقد لا يفهم فقال انه وجد في يمينه
 السلطان سب لا يضمن في هذه المذكورات ولو غصب السلطان
 بيمينه بمثل هذه السعاية غصب يمينه وسعي يمينه
 عند محمد رجلا له اي للساعي وبه يمين وعزروا الساعي
 عبد طول بعد غنقه في يمينه في يمينه في يمينه
 المصنف انه لو مات الشكوا عليه بسقوطه من سطح فوفه غريم
 الشاكي دية لا لو مات بالهزب لذوره وقدم في باب السرقه
 امر شخص عبد غراو بيزيدية او قال له المالك ففعل
 ذلك وجب عليه قيمته ولو قال له انقص المولك فالتف لا يضمن

الامر والعرفان بامر الله بالانجيل والابق والقيل صار غاصبا
 لانه استعمله في ذلك الفعل وبامر بالانجيل لا يصير غاصبا
 للمال بل للعبد وهو قائم لم يترك واتما التفت بفعل العبد
 واعلم ان الامر لا ضمان عليه بالامر الا في ستة اذ كانت
 الامر سلطانا او ابا او سييدا او الماور حيا او عبدا او بالتلا
 مال غير سيده او اذا امره بغير باب في حياط الغير فمهرم الخاف
 ورجع على الامر اسبابه استعمل عبد الغير لنفسه بان
 ارسله في حاجته وان لم يعلم انه عبد او قال ذلك العبد
 الذي استعمله ان حر من قيمته ان هذه العبد عمادة
 وفيها جازع الى اخر وقال اني حر استولني في عمل
 فاستعمله فبذلك ثم ظهر انه عبد ضمنه علم ولم يعلم هذا
 اذا استولني في عمل نفسه ولو استعمله لغيره اي في عمل
 غيره ضمان عليه لانه لا يصير به غاصبا لقوله لعبد
 ارق هذه الشجرة وانظر الشمس لتاكله انت فسقط الحر
 يضمن الامر ولو قال لتاكله انت وانا ضمن قيمته كله لانه
 استعمله كله في نفسه غلام جالي فصاد وقال افصدي
 ففصره فصاد فصاد افصده بالودي فاد من ذلك ضمن
 قيمة العبد عاقلة الفصاد وذلك الحكم في الصبي
 تجديته على عاقلة الفصاد عمادة

غيب

غيب عبد ومعه مال الموت صار غاصبا للمال بل لا يضمن
 ثيابه تبع العمان عينه بخلاف العمادة وفي الوصاية
 ولونسي المرفاق يضمن لغيره ولو نسي القرآن او شاحذ
 ولو علم الدال قيمته سلمته فقوم السلطان انقص بحسب
 وقيل احدي فردى ليس له بقية والمجموع منه يحضر
 قلت ومن اي يضمن الا الحق التي اتلفها وفي البرازية
 هو المختار وارق الشربلاي وذكر ما يفيد ان السلطان ليس
 بعبد وانما ينبغي القول بضمين القاصي ايضا سيما في استبدال
 وقت وقال يقيم فليحفظ كتاب الشفعة
 مناسبه تلك مال الغير بغير رضاه وهي لغة الغنم وشرعا
 تلك الحققة جبر على المشتري ما دام عليه بمثلها
 لو قبلها ولا يفيقهه ويسير الحال ملك الشفعة بالشرع
 بشركة او جوار وشوطها ان يكون للحر كالحمل عقار اسفلا
 كان او علوا وان لم يكن طهقه في العمل لانه الحق بالعقار
 بماله من حق القرار ودر قلت واعا ما جزم به ابن الكاخي
 اول باب ما هي فيه من البناء اذ ابيع مع حق القرار بلحق بالعقار
 فوه شيخنا الرمي وافق بضمها تبعها للبرازية وغيرها
 فليحفظ وركنها اخذ الشفعة من احد المتفاقيين عند
 وجود سيرة لوطها وحلمها جواز الطلب عند تحقق السب

شبكة

الألم

ولو بعد سنين وصفتها ان الاخذ بمنزلة الشراعت
 بعد البيع فيثبت بها ما ثبت بالشراعت بخلافه وبيع
 تحت له لا عليه بعد البيع ولو فسد الفحل فيه حق المالك
 كما ياتي او خيار المشتري وتستقر بالامتهاد في مجلسه اي
 طلب الواقعة فلا تبطل بعده وتلك بالاذن بالراضع
 او بقضاء القاضي عطف على الاخذ بثبوت ملك الشعيب
 يجرى الحكم قبل الاخذ كما حرره من لا خسر وبقدر روي الشعيب
 لا المالك خلافا للسلف في الخليط في نفس المبيع متعلق بغير
 ثم ان لم يبين الخليط او سلمه في حق المبيع وهو الذي قاسم
 وقيمت له شركة في حق المقار كالشرب والطريق خاص
 ثم فسد ذلك بقوله كثر بئر صغير لا تجري فيه السيوف
 وطريق لا ينفذ فلو عامين لا شفعة بهما بانه شرب بئر
 مشترك بين قوم تستقي اراضيهم منه يمتد ارض منها فلكل
 اهل الشرب الشفعة فلو النهر عاما والمسيلة بحالها فالشفعة
 للجار الملاصق فقط ثم لجار ملاصق ولو ميا او ماذن او مكاتب
 بابه في سلة اخري وظهر دارة لظهورها فلو بابه في تلك
 السكة فهو خليط كما مر وانشج جذع على حائط وشريد
 في خشبة عليه جاد ولو في نفس الجدار فشره ملحق
 قلت اني قال المصنف ولو كان بعض الجيران شريكا في الجدار
 لا يتقدم

لا يتقدم على غيره من الجيران لان الشركة في البنا المجدد يكون
 الاثر لا يستحق بها الشفعة في شرح الجمع وكذا الجدار
 المدايل في السكة الغير للناقة الشفعة بخلافه استقام
 بعضهم دفعه من الشفعة بعد الفتح فلو قبله فلان بغير
 اخذ الكل في ذلك المراجعة ليس لمن بقي اخذ نصيب التارك
 لانه بالمتعلق في كل واحد من نصيب نصيب الاخر فيلحق
 بواحد بعضهم تباين بعضي بالشفعة بين الخاصين في
 جميع المستمال عدم طلبه فلا يورث الشكة وكذا لو كان الشريك
 غائبا فطلب الحاضر يقضيء بالشفعة كلها ثم اذا حضر
 وطلب نصيبه بها فلو قبل الاول ففقد نصيبه ولو فوفه
 فلكل ولو موته منعه خلاصة استقام الشفع الشفعة
 في الشرايع يصح لغيره شرط هو المبيع اذ البيع اخذ
 البعض وتوكل المداين لم يملك ذلك جبر على المتري لغيره ففقد
 الشفعة ولو جعل بعض الشفعة نصيبه لبعض لم يصح
 وسقط حقه بغير امره ويقسم بين البقية بل حاسب
 احد الشريكين النصف بئانه يستحقه فقط بطلت شفعه
 او شرط صحتها ان يطلب الكل كما بسطه الزيلعي فليحفظ
 وصح بيع دور مكة فوجب الشفعة فيها وعليه القوي
 اشباه قلت ومفاده صحت اعيانها الاولى وقد مر ما

فليحفظا كنيكاه وسحقه في النظر وفيها ربيع سلب
 من وجه الشرائع يسمى في قوله وان سلم لا يبطل هو
 المختار ولا شفعة فيه لا يوقف ولا يوازل ولا يجوز
 شرح مجمع وخاتمة الحان الخلاصة والبول فيقول لاساقطه
 قال المصنف قلت وحمل الشيخ الرمي الاول على الاخذ به
 والثاني على الاخذ بنفسه اذا بيع في الغيب حق
 الشفعة ينبغي في صحة البيع ان يبيّن ففاده انما يملك
 من الوقف بحال لا شفعة فيه وما يملك بحال فحقه
 الشفعة اذا بيع ولما اذا بيع يجوز او كان بعض البيع
 ملكا وبعضه وقف او بيع الملك فلا شفعة للوقف والله
 اعلم بالصواب **طلب الشفعة** ويجوز طلب الشفعة
 في مجلس علم من مبرور ورسوله او عقل او طهارة بالبيع واول
 امتد المجلس كالميرة هو الصبح وروى عليه المتون خلاف
 لما في جواهر الفتاوى انه على الفور وعليه الفتوى بلغة
 يفهم طلبها كطلبت الشفعة ونحوها كانا طالبها واطلها
 وهو يسمى طلب الموائمة اي المبادرة والاستمارة فيه
 ليس بلازم بل المخافة الجود ثم يشهد على البايع في العقار
 في يده او على المشتري وان لم يكن زايده لانه مالك او عند
 العقار فيقول اشترى فلان هذه الدار وانا شفيتم سا
 وقد

دراس
٢٥

وقد كت طلبت الشفعة واطلبها الان فاستد واطلبه
 وهو طلب الشفعة ويسمى طلب تقري وهذا الطلب
 يبد منه حتى لو تمكن ولو بكتاب او رسول ولم يشهد بطلت
 شفعته وان لم يتمكن منه لا تبطل ولو اشهد في طلب
 الموائمة عند احد هو لا كفاه وقام مقام الطالبين ثم بعد
 هذين الطالبين يطلب عند قاضي فيقول اشترى فلان
 دار كذا وانا شفيتم باذركذا الي لو قال بسبب كذا كما
 في الملقى لشر الشريك فيقسم المبيع فله يسلم الدار الى الدار
 هذا الوقف بها المشتري هو طلب الغصبة لا يوقف عليه وهو
 يسمى طلب تملك وجب صومعة وبتأخير مطلقا بعد
 وفيه شهر او اكثر لا تبطل الشفعة حتى يستطاع بالسانة
 به يفتي وهو ظاهر المذهب وقول يفتي بقول محمد ان
 اخره شهر بلا عذر بطلت كذا في الملقى يعني دفعا للضرر
 قلنا دفعه برفعه للقاضي ليعلمه بالاجرة او الترك واذ
 طلب الشفع سأل القاضي الخصم عن ما كتبه الشفع لما اشغ
 بخان اقربها اي بملكيتها ما يسمع به او بكل عن الخلف
 في العلم او برهن الشفع انها ملك سأل عن الشرائع اشترى
 ام لا فان اقرب او نكل عن اليين على الحاصل في شفعة الخلف
 او على السبب في شفعة الجوار لخلاف النافع كما مر في كتاب

شبكة

الأبواب

الدعوى وان لم يحضر الثمن وقت الدعوى واذا قضى لزومه
 حضاره والمشتري جسي الدار خفيض ثمنه فلم يقبل الشفع
 اي بعد القضا واما قبله فتبطل عند مجرد عدم التاكيد وخره
 الزيلعي اذا الثمن تاخر لم تبطل شفعته والمضم للشفع
 المشتري مطلقا والبايع قبل التسليم الاول يملكه والثاني
 بيده ابن كمال ولكن لا تسمع البيعة عليه حتى يحضر المشتري
 لانه المالك ويفسخ بخصره ولو سلم للمشتري لا يشترط
 حضور البايع لزوال المالك والبيعة ابن كمال ويقضي القاض
 بالشفعة والمهدد لغوا ان الثمن عند الاستحقاق
 في البايع قبل تسليم البيع الى المشتري والعهد عليه
 المشتري لو بعده لما مر للشفيع خيار الروية والعيب
 وان سرق المشتري البراءة منه دون خيار الشرط والاجل
 اختيار وفي الاشياء الشفعة بيع في كل الاحكام الا ضمان
 الغرور للغير وان اختلف الشفع والمشتري في الثمن والدار
 مقبوضة والثمن متقوض صدق المشتري بيمينه لانه منكر
 ولا يتحالفان وان برهنه فالشفيع احول لان يمينه
 ملزمة ادعى المشتري تمنا وادعى بايعة اذ اعنه بلا قبضه
 والقول له اي للبايع ومع قبضه المشتري ولو عكس افند
 قبضه القول للمشتري وقوله يتحالفان واي نكل اعتبر قول
 صاحبه

صاحبه وان حلفا فسحق البيع ويأخذ الشفع بما قال
 البايع ملحق وخطا لبعض يظهر في حق الشفع فيأخذ
 بالبايع وكذا هبة البع من الا اذا كانت بعضا للقبض اشباه
 وخطا للزيادة لا فيأخذ به كل المسمى ولو خطا النصف
 ثم النصف يأخذ بالنصف الاخير ولو علم ان سرقه بالف فسلم
 ثم خط البايع ماله فله الشفعة كما لو باعها بالف فسلم ثم زاد
 البايع حاربه او متاعا قنية وفي الشراء بمثل ولو كان كالمز
 في حق المسلم ابن كمال يأخذ بمثله وفي الشراء بالقيمة بالقيمة
 ففي بيع ثياب بمقار يأخذ الشفع كل من المقار في
 بقيمة الاخر وفي الشراء ثمن موحل يأخذ بماله او طلب
 الشفعة في الحال واخذ بعد الاجل ولا يتعين ما في المشتري لو
 اخذ بماله ولو سلت عنه فلم يعط في الحال وهو حتى يطلب
 عند حلول الاجل بطلت بشفعته خلافا لابي يوسف ويأخذ
 بمثل الخمر بقيمة الخمر وان كان البايع والمشتري والشفيع
 ذميا لا بد ان يكون البايع ايضا ذميا والا يفسد البيع فلا تثبت
 الشفعة ابن كمال معزيا للمبسوط يأخذ بقيمة ثمن الماس
 لو كان الشفع مسلما يمينه عن ثمنها او ثمنها ما ثم قيمة
 الخمر نهنا قايمة مقام الدار لامقام الخمر ولذا لا يحوم ثمنها
 بخلاف الضرر على العايش وطريق معرفة قيمة الخمر والخمر

ما يرجع الى ذين اسم او فاسق زاب ولو اختلف فيه فالقول
 للمشتري غناية ويأخذ الشفع بالثمن وقيمة البناء والفرس
 مستحق المبلغ كما امر في النصب قلت واما لو وهبها بالوفاة
 كثيرة او طلائها ببعض كثير خبز الشفع بين تركها او اخذها
 واعطا ما زاد المبلغ فيها لتعذر رفعه ولا قيمة لتعنه
 بخلاف الناحاي الزاهد في بيع لوبي المشتري او غرس
 او كلف الشفع المشتري فلهما الا اذا كان في القلع فلهما
 الارض فان الشفع له ان يأخذها مع بقية البناء والفرس مقلوبة
 غير ثابتة فمستأني وعن الثاني ان يباخذ بالثمن وقيمة
 البناء والفرس او تركه وبه قال الثالث في مال قلنا فيما العذر
 فيه حتى اقوي ولا انعدم عليه فينقصه كما ينقص الشفع
 جميع نحره كما في المشتري حتى الوقف والمسجد والمقبرة
 والهرجة زليبي وزاهدي واما الزرع فلا يقطع استحيانا
 لانه له نهاية معلومة ويبقى بالاجر ورجع الشفع
 بالثمن فقط ان اخذ بالشفعة ثم يني او غرس ثم استحققت
 ولا يرجع بقيمة البناء والفرس على احد لانه ليس بمفروق بخلاف
 المشتري ويأخذ بكل الثمن از حيت او جنى الشجر بلا فصل والاصل
 ان الثمن يقابل الاصل لا الوصف وهذا اذا لم يبق شيء من نقص
 او خيب فلولي واخذ المشتري لا انفصاله من الارض
 حيث

حيث لم يكن ثمن الارض تسقط حصته من الثمن فيقسم الثمن
 على قيمة الارض يوم العقد وعلى قيمة الثمن يوم اخذ لوبي
 قلت فلولي يأخذه المشتري كان هلكه بعد انفصاله لم يستطع
 من الثمن لعدم حبه اذ هو من التواب والتواب لا يقابلها
 شيء من الثمن وبالفقد بالشفعة تحولت العنقبة الى الشفع
 فقد هلك ما دخل قبل القبض ولا يسقط بمثل شيء من الثمن
 قال الشفع بخلاف ما اذا تلف بعض الارض بغير جث يستط
 من الثمن بحصته لانه الغاية بعض الاصل يلبي ويأخذ بحصته
 العروضة من الثمن ان نقص المشتري البناء لا يفقد الاثله وفي
 الاول الا انه سماوي ويقسم الثمن على قيمة الارض والبناء يوم
 العقد بخلاف الهندام كما امر لتعريف المبيع ونقص الاجنبي
 كنقصه اي المشتري والنقص بالكم المتوفى له اي للمشتري
 وليس للشفيع اخذه لولا التسمية بانفصاله ويأخذ
 بثمرها استحيانا بالانفصال ان اتاع او خاد وتخلد وثمر او ثمر
 بعد الشراي يدوان بخذه المشتري فليس للشفيع اخذه لما امر
 او هلك باقة سملوية وقد استراها بثمرها سقط حصته من
 الثمن في الاول اي شراها بغيرها وبكل الثمن في الثاني لم يرد له
 بعد القبض قضى بالشفعة للشفيع ليس له تركها مسترح
 وهبانية لغيره بالشفعة اليه بخلاف ما قبل الغضا الطلب في



بيع فاسد وقت انقطاع حق البايع اتفاقا وهي في هبة
 بعوض مشروط ولا يبيع فيها وقت التعارض وفي بيع فاسد
 او خيار بايع وقت البيع عند الثاني وقت العبارة عند الثالث
 وخيار مشروط وقت البيع اتفاقا يجبي من ير الشفعة
 بالجواز كما لا يفي مثل طلبه عند عالم يراه يقول له هل
 تعتقد وجوب ما ان قال نعم اعتقد ذلك حكم له به ولا يقبله
 فيحكم حنية ويزاوية في روع آخر الشفع ايجاب
 الطلب لكون القاصي لا يراها فهو معدور وكذا لو طلب من
 القاصي احضاره فامتنع بخلافه في اليهودي كما ياتي
 شري ارضا بناية ورفع تراها وباعه بناية ثم اخذها
 الشفع بالشفعة اخذها بخمسين لان ثمنها يقسم على
 قيمة الارض يوم الشرا قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب
 الذي باعه وهو سواء ولو كسرها كما كانت فالجواب لا يتفاوت
 ويقال للمشتري ارفع ما كتبت فيها فهو ملكك ما وكي
 الزاهدي وفيه شري دار الى الحصاد فليس للشفع ان يعمل
 الثمن وليخذها بالشفعة لانه ملكها ببيع فاسد ان ترى
 قلت ويسعى انه لا شفعة فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض
 لاحقا لا الفسخ نعم اذا سقط الفسخ بينا ونحوه وجبت
 وفي البسوط الهبة بترط العوض انما تثبت للملك للموهوب
 له اذا

له اذا قبض الكافلو وهب دارا على عوض القدر ثم قبض احد
 العوضين دون الاخر ثم سلم الشفع الشفعة فهو باطل حتى
 اذا قبض العوض الاخر كان له ان يخذ الدار بالشفعة با
 تثبت في فيه او لا تثبت تثبت قصدا الذي عقار ملك
 بعوض خرج الهبة فومال خرج المهر وان لم يكن يقسم خلافا
 للشافعي كرجي اي بيت الرمي مع الرمي نهاية وحمام ويبر وبنار
 وبيت صغير لا يمكن قسمه لاني عرض بالسكون ما ليس بعقار
 فيكون ما بعد من عطف الحاض على العام وفلك خلافا لما لك
 وبنار تخل اذا بيعا قصدا ولو مع حق التراب خلافا لما فيه
 ابن الكمال لما قلته المقول كما افاده شفتنا الرمي ولا في
 ارض وهدية وهبة لا بعوض مشروط ودار قسمت او جوت
 جرة او بدل خفي او عتي او حفي عن ذم عمده او مهر وان توبل
 بعوضها ايا الدار مال لان معنى البيع تابع فيه واولهاها ف
 حصه المثل او دار بيعت خيار البايع ثم يسقط خياره فان
 سقط وجب ان طلب عند سقوط الخيار في الصحيح وقيل
 عند البيع او بيعت الدار بيعا فاسدا لم يسقط فسخه فان
 سقط حق فسخه كان في المشتري بغيرها تثبت الشفعة كما
 مر او رد خياره روية او رد او عيب بقضاء متعلق بالخير
 فقط خلافا لما رعه للعنف تبعا للدين بعد ما سمت اي اذا بيع

وسلت الشفعة ثم في المبيع خيار روية او شرط كيف
 ما كان او يعيب بقضا فلا شفعة لانه فسخ لا بيع بخلاف
 الرد يعيب بعد القبض بقضا او باقالة فان له الشفعة
 لان الرد يعيب بلا قضا والاقالة بمنزلة بيع مبتدأ ثبتت
 الشفعة تبعه "اذون المستغرق بالدين احاط الدين
 برقبته وكسبه ليس بشرط ان كان في مبيع سيرة ثبتت
 اسبده في مبيع مبتدأ ان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء
 وشر الحذر من الاخر يجوز ثبت لمن يبيع اهالة او وكالة
 في اشتريه بالوكالة وفايدة انه لو كان للمشتري او الموكل
 بالشراشيك والدار شريك اخذها الشفعة ولو هو شريكا
 والدار جارا فلا شفعة للجاري وجوده لا شفعة من
 باع اهالة او وكالة او بيع له اي وكل بالبيع او ضمن الدر
 والاصل ان الشفعة تبطل باظهار الرغبة عنها لافيهما
~~ببطلانها ببطلان ترك طلب الموائمة~~
 تركه بان لا يطلب في مجلس اخريه بالبيع ان كان وقد مر
 ترجيعه او ترك طلب الاشهاد عند عقار او ذي يد
 لا الاشهاد عند طلب الموائمة لانه غير لازم مع اخذ رة
 كامر و يبطلها تسليمها بعد البيع علم بالسقوط او لا
 فقد لا قبله كامر وتو تسليمها من اب ووصي خلافا لعمد
 فيما

فيما بيع بقيمته او اقل ملتقى لو قيل بغيره اذا سلم
 الشفعة واخر على الموكل بتسليمه الشفعة مع لو كان
 التسليم او الاقرار عند الفسخ والام يعيب لكنه يخرج من
 الخصومة وسكوت من يملك التسليم تسليم ويبطلها على
 منه اعني عوض اي غير المشتري لما ياتي عليه لانه وشوة
 ويبطلها بيع شفعته بال ولا يلزم المال وكذا الكفالة
 بالنفس بخلاف التودد ولو مال على هذا نصف الدار ببعض
 الثمن هو ولو مال على اخذ بيت بحضرة من الثمن لا يجرهالة
 الثمن عند الاخذ ولا تسقط شفعته ويبطلها موت السبي
 قبل الاخذ بعد الطلب او قبله ولا توفى خلافا للشافعي
 ولو مات بعد القضا لم تبطل ويبطلها موت المشتري
 بقا المستقر ويبطلها بيع ما يبيع به قبل القضا لا شفعة
 مطلقا علم ببيعها ام لا وكذا الوجه ما يبيع به مسجدا
 او مقبرة او وقفا مسجدا وروايع بشرط الخيار لنفسه
 لا تبطل بقا الشفعة ويبطلها شرا الشفع من المشتري
 فلم يوفى او مثله اخذها منه بالشفعة بالعقد الاول او
 الثاني بخلاف ما لو اشتراها ابتداء حيث لا شفعة لوفى منه
 وكذا يبطلها ان استأجرها او ساومها ببيع او اجارة
 ملتقى او طلب منه ان يولييه عقد الشرا وضمن الدرك مستدرك

بما مر اتفاقا في كل دليل الامراض في كل دليل
 انها بيعت بالف فسلم ثم علم انها بيعت باقل او بغير
 غير او عدي فتعريف قيمته الف او اكثر فله
 حصة ولو بان انها بيعت بدنانير او بغير وحق
 منها الف فله شفعة والقر في جميعها ان هذا قيم
 واذ كل مثلي في ما يسهل عليه وان كثر ولو علم ان المشتري
 في فساد ما بان انه يترك له الشفعة ولو علم ان المشتري
 في غيره ان اخذ نصيب غيره لعدم التسليم في
 حقه ولو بلغه شر النصف فسلم ثم بلغه شر الكل فله
 شفعة في الكل وفي عكسه بان اخرج بثلث الكل فسلم
 ثم ظهر شر النصف او شفعة لا على الظاهر بل التسليم في
 الكل تسليم في كل الباقية بخلافه عكسه ثم شرع في الحمل
 فقال وان باع رجل عتقا او اذرا على غلا في حبيب
 حد الشفعة فلا شفعة لعدم الاتصال والقول بان نصيب
 ذراعا سبعة هو وكذا لا شفعة لو وهب هذا القدر
 لشترى وقبضه وان ابتاع سيرا منه بمن ثم ابتاع بغيره
 الشفعة للجاري في الشراء الاول فقط والباقي للمشتري
 لانه شركه وحيلة كذا ان يشتري الدار او المهر بكل الف
 الادوية ثم الباقي وليس له تخليفه بالله ان البيع الاول
 ما روت ما كان

ما روت به ابطال شفعتي وله تخليفه بالله ان البيع الاول
 ما كان تخليفه مويد لانه معزى للوجيز وان ابتاع بمن
 كثير ثم دفع ثوبا عنه فاشفعة باليمن لا بالتوب
 فلا يرف فيه وهذه حيلة ثم الشريك والجاري لهما نصيب
 بالبيع اذ يلزمه كل الف في الحق المترد في الاول يبيع
 دار الف بدينار ليحصل الترفي اذا استحق وحيلة اخرى
 احسن واسهل وهي المتعارفة في الامصار فكمها بقوله وكذا
 واشترى بدينار معلومة بوزن او اشارة مع قبضه
 فلو سئل خير البشارة جرح قدرها وجميع الفلوس بغير
 العشر في المجلس لان جملة الف بمن الشفعة حيلة قلت
 ونحوه في المعمران ونحوه لو قلنا انا اعلم قيمة الفلوس بوزن
 كذا ان اخذ بالدارم وقيمتها كما لو اشترى دارا بدينار
 او عقار للشيخ اخذها بقيمتها كما قال الحق ثم
 نقل عن مقطعات الظاهر بغير اقامة قلت وواقه
 في تنوير البصائر وافر شيئا لئلا يقع فيه زواهر
 الجواهر بله مخالف للاول وما في المتن والشرع مقدم على
 الفتاوى كما مر من الترتي وقسم الشفعة فيما بيع
 فاسدا ولو بغير القين لا حق في الفسخ ثم انشأ الفسخ
 بالبناء ونحوه وجبت والله اعلم نثره اخيلة لا سقاط الشفعة

بعد ثبوتها وفق كقولها للشيخ اشتريه مني ذكره البرازي
 أما الخيلة تدفع ثبوتها ابتداءً فمندی يوسف لا تكرد
 عند محمد بن يونس يقول في يوسف في الصفقة
 قيدي السراجية بما إذا كان الجار غير محتاج اليه واستغنى
 محشي الأمارة وبضده وهو الكرامة في الزكاة والخراج
 السجدة جوهرة ولا حيلة موجودة في كلامهم لا سقراط
 فيله في الزكاة قال وطلبنا ما كثر فمجدها إذا اشتري
 حانة عقار والبائع واحد يتعدد إذا أخذ بالصفة
 عدد في البيع من أن يأخذ بغيره ويرث
 الباقي ويحسبه وهو ما إذا تعدد البائع واتحد المشتري
 يستعدد الأخذ بها بل يأخذ الكل أو يترك لأبيه لتفريق
 الصفقة على المشتري بخلاف الإله لقيام البيع مقام
 أحدهم فلم تنفك الصفقة بلا فرق بين كونه قبل القبض أو
 بعد سمي لكل بعين عينا أو سمي للكل حيلة أن العبرة بالاتحاد
 الصفقة للاتحاد الممنوع وأعلم أن طلب الحصة فهو على شفعته
 ولو اشتري دارين أو قريتين معهن في صفقة أخذها لغيرهما
 معا أو تركهما لأحدهما ولو أحدهما المشرق والآخر بالمغرب
 مخرج مجمع وياتي والمعتبر في هذا أي العدة والاتحاد
 ما قد تعلق حقوق العقدة به دون المال فلو وكل واحد
 جماعة

جماعة فالبيع أخذ بغيره اشتري بغيره نصف دار
 غير مقسومة فقام المشتري بالبائع أخذ "البيع بغيره"
 المشتري الذي حضر له بالقسمه وإن وقع في غير حاله
 على الإصح وليس له أي البيع نقضها مطلقا سواء
 قسم الحكم أو رضا على الإصح لأنها من تمام القبض حتى لو قام
 الشريك كان للشيخ التقف كذا ذكر بقوله بخلافه إذا باع
 أحد الشريكين نصيبه من دار مشترك وقام المشتري
 الشريك الذي لم يبيع حيث يكون للشيخ تقضيه كنقضه
 بيمينه وهبته كما لو اشتري اثنين دارا وجرس فيمان ثم
 جاسفيع ثالث بعد ما اقتسم يقض أو غيره فله أي
 للشيخ أن يقض القسمة ضرورة صيرورة النصف ثلثا
 شرح وجانية اختلاف الجار والمشتري في ملكية الدار التي
 يسكن فيها الشيخ الذي هو الجار قال القول للمشتري لأنه
 ينكس استحقاق الشفعة والجار في تخفيف ما يخلط المشتري
 على العلم عند أبي يوسف وفيه يعني كما لو اشترى
 طلب الموانبة فإنه يخلط على العلم وإن اشترى للمشتري طلب
 الأشهاد عند لقائه خلف المشتري على البتات لأنه يجهل
 به علما دون الأول ما لا يراهدي ولو من بينة الشيخ
 أحي وقال أبو بكر بينة المشتري في روم باع ما في

اجارة الغير وهو شيعتها فان اجاز البيع اخذها
 بالشفعة والابطال الاجارة وان ردها شري لطفه
 والابشيع له الشفعة والوصي كالاب قلت لكن في
 شرح المجمع ما يخالفه فتنبه ولو كانت دار الشيع
 ملاصقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لا صفة قطع
 ولو فيه تفرق الصفقة الاثر العام من الشيع يبطلها
 قضا مطلقا لا ديانة ان لم يعلم بها اذ ابيع المشتري البنا
 فجا الشيع خير ان شا اعطاه ما زاد المبيع او ترك
 اخر الجار طلبه لكون القاضي لا يراه فهو معذور ولا يرد
 سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا قلت يوخذ
 منه ان اليهودي لو طلب نفسه من القاضي احسن يوم
 السبت سبته فانه يكف الحضور ولا يكون سبته عذرا
 وهي واقعة المتوهم في الصفقة وهي في واقعة
 الحسامي ادعى الشيع على المشتري انه اقال لبطلانها
 يحلف وفي الوهبانية خلافه قلت وسند ذكره لان ابن العم
 في حاشيته للاشياء ابدى بما لا مزيد عليه فليحفظ تعلين
 ابطالها بالشرع اجاز له صوي في رقة الدار وشفعة
 فيها يقول هذه الدار داري وانا ابيعها فان وصلت الي
 والافان على شفعتي فيها استولى الشيع عليها بلا قضا
 ان اعقد

ان اعقد على قوله عالم لا يكون ظلما والادكان ظلما اشيا
 على عدة الروس العقد والشفعة واجرة القسام والطريق
 اذا اختلفوا فيه الكل في الاشياء لا شفعة لم تدعنا بة
 صبي شيع لا ولي له لا تبطل شفعتهم وان نصبت القاضي
 فيما يطلبه جاز جواهر شري كما وله شيع لحايب فامرت
 الاسرار فاكلها المشتري ثم اتى الشيع واخذ ان الاسرار
 وقت القبض مفرقة سقط بعد ذلك لانه لاحصة له
 من الثمن حينئذ مويد زاده من الزايفات الحسامي في الوهب
 ويأخذ فيما يشري لغيره اب وهو للبلوغ بوخر
 وليه تفرق دارني بيعتا ولو غير جار والتفرق اجرت
 وما فر استأجر القيل المستعلا وتخليقه في الكرك انكر
 كتاب القيمة مناسبه ان احد الشريكين
 اذا اراد الاتراق باع فوجب الشفعة او قسم هي لغة اسم
 للاقسام كالقعد للاقتدا وشرعها جمع نصيب شيع له في
 مؤان معين وسبها طلب الشرا او بعضهم الانتفاع بملكه
 على وجه المخصوص فلو لم يوجد عليهم لا تمنع القسمة
 ولكنها هو الفعل الذي يجعاليه الاقرار والتميز بين
 الانصاف ككيل وزرع وشرطها عدم فوت المنفعة بالقسمة
 ولذا لا تقسم غودايط وحمام وحكمها تعيين نصيب كل

نية

عن الشراكا على حدة وتشتا مطلقا على معنى الافراز
وهو اخذ عين حقه وعلى معنى المبادلة وهو اخذ
عوض حقه والافراز هو الغالب في الثاني وما في حكمه
وهو العنق في التقارب فان معنى الافراز غالب فيه ايضا
لأن كمال من الكافي والمبادلة غالبية في غيره أي غير الثاني
وهو القيمي اذا تقر هذا الاصل فيلحق الشريك حصته
بنسبة صاحبه في الاول أي الثاني لعدم التساوت
لأن الثاني أي القيمي لتفاوته في الثانية كميل او حوزون
بين حاضر وغايب او بالغ وصغير فخذ الحاضر او البالغ
نصيبه نقد القسمة ان سلم خطأ الاخرى والا فلكونه
بين دهمقان وزرارة ارم الدهمقان يقسمها ان ذهب
بما افرز الدهمقان او لم يفر ذلك الثاني عليها وان يحفظ نفسه
او لا فالهذان على الدهمقان خاصة كذا قال بعض المتأخرين
انتهى ملخصا وان اجبر عليها في قسم غير الثاني في
متحد الجنس منه فقط سوى رقيق غير المقيم عند
طلب الخصم فيجبر كما فيها من معنى الافراز على ان المبادلة
قد يجري فيها الجبر عند تعليق حق الغير كما في الشفعة
وبيع ملك المديون لو فادينه وينصب قاسم برزق من
بيت المال ليقيم بلا اخذ اجر منهم وهو واجب وما
في

في بعض النسخ واجب غلط غلط وان نصب باجر المثال
لانها ليست بعنق حقيقة فجاز له اخذ الاجرة عليها وان لم
يجز على العقد ذكره ايجز نزله وهو على عدد الروس مطلقا
لا الانصباء خلافا لهما قيد القاسم لان اجرة الكيال والوزان
بقدر الانصباء اجماعا وكذا سائر الموزن كاجرة الراعي والحمل
والحفظ وغيرها شرح جميع زادي الملتقي ان لم يكن للقسمة وان
كان لها فليقل الخلاف كذا ذكره في البداية بلغها قليل وقامه
فيما علقته عليه والقاسم يجب كونه عدلا امينا عالما بهد
ولا يتعين واحد لها لعله يتحكم بالزيادة ولا يستتر القسمة
خوف توأطيرهم وصحت رضا الشراكا اذا كان فيهم عيبر
او مجنون لان ايب عنه او غايب ولا يملكه لعدم لزومها
حينئذ الا باجازه القاصي او القايي او العبي او بالغ او وليه
لو ورثة ولو شركا بطلت حصة المقتي وغيرها وقسم تقاي
يدعون اونه بينهم او ملكه مطلقا او شراؤه صدقة شريفة
فلا فرق في التقاي بين شراؤه ملكه وارث مطلق قلت ومن التقاي
البناء والاشجار حيث لم تتجهل المنفعة بالقسمة وان تبدلت
فلا حير قال شيخنا وعقار يدعون شراؤه او ملكه مطلقا
فان ادعوا انه ميراث عن زيد لا يقسم حتى يرصنوا في
موته وعدد ورثته وقال يقسم باعتراهم كما في الصور الاخر

ولان برهنة ان المقارعة حتى يبرهن انه لم
 اتفاقا في الاصح لانه يحتمل انه مضمنا بالاجارة او اجارة
 فتكون قسمة حقا والمقارعة محظورة بنفسه ولو برهنا
 على الموت وسدد الورثة وهو اي المقارعة قلت قلنا
 وكذا المنقول بالاولي مضمنا وفيهم صغير او غائب قسم
 بينهم ونصب قايض لهم انظر القايض الصغير ولا بد
 من اليقينة على اصل الميراث عنده ايضا خذله قالها كما جرد ان
 برهن وارث واحد لا يقسم له لا بد من حضور اثنين
 ولو احدهما صغير او موصي له او كانوا اي الشراكشين
 اي شركا بغير الارث وشا به احدهم لان في الميراث لا يصلح
 الحاضر خصما لمن الغائب بخلاف الارث اركان في صورة
 الارث المقارعة وبعضه مع الوارث الطفل او الغائب
 وكان شي منه لا يقسم للزوم القضاء على الطفل او الغائب
 بلا خصم حاضر عندها وقسم المال المشترك بطلب احدهم
 ان التفع لا يجتبه بعد القسمة وبطلب ذي الكثر
 ان لا يتفع الا في حصة حصته وفي الثانية يقسم بطلب
 كل وعليه الفتوى لكن المتون على الاول فعليها المعمول
 ولو تم الحل لم يقسم الا برضا ولي لا يعود على موصفه بالنقص
 في المجتبى حانوت لها يولان فيه طلب احدها القسمة
 ان امكن

ان امكن لكل ان يعلم فيه بعد القسمة ما كان يعلم فيه قبلها
 قسم والاولا مقسم غرض اتحاد جنسها الا الجنسان بمضمنا
 في بعض لوقوعها معا وقمة لا تميزا فقتل المراضى دون
 جبر القاضى ولا الرقيق وحده لغرض التغاوت في الادنى وقال
 يقسم لو ذكر فقط او اناث فقط كل يقسم الا بالورق في القسم
 ولا الجواهر لغرض تفاوتها والجواهر والبير والري والكتب
 والكتب وكلها يقسمه من الا برضا كما مر ولو اراد احدها
 البيع والى الاخر لم يجبر على بيع نفسه خلافا لما ذكر في
 الجواهر لا تقسم الكتب بين الورثة لكن يتفع كل بالمهاياة
 ولا تقسم بالاولاد ولو برضا وكذا لو كان كتابا فاحملان
 كثيرة ولو ترابا ان تقسم الكتب وينقل كل بعضها بالقيمة
 لو كان بالترابى حاز والا خاينة دارا وحانوت بين
 اثنين لا يمكن فسخها ففما جبر فيه قتال احدهما الا اكره
 ولا التفع وقال الاطراف بذلك امر القاضى بالمهاياة
 ثم يقال لمن لا يريد الانتفاع ان شت فانتفع وان شت
 فاطلق الباب ذو مشتركة او دار وصنعة او دار
 وحانوت قسم كل واحد منفرده مطلقا ولو متلازمة
 او في محلتين او مخرجين سكنى اذا كانت كلها في مصر
 واحد او لا وقال ان الكل في مصر واحد فالراي فيه للقاضى

شبكة

الألوكة

www.almaktaba.net

وان في مصر من قولها كقولنا ويصور القاسم ما يقسمه
على قرطاس ليرفعه للقاضي ويعد له على سهام القسمة
ويزرعه ويعوم البناء ويفرز كل نصيب بطريقه وربه
ويلقب الانصب الاول والثاني والثالث وهلم جرا
او يثبت اسماؤهم ويقع لتعظيم القلوب من خلع
اسمه هو لا السهم فله الاول ومن خرج ثانيا فله السهم
الثاني الى ان ينتهي الى الاول واعلم ان الدار
تدخل في القسمة كمتار ومقوله او برضاهم فلو كان
ارضا وبنا قسم بالقيمة عند الثاني وعند الثالث يرد من
الرجعة بمقابلة النافان فيفضل ولا يمكن التسوية
رد الفضل دراهم للضرورة واستحسنه في الاختيار قسم
واحد هـ سبل حارة او طريق في ملك الاخر والمحال انه
لم يشترط في القسمة مرفوعة ان يمكن ولا فسخت
القسمة اجماعا واستويقت ولو اختلفوا فقال بعضهم
ابقيناها مشتركا كما كان ان امكن افرز كل فضل كما بسطه
الزيلي اختلفوا في مقدار عرض الطريق جيل عرضها
قدر عرض باب الدار واما في الارض فتقدر على التورين
بطوله اي ارتفاعه حتى يخرج كل واحد منهم خلفا في
نصيبه ان فوق الباب لا فيما وونه لان قدر طول الباب
من الهوا

من الهوا مشترك والبناء على الهوا المشترك لا يجوز الا برضا
الشركاء بلية وان شرطوا ان يكون الطريق في قسمة
الدار على التفاوت جاز وان وصلية كان سهامهم في
الدار متساوية وذلك لان القسمة على التفاوت بالتراضي
في غير الاموال الربوية جازة فجاز قسمة النصف بالاكراه
لانه ليس بوزن لالنصف بالسهمية على الصحيح بل بالقبان
او الميزان لانه وزن في سفل له اي فوقه علو مشتركات
وعلو مجرد مشترك والسفل لاخر وسفل مجرد مشترك والعلو
لاخر كل قوم كل واحد بين ذلك على حدة وقسم بالقيمة
عند محمود به يعني انكر بعض الشركاء بعد القسمة استيفا
نصيبه وشهد القاسمين بالاستيفا الحقه يقبل وان
قسما باجر في الاصح ان يملك ولو شهد قاسم واحد لانه فرد
ولو ادعى احدهم ان من نصيبه شيا وقع في يد صاحبه
غلطا وقد كان اقربا بالاستيفا ولم يقربه ذلك البرجدي
لم يصدق الا بيهان او اقرار القسم او كونه فلو قال الايجة
لعت ولا تناقض لانه اعتمد على فعل الامين ثم ظهر غلظه
وان قال قبضته فاخذ شريكه بمضه وانكر شريكه ذلك
حلف وان قال قبل اقراره بالاستيفا اصابني من ذلك
كذا الي كذا ولم يسلمه الي وكذا به شريكه تعا لفا وتفسخ

انقسمة كالخلاف في قدر البيع ووقت شراء اوراقه
 خلافاً في فادعي احدهما بيت في يد الاخر انه من
 نصيبه وانرا الاخر فعليه البيعة لانه بيع وان
 اقامها في العبرة لبيعة المدي لانه حاي وان كان قبل
 الاشهاد على البيع مخالفاً وفسخت وكذا الاختلاف
 الحدود وان استحق بعض معين من نصيبه لا تفسخ القيمة
 اتفاقاً على البيع وفي استحقاق بعض شايخ في الطائفة
 اتفاقاً وفي استحقاق بعض شايخ من نصيبه لا تفسخ جبراً
 خلافاً الثاني بل المستحق منه يرجع بحصة له في نصيب
 شريكه ان شاؤوا ونقص القسمة دفعا لغير الشقيقين
 قلت بقي ههنا احتمال اخر وهو ان يستحق بعض من نصيب
 كل واحد فان كان شايخاً فسخت وان كان معيناً فان تساويا
 فظاهر والا فالبقرة لان الزايد كما مر فلا يفردها بالذكر
 ظهر دين في التركة المقسومة تفسخ القسمة الا اذا قصروا
 اي الدين او ابرا العزم اذ لم الورثة او بقي منها اي من التركة
 ما يفي به لزوال المانع ولو ظهر عتقاً حراً لا يدخل تحت
 التوقيف في القسمة فان كان بقضا بطلت اتفاقاً لان
 تصرف القاضى مقيد بالعمل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي
 تبطل ايضا في الاصح لان طوائفها المعادلة ولم توجد
 فوجب

فوجب نقضها خلافاً لتفسيخ القسمة قلت فلو قال
 كالكثر تفسخ لكان اولى وتسمع دعواه ذلك اي ما ذكر
 من العين الفاضل ان لم يقرب بالاستيفاء وان قرره تسمع
 دعوى الفلأ والعين للتناقض الا اذا ادعى الغصب
 تسمع دعواه وقامه في الحائية ادعى احد المتقاسمين
 للتركة ديناً في التركة صريح دعواه لانه لا تناقض لتعلق
 الدين بالمعنى والقسمة بالصورة ولو ادعى عينا بآية بسبب
 كان لا تسع للتناقض اذا الاقدام على القسمة اعترف
 بالتركة وفي الحائية اقتسموا ايا او ايعنا ثم ادعى احد
 في تقسيم الاخرين او يقلد زعم انه بنوه وغيره لم تقبل
 بينته وقت شجرة في نصيب احدهما انما انما تدلية
 في نصيب الاخر ليس له ان يجيره في قطعها به يفي لا يسه
 استحق الشجرة بلغها انها اختار في احدهما اي احد الشريكين
 بغير اذن الاخر في عقار مشترك بينهما فطلب شريكه
 بناءه قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الباقي فبطل
 ونعت والاصدم البناء وحكم الزم كذلك في الزاوية القسمة تقبل
 التقض فلو اقتسموا واخذوا حصصهم ثم تراضوا في التراضي
 بينهم صريح وعادت الشكة في عقار او غيره لان قسمة التراضي
 مبادلة ويصح قسمتها ومبادلتها بالتراضي بترازية

شبكة

الألم

انقبوض بالقسمه الفاسدة كقسمته على شرطه او
 صدقة او بيع من المقسوم او غيره يثبت الملك فيه ويغيب
 جواز التفرق لقابضه ويضمنه بالقيمة كالمقبوض
 بالسرا الفاسد فانه يغيب الملك كما مر في بابيه وقيل لا يثبت
 حزم بالقبول في الاستياء وبالأول في النزاية والقننة ونحو
 تنهايا في سكرى دار واحدة يسكن هذا بمعاودة ابنا
 وهذا شهرا وهذا شهرا او دارين يسكن كل دارا او في خدمة
 عبد يخدم هذا يوما وهذا يوما او عبيدين يخدم هذا وهذا
 والاخر الاخر اذ في غلة دار او دارين كذلك صبح التهاوي
 الوجوه الستة استحسننا الاتفاق والاصح ان القاضى
 يهاين بينهما جبر بطلب احدها ولا يتصل بموت احدهما
 ولا بموتهما ولو طلب احدهما الضمة فيما يقسم بطلت
 ولو اتفقا على ان تنقصة كل عبد على من يخدمه حاز استحسننا
 بخلاف النسوة وما زاد في نوبة احدها في الدار الواحدة
 مشترك لافي الدارين وتجوز في عبد ودار على السكينة والخدمة
 وكذا في كل مختلفين المنفعة ملحق ونماحه فيما علقته
 عليه ولو تنهايا في غلة عبد او في غلة عبيدين او في
 في غلة بغل او بغلين او في دكوب بغل او بغلين او في
 ثمر شجرة او في لبن ساء لا يبيع في المسائل الثمان وحيلة
 الثمار

الثمار ونحوها ان يشتري حظه شريك لم يبيع كلها بعد معنى
 نوبته او ينتفع بالثمن بمقدار معلوم استقر اذا للنصيب
 صاحبه اذ فرض الشارع جاز في روع التزامات ان
 كانت لحفظ الاملاك فالضمة على قدر الملك وان لحفظ الانفس
 فعلى هذه الروى ولا يدخل حيزا ونساقطو عزم السلطان
 قرية تقسم على هذا ولو حلف الفرق فالتقوا على لقاء
 امتعة فالفرم على عدد الروس لانها لحفظ الانفس المشترك
 اذا انهدم خايمي احدى الحارة ان احتمل الضمة لا جبر
 وقسمه الا بين ثم اجمعه ليرجع بما اتفقوا به بامر قاض والافقيمة
 التناوكت التالة العرف في ملكه وان تفرج جاز في ظاهر
 الرواية الكل في المساء وفي المحتسب وبه يفتى وفي السرا حجة
 الفتوى على المنع قال المفتي قد اختلف الاقوال ينبغي
 ان يعول على ظاهر الرواية انتهى قلت **مرفق**
 متفرقات القضايا في الوهبانية ، ، ، ، ،
 ولوزع الانسان ان لا يداره فليس جار منه لو يضره
 وحيط له اهل فحل واحد ، ولا حمل فيه قبل ليس يغبره
 وما الشريك ان يعمله حيله ، وقيل التباي جاز في بيع
 ومنوع قسم عند منع من ملكه من الرمرق قاض هو فبيع
 وينفق في المختار راض باذنه ، ومنع نفع من ابني قبل يحسره

شبكة

الألوكة

www.alkutub.net

وخذ متقبا بالاذن منه لحاكم ، وخذ قينة ان لا وهذ المحررة
 كتاب — المزارعة فاستبها ظاهره هي
 لغة فاعلة من الزرع وشرعا عقد على الزرع ببعض الخارج
 واياها اربعة اهرز ويزرع عمل وبقر ولا تقع عند الامام
 لانها كغير الطمان وعند ما تصح وبه يغني الحاجة
 وقياسها المصارفة بسروا فمانية صلاحية الارض
 للزرع واهلته العاقرين وذكر المدة اي مدة متعارفة
 فتفسر بما لا يمكن فيها من عملها الا بعين اليها اعمها
 غالبا وقيل في بلادنا تصح بلا بيان حد وضع على الزرع
 واحد وعليه المتويج بحتين ورازيقواق بالمتف وذكر
 ب البذر قبل حكم العرق وذكر جشبه لا قدر العلم
 باعلام الارض وشرطه في الاختيار وذكر قسم العامل الاخر
 ولو بنا بينا حظا ب البذر ومكتا من خط العامل جانب
 استحسانا وبشرط التحلية بين الارض ولوح البذر
 والعامل وبشرط الشركة في الخارج ثم فرع على الخبر بقوله
 فتبطل ان شرط احوها قفرا ناسما او ما يخرج من
 موضع معين او رفع ب البذر بذرا او دفع الخارج
 الموظف وينصف الباقي بعد دفعه بخلاف شرط دفع
 خراج المقاسمة لثالث وربع او شرط دفع العشر
 للارض

للارض او لا يحد الا بمساع ولا يودي الي قطع الشركة
 او شرط البين لاحدها والحب للاخر اي تبطل القطع
 الشركة فيما هو المقصود او شرط تنعيف الحب ط البين
 لعيز ب البذر لانها لا تقف في العقد او شرط تنعيف
 الحب والبين لاحد في القطع الشركة في المقصود وان
 شرط تنعيف الحب والبين لصاحب البذر كما هو مقتضى
 العقد ولم يقرض للبين صحت وجب عند المتين لرب
 البذر فيلزم ما فيها للرب كذا قال المصنف تبطل للمدر
 وغيره لكانا عقد صاحب المتين الثاني حيث قيل
 والتين بينهما وفي الرب البذر قلت وفي شرط الوهيانية
 عن القيد الخارج بالرب لا يستحق من التين شيئا وبالثلث
 يستحق النصف ولذا احت لكان الارض والبذر يزيد
 والبقية العمل للاخر والارض لعمد اليها للاخر والعامل
 والباقي للاخر فهذه الثلاثة حائرة وبطلت في اربعة اوجه
 لو كان الارض والمعرفة بالبذر له والباقي للاخر فهي بالتقسيم
 العتق كسما من لانه اذا كان من احدى والثلاثة من
 الاخر فهي اربعة اذا كان من لهما اثنان والثالث
 من الاخر فهي ثلاثة وهي جمل يالك فاكتر بحصة فسدت
 واذا صحت فطالح على الشرط ولا ياتي للعامل ان لم يخرج

شبهة

في العبيدة ويجبر من المضي الارب البذر فلا يجبر قبل
 القايه وبعد يجبر رد دمي فسدت فالخارج لرب
 البذر لانه فاعمله ويكون للاخر جبر ضل عمله ولو ادعاه
 ولا يرد على الشرط بالاعمال بل جبره وان لم يخرج شيء
 في الفاسدة فان كان البذر من قبل العامل فعليه اجر مثل
 الأرض والبقر وان كان من قبل رب الأرض فعليه ربع مثل
 حاوي ولو امتنع رب الأرض من المضي فيها وقد كرس
 العامل في الأرض فلا يبيعه له ملكه حيا أي في القضا
 اذ لا يفتقر للمال ولا يستوفي ديانته فينتهي بالوفيه
 اجر مثل ماله وتفسخ المنة بدين يخرج اليه
 اذا بنت الزرع لكن يجبر ان يستوفي المزارع حياته
 اذا عمل كما امر اما اذا بنت ولم يستحصل لم يبع الأرض
 لتعلق حق المزارع حتى ولو جاز فان قضت المدة قبل
 ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل نصيبه من الأرض
 الي ادراكه اي الزرع كما في الاجرة بخلاف مالومات احدها
 قبل ادراك الزرع حيث يكون الكل على العامل ولو ادعاه
 لبقا العقد استحق ان لا يسقط دفعه ويحل له ان يرضى الى اخر
 على ان يزرعها بنفسه ويقرض البذر بينهما نصفان
 والخارج بينهما ان كانه فلا على هذا فالزراعة
 فاسدة

فاسدة ولو لم يخرج منها نصفين وليس للعامل على
 رب الأرض اجر له كمنه والعامل يجب عليه ما جبره
 الأرض لها جبر الفساد المقدر وكذا لو كان البذر ثلثاه
 من احدهما وتلتهما الاخر الرب يجبر ما مضى او على
 قدر بذرهما فمن فاسد ايما التشرطه الاطارة في الزراعة
 عمادية واعلم ان نفقة الزرع مطلقا بوجهه في مدة المزارعة
 على رب الأرض المخصر على ما في العمل على ما استمر
 الزرع كنفقة بذر من ماله مستدا وكذا في الماله ولا
 سوا ذلك انما هو جبر الاستمر كما بينا في كتابنا
 كذا ما ودين كذا في المنة على ما في العمل على ما استمر
 فلو شرط فان شرطه على العامل فسدت كما لو شرطه على
 رب الأرض بخلاف ما لو شرطه على الأرض والرب يقرض
 العاقد جميعا على العامل والماله ليعتد بالمقد
 يوجب على العامل على ما في العمل على ما استمر
 ما قبل البذر بطلت ولا يكون له كذا لو شرطه على
 جبره على وجهه وصح ان يقرض الماله على ما في العمل
 على العامل عند التلبي للتعامل وهو الاصح وعليه القوي
 ملحق المنة في الزراعة مع المنة في المنة في يد
 المزارع ثم من عليه بقوله فلا ضمان عليه ولو هلكت المنة

في يده بلا منعه فلا تمنع بها الكفالة نعم لو كفل بجمعه
 ان استهلكها صحت المزارعة والكفالة اهل تكن على وجه
 الشها والافسدت المزارعة خافية ومنه في الحكم العامة
 اي المساقاة فلو جعت الدقان في يد العامل امالة واذا
 قهر المزارع في سقي الارض حتى يهلك الزرع بهذا السب
 لم يضمن المزارع في المزارعة الفاسدة ويضمن في المبيحة
 لو جرب المزارع في المزارعة في يد امالة فيضمن
 بالتقصير في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 وقتما ان يزرع في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 فيمنعت المزارع في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 ما يجرها في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 حتى يهلك المزارع في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 حتى يهلك المزارع في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 طرده ضمنه المزارع في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 بجمعه المزارع في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 او بالثمن وهو جيبه في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 ان يستره المزارع في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 وان دفع اليه المزارع في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 المتناوي شرط البذر على المزارع في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 ان يجر

ان على وجه الاعانة مزارعة والافسدت لها ودفع الارض
 المتناوي من الاجر مزارعة حاز ان البذر من المتناوي
 ومعاملة لم يجر استاجر ارضه المزارع في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 حاز المزارع في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 من يد المزارع في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 الما وتلفت المزارع في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 ولو فيه حرم ضمن المزارع في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 على كذا في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 اذن المزارع في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 العامل في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 المزارع في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 وياخذ المزارع في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 ولو قال البذر الارض في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 كتاب المساقاة لا يجرها مستها في
 الماملة بلغة اهل المدينة في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 السجور المزارع في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 لم اره الي من يجره في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 حكما خلاصا في المزارعة في يد المزارع في المزارعة
 الا في ارضها في المزارعة في يد المزارع في المزارعة

شبكة

الألوكة

اذ لا يضر بخلاف الملوحة كما مر واذا انقضت المدة ترك
 بلا اجر ويعمل بلا اجر ويجوز الزراعة بالجر واذا استحق التحليل
 يرجع المملوك بالجر مثله وفي الملوحة بقيمة الزرع والراح
 بيان المدة ليس يترط ان المملوك يعلم بوقوع معارضة
 وحينئذ يقع على اول ثم يخرج منه في اول السنة وفي الرطة
 على ادراك بذره ان الرقة فيه وعليه ان يخرج في تلك
 السنة ثم فسدت ولتدة كمدة لا يخرج في السنة فيها فسدت
 ثم تبلى السنة فيها او لا تبلى من عدم التوقف فيكون
 المقصود فلو خرج في الوقت البسيخي في الشهر المعجل
 العقد والافسدت فلما اكل ارجا مثل البذر عرله الى ايام
 الثمر ولو دفع غراسه في ارض المملوك لم يملك ان يصحرا
 فما خرج كان بينهما ففسد وهو المملوك ان لم يزرع
 او اما معلومة فله ذلك في كل وقت ولا يؤدفع اصول رطبة
 في الارض مسافة ولم يسم المدة بخلاف الرطبة فانه يجوز
 وان لم يسم المدة فيقع على اولاخذ يكون ولو دفعه طيلة السنة
 جذاذه اعيان يقوم عليها حتى يخرج بذرها يكون
 بينها نصفين جاز بلا بيان مدة والرطبة ولو شرط الشركة
 فيها اي في الرطبة فسدت بشرطها للشركة فيما لا ينهوا
 بعوله وتضع في الكرم والشجر الرطاب المراد منها جمع
 البقول

القول وأصول الباذنجان والتمار وغيرها النافعة بالكرم
 والتحل لوفيه إي السبع المذكورة غير مذكورة يعني تزيد
 بالعمل وإن مذكورة قد انتهت لا يقع كالزراعة لعدم
 الحاجة دفع أرباحها مضافة معلومة لغيره وتكون
 الأرض والسبع بينهما الفصح لأن اشتراط العمل فيها هو
 موجود قبل العمل في كل واحد من العملين فخصه به الشجر
 والفرس لرب الأرض ثم الفضة فلا تحرق قيمة غيره
 يوم النوى وأجر كل عمل في حيلة الواجب أن يبيع نصف
 الفرس بنصف الأرض ويتاجر به بالأرض المثلث
 سنين ثم يبيع في كل أجل في نفسه من ماله ذهب
 أربعين مرة وكل ما يبيع في كل مرة من ماله أربعين
 مرة في أصله الأربعين مرة في كل مرة في كل مرة
 خوخة في أرض غيره فبشت لأن الخوخة لا تبت إلا بعد
 ذهاب ثمرها وتبطل المسافة كالزراعة يموت أجدوها
 ومضي مدتها والتمري هذا قيمته في كل سنة ومضي
 المسافة العامل يقوم ورثته عليه أن صاحبه يدرك
 الثمر وإن ذكره الرافع أي رب الأرض فلا يلزمه العمل
 لم يجر وأعلى العمل وطن من الرافع يقوم العامل كما كان
 وإن ذكر ورثته الرافع فله العمل وإن ماتا فالجاري في ذلك

نورية العامل كلور وان لم يت احدى ابل انقصت مدتها
 اي المساقاة فالحيار للعامل ان يشاغل على ما كان وتنعى
 بالعدور كالمزارعة كما في العجارات ومنه كون العامل عاجزا
 عن العمل وكونه سارقا يخاف على نفسه وسفوره منه
فصل في دفع ما قبل الدور ان كسبي وتلقيح
 وحفظ فدان العامل وما يقدره كحوزة نصف فدانها او
 شرط على العامل فسدت اتفقا لمصلحة العامل ان ما كان من
 عمل قبل الدور ان كسبي ففدان العامل وبعد كسبه عليها كما
 بعد التمسك فليحفظ دفعه كمعاملة بالتصفية ثم زاد
 احدها على النصف لانه زاد في الدار من نصفه فليحفظ
 يقسم وان زاد العامل جان لانه استأجر دفع الشجر لغيره
 مساقاة لم يجز فلا اجر له لانها كسبه فليحفظ العمل لنفسه وفي الوكا
 وما المساقاة ان يساقى غيره وان اذن للولي له ليس يتكرر
 وفي معاياتها
 واي شاة دون ذلك يجر عليها عواري المساقاة والمزارع يكره
كتاب ما يجر الذي يجر مناسبتها للمزارعة كونها
 اطلاقا في الحال لا انتفاعا بالنبات والتم في المال الذي يجره
 اسم ما يذبح كالذبح بالشر واما بالفتح فقطع الاوهاج حرم
 حيوان من سنامه الذبح خرج الكوك والبراد فيجلان بلا
 ذكاة

ذكاة ودخل المتروية والنطحة وكل ما لم يذبح ذكاه
 اختياريا كان او اضطراريا وذكاة الضرورة جرح وطفن
 وانهار دم في اي موضع وقع من البدن وذكاة الاختيار
 ذبح بين الخلو واللبنة بالفتح المنع من الصدر وعروق
 الخنزير كله وكلمه او اعلاه واسفله وهو مجري النفس
 على الصحيح والمري هو مجري الطعام والشراب والودجان
 مجري الدم وحل الذبوح بقطع اي ثلاث منها او اكثر
 حكم الكراهة ان يقطع الكوك منها خلاف وضع البراز في
 قطع كل طعوم مجري والبراز في مجري ان يقطع من الحساة
 قدر ما يفي في الذبوح وحل الذبح بكل ما في الاوداج
 اراد بالاولاد كل الاربع قطعها والبراز في اسفلها
 بنار او بليط او بغيره او بغيره هي جبرائيل كالسكين
 يذبح بها الاسنار وطرقا بين ولو كانا من غير
 حل عندنا مع الرامة لما فيه من الضرر بالحيوان كذبحه
 بشفة كليله ونذبح احد اسناره قبل الاضطجاع ولو نذبح
 بالبر بجلها الي الذبح وبها من قهاه ان بقيت حية
 حتى يقطع العروق والدم تحل له ذكاة والتخع بفتح
 فسكون بلوغ السكينة التخلع وهو عرف ابيض في حرف عظم
 الرقبة ونحوه كل بلان ابيض من الخطع الراس والسليخ قبل ان تبرد

اي تسكن عند الاضطراب وهو تفسير باللازم كما لا يخفى
 وكروثون التوجه الى القبلة لمخالفة السنة وسر
 رن الذابح مسلم احدا لا خارج الحرم ان كان صيدا فيه
 الحرم لا تحله الفكاك في الحرم مطلقا او كتابيا ذميا اع
 حريم الا اذا سمع ذكر منه عند الذبح ذكر المبيع في حبل
 ذبحه ما ولو الذابح يهتونا امرأة او حبسا يعقل التسمية
 والذبح ويقدر او قل او اخرس لا يقل ذبيحة غير كتابي
 من ذبيحة وجوسي ومرتد وخبثي وجري لو ابوه سنيا
 ولو ابوه جري باحتسابه لانه صار كذبيحة بخلاف
 اليهودي او مجوسي تنحر لانه يقر على ما هو عليه انتقل اليه
 عندنا فيعتبر ذلك عند الذبح حتى لو تجسس يهودي لا تقل
 ذكاته والمثولي دين مشرك وكما في كتابي لانه اخف وتارة
 تسمية عمدا خلافا للشافعي فان تركها ناسيا حيا خلافا
 لما لا وان ذكر مع اسمه تعالى غيره فان وصل بلا عطف
 كره كقوله اللهم تقبل من فلان او مني ومنه ليس الله
 محمد رسول الله بالرفع لعدم العطف فيكون مبتدأ لكن
 يكره للقول صورة ولو بالبر او النحر لم يكره في قيل
 هذا اذ عرف النحر والوجه لا لا يعتبر العرب بل يحرم
 مطلقا بالعطف لعدم الوقف زيلعي كلافاده بقوله وان
 عطف

عطف حرمت نحو بسم واسم فلان وفلان لانه اهل به
 لغرضه قال عليه الصلاة والسلام موطنان لا اذكر فيهما
 عند المعاص وعند الذبح فان فعل صورة ومعنى كالدعاء
 قبل الاضطجاع والدعاء قبل التسمية او بعد الذبح وذا
 به لعدم القرآن اصلا والشرط في التسمية هو الذي الخالص
 عن شوب الدعا وغيره فلا يحل بقوله اللهم اغفر لي لانه
 دعا وسوال بخلاف الحمد لله او سبحان الله مرديا به التسمية
 فانه يحل ولو عطف عند الذبح فقال الحمد لله لا يحل في
 لا مع لعدم قصد التسمية بخلاف الخطبة حيث يجزيه
 قلت عمله على ما اذا نوي والايوفق بينه وبين ما مر في
 الجمعة فقامه والمستحب ان يقول بسم الله بلا واو كره
 به لانه يقطع فور التسمية كما قرأه الزيلعي للمخاوي وقال
 قبله والمداد المقول عن النبي عليه الصلاة والسلام
 بالواو ونوسمي ولم تحذف اليه مع بخلاف ما لو قصد
 التبرك في ابتدء المعنى او فوي بهما امر اخر فانه لا يبيع فلا
 تحل كما لو قال الله اكبر واراد به منابعة المذبحين الموفين
 فانه لا يصير شرا في الصلاة بزيادة وفيها ويسترد التسمية
 من الذابح حال الذبح او الرمي لصيد او ارسال او حال وضع
 الحديد لحمار الوحش اذ لم يقعد عن طلبه كما يسمى

في القبر الذي خرج عقب التسمية قبل تبدل المجلس حتى لو
 اُضجع شاتين أحدهما فوق الأخرى فذبحهما ذبحة واحدة
 بتسمية واحدة خلافا لما لو ذبحهما على التماقيب
 لأن الخيل يتعدى قسمة التسوية ذكر الزيلعي
 في الصيد ولو سمي الذابح ثم استقل بأكل أو شرب ثم ذبح إن طار
 وقطع الفودج حرم ولا لا ويحد الطول ما استكثرت النازل
 وإذا أحد الشقم ينقطع الفودج ثلاثة وجب بالحاء
 نحو ما في أسفل العنق وكره ذبح ما والحكم في بقى وعنه
 عكسه فذبح ذبحها وكره غيرها ترك السنة ومنه
 مالك ولا بد من ذبح صيد يستأنى لأن ذكاة الأعطال
 أغاها من البها عند الجزع فكان الاختيار وكفي
 برح نعم كبره فم لو حش لم يجر كعبه أو تذر ذبحة
 كان تركه ويرأى ولد أو مال حق لو قبله المهر عليه
 مزيدا فكانت حل وفي النهاية بقر تمسك ولادتها
 فأدخل بها يده وذبح الولد حل وإن جرحه في غير محل
 الذبح لم يقدر على ذبحه حل وإن قدر لا قلت
 وتقل المصنف أن من التقدر على الذبح صيده حيا
 أو سرف ثوره على الهلاك وفاق الوقت على الذبح أو لم يجد
 إلا الذبح فخرجه حل في رواية وخبر منطومة النسفي قوله
 أن الجنين

أن الجنين مفرد بكمه لم يتذك ذكاة أمه
 فخذوا المصنفان وقالوا إن تم خلقه أكل لقوله عليه السلام
 ذكاة الجنين ذكاة أمه وحمله الإمام على التشبيه أي ذكاة
 أمه بدليل الروي بالغيب وليس في ذبح الأم إضافة الولد
 لعدم التيقن بموته ولا بجعل ذبائحها يصيد بها فخرج نحو
 البعير وتلب يصيد بمخلبه فخرج نحو الحمار من سبع بيان
 الذي نأى والسبع كل مختلف مشرب جوارح قاتل عادة أو
 خير بيان لا يخلب ولا الخسرة هي مفارقة دواب الأرض وأحد
 حشره والجحر الإهلية بخلاف الوحشية فإنها ولبنها حلال
 والبغال الذي أمه حمار ذكاه بقره أكل اتفاقا ولو فرسا
 فكاهه والخيل وبقها والماعز يحل ذكاهها إن أبا حنيفة
 رجع عن حرمته قبل مولده بثلاثة أيام وعليه الفتوى عمادية
 ولا بأس بلصها على اللا وجه والمجنع والتعلب لأنهما نأيا
 وعند الثلاثة يحل والسحابة بوبه وبجربه والغراب
 يقع الذي يأكل الحيف لأنه ملحق بالخنازير قاله المصنف ثم قال
 والخبيث ما استخيفه الطباع السليمة والغدات بوزن
 غراب السهمية غدقان قاصوس والخيل والضب وما روي
 من أكل محمول على الابتداء واليربوع وابن عرس والرحم
 والبغاة هو ما يودي بالرحمة يشبه الرحمة وكلها من باع البهايم

وقيل القماش لأنه ذو ناب ولا يحل حيوان مائي إلا السمكة
 الذي مان بأفاه ولو متولدا في ما يحس ولو طافية بحركة
 وهبانية غير الطافي على وجه الماء الذي مات خفافا
 وهو ما يطنه من فوق فلو ظهر من فوق فليس بطاف في كل
 كما يكل ما في بطن الطافي وما مات من جحر الماء وهو ما
 فيه أو القاشية لونه بأفاه وهبانية ولا الجريت سمكة اسود
 ولما رماهي سمكة فضولة الحية والفردي بالذعر للثنا وخلف
 محمد وحل الجراحوان ما خفف الله بحلقة السمكة وأنواع
 السمكة بلا ذكاة الحديث اكلت لنا ميتتان السمكة والجراد
 ودمان الكبد والطحال بكس الطاو وحل غراب الزرع الذي
 يأكل الحب والارنبوا الحقيق هو غراب يحرم بين اكل الحب
 والجيف فالامع حله معها اي من هذه الكلاب ويحرم ما لا يؤكل
 بغير رخصه وسخيه وجده يفتقر في الطيلة ثم يحل خلافه
 الا الاذي والخنزير كما مر دبح شاه مريضة فتمزكت او
 خرج الدم حث وان لا اذ لم تدرك حياته عند الذبح وان
 علم حياته حيا مطلقا وان لم يتحرك ولم يخرج الدم وهذا
 يتاقي في منقعة ونعجة ومروية والتي يقر الدب بطنها
 فذكاة هذه الاشيا تحل وان كانت حياتها خفية وعليها
 الفتوى لقوله تعالى الاماء كيمرهن غير فصل في الحيوان
 في شاة

في شاة لم تدرك حياتها وقت الذبح ولم يتحرك ولم يخرج الدم
 ان فتحت فاهها لا تؤكل وان ضمتها اكلت وان فتحت عينها
 لا تؤكل وان ضمتها اكلت وان مدت رجلها لا تؤكل وان قبضتها
 اكلت وان تام شعرها لا تؤكل وان قام اكلت لان الحيوان
 يستريح بالموت ففتحت عينه ومد رجله ونفث شاة علامة
 الموت لانها استرخت في مقابلها حركات تتخلص بالحي فدل
 على حياته وهذا كله الم قطع الحياة وان علمت علمت حياتها
 والقلوب وقت الذبح اكلت مطلقا بكل حال زليعي سمكة في
 سمكة فان كانت المظروفة صحيحة حلت اي في المظروفة
 والظرف لموت المبلوعة بسبب موت حاد وان تكن مصبوغة
 حل الظرف لا المظروفة كما اخرجت من دبرها الاستحالة الترسا
 عذرة جوفه وقد غير المصنف عبارة منه الى ما سمعته
 ولو وجد فيها رقة مله بالحل ولو خاف او ديار مغروبا
 لا هو لقطة ذبح لقدر دم الامير ونحوه كواحد من المظلم
 يحرم لانها اهل به لغير الله ولو وصليته ذكر اسم الله تعالى
 ولو ذبح للضيف لا يحرم لانه سنة الخليل والكرام الضيف الكرام
 لله والفارق انه ان قدمها ليأكل منها كان الذبح لله والمنفعة
 للضيف او للوليمة او للذبح وان لم يقدمها ليأكل منها بل
 يقدمها لغيره كالا لتطعم غير الله فتعزم وهل يكفر قولان

٢٧
 ٢٨

بزانية وشرح وهبانية قلت وفي حيد المنيه انه يكره
 ولا يكفر لانا لا نسي الظن بالمسلم انه يتقرب الى الادب
 بهذا الخروج وفي شرح وهبانية عن الذخيرة ونظم فقال
 وفاعله جمهورهم قال كافر وفقلي واسماعيل ليس يكفر
 العضو يعني الجزء المنفصل من الحي حقيقة لاحكام لانه
 مطلق فيتم الى الكامل كما حققه في تنوير البصائر قلت
 لكن ظاهر المتن التعميم بدليل الاستئناس فاقوله ميتة
 كما اذن المقطوعة والساقطة الا في حق صاحبها
 فظاهر وان ذكر اشياء من الظهار وهو المختار كما في تنوير
 البصائر لامن مذبح قبل موته فيحمل اكله لومن الحيوان
 المأكول لانه باق من الحياة غير معتبرا بمرزانية قلت
 لكن يكره كما مر وهو رياء في الطهارة قول وهبانية
 وقد خلا لم البخال وامها من الخيل قطما والكرامة تذكر
 وان يترك فوقعترجاءها تنازع له ان كلب فينظر
 فان اكلت لموافق حيدرهما وان اكلت تنافذ الرأس يترك
 ويوكل باقها وان اكلت لذاء وذا فاضربها والحياء يخبر
 وان اشكت فاذبح فانه رياء فغتر والاموك فيعلم
 وفي معانيها
 واي شياه دون ذبح يحلها ومنه الذي في لادم ينهر
 كتاب

كتاب
 في لغة اسم ما يدعى ايام الاضحية من تسمية النبي باسم
 وقته وكذا يدعى حيوان مخصوص بنية القرية في وقت
 مخصوص وتسايطها الاسلام والاقامة واليسار الذي
 يتعلق به وجوب صدقة الفطر كما مر لا الا كونه واجب
 على الاذن خالية وسببها الوقت وهو ايام الغر وقيل
 وقدمه في التارخالية وركبها دج ما يجوز ذبحه من النعم
 لا غير فيكم ذبح وجاجة وديك لانه تشبه بالحيوان مرزانية
 وحكمها الخروج عن طهرية الواجب في الدنيا والوصف
 الى التواب بفضل الله في العقب مع صحة النية اذ لا قواب
 بدونها فتجب الضحية اي اراقة الدم من النعم لا اعتقاد
 بقدرة ممكنة هي ما يجب مجرد الفكن من الغنل فلا يشترط
 بقاؤها الى الوجوب لانها شرط محض لا يشرط وهي ما يجب بعد
 التمكن بصفة اليسر فغيره من العسر الى اليسر فيشرط بقاؤها
 لانها شرط في معنى العلة كما مر في القطر بدليل وجوب
 تصدقه بعينها او بغيرها الوضعت ايامها على حر مسلم
 مقيم بمصر او قرية او بادية عيني فلا تجب على خارج مسافر
 فاما اهل مكة فلهزم وقيل لا تلزم الحرم كراحم يسر
 يسار الفطرة عن نفسه لا عن طمعه على الظاهر بخلاف

الفطنة نشاة بالرفع بل بدل من ضمير يجب او فاعله اوسح
 بدنة هي الايل والتم سميت به لاختصاصها ولو لخدم اقل من
 سبع لم يجز عن احد وتجزي عمادون سبعة بالاولي خسر
 نصب على الظرفية يوم النحر في ايامه وهي ثلاثة اقلها
 اولها ويضحي عن ولده الصغير من ماله محبة في الهداية
 وقيل لا محبة في الكافي قال وليس للاب ان يملكه من مال طفله
 ورجحه ابن السحنة قلت وهو المعتمد لما في متن مواهب
 الرحمن من انه اصحابنا يعني به وعلمه في البرهان بانه ان
 كان المقصود الاطلاق قال لا يملكه في مال ولده كالمعتق
 او المتصدق بالعلم قال العبي لا يحمل صدقة التطوع وعمره
 لم يسقط فليحفظ ثم فرع القول الاول بقوله واكمل منه اطفال
 وادخلهم قدر حلاله حاجته وما بقي بيد ابيما ينتفع
 الصغير بميتة كسب وهو لا يملكها كغيره وان
 كمال وكذا الجهد والوصي وصح اشترائه منه في بدنة
 تربت به فحجة اي ان نوي وقت الشراء اشترائه مع استئمانا
 والا لا استئمانا واذ اي الاشتراك قبل الشراء وبقي
 نعيم وزنا لا جرافا الا اذا قدم معه من الكايع او الجلب لا
 صرفا للجس بحد في جنسه واول وقتها بعد الفطرة ان
 ذبح في مصر اي بعد اسبق صلاة عيد ولو قبل العتبة كن بعدها
 احب

احب وبعد معني وقتها ولم يملوا الفذر ويحوز في الفذر
 بعد قبل الصلاة لان الصلاة في الفذر تقع فبالا اذ يلبي
 وغيره وهو طلوع فجر يوم النحر ان ذبح في غيره واخره
 قيل هو يوم الثالث وجوز الشافعي في الرابع
 والمعتبر مكان الاضحية لا مكان من عليه فحيلة مصر اي اريد
 التخييل ان يخرجها خارج المصر فيخبر بها اذا طلع الفجر تجزي
 والمعتبر اخر وقتها للمعنى وحده وان ولادة والموت ولو كانت
 غيا في اول الايام فغير في اخرها لا تجز عليه وان ولد في
 اليوم الاخر تجز عليه وان مات فيه لا تجز عليه تيسر ان
 الامام علي بغير طهارة فعاد الصلاة دون الضحية
 لان من العلم ان قال لا بعد الصلاة الامام وحده فكانت
 الاجتهاد فيمساعا ان يلبي وفيه المجتبي انما بعد قبل الترق
 لا بعد وفي البرازية بلدة فيها قسمة فلم يملوا وصحوا بعد
 طلوع الفجر بان في المختار لكن في البيع ولو قود الترك فس
 اول وقتها لا يجوز الذبح حتى تزول الشمس انتهى وقيل
 لا يجوز قبل الزوال في اليوم الاول ويجوز في بقية الايام
 قلت وقدمنا انه مختار الزليبي وغيره وبه جزم في المواهب
 فتسه كالموسم واليوم للمعيد عند الامام فملوا ستم
 محمول بان انه يوم عرفة اجزاهم الصلاة والضحية لانه

لانه لا يمكن التميز عن مثل هذا الخطا فيحكم بالجواز صيانة
 لجميع المسلمين وكبره تترسبها الذبح لئلا لا احتمال الغلط
 ولو تركت التسمية وضعت ايامها تحرق بما حية
 نادر فاعل تصدق بمينة وتوفيرا ولو ذبحها تصدق
 بلحها ولو نفعها تصدق بقيمة النخعان ايضا ولا ياكل
 النادر منها فان اكل تصدق بقيمة ما اكل وغير عطف
 عليه سواه انما الوجوبها عليه بذلك حتى يمنع عليه
 بغيرها وتصدق بقيمة اغني سواها ولا تغلقها
 بذمة سواها ولا فالمراد بالقيمة شاة تجزي فيها وصح
 الخدع فوسنته اشهر من الضان ان كان بحيث لو خلعها
 بالثنايا لا يمكن التمييز من بعد وصح الثاني فصاعدا
 من الثلاثة والثاني هو ان خمس من الابل وحولين من البقر
 والجاموس وحولين من الشاة والمغز والتولدين الوحشي
 والاهل يبيع الام قاله المصنف **ف** روع الشاة
 افضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة والعم والحسن افضل
 من النجعة اذا استويا فيها والاذني من المغز افضل من النسي
 اذا استويا قيمة والاذني من الابل افضل حاوي وفي الوجانية
 ان الاذني افضل من الذكر اذا استويا قيمة والله اعلم ولدت
 الاضحية ولو اقبل الذبح يذبح ولو لمعها وعند بعضهم
 يتصدق

يتصدق به بلا ذبح ضلت او سرت فاشترى اخري شتم
 وجدها فلا فضل ذبحها وان ذبح الاولى جاز وكذا الثانية
 ولو قيمتها كالاولى او الكروان قل من الزايد ويتصدق
 به بلا فرق بين غني وفقير وقال بعضهم ان وجبت من
 يسار فكذا الجواب وان عن اعسار ذبحها ينابيع ويضي
 باجر والحضي والثورة اي الجنونة اذ لم يتغير من السوم
 والوشي وان منعها لا يجوز التفعيلة بها واجزا السمينة
 فلو منزولة لم يجز لان المربة الغنم تقص دبالها والعمور
 ولحمها الممزولة التي لا تخفي عظامها والمرجاء التي
 لا تمشي الى السكك اي الى المذبح والمريضة اليمن مرضها
 ومقتلوع اكر الاذن الذنب او العين اي التي ذهب اكر
 نور عينها فاطلق القطع على الذهاب مجازا وانما يعرف
 بقرب العين او اكر الاذنية لان الاذنة حكم الكل باذنها
 فيكونها الاكبر وعليه الفتوى مجتبي ولا يانها التي لا اسنان
 لها ويكنفها الاكبر وخيل ما يقتل به والسكا التي لا اذن
 لها خلقة فلو لها اذن صغيرة خلقة اجزات زليج والجد
 مقطوعة رؤس ضررها او يانها ولا الجذع مقطوعة الانف
 ولا المهرمة اطباوها وهي التي هلت حتى انقطع لبنها ولا
 التي لا اية لها خلقة مجتبي ولا بالختاني لادحها لا ينفع

شرح وهبانية وقامه فيه ولا الجلالة أي الذي تاكل الفداء
ولأنها كل غيرها ولو اشتراها سليمة ثم تصبت بمس
مائع كما مر فليس إقامة غيرها لها أن كان غشا
ون فقير الجزاء ذلك وكذا الوكالت معينة وقت الشل
لعدم وجوبها عليه بخلاف الغني ولا يفرق بينهما من أخطأ بها
عنه الذبح وكذا الوكالت ففعل الغني غيرها لا الفقير
ولو ضلت أو سرت فشري أخرى فظهرت فعل الغني
أحد على الغني كذا هو اسمي فان مات أحد السبعة
المشركين في البدنة وقال الورثة اذبحوا عنه وعنه هي
عن الكل استحسننا العقد القرية من الكل ولو ذبحوها بلا إذن
الورثة لم يجزهم لأن بعضهم لم يقع قرية وإن كان شريك
الستة نصرانيا أو مريدا للهم لم يجز عن واحد منهم
لأن الأمانة لا تجزي هداية ما عرف **ربع** ولأن
لأنه نقر أشرك كل واحد منهم شاة لأصحية أحدهم
بعضهم والآخر يمشي والآخر يمشي وقيمة كل واحد
مثل غيرها فاختلطت حتى لا يعرف كل شاة بمسئله وأما
على أن يأخذ كل واحد منهم شاة فيضرب بها الجزاء ثم يصدق
صاحب الدلائل بمشركي وصاحب الفسري بمشركي ولا يصدق
صاحب الفسري بشي وإن أذن كل واحد منهم أن يذبحها
عنه

عنه اجزائه ولا شيء عليه كما لو ضيع أصحية غيره بغير
أمره يباع ويأكل من لحم الأصحية ويدخل غنما ويدخر
ولديه أن لا ينقص التطرق من الشقة وذهب تركه الذي
عيا ل توسعة عليهم وإن يذبح بيده إن علم ذلك ولا يذبح
شدها بنفسه ويأمر غيره بالأذبح كذا هو اسمي
وكذا ذبح الكبش وأما الموصي بحرم لونه ليس من أهله ور
ويتصدق بجلدها أو بعلمه غريب أو جراب وقرية وسقم
ودلو ويذبح بما يتصدق به باقي كذا هو اسمي
ولحم ونحوه كذا هو اسمي الذبح والجدد به أي مستهلك أو
بغيره تصدق بغيره وحماة طمعة البيع مع الكراهة وعن
الثاني لا بطل لأنه كالقن مجتبي ولا يعطى أجر الجزاء منها
لأنه كبير واستفدت من قن عليه الصلاة والسلام من باع
جلدا أصحيت فلا أصحية له هداية ويكره جدها فرب
قبا الذبح لينفع به فان جرم تصدق به ولا يركبها ولا يحل
عليها شي ولا يؤجرها فان فعل تصدق بالاجر هداية القناني
لأنه التزم إقامة القرية بجميع أجزائها بخلاف ما بعد حتم
المعصود مجتبي ويكره الانتفاع بغيرها قبله كما في الصوف
ومنهم من أجازها للفني لوجوبها في الذمة فلا تصح
زيلي ولا غلط الثمان وذبح كراشاة صاحبه يعني من نفسه



فان ذبح قصاب وضع اليد مع الحاجب الذي يرتجيه
 فعمل كل واحد منهما ان يذكر الله جل عن تشبيه
 وفي الوهبانية وشهرها قال
 ولو ذبح شاة معاً ثم واحد اخل بيسم الله فالشاة تنحر
 وان يشترى منها ثلاثاً ثلاثاً واشكل القول بالذبح لذكر
 وهل شاة الشاة للغير ان شري يصح خلاف العكس والفرد ينحر
 ولو قال سودا فقير صبح لاه اذا كان في قرنا عينا يغير
 بشئين من ينحر العشر الزموا وتصحيح ايجاب الجميع محرر
 وغربت بالامر الزم تصدق والافضل منهما وهذا الخذر
 ومن مال طفل فالصحيح سقوطه وغرامة في حقه وهو ظاهر
 وذهب شاة راجع بعد ذبحها فيجزي من ذبح عليها ويومر
 الحظ والادب من مناسبتها ظاهرة
 والمظلمة المنع والحبس وكرامات من استوال شرعا والمظهور
 ضد المباح والمباح ما اجيز للمكلفين فعله وتركه بلا استحقاق
 ثواب وعقاب نعم يحاسبون عليه حسابا يسيرا اختيارا
 اي كراهة تحرم حرمة اي الحرام في العقوبة بالنار
 واما المكروه كراهة تنزيه فالي الحل اقرب اتفاقا
 وهو الصحيح تحريما لا يثبت به الواجب يعني
 بظني

بظني الثبوت ويأثم بارتكابه كما يأثم بترك الواجب
 ومنه السنة المؤكدة وفي الزيلعي بحث حرمة الخيل الرب
 من الحرام ما يتعلق به مخدور دون استحقاق العقوبة
 بالنار بل العتاب كترك السنة المؤكدة فانه لا يتعلق به
 عقوبة النار ولكن يتعلق به الحرمان عن شفاعته
 النبي المختار الحديث عن ترك سنتي لم ينل شفاعتي فترك
 السنة المؤكدة قريب من الحرام وليس بجرام استحب
 لاكل الخبث والشرب للعطش
 ولو من حرام او ميتة او حال غير ذلك ضمنه شرع يباب
 عليه بحكم الحديث ولكن معد ما يذبح الانسان المذبح
 فانه يذبح ويذبح عليه وهو مقدس لا يذبح فيه من
 لعله قائما ومن منعه من فحاده جواز تقليل الاكل
 بحيث يصفى عن الفرض لكنه لم يجر كما في الملتقى وغيره
 قلت وفي الملتقى بالعين الفرض بعد ما يندفع به
 الملاك ويمكن معه الصلاة قايما انتهى فتبني
 في بيوتهم وحررهم في الثانية بيكر
 وروى اي البيع وهو اكل طعام على ظنه انه افسد معدته
 وكذا في الشرب قسائي الذي يصفوه صوره اخذ
 لا يستعمل فيه او نحوه ولا تجز الرابطة بتقليل

في
 في

الثاني يكره الكل والخلاف في الغصن اما المطاي فلا يباس به
 بالاجماع فلا فرق بين لحام وركاب وغيرها لان الطلاستهمك
 لا يخلص فلا عبرة لونه عيني وغيره وتعمد في قوله ولو
 مجوسا انما يكره في قوله لا يكره بقوله الواحد واصله ان خبر الكافر
 مقبول بابا لا يخلع في المعاملات لاني الديات وعليه محمد
 قول الكثر وقيل قول الكافر في الحل والحرمه يعني الحاصلين
 في ضمن المعاملات لا مطلق الحل والحرمه كما توضحه الزيلعي يقبل
 قول الكثر ولو انني لم يكره في قوله سواء كان بالتجارة
 او بدخول الدار مثلا وقيد في السراج بما اذا غلب علي رايه
 مدقم فلو شري صغيرا فحوايون واشتال لابس يبيعه
 ولو خول بيب وحلوي لا ينبغي بيعه لان الظاهر كذبه
 وتعامه فيه يقبل قول الكثر في قوله لا يكره في قوله
 لكثرة وقوعها كما لو اشترى له وشيئا لا يكره
 في قوله ان غلب علي الراي صدقه كما مر في سجي اخذ
 المحظور من المذلة التي لا تهي التي بين السيد
 والرب ولا يكره في قوله لا يكره ولا يتوقنا ان خبر
 اخذ مترجما عما يعتقده منته وروعه اومة
 في خبره من نجاسة الما خبره من

عجا رايه صدقه
 وتوضا وتيمم فيما اذا غلب علي رايه
 وفي الجوهر وتيمم بعد الوضوء احوط قلت واما الكافر اذا
 غلب صدقه علي كذبه فارقت احب قرستاني وخلاصة
 وخاتمة قلت لكن لو تيمم قبل اراقة لم يجز تيممه بخلاف خبر
 الفاسق لملاحيته ملزم ما في الجملة بخلاف الكافر ولو اخبر
 عدل بطهارته وعدل بنجاسته حكم بطهارته بخلاف الذبيحة
 وتعتبر الغلبة في اواز طاهرة ونجسة وذكية وميتة
 فان الاغلب ظاهر تحريمي وبالعكس والسؤال الا لعطش وفي
 الشباب يتحريمي مطلقا دعي ان وليمة ذبيحة لعيب وسن
 معدود في المنكر في المتل ولو علي المائدة لا ينبغي اليتعد
 بل يخرج مرفعا لقول علي فلا تقعد واعد الذكري مع القوم
 الظالمين فان قد علي منع تعذر ان يقعد سيرا في
 من يفسد بذا كانت مقتدي بغيره في قوله لا يكره
 من يفسد لان فيه شين الدين والمحي عن الامام كان قبل
 ان يصير مقتدي به لان قوله لا يكره لا يكره
 سواء كان من يقتدي به او لا لان حق الدعوة اغا يلزمه بعد
 المحذور لا قبله ان كمال وفي السراج مودت المسئلة ان
 الملاهي كلها حرام ويدخل عليهم بلا اذ لهم لانكار المنكر

قال ابن مسعود صوت الدهر والغيايب التفاق في
القلب كما بينت لما استفاق البات قلت وفي البرازية
استماع صوت الملاهي كضرب قصب ونحوه حرام لقوله
عليه الصلاة والسلام استماع الملاهي معصية والجلبوس
عليها فسق والتلذذ بها كغري بالنفحة فصرف الجوارح الي
غير ما خلقت لاجله كفر بالنفحة لا شكر في الجوارح لو اوجب
كل الواجب ان يجنب كذا ليس لما روي انه عليه السلام
ادخل اصبعه في اذنه عند سماعه واسعار العرب
لو فيها ذكر الفسق يكره انتهى اول تعليق الذنب كما
في الاختيار اول الاستحلال كما في النهاية قال
ومن ذلك ضرب النوبة للتفاخر فله للتبني فلا تأس به
كما اذا ضرب في ثلاثة اوقات ليذكر ثلاث تغلث الصور
لمناسبة بينهما فبعد العصر للاستارة الي نفحة الفزع
وبعد المساء الي نفحة الموت وبعد نصف الليل الي نفحة
البعث وقامه فيما علقته على المذق في شمس
سبحان من عز وجل بينه وبين برده
عاب الصحيح وعن الامام انما يحرم اذا مس الجرد قال
في القية وهي رخصة عظيمة في موضع عم به البهوي اوب
فانه يحرم ايضا عذره وقال لا يحل في الحرب

وقيل مشورة وقيل بين بين وظاهر المذهب عدم جمع التفرغ
ولو في عمامة كما بسط في القية وفيها عمامة طرزه
قد رابع اصابع من ابريسم من اصابع عمر رضي الله تعالى عنه
وذلك قيس بن زابر خفيته وكذا نسخ به
جاء اذا كان عند التقدير اربع اصابع والاذن يحل للرجل
زليعي وفي المجتبى العلم في العمامة في موضعين او اكثر يجمع
وقيل لا وفيه عن ابي خنيفة عمامة عليها علم من قصب فنه
قد رابع اصابع لا بأس ومنه هب يكره وقيل لا يكره وفيه تكره
الحجة المخوفة بغير قلت وبهذا الت البرية وفيه
المرخص العلم في عرض النوبة قلت ومفاده ان القليل في طوله
يكره انتهى قاله المصنف وبه جزم من لا خسر وهذا الشريعة
من اطلاق الهداية وغيرها بخلافه وفي السراج في السير
الكبير العلم حلالا مطلقا صغيرا كالا لو كثيرا قال المصنف
وهو مخالف لما من التعيين باربع اصابع وفيه رخصة
عظيمة لمن ابتلي به في زمانا انتهى قلت قال الشحا واظن
انه الراية وما يعتقد على المرجح فانه حلال ولو كبر لانه
ليس يلبس وبه يحصل التوفيق ولا بأس بكه ديباح هو
ماسداه ونجته ابريسم سرج وهبانية للرجل العلة بالكر

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

الشجاعة والناموسية لانه ليس يلبس وتظهر شارح الوهابية
 وفي كلمة الديباج فالنوم جائز وفي قبة والملق ذابطر
 لا يلبس بها كذا لكونه العسرة وان كانت تحت ثياب
 اي بالحري كذا في المجتبى وفيه انه ان يزين بيته بالديباج
 ويتجمل باواني ذهب وقضنة بلا تفاخر وفيه القنية يحسن
 للفقهاء عمامة طويلة وليس ثياب واسعة وفيها لا يلبس
 بشد خمار اسود علي عيبه من ابريسم لعذر قلت ومنه
 الرمد وفي شرح الوهابية عن المتبني لا يلبس بصرة
 القيص وزر من الحر لانه تبع وفي التارخانية عن
 السير الكبير لا يلبس بازار الديباج والذهب وفيها عن
 مختصر الطحاوي لا يلبس علم الثوب من الفضة ويكره من الذهب
 قالوا وهذا مستل فقد رخص الشرع في الكفاك والكفاك
 قد يكون من الذهب السري ربحا نوسده وانقرسه والنوم
 عليه وقالوا الشافعي ومالك حرام وهو الصحيح كما في
 الواهب قلت فلم ينفذ هذا الكنه خلاف المشهور واما جعله
 دثارا او ازارا فانه يكره بالاجماع سراج واما الجلوس علي
 الفضة فحرام بالاجماع كشرح مجمع ويجل لبس ما سواه

كذا ان وقطن وخرق الثوب انما
 يصير ثوبا بالنسيج والنسيج بالحرمة فكانت هي المعبرة دون
 السدا قلت وفي الشريعة لدية كذا الواهب يكره ما سواه ظاهر
 كالعنابي وقيل لا يلبس ونحوه في الاختيار قلت ولا يخفى ان
 المرجح اعتبار الحرمة كما يعلم من الرخصة بل في المجتبى ان الحر
 المشايخ اختلفوا بخلافه وفي شرح المجمع الحر صوف غندر
 الجاهلي قلنا وهذا كان زمانهم واما الان فمن الحرير
 وحسب فيهم رجدي وثناثر خانية فلم يفظ
 وحل غلدي في حرب فقد لومغية يحصل به اتقا العذر
 فلورثها حرم بالجملة لومغية العنابية واما خالعه
 كالبقيع عنده خلافا لمما لم يفتي قلت وم اربا لو خلطت
 الحرمة بالبريسم وغیره والظاهر اعتبار الغالب وفي داوي
 الراعي يكره ما كان ظاهرا فخر وخطامنه بخز وخطامنه
 فخر وخطامنه المذهب عدم جمع المتفرق الا اذا كان خطامنه فخر
 وخطامنه غيره بحيث يري فيه ثرا اما اذا كان كل واحد
 مستبنا كالطراز في الرامة فظاهر المذهب انه لا يجمع
 السري واقره شيخنا قلت وقد علمت ان العبرة بالحرمة والظاهر
 في الظاهر فاقدمه وروى عن بعض المشايخ ان
 من جاز معاده انه لا يلبس للثياب ولباس بياض الثياب

عن

وفي المجتبى والعقبتاني وسرح النقاية لابي المكارم
لا باس بليس الثوب الاحمر انتهى ومفاده ان الكراهة
تترتبة لكونه حرج في التحفة بالحرمة فاذا انها تحريمية
وهي الحمل عند الاطلاق قاله المصنف قلت وللشربلا في تحفة
رسالة نقل فيها ثمانية اقوال منها انه مستحب ولا
يكره لذهب وقدر مطلقا لا حرج ومنطقة
في سرح اي الفهنة اذا لم يرد به الترتين وفي
المجتبى لا يحل استئصال منطقة وسطها من ديباج وقيل
يحل اذا لم يبلغ عرضها اربع اصابع وفيه بعد سبع ورق ولا
يكراه في المنطقة حلقة حديد وخماس وعظم وسيف
حكم ليس للولود ولا تحفة الابا الفهنة لمحصل الاستغناء
بها فيجوز بيعها بخر وصحح السرخسي جواز الشب
والعقيق وغيره فلا حرج في ذهب وحديد وصفر وفضة
وزجاج وغيرها لما مر فاذا ثبت كراهة لبسها للتحتم ثبت
كراهة لبسها ومنعها لما فيه من الاعانة على ما لا يحوز
وكل ما ادى الى ما لا يحوز لا يحوز وقامه في شرح الوهبانية
حرج من الفضة لا باع فيحوز من حجر وعقيق
وياقوت وغيرها وحل سائر الذهب في حجر العنق ويجعله
لبس كنه في يده اليسرى وقيل المجتبى الا انه من شعار
الروافق

والنامضة والمنسبعة النامضة التي تنسف الشعر من الوجه
والمنسبعة التي يفعل بها ذلك وحصى وحصى وحصى
في سرح رجب من كالفجر وقيل لا باس بمحبوب جوف ماوه
لكن في الكبري ان من حوز في قلة التجربة والديانة وحاز
غزاة عن امته بغير اذن له في حرسه به اي باذن فرج
او موالي امه وقيل يجوز له لونه لفساد الزمان ذكره ابن سلطان
بالاستبرار وغيره من امته استماع
في نوع من انواع المالك كسوارث وسي ودفع بخناية
وفسخ بيع بعد القبول ونحوها وقيد بالاستماع ليخرج
شر الزوجة كما ينبغي ويؤيد او يسترية من امرأة بوعيد
ولو عبده ككاتبه وما دونه لو سترها بالدين والا لا استبرأ
او من محرمة غير رحمها كالا تغتلق عليه او من مال صبي
ولو طفله حرم عليه وطوره او كذا واعيه في الاصح
لاحتمال وقوعها في غير ملكه بظهورها حيلي حتى يستبرأ
بعضة فمن تخمس ويسترية ذاك امره وهي صنفورة
دايسة ومنقطة حيف ولو حاصنت فيه بطل الاستبرأ
بالايام ولو ارتفع حيفها بان هارت ممدت الطهر وهي
من تخمس استبرأها بشهرين وخمسة ايام عند محمد ولبه
يفتي والمستحاضة يدعيها من اول الشهر عشر ايام برحذي

وغيره فيلحفظ ربه عما وراءه ولا بعد حبس
 بعد الملك في سببه ولا ربه ربه
 اي بعد ملكها قبل قبضتها لا بعد بيعها
 اي من قبضة ونحوها بعد البيع قبل البيع في نفسه
 ولا في غيره من قبضة لا يقدرا ايضا على حبس
 حبس في القيد قبل القبض لا يقدرا على حبس
 لانها الملك حبيب بن حبيب في قبضة من قبضة
 سهر التمام ملكه الان وحرى قبضته من قبضة
 جوسية او من قبضة اشترى امة جوسية او مسلمة
 وادبها بعد الشرا قبل الاستبراء فانت ثم اسلمت
 بجوسية او بجوزية المذنبه لوجودها بعد الملك ولا
 عند عود الابنة اي في دار الاسلام خانيه
 في انفسه اي اذ لم يبعها القاصب خانيه ولا تبار
 مرهونه لعدم استحداثها ولو افاد البيع قبل القبض
 لا استبرأ على البايح كما لو باعها بخيار وقبضت ثم ابطله
 بخيار لعدم خروجها عن ملكه وكذا لو باع مدبرته او امر
 ولده وقبضت ان لم يطأها المشتري وكذا لو طلقها الزوج
 قبل الدخول ان كان زوجها بعد الاستبراء وان قبله فاختار
 وجوبه زليقي قلت وفي الحلاية شري مقدرة الغير وقبضها
 ثم مضت

ثم مضت بعدتها لم يستبرأ لعدم حل وطبها للبايع وقت
 وجوه البايح في سببه ولا ربه ربه
 اي بعد ملكها قبل قبضتها لا بعد بيعها
 اي من قبضة ونحوها بعد البيع قبل البيع في نفسه
 ولا في غيره من قبضة لا يقدرا ايضا على حبس
 حبس في القيد قبل القبض لا يقدرا على حبس
 لانها الملك حبيب بن حبيب في قبضة من قبضة
 سهر التمام ملكه الان وحرى قبضته من قبضة
 جوسية او من قبضة اشترى امة جوسية او مسلمة
 وادبها بعد الشرا قبل الاستبراء فانت ثم اسلمت
 بجوسية او بجوزية المذنبه لوجودها بعد الملك ولا
 عند عود الابنة اي في دار الاسلام خانيه
 في انفسه اي اذ لم يبعها القاصب خانيه ولا تبار
 مرهونه لعدم استحداثها ولو افاد البيع قبل القبض
 لا استبرأ على البايح كما لو باعها بخيار وقبضت ثم ابطله
 بخيار لعدم خروجها عن ملكه وكذا لو باع مدبرته او امر
 ولده وقبضت ان لم يطأها المشتري وكذا لو طلقها الزوج
 قبل الدخول ان كان زوجها بعد الاستبراء وان قبله فاختار
 وجوبه زليقي قلت وفي الحلاية شري مقدرة الغير وقبضها
 ثم مضت

وفيه الملام اذا بلغ حد الشهوة والخافرة والمسلومة عند
 في حبيسة لعصا حب الحرام لا ينظر الى العورة ومجتمعتان
 وقيل في حدان الكبر اذا امكنه ان يتخفى في نفسه ففعل
 بالذم يفعل الا ان لا يمكنه التكاثر او شل الحداية والظاهر
 في الكبر انه يتخفى ويكفي قطع الاكثر من اربعين بتفصيل يد
 الرجل العام والمتورع على سبيل التبرك ودرر وتقل المعنف
 عن الجامع لاداس بتفصيل يد الحام المتدين وسبيل
 وقيل سنة تجبي بتفصيل يد اهل العالم اجود كافي
 البرازية روضة في اي في تفصيل الهدى في اي لغير
 عالم او عادل هو المختار تجبي وفيه المحيط ان التقليم اسلامه
 واكرامه جاز وان لنيل الميالكه حسب علمه في طر
 يدفع اليه قدمه ويثني عليه بتفصيل يد به وقيل
 برخوفه كما يكف تفصيل المرأة في اخري او حده عند اللقا
 او الوداع كافي القصة مقدما للقل قال وما يفعله الجمال
 من تعبير به نفسه اذ القى شيرة فهو مكسوة فلا رخصة
 فيه واما تفصيل يد حاجه عند اللقا فله بالاجماع
 كما ما يفعلونه من تعبير لا رخصة في يد العورة والعظا
 فحرام والفاعل الواصي به اتمان لا يمشيه عادة الوثن
 وهل يفران على وجه العبادة والتفظيم كمن وان على وجه
 العبادة التحية

في كتاب المداوي في الطب

الحلقا وصادا لما تركها الكبيرة وفي الملقط التواضع
 لغير الله حرام وفي الوهبانية يجوز ان يندب القيام ولو
 للتقدي بين يدي العالم وسجى تقرا وان لا قيل
 التليل على خمسة اوجه قبلة المودة للولد على الحد وقبلة
 الرحمة لوالديه على الراس وقبلة الشفقة لاخته على الجهة
 وقبلة الشهرة لامرأته واهله على الغم وقبلة التحية للمؤمنين
 على اليد وزاد بعضهم قبلة الوفاة للبر الاسود جوهر قلت
 وتقدم في الحج تفصيل عبادة الكعبة وفي القصة في باب ما يتعلق
 بالتقارر تفصيل المصحف قبل بدعة لكن روي عن من روى عنه
 عنه انه كان ياخذ المصحف كل غداة ويقبله ويقول عهدي
 ربي ومشوري عز وجل وكان عثمان رضي الله عنه يقبل
 المصحف ويمسحه على وجهه واما تفصيل الخبز فخر
 الشافعية انه بدعة باحة وقيل حنة وقالوا ليه دوسه
 لا يوسه كرم ان قاسم في حاشيته على شرح المنهاج
 لان جهر في بحث الوليمة وقواعدنا لا تبايه وجا لا تقطعوا
 الخبز بالسكين واكرمه فان الله اكرمه فمسح الخبز
 بيمين يمين العذرة رجميع الاذي مخالطة لا يكره بل يبيع بيع
 في يمين اي الرابح خلافا للشافعية وصح بيعها مخلوطة بغير
 ما دغيب شيه في الصحيح فاصح الانتقاء بمخلوطة

أي العذر بل بما خالصه على ما صححه الزبلي وغيره خلافا
 لتصحيح الهداية فقد اختلف الصحيح وفي المتن انت
 الانتفاع كالبيع أي في الحكم فافهم وجاز خذرين
 من مذهبنا لصحة بيعه بخلاف دين على المسلم لطلانه
 الا اذا وكل ذميا ببيعه فيجوز عنه خلافا لهما وعلى هذا
 مات مسلم وترك ثوبا ببيعة مسلم لا يحل لورثته كما بسطه الزبلي
 وفي الاشياء الحرمه تستقل مع العلم الا للوارث الا اذا علم به
 قلت ومري البيع الفاسد كذا في المجتبى مات وكسبه حرام
 فاليراث حلال لم يرد وقال الا اذا خذله هذه الرواية وهو حرام
 مطلقا في الورثة فنسبه وجاز تحبيرة المصحف لما فيه من
 تعظيمه كما في نقش المسجد وتفسيره ونقشه أي اظهار
 اعرابه وبه يجعل الرقودا خصوصا للبحر فيستحسن وعلل هذا
 بلباس بكتابة اسمي المسور وعدد الايام وعلامات الوقف
 ونحوها فربما هي حكمة في رقيقة وفيها لادباس بكونه
 اخار ونحوها في مصنف وتفسير وفقه وتكم في كتب نجوم
 وادبي وتكم تصفير مصنف وكتابته تعلم دقيقا يعني
 تزيينها ولا يجوز ثقب شي في كنفه فقه ونحوه وفي كتب الطب
 يجوز جاز حرام الذي مسجد مطلقا وكفه ماله مطلقا
 وكره محمد والسافعي واحمد في المسجد الحرام قلت الزبلي
 تلويني

بالاجماع كرم من لقوله عليه السلام كل لهو المؤمن حرام
 الا ثلاثة ملاعبة اهل و تاديبه لنفسه ومناضلة
 لقوسه كرم من يعطى له زانية في سنة العبد يعطى
 باباؤه وفي زماننا لا يلبس به لظلمة الا باق خصوصا السودان
 وهو المختار كما في شرح الجمع للمعيني بخلاف القيد فانه
 حلال كما مر كرم من يعطى له بقود عزم من عزمه
 ولو لم يعط المعنى وعن ابي يوسف لا بأس به وبه اخذ ابو
 الليث للذوق والاحوط الامتناع لكونه خبر واحد فيما
 يخالف القطعي اذ التشابه اما ثبت بالقطعي صوابه وفي
 السارخانية مغزى المجتبى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
 لا ينبغي الاخذ ان يدعى بالادب والادب المادون فيه
 المادون بهما استخيم من قوله تعالى والله الاسم الحسي
 فادعوه بها قال وكذا لا يعطى احد على احد الا على النبي صلى
 الله عليه وسلم كرم قوله بحق رسلك وانيابك وديانك
 او بحق البيت لانه لا حق للمخلوق على الخالق تعالى ولو قال لا خير
 بحق الله او بالله ان تعمل كذا لا يلزمه ذلك وان كان الاول
 فعلمه در وفي المختار قال ابن المبارك سأل بوجه الله او بحق
 الله يعجزني الا يعطيه يا لانه عظم ما حقر الله وفيها قرأ القرآن
 ولا يعطى بوجهه يثاب بقرانه كمن يعطى ويعصى فستروح

هو لكم ربح الصوت بالذكور والذكور قليل لم وتماه فيلجانيان
 النازية ركه حصة حرة كيف وعنب ولوز
 كبن وقت من بشر الحديث الخالب مرزوق
 والمحتكم لمعون فان لم يعلم يكره ولا يلقى الجلب يجب
 ان لا يسمع من حصة حرة وقول الله
 ان لا يخالف امر القاضي بما رآه رادعاه
 القاضي عليه طاعة وفاق على العبد وفي
 السراج لو خالف العام على اهل بلد لم ياكل اخذ الطعام
 من المختكن وفرق عليهم فاذا وجدوا سمه ردوا صله
 وهذا ليس بجعل للفرقة ومن اكل من غير مال غيره وخاف
 الهلاك تنازاه بلاك فانه وقوله ان لا يلقى من المختكم
 واقره لا يكون تحت خمس شاة رقة بلا خلاف
 وخبرية من ليس بخلاف الثاني وعند محمد ان كان
 يلبث منه عادة كره وهو المختار ولا يسمع حاكم لقوله
 عليه السلام لا تسمع رافا انه هو المسمع القابض الباسط
 الرازي ان لا تعدي الاوب عن القيمة تعدي واحدة
 سم بسوء من الرية وقال مالك على الوالي السمعير
 عام القاضي وفي الاختيار اسم اذا سم وخاف المايض ضرب
 الامام لو نقص لا يحل للمشتري وحيلة ان يقول له يعني
 بما تحب

بما تحب ولو اصاب نحو علي سم الخبز والحم ووزن نقاصا
 ربح المشتري بالنقصان في الخبز لا اللحم بشرة سمه عادة
 بخلاف اللحم قلت واقام ان السمعير في القوتين لا غير وبه
 صرح القاضي وغيره لكنه اذا تعدي ارباب غير القوتين
 وظلموا على العامة فيسم عليه الحاكم بناء على ما قال ابو يوسف
 ينبغي ان يخوز كره القريستاني فان ابا يوسف يقدر حقيقة
 الضرر كما تقر قد بريرة امساك الحمامات ولو في يها
 وان يذبحها بنظر واجب والاحتياط ان يتصدق
 بها ثم يشتريها او توهب له محبتي وان ذبح يطير بها
 من مطبق على سورات المسلمين ويكسر زجاجات الناس
 برمية تلك الحمامات عزرو مع اشد المنع فان لم يمنع بذلك
 ذبحها اي الحمامات المختب وصرح في الوصاية بوجوب
 التعديل وذبى الحمامات ولم يقيد عامر ولعله اعقد عادتهم
 واما الاستيناس فباع كسرا عصارا في يمينها ان قال من اخذها
 فهي له ولا تعزى عن ملكه باعقافة وقيل بكونه لانه نصيب
 المال جامع القتاوي وفي المختار ان سيب دابة وقال هي
 لم اخذها لم ياخذها من اخذها ومن الجح وجاز ركوب
 الثور وتحميله والكراب على الجمير بلا جهد وضرب اذا ظلم
 الدابة الذي اشد من الذي وظلم الذي اشد من المسلم

والجمع وافق المعتكف هنا خلافا لما ذكر في مسائل شتي فتنبه
 عليه على الامام لانه من اسباب الجهاد فكان مندوبا
 وعند السادة لا يجوز في الاقدام اي بالجمل اما به وانه فياج
 في كل الملاعب كما ياتي من الجمل وطلاب لانه يصير مستحقا
 ذكر البرجندي وغيره وعلاه البرازي بانه لا يستحق بالشرط
 شي لعدم المقدور والعقب التري ومغاده لزومه بالمقدور
 كما يقول الشافعية فيصير ان شرط المال في السابقة
 برب واحد وحرم بوضه فيها من الجاهدين لانه يهيى
 قارا اذا اذخره ثلثا محلا بينهما بغير من كفو كثرهما
 يستلزم ان يستقرى والام يجوز ثم اذا استقرى اخذ منهما
 وان استقرى لم يعطهما وفيما بينهما ايها سبق اخذ من صاحبه
 الحكم في استقرى واذا شرط لمن معه الصواب صح
 وان شرطاه لك على صاحبه لا دور وفي المجتبى والمعارضة
 ليست ببيعة الا التمهني فكم برجندي واما السباق
 بلا جمل فيجوز في كل شي كما ياتي وعند الشافعية السابقة
 بالاقدام والطير والسفر والسفن والسباحة والهرولجان
 والبندقية والجر والسالة باليه والساك والوقوف
 على جمل ومرفعة ما يرد من ربح او فرة والعب بالثام وكذا

يجل

يجل كل الب خطر لحاقه يغلب سئلته كرمي لرام وصيد نجية
 رجل التفرج عليهم حينئذ وحديث حدثوا من بني اسرائيل
 يغيبون سماع الاطاحيب والغريب من كل ما لا يتيقن كذبه
 لكن يقصد الفرج لا الحجة بل وما يتيقن كذبه لكن يقصد
 صواب الاموال والمواظف وتعلم نحو الشجاعة على السنة اذ يبين
 او حيوانا ذكره بوجه ويستحب قلم اظفيرة الا للمي اهد في
 دار الحرب يستحب تفرش ربه واطفائه يوم الجمعة وكونه
 بعد الصلاة افضل الا اذا اخر اليه تاخير فاحشافتكم لان من
 كان ظفرا طويلا كان ريقه ضيقا وفي الحديث من قلم اظفيرة
 يوم الجمعة اعاده الله من البلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة
 ثلاثة ايام مودة وعنده عليه السلام من قلم اظفيرة محال العالم
 يرمد عينه ابد اعني كقول كقول علي رضي الله عنه . .
 قلموا اظفركم يستقوا . . عمنها خوايس يسارها اوجب
 ويانه وقامه في مفتاح السعادة وفي سر الميزانية
 روي انه صلى الله عليه وسلم بدأ بمسحة اليمنى الى الخنصر
 بخنصر اليسرى الى الابهام وختم باليهام اليمنى وذكره القرطبي
 في الاحياء وحيها ولم يثبت في اطراف الرجل ثقل والاولى تعلية
 كتليلها قلت وقواهب المدينته قال لما طعن حجر انه يستحب
 كيفما احتاج اليه ولم يثبت في كيفية شي ولا في تعيينات

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

يوم له عن النبي صلى الله عليه وسلم وما يعزى من النظر
 في ذلك كلام على ثم لأن جرحا لا شينا انه باطل يستحب
 عن مائة وسيف ليدنه و...
 والا فضل يوم الجمعة وحاز في كل خمسة عشر وكه تركه
 وان لا ريعين مجيب وفيه خلق السارب بدعة وقيل
 سنة ولا بأس بشفق الشيب واخذ اطلاق الجمعة والسنة
 فيها القصة وفيه قلعق شعر راسها اثنت واخمس
 زاد في البرازية وان يادن الزوج لانه لا طاقة لمخلوق في
 مصية الخالق ولذا يحرم للرجل قطع لحية والمعني الموبى
 التشبيه بالرجال انتهى قلت واما خلق راسه فغيب
 الوهبانية قال وقد قيل خلق الراس في جمعة يجب وبعض
 بالجواريق رجل تعلم علم العدة او نحوه ليعلم الناس
 به من نعم الله فاول افضل لانه متعدي وذاك
 مذكرا العلم ساقه خير من اهل الجنة وله الخروج لطلب العلم
 السعي بلا اذن والديه لوملتحيا وتما في الدر واذا
 رجع اليوم ويحيى ويحيى الناس بيده ونسائه قد خرم
 به ان يمشي حري واخبر سلطان بذلك ليرد
 عليه وقالوا ان اياه يقد على منعه اعلمه ولو بكتابة
 والا كيدا تقع العداوة وتما في الدر وهذا لا يتم عليه

...
 ...
 اقرب اهل قرية فليس بغيبة لانه لا يريد به كلام بل بعضهم
 وهو مجهول خائفة فبما غيبة مجهول ومتظاهر بقتل
 ولما هم ولو اعتقاد تخير امره ولشكوى ظلمة الحاكم
 شرح وهابية وخاتمة الغيبة بالنسبة في مكيات تون
 ايضا بالغما والتعريض وبالكتابة وبالحكمة وبالمرور بجز
 ...
 في الغيبة وهو حرام وعنه كما قالت عائشة رضي الله
 عنها دخلت عليها امرأة فملوت او ملن بيدي اي قصيرة
 فقال عليه السلام اغتبيتها ومن ذلك المأكلة كان يمشي
 متعارجا او كما يمشي فهو غيبة بلا قبح لانه اعظم في التقدير
 والتعريض ومن الغيبة ان يقول بعض من مر بنا اليوم او بعض
 من رايته اذا كان المخاطب يفهم منها حينئذ لان المخدور
 تعريضه دون ما به التعريض واما اذا لم يفهم حينئذ
 وتما في شرح الشريعة وفيها الغيبة ان تصف اخاك حال
 كونه غائبا بوجه يكرهه اذا سمعه عن اي مريد قال قال
 عليا السلام اقدمون ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم
 قال ذكره اخاك بما يكره قيل افرأيت ان كان في اخيك اقوال

قال ان كان فيه ما تقول اغتصبته وان لم يكن فيه فقد هبسته
 واذا لم تبغفه يكفيه الندم والاشراط بيان كما اغتذاه به
 وما واثقه وما كالت بسلام ومعية هديته
 ومعاونة ومجالسة ومكالمة وتلطف واحسان ومعاونة
 وزورهم غبا ليزداد واحبا بل يزور اقراره كل جمعة او شهر
 ولا يروى حاجتهم لانه من القطعية في الحديث انه يمل من
 وصل رحمه ويقطع من قطعها وفي الحديث صلة الرحم تزيد
 في العمر وتماه في الدار ويسلم المسلم على من سلم على ولو لم حاجة
 اليه والذكر هو الصحيح كما يلى المسلم مصافحة الذي كذا
 نسخ السلم واكثر المتون بلفظ يسلم ولتتها هكذا ولكن
 بعض نسخ المتن ولا يسلم وهو الحسن الاسلم فافهم وخب
 سره البخاري للمصنف في حديث اي الاسلام خير قال
 تقطع الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف قال وهذا
 التبريد مخصوص بالمسلمين فلا يسلم ابتداء على كافر لجواب لا تبدل
 اليهود ولا النصارى بالسلام فاذا القيم احدهم في الطريق
 فاضطروه الي وضعه روى البخاري وكذا ان يخص منه الفاسق
 بدليل اخر وامان شك فيه فالاصح فيه البقاء على العموم حتى
 ثبت المخصوص ويمكن ان يقال ان الحديث كان في ابتداء السلام
 لمصلحة التايف ثم ورد النهي انتهى فيلحظ ولو سلم بهوه
 او نعرف

او نعرف او محوي على مسلم فلا بأس بالرد ولكن
 كافي في الخالية في سبيل في سبيل في سبيل في سبيل
 ان يجيل الكافر كفو ولو قال لجوي يا استاذي لا تكفر مخاف
 الاشياء وفيها لو قال لا ي اطل الله تعالى ان نوي بقلب
 له يسلم او يودي الجزية ذليلا لا بأس به ويحب رد
 راي لانه ليس ليس للجنة ولا ممن يسلم وقت الخطبة
 خائنه وفيها واذا اتى دار انسان يجب ان يستاذن قبل السلام
 ثم اذا دخل يسلم او لا ثم يتكلم ثم في قضا ويسلم او لا ثم يتكلم
 ولو قال السلام عليك يا زيد لم يسقط رد غيره ولو قال يا فلان
 او اشار بعين سقط وسقط في الرد وجواب المعاص اسماعه
 فلو امر به تحريك شفتيه انتهى قلت وفي المنهي ويسقط
 عن الباقيين برده في يفعل لا بد من اهل اقامة الغرض في الجملة
 بدليل حل ذبيحته وقيل لا وفي المجتبى ويسقط على الكافر
 رد العجز وفي رد النساء والصبي والمجنون قولان وظاهر
 التاجية ترجيح عدم السقوط ويسلم على الواحد بلفظ الجماعة
 وكذا الرد ولا يرد الرد على وبركاته ورد السلام وتسميت
 المعاص على الفور يجب وجواب كتاب التهمة كره السلام
 ولو قال اخرا قرأه تا السلام يجب عليه ذلك ويكره السلام
 على الفاسق لو مملنا والا لا كما يكره على عاجز عن الرد حقيقة

وإن كان من غير ما نزلت عليه من الله تعالى
 في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 فإنه لا ينفك عن قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
 بالباطل فإنه لا ينفك عن قوله تعالى ولا تأكلوا
 أموالكم بالباطل فإنه لا ينفك عن قوله تعالى
 ولا تأكلوا أموالكم بالباطل فإنه لا ينفك عن قوله تعالى

ومعاًونه ومجالساً ومكالمته وتلاطف واحسان ومعاونة
 وزوروه من الزوراد واجبال يزوروا به كل جمعة او شهر
 ويزوروا حجتهم لأنه من القطعية في الحديث ان الله يضل من
 يضل ربه ويقطع من قطعها وفي الحديث صلة الرحم تزيد
 والعز تمانع في الدرر
 ليس والذكر هي المعنى كما يده للمسلم مصالحة الذي كذا
 نسخ الدم واكثر المتون بلفظ يسلم فاولتها هكذا ولكن
 بعض نسخ المتن ولا يسلم وهو الحسن الاسم فافهم وفي
 شرح البخاري للمعنى في حديث اي الاسلام خير قال
 نظم الطعام وتقرأ الله على من عرفت ومن لم تعرف قال وهذا
 التوفيق محض من المسلمين فلا يسلم ابتداء على كافر حديث لا تدور
 اليهم ولا النصارى بالسلام واذا القيم احده في الطريق
 فاضطروه الي وضعوه رداء البخاري وكذا يخص منه الفاسق
 بدليل اخر واما من شك فيه فالاصح فيه التماس على العموم حتى
 ثبت الخفوض ويمكن ان يقال ان الحديث كان في ابتداء الاسلام
 اصله التام فثم ورد النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث
 او تفرق

ويعرف او محوسب على مسلم فلا بأس بالرد ولكن
 كما في الخالية

ان يميل الكافر كقول الجوسي يا استاذي لا تكفر مخاف
 الاستياء وفيها لوقال لامي اطل الله بقل ان توي بقلبه
 له ليس او يودي الجزية ذليلاً لا بأس به
 لأنه ليس ليس للخدمة ولا معنى ليسم وقت الخطبة
 خائنه وفيها واذا اتى دار الانسان يجب ان يتأذى قبل السلام
 ثم اذا دخل يسلم اولاً ثم يتكلم وفي قضا ويسلم اولاً ثم يتكلم
 ووقال السلام عليك يا زيد لم يسقط رده ووقال يا فلان
 او اشار لمعين سقط وشرط في الرد وجواب المعاص اسما
 فلو احمى به تحريك شفيعه انتهى قلت وفي المتن يسقط
 عن الباقيين برده من يفتل لأنه من اهل اقامة الغرض في الجملة
 بدليل حاد يجهته وقيل لا وفي المجتبى ويسقط على الكافر
 رد الجور وفي رد النساء والصين والمجان قولان وظاهر
 الحاجة ترجيح عدم السقوط ويسلم في الواحد بلفظ الجماعة
 وكذا الرد ولا يريد المراد على وبركاته ولا السلام وتسميت
 المعاص على الفور يجب رد جواب كتاب التهمة كمد السلام
 ووقال اخبرنا انه قال لا يسلم على عليه ذلك وبيده السلام
 على الفاسق لو سلمنا والا لا كما يدهم على ما جرحه الرد حقيقة

قال ان كان فيه دلتون اعنته وان لم يكن فيه فقد بهسته
 واذا لم تبلغه يكفيه الندم والاشراط بيان كلما اغتابه به
 اراحم واجبة ووكالت بسلام وخيرة وهديسه
 ومعاونة ومجالسة ومكالمة وتلطف واحسان ومعاونته
 وزدروهم غباليزاد واحبايل يزور اقراره كل جمعة او شهر
 ولا يرد حاجتهم لانه من القطعية في الحديث انه يعمل من
 ومن رحمه ويقطع من قطعها وفي الحديث صلة الرحم تزيد
 في العروقة في الارز ويسلم المسلم على امر الزمة لوله حاجة
 اليه والذكر هو العمى كما يلم للمسلم مصالحة الذي كذا
 نسخ السهم واكثر المتون بنقله للمسلم ولولتها هكذا ولكن
 بعض نسخ المتن ولا يسلم وهو الحسن الاسم فافهم وفي
 شرح البخاري للمعنى في حديث اي الاسلام خير قال
 تعلم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف قال وهذا
 التعليل مخصوص بالمسلمين فلا يسلم ابتداء على كافر جوب لا تبدوا
 اليهود ولا النصارى بالسلام فاذا القيم احدهم في الطريق
 فاضطروه الي وضعه رواه البخاري وكذا يخص منه الفاسق
 بدليل اخر وامان شك فيه فالامل فيه بالتعال على العموم محقق
 ثبتت المفروض ويمكن ان يقال ان الحديث كان في ابتداء الاسلام
 لمحلة التايل ثم ورد النهي انتهى فيلحظ ولو سلم به وهدى
 او نعرف

او نعرف او يحوي على مسلم فلا بأس بالرد ولكن لا يرد على
 سيد كما في الخالية ونوسر على الذي يسمي بغيره
 ان يجيل الكافر كفو لو قال الجوسي يا استاذي لا تكفر فحاف
 الاشياء وفيها لو قال لذي اطال الله بقاءك ان نوي بعقبه
 لعله يسلم او يودي الجزية ذليلا لاداس به ويتكبر رده
 لانه ليس ليس للحمية ولا من يسلم وقت الخطبة
 خائنه وفيها واذا اتى دار الانسان يجب ان يستاذن قبل السلام
 ثم اذا دخل يسلم او لا ثم يتكلم وفي قضا ويسلم او لا ثم يتكلم
 ولو قال السلام عليك يا زيد لم يسقط رد غيره ولو قال يا فلان
 او اشار اليه سقط وسقط في الرد وجواب العباس اسماعه
 فلو احمر به تحريكه شغيبه انتهى قلت وفي السيف ويسقط
 عن الباقي برده في يفعل لانه من اهل اقامة الفرض في الجملة
 بدليل حل في بيته وقيل لا وفي المجتبى ويسقط على الكافر
 رد العجز وفي رد السالة والصين والمجنون قولان وظاهر
 التاجية ترجيح عدم السقوط ويسلم على الواحد بلفظ الجماعة
 وكذا الرد ولا يرد الرد على وركانه ولة السلام ونسبته
 العاطس على الفور يجب رد جواب كتاب التهمة كره السلام
 ولو قال لا خرافة لا السلام يجب عليه ذلك ويكره السلام
 على الفاسق لو سلمنا والا كما يكلم على عاجز عن الرد حقيقة

لا بأس بتمويه السلاح بذهب وقصعة ولا بأس بسرج ولجام
 وقصر من الذهب عند أبي حنيفة خلافا لأبي يوسف
 لا بأس بلبس ثياب من حرير أو صوف أو قطن أو الكتان أو
 القبر قول بكر أن البراءة صدقة كما مروا أن البر
 رايه كذا به لا يقبل قوله ويشترى منه ولو لم يجزه أن ذلك
 الشيء لغيره فلا بأس بشرايه منه كمن حار وجوز من زنت
 أو من سرق من ثوبه أو من حمله من ثوبه أو من
 في ثوبه أو من ثوبه أو من ثوبه أو من ثوبه أو من ثوبه
 أن وقع في قلبه صدقها وتماه في الخائنة قلت وحاصله
 أنه متى أخبرت بامر محتمل فإن نعمة أو وقع في قلبه
 صدقها لا بأس بتزويجها وإن يامر مستكر لا مالم يستفسرها
 فستروا عن كتب ما قول الشافعي يكتب جوابا في حنيفة
 وإذا كنت الغني يدين بكتب ولا يصدق قضا ليتقضى القاضي
 بحسنه الترجيع بالقرآن والأقران بالصوت الطيب
 طيب أن لم يزد فيه الحروف وأزاد كرم له ولم يسمع قوله
 أحسن أن لسكوته حسن وإن لتلك القراءة عيشي عليه
 الكفر والمناظرة في العلم لغير الحق عبادة ولا حد ثلثة حرام
 نقر مسلم وأظهر علمه ونيل بنا أومال أو قبول المذكر
 على المنابر للوعظ والاعتنا سنة الأنبياء والمرسلين
 ولرباسة

ولرباسة ومال وقبول علامة من ضلالة اليهود والنصارى
 قراءة القرآن بقرأة معروفة وشاذة دفعة واحدة مكروه
 كما في الحاوي القدسي يستحب للرجل خضاب شعره ولحيته
 ولو في هرب في الأصح والأصح أنه عليه السلام لم يفعلهم ولم
 بالسواد وقيل لا يجمع القتاوي والكحل من مع المصنف الكتب
 التي لا ينتفع بها يحبس عنها اسم الله وملائكته ورسله
 ويحرق الباقي ولا بأس بأن تلقى في ما جاز كما هي أو تدفن
 وهو أحسن كما في النساء القصص المكروه أن يجد ثم يمس
 ليس له أصل معروف أو يعظم بما لا يتقسط به وينقص ليعيب
 في أصله أما التزيين بالمبارات اللطيفة المرقعة والسرا
 لنوايد قد ذكر حسن الأصل مشاركتها بما يجلسه في إعطاء
 النايبة كن في زماننا الكثر ما ظلم من تمكن من دفعه عن نفسه
 فحسن وإن أعطى فليعط من عجز ليس لذي الحق أن يأخذ من غير
 جنس حقه وجوز الشافعي وهو اللوح معلم طلب من
 الصبيان أثمان المحرم فجمعها وزري ببعضها وأخذ بعضا
 لذلك لأنه عليه السلام من الأب لا بأس بوطي المنوخة بهائية
 الأمة ونعكسه وجد ما لا قيمة له لا بأس بالانتفاع به
 ولو له قيمة وهو غني تصدق به لا بأس بالجوع في بيت فيه
 معقن البلوي لا ترك مسلمة على سرج الحديث هذا والله

ولو حاجة غزو ربح او مقصد ديني او دنيوي لا بد لها
 منه فلا بأس به تعني بالقرآن ولم يخرج بالحاجة عن قدر
 هو الصحيح في العربية مستحسن وكرامته من طلوع الفجر
 الى طلوع الشمس اولى من قراءة القرآن وتحتج القراءة عند
 الطلوع والغروب لا بأس للامام عقيب الصلاة بقراءة اية
 الكرسي وخواتيم البقرة والاخفاء افضل قراءة الفاتحة بعد
 الصلاة جهرا للمهمات بدعة قال استاذنا للعلماء مستحسنة
 العادة والاثار الرثوة لا تمك بالقبول لا بأس بالرثوة اذا
 خاف على دينه والنجى عليه السلام كان يعطى الشعر ولمن
 يخاف لسانه وكفى بهم المولفة من الصدقات دليلا على
 امثاله جمع اهل المجلة للامام فحسن ومن سمعت ما يؤخذ
 على كل مباح كالح وكلا وما ومعادن وما ياخذ غار لغزو
 وشاعرتهم وسجدة وحكواتي قال تعالى ومن الناس من
 يشتري لهو الحديث واصحاب جميع المازق وقواد وكاهن
 ومغامر واستغفروا عنه كثيرة قيل له يا خبيث ربحه
 جازله الرد في كل شئمة لا توجب الحد وتركه افضل كره
 قول الصائم المتطوع اذا سئل اصائم حتى انظر فانه تغاق
 او حق من له اطفال ومال قليل لا يوهى بفعل من صفة على
 او تصدق يراي به الناس لا يعاقب بتركه الصلاة ولا يثاب
 بها

بها قيل هذا في الغرائف وعمه الزاهدي للنوافل لقوله
 الربا لا يدخا الغرائف غزل الرجل على هيئة غزل المرأة يكسره
 يكسر المرأة سور الرجل وسورها له له ضرب زوجته على ترك
 الصلاة على الاظهر لا يجب على الزوج تطليق الفاجرة لا يجوز
 الوضوء من الحيض المدة للشرب في الصحيح وينع من الوضوء منه
 وحمله لا هله ان ما ذونا به جاز والا لا الكذب مباح لاحيا
 حقه ودفع الظلم عن نفسه والمراد التريض لان عين الكذب
 حرام قال وهو الحق قال تعالى قل الخراصون الكرام من الجناب
 ربي الوهابية قال
 وللعلج جاز الكذب او دفع ظالم واهل الترفي والتقال لينظر
 ويكره في الحرام تغير خادوم ومن ساق تورافقا الى انور
 وينفق معتاد المورح ببيع ومن علم الاطفال فيه ويوزن
 ومن قام اجلا للشخص فجايزه وفي غير اهل العلم بمقتد
 وجوز نقل الميت البعض بطله وغنهم ما فوق ميلين يحظر
 ويكره ان يسقى لاستحاط جملها وجاز له حيث لا يتصور
 وان استعطت ميت في السعة فمرد لوالده من عاقل الام تحمي
 وفي يوم عكسوا نيكه بحملهم ومن باس بالمعاد خلط او يجر
 وبغض المختار في الكل جاز لغسل رسول الله فهو المخرية
 وضرب عبيد الغير جاز بامر وما جاز في الاحرار والابان

ولو حاجة غزو روج او مقصد ديني او دينوي لا بد لها
 منه فلا بأس به تعني بالقرآن ولم يخرج بالحاجة عن قدر
 هو الصحيح في العربية مستحسن وكرامه من طلوع الفجر
 الى طلوع الشمس اولى من قراءة القرآن وتحتج القراءة عند
 الطلوع والغروب لا بأس للامام عقب الصلاة بقراءة اي
 الكرسي وخواتيم البقرة والاخفا افضل قراءة الفاتحة بعد
 الصلاة جهرا للمهمات بدعة قال استاذنا الكلبيا مستحسنة
 للمادة والاثار الرشوة لا تمكك بالقبض لا بأس بالرشوة اذا
 خاف على دينه والني عليه السلام كان يعطي الشعر لمن
 يخاف لسانه وكفى بمرء مولعة من العداوات دليلا على
 امثاله جمع اهل الحلة للامام فحسن ومن السحت ما يؤخذ
 على كل مباح كلع وكلا وما ومعادن وما ياخذ غار لغزو
 وشاعر لسحر وسحرة وحكواتي قال تعالى ومن الناس من
 يشتري لهو الحديث واصحاب جميع المازق وقواد وكاهن
 ومغامر واستغفروا عنه كثيرا قيل له يا خبيث ربحه
 جاز له الرد في كل شئمة لا توجب الحد وتركه افضل كره
 قول العياض المتطوع اذا سئل اصايح حتى انظر فانه تعاقد
 او حق من له اطفال ومال قليل لا يوصي بفعل منكرة صلى
 او تصدق بمرئيه به الناس لا يعاقب بترك الصلاة ولا يثاب
 بها

بها قيل هذا في الغرائب وعمه الزاهدي للنواقل لقولهم
 الرما لا يدخل الغرائب غرل الرجل على هيئة غرل المرأة يكسره
 يكسر المرأة سور الرجل وسورها له له ضرب زوجته على ترك
 الصلاة على الاظهر لا يجب على الزوج تطلق الفاجر لا يجوز
 الوضوء للحياض المدة للشرب في الصحيح وينع من الوضوء
 وحمله لا هله ان ما دونها به جاز والا لا الكذب مباح لاحيا
 حقه ودفع الظلم عن نفسه والمراد التعريض لان عين الكذب
 حرام قال وهو الحق قال تعالى قتل الخراصون الكرام المحتجب
 وفي الوهابية قال
 وللعلج جاز الكذب او دفع ظالم واهل الترضي والتقال ينظرون
 ويكره في الحرام تغير خادوم ومن شاتو برافقا لوانور
 ويستحق معتاد المرور عياد ومن علم الاطفال فيه ويوزن
 ومن قام احلا لا لشخص فجايز وفي غير اهل العلم بمقتضى
 وجوز نقل الميت البعض بطله وعن بعضهم ما فوق ميلين يحظر
 ويكره ان يسقى لا سقاها جملها وجاز لعدو حيث لا يتصور
 وان استقطعت في السطوة لوالده من عاقل ام تحمي
 وفي يوم علوا لا يكسر بحلهم ومن بأس بالمعادن خلطا ويحرم
 وبعضهم المختار في الكحل جاز لفضل رسول الله فهو المقرب
 وضرب عبيد الغير جاز بامر وما جاز في الاحرار والايامر

وأيوب من ذكر القرآن استماعه وقالوا باب الطفل للطفل يحسن
 ودرسك باقي الذكر ولي من الصلابة فقلاد ودرس العلم ولي والنظر
 وقد ذكر هو والله اعلم وخوفه لا علم ختم الدرس حين يقر
 ما يملك وما لا يملك الحياة نوعان خاصة ونامية والمراد ههنا
 النامية وسمي مواتا البطلان الانتفاع به واحياؤه بناء
 أو غرس أو كريب أو سقي إذا أحيى جسمه أو شيء من أجزائه
 مواتا فلم يعرف ما لكما فري لقطعة يتعرف فيها لأصام
 وأظهر ما لكما أورد اليه ويضمن نعمتهما أن نقصت بالزرع
 وهو جود من القرية إذا صاح من باقضي الحاضر
 وهو جود من الصوت وازنية لا يسع به سوى مثلها
 عند أبي يوسف وهو المختار كما في المختار وغيره واعتبر محمد
 عدم ارتفاق أهل القرية به وبه قالت المدينة قلت
 وهذا ظاهر الرواية وبه يعني كما في رواية الكبرى ذكره
 القمي في وكذا في البرجندي عن المنصورية عن القاضي
 خالان الغوي عن قول محمد بن العباس عن الربيعي في كيف
 يذكر ذلك في حفظ أن أدن له الإمام في ذلك وقال لا يملكها
 بلا أدلة وهذا لو سلم فلماذا شرط الأدن اتفاقا ولو
 مستمنا

مستمنا لم يملكها أصله اتفاقا قهرا في ورويه بعد
 من ورويه بشيرة فالأول أحسن في الأصح وهو أن
 من يملكه من أحوال الأحياء يجوز أن يملكه من أربعة
 سبب الاتفاقية تعين طريق الطريق في الأرض الرابع
 من جوارها أي منع غير ما منها بوضع علامة من حجر أو غيره
 أو أهل ما ثلاث سنين دفعت إلى غيره وقبلها هو أحق
 به من يملكها لأنه إما يملكها بالحياء والتبعية لا يجرى
 التجميع ولو حررها أو يملكها بالبناء أو شئ من
 شهر أو بزرها فموا حيا ولا يجوز أحيا ما قرب من المصير
 بل يترك ما ربح لهم وهو الحمايم ثم تعلق حقهم به فلم
 يكن مواتا وكذا لو كان محتلبا وأعلم أنه ليس للمدعي فيه
 أعنا المسلمون عنه من المعادن الظاهرة وهي ما كان
 جودها الذي لو عدا في جوارها في بارز أو معادن
 سلع والحق والقار والقطر والبار التي لم تملك بالاستيلاء
 والسقي وفي المستنبط السقي كمال المحرر في الطرف فملكه
 فالمرز والمستنبط وقامه في شرح المسامع في حديث
 المسلمون شركا في ثلاث في الماء والكل والنار التي ليست
 منها الناس بل هي يمين التي لم تملك بالاستيلاء والسقي
 فلو قطع هذه المعادن الظاهرة لم تكن لأقطاعها حكم بل

المقطع وغيره سواء فلو منحهم المقطع كان يمنعه متعددا
وكان لما اخذه ما كالا لانه متعدد بالمنع لا بالاختار وكف عن
المنع وصرف عن مداومة العمل لا يشبهه اقطاعه بالصحة
او يغير معه فيحكم الاملاك المستقرة ذكره العلامة قاسم في
رسالة احكام اجارة الجندي وحرمة بيع الناصح وهي التي
يترجى الماس بها بالبيع ويراعى في البيع وهي التي يترجى الماس بها
باليد والمعلن مانع الابل حول البئر اربعون ذراعا
وقال ان للناصح فستون وفي السر بلا لية عرس
سرع المجمع لو عني البئر فوق اربعين يراة عليه التبري لكن
نسبه القهستاني في محمد ثم قال ويغني بقول الامام وعزاه
للتمة ثم قال وقيل التقدير في بيع وعاني بها ذكر ارفيسهم
لصلايتها وفي ارضنا رخواة فيراة ليل لا ينقل الما الي
السا في وعزاه للهداية وعزاه البرجندي للكافي فليحفظ
الحفر في مائة يراة الامام فلو في غير مائة او فيه
بلا اذن امام لم يكن الحكم كذلك كذا ذكره المصنف وعبارة
القهستاني وفيه رعايا انه لو حفر في ملكه البئر لا يمتنع
الحريم ولو حفر في ملكه فله من الحرم ما شاؤ الي ان الما لو غلب
على ارض تركها الملاك او ماتوا او اترضوا لم يجر احياؤها فلو
تركها المالك لا يعود اليها ولم يكن حرمها لعمام جاز احياؤها
وعزاه

وعزاه للمضمات
كما في الحديث والذراع هو المكسرة وهو ست قبضات وكان ذراع
الماء اي ملكه للامام كبيع قبضات فكسرة قبضة وبيع
من حفر وغيره فيه لانه ملكه فلو حفر فللاول رده او
تضمينه وتماحي في الدرس وحرر الثاني بيرا في حرم
بيرة البئر الا وفي بقية الامام قد عيب ما البيرة لا وفيه
ان نية فله شيء عليه لانه غير موقوف والمات تحت الارض
لا يملكه ولا يخاضعة لمن يملكه ولا يجب حفره في حرم
تحت الارض ولا في حرم الامام فانه لا شيء عليه ويرى
وزيلي وفيه لو حفر حرام فله ولا حرام فله ولا حرام فله
لا يملكه لا يملكه المجدد هو الصحيح والمخالف الذي اخبره
بحجوب الامانة ووجوب الاوف لسوق ملك الاول فيه
يقتضاه هو يجري المات تحت الارض حريم فلو ما يملكه
لا لقا الطعن ونحوه وعن محمد كالير ولو ظهر المات فكا لعين
وفي الاختيار فوهمة ليعلم الامام ان يلو يلاذه والا فلا
له ذكهم البرجندي وحرمة شجر لغيره في الارض انوية حرمه
وعن طر جاب فليس لغيره ان يقطع فيه ويحرمه فليس
عود دجلة وعزاه اليه بالموت اذا لم يات ذلك حريم
لعمرو ان كان حرمها او جاز عوده مخرج احياهه لانه ليس بواجب

والنهر في ملك الغير لا يرد له الا بغيره وان قال له
 مسنة النهر لبيته ولقي طين وقدره ثم يقدح من النهر
 من كل جانب وهو في طين وقدره ابو يوسف بنصف
 بطن النهر وعليه القدر فيستاني منزلا للكرمان وفيه
 منزلا للاختيار وللوفد على هذا الخلاف وفيه منزلا للكتابة
 ولو كان النهر صغيرا احتاج الي كربة في كل حين فله حريم
 بالاتفاق وفيه منزلا للكرمان ان الخلاف في نهر مملوك
 له مسنة فارغة يلزمها ارض الغير صاحب النهر فله مسنة
 له عند موته او صاحب الارض عنده وفيه منزلا للكتابة الصحيح
 ان له حوما بالاتفاق بغير احتياج اليه لانتفاعه بالطين
 ونحوه انتهى قلت ومن نقل الانتفاع بالطين في
 عن الاختيار في بيع قدس التراب لغبة
 نجيب الماوسية انوية الانتفاع بالما سمي للزراعة
 والادوية والشفعة شرب بني ادم والبراءة بالشفاه ولكل
 حقها في كل ايام الميجر بان لا اوجب وكل سقي ارضه
 من مجر ونهر عظيم كوجلة والفرارة ونحوها لان الملك بالامر
 ولا احراز لان قدر المايح قد غرقه وكل سقي نهر سقي ارضه
 منها او نصب الرعي ازم يرض بالعامه لان الانتفاع بالمباح
 انما يجوز لتمامه يرض باحد كالاتفاق بشئ وهو ان سقي
 دوابه

دوابه ان ينفذ تحريم النهر بغيره ولا سقي ارضه ونحوه
 وزنه ينفذ ونصب دوابه ونحوها من نهر غيره وقت ان
 ويبره الا بانه لا ينفذ له فينوقف على اذنه وله سقي
 شجر وخضر وزرع غيره حمله اليه بجراره واوانيه
 في الارض وفيه الا بانه لا ينفذ له فيكون وجوب بمسلة
 مضمومة الخاوية لا يستغنى به الا باذن صاحبه ملكه
 باحراره ولو كانت البيرة واخوض او النهر في ملك رجل
 فله ان يجمع مرقد للشفعة من الدخول في ملكه اذا كان
 بحدس بقرية فان لم يجد يبرأ له اي صاحب البيرة ونحوه
 اما ان يخرج الما اليه او تتركه لياخذ الما بغيره الا بغير
 صفته اي صاحب النهر ونحوه لان له جيبه حق الشفعة
 لمحدث احمد السامون شكافي بلان في الما والكل والنار
 وحكمه الا لحكم الما فيقال للمالك اما ان تقطع وتدفع
 اليه والا تتركه لياخذ قدر ما يريد يرضي ولو منعه الما
 وهو يخاف على نفسه ودابته العطش كان له ان يعالنه
 بالسلاح لا بغيره وفيه الله عنه وان كان مجرا في الارض
 في نهر بغير السد كطعام عند النخلة درر اذا كان فيه
 فضل من حاجته ملكه بالاحراز فصار تغير الطعام وقتله
 في البيرة ونحوها الاولي اليها للمغير بغيره ان تركت معصية

فكان كالنهر في كافي ربي نهر اي محض من شئ من
 بيت المال وان لم يكن ثمة اي في بيت المال شئ يجبر
 الناس على كريبه ان استعملوه ففعلوا له في كريب النهر
 المملوك في ارضه ويجبر من اي منهم على ذلك وقيل
 في الخاص لا يجبر وهل يرجعون ان يامر القاصي فم وموت
 كريب النهر المشترك عليهم من اعلاه فاذا جاوزوا ارض
 رجب منهم بري من مودة الكري وقالوا عليهم كريب من اوله
 الى اخره بالمعص كما يسترون في استحقاق الشفعة
 ولا كريب على اهل الشفعة وتصح دعوى الرب بنهر ارض
 استحسانا واذا كان لرجل ارض ولا خرفه ما نهر فاراد
 رب الارض لا يجري النهر في ارضه لم يكن له ذلك ويترك
 على حاله وان لم يكن في يده ولم يكن جاريا فيها اي في
 الارض فعليه البيان ان هذا النهر له وان قد كان له
 مجراة في هذا النهر لسوقه لسبق ارضه وعلى هذا المص
 في نهر او شل مرجع والميزاب او المناسك في دار غيره
 فيكون له في قيمه نظيره في السرب ويملك نهرين قوه
 اختدع في السرب فهو بينهما على قدر نصيبه لانه
 المقصود في اختلاف قيم في الطريق فانهم يمتدون
 في ملك رقبته بلا اعتبار سعة الارض وطريقها الى المقصود
 الاستطراق

نهر

الاستطراق وليس لاحد من الشراكا في النهر ان يشق منه
 نهر او ينصب عليه رحي الا وحده وضع في ملكه ولا يضر
 بنهر ولا يمتد وقاية او دالية كناعمة او جسر او قطر
 او يوسع في النهر او يقسم بالامام والحال انه قد كانت القصة
 بالكون ليس الكاف جمع كوة ونصحتها النقب لان العليم يترك
 الظهور للخبية او يسوق نصيبه الى ارضه اخرى ليس
 له منه اي من الخبز بل ارضه التي تعلق بالجمع ولم تقطع
 بعد الاحراق قولهم من بعدهم وليس له على كريب النهر
 بل ارضه وان لم تشرب ارضه بدو وتطيق كطريق مشتركة
 او احدهم ان يفتح فيه بيا الى ارض اخرى ساكنها غير
 ساكن هذه الدار التي مضى بها في هذا الطريق بخلاف
 ما اذا كان ساكن الدارين ولحد حيث لا يمنع لان المسار
 لا تزداد ويورث السرب ويوصي بالانتفاع به لما لا يباع
 يصفه كما ظهر ولا يباع السرب ولا يوصي به ولا يمتد
 به لانه ليس بمال مضمون في ظاهره بل هو عليه القوي كما
 سيجي ولا يوصي بذلك اي يبيعه واخره ولا يصح المسار
 بدل خلع وصاح عن دستور ومهر نكاح وان صحت هذه
 القصة من اجل الاجل بالنهر والظاهر ان النهر لا يملك
 بيب كذا حتى لو زاد عليه في لم يجمع السرب بلا ارض ولو لم

يكن له من قيل يبيع الما في كل نوبة في حوض فيباع الما الي
 ان ينقضي حينه وقيل ينظر الامام لارض لا شرب لها
 فيعبره اليها فيبيع بغير ثار بها فينظر قيمة الارض
 بلا شرب وقيمة ثماره فيعرف تفاوت ما بينهما لذين
 الميت وقطعه في الزيلعي ولا يضمن من مالا ارضه ما
 فترت ارض جاره او عرفت لانه شرب غير مستعد وهذا
 الاستقامت مستلزمة ان يتعلم ارضه حارة والافيق
 وعليه الفتوى في هذا الموضع وهذا اذا سبق في نوبته
 مقدار حقه واما ما سبق في غير نوبته لوزاد علي
 حقه يضمن علي ما قال اسماعيل الزاهد في نهجنا في
 ولا يضمن من سبق ارضه او زرع من شرب غيره بغير
 اذنه في روية الاصل وعليه الفتوى كسر وعهائيه
 وابن كمال من الخلاصة لما رواه غير مستقيم ولو تصرف
 بنزله فحسن ليقا المال الحرام فيه بخلاف المثل فيفسد
 فله الواجب اذا لم يضمن لعدم وصار مستلزاما في
 فان تذكر ذلك منه لا ضمان وادب الامام بالشراب
 والحبس اذ راي الامام ذلك خافية وقامه في شر مح
 الوهابية قال وهو من مخرج بلخ بيع الما في تعامل
 اصل بلخ والقياس كتركه بالتمام ونوقفه بالتمام
 اهل

اهل بلدة واحدة وافقي الناصبي بعثانه ذكر في جواهر
 الفتاوى قال وينبغي الحكم بجمعة بيعة فيلحقا قلت
 وفي الهداية وكسرهما من البيع الا بطلانه بعض بالاتفاق
 فلو سقي ارض فحده بما غير ضمن ويبعزوم في النقاية
 هذا فاقم قلت وقد مر ما عليه الفتوى فثبت وفي الوهابية
 وصاق بطر الغير ليس بظان - وعنده بعض وما مر اظهر
 وما هو من الاختلاف ان يبيعه جوارحه دون اذنه يقره
 ولو خسر ما يوزن في القسط تارة فلو جرم ليطالب بغير
 كماله الله به في شرب والشراب لغة
 كل ما يشرب من ماء ما يشرب والمجرم من اربعة
 انواع الاول الخمر وهي التي تسكر تشبه يد من العنب اذا
 على واشتد وقد في ايدي بالزبد اي الرغوة ولم يشترط
 قد مر به في كمال اللزلة وبما خذ ابو جعفر الكيري وهو
 الاظهر كافي الشرب لا يوجب الوهاب ويا في ما يفيد وتعلق
 الخمر على غير ما ذكرنا في شرح في احكامها العشر فقال
 وحرم قليله وكثيره بالاجماع لعينها اي لذاتها وفي
 قوله تعالى انما الخمر والميسر الاية عشر ولا يلحق حرمها بسوطة
 في الخمر وهو هو نجاسة نجاسة غليظة كالبول ويكفر
 مستحله ما وسقط تقوم في حق المسلم لا ما لغيره في الاصح

وحرم الانتفاع بها ولو لم يمس دواب او لطيف او نظير
 للشر او في دوا او دهن او طعام او غيره ذلك التحليل
 او الخوف عطش بغيره او غيره فلو تركه فتركه مجتنب
 ولا يجوز بيعه الحديث من ان الذي يمس شرها حرم
 بيعها ويجوز شاربها وان لم يسكر منها شيء شارب
 نذرها ان سكر ولا يوفيه الطبخ الا ان لا يجد فيه
 ما لم يسكر منه لا يختص من الخمر بالذبح والذبي واستطرو
 المصنف وحذف ما في النص من المني ثم قيل عن ابن وهب
 انه لا ينفق لما قاله صاحب الفتاوى انما هو
 ما لم يمسكه قل من غيره انتهى فانه كلام ابن السكينة
 ولا يجوز بها التداءوي على المصنف وانه المصنف قلت
 ولو بلختان او اقل في اقليم جهازة ويجوز تحليلها
 ولو يجر حشيش فيها خلط الكافور والثاني الخمر
 بالكسر وهو المصير ليخرج حتى يذهب اقل من ثلث
 ويبيع مسكرا وصوب المصنف ان هذا يسمى الباذقوا
 الخمر فاذكر بقوله وفيما ما طبع من المصنف حذر ذهب
 نشاء ونقي ثلثه وشار مسكرا وهو الصواب كما جري
 عليه صاحب المحيط وغيره يعني في السمية لا في الحكم لان
 حل هذا المثلث المسمى بالطلح في ما في المحيط ثابت بشرط

كبار

كبار الصحابة رضي الله عنهم كما في الشرح عليه قال رضي
 بالطلا لغيره رضي الله عنه ما اسببه هذا بطلا البير
 وهو القطران الذي يطبخ به المصير للبيان ونجاسته
 اي الطلاء المصير اليه فلو تركه فتركه مجتنب
 والثالث السكر بغيره وهو الذي من ما الرطب
 اذا شبع وقذف بالزبد والراج يفتح المذيب وهو
 ياتي من ما الزبيب يسهل ان يذوق بالزبد بعد والغار
 اي الثلاثة المذكورة حرام اذا شرب واشتد والام يحرم
 اتفاقا ولا ينفق من اقلها ولا من الامم كقصة التوت
 انه انما هو الخمر المصير اليه فلو تركه فتركه مجتنب
 القيد هذا انه اعقد على المصنف ان شرب قسبه ولم يبين
 حكم نجاسة السكر والسموم ومفاد كلامه انها حقيقة
 وهو مختار المصنف واختار في السمية انها غليظة
 وحرمها دون عزيمة الخمر فلا يكره تحليلها الا من شربا
 بالاجتهاد والحدال منها اربعة انواع الاول نبيذ التمر
 والزيب ان طبع اذ في طبخة يحل شربه وان اشتد وهذا
 اذا شرب منه بلا لمر و لا طرب فلو شرب لمر فحلله
 فلهو حرام وما لم يسكر فلو شرب ما يغلب عليه انه يسكر
 فحرام والثاني الخيطان من الزبيب والتمر اذا طبخ اذ في

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

ما جئتوا ان تشد بحل بلادهم والمثالث فييد العسل
 والطين والبر من السمير والذبح يحل بها والواحد للسلط
 الفربي وهو ما جلي من حة العنب حتى يوجب ثلثه في
 ثلثه اذا قصد به اشتهر الطعام والذوق والتعوي على
 طاعة الله ولو الله لا يحل اجمالا حتى يوجب غير
 اخر عامر ومناه صفة جميع الحبيبات ولا يوجب قلت
 وقد سئل عن بيع الحبيبات هل يجوز فكتب
 لا يجوز فيحل على ان مرده بعدم الجواز هذه الحبة في الحقة
 ونفيم هذه الحبة بالقيمة لا بالثمن فالحبة في الحقة
 عينه وان كان له حبة من الحبيبات في الحقة في حقه
 صليا لانه ما لا تقوم في حقه وقد اوردتكم في ما
 يدعون في بيعه وروى عنه اجمالا في الحقة من اهل
 والذين وروى عن اهل الحقة مطلقا قليلها وكثيرها
 يعني ذكره الزيلعي وهو طاهر شارح الوهبانية وذكر
 انه مروي عن الكل ونعم فيقال
 وفي عمرنا فاخير جد ووقوا طلاقا من مسكر الحبيبات
 ومن كلام مروي وافق محمد بن يونس ما قد حل وهو الحر
 قلت وفي طلاق الزينة وقال الحسن اسكر كثير فليله
 حرام وهو نجس ايضا ولو سكر منها الحمار في مائة انة
 يحرم

يجد زادا في الملقى ووقع طلاق من سكر منها تابع الحرمه
 والكل حرام عند محمد بن يونس في الخلق انما هو عند محمد
 التقوي اما عند قصد التلوي فحرام اجمالا الفربي وقامه
 فيما علقته عليه زاد القهستاني ان ابن الاثير اذا اشترى
 يحل عند محمد خلافهما والسكن منه حرام لا خلاف والحمد
 والطلاق على الخلق وكذا ابن المرحال اي الغرسة اذا اشترى
 يحل وصح في الهدا يتحل وفي الخزانة الفديكة تحريم عند
 عامة المتأخرين على قوله وحل الانتباذ اتحاد النيد في
 الربا جمع دابة وهي القرع والحتم حرة خمر والمزفت
 المطلى بالوقت او الخمر والتبخر الحشيشة المتقوية وما
 وروى عن الفربي شبع وكره شرب وروى الخمر اي محكوه
 والانتباذ بالادوية لان فيه اخرا الخمر وقليله ككثيره
 كحمار ولكن لا يحد ساربه عندنا بلا سكر وبه يجب اجمالا
 ويجزى اكل البج والحشيشة هي في الضب والافيون
 لانه منفسد للفعل ويعد عن ذكر الله ومن الصلاة للندوة
 حريم الخمر وان اذنا من ذلك لا حد عليه وان سكر منه
 بل يضر رعا دون الحد كذا في الجوهرة وكذا اتهم جوهرة الطيب
 لكن دون حفة الحشيشة قاله المصنف وفعل من الخمار وغيره
 ان من قال يحل البج والحشيشة فهو زنديق مبتدع بل قال

بالدب الحجة الخمسة استهما ولا يجوز لغيره الخمسة عينه وعليه فلا
يجوز بالكلب على القول بخمسة قوة عينه الا ان يقال ان النص
ورد فيه تشبيه وبه يندفع قول القهستاني ان الكلب نجس
العين عند بعضهم والحق ان نجس العين عند اي حنفية
على ما في التبريد وغيره فتأمل بشرطه غير ما علم ذي ناس
وتحلب وزاد بترك الكلب اما للشرب من الصيد فلا يفرق في
وياتي ثلاث في الضب ونحوه وما يرجع اذا دعوته في
البازي ونحوه وبشرط جرحه في اي موضع منه على الظاهر
وهو يغني عن الثاني بطلان الجرح وبه قال الشافعي
بشرط ارسال مسلم او كتابي وبشرط التسمية عند
الارسال ولو حكى فالشرط عدم تركها بعد احياء حيوان محتج
اي قادر على الامتناع بقواه وبطلان الجرح متوخش فالذي
وقع في الشبكة او غطى في البر او استانس لا يتحقق فيه
الحكم المذكور فلو اقال يوكي لان الكلام في صيد الاكل وان
حل صيد غيره كما ينبغي او اعمحل الامتناع بالجلد مثلا كما
يأتي فتأمل وبشرط ان لا يترك الكلب المعالي طلب لا يجب
مسيرة كذاب غير ملب وكتب نجوسي او لم يرسل او لم يسم
عليه بشرط ان لا يتناول وقفته بعد ارساله لكن في
الاصطبياد معناه فالمرسال بجلاى ما اذا كن واستخفي
كالقبيصة

ما يصيد اي كما يمكن الصيد على وجه الخيلة لا الاستراحة
والقيد خصال خمسة ينبغي لكل عاقل العمل بها كما بسطه المصنف
فان اقامه البازي اكل لا تقليمه ليس بترك الكلب وانه اكل
الكلب ونحوه لا يوكي مطلقا عندنا فافهم منه اي كما لا يوكي
الصيد الذي يأكل الكلب منه بعد تركه للاكل لان سرية
لا يه علامته الجمل ولذا لا يوكي ما صاد بعد جني يتعلم
فايما بترك الاكل بل لا او ما صاده قبله لو بقي في مكانه فان
ما اتلفه من الصيد لا تظفرها لجملة اتفاقا لغوات المحلل
وفيه اشكال وهو القهستاني صنف فرقت صاحب فنت
حينئذ يرجع اليه قايمة فصاد لم يوكي لتركها ما صار به طام
فتكون الكلب اذا اكل ولو لخذ الصائد الصيد من الكلب
وقطع منه بضمته والقها اليه فاكلها او غطف الكلب
منه فاكل ما بقي من الشرب الكلب من دمه لانه من غايته
عليه ولو نهش الصيد فقطع منه بضمته فاطم لم اذكر
تمسه ولم ياكل منه لا يوكي لانه حالة الاصطبياد ولو اكل ما نهش
وانتبع الحي وفتقه ولم ياقم حتى اخذ صاحبه ثم انقب
ما اكل حل لانه حينئذ لو اكل من نفس الصيد لم يظفر كذا في اذا اذ
المرسل او الرامي الصيد حي بقاء فوق ما في المذبح ذك
وهو يابشرط تحله بالرمي الشبيه ولو حكى كالمرو وبشرط الجرح

ليحقق معنى الذكاة بشرط ان لا يتعد عن شبهه وعاب
 الصيد من امة بسرمه فادام في طلبه اجل وان قعد عن طلبه
 ثم احياه ميتا لا احتمال موته بسبب الحرج في الثانية
 لحاله ان لا يتوارى عن بصره وفيه كلام مبسوط في الزيلعي وغيره
 وان اراد رايه او المرسل حيا ذكاه وجوبا فلو تركها حيا حرم
 ويحكي رواية المعتزلة وهذا ما يكون فوق ذكاة الذبوح
 بان يقبض يوما ويؤكل اكثر مجمع اما مقدارها وهو الايتوم
 بقاؤه كما في التمسك فلا يقدر صحتها لو وقع في ماء لم يحرم
 والمعتزلة في المتردية واخوانها الكنعانية وموقوده وما
 اكل السبع والريضة مطلق للحياة وان قلت كما اشرفنا اليه
 وعليه المعتزلي وتقدم في الذبايح فان تركها اكل الذكاة عيدا
 مع القدر عليها فان حرم وكذا يحرم لو هجر عن التزكية في
 ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وابي يوسف يحمل وهو قول
 الشافعي قال المصنف وفي مني ومن الوفاية اشارة الى حله
 والظاهر ان الجوز عن التزكية في مثل هذا لا يحل الحرام او ليس بجوز
 فبما فرجه مسرعا وانزج او قتل معارض بغيره وهو مسر
 لا رشة له سمي به لاصابته بغيره ولو لراسه حلق فاصاب
 حلقه حل او بندقه تقيلة فان حرقه لقتلها بالقتل لا بالحق
 ولو كانت تحفة بها حلقه لقتلها بالبرج ولو لم يحرقه
 لا يكل

لا يكل مطلقا وشرطا في الجرح الا اذا قيل للمعلق وتماه فيما
 علقته عليه او ربي سيد فوقع به لا احتمال قتله بالماء
 فيجرح ولو اطلق ما يباي فوقع فيه وان انفس حرقه فيه حرم والا حل
 معلق او وقع في سطح جبل فتودي من راي الارض حرم
 في المسائل كلها لان الاحتراز عن مثل هذا ممكن فان وقع شيء
 في الارض ابتداء اذا احتراز عن غير ممكن فيعلم او راسه عليه
 فخرج من اي اهراه بصلحه بخوبه فانزج جرحا الزجر دون
 الاذساله والقتل يرفع عما هو فوقه او مثله كمنع الحديث وان
 يرسله احد فرجه مسرعا فانزج جرحا الزجر راسا حقا واخذ
 غير ما راسا الى ان فرجه اخذ كل ميد يمكن منه حتى لو
 ارسله على صيد كثيرة بتسمية واحدة قبل اكل اكل الكل
 اذ في الوجوه المذكورة لا يكرها كصيد ربي فقطع عضو منه
 فانه ياكل لا الغصن خلافا للشافعي ولما قوله عليه السلام
 ما ادين من الحي فميت ولو قطع ولم يبينه فان لحق البتامة
 اكل الغصن ايضا والا لم يلق وان قطع الراس لا ياكل ولا يزره
 مع تجزئه او قطع نصف راسه وانزج او قده نصفين
 اكله لان في هذه الصور لا يمكن حياة فوق حياة الذبوح
 فلم يتناول الحديث المذكور بخلاف ما لو اكل راسه فلا مكان
 المذكور وحرم حيد بجوسي ووثني ومردد ومحرم لانهم

ليس من اهل الزكاة بخلاف كتابي لان ذكاة الاضطرار كذكاة
الاختيار وان رمي صيد فميتة فزماه اخر فقتله
في شدة في وحل وان اتخته الاول بال اخيه عن حيز
الاقتناع وفيه من الحياة ما يهين والصيد بدو وحده
لقد رتب على ذكاة الاختيار فمارقا لله فميتة وضمن
الشاة بدو قيمته كلها وقت ان يذقه غير ما يقتضيه
جراحته وحل اصطيا دما يوجب الموت لا يوجب له
لمنفعة جلده او شعره او ريشه او لدفع شهوة مشروع
لاطلاق النفس في القتيعة يجوز ذبح الهرة والكلب لنفع
ما والاوي ذبح الكلب اذا اخذه حرارة الموت وبه يصبر
حرم غير خمس العين كخنزير فلا يطهر جلده وجلده وقيل
يطهر جلده لا لحمه وهذا اصح ما يوافق به كل في الشريعة
عن المواهب هنا ومرف في الطهارة اخذ الجبر ليلاد
والاوي عدم فعله خافية يكره تعذيب المازي بالخير الح
للتعذيب سمح بحس انسان او غيره من الاعيان كغرس ريشة
خروا اليه فاصاب صيد لم يجل جذاذ ما اذا سمع حسرا اسد
او خنزير فرمى اليه او اسلكه واذا لم يصبه حلال
لا حرج ولو لم يعلم ان الخمس حس صيد او غيره لم يجل جوهرة
لانه اذا اجتمع المبيع والمحرّم غلب المحرم رمي ضبيب
فاصاب

فاصاب قرنه او خلفه فاقا ان ادماه اهل لوجوه الجرح
والالا والعبرة بحال الرمي فخر الصيد برده اذا تحب
مسما لا باسلا منه ووجب الجزاء بجلده اذا رمي به الا باخره
وسمي قبيل كتاب الميقات في صوم لانه يذبح ما اخذ
صيدا فقتله ويحرم رمي او سطره لانه لا يوجب الوقوع
الشاة في الانسال والا باخره من رمي ان كان مريضا فهو مال
الغير فلا يجوز تعلقه الابل من صاحبه زيلعي قلت وقد
وقع في بعض ما ذكره القوي وهو ان رمي به جرحه فقتله فميتة
بيتا من رمي به لانه لم يجلد من مقتضى ما ذكرناه انه يجل
لوقوع الشاة في المقتضى من تحت كلمة لم يذبح سمى الله تعالى
عليها لم لا كمن في المقتضى من المقتضى قوم اصابوا بعيرا
من رمي به طريق المقتضى لم يكن قبيل من المقتضى ووقع في
الكلب ان صاحبه فعله في المقتضى من المقتضى لا يوجب
والكل لانه اذا كانت بالهالة كالثابت في المقتضى ان رمي فقد اباح
الكل بالهالة المذكور فعلم ان العلم يكون الذابح اهلا للذكاة
ليس بشرط قاله المصنف قلت قد يفرق بين حادثة القوي
والقطي بان الذابح في الاول غير المالكه قطعا وفي الثاني
يقتل ذرايت خطا فقتل يرق كناية فذبحها بتسمية فوجد
صاحبها هل يترك الاصح لا كثر بتسميته في المقتضى

بلا تمك ولا اذن شرعي انتهى فيجرب وفي الوهبانية قال
 ومما ان لا تظهره كلبا فانه نخب حرام فتمنع فتعذر
 وتمليك عصفور لواجده اخره وانما في بعض الايام يترك
 واذ يلحقه مع غيره جاز اخذه كقشرها ان رما على القشر
 . . . وفي ما يلتمها . . .
 واي حلال لا يحمل اصطياده صيده او ما يصيد وتولاه تفر
 كتاب الرهن فاسته ان كان من الرهن
 والعنف سب لتعجيل المال هو لغة حسن الشيء وشيئا
 حسن شي مالي بحق اي يجعله محبوسا لان الناس هو الرهن
 يمكن استيفاءه اي اخذه منه كالاول ايضا كان كان
 قيمة الرهن اقل من الرهن كالدين كاف الاستقصاء لان
 العين لا يمكن استيفاء الرهن الا اذا اضرارنا حكمنا كما
 سيجي حقيقة وهو دين واجب ظاهر او باطنا او ظاهرا
 فقط كقشره او خمل وجذره او خمل او حكمنا كالايمان
 المغنونة بالثل او القيمة كما سيجي وينتقد بايجاب
 وقبول حال كونه غير لازم وجيبه فلرهن تسليمه
 والرجوع عنه كانه الهبة فاذا استلمه وقبضه المرفق
 حال كونه محررا لا متعقبا كقشره على شيء مغررا لا مشغولا
 بحق الرهن كقشره وانه التزمه لا مشاعا ولا حكمنا بان
 انما

اتحل الرهن بغير الرهن خلقة كالشجر ويستفج
 لزم افاد ان الرهن شرط اللزوم كافي الهبة وصحيح في
 الجاني انه شرط اللزوم والخلقة بين الرهن والمرهن فبعض
 حكمنا الظاهر كالرهن انما يتحقق بقبضه وكما هو مضمون
 اذا اهلك بالادب من قيمته من الرهن وعند الشافعي
 هو امانة والمضرب قيمته يوم القبض من المالك ككفا
 زعم في الاشياء لا القيمة للظواهر كما هو المذهب المقبول
 على سبب الرهن اذا لم يقبض المقدار لم يتحول ما يريده
 اخذ من الدين ليس بمضرب في الاصل كذا في القنية
 والاشياء فانها لو كانت قيمته بالدين صار مستوفيا
 دينه حكما او زاد ذلك بالفضل اضافة يضمن بالفضل
 او نقصت سقطت بغير مخرج الرهن بالفضل لان
 الاستيفاء بقدر الحاجة وضمن الرهن يدعوي الرهن
 بلا رهن مطلقا سواء كان الرهن الظاهر او الباطن
 وخبرها بالمال الباطن وله طلب دينه من رهنه وله حبه
 به وان كان الرهن فبيده لان الحبس جاز عليه وله حبس
 رهنه بعد الفسخ للعقد حتى يقبض دينه او يبرره لان
 الرهن لا يسطر بغير الفسخ بل يبقى رهنا وابقى القبض
 والدين معا فاذا افان احدهما لم يبق رهنا ويلقى ودر

وغيرهما لا الانتفاع به مطلقا لا باستقراض ولا سكني
 ولا ليس ولا اجارة او اعارة سواء كان من ماله او من
 غيره باذن كل لا يورث قبل الاجل للمرتبة الاولى ولا يورث قبل الاجل
 شرطه كان ربا والاول في الاشياء والجواهر اياها الرهن
 للمرتبة الاولى او سكني الدار او لبن الشاة المروونة
 فاكلها لم يضمن وله منعه ثم افا وفي الاشياء انه يملك للمرتبة
 الانتفاع بذلك كسكني اخر الرهن مانت الشاة في يد
 المرتبة من قسم الدين على قيمة الدين الشاة وليس لها الذي
 شره فحظ الشاة يستقط وخط الارض ياخذ المرتبة
 في فعل الانتفاع قبل اذ له صار متعديا ولم يبط
 الرهن به واذا طلب المرتبة دينه امر باحضار رهنه
 ليه يصير مستوفيا مرتبة الا اذا كان له حل او عند العدل
 لانه لم ياتمه شره جعل وان احضر مسلم له كل دينه
 وان لمسلم المرتبة رهنه تحققت التسوية وان طلب
 دينه في غير بلد العقد لا رهن فذلك الحكم اذا
 كان لمرهن مونة وان كان له مونة مسلم دينه وان
 جازم لان الواجب عليه التسليم بمعنى التولية لا النقل
 من مكان الى مكان ونقل القسيه على الذخيرة انه
 ولم يقد على احضار ماله مع قيامه لم يورثه انتاج
 فيلحفظ

فيلحفظ ولكن للرهن من يملكه باسمه ما ملكه وهذا كله
 اذا ادعى الرهن من ماله المبيع فانظروا في احضار رهنه
 الحكم عند كل حال لا يورثه الا في المنة في نظام
 وله في ماله رهنه او رهنه في ماله رهنه او رهنه في ماله رهنه
 كما انهم اهل ذلك في ماله رهنه او رهنه في ماله رهنه
 ولا يخط مرتبة في طلبه يملكه احضار رهنه في ماله رهنه
 عند العدل باسم الرهن ولا احضار رهنه رهنه باسمه
 مرتبة باسمه اي باسم الرهن حتى يقبضه لانه بذلك
 وحسينه اذا قبضه اي القن يخط احضار رهنه
 البذل مقام العدل ولا يملك مرتبة معه رهنه في الرهن
 من يملكه يقضي دينه بتمه لا يحكم الرهن الميسر الدائم
 حتى يقبض دينه ولا يملك من قبضه قبض دينه او ارباضه
 تسليم قبض رهنه حتى يقبض القبضة من الدين او
 يورثه او اعتبار الرهن الميسر ويجب على المرتبة ان يحفظه
 بنفسه وعياله كافي الوديعة وضمن الحفظ بعذر هو
 كوامر قسها وضمن بايديه واهارته واجارته واستخدا امه
 وتعدية كقيمة فيسقط الدين بقدره وكذا يضمن كل
 قيمة يجعل خاتم الرهن في ختمه سواجل نفسه بطن كنه
 اولاد به في ماله رهنه او رهنه في ماله رهنه

لكن قدما في الخط عن البرجدي هذا انه سمار الوافق
 وانه يجب التفرقة بينه فتنبيه قلنا وكثيرا في
 زماننا ليس كذلك فينبغي لزوم التفرقة فيما عليه
 مسألة السيف الا فيكون لا يجر ولا يجر في اصحابه
 الا اذا كان المرتين امرأة فيمن لان النسائي ليس كذلك
 فيكون استمالة لا حقا ان كمال استمالة الزلي في مثله
 تعد سيفي الرهن لا الثلاثة لان الشيطان يتقلدون
 في المادة ليس في لا الثلاثة وفي ليس خاتمة اي
 خاتم الرهن فوق اخر يرجع اي المادة فان كان في جعل
 ليس خاتمة في ضمن والا كان خاتمة فلا يفهم شرا في
 قضى بها اي بالقيمة المذكورة من جنس الدين يلتفتان
 قصاصا بمجرد اي بمجر القضا بالقيمة اذا كان الدين
 حالا وطلب المرتين الرهن بالفضا ان كان ثمة فضل وان
 كان الدين موجلا يفهم المرتين قيمة وتكون رهنه عنده
 فاذا اجل الاجل اخذه بدينه وان قضى بالقيمة من خلاف
 جنسه كان الضمان رهنه عنده اي قضاء دينه لانه بدل
 الرهن فاخذ حكمه واجرة بيت حفيظ وحافظه وماوي
 القم على المرتين واجرة راعيه لو حيوانا ونفقة الرهن
 والخراج والعشر على الرهن والا صافيه ان كل ما يحتاج اليه
 العلجة

العلجة الرهن بنفسه وتقيته فعلى الراهن لانه
 ملكه وكما كان لمخلفه على المرتين لان حبيسه له واعلم انه
 لا يلزم شيء منه لو اشتد على الراهن قهرا في عن الذخيرة
 وامرته وده كجمل القياور جز منه كداواة جريح الي
 يده اي اليد المرتين فتتقى على المدين والامانة
 فامتنون على المرتين والامانة مضبوقة على الراهن
 لوقيته اكثر من الدين والافضل المرتين وكذا العلجة امراض
 وقروح وفمخاية وكما وجب على احوها فاذا داه الاخر
 فان متبركا الا من يامر القاضيه به بحججه ينال على الاخر
 فيجنيه رجح عليه ويقيم له الرهن بالقيمة ويجعل عليه
 ويناطيه لا يجر كمال الملتقط وحق للمعلم لا يرجع له
 ما حرمه علمه بطلان خلفا للسلطنة في فرع مسألة الحجب
 زليج والارهن الرهن غير هذا او قلنا المرتين بل هو
 الذي رهنه عندي فالقول بالمرتين لانه القاضى خلافه
 ما لو ادعى المرتين لا على الراهن بعه قبضه فله القول
 للراهن لانه المتكسر في برهنه الرهن ليضاهي يمتد الدين لاثباته
 الزيادة ولو قبضه فالقول بالمرتين لانكاهه وحوله
 في حياته وان برهنه الرهن لاثباته الحضانة في الزينة
 يجوز له الحفر به بالرهن اذا كان الطريق ايضا في الوديعة

في
 من

وان كان له حمار مريضة وكذا الانتقال عن البلد وكذا العدل
 الذي الرهن فيه كما في المادة معزلة الحقة على خلاف ما في
 قناوي القاضين ولعل ما في الحقة قول الامام وما في
 القناوي قولهما كما يفيد كلام القنية قال في الحديث
 عني الرهن فيه بما فيه قالوا معناه اذا اشترت قيمته بعد
 ملكه بان قال كل لا ادري كم كانت قيمته ضمن بما فيه من الدين
 كما ذكره المصنف اول الباب بالسبب ما يجوز ارتهانه
 وما لا يجوز لا يبيع رهن مشاع لعدم كونه مبيعاً كما امر
 مصنفنا من اركاننا من شركه او غيره يقسم اولاً مشاع
 الصحيح ان يفسد بعضه ببعضه وحزبه الحافض وفيها
 الاشياء ما قبل البيع قبل الرهن المبادر ببيع المشاع والمشتول
 والمشتول بغيره والمعلق فتنفسه قبل وجوبه غير المدبر
 فيجوز بيعها لا رهنها وفيها الحيلة في جواز رهن المشاع
 ان يبيع النصف بالخيار ثم يرهنه النصف ثم يفسخ البيع
 قال المصنف وفيه نظر ولعله موقوف على المصنف في الشيوع
 الطاري قلت بل ولا علم لانه لا يملكه لا يتناول ما يبقى في
 ملكه او يعود في ملكه وعلم ان يكون رهن المشاع ابتدا كما
 بسط في تنوير البعير فتنفسه قلت والحيلة الصحيحة
 ما في حيل منية المقتني اراد رهن نصف داره مشاعاً
 يبيع

يبيع نصفها من طالب الرهن ويقبض منه الثمن على ان
 المشتري بالخيار ويقبض الدار ثم ينتقض البيع بحكم الخيار
 فتبقى يده بمقتلة الرهن بالثمن واعتقده ابن المصنف في ذم امر
 الجرام وفيها الشيوع الثابت ضرورة لا يفي لما في الرهن والحيلة
 ولو ما يتوهمه قال في الحقة احيى رهنه ولاخر بضاعة عندك
 فان مضى كل منهما يبيعها بالثمن لانه احدهما له بالثمن
 من الاخر فيبيع الرهن فيجعل الرهن ثمنه بغيره ولا رهن
 ثمرة على تخلاؤه ولا زرع ارض او غل او ثمر يدور
 وكذا اشكلها كمن اشترى الشجر لا الثمرة لا الضلع لا الثقل والاصل
 ان الرهن يبيع في الثمن بغير الرهن فخلق لا يجوز له مشاع
 قبض الرهن منه وحده دون الامام جواز رهن الارض
 بلا شجر ولورهن الشجر بغير ارضها لانه جاز ملحق
 لانه اتصال بجواره وفي القنية رهن دار او المحيطات
 مشتركة بينهم وبين الحيوان مع في الرهن ولا يفي اتصال
 الثمن بطريقان المشترك كملكه يتناول رهنه في اليد
 والمكانت ولام الولد والوقت كملكه كملكه رهنه ذكر
 ما لا يجوز الرهن به فقال ولا بالامانات كوديعة وامانة
 ولا بالاركة خوف استحقاق المبيع فالرهن بغيره لا يجوز
 الكفالة كما مر وبين مقنونة بغيرها ان يغير مثل ان

قيمة مثل البيع في يد المداين فانه مضمون بالثمن فله اهلك
ذهب بالثمن ولا بالثمن بالثمن مولا بالثمن مطلقا
في نفس مولا وانا بخلاف المطايع فله اهلك استيفاء
الدين من الرهن مولا بالثمن مولا بالثمن مولا بالثمن
وبالبيعة المداين او المديون والمداين هو الرهن فيه منه
المضمون فله اهلك فله اهلك فله اهلك فله اهلك
هناك هناك اذ لا حكم لاطل في الثمن بل في الملك صدر
سريفة والي كمال ولا رهن خمر وارتها انها من مسلم او
ذي كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال
مسلم او ذي كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال
ذميا وفي كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال
الرهن بعين مضمون في كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال
والفصوب وبدال الخلع والهر وبدال الصلح عن دم عير
اعلم ان الامان في كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال
وعين غير مضمون في كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال
البائع وعين مضمون في كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال
في الارز وصلاح لومو عود ايان رهن في كمال في اي كمال
كأن في كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال
هناك هناك الرهن في كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال

وعد

وعد من الدين فيسلم الا ان الرهن من خير اذ كان الدين
مساويا بالقيمة او اقل اما اذا كان اكثر فهو مضمون
بالقيمة هذا اذا سمى قدر الدين فان لم يسمى لم يكن مضمونا
في الاصح كافي الثمن في اسم الرهن بل في كمال في اي كمال
يعطيه في كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال
مذكور في كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال
تقدم ان الثمن من عير مولا في كمال في اي كمال في اي كمال
في الاصح وصلاح في كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال
هناك الرهن في كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال
حكماء خلفا لثلاثة وان اقر قريبا وهما اطلاقا في السلم
والعقود في كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال
وهنا عودا في كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال
والمسلم فيه رهن لثمن رهن براس المال استحقاقا استحقاقا
لانه به له مقام مقاسه وان هناك الرهن بعد الفسخ المذكور
هناك به في كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال
لنا الرهن حكما في كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال في اي كمال
عليه عبد الطقة لانه ايداعه فهذا الوفي له كمال في اي كمال
والوديعة امانة والوصي بذاته وقال ابو يونس لا يملك ان
ذلك اذا ملكه ضمانا الدين للمضيق لا الفصل لانه

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

امانة وقال التمرنا شي يضمن الومي القيمة فلا بد ان
يبتاع بمال العبي بخلاف الومي لكن جزم في الذخيرة وغيرها
بالتسوية بينهما بوجه اي للغير وهن ماله عند ولده الصغير
لدين له اي للصغير عليا في حال الومي وجعله لا جله اي
لجل الصغير بخلاف الومي فلا يملكه ولا يملكه غيره وكذا
عليه فلا يملك من يتلقاها من غيره فلا يملكه غيره
جعل كغيره من عبادتي كغيره من عبيد بخلاف الومي
لانه وكيل محض فلا يتولي طرفي القدرين من ولايه وقامه
في الزليعي ومع يمينه او خا في ذكيرة ان ظهر العبد حر
او الخا حر او الذكيرة مبيته ومع يمينه صلح على انهاء
ان اخرجه ذلك ان لا دين عليه ولا يملكه غيره بل يملك
ظاهر ان يكتفي لصحة الرهن والقبول وصح من المجرى والكيل
البروز قال رهن المذكور بخلاف جهته هلك بيمينته
وهو ظاهر وان يحنثه وهلك هلك بيمينته وهذا او كيلة
لا قيمة خلافا لما من الدين ولا عبرة بالجودة عند المغالبة
بالحنث ثم ان تساويا فظاهر وان الدين ان يدا في اليد في ذمة
الراهن وان الرهن ان يدا فالزائد امانة ودره صدر شريعة
باع عبد اعني ان يهرن المشتري بالتمر في بيعه او يعطى
كفيل كذا في بيعه ومع ولا يجبر المشتري على الوفاء لما رآه

غير

غير لازم وسدأ ببيع شجرة لقوات الوصف الموعود لا ان يدا
المشتري الترخا لا او يدا في قيمة الرهن الموعود هذا الموعود
المقصود وان قال المشتري لبايعه وقد اعطاه ثيابا غير مبيعة
اسدك هذا حتى اعطيك التمر فربوز هن لتفعله بما يفسد
الرهن والعبرة للمعاني خلافا للثاني والثالثة ولو كان ذلك
الشيء الذي قال له المشتري اشكك في المبيع الذي اشتراه بيمينته
لو بعد قبضه لانه حنث به بيمينته ان يكون رهن بيمينته ولو
قبله لا يكون رهن لانه محبوس بالتمن كما امر به لو كان المبيع
يا يفسد بمكته كليم وخبر فابطا المشتري وحق البائع تلغه
جاز بيمينته وشراؤه ولو باعه باز يد تصدق به لان فيه شبهة
وهن رهن عينا عند رجلين يدين لكل منهما مائة مع وكله
وهن من كل منهما ولو غير شركتيه فان تبايا فكل واحد
منهما في نوبته فالعدل في حق الآخر هذا هو لا يتجزي وان
ما يتجزي فمما كل حبس النصف فلو دفع له كله ضمن عنه خلافا
لرهما واصله مسيلة الوديعة زليعي ولو هلك ضمن كل حصته
لتجزي الاستيفاء فان قبض في دين احدهما فله رهن للاخر
لما ران كل العبد رهن في يد كل منهما بالتفرق وان رهن ارجز منه
واحد بدين عليهما مع بكل الدين ويمسك الى استيفاء كل
الدين او لا شيوع ولو رهن عبيدين بالف لا يباخذ احدهما

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

بقصد حصة المحبس الكل بكل الدين كالمبيع في يد البائع فان
 سمي بغير واحد منهما شيئا من الدين له ان يقبض احدهما
 اذا ادين ما سمي به بخلاف البين لتعدد العقد بتفصيل
 الثمن في الرهن لا البيع هو الصحيح وبطل بيعة من رتب
 اي من رجلين على رجل انه اي ان كل واحد رهنه هذا سمي
 كعبد مثله وقبضه لاستحالة كون كل رهنه لذلك
 في ان واحد ولا يمكن تنسيغه للزوم الشيع فقها ترتيبا
 وحسب فملك امانة اذا الباطل لاحكامه هذا اذا لم يورث
 فان ارضا كان صاحب التاريخ الاقدم اولى وكذا انهما
 دن الرهن في يد احدهما كان ذواليد احق لقبضه
 سبقه ولو مات رهنه اي رهن العبد مثلا والحال ان
 الرهن مسمى اي في ايديها او لا اي وليس العبد مسمى
 فان الحكم واحد في قبضه كل كذلك كما وصفت ان قب
 يد كل واحد منهما نصفه ايها العبد رهنه بوجه استحالة
 لا تقاد به باليون استيفاءا لثما في قبضه اخذ عمامة
 لم يورث لتكون رهنه عندهم تكن رهنه واذا اهلكتهما
 هلك المرهون وقال وهذا ظاهر اذا رضى المطلوب بترك
 رهنه عمادية ومصادره انه اذا رضى بتركه كان رهنه والا
 وعليه يحل اطلاق السراجية وغيرها كما افاده المصنف وفي
 المجتبى

المجتبى لرب المال مسكه مال المديون رهنه بلا اذنه وقيل
 اذا اليسر فله اخذه مكان حقه تضاعفه فيه واقم المصنف
 دفع ثوبين فقال خذ ايها شيئا رهنه بلذا فاخذ
 من يورث واحد منهما رهنه قبل ان يجتاز احدهما سراجية
 فرفع غصب الرهن كملكه الا اذا غصب في حال
 التنازع موقوف باذن رهن امره يدفعه للدلال فدفعه فملكه
 لم يقض حامي وضعه من الرهن في صندوقه ووضع عليه
 قصعة مما للشبه فطلب المالك المصنف فملكه ضمن ضمان الرهن
 لا الزيادة والمودع لا يقض شيئا قنية التحول في الرهن يغسل
 سلقه يبيع الرهن ومات للمرتهن يبعه بلا محضر وارثه
 ثمانية الرهن غيبة منقطة مرفوع المرتهن امره للقاضي
 لبيعه لا يئنه ينبغي ان يجوز ولو حاة ولا يعلم له وارث
 فباع القاضي داره جاز فلا في متفرقات بيع النهر وفي الاخرة
 ليس للمرتهن بيع عمر الرهن وان خاف تلفها لانه ولاية
 لنفسه لا البيع ويمكن دفعه للقاضي حتى لو كان في موضع
 لا يمكنه المرفوع للقاضي او كان بحال يفسد قبل ان يرفع جاز له
 ان يبيعه با الرهن يوضع على يد عدل
 سمي به لعدالة في رهن الرهن والمرتهن اذا اوفى الرهن
 في يد عدل صح ويتم قبضه ولا يأخذه احد من عدل

رة فعه اي احد في التعلق حقهما به فلو دفعه قلف
 ضمن لتعديده واخذاه قيمته وجعلها عنده او عند غيره
 وليس للعدل جعلها رهنا في يده لئلا يصير قاضيا ومقضيا
 وهل للعدل الرجوع بسبب طاعة المطولات و اذا امكن
 هناك من ضمان المرتين فان وكل الراهن المرتين او وكل
 العبد او غيره ما يبيعه عند طول الاجل حتى يتكمله لو
 الوكيل اصلا لذلك اي للبيع عند التوكيل ولا يكن اهلا
 لذلك عند التوكيل لا تصح الوكالة وحيد فلو وكد
 ببيع صغير لا يعتقل ثبته بعد بلهنة لم يبيح خلافا
 لهما فان شرطت الوكالة في عقد الرهن لم ينعزل بغيره ولا
 بوث المرتين ولا بموت الراهن ولا بموت المرتين للزومها
 بلزوم المقدم في تخالف الوكالة المفردة من وجوه احدها
 هذا والثاني ان الوكيل هنا يجبر على البيع عند الامتناع
 بل لو شرطت بعد الرهن في الاصح زيل على خلاف ظاهر
 الرواية وان صح ما قلنا في خان وغيره على ما نقله القسائي
 وغيره فثبت بخلاف الوكالة المفردة والثالث انه يملك
 بيع الولد والارث في الرابع اذا ادع بخلاف جنس الدين
 فانه ان يبيعه الى جنسه اي الدين بخلاف الوكالة المفردة
 والخامس

والخامس اذا اذن عبد او قتله عبد خطافه فخرج بالجدية
 فان له بيعه بخلاف المفردة متعلق بالجميع وله بيعه
 ببيعة ورثة اي ورثة الراهن كما كان له حال حياته
 يبيع بغير حقنه اي حقنه الراهن وبطل الوكالة
 بموت الوكيل مطلقا عن الثاني ان وصيه يخلفه لكنه
 خلاف جواب الاله ولو اوصى الى اخر بيعه لم اجمع
 الا اذا كان مشروطا ذلك في الوكالة ولا يملك را عمن
 ولا مرتين ببيعة بغير رضاي الاخر فان حل الاجار وغاب
 الرهن اجبر الوكيل على بيعه كما هو الحكم في التوكيل بالبيع
 اذا غاب موكله واباها فانه يجبر عليها بان يجسه اياما
 ليبيع فان لم يجد له يبيع المتعاقب دوما للغير وان باعه
 العدل فالمرر هو كالممن يبيعه فانه يملك فان ارضى
 بعد ببيعة المرتين فاستحق الرهن وضمن وان كان المبيع
 هالك في يد المشتري ضمن استحق الراهن ان شالاه غاصبا
 وحشية مع البيع والتبذير لملكه بضمائه او ضمن
 المستحق العدل لتعديده بالبيع ثم هو انما العدل يضمن
 الرهن وصحا ايضا او ضمن المرتين ثمنه الذي اداه اليه
 وهو اي الثمن له اي العدل لانه يدل ملكه ويرجع المرتين
 على رهنه بدينه ضروره بطلان قبضه وان كان الراهن

في لا مشترية اخذ مستحق من مشترية ورجع هو
 اي المشتري على العدل بضمنه لانه العاقد ثم يرجع هو
 اي العدل على الراهن بضمنه اي بضمنه واذا رجع عليه صح
 القبض وسلم الثمن للمرتين او رجع العدل على المرتين بضمنه
 ثم يرجع هو الى المرتين على الراهن بضمه بضمنه راد هنا
 في الدرر والوقاية وان شرط الوكالة بعد الرهن رجع
 العدل على الراهن فقط سواء قبض المرتين بضمنه او لا فان هناك
 رهن عند المرتين واستحق الرهن وضمن الراهن قيمته
 عند الرهن بدينه وان ضمن المرتين القيمة رجع على
 الراهن بدينه التي ضمنها المهر بدينه لا تتلف قيمته
 في رجع المهر ولو لم يمتدحبت عيني دابة المهر فليس
 سقط ربح الدين ويصح بالقبض التموقف
 الرهن والحماية عليه وجبايته اي الرهن على غيره وتوقف
 بيع الراهن رهنه على اجازة مرتبه او قضاء دينه وان
 وجد احداهما نفذ وصار بضمنه رهنا في صورتها الاجازة
 وان لم يجز المرتين البيع ونسخ بيعه في ينسخ بنفسه
 في الامع واذا بقى موقوف فاشترى المشتري بالخيار
 ان يصير اليه الرهن او رفع الامر الى القاضي
 ينسخ البيع وهذا اذا اشتراه ولم يعلم انه رهن ان كمال
 وو

ويوباعه الراهن من رهن بضمنه الراهن ايضا من رهن
 اخر قبل ان يجز المرتين البيع فان لم يوقف ايضا
 في اجازته اذا الوقوف لا يمنع وقفه الثاني فان اجاز
 لزم ذلك وبطل الاخر ولو باع الراهن ثم اجره او رهنه
 او وجبه من غيره فاجاز المرتين الوجهة او الرهن او
 الرتبة جاز البيع الاول لمحصل النفع بتحويل حقه للثمن
 على ما تقرروا في محله من دون غيره من هذه العقود
 اذا منعت المرتين فيها فلات اجازته استقاما لحقه
 في ال مانع فينفذ البيع وفي الانشاء باع الراهن الرهن
 من ريد ثم باع من المرتين انفسخ الاول وصح اعتاقه
 في تدبيره واستلاده اي هذا لعلق الراهن رهنه فان
 كان غنيا وكان دينه اي المرتين حالا اخذ المرتين
 دينه من الراهن وان مودلا اخذ قيمته من ربه بدينه اي
 زمان حلوله فاذا حل استوفى حقه لو من جنسه وفي الغفل
 وان كان الراهن معسرا ففي القتيبي العبد في الاقامه من
 قيمته ومن الدين ورجع على سيده غنيا وفي التدبير
 والاستلاد في كل حال الدين بلا رجوع لان كسب
 الميراث والولد ملك المولى وان اتلف الراهن الرهن محمله
 حكمه اذا اعتقه غنيا محملا من الرهن اذا اتلفه اخيرا

أي غير الرهن فالمرتبة من حيث القيمة أي المثلث قيمته يوم
 هزلة وتكون القيمة رهنه عند كحاصر وأما ضمانه
 على المرتبة فتعتبر قيمته يوم القبض لأنه مضمون بالقبض
 السابق زيلي وبإعارته أي المرتبة الرهن من رهنه
 يخرج من ضمانه تسميتها عارية مجازة فهو رهن في
 يد الرهن هلك مجاز حتى لو كان إعطاه به كفلا
 لم يلزم الكفيل شيء بخروجه من الرهن ولو كان الرهن أحد
 بغير رضا المرتبة جاز ضمان الكفيل كاترخا فانه
 عا د قبضه عا د ضمانه والمرتبة استرداده منه إلى
 يده فلو مات الرهن قبل ذلك أي قبل الاسترداد فالمرتبة
 أحق به من سائر المهر بما يتاح حكم الرهن ولو أعاره له
 أو عه أحد هو أجيب بأذي الآخر سقط ضمانه ولكل
 واحد منهما أن يعيده رهنه كما كان بخلاف الإجابة
 والبيع والهبة والرهن من المرتبة أو من اجزئها إذا
 باعها أحد هو أبان الآخر حيث يخرج عن الرهن ثم لا يعود
 إلا بقصد مبتدأ لأنها عقود لازمة بخلاف العارية وبخلاف
 بيع المرتبة من الرهن لعدم لزومها بقى لو مات الرهن قبل
 رهنه ثانيا فالمرتبة أسوة الرهن وإن أذن الرهن
 للمرتبة في استيوائه أو عاره للمهر فذلك الرهن قبل أن
 يبرأ

يبرأ في العمل أو بعد الفراغ منه صدق بالدين لبقا عقد
 الرهن ولو هلك في حالة العا ولا يستحال هلك أمانة
 لشئ يده العار بمحضه ولو اختلفت في وقته لم يوقت
 هلك كقتال المرتبة هلك في حالة العمل وقال الرهن في غير
 القول للمرتبة لأنه حكم واليمين للرهن لأنها أفضا
 على زوال يد الرهن فلا يصدق الرهن في عوده إلا بحجة
 غارضية وفيها أدلة على أن الرهن يطلو من يوم أفضا
 به المرتبة من حقه وأما ما قيل ليس ذلك اليوم وقال
 الرهن ما لم يمتد فبذلك لا تفرق فيه فالقول للرهن وإن أقر
 الرهن باليمين فذلك قال في تخرق قبل يسبه أو بعد
 فالقول للمرتبة في قدر ما عا د من الضمان فروع
 رهن الدين مال طاهر شايدين على قسمه جاز فلو الرهن
 قيمته أكثر من الدين فذلك ضمن الدين وقد روي ذلك
 الزيادة بخلاف الرهن فانه يضمن قيمته والحق أن الدين أن
 ينتفع بمال الضمن عند الحاجة ولا يكفي الوعد ولو أدر
 الدين ضمانا لا بد ليس للدين أحق به من الرهن والدين ويرجع
 الدين في حال الدين أن كان رهنه لخصه لا يضمنه كبير
 الرهن ولو رهن شيئا ثم أقر الرهن لغيره لا يصدق في
 حق المرتبة ويومر بقضا الدين ويؤده إلى المقر ولو رهن

وادعوا فاجاز صاحبها جاز وبينة الراهن على قيمة
 الرهن اولى وصح استعارة ليرهنه فيرهن بآشياء
 اذا اطلق ولم يقيد بشي وان قيده بقدر او جسر او
 مرتين او بلد فقيده به ووجهه فان خالف ما قيده به
 المعبر ضمن المعبر المستعير او المرتين لتعدي كل منهما
 الا اذا خالف الاخير بان يهمله الممنوع من قيمته فرهته
 باقل من ذلك لا يضمن القيمة المضمومة فان ضمن المعبر
 استعير ثم شغل الرهن لغيره فيضمن الممنوع المرتين
 يرجع بما ضمن وبالمدين على الراهن كما مر في الاستحقاق
 فان وافق وهلك عند المرتين من حله المدين مستوفيا
 لدينه ووجب مثله اي مثل الدين للمعبر على المستعير
 وهو الراهن لخصاومته به ان كل كلمة مضمونة والا يكن
 كله مضمونا حتى قدر المهر ون والباقي امانة وكذا الوصيب
 فيذهب من الدين بحسابه ويجب مثله للمعبر ولو اقله
 اي الرهن المعبر اجبر المرتين على القبول ثم يرجع المعبر
 على الراهن لا يفسد بغيره في تخليص ملكه بخلاف الاجنبي
 بما ادى بانفسه لغيره من القيمة فلا الدين اذ لا زاد
 ترفع وان اقل فلا جبر فيه لكن استشكله التزليعي
 وغيره واقر المصنف فلذا لم يرجع عليه في مثله مع كمال
 متابته

متابته للورق فطهره او هلك الرهن المستعار مع
 الراهن قبل رهنه او بعد قتله مضمون وان استخدمه
 او ركبته ونحو ذلك من قبل لانه امين خالف ثم عاد الى الوفاق
 فلا يضمن خالفه الا في ملكه او في ملكه او في ملكه او في ملكه
 المستعير والمستعير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يضمن
 من الغران على القبول بانتهج بقوله اختلفا بالقول
 للراهن لانه في كل منهما لو لم يضمن لو لم يضمن لو لم يضمن
 في قدره امره بالرهن فان لم يضمن حذاه ولو اختلفا في
 الدين والقيمة بعد الرهن فان قالوا لمرتين في قدر الدين
 وقيمة الرهن من حله ولو مات مستعيره مفلس
 مدوننا فالرهن باق على ملكه فلا يباع الا برضي المعبر
 لانه ملكه ولو اراد المعبر بيعه وادى بالمعبر الى البيع
 بيع بغير رضاه ان كان به اي بالرهن ونحوه الا لا يباع
 الا برضاه اي بالمرتين ولو كان المعبر مفلسا وعليه دين
 امر الراهن بخصاومته نفسه ويره الرهن ليعمل الكل ادي
 حق حقه وان عجز لعقود فالرهن على خاله كالمعبر حيا
 ولو رثته اي ورثة المعبر اخذه الرهن بعد نقص دينه
 كورثه فان طلب منها المعبر من ورثته ببيعها فان
 به وادى بيعه والا فلا يباع الا برضي المرتين كما مر في الامم

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

ان جناية الراهن على الرهن كالا او بعضا مضمونة بجناية
 المرتهن عليه ويستقط من دينه اي دين المرتهن بقدر
 اي الجناية لانه ان كان ملكه غير مضمون ضمانه واد الرهن
 وقد حل الدين سقطت قيمته ونزعه الباقي لا تلتزم بالرهن
 وهذا هو الذي من جنس الضمان والاهم يستقط به شيء والجناية
 على المرتهن والمرتهن ان يمتد في ماله على الرهن
 يستقط نصف دينه منه فيستلف منه نصفه وجناية
 الرهن على ما على الراهن والمرتهن وعلى ما لم يرهه راي
 باطلا اذ كانت الجناية غير موجبة للقصاص في النفس
 دون الاطراف اذ لا قود بين طرفيها فكذا كانت
 موجبة للقصاص معتبرة فيستحق منه ويطلق الدين
 بخائنه وهبارة القهستان في شرع الجهد ويطلق الرهن
 كخائنه اي الرهن على ابن الراهن او على ابن المرتهن
 فانها معتبرة في الصحيح حتى يدفع بها او يفدي وان
 كانت على المال الجبايع والوجيز على الجدي اذ هو اجزي
 لتباين الاملاك في الجبايع ولو رهن عبدا يساوي الغائب
 موجد فرجعت قيمته الى مائة فقط رجل ونزعه مائة
 وحل الاجل والمرتهن يقبضها اي المائة قضا الحق ولا
 يرجع على الراهن بشي كونه بلا قتل والاصل ان نقصان
 التمس

التمس لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقصان العين فاذا كان
 الدين باقيا ويدا المرتهن يد الاستيفاء فيصير مستوفيا العمل
 من الاخذ ولو باعته اي العبد المذكور بجناية بامر الراس
 تقبل الجناية قضا الحق ورجع بغيره على الراهن الذي باقيا
 وقه اذن يصير جانيه كذا الذي في وقته كانه استزوه وبعده
 بنفسه ولو قتله بغيره بقتله مائة فدفع به ما فكب
 الراهن وجبا على الراهن وهو الاخذ بقتله الثاني مقام الاول
 لحراة ما وقال محمد ان شالقتكم بكنهه او تركه المرتهن
 بديته وهو انكاره على الجناية عن الواجب كمن علمه
 الموت والشروع في القتل فان جني تركه التمتع او الرهن
 خطأ فذاه المرتهن لا يملكه ولم يرجع على الراهن بشي
 ولا يملكه ان يدفعه الى ولي الجناية لانه لا يملك التملك
 فان ابى المرتهن من القضا الحق الراهن ان شابا او فداء وسقط
 الدين بكل منهما الواقف من قيمة الرهن او مساويا ولو اكر
 سقط قدر قيمة العبد فقط ولا يسقط الباقي من الدين ولو
 استهلك ما لا يقدر فاقبته فذاه المرتهن فان اياه باعه
 الراهن او فداءه ولو قتل ولد الراهن انسانا او شهيدا ما ادفعه
 الراهن وخرج من الرهن او فداءه وبقي منها مع امه وامها
 جناية الدابة فهدر ويصير كانه ملك باقة مساوية وتعلمه

في الحيازة ما ان الرهن باع ربيعه رهنه باذن مرتين
وقضى دينه لقلعه مقامه فان لم يكن له وهي نصب
لما اشترى له وحيا و امره ببيع ماله نظره عام وهذا هو
ورثته صفا لقله كالا خلت الميث في المال فكان عليهم
تحصيله جوهره **فصل** في رهن الوهي بعض التركة
لدين على الميث عن غير من غرضه يوقف على رضى البقية ولهم
رده فان قضي به يبيع قبل الرد فقد ولو اتحد الغريم جاز
وبيع في دينه واذا اثنان يبيع للميث على اخص جاز و رضى
معنى الميث للميث لا يبيع الرهن بموت الرهن ولا يوت
المرتبة ولا بموته ما يبيع الرهن رهن عند الميراثه فصل
في مسائل متفرقة رهن عشرين اقيمة عشرة بعتة وتغير
تم تكلل وهو يساوي العشرة من رهن عشرين كما كان شتم
المعترف به الزيادة والنقصان القدر لا القيمة عما افاد
الكامل وعليه الفتوى فان انقص من قدر سقط بقدره
والافلا ونور رهن شاة قيمته عشرة بعتة هذا قيد
لا بد منه لانه لو كان قيمته اكثر من الدين يكون الجهد ايضا
بعضه اما ان يجهل بعينه فانت بلا دمج و ذبح
جلدها حيث لا يعود البيع بقدره على المشهور والفرقان
الرهن يقهر بالهلاك والبيع قبل القبض يسخ به ونواب
عبد الرهن

عبد الرهن وجعل العبد بالدين ثم عاد يهود الدين والرهن
خطا للرهن كما الرهن كالولد والتمزق للدين والصوف
والدور والادس ونحوه كذا للواهي من قوله من ماله وهو رهن
مع الاصل لجماله بخلاف ما هو بدل عن المنفعة كالجب
والاجرة وكذا للبيعة والصداقة وانها غير داخله في
الرهن من كون الرهن الاصل كالميتو لادين رهن الرهن
ليس له الحكم **فصل** في الرهن بالدين المتاخر واذا هلك
المقارن هلك الرهن بالدين المتاخر في حقه المقصود واذا
بقى المقارن وحده بالدين المتاخر لا يستطاع حقه ما اكل
منه فيرجع به على الراهن اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه
يقسم الدين على قيمتهما فيستأجر كذا في قوله بعد
هلاك الاصل قد يحسنه من الدين لانه ماله مقصود بالهلاك
والبيع قبله من اذا كان مقصودا وحسنه ليقوم الدين
على قيمته يوم الفداء بقيمة الاصل يوم القبض ويستقد
من الدين حصة الاصل وفيه النما يحسنه كما لو كان الدين
عشرة وقمة الاصل يوم القبض عشرة وقمة النما يوم الفداء خمسة
فكك العشرة حقت النما في حقه ولو اذن الراهن
للمرتبة في اكل الزوائد اكل الزوائد الرهن بان قال له
مهما زاد فله واكثر اكله يوم اكل منها وبه افق العقب

قال الا ان يوجد ثقل يخص حقيقة الاكل فيتبع فلاق
ضمنا عليه اي على المرتبة لانه انما ياذن المالك الاطلاق
يجوز تعليقه بالطرح والمطر بطلان التملك ولا يستط
شي من الدين يقال في الجواهر جواهر من دأطاط السكن
للمرتبة في نوع يسكنه وخرجه البعض لا يستط في من
الدين لانه كما لا يملك السكنا خضع حكم العارية حتى لو اراد
منه كان له ذلك وفي المهر ان ولو كان ملكا ففصل له
الراهن كل ولو كان المهر بابتها فلا ضمان عليه ولذا الجود
اذن له في غرضه ان يفسد اكله كالمال الراهن ثم فقل عن
التسديد انك لم تر من ان ينتفع بالمرته وان يكون له
الراهن ظل المهر عليه يجوز فقل من ان يملك من المهر
للمرتبة ذكر ولو كان له ذلك في ملكه وتعليله يفيد
انها تحريمه فانه لا يملك في ملكه الراهن بل يملك في
عند المرتبة على حاله حتى يملك الراهن في المرتبة فقط
الدين على قيمته التي هي الزيادة التي اكلها المرتبة وعلاب
قيمة الاصل فاما الاصل سقط وما اصاب الزيادة اذن
المرتبة من الراهن كما في المهر والنفقة والنفقة وغيرها
وفي الجواهر الاصل ان التعلق ياذن الراهن كالتلف الراهن
بنفسه لتسليمه فيها اذ المرتبة تملك المهر
اذ يوجد

التي جرم قال لا خيل فلو اجمعت المدة فلا حكمة ام للمهر
قال لم ان اجرو بلا اذن وان باقية فله المهر وبطل الرهن وفيها
وهي كوما وتعلق المرتبة في المهر في المهر لا يستط في
بمصلح المهر على المهر من كمالها باجمعيه المهر الكبير
فتبين المرتبة ان المهر من المهر بعد البيع فلا شئ في واذ قوله
فلما ان قضيه دين المرتبة ولا يكون رهننا ويجعل المهر
رجوعا على المهر فلهما فقل الرجوع فامر وفيها ذرع
المرتبة ارى الرهن في المهر لا يملك في المهر في المهر فان لم
يجز ثم نقصان الدين في المهر من قناه مملوكة فيلحق
رهنها الراهن او لم يملك في المرتبة في المهر ان يملك رهنها
ولا يملك الرهن في نفسه استحق المهر من المهر في المهر
طلب غير مقامه استحق هذه ان سلبها يملك الرهن فيها
بقي وان خروا رابقي في المهر ويحس بكل الدين لكن صاكنه
بحصته اجروا له فله المهر رهنها منه مع وبطلت الاحارة
ولو ارتدت ثم اجروا منه فله المهر فله المهر في المهر
الدين لم يملك في المهر فله المهر فله المهر في المهر
عيب حرك في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
القصدية فقال والزيادة في الرهن يقع وتبين قيمتها
يوم التعلق ايضا في الدين لا تصح خلفه الثاني في المهر

ان الاحتاق باصل العقد انما يتصور اذا كانت الزيادة في معقود
 به او عليه والزيادة في الدين ليست من هذا شأنه بل هو من
 المقتضى والشك في الاحتاق بان يكون فيه في شئ من ماله على ما
 بالاول لا بالنسبة اليه بل بالنسبة لغيره لا في الزيادة ولا في
 فتنه عند المثل فذوقه فيها اشد من مكان الاول وقيمة
 طمنه المصنف في الاول وهو يرد به الى الرهن والمرتين
 في الاخرتين حتى يجرى على الاول بالزيادة والاول
 الى الرهن فيمنع به من الثاني فيضمنه بالمرتين
 الرهن عن الثاني ووجهه فيه ثم هلك الرهن في المرتين
 فليس بغير شيء يستحق الاستحقاق الذي اذا اخذ منه
 صاحب في حقه فاصلا للرهن ولو قرض المرتين دينه كله
 او بجزء من الرهن او بجزء من كسبه لغيره المرتين
 بالدين عينه او ما في حقه من غيره لان استيفاء
 او احوال الرهن مرتين بدينه على آخره هلك رهنه
 معه اجمع في المرتين هلك بالدين ورد ما قصير الى من
 ادري في حقه انما الرهن او متعلق او غير او بطلت
 الحوالة وحل الرهن بالدين لانه في معنى الاثر بطريق
 التماسه وفاداه عدم بطلان الصلح ولذا الدين ليس
 باكثر من قيمة الرهن والا فيجب في ان لا تبطل الحوالة في قدر
 الزيادة

الزيادة قريست في ولذا ايجب كايها ملكه الرهن بالدين في الصور
 المذكورة يملك به ايضا ونصادق على ان الدين عليه
 هلك الرهن بالدين لقوم وجوب الدين بتصادقهما على
 قيامه فتكون المطالبة بما فيه بخلاف الدين فانه يسقط الدين
 اصلا كل حكم عرفي في الرهن الصحيح فربما يحكم في الرهن
 الخاص كما في العمادية قال وذكر الكوفي ان المعقود من الرهن
 الخاص يتعلق به الثمن وفيها ايضا وفي كل موضع كان الرهن
 مالا والمقاييد مضمونا الا انه فقد بعض شلها الجواز
 كرهى المشاع ينعقد الرهن لوجوه شرط الانقضاء لكن
 بصحة العقد كالثمن من المبيع عود في كل موضع لم يبين
 الرهن ذلك اي لم يكن مالا ولم يكن للمقاييد مضمونا فينعقد
 الرهن اصلا وجنبا فخلا هلك هلك بغير شرط بخلاف
 الخاص فانه يملك بالثمن من قيمته ومن الدين ولومات
 وله غيرها والمرتين احق به كافي الرهن الصحيح في
 رهن الرهن باطل كما هو رناه في العارية معن الموهبانية
 وفي معانيها قال
 واي رهن لا يرام انتكاهه وعجيبه ثمان بلولة يشطر
 كذا في الجنايات من استعان الرهن لهيئة
 المال وحكم العناية لهيئة النفس والمال وسيلة للنفس فقد

ثم الجناية لغة اسم لما يكتب من الشر وشيها اسم لفعل
محرم حل بحال او نفس وحفل الفقهاء الغصب والسرقة بما
حل بحال والجناية بما حل بنفسه واطراف القتال الذي
يتعلق به الاحكام الالائية من قودودية وكفارة واندر
ومرمان اربعة خمسة والافاق اعيرة وكبره وصلب
وقتل حربي الاول عمد وهو ان يتعمد ضربه اي ضرب
الادبي في اي موضع من جسد ب آلة تقوى الاجرام مثل
سلاح ومثقل او من حد يد جوهره ومحد من حد
وزجاج ومجر واربعة مقتل برهان ولبطة وقوله
ونار عطف على محدد لانها تنشق الجلود وتعمل عمل الذكاة
حتى لو وضعت في النخع فاحترق المرقق اكل يفتي ان
سال بها الدم والا لا كما في الكفاية قلت وفي سيرة
الوصانية كلى به الذكاة به القود والافلا انتهى وقب
البرهان وفي حد يد غير محدد كالسجدة روايتان اظهرها
انه عمد ونجس المجتبي واحا التور يكتفي للقود وان لم
يكن فيه نار وفي معنى المقتل للمصنف الامة اذ اصاب
المقتل فيه القود والا فلا فيلحظ وقالا والثلاثة
ضربه وقصد بما لا تعلقه البنية كحسب غلظ عمد وموجب
الامة فان حرمة اشد من حرمة اجزاء حلة الكفر لجواز
مكره

مكره بخلاف القتل وموجب انفراد غير ما لا
الا بالترامي فيجمع صلحا ولو قبل الدية او الزاين كمال عن
الحقايق لانه الكفارة لانه كبيرة محظوة فيها الكفارة معني
العبادة فلا ينظر فيها قبل القتل في القتل ولو قتل مملوك
او دله المملوك فهو عمد كان عليه الكفارة والثاني
بشره وهو ان يقصد ضربه بغير عمد او كراهي بغير عمد
الاقتضا الاجزاء ولو بغير حجب كبير في عنده خلافا لهما
وموجب الامة والكفارة ودية مغلظة على العاقبة
يجب تفسير ذلك لا القود لطهره بالخطا نظر الامة
الا ان يتكره في الامام قتل مساسه اختيار وهو اي
شبه العمد فيما دون النفس من الشيطان عمد موجب
للقصاص فليس فيها دون النفس شبه عمد والثالث خطأ
وهو نوعان لانه اما خطا في ظن الغافل كانه يرمي شخصه
ضنه صيد او حري او مرتد او فاذا هو مسما وخطا في نفس
الفعل كان يرمي عرضا او صيدا او صاحب ادبي او ذي عرضا
صا به ثم رجع عنه او تجاوز عنه الي ما وراءه فاصاب رجلا او
قصد رجلا فاصاب غيره او اراد رجلا فاصاب غيره
ولو عنقه فوجد قطعا او اراد رجلا فاصاب جايلا ثم رجع
الرم فاصاب الرجل هو خطا لانه خطا في اصابة الجايلا

ورجوعه سبب آخر والحكم ايضا لاخر اسبابه انتهى
 ان كمال عن المحيط قال وكذا لو سقط من يده خيثة اولية
 فقتل رجلا يتحقق الخطا في الفعل ولا قصد فيه فكلام
 صدر الشريعة فيه حافيه وفي الوهبانية
 وقاصد شخص اذا ما كان خلفه قد اخطأ بالقتل فيه معذور
 وقاصد شخص حاله اليوم ايته فيقتل ان بقي دما فيه شهر
 والرابع ما جرى مجراه مجري الخطا كما في القلب على رجل
 نفسه لانه معذور كالله في موجبة اي موجب هذا
 النوع من الفعل وهو الخطا وما جرى مجراه الكفارة والدية
 على العقلة والام دون اثم القتل اذ الكفارة تؤخذ
 بالام لترك الغزمية والخمس قل سبب كحافر البير وواحد
 في غير ملكه يغير اذن من السلطان ان كمال وكذا واضع
 خبثه على قارعة الطريق ونحو ذلك الا اذا مشى على
 البير ونحوه بعد على بالحرف ونحوه ووجه الدية
 على العقلة الكفارة ولا اثم القتل بل اثم الحرف والوضع
 في غير ملكه ووجه ذلك بوجوب حرمان الارث لو
 لم يكن ملكا ان كمال الا هذا اثم القتل بسبب لعدم قتله
 والحقه الشافعي بالخطا في احكامه فحسب فيما يوجب
 القود وما لا يوجبه يجب القود اية القصاص بقتل كل
 محذور

محذور الدم بالنظر لقائله وسيستفح عند قوله
 ولو قتل القاتل اجنبي على التأييد عمدا وهو المسلم والذي
 لا التامن والحرفي بشرط كون القاتل مطلقا لا تقرر انه
 ليس اجنبي ويحتمل في الزاوية حكم عليه بقود فحين
 قيل دفعه للولي انقلب دية من يمينه ويقتل في افاقته
 قتل فان من بعد ان مطبعا سقطوا من غير مطبوع فقتل
 عند قتل مولاه عند الولاية فيه وقال ابو جعفر يقتل
 قتل هو الوقت عمدا لا قود فيه يقتل خنسه ويقتل في نكاحه
 سقط القود انشئ وبشروط انتفاء البهمة كولد او ملك
 او علم كقوله اقلني قتلته بينهما كما يسجي وقتل الحر
 بالحر وبالعبد غير الوقت كما مر خلافا للشافعي ولنا اطلاق
 قوله في ان القتل بالقتل فانه ناسخ لقوله تعالى الحر
 بالحر الاية كما روى البيهقي في الدر المنثور عن النخاس عن
 ابن عباس على التخصيص بالانكشاف لا ينسخ ما عداه كيف
 ولود لو جاب ان لا يقتل الذكر بالانثى ولا قابله قيل ولا
 الحر بالعبد ووجه قوله بالاولى ولاية الفتح البتة نظما قوله
 خطوا بدي هذا القتل قاله وطاني بسهم قتلته على عمده
 ولا تقتلوه اني انا عبده ولم ارعها يقتل بالعبده
 فاجابه بعض الخنفية رد اعليه

خذوا بدني من رام قتل بخطه . ولم يخش بطشه في قاتل العود
 وقودوا به جبراً وان كنت عبداً ، ليعلم ان الحر يقتل بالعبداً
 والمسلم بالذمي خلافاً له لا هي امت من بل هو بمناسبه
 قياساً للمساواة لا استحياءاً لقيام الميرج هداية ومجتي
 ودور وغيره لقال المذهب وينبغي ان يقول على الاستحسان
 لتعظيمهم بالحياة التي سبيل مضبوطة ليست هذه منها
 وقد اقتصر خلافتهم في القياس انتهى يعنى
 فتمه المذهب بجهل اسماها ونمقلت وتعضد عامة
 المتن حقل الملقى وقيل الماقل بالمجنون والمالغ بالجهي
 والمجيع بالاعمى والزمن وشاقى الاطراف والخل بالمرأة
 بالاجماع والفرع بأجله قارن علا لا يمكنه خلافاً لما لك
 فيما اذا دمج ابنه بجماي لا يقتضى الاصول وان على مطلقا
 ولو اننا شام من قبل الامر في نفس او اطراف بغير تمام وان
 سفلوا التوليد عليه السلام لا نقاد الوالد بولده وهو وصف
 معلل بالجزئية فيتعدي لمن على لانها سباب احيايه فلا
 يكون سباً لانها بهم وحينئذ فقتب الدية في مال الاب
 في ثلاث سنين لا يهاجمه والمأقلة لا تعقل العمد
 وقال السامعي يجب حاله كبدل الصلح ويلقى في جوهرة
 وسيجى في الماقل وفي الملقى ولا تعاض من على شريك الاب
 او المولي

او المولي او المخطي او العبي او المجنون وكل من لا يجيب
 التعاض بقتله لما تقر من عدم تجزي التعاض فلا يقتل
 العامد عنه بخلاف السامعي برهان ولا سيد بعبده
 اي بعد نفسه ومذموم ومكاتبه وعبد وولده هذا
 داخل تحت قوله من ملكه فاعاظم ان سقط كما ينبغي
 ولا بعد يملك لعنه لانه العاقل لا يتجوز ولا بعد
 الرهن حتى يجمع التعاض ولا يملكه لا يملكه وان اجتمع
 جوهرة وعليه يحمل ما في الدور من المكاتب كما في النسخ لكن
 في الشربلية عن الظهيرية انه اقبح من المقتبة في امر
 اخلافاً فاعلم المقتبة تكون هناك مكانه ولو قتل امرأته الاجل
 فالقود للزوج ولما ليس اذا قتله بعد طبعه قبل التبين
 فلان اجاز الشريعة البهيم فالقود له ولانها فاعلم المقتبة
 وفي المقتبة هو في قوله لا مكاتب وكذا الآية وعبد من ربلاية
 قتل عبداً لا حاجة لعقده العمد لانه لا يملكه ولا يملكه وفاء
 ووارث ومسد وان اجتمع الماقل والمقتبة في حقه حراً
 او رقبة الماقل في المقتبة فالتعاض فلو لم يدع وارثاً غير
 سيرة تعجبه سوا تركه فاعلم الماقل والمقتبة في حقه حراً
 اقاد سيرة تعجبه وفي اولي الصنوع لا يبع خلافاً لجمه
 ويسقط قود قد ورثه على ابنته ايها طه لان الضرع

لا يستوجب العقوبة على امله ومهورة المسيلة فيما اذا
 قتل الابن اب امراة مثلا ولا واره له غيرهما ماتت المرأة
 فان ابنا منه مرن القوة الواجب على ابيه قسط لما
 ذكرنا واما نفوس صدر الشريعة فتبوءة فيه لابن
 ابتداء لا رتبة على خيفة بل لا يتخذ الحكم كما
 لا يخفى وفي الجوهر لو عفى الجروح او واره قبل
 موته صح استحسانا لا انتقاد السب لهما لا وقد يقتل
 مسلم مسلما ظنه مشركا بين الصنفين لما مر من الخطا
 وانما اعماد ليس في موحيه بقوله بل القاتل كفارة
 ودية قالوا اذا اختلفوا فان كان في صنف الشرين
 لا يجب شيء لغيرهم اعلمته قل عليه الصلاة والسلام
 من كثر سوادهم فقتلهم فاعلانا من كثر سوادهم
 منهم وان لم يترفع يترفع كيف من تزيلا قال المصنف لو
 يسكن عايبا قتلته كخنة خيفتي الاقدام على قتله ثم
 اذا تبين انه عبيد فقتل على القاتل والله اعلم و
 يعاد الاب بالسيف وان قتلته بغوه خلافا للشافعي وفي
 الدرر عن الكافي المراد بالسيف السلام قلت وبه مصرع
 في جمع المصنفات حيث قلنا القصاص باسم المهد لا يمنع الحاق
 غيره بما لا تري انا القصاص بالرجح والخبر بالسيف في قوله

عليه

عليه السلام لا توجد الاب بالسيف فاف في الساجية من له
 قود قاد بالسيف فلو القاه في بئر او قتله بحجر او بنوع اخر
 عزرو كان مستوفيا يحمل على ان مراده بالسيف السلام والله
 اعلم ولا بد المعتبر في القود تشبها للهدر واذا
 ملكه ملك الصالح بالابن لا الضعيف محانا يقطع بسده
 اي يد المقتول وقتل قريبه الله اهل بيته ولا يملك
 وتقيده صلي بقدر الدية او اكثر منه ولا وقع باقل
 منه ثم يصح الصلح وتجب الدية كاملة لانه انظر للمقتول
 والعامين كالاب في جميع هذه كذا في الاصحح كقوله لا
 ولي له الا ان قتلوه بالصلح او الضميمة من الهامة
 والوحى كالافح يصلح عن القتل فقط بعد الدية وله
 القود في الطرف استحسننا ان لا يسلك بها مسلك
 الاموال والمبي كالمقتول فيما ذكرنا والكتاب القود قبل
 كبر النصف خلافهما والصلح لا يجرى اذا وجد
 سبه كاملا ثبت لكل على الحال كولاية لغيره وامان
 اما اذا كان البكر اجنيا عن الصغير فلا يملك القود
 حتى يبلغ الصغير اجماعا زلي فيلحقه ولو قتل العز
 اجنيا وجب القصاص عليه في القتل الممددانه محقون
 لادم بالنظر لقائله كما مر والدية على قاتله اي القاتل

شبكة

الألوكة

في الخطا ولو قال ولي القتل بعد القتل اي بالقتل قتل
 الاجنبي كنت امرته بالقتل ولا بينة له على قتالته
 لا يصدق ويقتل الاجنبي درو بخلاف من خسر بيراجي
 دار رجل فأت فيها شخص فقال له رب العار كنت امرته
 بالقتل صدق مجتبي يعني لانه عماله استينافه للمالك
 فيصدق بخلاف الاول فطقت العمل بالقتل كما هو القاعدة
 وظاهر ان حق الولي يسقط راسا كما لو مات القاتل
 خفف القتل ولو استوفاه بعض الاولياء لم يضمن سب
 وفي المجتبي والدرردم بين اثنين فمضى احدهما وقتله
 الاخر ان علم ان غيوبهم يسقط حقه تقاد والافلا
 والدية في حاله بخلاف منسك رجل يقتل عمه فقتل
 ولي القتل للمسك فله القود لانه مما لا يشك على
 الناس جرح اسنانا ومات المجرم فاقام وليا المقتول
 بينة انه ما نسب الجرح واقام الضارب بينة
 انه يري من الجرحه ومات فعددة فيسنة وفي المعين
 ولي كذا في معنى الحكم معنى الجاوي اقام وليا المقتول
 البينة على انه جرحه زيد وقتله واقام زيد البينة
 على ان المقتول قال ان زيد لم يجرحني ولم يقتلني
 فيسنة زيد اوي كذا في المشمل معنى الجميع الفنا وقت
 قال

قال المجرم لم يجرحني فثبت ثم مات المجرم بين نورشه
 الدعوي على الجاني بهذا السب مطلقا وقيل ان الجرم
 معروفا عنها القاضى او الناس قتل قسبة وفي الدرر
 عن السعوية لو عني المجرم او الاوليل بعد الجرم قبل
 الموت جاز المنوا سبنا في الوصاية جرح قال
 اقلني فلهن ومات فبرهن وارثه على آخر انه قتل لم تقع
 لانه حق المورثين فله الكذب لم يخلو قال جرحي فلان ومات
 فبرهن ابنه على ابن اخر انه جرحه مخطا قبلت لقيامها
 بما حرمانه الامرت سبنا سماحتي مات ان دفعه اليه
 حتى اكله ولم يهلكه فمات ثم قتل من لا يتركه بحبس
 ويعزر ولو اظهر الجاني الدية فمات لم يرد
 دفعه له في سب فمات فمات منه فكالول لانه سب
 بالحقاره الا ان المجرم عدل فله الم لا التعزير والاستفاد
 خاتمة وان قتله بمر بفتح الميم بالمل به في الطين
 يقتض ان اصابه محد الحديد او ظهر من جرحه جرحا
 فله الصلوة عن المجتبي ولا يصح محده بقتله بظهوره
 ولم يجرحه لا يقتضيه رواية الطحاوي وظاهر الرواية
 انه يقتضى بالاجم محمد يدو بخان وذهب ومخوفا
 وعراه في الدرر سبنا في خان كن قتل المصنف عن العلامة

ان الامع اعتبار الجرح عند الامام لوجوب القود وعليه
 جرى ان المال وحي المحتوي ضرب بسيف فخرق السيف الفهد
 وقتله فلا قود عند اي حنيفة كالحنفي والشافعي خلافا
 لهما والشافعي ولو ادخله بيتا فانه فيه جيعا لم يضمن شيئا
 وقال المجيب الدية ولو دفعه حياتا عند محمد بن قنادة
 محتوي بخلاف قتله بموالاة ضرب بالسيف كما ينبغي وفيه
 لو اعتاد الحنفي قتل سياسة ولا تعيل تو بتلو بعبد
 مسكه كالسام وفيه قط رجل او ماله قدام اسد او
 سبع فقتله فلا قود فيه ولا دية ويضرب ويحبس
 ان ان يموت زاحيا في البرزخ ويؤخذ عن الامام عليه الدية ولو
 قط صيلوا القاه في الشمس او البرح حتى ماتت فعلى
 عاقلة الدية وفي الثانية قط رجل وامراه في البحر
 فمسي وغرقا القاه فماتت عاقلة الدية عند اي حنيفة
 ولو سبع ساعة ثم غرق فلا دية لانه غرق بجرح وفي
 الاول غرق بغير جرح في الما قطع شقه وبقي من الخنوة
 قليا وفيه الروح فقتله اخر فلا قود فيه عليه لانه في
 حكم الميت ولو قتل وهو في حالة النزعة قتله الا اذا كان
 يعلم انه لا يعيش منه كذا في الثانية وفي البرازية شق
 بطنه بحديدة وقطع اخر عنقه ان وقع بقاءه حيا بعد
 الشق

الشق قتل قاطع العنق والقتل الشاق وغرز القاطع ومن
 جرح رجل بحدود فمات ذافرا من ومات يقتل الا اذا وجد
 ما يقتل بغير الرقبة والبر من مقتله اليه لم يضمن الجرح
 او الاول في الجرح من مقتله وان مات شيئا
 بغير مقتله ولا يضمن جرحه من مقتله بل يضمن الدية
 في ماله ان كانا يقتل عدوا ولا يضمن بغير مقتله فقتل
 الاسد والحيه جنين وطعمه لا يضمن من القود وفصل
 في مختار في الدية وفي مقتله من غير مقتله في الدية
 حتى يات بالاجماع فمات ثلاثة اجزاء من مقتله الدية تعتبر
 في مقتله الكلب كونه من مقتله من غير مقتله فقتل
 الاسد والحيه من مقتله الدية من مقتله الدية فقتل
 الكلب من مقتله الدية من مقتله الدية من مقتله الدية
 يضمن في الدية من مقتله الدية من مقتله الدية من مقتله الدية
 الوفاة فقتل الدية من مقتله الدية من مقتله الدية من مقتله الدية
 بقتله وان لم يكن دفع ضرر الدية من مقتله الدية من مقتله الدية لانه
 من باب دفع الضمان من مقتله الدية من مقتله الدية من مقتله الدية
 ولا يضمن بقتله على الجمل الضمان ولا يقتل من ضرر سلاخ
 على جمل لا او نهيارا في مقتله الدية من مقتله الدية من مقتله الدية
 ليلا في مصر او نهيارا في غير مقتله الدية من مقتله الدية من مقتله الدية

في ماله ومثله الحي والذابة المبراة وقال الشافعي لا ضلوك
 في الكلال انه لدفع الشر ونوضبه الشاهر فانه وكف عنه
 على وجه لا يريه فيه قاتلا فقتله البخر اي المحسوس عليه
 او غير ذلك اعمه ان القاتل المالك في الكفارة فقتل
 قتله لانه بالانعام عادت عمنه قلت فقتله مادام
 شاهر السيف لم يضره ولا لا فيلحظ من دخل عليه
 غيره ليل لا يخرج المجرم من بيته فاعلم من رب البيت
 فقتله فلا شيء عليه فقتله عليه السلام فقتله وروى
 مالك في ذلك الوقت قبل المقتل اخذ من احد ماله لم
 يتمكن من دفعه الا بالقتل من ربه في الصخر
 فقتله ما ان شقوا له قتله فقتله فقتله ولا
 يقتله وهل يقبل قوله انك اجم ان يثبت في القتل
 المتولد من قاتل القتل والشخص يقتل من استأجر
 والدية في مال لا في غيره المتولد من القتل فقتله
 انه لو صاح عليه طر ماله وان علم ذلك فقتله مع
 ذلك وجب عليه الغصاص لقتله بغير حق كما مضى
 منه اذ اف القاص فله يجب القود لقتله بغير دفعه
 بالاستماتة بالمسلمين والقاضي مباح الدم الجاء
 في الحرم يقتل فيه خلافا للشافعي ولم يخرج عنه للقتل
 لكن

من يمنع عن الطعام والشراب حتى يضر فيخرج من الحرم
 فحينئذ يقتل خارجا وما فعله في القصر فيقتل منه
 في الحرم ما فعله لو انت القاتل في الحرم يقتل فيه اجماعا
 سراجي حلق في البيت فقتله بغير حق فقتله في
 الحج ولو قال اقلني فقتله بغير حق فلا قصاص ولا يجب
 الدية فقتله في الحرم بغير حق فقتله في الحرم
 وشهد القود بغير حق فقتله بغير حق فقتله في الحرم
 او لا يقتله في الحرم بغير حق فقتله في الحرم
 وفيه من القاتل بغير حق فقتله في الحرم
 بغير حق في الحرم بغير حق فقتله في الحرم
 عليه دية لا يجرى في الحرم بغير حق فقتله في الحرم
 فقتله لا يجرى في الحرم بغير حق فقتله في الحرم
 يجب الدية لو قتله بغير حق فقتله في الحرم
 واستظهر من القاتل بغير حق فقتله في الحرم
 قال اقلني بغير حق فقتله بغير حق فقتله في الحرم
 كقوله اقطع يدي او رجلي وان سري لنفسه وحان لان
 الاطراف كالاموال فهي الامر ولو قال لقطع يدي او رجلي
 هذا القود او هذا القود فقتله بغير حق فقتله في الحرم
 وبطل الحق بزاريه فقتله بغير حق فقتله في الحرم

غير القابل لا يجوز لانه لا يخزي فيه التملك عضو الوالي عن
 القابل افضل من العلي والصلح افضل من القصاص وكذا عضو
 المبروح لا تصح قية القابل حتى يسلم نفسه للقتل ومجانبة
 الاصنام سهل المستحب المباحين كالمسلمين وغيرهم من
 وفاق القصاص الشاه وفيه قاعدة الحدود وتدرج بالشهوات
 القصاص والحدود لا يفسد من غير القصاص في القصاص
 دون الحدود القصاص في الحدود لا يفسد في القصاص والحدود
 المستحقة لا يمنع الشهادة لا تقتل ولا تدرج في حد القصاص
 وحيت لا تدرج في الحد ولا تدرج في الحد ولا تدرج في الحد
 في القصاص لا يفسد في القصاص في القصاص في القصاص
 في الحد في القصاص في القصاص في القصاص في القصاص
 بان الجمل فقتل الجمل في القصاص في القصاص في القصاص
 من غير قتيها وان لم تكن من قتل الشاه في القصاص في القصاص
 ولو ادخل في القصاص في القصاص في القصاص في القصاص
 الخلاق فيمن نظر من خارجها واسد اعلم بان
 انقود في ادون النفس وهو كمالها فيمن عاينه
 حفظ المراتل في القصاص في القصاص في القصاص
 الفصل في القصاص في القصاص في القصاص في القصاص
 ان لم يبقه لقتل في القصاص في القصاص في القصاص
 القصاص

القصاص في القصاص في القصاص في القصاص في القصاص
 الحكم في القصاص في القصاص في القصاص في القصاص
 عودا وهي ذات غير مستحقة فيجعل على وجهه فحل
 طب وتقبل عيته بمراة محراة ولو قتل لا قصاص
 لتعد المماثلة في المجني قفا اليمن وبيري القافي داهية
 اقصر منه وتكرار في القصاص في القصاص في القصاص
 هو ايضا في كل شدة يراعي ويحقق فيها المماثلة كوفعة
 ولا قود في سطر الاسن وان تفاوت طول او اكبر الما من
 فتعلق ان قتل وقيل يرد الى القصاص في القصاص في القصاص
 ويستقطا سوا القصاص في القصاص في القصاص في القصاص
 اخذ صاحب الكافي قال المصنف في المجني وبه فغائب
 كما يرد اليه ان يشاوي بالكمس في المجني ويوحل حولا فان
 لم تبت يقيها وقيل في كل القصاص في القصاص في القصاص
 ابو يوسف في حكمه عدل وكذا الخلاق اذا اهل في جريك
 فلم يستطع من اي يوسف تجب حكومة عدل الا لم اي امر
 العلاج والطيب انتهى وحققه وقود السب
 بالنسبة والباب بالناب ولا يوحل الاعلى ياد سطر
 ولا الاسفل بالاعلى مجني والمماثل انه لا يوحل عضي
 الابلثله ولا قود عندنا في طرفي حل وامراة وطرفي

٣٣

حرر عبد و طرفي عبدين لتعذر المائلة بدليل
 اخلاق دينهم وقيمتهم والاطراف كالأموال قلت هذا
 هو المشهور لكن في الواقعات لو قطعت المرأة يد رجل كان له
 القود لأن الناقص يشترى بالكامل إذا رضي صاحب الحق
 فلا فرق بين حر وعبد ولا بين عبدين وأقر القسب في
 البرجند في طرف المسافر والكافران للساوي في الألف
 وقال الشافعي كل من يقتل به يقطع به ومن لا فدية ولا فدية
 قطع يد من عصف أسعد طامر ولا في حايضة بريث
 فلم يبرأ فان سارية يقتص والابن يقطر البرقي والسراية
 ابن كمال ولسان وذكر دلو من أصلها يعني شجر دهبانية
 وأقر المصنف لأنه يتقص وينسب قلت لكن خرج فاهي
 خان بلزوم القصاص وجملة في الخط قول الامام ونعمه
 قال ابو حنيفة ان قطع ذكر من أهله أو من العشرة اقتص
 منه إذا لم يجد معلوم وأقر في الشريعة لانه في حفظ الأمان
 بقطع كل النسبة فيقتص ولو بعضها لا ويسجي ما لو قطع
 بعض اللسان ويجب التقصير في النسبة إذا
 استعصها بالقطعة لا مكان المائلة ولا يستعصها
 لا يقتص مجتبي ويحرم في لسان آخرها وهي لا تتكرر
 حكومة عدل والكان القاطع لشل وناقص الأصابع
 أو كان

وكان رأس الشرايح أكبر من المشجوج خير المجتبي عليه
 بين القود وأخذ الأرض وعلى هذا في السن وسابير
 الأطراف التي تعاد إذا كان الغارب والقاطع مجتبي بتخير
 المجتبي عليه بين أخذ العيب والأرض كاملاً قال برهات
 الدين هذا في السلا يتنفع بها فلم ينتفع بها لم تكن مجتبي
 للقود فله دية كما لو كان خياراً وعليه العتوي مجتبي وفيه
 لا تقطع الأصابع في السلا ويسقط القود بموت القاتل
 لغوات الحبل وتعضو الأوليا ويصلحهم من مال ولو قليلاً
 ويجب حاله عند الإطلاق ويصلح أحدهم وعفوه ولمن
 بقي من الورثة حصته من الدية في ثلاث سنين في القاتل
 هو الصحيح وقيل في القاتل يقتل أمرا للحر القاتل وسيد
 العبد القاتل رجل بالصلح عن دمها الدنيا اشترى كافيه
 على ألف ففعل الأمر الصحيح من دمها قال ألف على الحر
 والسيد الأمرين نصفان لأنه تعاقب بالقود وهو عليهما
 سوية فبدله كذا ويقبل جمع بفرد أن جرح كل واحد
 جرحاً مملوكاً لأن زهوق الروح يتحقق بالمشاركة لأنه غير
 متجزئ في الأطراف كما يسمى والألا كما في تصحيح العلامة
 فاسم في المجتبي إنما يقتلون إذا وجد من كل جرح يصلح لزهر
 الروح أما إذا كان غارة أو معزني أو ميينين بأسلاك

واحد فلا قود عليهم والاولى ان يعرف الجمع بلام العرذ فان
 لو قتل فردا جمع احدهم ابوه او مجنون سقط القود فتستاني
 ويقتل فردا يجمع التبعاء للمات في خلافة الشافعي ان خصر
 ربيهم فان حضروا في واحد قتل به وسقط عندنا حق
 البقية كوت القاتل خفف الله لغوات الجمل كما مر قطع رجلا
 فاكتر يد رجلا او رجلا او قلعها منه ونحوه ان يمدون النفس
 جوهره بان اخذوا سكينوا وامرهم ان يذبحوه حتى انقطعت
 فلا قساح عندنا على واحد منى او منهم لا فعدم المألمة
 لان الشرط في الاطراف المساواة في المنفعة والقيمة بخلاف
 النفس فان الشرط فيها المساواة في المعصية فقط ودرر وضنا
 او فتموا ويترها على عدد من بالسوية وان قطع واحد يميني
 جليين قلها قطع يمينيه ودية يد بينهما ان خفر اما
 وان حضر احدهم او قطع له قلها ختمه اي في القاطع
 نصف الدية لان الاطراف ليست كالنفس ولو قضي
 بقتل بينهما ثم عفى احدهم قبل استيفاء الدية فقد
 القود وعند محمد له الدرش ويقاد عند اقر بقتل عمر
 خلافا للزفر ولو اقر بخطا او حال لم ينفذ اقراره على مولا
 بل يكون في رقبته الى ان يفتق كما نقله المصنف عن الجوهري
 قال وظاهر كلام الزيلي بطلان اقراره بالخطا اهلا يعنى
 لا في حقه

لا في حقه ولا في حقي سبيله ونحوه في احكام المييد من
 الاثبات معلل بان موثقه الوفور او الفدا التي في قتله لكن
 علام القدرتاني بطلان اقراره بالدية عن المعلقة القوي فتدبر
 اذ قد اجمع العلماء على العمل بمقتضى قوله عليه السلام لا تقتل
 العواقل جسيما ولا عدوا ولا مسلما ولا ميتا فاذا قتلوا اقر الجرح
 بالقتل خطا لم يكن اقرب الى الجاني من الاصل اي الا ان يمدقوه
 وكذا اقرار القدرتاني في المعاقلة قسبه ربي رجلا عمرا
 فنقد السهم الى ان خسر فما لا يقتل للولد لانه عم
 والثاني الدية على عاقلة لانه خطا وقعت حية عليه
 فدفع راعن نفسه فمقتضى الخطا ان يدفع راعن نفسه
 فوكت على ثالث فبسمه اي في الثالث فربك فكل من
 الدية هكذا ايسل ابو خنيفة بحكم جماعة فقال لا يضمن الاول
 لان الميتة تقتل الثاني وكذا كذا يضمن الثاني والثالث لو
 كثر ولو اما العنبر فان لم يسمه مع سقوطها فهو من
 غير مهلة فعلى الدافع الدية لودنة الهالكه والا تليسه
 فورا لا يضمن دافعها عليها ايضا فاستصوبوه جميعا وهذه
 من مناقبه رضي الله عنه عوفي فتدبر القنا وقر قال المصنف
 وبهذا التقصيا اجبت في حكمة القوي وهي ان خطا عتورا
 وقع على اخر فالقاه على الثاني والثالث على الثالث والله اعلم

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

فروع التي حية او عقر بالحق الطلاق فانفت رجله
 ضمن الا اذا قولت ثم انقضت وضع سبيل في الطريق فمضت به
 انسان ومات وكسر السيف فله عليه ما بالسيف وقمته عليه
 العاقر فمضت سبيلها لم يفتل ولو مضت فماتت انا فمضت
 عليه ضمن حاله لا يفتل في المصالح لغيره ان لم يفتل انا
 يكون في المصالح لا في المصالح فله عليه ما بالسيف اذا اشترك
 قال العدم مع من لا يجب عليه القود كما جازي شارك الاب
 في قتل ابنه وكما جازي شارك الزوج في قتل زوجته
 ولم يمتد ولد وكما جازي مع خطيب وعاقلة مع مجنون وبالغ مع
 صغير وشريك حية وسبع كفا في المصالح فلا قود عايب
 احدهما اي لا قصاص من المولى لحد منه فاذا ذكر دخل رجل
 بيته فراه رجل مع امراته لم يجرها وبيته فقتل رجله
 ذلك ولا قصاص عليه من المصالح من تسخى المصالح ثابيت
 في تسخى السخى من المصالح الوصاية وقد حقه في
 باب التفرق **ف**روع مبي محجور قال له رجل تساه
 فري فانه شدها ففهمته فماتت فدينه على عاقلة الامر
 وكذا الواعظ صبا عسا او سلاها او امره بمثل سبي او كس
 خطب ونحو ذلك بلا اذ هو له فانه لو اعطاه السلام ولم
 يقل اسكه فتولان صبي على ايدى اصحابه به رجل فوقه فماتت
 ان عام

ان عام به فقال لا يقع فوقه لا يضمن ولو قال قود فوقه ضمن
 به يعني وقيل لا يضمن من المصالح ايا حية **ف**روع
 الضلعين قطع يد رجل ثم قتله اخذ بالامر من اي القتل والقطع
 ولو كان للمهدي او كانا خطائين او كانا مختلفين
 احدهما عمدا والآخر خطأ لم يفتل بينهما يري او لا يري فمضت
 في الكل بلا تفتل الا في خطائين لم يفتل بينهما يري فمضت
 يتداخلان فتجب فيهما مائة واحدة ولا تفتل يري تدخلا
 كما جازي فله عليه ما بالسيف اذا قطع ايما مولا او خطا والقتل
 كذلك صار اربعة ثلثا ان يكون بين يري او لا يري ثمانية
 وقد علم حكم كل منهما لمن ضرب مائة صوت فبرأ من تسعين
 ولم يبق اثره اي اثر المولى واحد ومات من عشرة فدية واحدة
 لا للمباري من تسعين لم يفتل من المصالح المصالح المصالح وكذا كل
 جراحة ان دخلت ولم يبق لها اثر عند المصالح فمضت اي يري
 في مصلح حكمه عند المصالح فمضت اي يري المصالح والمصالح
 در مودر كسبه مائة واحدة ومضت اي يري المصالح المصالح
 مع دية المصالح مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة
 بقا الاثر وجب الارش بلقيس الاثر مائة واحدة وغيره ما في
 جوارح القتلى رجل جرح رجله فمضت المصالح من الكسب
 يجب على المصالح النفقة والمداواة وفيها رجل جابحوان الي

رجل فخر به الحوان فخرج عن الكلب فداولة المضروب وتعتقه
 على الذي جاء بالعوان الشري قال المعتد والظاهر انه مفرج
 على قول محمد قلت وقد ساءت زيا للنجني عن ابي يوسف
 وعنه وسنخقه في السجراج ومن قطع اي عمدا او خطأ
 يدلي بما في حبه فخرج في الرقعة في السجراج كنية
 لكن في القصة في عن شرح الطحاوي ان الحكيم على العاقلة
 في الخطا ومن ظن انها على القاطع في الخطا فعدا خطا وكذا
 لو شح او جرح فخرج عن قطعه او شحم او جرح لحيته
 فأت منه ضمن وقاطعه الدية فعدا الخطا فعدا الخطا
 انه يغني عن القطع وهو غير القتل ولو غني عن الجناية
 او عن القطع وما يحدث منه فهو عفو عن النفس
 فلا يضمن شيئا وحيد فالخطا يغني عن ثلث ماله فان
 خرج من الثلث فيها ولا فعل على العاقلة ثلث الدية كما في
 شرح الطحاوي ومن ظن انها على القاطع فعدا الخطا فعدا
 ومذاق مال عفو الصنيع لا يقتصر من الثلث ذكر القرياني
 والحد من كله لتعلق حق الزكاة بالدية لا بالتوجه لانه ليس
 بمال والشجرة مثله في مثل القطع حكاه خلافا قطعت
 امرأة يد رجل عمها في الخطا لما ياتي فلو اطلق كما سبق
 وكما للثقي وغيره كانا اولي قتله فنجى بالمقطوع يد
 على

يديه مات فلو لم يمت من السراية فمهرها الارش ولو
 عمدا اجماعا يجب بخلاف خيفة مهر مثلها وندية
 في مالها ان تعوت وتقع القاضية بين المهر والدية ان تساوى
 والارث والفضل وعلى عاقلتها ان اخطأت لم يقطع يده
 ولا يتعاضدان لانه دية على العاقلة في الخطا بخلاف المهر
 فان الدية عليها والمهر على الزوج فيقارن بها قلت وقال صاحب
 الدور ينبغي ان تقع القاضية في الخطا ايضا لانها عليها دون
 العاقلة على القول المختار في الدية لكنه ليس على إطلاقه
 بل في العمى فاعلم القصة الاحالة فاعلم فليحفظ وان تكلم
 على اليد وما يحدث منها وعلى الجناية ثم مات منه وجب
 لها في العدم من المثل ولا شيء عليها الرضا بالسقوط ولو
 خطا رفع عن عاقلتها مهر مثلها والباقي وصية لم يسم
 اي للعاقلة فان خرج من الثلث سقط والاستقطا ثلث
 المال فقط ولو قطعت يده فاقصر له ثبات المقطوع الاول
 قبل الثاني قتل الثاني به لسرايته وعن ابي يوسف
 لا قول لانه لما اقدم على القطع فقد أبرأه عما وراءه وظاهره شك
 ابن الكمال يفيد تقوية قول ابي يوسف قال المصنف ولو مات
 المقتل من قبلته على عاقلته لم يقتل له خلافا لما قلت
 هذا اذا استوفاه بنفسه بلا حكم الحاكم واما الحاكم والمجرام

والخان والخصام والنزع فلا يتقيد فعلمهم بشرط السلامة
 كالاجير وتماه في الدر والاهل ان الواجب لا يتقيد
 بوصف السلامة والمباح يتقيد به ووجه ضرب الاب ابنه
 تاديبا والام او الوصي ومن الاول ضرب الاب او الوصي
 او المعلم باذن الاب تعليميا لا ضمانا فحرب التاديب مقيد
 لانه مباح وضرب التعليم لانه واجب وعمله في الحرب
 القتال اما غيره فوجب للضمان في الكل وتماه في الاشياء
 وان قطع ولي القتل يد القاتل ويمد ذلك عما عن
 القتل ضمنه القاطع دية اليد لا تمشي في غير حقه
 لكن لا يقتل للشبهة وقال لا شيء عليه وضمان الصبي
 اذا مات من ضرب ابيه او وصيه تاديبا اي للتاديب
 عليه اي على الاب والوصي لان التاديب يجعل بالزجر
 والتركي وقال لا يضمن لمقتادا او لما غير للمقتاد فقيه
 الضمان اتفاقا كضرب معلم صبا او عبدا بغير اذن ابيه
 وميراه لحد ونسهرت بالضمان على المعلم اجماعا قيل هذا
 يرجوع من اي حنيضة الي قولها وكذا يضمن زوج
 امرأة ضربها تاديبا لان تاديسها لولي كذا غراه المصنف
 شرح المجمع للعيني قلت وهو في الاشياء وغيرها كما
 قدمناه وفي ديات المجتبى الزوج والوصي كالاب تفصيلا
 وخلافا

وخلافا فعلمهم الدية والكفارة وقيل رجع العام الي قولها
 وتماه ثمه فروع ضرب امرأة وانفاسها فان كانت
 تسبك بولها فقيه ثلث الدية والافضل الدية وان اقتض
 بكماله الزنا فانفاسها فان عطا وعد حدا ولا غرم وان مله هبة
 فعليه الحد وارش الا فضا لا المقر حاوي قدسي فعل الحجام
 الحرام من عينيه وكان غير حادق فميت فعليه نصف الدية
 اشياه وفي القينة سبيل نجم الدين من حبيد سقطت من سطح
 فانفتح رأسها فقال كثير من الجراحين ان شقت رأسها تموت
 وقال واحد منهم ان لم تشقه اليوم تموت وانا اشقه وامر بها
 فشقه فمات بعد يوم او يومين هل يضمن قتال ملبا
 ثم قال لا اذا كان الشق باذن وكان الشوم عاددا ولم يكن
 فاحسا ناهي الرجم قيل لمفلو قال ان ماتت فاناضا من هل
 يضمن قال لا لا شيء قلت انما لم يضمن شرط الضمان لما تعرض
 ان شرطه على الامين باطل على ما عليه الفتوى والله اعلم
 بالشرط السرادة في القتل والعتاب رحالة
 أي حالة القتل القود يثبت للمورثة ابتداء بطريق الخلاصة
 من غير سبق ملك الموروث لان سرهنة القود لتسفي الحدود
 وذكر الكاثر والميت ليس باهل له وقوله تعالى فقد جعلنا
 لوليك سلطانا نفرضه وقال بطريق اليرث كما لو اتقلب مالا

ومرة الخلاف ما افاده بقوله فلا يصير احدهما اي احد
 الورثة خص من البقية في استيحاء الخصام خلافا لما
 في الاما ان كل ما ملكه الورثة بطريق الوراثة واحدهم خص من
 الباقي وقام مقام الكل في الخصم مقتضى ملكه الورثة لا بطريق
 الوراثة لا يصير احدهم خصا من الباقي ثم فرع عليه بقوله
 فلو اقام جثة بقتل ايديهما مع غيبته اخيه يرد القود
 فيفيد اجماعا حتى يحضر الغائب لكنه يحسن لانه صار متهما
 في حقه الغائب فيقتل بالثبوت لا بالاعتقاد وقال لا يبيد
 في القتل الخطأ والدين لا يجتمع في اعادة البيعة بالاجماع
 لما مر من هني القتال عن غزو الغائب والخاص خصص
 لانقلابه مالا وسقط القود وكذا الوقاع عند المبرر
 او خذ او الحال ان السيدين احدهما غائب قد وقع التخصيل
 السابق ولو اخبر وليا قود بغير اخبره الثالث فرح
 اي اخبارها نحو القصاص من عماله او غيرها رابعة
 الاول ان صدق في اي المجرمين القتال والحق الشريك فلا شيء
 له اي للشريك عملا بتعديقه ولهما ثلث الدية والثاني
 ان كنههما قدامي بالخبرين ولا خبيرهما ذلت الدية
 والثالث ان صدقتهما القاتل وحده فلهما ثلث الدية
 والرابع ان صدقتهما الاخ فقط فله ثلث الدية لان اقرار
 ارتد بتكذيب القتال اياه فوجب له ثلث الدية ولكنه
 يعرف

يعرف ذلك ان الخبر استحسننا وهو الاصح زيلي لانه
 صار مقترا لها بما اقرته القتال وان شهدوا خبره بتب
 خبره فلم يزل صاحب خبره يثبت يقتض لان الثابت
 بالبيعة كالتا بت معاينة ولا يحتاج الى الطاهر ان يقول انه
 مات من جرحت بخلابة وان اختلفت شاهدة قتله الزمان
 او في المكان او في التما وقلل احدهما قتله بمصبي
 وقال الاخر لم ادر بمات او قتله او شهد احدهما اعلم
 معاينة القتلى والاخر على اقرار القاتل بمسقط لان
 القتل لا يكره وكذا القتل الشهادة لو حمل النصاب في كل
 واحد منهما التخصيص قلبي كلاب احد القريلين ولا اولوية
 ولو كمل احد الخريجين دون الاخر قبل الكامل منى لعدم
 المعاملتين وان شهد بقتله وقال جهلته الله تجب الدية
 في ماله في ثلثي سبعة عشر بسلامة استحسننا حمل على الادنى
 وهو الدية وكذا في حاله في الاصل في الفعل المهد وان اقر
 واحد منهما اي من الرجلين انه قتلهم وقال الولي قتلتهما
 جميعا له قتلهم اعملا باقرارهما ولو كان مكان الاقرار
 والمسئلة بها شهادة لفت الشهادة فان كان التكذيب تصيق
 ونسق الشاهد يبطل شهادته اما في غير ذلك فيسق المقرر
 لا يبطل الاقرار ولو قال الولي في صورة الاقرار بالسلمة

صدقتم ما ليس له ان يقتل واحدا منهم لان تعذيبه
 بانفراد كل يقتله وحده اقرار بان لا يقيم يقتله بغير قوله
 قتلناه لانه دعوى القتل بلا تعذيب يقتلهما باقرارهما
 زليعي ولو اقر رجل بانه قتله وقامض البينة على اذنه
 قتله وقال الولي قتله كلاهما كان له القولي قتل المزدور
 اليهود عليه لان فيه تكفيرا بغير موجب كما مر وتو قال
 الولي لا أحد المقرين صدقت انت قتلتهم وحدك كان له
 قتله لتعاد قوما على وجه القتل عليه وحده كما قال
 ذلك لا أحد اليهود عليها كالخطأ لعدم تكذيب يهوده
 عليه وانما كذب الهمزة كذا الحكم المتعدي كذا ذكر الزليعي
 شهد راعيل رجل يقتله خطأ وحكم بالدية على العاقلة في
 اليهود يقتله جياض من العاقلة الولي يقتضيه الدية بلا حق
 او اليهود ورجعوا الى اليهود عليه في الولي للملك
 المضمون الذي في ذلك الحيوان الشهادة على القتل في هذا
 الحكم كالخطأ فاذا جاحيا بخير الورثة بين تضمن الولي الدية
 او اليهود التي الرجوع فلا يرجع لليهود على الولي لانهم اوجبوا
 له القود ومجلس بمال وقال لا يرجعون كالخطأ ولو شهد اعلى
 اقراره اي لقرار القتل بالخطأ او العدم جاحيا لم يغننا
 اذ لم يظهر كذبهما في شهادة ثلثا وضمن الولي الدية في
 الصورة

في الصورة في الماكلة ان ظهر انه اخذها منهم بغير حق
 والمعتبر حالة الرمي في حق الخلع والضمان لا الاصول
 وحسب في قتل الدية في ماله فقط القود للشبهة برودة
 الرمي اليه في الموصول وقال لا شيء عليه لا يجب دية الرمي
 اليه باسلامه بالاجماع ويجب القيمة بقتله بعد الرمي
 قبل الاصابة ويجب الخراج على من رمي صيدا فوصل
 لا يحل لارماه فاحرم فوصلا ولا يقتل من رمي مقتضيا
 عليه برجم فرجع شاهده فوصل ورجل صيد رماه مسلما
 فاحبس فوصلا لا يحل لارماه مجوسي فاسلم فوصلا لما عرفت
 ان المعتبر حالة الرمي لقرانهم لومان مجيبه فعليه نصف
 الدية ولو كان بالدية فقتل ختان قطع الحشفة باذن ابيه
 اي انسان يقطع اذنه يجب نصف الدية ويقطع راسه نصف
 عشرها لقتل جنين من راسه فقطعه ففيه الفرق اي شيء
 يجب بالدية دية وثلاثة اخماسها فقتل دية الانسان اسباه
 كذا في الديات الدية في الشريعة اسم المملوك الذي
 هو بدل النفس لتسمية المفعول باسم المصدر لانه من
 المتقولات الشرعية والامر من اسم التولي في ما دون النفس دية
 شبه الموردة من الامم ارباعا من بنت خاض وبنت
 لون وحقه الي جذعة باوخال الفاية وهي الدية المعلقة

لا غير والدية في الخطا الخماس منها ومن ابن خضاف
 الف دينار من الذهب او عشر نفد من النور وقال
 الشافعي اثني عشر الفا وقال منها ومن البقر ما يجرم ومن
 الغنم الف شاة ومن الخيل ما يتاحل كل حلة ثوبان ازاب
 ورد اهو المختار وغانرتهما اي الخطا وشبه القود عشق من
 مومن فان عجز عنه صام شهرين ولا ولا اطعام فيهما
 اذ لم يرد به النعم والمقادير توقيفيه وصح اعتاق رضيع
 احد ابويه مسلم لان مسلم تبعا لاجنبيين ودية
 مراة على النصف من دية الرجل في دية النفس وما
 دونها روي ذلك عن علي بن موقوف ومرفوعا والذي استامن
 واستامن في الدية سواء خلافا للشافعي وصح في الجورم
 انه لادية في المتامن واقرب في الشبهة لية لكن بالشبهة
 جزم في الاختيار وصح الزيلعي وفي النفس خبر المبتدا
 الا في وهو قوله الدية والانب ومارنه وارنته وقيل
 فيه حكمه على الصحيح والذكر والخسعة والعقل
 السم والذوق والسمع والبصر واللسان ان منع المنطق
 افاد ان في لسان الاخر من حكومة جوهر وهذا ساقط من
 نسخ الشرح فنبه او منع اكثر الحروف والاقسمت على
 عدد حروف الهجا التمانية والعشرين او حروف اللسان
 الستة عشر

الستة عشر تصحيحا في اصاب الغاية يلزمه وقامه
 في شرح الوصاية وغيرها ^{بمقتضى}
 ويوحى سنة فان مات فيها روي وفي نعيمها نصف الدية
 وفيما دونه حكومة عدل كتاب في حجة عبد في الصحيح
 ولا شيء في حجة كوسج على ذنبه شمرات معدودة ولو على
 خده ايضا ولكنه غير متعلق بحكومة عدل ولو متصلة
 فكل الدية ^{بمقتضى} اي اذا حلفت حلق ولم
 يثبت كذا روي عن علي بن عبد الله الشافعي فيها حكومة عدل
 واعلم انه لا قصاص في الشمر مطلقا ولو مات قبل تمام السنة
 ولم يثبت فلا شيء عليه كشره وويله وساق والعين
 الشين والحناء جريح والرجلين والاذنين
^{بمقتضى} اي الخمسين وندى المراد وحلشيهما
 والاليتين اذا استاهلتهما والاعفوية عدل وكذا فرج
 المرأة من الجانبين كدية وفي ثدييها حكومة عدل
^{بمقتضى} اي المزدوجة نصف
^{بمقتضى} اي المزدوجة نصف
 الجفن او السدب الدية ملا اقلها ولم يثبت في احد
 بعر او قطع جنون اشعارها ذدية واحدة لانها كشي
 واحد وفي جفن لا شر عليه حكومة عدل لكن المتمدن ان في كل

دية كاملة جفنا او شفره رت كل صوم من صلاه البدن
 رت شفره رت ما قبل مفصل وعقب
 حده ش دية لا حبه ونظير اي نصف دية
 الا مع لو فيه مفصلان كالتيهام وفي كل سن يعني من
 الرجل او دية من المرأة نصف دية الرجل جوهر خمس
 شمس او خمسون دينارا وخمس به دره لقوله عليه
 السلام في كل سن خمس من الاصل يعني نصف عشر دية لو حرا
 او نصف عشر قيمته لو عبدا فان قلت في يد حبيد دية
 الانسان كلها على دية النفس بثلاثة اخماس قلت
 نعم ولا بأس فيه لانه ثابت بالنفس على خلاف القياس كما في
 الغاية وغيرها وفي الغاية وليس في البدن ما يجزيه
 الترمي قدر الدية الاسوي الا سيان وقد توجد واحد
 اربعة فتكون اسائه ستا وثلاثين ذكرا القهرتاني
 قلت وحبيد فتكون دية وخمس دية تعجز امد دية
 ونصف او ثلاثة اخماس او اربعة اخماس وعلت ان المرأة
 على النصف قبض ونجب حية كاملة في كل سنة
 عجب عنه بغير ما رتب ليد ست وعين ذر
 صومها واصل نصف ما وكذا الوصل لوله
 او احده ولو زالت الحدوبة فلا شيء عليه ولو بقي اثر
 الهزبة

اثر الهزبة فحكومة عدل
 دية كاملة ان دية فيه جرح لا يات
 هو الطرس وسجي مالو الصفة فالتجتم في اخر هذا الفصل
 في الجرح وتختص النجاة في يكون بانوجه
 رة لمة وما يكون بغيرها جراحة اي قسي جراحة
 وفيها حكومة عدل مجتبي ومسكين وهي اي الشجاع
 دية حرة بمملات وهي التي تخرس الجلد اي تخدشه
 دية بمملات التي تظهر الدم كالدمع ولا تسيل
 دية التي تسيل والملاحة التي تاكل في اللحم
 دية التي تصل الى السطح اي جلدة رقيقة بين
 اللحم وعظم الرأس والملاحة التي توضع العظم اي تظهره
 دية التي تهشم العظم اي تكسر ما فوقه التي تنقله
 بعد الكسر والدمع التي تصل الى ام الدماغ وهي الجلدة التي
 فيها الدماغ وبعد هذا الدماغ بعين مجحة وهي التي
 تخرج الدماغ ولم يذكرها محمد للموت بعدها عادت
 فتكون قتلا لا شجا فعلم بالاستقرار يجب الا تار انها لا تزيد
 على المشرع في لو حرة نصف عشر الدية اي لو غير
 اصلع والا فبها حكومة لان جلده انقص دية من غير

قهستاني عن الذخيرة وفي ذهب ثمانية عشرها وفي النعنة
 عشرة ونصف عشر وفي الامة والخائفة ثلثها فان تعدد
 جاحد ثلثها لانها اذا اقتضت هارت جاحدين
 فيجب في كل ثلثها في المحاكمة والامعة والداعية
 الباطنة والمتلاحة والسراق حكومة عدل اذ ليس فيه
 ارض مقدر من جهة السمع ولا يمكن اهداها فيجب فيها
 حكومة عدل وهي اي حكومة العدل ان ينظر في هذه النية
 في المومعة فيجب بقدر الله من نصف عشر الداي
 قال الكرخي وصحبه شيخ الاسلام وقيل قايله الطحاوي
 يعود المشجوع عبد الله هذا الامر ثم معه فقد رالتاوت
 من خمس في الحرم الدية وفي العبد من القيمة فان نقص
 الحرم قيمته اخذ عشرة بته وكذا في النصف والنصف
 سواي هذا التفاوت هي اي حكومة العدل به يغيب
 كما في الوقاية والتعاقب والملقي والدرر والخائفة وغيرها
 وجزم به في الجمع وفي الخلاصة انما يستقيم قول الكرخي
 في الجناية في وجهه وراسه خمسة يغني به لا وفي غيرها
 او تعسر على المفتي يغني بقول الطحاوي لانه ايسر التري
 ونحوه في الجوهر بترتبة زيادة وقيل تفسير الحكومة
 هو ما يحتاج اليه من المنفعة واجرة الطبيب والادوية
 الى ان

الى ان يولد ولا قصر من في جميع الشجاج التي الموصلة
 عمدا وما لا قود فيه يستوي الود والمطافه كمنظاهم المذهب
 وجوب القصاص فيما قبل المضي في عاذه كرم محمد في الاصل
 وهو الصبي حرد مجتبي وابن الكمال وغيرها الامكانات
 المساواة بان ليس من غيرهم بمسار على ثمنه حديد وبقدر
 فيقطع واستثنى في السر بنقله للشيء فلا يتعد اجماعا
 كما لا قود فيها المصفاة كالماسنة والمنقلة بالاجماع وعزاه
 للبحر في النصف فقال في المجتبى ولا قود في غيرهم من عدل
 ولحم خد وبطن وقول في النصف وكذا في وجهه وفي
 سائر جلد الوجه والالية وفي كل اصاب من النصف الواحدة
 نصف دية للنف وخلفه عدل لنصف الساعد وكذا في
 الساق وفي قطع كصا صبي وفيها اربع واصبعان عشرة
 او خمسها في اليد وشهر رتب لا شيء في الكف عند اي خنفة
 كما لو كان في اليد مملوفا صا صبا في الكف في اجماعا
 اذ لا كثر حكم الكف وفي غيرهم المتعلقين به حرد ويجب
 الا انه لا تعمل به الي قتله فيقتدر التماسان فيخلف جملة
 الدية ان نقصا لثلاثين قبله فيخلف هذا او في النصف
 ولو قطع من خلاف اصبع في الما في او قطع الاصابع
 فمثل الكف لزم دية المقطع فقط او سقط القصاص

خمس
 ع

فافهمه وان خالف الامر ذكره الشرياني وسيجفتنا
 وفي الاصح الزائدة وعين الصبي وذكره وتسلينه
 ان لم تعلم صحته بنظره العين ذكره في الذكر وكلام
 في اللسان حكومتها بدل فان غلبت العينة فكذلك في
 خطأ او عيبا او تبتدئ به او بالقرن الثاني وان انكر
 او قال لا امر في حقته فحكومتها بدل او شرب من حنجرته
 اذهبت عقله او شرب من في المذبة ليعمل الجرح في الكل
 كن قطع اصبع فضيلة اليد بالحق من شرب من حنجرته
 او نطقه لا قدر من كل ما عطفه على من الفصل
 لعود نفعه لكل ولا يرد ان ذهبت عينه من اليد فيهما
 خلا فالهما ولا اصبع مثل جاره خلا فالهما ولا اصبع قطع
 مفصلة الاعلى في مثل ما بقي من الاصابع بل دية المفصل
 والحكومة فيما بقي ولا قود بغير نصف من اسود او اصفر
 او امر باقيرها بل كل دية السن او لسان منقعة المصنوع
 والافلح مما في حال النكاح كالدية ابنا والى الحكومة عدل
 زلي في قول الدرس والافلا في قية ما قيل في الاصل
 ان الجناية متى وقعت على محلي متباينين حقيقة فارش
 اخذوا لا يمنع قوة الا في موقوفات على محل التفت
 شتي من فارش من احد من القود ويجب الارش على من

اواد

اقامت من تفتت من قبله من قبله كالتفتت الخفا
 لطيفه وسخط القود للشبهة وفي الملقن وسيل في قية
 اقتضا من القود وفي الوضوء عولا وكذا الوضوء سنة ففتحت
 لكن في الخلافة كغير الا في ارضي نيا كالتفتت الخفا
 قلت وقد يوفق على ذلك في الملقن وفي الملقن الخفا
 لا جمل الجاني لغير القود بل في الملقن الخفا فزوت
 اي ردها صاحبها الى مكانها وتفتت عليها اللحن
 لم يرد من القود في الملقن في الملقن قال الشيخ الاسلام
 انه لا يرد له علة في الملقن في الملقن في الملقن لا يجب
 عليه كالتفتت في الملقن في الملقن في الملقن لا يجب
 الارش لانها لا تقود على ما كانت عليه من الارش قلت
 السن ففتت ما في السن في الملقن في الملقن في الملقن
 خلافا لعمدة القود في الملقن في الملقن في الملقن في
 السن ففتت ما في السن في الملقن في الملقن في الملقن
 او التفتت في الملقن في الملقن في الملقن في الملقن
 فانه لا يرد فيه قال الشيخ في الملقن في الملقن في الملقن
 عدل وقيل في الملقن في الملقن في الملقن في الملقن
 الطيب ومن علة في الملقن في الملقن في الملقن في الملقن
 ارش الام باجر الطيب في الملقن في الملقن في الملقن في الملقن

قاله المصنف وغيره فقلت قد قدما من الخبيثين وذكروا
 هذا ما ينبغي فيه ولا يفتاد جرح الملا بعد ربه خلفا
 للشافعي وعبد النبي والمجنون والفتنة بما لا خلاف
 السكبان والمصنف عليه وعلى ما لا خلاف اليه ان لا يصف
 المعصية والكره بل من العبد الامن ما لا يفتاد ولا يفتاد
 حرمان ارب خلافة الشافعي ووجهه هو الحق قبل وقبل
 لا وقامه فيما علقته على النبي في ضرب من ضرب التبر
 ينتظر بلوغ المضر وبدا في بلوغه ينتهي في عاقلة الدنيا
 ولو من الغم في حاله ليس في عاقلة الدنيا
 حكومة المال لا تقهرها العاقلة معاملة على الصلح
 كما في توري البجلي من ذلك في عاقلة نصيب في
 الجنب من بطن ابيه في عاقلة في الامه والبهمة
 ويحيى حكمها في عاقلة في عاقلة في عاقلة
 علق من عاقلة في عاقلة في عاقلة في عاقلة
 كما في الدرع عن الزبلي في عاقلة في عاقلة في عاقلة
 كانت في عاقلة في عاقلة في عاقلة في عاقلة
 ميتا في عاقلة في عاقلة في عاقلة في عاقلة
 طاهر في عاقلة في عاقلة في عاقلة في عاقلة
 وعقوبة في عاقلة في عاقلة في عاقلة في عاقلة
 وقال

وقال الشافعي في ثلاث سنين كالعامة وقال ما لا في ماله ولنا
 فنال على الصلاة واللام فانه القنه حياتان فدية كاملة
 وان القنه ميتا فان الام فدية في الام وعقوبة في الجنين
 لما قرر ان العمل يتصور في عاقلة في عاقلة في عاقلة
 بتعدد المعصية لو مشى في الكفر في عاقلة في عاقلة في عاقلة
 ولم اره فلما رجع وان كانت عاقلة في عاقلة في عاقلة
 وقال الشافعي في عاقلة في عاقلة في عاقلة في عاقلة
 عليه ديتان في عاقلة في عاقلة في عاقلة في عاقلة
 عزة اودية في عاقلة في عاقلة في عاقلة في عاقلة
 فلو صوب بطن ابيه في عاقلة في عاقلة في عاقلة في عاقلة
 الاب عزة في عاقلة في عاقلة في عاقلة في عاقلة
 نعمه في عاقلة في عاقلة في عاقلة في عاقلة
 الرقة في عاقلة في عاقلة في عاقلة في عاقلة
 غاليا في عاقلة في عاقلة في عاقلة في عاقلة
 او ان في عاقلة في عاقلة في عاقلة في عاقلة
 اذا في عاقلة في عاقلة في عاقلة في عاقلة
 المصنف في عاقلة في عاقلة في عاقلة في عاقلة
 قيمه في عاقلة في عاقلة في عاقلة في عاقلة
 ذلك في عاقلة في عاقلة في عاقلة في عاقلة

المولى فان حرره اي الجاني سيد بهدضه من بطن
 الامة فالقمة حيا فاق فيه قيمته حيا للمولى لا ديتيه
 وان مات بعد المستقلة المتوجه الى الموت ومنه المصلحة
 تج ديتيه وهو لا يتبعها ولا تتركه في الفهم عندنا
 وجواب بل ندينه ان وقع ميتا وان خرج حيا ثم
 مات فعليه الكفارة كما امر به الله تعالى في حق
 من هرب من كلامهم لتعزيمهم بوجوب الدية حينئذ فوجب
 الكفارة فيه كما لا يخفى فليحفظ هذا سببا في بعض خلفه
 كعقل وشركاء في ذكر من الاحكام وعدة ولعاس كما مر
 في بابها ضمن الغرة عاقلة امرأة بقر في سنة واحدة وان
 لم يكن لها عاقلة في مالها في سنة ايضا صدق شريعة
 ولم يلزم ما لم يستبين انهم خالفوه في حق الخطر بظاهرها
 استطاعتهم فيما عدا الية او فعل كحرمان بطنها
 بلا اذن زوجها فان اذن لم يفتقر ولا عرق لغيره القمدي
 ولو امرت امرأة ففعلت لا تفتقر الى اذن زوجها او له اذا
 فعلته بنفسها حتى لا يفتقر فلا شيء عليها لا سيما له
 الية على مملوكه المتيقن في شربه تجب للمولى الفسوق
 لانه مضمون من الوقاية شرب و التمسكه عبدا
 فان

فان اتقه حيا ثبات فعلها الدية والكفارة وان هربت
 فالغرة ولا ترق في الحلان وتجب في جنين البهيمة ما نقص
 الية لقتلها وان لم ينجس اليوم لا يجب فيه شيء
 سراجة ~~فوجب~~ مع فتلان ~~فوجب~~ فتلان
 بالسطح على الطريق ووقع احد الرجلين حيا بوجوب
 للميت والاخر ميتا بوجوب هذا السيف والقتل على مقتضى
 لاجل الزوجية ~~فوجب~~ فتلان ~~فوجب~~ فتلان
 مات وتجب غرة الولد الميعة لانه ماضى ولم يولد بالولدين
 يعطونها لان الغرة ماضى بالوجوب ~~فوجب~~ فتلان
 الرجل في الطريق ويحرقه لا يترك القتال ما لم يفر فيه تسبا
 قتال اخر على طريق العامة كيفما هربت الخلا او ميرابا
 او جرحا كبيرا وعين وموت من حلقه او حلقه وعرضا
 عيني او كان جرحا اشد من ذلك من غير العامة ولا يمنع منه
 فان من لم يجرى كالميت في كل احد من اهل الخصومة ونوقصا
 منه ابتداء ومطالبة للقتل ورفع بعد اي بعد
 الناس وان كان فيه عيب لا يفتقر الى اذن من غفرت له اذ لم
 يكن محتل ذلك والا كان قسدا لم يلزم هذا الحكم اذ يجب
 لنفسه بغير اذن الا ان كان من اهل الخصومة لا يطلب
 مثله وان بين الميتين كسب وجرحه او بيني باقتلاع

لا ينقض وان كان يضر بالامانة يجوز احداثه لقوله
عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام او لم يوجب للغير
يسع او يضر يجوز ان لم يضر باحد والا فلا يفتي بالتعميل
السابق وهذا في المأخوذ في غير المناقذ لا يجوز ان يضر
باحد ان مطلقا المأخوذ او لا يضر باحد ان يضر باحد
بهم في الامانة فلهذا لم يجرى في حاله ان يجرى في حاله في طريق
الامانة وقديما في طريق الامانة في حاله ان يضر باحد
احد من الناس يستقر على طريقه في حاله ان يضر باحد
اي عاقلة للغير في تشبيهه كما ان يضر باحد في حاله
يس في طريقه او يضر باحد في حاله ان يضر باحد في حاله
به ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد
بهم في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد في حاله
الامر في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد في حاله
عقله او غيرا في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد
الميزاب فاما ان كان في الميزاب في حاله ان يضر باحد
في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد
الخارج او يضر باحد في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد
والوجه في الامانة في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد
لما قلناه وهو الوجه في الامانة في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد

بسطه

بسطه الزيلعي ولو احاد الطهارة من الميزاب وعلى ذلك
وجب على ائمة الفقه وهذا المأخوذ في حاله ان يضر باحد
طريقه في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد في حاله
غيره في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد في حاله
تسخر في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد في حاله
تستعمل في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد في حاله
مسجد غيره في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد في حاله
فيه لا يضر باحد في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد في حاله
خلافه في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد في حاله
في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد
تدبر في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد
بالساعة او جلس في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد في حاله
في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد
خلافه في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد
وغيره في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد
ليبي او ليس في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد في حاله
في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد
باب في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد في حاله ان يضر باحد

وأيضا في حق المحضر فطلي الاجير قياسا اي لعلمه بنسب
 الامر فاعرفه وعلى المتاجر استمساذا انتهى قلت وهل
 قدم هو وغيره القياس هنا وظاهر ترجيحه سيما على
 دأب صاحب الملقى من تقديمه الا في وقتا من وقت خسر
 بالوعة في طريق بغير السلطان وفي ملكه لو فيه شبهة
 فيها اي الطريق او قنطرة بلا اذن الامام وكذا اكل
 ما فعل في طريق العامة فليس من حلال اليد وعليها ما يفهم
 لان الاضافة للمال او في من المنسب تجوز ان
 المنسب انما يفهم في حق اليد وضع الحجر اذا لم يتعد
 الواقع الموروث في المحتجب وفيه خسر في ملكه
 او غير من الضمان لبعض من خلاف الضمان فكيف
 وبهذا في ان المراد بالطريق في الكتب الطرق في الاملاك دون
 الضافي والصاري لا يمكن الجدل عنه في الامصار
 فالبادون الصاري هو المستاجر رجل اربعة خمر نير
 في فوكت البيوع عليهم جميعا من خمرهم فان احدث
 فمركا واحد من الثلاثة الحاقية لبح الدية وبيعت
 بعينها لان اليد وقع بفعلهم ففقدت من جنائزته
 وخلاصة ما لم يفتت ما لم يفتت غانية زاد في
 الجرم وغيره وهذا هو البصر في الطريق فلو في ملكه
 المتاجر

المتاجر فينبغي ان لا يجب شي لان هذا الفعل باح
 فاما حديث غير معتمون انتهى قلت ويؤخذ منه جواب
 حادثة هي ان رجلا له كرم وارضا تارة تكون مملوكة
 وعليها الخراج كما يملك بيت الملال تارة وتكون للوقف
 وتارة في يده مدة طويلة ويؤدى خراجا لملك لا تتنازع
 بهما بغيره وغيره فيستاجر هذا الرجل خاتمة بغيره
 له يير الميرس فيها امير المؤمنين فيستقر على الميرس
 هل لو رثته معالته يدته قال المستفتي فيسأ
 ويشهرها عدم وجوب شي يحمل على المتاجر وكذا اعلم الاجر
 كما يفيد كلام الجوهري ويحمل اطلاق الفتاوى على ما وقع
 مقيد بالاتحاد الحكم والمصلحة اسلم فصب في الحائط
 المائل ما لا حابط الى طريق الصلوة من غير ان يراجه ما تنف
 به من غنى انسان او حيوان او مال اذا طاب ربه حقيقة
 او حكما كالتوقف ولم يقيم ولو حائط المسجد فتعفن عاقلة
 الواقف والقيم الوبي والراهن والمكاتب والعبد التاجر
 وكذا احد الشركاء ولو الميراثه استجبا لانهم في الضرورية لو
 مات ربه عن ابن فقط ودين مستحق صح الشهاد على الابن
 وان لم يملك الدار من جنده فغيره ينقض مكلف مسلم او ذي
 يخن من اهل الطب فيشترط في العبي والعبدان وولي

ومولاه بالخضوع زليحي حرا ومذنب وان لم يشهد والا يبيع
الغلب قبل الليل ادم التعدي والحال انه ينقضه وهو
ملك فقهه في مدة يقدر شي يتقدم فيه لان دفع
المضرا العام واجب مما تلزمه من القوس فعلى العاقلة
ومن الاموال فطرية لان العاقلة لا تقبل المال ولا ضمان
الا بالاشهاد على ثلاثة اشياء على التقدم اليه وعلى المهادك
بالسقوط على كونه الجار ملكا له اي من وقت
الاشهاد والوقت السقوط وان اقال ولو تقدم الي
من لا يملك نقضه من يسكنها باجارة او علة او لب
مترين او المودع لا يعتد به لعدم قدرتهم على التصرف
وحينئذ ولو سقط بعد التقدم من ذكره وانفس
فلا ضمان أصلا لا على سائر ولا على مالك كما لو خرج الحايط
عن ملكه ببيع او غيره كهيئة حاوي قدسي وكذا الوحن
معلبا او ارتدو الحق وحكم بالحاقة ثم عاد او افاق خائبة
بعد الاشهاد ووقبل القبض لئلا والولاية بالبيع ونحو
وان عاد ملكه بعد حاوي وخائبة بخلاف نحو الجناح لم يبق
فعلة كما مر وان مال الى دار انسان من مالك او ساكن
باجارة او غيرها فالخافاة لادني ملازمة قسائي فالغلب
فيه لان قوله فيهمج تاجيله او ابروه ميبها اي من الجناية

وان كان اليه الطريق واجبه بغيره من طلب القضي
يبرأ لانه حق العامة وتعرف القاضي في حق العامة
ثاثة فيما ينضمم اليه من غير خيرة بطلاق تاجيل في بالدار
ولما لا يثبت له في حق من يملكه بالدار فاي طلب مع الطلب
لان الاول مع الجاني في الجاني مع الجاني في الجاني
فان يبي ما لا يملكه من الجاني في الجاني في الجاني
ونحوه في الجاني في الجاني في الجاني في الجاني
انحصر في سقوط الجاني في الجاني في الجاني في الجاني
خمس اثنى بغيره من او من الجاني في الجاني في الجاني
للجاني طريقه فلهذا سقطت في الجاني في الجاني في الجاني
في الجاني في الجاني في الجاني في الجاني في الجاني في الجاني
وقد حكي في الجاني في الجاني في الجاني في الجاني في الجاني
انما اذا انزل اليه في الجاني في الجاني في الجاني في الجاني
الحايطة اشهد على النقص بالكره في الجاني في الجاني في الجاني
فان وقع الجاني في الجاني في الجاني في الجاني في الجاني في الجاني
ببعضه فلهذا ضمن الجاني في الجاني في الجاني في الجاني في الجاني
وان عثر رجل بقتيل من بسقوطه الى الجاني في الجاني في الجاني
لان تفرجه للدوليا لا اليه بخلاف الجناح حيث يضمن
ربه القتل الثاني ايضا لبقا جنايته فيلزم قهره الطريق

من القتل ايضا لو يده انه لو باع الحايط او النقص بري
 ولو باع الخناج لا يزلي ولا يصح الا شهده قبل ان ياتي
 الحايط لا يدخله التقديرات من قبله ولا يصح فيه
 شهادة رجل واحد ولا يثبت له الشهادة على التمسك في العمل
 في شئ من شئ ما لا يثبت له من شئ من شئ ما لا يثبت له
 عليه فسطح كله وقتل انسانا ضمنه الا ان يكون الحايط
 طويلا فيضمن ما اجاب الوالي فقتل لا يثبت له كالحايط
 فالشهاد يصح في الواهي لا في الصحيح حايطان احدهما
 ما يلي الآخر صحيح فاشتهر على المايل فسطح الصحيح
 فالتف شيئا كان هذا خاتبة مسجد مال حايط مسجد
 فالشهاد على من جناه والدية على عاقلة من بناء وحايط
 الوقت على المالكين حايط الله الوقت وحايط العبد
 التاجر على عاقلة من داه ولو حفر في الشئ قال والي
 القتل او الجاني من غير من القصاص لا يصح لانه عملي
 دل عليه مسلة الاصل جارية قتل رجلهم فزنا
 بها والي القتل قبل ان يقتل لا يثبت لانهما صارت
 مملوكة ولو الحية بالذات الهمة والحياة
 عليه الاصل ان المروء في طريق المسلمين مسلح بهرج السلا
 فيما يمكن الاحتراز عنه ضمن الركب في طريق العامة ما وجبت

باب

في شئ من شئ ما لا يثبت له من شئ من شئ ما لا يثبت له
 او لو قتلت نفسها وخبثت يدها او صدمت فلو حدثت
 المذكورات في الموضع مملوكة فيضمن ربهما الذي الوالي
 هو ربهما لا يثبت له الشهادة يشتمل فيجزم الميراث
 ولو حدثت في ملك غيره باقوله فهو ملكه فلا يضمن
 كما اذا لم يكن صاحبا معه كالمستأجر والذلي يكون يده
 ضمن ما تلف مطلقا لا يثبت له لا يثبت له الركب تحت
 ربهما او ربهما عاير بخلاف المضافي وعطبت لهما ان
 يارثت او يملك في المطبق سائر داه او راقية لا حبل
 ذلك لان ضمن الركب لا يثبت له الا في وقتها فلو وقع فيها
 غيره فالت ضمن له في وقتها لا في غيره فلو وقع اذيت
 الامام بايقافه فلا يثبت له من شئ من شئ ما لا يثبت له
 المسجد فكالطريق الا اذا اعد الامام لها موقعا ذات
 اصابت يدها او رجلها حصاة او نواة او نار غبار
 او حجر او نور اقععا عينا او فسد ثوبا لم يضمن لعدم
 امكان الاحتراز عنه ولو الحجر كذا ضمن لا مكانه وضمن
 سائر ما يثبت له ما ضمنه الركب وصح في الدرر انسه
 مطرد ومنعكس والركب عليه الكفارة في الوطى كما امر
 لا يثبت له الا في ركب سائر وقايد ولو كان سائر لم يضمن

السابق على الصحيح خلاف الما جزم به القريسي في غيره لان
 الاضافة الي المباشري من المتسبب كما مر في هذا كان سببا
 لا يعمل بانفراد ما خلافا كما هنا اما في سبب يعمل بانفراده فينتج
 كما ياتي في سبب لا يخص الابدان من صلبها فيحفظ
 من عاقلة فارسي او راجا وانه الاخر ان اصطفا
 ومن انه فوقها على القتل كالتدبير ليس من العجز
 ولا عامدين ولا وقتها على وجهه لو كان عديرا او قفا
 على الوجه ان حال يبدى من في اليد والخطا شر بلا لية
 وغيرها ولو كان من العجز فالدية في حاله كما مر مرار ولو
 كانا عديرا ففلي كل منهما القتل ولو وقع احدهما
 على وجهه هو رخصته ولو احدهما حرا والآخر عبدا
 ففلي عاقلة العرقه العبد في الخطا ونقصها في العبد
 في توبه ب رجلان جلد في قطع كل من فسقها ودمها
 في القتل فدمها الموت كايقوه نفسه فان وقع على
 له وجه وجب دية ما وجد من ما على عاقلة الاخر
 لو انه بقوة صاحبه في تقاتله دية وقع في جرحه
 في عاقلة اخرى **وردم** وقع على العبد لو انه بقوة
 نفسه ووقع على انسان غير يدرى فوقع على حي
 فمات فدمه يرد على القاتل لتسببه بالقطع

في دابة وقع او نهى اي التهاكسرج ونحوه في ريس
 تحت وفيد فدمه بالكر قطار الابل وفي يور منه رخص
 لدية وان كان معه سابق صمد المستحق اليها في التسبب
 لكن ضمان النفس على العاقلة ضمان المال في ماله هذا هو
 السابق من جانب من الابل فلو توسطه من واحد بزمان
 واحد من ماله خلفه وخمس ما قد امور في وسطها
 يضمنه فقط على اختلاف زمان ما خلفه فان قتل بغير
 بطة في تقاتله بلاء علقا في يور جلا فيموت قتل
 من عاقلة تقايد لدية ورحموا بها على عاقلة الراعي
 لانه دية خسران كانه يور السبعة فلو ربحه والقتل
 ولحق من قبله فمات في يور جلا في يور جلا في يور جلا
 رسل يور او كلبا يور او كلبا يور او كلبا يور او كلبا يور
 وسبب في قورها خولا لانه الحامل لها وان لم يمس خلفها فما
 دامت في قورها فليق خولا في تقاتله في السوق
 فالمراد بالسوق الحوض خلفها او التراب في اللية الكلب يور وان
 رسل خير ساقه اقله لدية او كلبا ولم يمس ساقه او
 حلت دية بنفسها وابتات في يور او دميها في يور او
 يور لانه في الكلب يور على الادم الجراحا في اي المتغلة
 هرب ولم يقدح في الية يور في الكلب يور في الية يور

بالراكب ولو سكران لم يقدر الراكب على ... فانه لا يضمن
 كالمغفلة لانه حينئذ ليس بمسير لها فلا يضاف سيرها
 اليه حتى لو اتلفت انسانا فومه هدر عمادية ...
 وانه عليه ركب او خسران بعود بلا اذن الملك فمقت
 ركب يدهم اشخاصا اخر غير الطاعين او غرت
 سدومه وقتلته ضمن هو اي الاخرى لا الراكب وقال
 ابو يوسف يضمنان نصنع كمالو كان موقعا وابنيه
 علي الطريق لمضديه في الاتفاق ايضا وكما لو كان باذنه
 ووصلت احوال في فورها فومه عليها ولو تفتت الاخرى
 فومه هدره ولو اتلفت الراكب فمقتله فديه على اقله
 الاخرى ثم الاخرى لهما يضمن لو اوطى في التمسيد الا ان كان
 على الراكب لا تقطع على التمسيد ورتبه في ذلته ضمن في
 على عين وجاجة او ساقه وساد او غيره ما تقتصر
 لانها التمسيد في عينها يضمن بها ان سلق كماله في الفاق
 وضمنه فيتمها او امسكها او ضمنه المنقضاء في يلقى
 في يده بقره جرد وجرو داي اليه فلهذا الاضافه
 عدم اعتبار الاعداد للحم في الحكم الذي يضافه وحده
 وفرس ربع القيمة لان اقامة العمل بها انما يمكن بربع
 اعين عينها وبعينها مستعملها فمقتله كانتا ذوات اعين
 اربع

اربع وقال الشافعي كالبشاء والفرق ما قد مناه لكن يرد عليه
 انه لو قضي عيني حماره فلا انه يضمن نصف قيمته وليس
 كذلك كما مر قاله في التمسيد كما روي انه عليه السلام قضي
 في عين الدابة بربع القيمة والتسديد بالعين لانه لو قطع
 اذنها او ذنبها يضمن فقط ما في ذكها لسان النور والحمار
 وقيل جميع القيمة كما لو قطع احدى قوائمها فانه يضمن
 قيمتها وعليه التوى ياي لو غرقه فمقتله وان ملكه لا يضمن
 كما مر في المبيني كذا في العوف ان اسكه لا يضمنه شيئا
 عند ابن حنيفة وعليه الفتوى وعنهما كقطر
 في روع ثقل المصنف من الدرر له كلبه ياكل عنب
 الكروم فاستبد عليه فمقتله يضمن لكل المصنف يضمن واذا
 يضمن في الشراء عليه فيما يتلف به من كماله المايل
 ونطح النور وعقر كلبه عتور فيضمن له المجهضه انتهى
 قال المصنف ويحكم حمل المتلف في قول الزيلعي وان اتلف الظن
 فمقتله الضمان لو كان تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا
 كالحايط المايل على الادب انتهى فيحصل التوفيق قلت
 وقد وقع الاستعانة عن له نخل يضعه في بستانه فيخرج ياكل
 عنب الناس وفواكههم فمقتله يضمن له المايل ما اتلفه النخل
 من العنب ونحوه ام لا وهل يؤمن بتحويله عنهم الى مكان اخر

أم لا وجوابه أنه لا يفهم ربه شيئا مطلقا الشهيد وأعليه
 أم لا أخذ من مسألة الطب بل أدب وكذا ذكر المصنف في
 معينه لكن رأت في قفا وبيانه أفق بالعمان في مسألة
 النخل فأجبه عند الفتوى وأما قوله من ملكه فلا يومه ذلك
 علي ما هو ظاهر المذهب وإما جواب السامع فينبغي
 أن يوم يتحول إذا كان الغيب يتألف علي ما عليه الفتوى
 وفي البرقية حماريا في حنطة الإنسان فلم تنفع حتي أجل
 الصبي وخفاه لداخل غفا أو قوطا أو فريسا أو حماريا في زرع
 أو كرم أن ملتقا من ما أتلفه فلا لاوقيل يفهم وقامه
 في البرازيقي باب ~~في جنسية المملوك~~ وأجاب
 عليه أعلم أن جنسية المملوك لا توجب الادعاء واحد الو
 محلا والأفعية واحدة ولو فدي القن ثم جني كالأول
 ثم ثم بخلاف المذبر وأخيه فأنما يجب الأقامة واحدة
 وسيقتضيه خبر عبيد خط القبيد بالخطا هنا أما
 يفيد في النفس لأن المذموم يقتضي أو أيا فمادونه فلا يفيد
 لا ستر أخطا يسوع في فمادونه ثم أيا ثبت الخطا بالينة
 وأقرار مولاه وعلم القاضي لا يباقر أصلا به أيع قلت
 لكن قوله أو علم القاضي علي غير الحق به فإنه لا يعمل بعلم
 القاضي في زماننا من قبله عن الاستباه وتقدم

موا

أن شأبه في نفسه وإن شاء ~~هو~~
 لا لكن الواجب الأصلي هو الرفع علي الصحيح ولذا سقط
 بموته بخلاف موت المرمك كما ذكر المصنف وغيره لكن في الشريعة
 عن السرا والوجه من البردي أن الصحيح أنه المخرج حق
 لو اختاره ولم يقدر عليه أدامه في وجدته لا يبرأ بهلاك
 العبد وعلله الزيلعي وغيره بأنه اختار أصل ختم في ظل
 حقهم في العبد عن أبي حنيفة التي هي مناهة أن الأصل
 عنده الفداء للمفروق فلا يملك المبيع في تعليق الإجماع
 أن الواجب أحدهما وإنه حتى اختار أحدهما فحينئذ
 قدم أن الفداء هو الأصل ولأنه ليس في الفداء التبع لآلة عليه
 فأنفذه بجني فدية كالأول حكما فان جني جنائين
 دفعه به عما إلي وليسهما أو فداء بأرضها فإن وهبه
 المولي أو باعه أو عتقه أو دبره أو احتل به ففدى
 بها الجنابة ضمن الأول من قيمته والأقل من الأرض وإن عثم
 به أكرم الأرض فقط إجماعا ليس عند علماءها وتعلق
 عتق بعتا زيد أو ربيعة أو شجرة ففدى العبد ذلك كما
 يصير قار بقوله أن مرهنت فأن طالق فلا شأن قطع
 عتق يد حرمه أو دفع إليه فاعتقه فأن من الشراية
 لا يبرأ من أيا الجنابة لأن عتقه دليل قاطع في الصلح

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

وان لم يضمنه وقد سمي بر سر سيد فبقت اربعين
لجلاول الصالح فان جني ما ذر له موي من خطا فاشته
سيدة بلا علم بها غراب لرب الدنيا الاقل من قيمته من
دينه وغرم لوليتها الاقل منها اي القيمة ومن الارش
ولو اتفقت على العبد المجاني اجني حقيقة واحدة
مولاه لا جزي في ولد ما ذر في حديدية بمقد مع
ولدها في الدين كالمولود في حديدية الدين فاح
ولدت ثم تحبها العبد ثم تحبها في الولد بخلاف
السابها فان جنيته لا تتم ببيع الولد اي لو لم
الجنانية لتعلقها بغيره لوليتها بخلاف الدين عبيد
لرجل زعم رجل ان سيده حره فقتل العبد الحق عليه
اي ولي الزاعم عتقه خطا فلا شيء للحر عليه لانه بزعمر
عتقه اقرانه لا يستحق العبد بل الدية لكنه لا يصدق
على العاقلة الا بجهة فان قال معيق رقه معروف لرجل
قتل آخر بخاطبه مولاه الذي اعتقه خطا فب
عتق فقال الا الذي هو المولي لا ببعده صدق الاول
لان من ذكر العنان وان قال لها قطعت يدك وانت اصاب
وقالت هي لا بل نعلته بعد العتق والقول لها الله اقر
بسب العنان ثم ادعى بل بغيره فلا يكون القول وكذا القول
لها

لها في ذمها اخذه المولي مشاء من الملك ما ذكرنا استقانا
الا اجماع وانقله والقول له ان من ملك العبد فبقت اربعين
لجلاول الصالح فان جني ما ذر له موي من خطا فاشته
سيدة بلا علم بها غراب لرب الدنيا الاقل من قيمته من
دينه وغرم لوليتها الاقل منها اي القيمة ومن الارش
ولو اتفقت على العبد المجاني اجني حقيقة واحدة
مولاه لا جزي في ولد ما ذر في حديدية بمقد مع
ولدها في الدين كالمولود في حديدية الدين فاح
ولدت ثم تحبها العبد ثم تحبها في الولد بخلاف
السابها فان جنيته لا تتم ببيع الولد اي لو لم
الجنانية لتعلقها بغيره لوليتها بخلاف الدين عبيد
لرجل زعم رجل ان سيده حره فقتل العبد الحق عليه
اي ولي الزاعم عتقه خطا فلا شيء للحر عليه لانه بزعمر
عتقه اقرانه لا يستحق العبد بل الدية لكنه لا يصدق
على العاقلة الا بجهة فان قال معيق رقه معروف لرجل
قتل آخر بخاطبه مولاه الذي اعتقه خطا فب
عتق فقال الا الذي هو المولي لا ببعده صدق الاول
لان من ذكر العنان وان قال لها قطعت يدك وانت اصاب
وقالت هي لا بل نعلته بعد العتق والقول لها الله اقر
بسب العنان ثم ادعى بل بغيره فلا يكون القول وكذا القول
لها

سيد قيمته لهما نصيب في قيمته على ما عساه
 ليقترب ولو جني المدبر خطا فاق لم تسقط قيمته عن
 مولاه ولو قتل المدبر مولاه خطا سمي في قيمته ولو عمدا
 قتل الوارث او استسماه قيمته ثم قتل مدبره سبلا
 في غصب القرض غيره فخلع يورثه نفسه وجعل وسري
 فان عساه ثم الغاصب قيمته افطع وان فطع غيره
 يد غاصب فان منه بري الغاصب لصير وورثه مطلقا
 فيصير مسترحا غصب عبد نحو ماله فان في يده ضمن
 لان الجور موافق لافعاله لا باقواله الا بعد عتقه مدبر
 حينئذ غاصبه فرد ثم جاني عند سيده اخري ضمن
 السيد قيمته لهما نصيبا ورجع المولي بنصف قيمته
 على الغاصب ودفعه اي دفع المولي نصف قيمته الي ولي
 الجناية الاول لان حقه لم يجب الا والزام قائم ثم رجع
 المولي به على الغاصب لانه اخذ منه بسبب كان عند
 الغاصب ويعلمه بان جاني عند مولاه ثم عند غاصبه
 لا يرجع المولي على الغاصب به زانيا لان الجناية الاولى كانت
 في يد ماله والقرن في الفصلين كالمدبر غير ان المولي يدفع
 العبد نفسه هنا وثمانه ايم في المدبر القيمة كما مر مدبر جاني
 عند غاصبه فرد نصف ثانيا فجي هذه كان على سيد
 قيمته

قيمته لهما نصيب في قيمته على ما عساه
 المولي نصيبا اي القيمة الماخوذة ثانيا اي ولي الجناية
 من المولي بذلك النصف على الغاصب وام الولي في كل ما كثر
 نصيب رجل صبا حرا لا يعبر عن نفسه والمراد بغيره الغاصب
 به بلا اذن وليه فان هذه الحرفي يراه في اوجي لم يضمن
 ان مات بصا عتقه او نكحه حيه فدينه على عاقلة الغاصب
 استسما ان السببه بنظره كان الصواعق او الخيل حتى
 لو قتل لموقع يغلب قيم المولى والارض ضمن قيمه الدية
 على العاقلة كونه قتل سببا هو اية وغيرها قلت نعم لو قتل
 الحر الكبير له منه الا ان تقدم بالان مقيدا ولم يمكن التمر عنه
 ضمن وان لم يضمن من حفظ نفسه ولا لا فقهه في حكم صغير
 ككثير مقيد على انه ولو غصب حيا فذاب عز يده جرح الغاصب
 حتى يجي به او يعلم موته خائفة كما لو خدع امرأة رجل
 حتى وقت الفزقة بينه وبينها انه يجلس حتى يرها او يموت
 خلاصة امره انما ليختار حيا فقتل الحان ذلك فقتله
 حشوته ومات الصبي من ذلك فعلى عاقلة المختار نصف
 دينه وان لم يمت فعلى عاقلة كونه لو قد تقدمت فقتل
 باب ضمان الاجير وفي معايات الوهبانية نظم
 ومن ذوقني ان مان بجنيه فاس عليه اذا مات بالموته يشطر

من حرم سببها في دية قوله ان سببها في دية سبب
 من بين منه سبب في دية كان في عاقلة من عمه دية
 اي دية الهي كان المصبي من ترب مثله اولاً يركب
 وتماه في الخاوية تعدي اودع عبد فقتل فان اودع حمام
 بلاذن وليه وليس ما ذونا في التجارة فاذله لم يفسد
 لانه سلطه عليه وقال ابو يوسف والشافعي يضمن وكذا
 لو اودع عبد مجبور مالا فاستهلكه فقتله بعد غنقه
 وعنه اي يوسف والشافعي في الحال وكذا الخلاف لو اغير
 واقرض ولو كان ياذن او ما فوينا من الاجماع كالمر
 يستهلك الهي مال الغير بلا وجعة صمنه الحال قلت
 وهذا كله لو الهي عتق ولا الا فلا يضمن بالاجماع
 وتماه في العناية والسبب لدية عن السببي ومسكين
 على خلاف ما في الملقني والهواية والزيلي فليحفظ
 بالقسامة هي لغة بمعنى القسم وهو
 اليمين مطلقا وشرعا اليمين بالله تعالى بسبب مخصوص
 وعدة مخصوص على شخص مخصوص على وجه مخصوص
 سيجي بيانه ميت حر ولو ذميا او مجنونا شر بلا لية
 به خرج او ارضى او خلع او خروج دم من اذنه او
 عينيه وجد في محلة او وجد بدنه او البره من ابي
 جانب

جانب كان في دية والنص وان ورد في البدن
 لكن لا كحكم الكل حتي لو وجد اقل من نصفه ولو مع راسه
 لا يلا يودي لتكرار القسامة في قيل واحد وهو غير مروع
 ولم يعلم قاتله اذ لو علم كان هو المقتول وسقط القسامة واذا
 ربه القتل على اهلها اي المحلة كلهم او ادعي على بعضهم
 حلف خمسون رجلا منهم تحت ره اليه باسمه ما قتلته
 ولا شئنا له قاله بان يحلف كل من باعه ما قتلته ولا غلبت
 له قائلا لا يحلف الولي وقال الشافعي ان كان ثمة لو
 استحلف الاوليا خمسين يمينا ان اهل المحلة قتلوه ستم
 يقتضون بالدية على المدعي عليه وقال مالك بالقول ولو ادعي
 بالعدد ثم قضى على اهلها بالدية لا مطلقا بل ان وقعت
 الدعوى بقتل عمه وان وقعت الدعوى بخلافه فليس
 اي يقتضون بالدية على عواقلهم كما في شرح المجمع مغربا
 للذخيرة والخاوية وتقل بن الكمال عن البسوط ان في
 ظاهر الرواية القسامة على اهل المحلة والدية على عواقلهم
 اي في ثلاثة سنين وكذا اقامة الفتن تؤخذ في ثلاث سنين
 شر بلا لية وان لم يتم العدد كره حلف عليهم ثمة خمسين
 يمينا وان لم العدد اراد الولي تداركه او من فعله منه
 حبر حتي يحلف على الوجه المذكور هنا هذا في دعوى

شبهة

الألوكة

www.alukah.net

القتل العمد اما في الخطا فيقتضي بالدية علي عاقلتهم ولا
 يحسبون اني كمال معز بالخانية ولو اقر علي نفسه او عبده
 قبل اقراره ولو علي غيره فصدقه الولي سقط بالتخلف عن اهل
 المحلة ولا قسامة علي هيبين وبحنوت مرة ويغير
 قسامة ودية في ميت لا اثر له لانه ليس بقتيل لانت
 القتل عرفا هو قات الحياة بسب مباشر المي وان مات خنقه
 انقص والغرامة تتبع فعل المبد او يسيل لام من فيه ان
 نعه او دبره او ذره لانه الدم يخرج منها عادة بلا فعل احد
 بخلاف الاذن والعين او خنق مناي ولا قسامة في نصف
 ميت حتى يولد او قبل منه اي من نصفه وتومعه الراس لانه
 ايسر في شئ ام الميت حية ملتوية لان الظاهر انه مات بها
 برازية واما خلقه كخير اي وجد سقطت تام الخلق به
 انظر بعوجيت القسامة والدية وفي الظهير سبة
 ما يخالفه وان دعي الولي عن واحد من عرهم كان ابرامه
 لاهل المحلة سقطت القسامة عنهم وان ادعي الولي علي
 معين منهم لا تسقط وقيل تسقط قيل علي دابة معر
 سائر ارفاد او ارفادته غدا قاتله دون اهل المحلة
 لانه في يده قصار كانه في داره ولو اخطه فيه سائر ارفاده
 وان دعي عليه من حميد او اذنه كان ملوما به بيدهم
 وقيل

وقيل القسامة والدية علي ما لك الدابة كالدابة وقيل لا يجب علي
 السابق الا اذا كان يستوفى محتفيا وبه جزم في الجوهري وان
 يلزم معها حد دية والقسامة في اهل المحلة التي فيها
 القتل علي البوابة وان مرت دابة عليه قتل بين قريتين
 او قبيلتين فعلى اقر بهما المطروى انه علي العادة والسلام
 امر في قتل وجد بين قريتين بان يدور فوجد في احد ههم
 اقر بشرف يقتضي عليهم بالقسامة وكواسق يا فطيرها
 وقيل الدابة اتفاق القريتين في بطر ما يسمع الصوت منه
 هكذا اجماع الزيلعي وعامة الدرسي وغيرهم انهم وعامة
 البرهذي تغلغ الكافي لا يجمعون حوله لانه حينئذ
 يلحقه النون فينبون الي التمهيد في النطق والابان كان
 في موضع لا يسمع منه الصوت لا تلزمهم نعرته فلا ينبون
 الي التمهيد فلا يحصلون قاتلين تقديره ويراي ذلك المكان
 الذي وجوهه القتيلا فان ملوكا يثبت القسامة علي
 الملك والدية علي قاتله وكذا الويوقوذا في ارياب معلومين
 لان العدة للملك والولاية للملك المقتل مستند للولاية
 والبرازية قلت ويسمي التمهيد به في المتن تعال للمدرب
 وغيره الى حينئذ فلا يعرف للعرب الا اذا اوجد في مكان
 مباح لا ملك لاحد ولا يد والافاعي ذي الملك واليد والمراد

بالولاية واليد المخصوصين ولو لجماعة يجهون فلولامة المسلمين
فلا قسامة ولا دية علي أحد بدالج لكن يجهون جوبها في
بيت المال قبال والمراد باليد أيضا اليد المحقة واما الاراضي
التي لها مالك اخذها والظلمة فينبغي ان يكون القليل فيها
هو الاله ليس على الغائب ويقهر استاني عن الكرمات
فليخرروا ان مباحا لله في ايدي المسلمين يجب الدية
في بيت المال لانه كذا انه اذا كان يحال يسمع منه الصوت
يجب عليه الموت كذا في المولود الحية وفيها لو وجد قتل
في ارض رجل الى جانب قرية ليس صاحب الارض جنبا الى من
اهل القرية فربي عليه اي على اهل الارض لا على اهل القرية
لان العبرة للمالك بالولاية انتهى قلت فهو امر في ايت
القرب اما يقترب اذا وجد في ارضه مباحة لا على كونه لا مؤثمة
لان تذيير لا رايه كسجي متاقتبه وان وجد في دار
سنة فعليه القسامة ولو عاقلة معنورا دخلوا في
القسامة ايضا خلافا لابي يوسف ملقي والدية على عاقلة
ان ثبت انه لا فجحة كما سيجي وكل من له عاقلة والافعله
وهي الدية والقسامة على اهل الخطاة الذين خطاهم الامام
اول الفتح ولو بقي منهم واحد دون السكان والمشردين
وقال ابو يوسف كلهم مشركون فان باعهم فمعي مشركين

بالاجماع

بالاجماع روي في دار بين قوم بعض النوف في عهد
الروس كالشفعة وان بيعت ثم تقبض حتى وجد فيها
قتيل بغلي عاقلة في اليد خلافا لها ولا يفعل عاقلة
حتى يبرهن السرور انها اهل الدية الذي فيها قتل لذي
ايد ولو هو القليل كما سيجي وله يكتفي به اليد حتى لو كان
به لم تدر به عاقلة ولا قصده ربحا ولا بله لم يمكن
الايجاب على الوثمة للورثتين في الهمزة يخلص فيكون
الايجاب على الورثة ثلث لا للورثة كذا قيل قلت وقد
يتا ان لما كان هو قصده لا يبيد فغيره لقوة الشبهة لا يدي
بالودي قبال وان وجد في القاتلة فالقسامة فالدية
ورجل من فيها من الحركات والملاحين لقطا لانه في
ايديهم كالموت وكذا العلة حكمها كذا في مسجد بحمة
من رطلها الناحية اهلها كذا قلعه ابن الكمال مستند
للبدائع وتتحقق من لا حصر واقدم الصنف على اهلها
وسوق مملوك على الملاك ومنه اي يجهون على السكان
ملقي وفي غير ابي غير المملوك والشارع لا يعظم هو المنافذ
والسجن والجابع وكل مكان يكون التمسك فيه لامة المسلمين
لا لولعهم ولا لجماعة يجهون لاقسامة ولا دية على
احد ابن الكمال وانما الدية على بيت المال لان الحرم بالقسم انما

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

تجب الدية فيما ذكر على بيت المال اذا كان نائبا اي بعيدا
 عن المحلة والا يكن نائبا بل قريبا منها فليأخذ من المولات
 اليه الدية والقسامة لان محفظ يحفظ أهل المحلة
 فتكون القسامة والدية على أهل المحلة وكذا في السوق
 النائية اذا كان من يسكنها في المياهي او كان لوحده
 فيها دار مملوكة تكون القسامة والدية عليه لانه
 يلزمه صيانة ذلك الموضع فمن بالتقصير فيجب
 عليه موجب التقصير كما في العناية مغزيا للنهائية
 قلت وبه اذ في المرحوم ابو السعد مفتي الروم واعتمدا
 المصنف وان خلا عنه الموت لانه يصح به في غالب القتاوي
 والشرع فليحفظ ويهدر ووجد في بريدة او وسط
 المرأة اذا كان ميراثا محتسبا كما ينبغي اذ لا يد لاجد
 وقيل اذا كان موضع انبساط ما به في داره سلام
 تجب الدية في بيت المال لا يفي ايدي المسلمين ان
 كمال وجهه فيهم هو ما يتحقق به النسيئة
 في غير ذلك لا يختص بهم بل لو كانت البرية مملوكة
 ولو قفازة من غيرهم فيجب دية من قرية
 او ذي اليد او على أهل القرية او قريته او قريته
 او محتسبا بالهبة او بالجزية او موطا اي موطا على
 الشط

الشط على قرب الموضع اليه من القرية والامصار زاد
 في الخانية والاراضي واقرة المصنف اذا كان يمسك
 صوت أهل الارض والقرية والاملاك كما مر وان التقاوه
 بالنسوق واجلوا اي قترقوا عن قتل أهل المحلة
 لان حفظها عليهم الا ان يدعي المولى على اولئك او يدعي
 على بعض اولئك من غيرهم فلم يكن على أهل المحلة شيء ولا
 على اولئك شيء يبرهن لان جرح المولى لا يثبت الحق
 ولا أهل المحلة لان قتلهم عليهم من غيرهم على ضيقة
 اسم المولى قال قتله من غير حكمة بالهبة فقتلت و
 عرفت له قاتلا غير ولي ولا يقبل قوله من غير برهان
 انه قتل وبطل بعض شهادة أهل المحلة يقتل غيرهم
 خلافا لهما او يقتل واحد منهم بعينه المقتلة وصحة
 جرح في حي يقتل منه ويقتل اذ اقر في حي ما في الدية
 قسامة خير التي خلافا لابي يوسف فلو معه جرح
 به رمي فخر له آخر لاهله فلك مدة فان لم يضمن الحامل
 عند ابي يوسف وفي قياس قول ابي حنيفة يضمن وفي
 جليل بلانك وجد احد هو اصيل ضمن الآخر لان
 الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه دية منه اي يوفى
 خلافا لمحمد وفي قبيل قرية امرأة كثر الحنف عليه وتدي

عاقلة ما عند أبي يوسف التسامح على العاقلة أيضا
قال المتأخرون والمرأة تدخل في الحمل مع العاقلة في هذه
المسئلة كذا في الملقح وهو الاصح ذكره الزليعي وان وجد
قبلا في ولد نفسه فالدية على عاقلة وعند أبي حنيفة
رضي الله تعالى عنه وعندهما وزر لا شيء فيه اي بالقتل
المذكور به يعني كذا اقل من ذلك فليس فيها ارجح صدر
الشرع في نفسه المصنف وبما لا يفرق في كمال قتله لهما ان
الاشفي يدعي وحدهم في حمل كذا فيقتل بنفسه فيكون
صدرا وله التسامح اما يجب بظهور القتل وحال الظهور
الوارث لولته فدينه على عاقلة لا يقال العاقلة انما يتحمل
ما يجب على الورثة للورثة لان الايجاب ليس الورثة بل
المقتول حتى يقتضي منه دية وتنفذ وصايات
ثم يخلفه الوارث فيه وهو نظير المبي والموتو ان قتل
اباه تجب الدية على عاقلة وتكون ميراثا له فتسبه
ولو وجد في ارض موقوفة او دار كذا له يعني موقوفة
على رباب معلومة فان التسامح والدية على رباب
لان تدبيرها اليهم وان كانت الارض والدار موقوفة على
المسجد فهو كما لو وجد فيه اي في المسجد زليعي وذكره
وغيرها وقد تعاملت والتعبد يكون الارباب الموقوف عليهم
بملوكين

ملوكين يخرج غير الملوكين كما لو كان قضا على الفقراء والمساكين
فان الظاهر ان الدية تكون في بيت المال لانه حينئذ يكون
من جملة ما اعد لمصالح المسلمين فاشبه الجميع قاله المصنف
بخلافه لو وجد في غلاة غير ملوكية سمكة الخبيث والنسطة
بين من يستعملها وفي خارجها اي والجمعة والمفسطاط ان
كان اي ساكنها خارجها قبل فليقتل ويقتل
القبيليين كان حكمه كما مر في القبيليين ولو قتلوا جنة
مختلفين فليقتل كل المسكر ولو قتلوا عدوا فلا قسامة
ولا دية متفق فلو كانت الارض التي يزرعها المسكر ملوكة
فما كان المالك بالاجماع لا يمسكها ولا يزرعها ولا يملكها
التسامح على ملوكة حرب كان فيك القتل خلافا لابي حنيفة
وفيها ارجح في قرية لا ينام لم يكن على الاقيام فساحة
رواية على عاقلة لا يمسكها من اهل القرية ولو كان
غيره لم يمسكها لانه من اهل القرية فليس هو ملوكة
في داره اي او سمته فليقتل عاقلة ولو في داره في حلف
خمس من جند ابيهم من ملوكه ولو قتلوا عاقلة ولو
مر رجل في محلة فاعياه سهم او حجر فمات او عنت
فليقتل اهل المحلة التسامح والدية سراجية وفي الخاتمة وجد
بهيمة او دابة متعلقة فلا شيء فيها فلو وجد مكاتب او

عاقلة ما عند أبي يوسف التسامح على العاقلة أيضا
قال المشهور والمرأة تدخل في الحمل مع العاقلة في هذه
المسئلة كذا في الملقح وهو الأصح ذكره الزبيدي وإن وجد
قتل في طهر نفسه فالدية على عاقلة وعند أبي حنيفة
رضي الله تعالى عنه وعند ثوري لا شيء فيه أي بالقتل
المذكور به يعني كذا أهل طهر نفسه على ما روي عن
المرحوم حنيفة المصنف وبخالفه في قول قتله لهما أن
الدية يرد على واحد من رجلين كذا في قول نفسه فيكون
هو دية التسامح أما يجب بظهور القتل وحال المذنب
الوارث لقتله فدية على عاقلة لا يقال العاقلة إنما يتحمل
ما يجب على الورثة للورثة لأن الإيجاب ليس للورثة بل
للمقتول حتى يفتي منه دية وتنفذ وصايات
ثم يخلفه الوارث فيه وهو نظير المبي والعنوة أن قتل
أباه تجب الدية على عاقلة وتكون ميراثا له فتسبه
ولو وجد في أرض موقوفة أو دار كذا أي موقوفة
على أرباب معلومة فالتسامة والدية على أربابهم
لأن تدبيرها إليهم وإن كانت الأرض أو الدار موقوفة على
المسجد فهو كما لو وجد فيه أي في المسجد زليق وركبة
وغيرها وقد تعاملت والتعبد يكون الأرباب الموقوف عليهم
معلومين

معلومين يخرج غير المعلومين كما لو كان وقفا على الفقراء والمساكين
فإن الظاهر أن الدية تكون في بيت المال لأنه حينئذ يكون
من جملة ما عدل لصالح المصالح فليس له الجامع قاله المصنف
بخلاف لو وجد في غلاة غير مملوكة جمعها الخبز والنسطة
ير من يسكنها وفي خارجها أي في الخبيث والمفسطاط أن
كان أي ساكنها خارجها قبليل فليس فيه دية ولو وجد في
القبيليين كان حكمه كما في قبيلتين ولو وجد في غلاة
مختلفين فليس كل المسكر وإن كان في قتل واحد أو قتل جماعة
ولا دية متفق على كذا في الأرض التي يزرعها المسكر مملوكة
فما كان المالك بالاجتماع لا يمسك في الأرض المملوكة
التسامة على قدر مكان في كل من خلافه لا في نفسه
وفيها لو وجد في قرية أو إقليم لم يكن على الإتيان فسادا
ولا دية على عاقلة لأنهم ليسوا من أهل القرية ولو كان
غيره من أهل القرية لكانت الدية على عاقلة ولو وجد
في دار هي أو بنته فعلى عاقلة ولو في داره أي حلف
خمس من جملة ما يجب من ماله ولو قتلوا أهل العاقلة ولو
مر رجل في جملة قاتله لم يمسك ولو كان في الدار فليس
فليس أهل الدار التسامة والدية سراجه وفي الخاتمة وجد
بهيمة أو دابة متعلقة فلا شيء فيها وإن وجد مكاتب أو

مديروا وام ولد قبيلا في محلة فالقسامة والدية على عاقلتهم
 عواقلهم في ثلاث سنين ولو وجد العبد قبيلا في دار مولاه
 فهو الاموي وناقضته على مولاه اغرامه حالة ولو مكاتب
 فقيمتة على مولاه موحلة ولو وجد الولي قبيلا في دار مولاه
 مديونا الولي فعلى عاقلة الولي ولو وجد العرق قبيلا في دار
 ابيه او امه او امرأة في داره موحلة فالقسامة والدية على
 العاقلة ولا يعزم من المهر ان شئ كتاب
 العاقل هو جمع معلقة بفتح فسكون فصح وهي الدقيق شئ
 محلا لا نهال تقبل النكاح ان تسفك اي تسكبه منه العقل
 لانه يمنع القبايح والعاقل اهل الدار وان هم العسكر وعند
 الشافعي رضي الله تعالى عنه الشيرة وهم المعصيات
 لمن هو منهم فوجب عليهم كل الدية وحيث يتفلس القتل
 خرج ما انقلب على اعقاب او بهيمة كقتل الاب ابنه عمه
 فدينه في ماله كما خرج في الجنائيات فمخرج من عطاياهم ومن
 ارتكبهم والعرق بيع العجولة والرزق ان الرزق ما يرض
 في بيت المال بقدر الحاجة والكلية مشاهرة او مياومة
 والعطالة من في كل سنة لا يقدر الحاجة على الصبر وعنايه
 في امر الدين في ثلاث سنين من وقت القضاء كما يجب
 في مال العاقل عطايا قتل الاب ابنه يخذ في ثلاث سنين

عندنا

عندنا وعند الشافعي رضي الله تعالى عنه حاله وارب
 عشرين سنة وان رقت في ثلثه لخصول المقصود
 في ثلث سنين القاتل من اهل الديوان فعاقلته في قبيلته
 واقاربهم وكل من يتام هو بمقتضى البعير وتقسيم الدية
 عليهم في ثلاثة سنين ثم السنين بمعنى المطايا وثلثا في
 فلتعطي لا يرخد من كل سنة العوالم او من رقت وثلث وثلث
 في عاقله واحده من كل المحلة في ثلاث سنين على اربعة
 على الاصح فان لم تسع القبيلا في ثلث سنين اقيم القبايل
 سابع ترتيب العاقل من القبايل كاحد من ولد
 القاتل امرأة او صبي او غيره قبيلا كحالة المعبر من اهل
 عاقلة المقتول في ثلث سنين او غيرها من عاقله في ثلاث
 في مولاه ويحيط بمولاه طاعة كقتل عاقلة جنانية عبد
 ولا يرد وان سقط قوده لشيء قد اقبله ليعمره كاحد
 ولا ما زرع بصل او اعراض لا مادون نصف غسلة لدية لقوله
 صلى الله عليه وسلم لا تقبل المواقيل عدا ولا حيا ولا
 اعترافا ولا مادون ارض الموضوعة بالغاينة لا ان يصدق
 في اقراره او تحريم حجة واخلفت البيعة ضامع الاقرار
 مع انها لا تعبر به لانها تثبت مالوسيات باقرار الذي
 عليه وهو الوجوب على العاقلة ولو تصادق العاقل والولي

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

معروضة ان قاضي يرد في جوابه ان
 بسبب رتبة العاقلة لا يشرع فيها اي على العاقلة
 لان تصادقها ليس بحجة عليهم ولا عليه في حاله لا حصته
 لان تصادقها بحقيقة حقه لا يشرع فيها ولا علم ان العاقلة ذلك
 هو الحائي لان الحق عليه ولو كان صيا فالخبر ابو خاتبة
 قلت يوخذ الخبر من قولهم هو الحائي لا العاقلة جواب
 حادثة المتوحي وهو ان صيا فتا عين صبيته فانت فاراد
 ولبها تخلف العاقلة على تقيض الصبي والجواب انه لا يخلو
 لان ذلك فرع محتمل المتوحي وهي غير متوجهة على العاقلة
 وبقي من صيا في هذا العاقلة او ان يعمل الحائي بعمل
 يصح اقراره بالسنة اليهم حتى يقتضي عليهم بالدية
 ام لا فان قلنا نعم ينبغي ان يقتضي الخلف في حقهم لظهور
 فايد بقوله المصنف في خبره والذخيرة على نفس
 عبد خطل في علي لما قلنا تعني اذا قتله لان العاقلة
 لا تتحمل الخطا في الصبي وقال الشافعي وهو انه تعالى عنه
 لا تتحمل النفس ايضا ولا يحد حلي صبي وامرأة ومجنون
 في العاقلة اذا لم يتسامر وايضا لو القاتل غيرهم والا
 فيدخلون على الصحيح كما مر ولا يعمل كافر من مسلم ولا
 بعكسه لعدم التماس والكفار يتماثلون فيما بينهم
 والله اعلم

حجتهم لان الكون كله ملته واحدة يعني ان تناصروا
 والافقي ماله ثلاث سنين كالمسلم كما بسطه في المجتبى
 لم تكن العاقلة قلة كقضية او مرتب اسلم فالدية في بيت
 الذي ظاهر الراية وعليه الفتوى بدروزرية وجعل
 الرابعي رواية وجوابها في رواية مسالة شاذة قلت
 وظاهر هذا المجتبى عن خوارزم في ان تناصرهم قد تقدم
 وبيت المال قد انهم يرتفعون بها في ما يفيد في كل سنة ثلاثة
 دراهم او اربعة كما نقله المجتبى عن الشافعي قال وهو احسن
 لا بد من حفظه وقرع الخلف فلم يخطئ وقد وقع في كثير من الواقع
 انهما في ثلاث سنين فاقبلوه وهذا اذا كان القاتل مسلما ولو ذميا
 ففي ماله اجماعه ان يذم ومن له وارث ممرور فمطلقة ولو
 بعيدا او محروما برق او كره لا يعمل بيت المال وهو الصحيح كما
 بسطه في الخاتمة ولا عاقلة للجور به جرم في الدرر قاله المحم
 لعدم تناصرهم وقيل لهم عواقب لانهم يتسامرون كالاساكفة
 والحيادين والمراوين والسراحين فاهل حلة القاتل وشيعته
 عاقلة وكذلك طلبة العلم قلتوبه اوتي الحلواني وغيره
 خاتبة زاد في المجتبى والاصل ان التناصر اصل في هذا الباب
 ومعنى التناصر انه اذا امر به امر فامروا به في كفايته وقامه
 في تويد البعابر مغربا الحاقطة والحوان التناصر فيهم

بالحق فهم عاقله الى اخره فليحفظوا قرا القصة في لسن
 تر شيخ شيخنا الحانوتي ان التناص منتف الا لان غلبة الحد
 والبغض وعن كل واحد المكروه لما حبه قسبه وحيث
 لا قسلة ولا تناص فانه في ماله او بيت المال انقري
 الوصايا ايم الوصية والايضا يقال
 اوصي الى فلان اي جعله وصيا والاسم منه الوصاية
 ويسمى في باب مستقل واوصي لفلان بمعنى ملكه بطريق
 الوصية فحيث هي تلك مضاف الى ما بعد الموت عينا
 كان او منفعة قلت يعني بطريق التبرع يخرج نحو الاقارب
 بالدين فانه نافذ من كل المال كما يسمى ولا ينافيه وجوبها
 لحقه تعالى فامله وهي على ما في المجتبى اربعة اقسام
 واجبة بالرواية والفرائض وفدية الصوم والصيام والجم
 الفدية التي في طهره ومباحة لغيره ومكروهة لاهل فسوق
 والافسجة ولا تجب للوالدين والاقربين لان اية التبرع
 منسوخة بآية التماسير ما هو بسبب التبرعات
 لا يكون الوصي من اهل التملك فلم يخرج من صغير
 ومجنون ومكاتب الا اذا اضافها لغيره كما يسمى ويكون
 الوصي له حيا وقتها تحققت او تقدير الشئ المحل الوصي
 له فافهمه فان به يسقط او اذا الشئ قلد له وكونه غير وارث
 وقت

وقت الموت ولا تقابل وهل يشترط كونه معلوما قلت نعم كما
 ذكره ابن سلطان وغيره في الباب الا في وكون الوصي به
 قابلا للتكليف بعد موت الوصي بمعنى ان المعتوق ما لا افس
 نعم ما موجودا للكل او بعد وفاته وان يكون بمقدار الثلث
 وركبها فتوله اوصيت بهذا الخلف وما يجزئ مجزوء
 لفظا مسوفا فيها وفي البوايع ركبها للحيات والقول
 وقال زفر النجاشي في هذا والمراد بالقول ما لم يكن من قبل الدولة
 بان يموت الوصي له بعد موت الوصي فلا يقول كما يسمى
 وحكمه بالون الوصي به مطلقا جديدا للوصي له كما في
 الهبة فيلزمه استبدا الحارثية الوصي به لم يتجوز بالملك
 الا في غير هذه المانع ولذا لم يخرج الوارث ذلك الا في
 غلبه الا ان يجزئ بجهة بعد موته فليعتبر اجازتهم
 حال حياته املا بعد وفاته كما يسمى يعتبر كونه وارثا
 او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية على عكس قرار الميراث
 للوارث وتثبت باقامته ووعده في وقت او استيفائه
 حقه فوردوا في كذا في تركها بلا اجماع الا في ما استخا
 لانه حينئذ ماله وصديقه وتوحيه في الميراث حتى الميراث
 صحت بالطلاق عند عدم ورثته كذا من غير الميراث
 وللملوكه مثل ماله انفقها وتكون وصية بالعتق قاذية في

من الثلث فيها والاسمين في بقية قيمته وان قضى الثلث
شي فهو له ويدناير او لا ورم مرسله لا تصح في الاصح
كما لا تصح بقية من امان حاله وصحت كتاب نفسه او
منه او لام ويده استخسا انا لالطاب وارنه وصحت
للحمل وبه كقوله اوصيت بحمل جاريتي او دابتي هذه لفلان
ثم اوصيت ان ولد الحمل لفلان ستة اشهر لزوج الحامل
حياتهما ميتا وهي معتدة حين الوصية فلا قل من ستين
بدليل بقوت نسبه اختياره ووجهه ولا فرق بين الادوي وغيره
من الحيوانات فلو اوصي لما في بطن دابة فلان لينفق عليه
صح ومدة الحمل الادوي ستة اشهر والحيوان الحي عشرة سنة
والابل والخيول والخمير سنة والبق تسعة اشهر والنساء
خمس اشهر والمستقر شهران والكل اربعون يوما والطيور
احدي وعشرون يوما قهستان في مخرها لا يستغفر وقت
اي وقت الوصية وعليه التزويج النهائية من وقت
موت الوصي وفي الكافي ما يفيد انه من الاول ان كان له
ومن الثاني ان كان له زاد في الكفر ولا تصح الهبة للحمل
لعدم قبضه ولاية لاحد عليه لينقبض عنه زليبي وغيره
فلو صالح ابو الحمل عنه للوصي لم يجز لانه لا ولاية لابل
على الجنين ولو قبضه قتل وبه علم جويد حادثة الفوري

وهو

وهو انه ليس للوصي ولو احتمل الا القبض فيعاقف للحمل
بل قالوا التحمل لا يلي ولا يولي عليه وكتب بامته لا حمل
لما تقران كل ما صح اقراره بالعقد صح استيفاءه وما لا فلا
من المستلزم وبالفكر لا حر ليجد ارضه قيد بداره لان
المتان كالذي كما اذاده المذبحا قتلوه به صرح الحدادي
والحريم وغيره على سجي متناهي وصلي الذي ولو ورثته
وقال له ما شئت لاسيما لا يحل له اذ ارضه بقتله عليه
العلة والتمس من جهة الموت الا ان يجزى من الموت يعنى
عنه وجوهرات اخرى كما ينبغي اخذ الحديث في حقه وهو كبار
عقلا فلم تجز اجارة صغير ومجنون واجارة المريض كابتداء
وصيته ولو اجاز المصحف من المصحف جز على المير بقدار
حصته او يكون الحق ارضيا او جنونا فيجوز بلا اجارة لانها
ليست اهلا للمقوضة اذ لم يكن له وارث سواء كافي الغانية
اي سوي الزوجين له القاتل او الولي حقيق او وصي لزوجته
او هي له ولم يكن له ثمة كما في المصحف الوصية ان كان زادا في
الحبيبة فلان وصيت زوجها بالنصف كان له الكل قلت واما قيدوا
بالزوجين لان غيرهما لا يحتاج اليه الوصية لا غير الكل بحد
او رجوع فقد قلنا في الاقرار من الميراثية وفي الفياوي
النزاع لوصيها بكل حاله ومات ولم يقبل وارثا الا امراته

شبكة

الألوكة

alukah.net

فان لم يظهرها السوس والبلقي الموصي له لان له الثلث بلا اجازة
 فبقي الثلثان فلما ربحهما وهو يدين الكل ولو كان مكانها
 زوج فان لم يجر فلما الثلث والياق الموصي له ولا من حبيب
 غير محب او لو في وجهه الخير خلافة للشافعي رضي الله
 تعالى عنه وكذا لا تمنع من ميراثه الا في ثبوتها من طرفه
 فيجوز استخفافا وعليه تحمل اجازة من غير وجه في الاستخفاف
 لو مئة يلفح في الماشي وان وصلي بعد الاقامة
 واذا فرما اليه كانه وكما في الميراث من الميراث لا يثبته
 فلا يملكه تنجيزا وتعليقا كما في الخلاف المبيد كما
 افاده بقوله ولا من عير ومخالف ذلك من المكاتب وحيث
 قيل غنمهم تمنع من ميراثك الوفاة بغير الاداء اذ
 كل منهما وعارة الدية اضافها او المقتضى فتقع لزوال المانع
 وهو حق المولى ولا من مقتضى اللسان بالاشارة الا اذا اشد
 عقله حتى صار اسلافه مضمومة فهو كما في الامداد
 بسنة وقيل ان المدة لو تمت جاز اقراء بالاشارة والاشهاد
 عليه وكان كافر من قالوا عليه القضي درسي في
 مسائل شتى وفيها يصح قبولها بصدقة كذا وان لم
 حكمها بمدة الموت فيقبل قولها بصدقة ما قبله واقامها
 بالقبول الا اذا ما من موصيه ثم هو بلا قبول من أي المال
 الموصي

الموصي به لو رثته بلا قبول استخفافا لعدم من يلي عليه ليقبل
 عنه كما مر وله اي الموصي الرجوع عنها بقوله مريج او فعل مريج
 او فعل يقطع حق المال عن الموصود بان يزيل ما عظم منافع
 كما عرف في الغصب او فعل يزيل في الموصي به بما يمنع تسليمه
 الا به كالتسويق للموصي بضمنه والشافعي بالار الموصي بها
 بخلاف تخصيصها بعدم ثباتها لانه يصفى في البيع وتعرف
 عطف على بقوله مريج وعطف ان قال تبع الدار سبيلها وعليه
 فهو اصل ثابت في كون فعله يزيل رجوعه عنها كما في مئة
 الدار بقدر يزيل حلفه فانه رجوعه عنها ملكه ثانيا امر لا
 وبيع والمهنة وكذا اذا خلطه بغير حيث لا يمكن تمييزه
 لا يكون بفلس نوب او مبيع لانه تعرف في النفع والملك ان
 التعبير بعد موت الموصي لا يضر لملكو لا جوده مما درو كنز
 وذاق وفي المجمع به يعني ومثلها في العيني ثم تصاع
 الميون ان القوي على انه رجوع في السراجه وعليه القوي
 واقدم المصنف ولا يكون له ما يقوله وفي وصية وصية
 بغير اقرار او بغير اوامرها بخلاف قوله بكتبة او بخلاف قوله
 كل وصية او صيتها او بغير باطلة او التي او صيتها بغير اقرار
 فهو لغيره ولغيره وارتب فكله رجوع عن القول وتكون
 لوارثه بالاجازة كما مر ولو كان فلاز الا هو ميت او قتها لاوي

الرصيص بجبالها لبطلان الثانية ولوحيا وقتها فان
 قبل المومي بطلت الاولى بالرجوع والثانية بالموت وتبصر
 همة المريض ووصيته لمن نكحها بعد الهبة
 والوصية لما تقر انه يعتبر لحوان الوصية كون المومي له
 وارثا او غير وارث يوم الاقرار فلا فرق لهما فنكحها فان
 جاز ويطلق اقراره ووصيته وهبته لانه كافر او
 عبد او مكاتب ان لم يسم او اعتق بعد ذلك فقيام الهبة
 وقت الاقرار فيوم تهمه الايثار فصبته مقعد ومفتوح
 واسل ومسلول به علة الشل وهو قرح الرية من كل ماله ان
 طالت مدته سنة ولم يخف موته منه والابطل وان خيف
 موته في ثلثه لانه امرض زمته لاقلية قيل مرض الموت
 ان لا يخرج لحوائج نفسه وعليه المعتقد في التجريد برأيه
 والمختار انه كان الغالب منه الموت وان لم يكن صاحب فراش
 قهرت في عنقه الذخيرة وان اجتمع الوصايا قدم المرض
 ان اخره امومي وان تسلبت قوة قدم ما قوم اذا ضاق
 الشئ منها قال الزبلي كخاوة قبل وظهرت ويمين مقدمه
 على العظم لوجوبها بالكتاب دون العظم والعظم على الاضحية
 لوجوبها اجماعا دون الاضحية وفي القهرت في عنقه
 الظهيرية عن الامام العواويني يبدأ بكفاية قتل ثم يمينا
 ثم ظهرا

ثم ظهرا ثم افطار ثم الذر ثم العظم ثم الاضحية وقدم العظم
 على الخراج وفي البرجدة هبة في خيفة ان يجمع النخل
 افضل من الصدقة او مربي نجح اى حجة الاسلام اجمع هذه راكبا
 فلو لم تبلغ النخبة من بله فقال رجل انا اجمع هذه بهذا المال
 ما لا يخرج به قهرت في عنقه بالفتنة ان كفى نفقته
 لك والافن حيث تكفى وان ملته حاج في طريقه وامومي
 بالحق عنه ينجح من بله راكبا ولا من حيث ملته استحسن انا
 هدايته ومجيبى ومفتوح قلة وما كان قلة قياس وعليه
 التوفيق فكان القياس هذا المقصود فافهم ان بلغ نفقته ذلك
 ولا من حيث تبلغ ومن لا وطن له فن حيث كان اجماعا
 او مربي بان يشتري بطل ماله عبد فيعتق عن المومي ولو
 تجر الورثة بطلت كذا اذا او مربي بان يشتري له عبد
 بالثمن وهم وزاد الاضحية على الشئ والاشترى بكل الثلث
 في الميسل ينجح مريض او مربي بوصاية ثم يري من مرضه
 ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصاية باقية ان لم يقل ان
 من مرضه هذا فقد اوصيت بذلك كذا في الخاتمة
 او مربي بوصية كذا اذا اطلق المومي بطلت سنة اشهر
 بطلت والا كذا او مربي ثم اخذ المومي واشتريه بثلثها
 حتى مات بطلت خاتمة او مربي بان يولد لبيته من ولد ابيه

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

يسقي الماء عنه شهرا في الموسم ان في سبيل الله فهو باطل
 في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى حانية في الراوي
 بهذا التبريد وادب فلان فان الوصية باطلة ولو قال
 يخلص عليها وادب فلان جاز ولو اوصي بان يفتق على فرس
 فلا دخل شهر كذا اجاز وتدخل بيعة ولو اوصي بسكنى
 داره لرجل ولا مال له سواها جاز وله سكنها ما دام حيا
 وليس للوارث بيع قسما منها ولا ابي يوسف له ذلك وله ان
 يقاسم الورثة ايضا ويغير من درهم تلك حانية ولو اوصي
 بفتنة رجل وحبه لا خرا او اوصي بلم شاة معينة
 رجل ويجوز ان لا خرا او اوصي بجنطة في سبيل
 بالدين لا خرا فان الوصية لهما وعلى الوصي لهما ان
 يدوسا ويسلخا الشاة الوصي بذلك ماله بيت المقدس
 جاز ذلك وينفق في عمارة بيت المقدس وفي سراجة ونحوه
 قالوا هذا يفيد جواز النفقة من وقف المسجد على قناديله
 وسجده وان يشتري بذلك الزيت والنقطة للعتاد يسيل
 في رمضان خائفة في المجتبى اوصي بذلك ماله للكعبة
 جاز ويعرفه لغير الله لا غير كذا المسجد والقدس
 وفي الوصية لغير الكوفة جاز لغيرهم وفي الخائفة
 اوصي بعبادة يخدم المسجد ويوفى فيه جاز ويكون له كسبه

لوارث

لوارث الوصي ولو اوصي بثلاث ماله لا أعمال البر لا يبر في ثلثه
 لبنا المسجد السجن لان اصلاحه على السلطان كما في الخائفة
 عن ابي بكر البلخي وفيها عن ابي جعفر اوصي باتخاذ الطعام
 بعد موته ويظم للذي يحضرون التمر يتجاز من الثلث ويحمل
 ويحمل لمن طال مقامه او ساقه لا لمن قبط ولو فضل طعام
 ان كثير ايفضه ولا للاثنتين قلت وحمل المصنف الاول على
 طعام يجتمع له الناحيات فقيه ثلاثة ايام فتكون وصية
 لمن قبطت والثاني على ما كان لغيرهم فيسرع اوصي
 بان يصلي عليه فلان ويحمل بعد موته الى بلد آخر ويكفني ثوب
 كذا الوصية في قبره او يفرج على قبره قبة او لم يفرج على قبره شيء
 معين فهي باطلة صريحة وسحقه اوصي بذلك ماله
 سه تعالى فهي باطلة وقال محمد تصف بوجه البر وفي اوصيت
 له بجميع ما في هذا الكيس وهو الف فاذ فيه الفان ودينار
 وجواهر فكله له ان خرج عن الثلث مجتبى قال لمديونه اذ امت
 فالت بري من ديني عليك صحت وصيته ولو قال ان امت
 لا يبر الينا لم يدخل المديون في الوصية للوصي وفي الوصية
 للعلماء يدخل المتكلمون في بلاد خوارزم دون بلادنا ولو
 اوصي للمعتقلين في علماء الزهادين لا لهم المعتقلين
 الحقيقة فثبت واعلم ان الوصية في يد الوصي او ورثته

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

بثقة الوديعة سراج انتهى بالسبب الوصية
ثلث المال اذا وصي بثلث ماله لزيد والاخر بثلث ماله
لم يجر قسمة له ما نصفين اتفاق وان وصي بثلث
ماله لزيد والاخر لستين ماله فالستين بينهم اقلونا
اتفاقا وان وصي لاحدهما اجمع ماله والاخر بثلث ماله
ولم يجر الورثة ذلك فثلثه بينهم نصفان لان الوصية
بالكر من الثلث اذ لم يجر قسمة باطلا فيجعل كانه وصي لكل
بالثلث فينصف وقالوا لا يراد بها لان الباطل ملأه عمل الثلث
فاضرب الكل في الثلثين يحصل اربعة يجعل ثلث المال ولا يدين
لوصي له بالكر من الثلث عند اي حصة المراد بالضرر
الصالح عليه بين الحساب فوضعه سهام الوصية اثنان فاخرب
الكل في الثلث يكن سدسا فكل سدس ثلثا فحصل اربعة
كما قدمنا الا في ثلث مسائل وهي الحداية والسداية
والدراهم المرسلات اي الطلقة غير المتيدة بثلث او نصف او
خمس او من موزن ذلك ان يوصي لرجل بالفسخ مائة او عجايبه
في بيع بالغه درهم او يوصي بعقود قيمته الف درهم وهي
ثلثا ماله والاخر بثلث ماله ولم يجر فالثلث بينهما الثلثان
اجامها ويحمل نصيب ابنه صحت له ان لا يوصي لابنه
لا لوله ان يوجد وان لم يكن له ان وصت عبليه وهو موزون في

شح

شرح التكملة وصار لو وصي بنصيب ابن لو كان انتهى
وفي المجتبى لو وصي بمثل نصيب ابن لو كان فله النصف
انتهى ونقل المصنف عن السراج ما يخالفه تنبيه وله في
الصورة الاولى ثلثا او وصي مع ابنتين ونصفه مع ابن
واحد ان اجاز وشملهم البنات والاهل انه متى وصي بمثل
نصيب بعض الورثة يراه مطلقا على سهام الورثة مجتبى وبخرويه
من ماله فالبيان ان الورثة يقال لهم اعطوه ما شئتم من
السرية هي الخصالهم عرفا واما اصل الولاية فبخلافه
وان قال سدس مالي ثم قال ثلثه لسه واجاز وانه بثلث
اي حقه الثلث فقط وان اخبرت الورثة لدخول السدس في
الثلث مقدما كان او موحرا اخذ بالتيقن وبهذا اذ دفع
سؤال صدر الرخصة واشكاله في كل وفي سدس مالي مكررا
له السدس لان المعرفة قد اعيدت معرفة وثلث درهم او
شتمه او ثيابا مستفاوتة ولو متحدة فكان الدراهم او عبدا
او هبات ثلثاه فله جميع ما بقي في الاوليين اي الدراهم
والعقود ان خرج من ثلث باقي جميع اصاب ماله اخي جلي وثلث
الباقى في الاخوين اي الثياب والعبدة وان خرج الباقى
من ثلث كل المال وكالاول كل متحدة الجنس كخيول وموزون
وثياب متحدة وضابطها ان يقسم جمل وكالمثاني كل مختلف

الجنس وضابطه ما لا يقسم جبراً وبالفرض أنه دين من جنس
 رعين فان خرج الالف من ثلث العين دفع اليه والا يخرج
 ثلث العين يدفع له وفيما خرج شيء من الدين يدفع اليه
 ثلثه حتى يستوفي حقه وهو الالف وثلثه لزيد
 وعمر وهو اي عرق وصية لزيد كل الالف والثلث والاصل
 ان الميت او المردوم لا يستحق شيئا فلا يرثه غيره وصار
 في الوارثين لزيد وحدها هذا اذا خرج المرام من الالف
 اما اذا خرج المرام بعد حصه الايجاب يخرج بحصته
 والا يسلم للآخر كل الثلث لثبوت الشبهة في الود قال ثلث
 مالي فلان وفلان ابن عمي الله ان مت فهو فقير فانه
 الموصي وفلان ابن عمي الله غني كان فلان نصف
 الثلث وكذا الوصايا اقل الوصايا وقصده كثيرة
 واحد المولى عليه انه متى دخل في الوصية وخرج لفقير
 لا يرجب الزيادة في حق الآخر ومتى لم يدخل في الوصية
 تفقد الاهلية كان الحل للآخر ذكر الزيلعي وقيل
 المبرور وقت موت الموصي واليه يشير كلام الدرستين
 للكا في حيث قال اوله ولو لم يكره فانه له قبل موت الموصي
 الى آخره التي قول الزيلعي فيما مر اذا خرج المرام بعد حصته
 الايجاب في آخره صريح في اعتبار حصة الايجاب وقيل
 فيه

فيه روايتان وتوقال بين زيد وعمر وهو ميت لزيد
 نصفه لان كلمة بين توجب التصفية حتى لو قال ثلثه بين
 زيد قلت فله نصفه ايضا وثلثه وهو اي الموصي فقير
 وقت وصيته له ثلث ماله عند موته سواء التسمية بعد
 الوصية او قبله لما تقر بان الوصية ايجاب بعد الموت اذا لم
 يكن الموصي به غنيا او فوضا لم ينعلم ان الوصية اوجبي بعين او
 نوع من ماله كتبت غفر فماتت قبل موته بطلت لتعلقها
 بالعين قبيل بنواتها وان اكتب غفره لم يكن له غم عنه
 الوصية فاستفاد هذا اي العتم ثم ماتت في الصحيح لان
 تعلقت بالنوع كتبت ماله بالمال ولو قال له شاة من غنمي مالي وليس
 له غم بغير قيمة الشاة بخلاف قوله له شاة من غنمي وله
 غم له يعني لا شاة له بل غنمي بالمال وكان الموصي يضمنها لماله
 ولا غم له وقيل تصح وكذا الحكم في كل نوع من انواع المالك
 كالنقر والنوب ونحوهما زيلعي وثلثه لامهات اولاده
 وهن ثلاث وللغنى او المساكين ولهن اي امهات الاولاد
 ثلاثة اسهم من خمسة وسهم للفقير وسهم للمساكين وعند
 محمد بن يعقوب اجماع لان لفظ الغنى او المساكين جمع واقله اثنان
 قلت ان الجنسية تغل الجوع وثلثه لزيد وللمساكين
 لزيد نصفه ولهم نصف وعند محمد بن الحسن بن الوليد

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

ثلثه لزيد وللعم والساكين قسم ادلنا عند الامام وانصافا
عند ابي يوسف واحاسا عند محمد اختيار ولو اوصى
لثلاثين كان له صرفه الي مسكين واحد وقال محمد لاثني
على ما مر فلا يجوز صرف ما للساكين لاقل من اثنين عنده
والخلاف فيما اذا لم يشر لساكين فلو اشار جماعة وقال ثلث
ما لي لم يشر المساكين لم يجز صرفه لواحد اتفاقا ولو اوصى
لغير ابلح فاعطى غيرهم جاز عند ابي يوسف وعليه
الفتوي خلاصة وشر بلائقة وبجاية لرجل وبجاية لاخر
نقال لاخر اشركت معهم له ثلث كل مائة لتساوي
نصيبها فامكت المساواة فلكل ثلث المائة ولو اربع مائة
مثلا وبجائين لاخر فقال لاخر اشركت معهم له نصف
كل مائة المتصادق نصيبها فليسوا في كل مائة وثلث
ماله لرجل قال لاخر اشركت او اذ حلت معه قال ثلث
بيننا لما ذكرنا وان قال لورثته فلان علي دين فصدقوه
فانه يصدق وجوبا الي الثلث استخسانا بخلاف قوله
فلان ادعي علي شي فاعطوه فانه خلاف الشرع الا ان يقول
ان راي الوالي ان يعطيه فيجوز من الثلث ويغير نصيبه
ولو قال ما ادعي فلان من مال فنهى فاذ كان سبقه فقوي
في غير معلوم فهو له والا لا يجزي فان له دين بوصايا مع
ولد

دينا اي مع قوله لورثته فلان علي دين فصدقوه عز
الثلث لاصحاب الوصايا والثلث للورثة وقيل لغير من
اصحاب الوصايا والورثة صدقوه فيما بينهم وما بقي من
الثلث فلولوصايا والدين وان كان مقدما على الحقن الا انه
مجهول وطريق تعيينه ما ذكر في حذو الورثة بثلثي ما اقر
به والموصي لهم بثلث ما اقر به وما بقي فلهم ويختلف كل
على العلم لواء في الزيادة قلت بقي لو كانت الوصايا ودين
الثلث هل يغزل الثلث كله لم يقره الوصايا لم اره وبقي
ايضا هل يلزمهم ان يصدقوه في الثلث من الثلث راجع ان حال
ولاجنبي ووارثه او فائده له نصف الوصية وبطل
وصيته للوارث والقائل لانهما من اهل الوصية على ما سر
ولذا تقع باجازه الورثة بمقتضى ما اذا اقر بعين او دين
لوارثه او لاجنبي ايضا لانه اقرار يعقد بينهما فاذا اقر
بعضه في باقيه جوه في ثلث هذا ان تعادقا فان انكر
احدهما شركة الاخر صح اقراره في حصته الاجنبي عند
محمد وهذا تبطل في الكل لما قلنا في الوصايا ولو اوصى
بشيء متعادلة جيد ووسطا وودي لثلاثة النفس
لكل بشيء فضاغ منها ثوب ولم يدري اين هو والوارث
يقول لكل منهما هلك حقه بطلت الوصية لجهالة

المستحق كوصيته لأحد هذين الرجلين أن يسامحا
 أو يسامحا ما بقي من ماله بقصد وصيته لزوال المانع وهو
 الجور فتقسم لذي الحجة لثلاثه ولذي الردي لثلاثه
 ولذي الوسط كل واحد ومنه لأن التسوية بقدر الامكان
 ولو اوصى أحد الشريكين ببيت معين من دار مشتركة
 قسم وقع في حظه فهو للموصي له ولا يقع في
 حظه فله مثل ذرعه من صدر الشريعة وغيره بوجوب
 القسمة فلو قال قسم فان وقع لي احر كان اولي والاخر
 بيت معين من دار مشتركة مثلهما اي مثل الوصية
 في الحكم المذكور وبالغنى اي معين بان كانت ودعة
 عن الموصي من مال اخر فاجازت رب المال الوصية بعد
 موت الموصي ودفعه اليه صحيح وله المنع بعد الاجازة
 لان اجازته تبرع فله ان يمنع من التسليم واما بعد الدفع
 فلا رجوع له بوجوب تكملة بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة
 على الثلث او لثلاثه او لوارثه فاجازتها الورثة
 حتي لا يكون لهم المنع بعد الاجازة بل يجيزون على التسليم
 لما قرر ان المجازة يقتلها من قبل الموصي عندنا وعند
 الشافعي من قبل المجيز ولو اقر أحد الابنين بعد
 قسمة بوصية ابيه بالثلث صح اقراره في الثلث نصيبه

لانصته

لانصته استخساراً لانه اقربك شافع في كل التركة
 وهي ماله فكون مقربك ماله وثلث ماله مع اخيه
 بخلاف ماله اقر أحد ابوين على ابيه بحيث يلزمه كله
 لتقدم الدين على الميراث وبامه فانت بعد موت الموصي
 له او خلاصه يخرجها من الثلث فهو للموصي له وانما
 يخرجها اخذ الثلث منها ثم منه لان الثلث لا يزاحم الاصل
 وقال لا يأخذ منها على السوا هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبول
 الموصي له فلو بعد هذا فهو للموصي له لانه غا ملكه وكذا
 لو بعد القبول وقبل القسمة على ما ذكره القذوري ولو قبل
 موت الموصي فليثمة والكسب كالولد فيما ذكره بان
 العتوي المرض هو بغير حال العتوي في تصرف منجبر
 هو الذي اوجب حكمه في الحال فان كان في الصحة من كماله
 والامن ثلثه والمراد التصرف الذي هو انشاء ويكون
 فيه معاني التصرف حتي ان الاقرار بالدين في المرض ينقض كل
 المال والنكاح فيه بقدر مهر المثل من كل المال والمخان
 الى ميرته وهو ما اوجب حكمه موته كانت حر بعد موت
 او هذا او هذا الزيد بعد موت من الثلث وان كان في
 الصحة ومرض مع من كمال الصحة والمقعد والمفلوج
 والمسلول اذا تطاول ولم يقعد في الفرض كالصحيح يجزي

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

ثم في يوم واحد السطاول سنة وفي المرض المعتبر المبيع
لصلاته قاعدا اعتاده ومحاباته ورضيته ورضاه
سواء في كل ذلك حكمه بحسب وصيته يعتبر من التث
قد ماني الوقف ان وقف المريع الديون بجميعها باطل
فليحفظ وليجهد في حرم اصحاب الوصايا في الحزب
في بيع العبد ان اجبر غنقه لان المنع يحترمه فسقط
بالاجازة فان حارب فخر وضاق الملك عنها فزوي
المحاربة الحق وبعثه بان حاربها بالاستوى وقال غنقه
اولي فيها ورضيته بان يعيق عنه بهذه المانية عبد
لا ينفذ الوصية بما يقع ان ذلك هو لان الرتبة تتفاوت
بتفاوت قيمة العبد بخلاف الحج وقالها سوا وتبطل
وصية يعق عبده بان اوصي ببلد يعق الوصية عبده
بعد موته اذا جني بعد موته فذبح بالجناية كما لو
بيع بعد موته وان فدي الوصية العبد لا تبطل وان
الفدا في اموالهم بالتزامهم ولو اوصي ببلد اي ملك
ماله تبطل وصية عبده فاقول من الوصية وبكر ان الميت
اعتق هذا العبد فادعي بكر غنقه في الصورة لينفذ
من الملك ويقدم على بكر فاقول لتوارث مع اليمين
لانه ينكر استحقاق بكر ولا شيء لزيد كذا في نسخ الشرح
والمتن